عندما
تصبح الحقيقة خيانة

سوزان لينداور

نقله إلى العربية
داود سليمان القرنة



العبيكان
Obeikan

عندما تصبح الحقيقة خيانةً

المؤامرة الصادمة لإسكات الحقيقة والتكتُّم
على أسرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر
وغزو العراق

سوزان لينداور
عميلة المخابرات المركزية الأمريكية

نقله إلى العربية
داود سليمان القرنة

العبيكان
Obeikan

Original Title
Extreme Prejudice
The Terrifying Story of the Patriot Act and the Cover Ups of 9/11 and Iraq

Author:
Susan Lindauer

ISBN-10: 1453642757
ISBN-13: 978-1453642757

Published by: CreateSpace Independent Publishing Platform (USA)

ح شركة العبيكان للتعليم، 1436هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ليندا اور. سوزان

عندما تصبح الحقيقة خيانةً./ سوزان ليندا اور ؛ داود سليمان داود القرنة.

- الرياض 1436هـ

608 ص؛ 16.5×24 سم

ردمك: 5 - 778 - 503 - 603 - 978

1 - العالم - الأحوال السياسية - القرن الحادي والعشرون 2 -الأرهاب الدولي

3 -العراق - تاريخ - الاحتلال الامريكي

أ. القرنة، داود سليمان (مؤلف مشارك) ب - العنوان

ديوي: 320,905 رقم الإيداع: 4219 / 1436

الطبعة العربية الأولى 1437هـ - 2016م

الناشر Obeikan للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 فاكس: 4808095 ص.ب: 67622 الرياض 11517

موقعنا على الإنترنت

www.obeikanpublishing.com

متجر Obeikan على أبل

http://itunes.apple.com/sa/app/obeikan-store

امتياز التوزيع شركة مكتبة Obeikan

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 - فاكس: 4889023 ص. ب: 62807 الرياض 11595

فهرس المحتويات

الجزء الثاني

عميق الشكر

مـن حُسـن حظّـي أنَّ حياتـي كانت ثريَّـةً بوجود عدد مـن الأشـخاص الذين أثَّـروا كثيرًا في مسيرتي ومغامراتي؛ فقد كنت دائمًا أجد مَن يقف إلى جانبي في مواجهة التحديات والمصاعب التي تعترض طريقي.

لذلـك، كان لزامًـا علـيَّ أن أُعبِّر عن شـكري العميـق لصديقي وقدوتي جي بـي فيلدز الذي أظهـر شـجاعةً عَـزَّ نظيرهـا في محاربـة القـوى الغاشـمة، وللناشـطة جانيـت فيـلان، والمُدوِّن الصحفي الاستثنائي مايكل كولينز، والمذيع اللامع مايكل هيرتزوغ الذي ناصر قضيتي، ودافع عن الحقوق الدستورية للأمريكيين جميعًا.

أشـكر أيضًـا عمـي تيـد لينـداور الذي قاتل بشراسـة في سـبيل إطلاق سـراحي من سـجن كارسويل، وأشكر كذلك برايان شوغنيزي وتوم ماتنغلي اللذين آمنا بعدالة قضيتي، ووقفا إلى جانبـي حـين تخلى عني الآخرون، ولا أنسـى بـارك غادفري وكيلي أوميرا اللذيـن تحدثا بجرأة عن الحقائق الصادمة، أشـكر أيضًـا العاملات في سـجن كارسـويل اللواتي كنَّ يُذكِّرنني دائمًا بقوة التسامي.

أُوجِّه شـكري الجزيل إلى سـارة ياماسـاكي التي سـحرتنا بأغانيها، والتي جعلتنا نشـعر أنَّ حياتنا معلَّقة بهذه الأغاني.

قبـل هـؤلاء جميعًـا أبعـث بعظيم امتنـاني إلى بـول هوفين والدكتور ريتشـارد فيـوز، اللذينِ ألهمتني حماستهما ورؤيتهما لأخطو خطواتي الأُولى على طريق مغامرة الاكتشاف الكبرى التي

حـدَّدت المعالم الرئيسـة لحياتي. يُعزى إلى هؤلاء الأشـخاص كافةً الفضـل في جعلي أكثر قدرةً على الصمود لنحو عشـر سـنوات من المعاناة، وفي تشجيعي لأظل وفيّةً لمبادئي، وتحمُّل ما يجب عليَّ أن أتحمَّله.

لهؤلاء جميعًا أقول: اغتنموا السعادة ما دامت الفرصة سانحةً.

تمهيد

تولّت شركة المحاماة التي أعمل فيها مهمة الدفاع عن سوزان ليندا ور في القضية التي رفعتها الحكومة الأمريكية عليها، متهمةً إياها بالعمل لصالح جهاز الاستخبارات العراقي بطريقة غير قانونية، وأُؤكِّد هنا أنَّ قصة سوزان صادمة، لكنَّها حقيقية؛ إنَّها قصة مهمة في هذا العهد السياسي الجديد الذي أعقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م.

وبوصفي المحامي المسؤول عن هذه القضية، فقد التزمت بأدق المعايير القانونية لإثبات ادعائها أنَّها كانت تعمل مُخبرًا موثوقًا به، خاضعًا لمراقبة وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي إيه)، ووكالة استخبارات الدفاع، وقد حرصت قبل الموافقة على الترافع عنها، أن أتحقَّق من صدق روايتها، وذلك من مصادر موثوقة كثيرة، كان أبرزها موظفين سابقين في الكونغرس، ومراسلين دوليين، ومحامين أمريكيين وإسكتلنديين عديدين شاركوا في قضية لوكيربي بقاعدة زيست في هولندا، وأنا أعرف بعضهم شخصيًّا ومهنيًّا، وقد تحقَّقت من صحة روايتها، ومن تاريخها الشخصي المرموق.

ولعل ما سهَّل التحقُّق من روايتها ذلك العدد الكبير من السجلات والوثائق الأصلية والمذكِّرات التي يحتفظ بها مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي)، وتسجيلات أكثر من ثمانية وعشرين ألف مكالمة هاتفية، وثمانية آلاف رسالة إلكترونية، ومئات الرسائل التي أُرسلت بـ (الفاكس)، والتي خُتمت باليوم والتاريخ للموافقة على إرسالها.

علـى سـبيل المثـال، عندمـا قالت سـوزان إنَّ رئيسـها المباشـر في وكالة المخابـرات المركزية الأمريكية، الدكتور ريتشـارد فيوز، قد دفع لها مبلغ (2500) دولار في شهر أكتوبر عام 2001م لقاء مشـاركتها في تحقيقات هجمات الحادي عشـر من سبتمبر؛ فإنَّها قدَّمت الصك المصري في لإثبات ما تقول، وعندما قالت إنَّها أوصلت وثائق عن اسـتبعاد امتلاك العراق أسـلحةً محظورةً إلـى بيـت وزيـر الخارجية كولين باول، الذي كان يسـكن بجوار بيت الدكتـور فيوز؛ فقد أظهرت نسـخة صوَّرها مكتـب التحقيقات الفيدرالي المظروفَ الذي أُرسـلت فيه الوثائـق، وكانت أيضًا تحتفـظ بـالأوراق الأصلية وملحوظاتها بخط اليد التي سـلَّمتها إلى الوزير باول قبل أسـبوع من خطابه في الأمم المتحدة، والتي استخدمها مكتب التحقيقات الفيدرالي في إدانتها واتهامها.

وتأسيسًـا علـى ذلـك، فـإنَّ سـجلها ينقض الادعاء بـأنَّ عمـلاء الاسـتخبارات لم يبذلوا أي جهـد لتصحيـح المعلومات المغلوطة لدى الكونغرس قبل الحرب على العراق. وفي الحقيقة، فإنَّ سـجلات مكتـب التحقيقـات الفيـدرالي تُظهر أنَّها عملت ليـل نهار وعلى مدار السـاعة؛ لتنفيذ تلـك المهمـة تحديدًا، وحين قـرر قادة الحزب الجمهوري اختلاق روايـة جديدة عن التحذيرات السابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعن التحقيقات السابقة للحرب ومشاركة العراق في هذه التحقيقات؛ فإنَّهم واجهوا عقبةً تمثلت في نشـاط سـوزان السياسـي واسـتعدادها لقول الحقيقـة، كمـا حدث في قضية لوكيربـي، ومن أجل ضمان نجاح الخديعـة، فقد قرروا القضاء عليها.

في رأيي وبوصفي محاميًا لها، فقد كانت سـوزان مسـتعدةً دائمًا للظهور أمام المحكمة، لكنَّ وزارة العدل أرادت التغاضي عن الحقائق المحرجة التي ستكشف عنها قضيتها.

برايان شوغنيزي

الجزء الأول

الفصل 01
حرب على الحقيقة

«سواء بالتصويت أو من دونه يمكن دائمًا تطويع الناس لمخططات القادة، والأمر سهل جدًّا؛ فكل ما عليك فعله هو أن تقول للناس إنَّهم يتعرضون لهجوم، وأن تُدين دعاة السلام لانعدام وظيفتهم، وتعريضهم البلاد للخطر. هذا هو الحال في البلدان كلها».

القائد النازي هيرمان غورينغ في محاكمات نورمبيرغ عام 1946م.

«تذكَّري يا صغيرتي أن تصرخي بأعلى صوتكِ حين يأتون لقتلكِ».

كان هذا هاجسًا غريبًا خطر ببالي وأنا أتذكَّر كلمات ضابط الاستخبارات بول هوفين في ممر شقته عندما زرته في أحد الأيام، أو ربما كانت مسألة قدر محتوم كُتب عليَّ، ولا مناص لتغييره، فهل فكَّرنا جميعًا في احتمال أن يأتي هذا اليوم الذي نفرح فيه بغنيمة تعقبها خسارة؟ تمامًا مثل شخص خارج عن القانون في أيام المستوطنين الأوائل، يعرف أنَّه سيُشنق في نهاية المطاف لسرقته القطارات، أو مثل جاسوس يعرف أنَّ حياته تزخر بذكريات حقائق مؤلمة.

ومع ذلك، فعندما جاء هذا اليوم أُخذت على حين غرَّة؛ إذ سمعت طَرْقًا شديدًا على باب بيتي صبيحة ذلك اليوم، فلففت نفسي برداء خلال لحظات، ثم ركضت إلى النافذة لأرى حشدًا

مـن الرجال الذين يرتدون سـترات واقيةً من الرصاص، ويتجمَّعون أمام الشـرفة الأمامية، في حين وقف عدد أكبر من الشرطة الاتحادية في الساحة.

«سـوزان لينـداور، نحـن مـن مكتـب التحقيقـات الفيـدرالي، افتحي البـاب، لدينـا مذكرة باعتقالك».

مـرَّت لحظات حاسـمة تجمَّـد فيها الدم في عروقـي، ووقفت مذهولةً لا أدري مـا أفعل. عاد الصوت يصدح مرَّةً أخرى: افتحي هذا الباب حالًا، نحن من مكتب التحقيقات الفيدرالي.

في الواقع، لم يكن بإمكاني فتح الباب؛ ذلك أنَّني وجدت قبل ثلاثة أسابيع الإطار الخارجي للبـاب مكسـورًا في ظـروف غامضـة، وكان البـاب يتأرجـح في الهـواء، فاضطررت إلـى إغلاقه بألواح خشبية ومسامير[1].

يومهـا، قلـت لأصدقائـي إنَّ العمـلاء الفيدراليين هـم الذين كسـروا إطار البـاب في إحدى عمليات التفتيش التي يُنفِّذونها من دون إذن قضائي، ضمن حملة قانون الباتريوت* (الوطنية)، الذي كان الكونغرس متحمسًا لإقراره.

فجـأةً، تَبيَّن لي أنَّ شـكوكي كانت صحيحةً. أشـرت إليهم أن يذهبـوا إلى الجانب الآخر من البيت، كان عليَّ أن أذهب إلى غرفة النوم لأرتدي ملابسي، وهذا ما أغضبهم كثيرًا.

نحن مكتب التحقيقات الفيدرالي، افتحي هذا الباب وإلا حطَّمناه.

ماذا؟! لقد حطَّمتموه من قبلُ، فهل ستحطِّمونه مرَّةً أخرى؟.

* قانون الباتريوت The Patriot Act، بعد خمسة وأربعين يومًا من هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وقَّع الرئيس جورج بوش على قانون الباتريوت الذي أعطى السلطات صلاحيات واسعة في مراقبة الأشخاص، والتنصت على هواتفهم واتصالاتهم ومراسلاتهم، بما في ذلك شبكة الإنترنت، من دون إذن قضائي. وقد أقرَّ الكونغرس هذا القانون في ثلاثة أيام فقط، واعترف العديد من المشرعين أنَّهم لم يقرأوا النص، وقد تكشفت طوال السنوات الماضية أسرار كثيرة عن سوء استخدام هذا القانون فيما يخص انتهاك الحريات المدنية، وتَبيَّن أنَّ وكالات الاستخبارات قد تجاوزت -بذريعة مكافحة الإرهاب- التوجيهات الرئاسية أو الأوامر التنفيذية، والقوانين التي صاغها الكونغرس، وقد انطلقت مؤخرًا دعوات داخل الكونغرس تُطالب بتعديل هذا القانون. (المترجم).

قلت هذا للعملاء الذين كانوا يُحدِّقون في من النافذة، لن أفتح الباب، عليكم أن تذهبوا إلى الباب الثاني، أدرت لهم ظهري، ثم مضيت.

تدافع العملاء مسرعين إلى الباب القريب من غرفة نومي، ثم فتحته بحذر. وما إن فعلت ذلك حتى اندفعوا إلى الداخل، عندئذ، شعرت بالخوف، وأخذت أرتجف.

ما الذي تفعلونه هنا تحديدًا؟ هل أستطيع رؤية بعض الأوراق الثبوتية؟.

سوزان لينداور، أنا العميل السري شميل، أنت رهن الاعتقال وفقًا لقانون الباتريوت، لك الحق بالتزام الصمت، أي شيء تقولينه سيُستخدَم ضدك في المحكمة الفيدرالية [2].

أصابني وجود عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في غرفة نومي بالغثيان، ولما ذكروا قانون الباتريوت شعرت أنَّني في ورطة كبيرة قد تكون عواقبها وخيمةً، ومع ذلك لم يكن لديَّ أدنى شك في أنَّ اعتقالي له علاقة بالعراق، أو بنشاطي الاستخباراتي قبل الحرب، ولم أكن أعرف تحديدًا الأعمالَ غيرَ القانونية التي تريد الحكومة اعتقالي بسببها. كنت قد استيقظت توًّا لإعداد قهوة الصباح، لم أكن سارقةَ مصارف، أو تاجرةَ مخدرات، أو قاتلةً، كل ما أتذكَّره هو مخالفات سرعة عادية حُرِّرت لي، ولا شيء غير ذلك.

أعتقد أنَّ اعتقالي أصبح مُؤكَّدًا لسببين:

أولهما، أنَّني كنت أحد ضباط الاتصال* الثلاثة المكلفين بالتواصل مع البعثة العراقية في الأمم المتحدة قبل الحرب؛ ما جعلني أمتلك كمًّا كبيرًا من المعلومات الاستخباراتية عن المرحلة السابقة للحرب، خاصةً أنَّني شاركت مباشرةً في بعض الأحداث، وقد اكتشفت بعد مدَّة قصيرة أنَّنا اعتُقلنا نحن الثلاثة لأنَّنا (عملاء عراقيون)، حين قرر الكونغرس والبيت الأبيض تلفيق الوثائق الاستخباراتية.

---

* يشير مصطلح الأصول (Assets) إلى المُخبرين السريين العاملين مع وكالات الاستخبارات داخل الولايات المتحدة، وهم عادةً من المواطنين الأمريكيين. والأصول، بحسب تعريف المؤلِّفة، هي تلك الفئة من المواطنين الذين اكتسبوا خبرةً أو اهتمامًا في مجال متخصص؛ ما يجعلهم قادرين على الوصول إلى المجموعات المستهدفة المرغوبة من مجتمع الاستخبارات، أما في الخارج فيُعرف المتعاون مع أجهزة الاستخبارات باسم عميل «Agent». وسنستخدم مصطلح (وسيط ووسطاء سريين وضابط اتصال سري) في ترجمة هذا المصطلح. (المترجم).

أمـا السـبب الثـاني الأكثر أهميـةً، فهو أنَّني كنت -بعد خوسيه باديلا- واحـدةً من الثنائي الأمريكـي غـير العربـي اللذينِ اكتشـفا الثغرات والمزالق غير الدسـتورية في قانـون الباتريوت. وبتطبيـق قانـون الباتريـوت علـيَّ، فقـد اسـتعملت وزارة العـدل الأدوات نفسـها للقضـاء علـى المعارضين السياسـيين لسياسـة الحزب الجمهوري في مكافحة الإرهاب التي أقرها الكونغرس، كانـت الرسـالة بسـيطةً وواضحـةً: إذا عارضـت الحـزب العريق الكبـير، فإنَّك تصبـح (عدوًّا للدولـة)، كانـت هـذه مفارقةً مضحكـةً؛ لأنَّني عملت أكثر من عشـر سـنوات في مجال مكافحة الإرهاب.

دفعنـي عمـلاء مكتـب التحقيقـات الفيـدرالي إلـى داخل إحـدى العربـات بعـد أن قيَّدوني، ثـم انطلقـوا صـوب مدينة بالتيمـور بولاية ميريلاند، ظنًّا منهم أنَّها سـتكون بمنأى عن وسـائل الإعلام في واشـنطن. تقبلت الأمر بهدوء، وأخذت أتهكَّم على آلة بصمات الأصابع التي تُرسـل البصمـات بصـورة حُزمٍ ضوئيةٍ مباشـرةً إلى شاشـة الحاسـوب. يـا لها مـن تكنولوجيا رائعة! قلـت ذلـك وأنا أضحك بصوتٍ عالٍ، كنت أنتظر نهايةً لهذه المزحة السـمجة، وكلي ثقة أنَّ أحد المسؤولين الكبار هنا سيتلقى مكالمةً هاتفيةً عاجلةً تُبلغه أنَّ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي قـد وقعـوا في خطأ شـنيع، كنت أُعزي نفسـي بالقـول إنَّهم لم يعرفـوا مَن أنا؛ لذلـك حاولت أن أُحافظ على جو من الود، وأن لا أُظهر غضبي حين يتلقون أمرًا بالإفراج عني.

كنت واثقةً أنَّ الوضع سيتغير سريعًا؛ لذلك قررت أن أبقى هادئةً ساعةً أو نحو ذلك.

احلمي يا صغيرتي

تغـيرت توقعاتـي فجـأةً عندما قدَّم لي العميل السـري شـميل نسـخةً بالتهـم المُوجَّهة إليَّ[3]، ارتجفـت إصبعـه قليلًا حين أشـار إلى السـطر الأخير: السـجن مـدَّة (25) عامًـا وفقًا لأحكام السـجون الفيدرالية (أُلغي السـجن الإلزامي، وخُفِّض إلى توصيات من المحكمة العليا في شـهر ديسمبر عام 2004م، بعد تسعة أشهر من اعتقالي)[4].

اجتاحتني موجة من الغضب الشديد وأنا أقرأ التهم المُوجَّهة إليَّ في ذهول، مُحاولةً أن أعرف الشخص الذي أمر باعتقالي، شعرت برعشة شبيهة بتلك التي تعتري المرء حين يصاب بنوبة قلبية، وأيقنت أنَّ كل الذين وثقت فيهم قد خانوني، وتخلوا عني.

سألت العميل الفيدرالي، وأنا ما زلت في حالة من الذهول: ما الخطأ الذي فعلته تحديدًا؟ فأجاب بأنَّ محاميَّ سيشرح لي أعمالي الإجرامية في وقت لاحق. والواقع أنَّ جوابه لم يكن مقنعًا بعد ما قال إنَّني سأقضي (25) عامًا في السجن لانتهاكي قانون الباتريوت الذي يتألَّف من سبعة آلاف صفحة، والذي عرفت أن لا أحد من أعضاء الكونغرس قد قرأه قبل التصويت عليه.

بعد اعتقالي مباشرةً أخذَتْ مأساة المتهمين تبعًا لقانون الباتريوت تتكشف؛ فأنتَ إذا سطوت على أحد المصارف، أو هربت مخدرات إلى داخل الولايات المتحدة، أو شاركت في عملية سطو عنيفة، فإنَّك تستطيع معرفة الأفعال التي يمكن أن تمثل تلك الجريمة نفسها، أما حين يُتَّهم شخص ما استنادًا إلى قانون الباتريوت، فما الذي يعنيه ذلك تحديدًا؟ ما الذي يسبب الفعل الإجرامي الذي يحاول هذا القانون معاقبة ذلك الشخص عليه؟

لم تكن لديَّ أدنى فكرة عن ذلك، ولم يستطع العميل الفيدرالي أيضًا أن يشرح لي ذلك، شعرت أنَّ هذا ظلم كبير، فإذا كنْتَ ستقضي (25) عامًا في السجن، فمن حقك أن تعرف السبب.

لم يكتسب موقف الحكومة مزيدًا من القوة بتبني الطبيعة المضللة لبعض الأفعال القليلة المحددة التي أوردتها وزارة العدل؛ فمثلًا: اتُّهمت رسميًّا بـ (تنظيم مقاومة ضد الولايات المتحدة)[5] في العراق.

عادت بي الذاكرة إلى الصيف الفائت، ولقائي العابر بعميل سري لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وُصِف في لائحة الاتهام بأنَّه (عميل ليبي)، وهذا محض افتراء كان هدفه الإثارة الإعلامية فحسب.

وعلى النقيض لما جاء في هذه التهمة، فقد تأكدت أنَّه يعمل لصالح الاستخبارات الأمريكية؛ إذ كانت لدينا طرائقنا ليقول أحدنا للآخر إنَّه يعرف مَن يكون.

ولكن، ما الخطة التي أعددناها، ومثلت تهديدًا خطيرًا للاحتلال؟

خلاصة تلك الخطة هي أنَّنا ناقشنا أهمية تشجيع الانتخابات الحرة، وحرية تشكيل الأحزاب المستقلة في العراق، ومنع تعرُّض المعتقلين العراقيين للتعذيب أو الإساءات الجنسية، وحقهم في الاتصال بمحامين للاحتجاج على اعتقال الجنود الأمريكيين لهم[6]. يومها، كانت الإدارة الجمهورية تتباهى بتحرير الولايات المتحدة للعراق، في حين كنت أواجه حكمًا بالسجن سنوات عدَّة لتأييدي الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان داخل العراق الجديد. لقد كان كل شيء يضج بالنفاق.

قطع عميل آخر حديثي إلى زميله ليقول إنَّهم جاهزون لاصطحابي إلى المحكمة، وحذَّر من أنَّ مجموعةً صغيرةً من الصحفيين تنتظر عرض الجاني خارج المبنى، وأضاف بأنَّهم سيلتقطون لي صورًا وأنا مقيَّدة في أثناء اصطحابي إلى المحكمة.

تذكَّرت وجه بول هوفين في ممر بيته آخر مرَّة رأيته فيها، حين قال لي: وداعًا. لقد كان وداعه إلى الأبد، ولكنَّني لم أفطن إلى ذلك إلا الآن، بيد أنَّ مُحياه بدا لي جادًّا في هذه اللحظة، وقد اختفت منه علامات الدفء والابتسامة.

سمعته يقول لي مرَّةً أخرى:

اصرخي بأعلى صوتكِ يا سوزان.

فتح العملاء الفيدراليون باب مكتب التحقيقات الفيدرالي في بالتيمور على مصراعيه، فاندفع الصحفيون المحليون وعدد من مصوري التلفاز إلى الداخل.

اصرخي

أخذت نفسًا عميقًا، وحبسته إلى أن أصبحت أمامهم مباشرةً، ثم صرخت: «أنا ناشطة معارضة للحرب، إنَّني بريئة، لقد حاربت الإرهاب أكثر من أي إنسان آخر، كل شيء فعلته كان في سبيل الحفاظ على أمن الولايات المتحدة، وسلام الشرق الأوسط»[7].

أمسكني العملاء الفيدراليون من الخلف، وقادوني بسرعة إلى سيارة سوداء، حيث رموني على الكرسي الخلفي، وصفقوا الباب ورائي. حملقت خلال النافذة في عينين خائفتين لمصور تلفاز لحقنا إلى السيارة عندما صرخت.

للحظة ما أدرك هذا المصور أنَّ شيئًا رهيبًا يحدث في أمريكا، لقد رأى خيطًا من الحقيقة، وكان هذا كافيًا. عُرض خبر اعتقالي على شاشات التلفاز في مختلف أنحاء العالم، وقد عرفت ذلك من أصدقاء لي في كندا وفرنسا وتايوان، نقل هذا المصور الصحفي قضيتي إلى باب البيت الأبيض، وجمع معه حشودًا من وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية، وللحظة واحدة استطاع مصور واحد أن يُظهر للبيت الأبيض قوة حرية الصحافة التي تستطيع أن تكبح الطغيان.

شعرنا للحظة أنَّنا جميعًا قد انتصرنا؛ إذ قلَّل خبراء الإعلام من خطورة سياسة الإدارة الأمريكية في سحق المعارضين في مجتمع الاستخبارات، وطعنوا في وطنية الأفراد الذين عارضوا سياسة إدارة الجمهوريين في الحرب على العراق.

ولسوء الطالع، فإنَّ هؤلاء الخبراء لم يجدوا عيبًا أو تناقضًا في الممارسة المنهجية للكونغرس التي سعت إلى تفتيت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ بإلقاء اللوم عليها بخصوص المعلومات الاستخباراتية المغلوطة في المرحلة السابقة للحرب، وقد أدى ذلك إلى تحطيم معنويات العاملين في الوكالة طوال سنوات كثيرة لاحقة.

في صبيحة يوم اعتقالي تأكدت أنَّني أول ضحية لحرب الجمهوريين على الحقيقة، وعرفت أنَّ اتهامي كان لعبةً سياسيةً لإسكاتي؛ نظرًا إلى امتلاكي معلومات مباشرة عن الأحداث كان قادة الحزب الجمهوري يعملون جاهدين على إخفائها عن الشعب الأمريكي، ومع ذلك لم تكن لديَّ أدنى فكرة عن الأعمال غير الدستورية التي قد يُقدِموا عليها للحفاظ على بقائهم في السُّلْطة.

استطاعت كاميرات التلفاز أن تلتقط بدقة ذلك التناقض المباشر بين حياتي المزدوجة في العمل وسيطةً سريةً ضمن حملة مكافحة الإرهاب التي تقودها وكالة الاستخبارات الأمريكية، ووكالة استخبارات الدفاع؛ وحياتي العامة بوصفي ناشطةً معارضةً للحرب كما يراني أصدقائي وجيراني وعائلتي. وفي الحقيقة، فإنَّني عشت هاتين الحياتين في آنٍ معًا. في ذلك

الصباح المحتوم، لم تكن لديَّ أي فكرة عن أنَّ المحكمة ستجد صعوبةً في فهم هذه الازدواجية في حياتي، ناهيك عن رؤية احتمال براءتي، لقد كان شرح هذه الازدواجية هو أصعب المعارك التي خضتها، ولم أكن أدري في صبيحة يوم اعتقالي كم ستكون هذه المعركة قاسيةً ومرعبةً.

انطلق العملاء الفيدراليون بالسيارة مسرعين إلى مبنى المحكمة الفيدرالية في بالتيمور، وقد هزَّتهم ثورة غضبي أمام الصحفيين حتى إنَّهم ظلوا صامتين طوال الرحلة، وحين وصلنا مبنى المحكمة أخرجوني من السيارة بطريقة مهينة، ثم سلَّموني لقاضي التنفيذ، إلى أن يأتي المحامي الذي عينته المحكمة للدفاع عني كي يُقدِّم طلبًا بالكفالة. في تلك الأثناء كان العملاء الفيدراليون يتسللون لإعداد إستراتيجية جديدة؛ لاحتواء المشكلة التي سببتها سوزان لينداور للحزب الجمهوري، وهي المشكلة التي كانت لها آثار عكسية في البيت الأبيض والكونغرس.

في قفص الحجز الضيق، أخذت أقرأ التهمة المُوجَّهة إليَّ بتركيز أكثر، في انتظار جلسة استماع التسليم التي ستنقل قضيتي إلى القاضي مايكل بي موكاسي في حي مانهاتن بالمنطقة الجنوبية لمدينة نيويورك.

في ذلك القفص ثُبِّتت طاولة بالأرض مع كرسي، وكان باب القفص مغلقًا مباشرةً خلفي، تاركًا مساحةً للوقوف لا تزيد على قدمين. وعن طريق فتحة في الباب رمى لي الحارس رغيف خبز مع شيء يشبه لحم الديك الرومي، وبعض شرائح البطاطا، وعلبة صودا، قضمت منها قضمةً، لكنَّني لم أستطع مضغها فلفظتها.

عندما وجدت نفسي محجوزة داخل هذا المكان الخانق تسارعت نبضات قلبي، واجتاحتني مشاعر شتى، أخذت أُفكِّر بيني وبين نفسي كيف سيكون رد فعل وسائل الإعلام حين تكتشف أنَّني لم أُبالغ في الحديث عن إسهامي في مكافحة الإرهاب منذ عام 1993م، وكيف حجزتني وزارة العدل في زنزانة سجن، وعاملتني مثل المجرمين، وكيف أنَّ الوزارة كانت مقصرةً في معرفة مَن أنا بحق، لا بُدَّ من وجود خطأ في مكان ما؛ لأنَّ بعضهم لم يقم بواجبه كما ينبغي.

أو لربما قاموا بذلك، همس لي شيء في مؤخرة دماغي، فَهُم حقًّا يعرفون أنَّ ابن عمي هو آندرو كارد، كبير موظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، وخُيِّل إليَّ أنَّه من

غير المحتمل أنَّ وزارة العدل ليس لديها أي علم بنشاطي في مكافحة الإرهاب منذ الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي عام 1993م.

ماذا قال لي مسؤولي المباشر عندما شكوت إليه قسوة المراقبة المشددة المفرطة المفروضة عليَّ في بعض الأحيان؟ «لا تتكبري علينا، ولا تكوني مغرورةً يا سوزان، فإذا لم يتعقبوك- نظرًا إلى علاقاتكِ المثيرة في الشرق الأوسط- فإنَّهم لا يقومون بواجبهم».

حسنًا، لقد كانوا يعرفون ما يقومون به، لقد كانوا يلعبون لعبةً سياسيةً؛ فأنا أعرف بكل تأكيد كيف يدفنون مبادرات الأمن القومي جميعها، ويخدعون الشعب الأمريكي، وكان عليهم أن يقضوا عليَّ أولًا لتزييف الحقائق، هذه هي القضية بكل بساطة.

أنعمت النظر أكثر في نص الاتهام: «القيام بدور عميل عراقي غير مرخّص، والتآمر مع الاستخبارات العراقية»[8]. إذن، فهذه ليست تهمة تجسس، قلت لنفسي، جعلني ذلك أشعر بالارتياح إلى حد ما، فوزارة العدل ليست غبيةً لتتهمني بتسريب أسرار الدولة؛ لأنَّ هذا الاتهام لن يكون في محله؛ ولكنَّ ما استوقفني هو اتهامي بتلقي عشرة آلاف دولار من العراقيين[9]، شعرت بغضب شديد، وناديت قاضي التنفيذ بصوت عالٍ لأحتج على ما ورد في لائحة الاتهام، أردت أن أقول له إنَّ لائحة الاتهام مليئة بالقذارة. لم أجد طريقةً أخرى لوصفها، ولكن كان عليَّ إدراك أنَّ توجيه اتهام لشخص ما أمر سهل جدًّا؛ لأنَّ كل مَن تحدثت إليهم قالوا إنَّ أي إنسان في مدينة نيويورك يستطيع أن يتهم أي شخص بأي شيء، حتى لو كان شطيرة لحم.

لكنَّ إسقاط التهم أكثر صعوبةً من توجيهها، وكان العملاء الفيدراليون يعرفون أكثر مما يتظاهرون، أضف إلى ذلك أنَّ المدَّعينَ العامينَ لا يحبون الاعتراف علانيةً أنَّهم فهموا الدليل خطأً، في الأحوال كلها، كان عليَّ أن أقول بعض الأشياء عندما وصلنا إلى قاعة المحكمة.

بدايةً، كانت إسرائيل - بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر- الدولة الأجنبية الوحيدة التي تتصيد لشراء وثائق الأمن القومي في واشنطن، أما العراق فلم يكن بحاجة إليها؛ لأنَّه يملك أفضل منها، لقد كان بحوزة العراقيين أكثر المعلومات خطورةً في الشرق الأوسط، وكانت إسرائيل تعمل جاهدةً لمعرفة ما يمكن أن يكشفه عدوها اللدود، وفي حال أنَّ العراق لم يكن يملك هذه المعلومات حقًّا، فمن المؤكد أنَّ حكومة بغداد كانت تعرف كيف تحصل عليها.

كان البحث المحموم بعد الحادي عشر من سبتمبر يهدف إلى الحصول على الوثائق المصرفية والمالية لشبكة التمويل النقدية التي تملكها شخصيات رئيسة لها علاقة بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، وكان المسؤولون العراقيون يتبجحون بأنَّهم يملكون وثائق مالية لا تُقدَّر بثمن، تُثبِت وجود علاقة ارتباط شرق أوسطية بتفجيرات أوكلاهوما، وبأول هجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م. إذا كان الأمر كذلك، فإنَّ العراقيين لم يكونوا يبالغون في تقدير قيمة الكنز الموجود بحوزتهم، وقد أرادوا مقايضة هذه المعلومات الاستخباراتية ضمن تسوية شاملة لرفع العقوبات.

في مطلع صيف عام 2001م كانت محادثات القنوات الخلفية مع الدبلوماسيين العراقيين في نيويورك قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، بإشراف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وقد امتدت محادثات السلام من شهر نوفمبر عام 2000م إلى شهر مارس عام 2002م[10]، وأفضت إلى مشروع عمل لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الأمريكية العراقية مستقبلًا بعد رفع العقوبات، من دون معاقبة الولايات المتحدة على دعمها العقوبات القاسية التي أقرتها الأمم المتحدة، واستمرت (13) عامًا. وكان الجانب الأمريكي قد طرح أسئلةً دقيقةً بخصوص ما يمكن أن تُقدِّمه بغداد للولايات المتحدة؛ لإثبات التزامها بالتصرف المسؤول مع جيرانها.

بعد الحادي عشر من سبتمبر طرحت بغداد علنًا مسألة الوثائق المذكورة[11]، التي كانت -من دون شك- أكبر إسهام فاعل في الجهود الدولية الناجحة لمكافحة الإرهاب في أي من بلدان العالم، وقد ثبت أنَّ الاستخبارات العراقية كانت هي الفضلى في ملاحقة الإرهاب.

أُبلغ مسؤولو الاستخبارات الأمريكيون حالًا بالأمر، وهذا قد يُفسِّر كيف وصل الخبر إلى أسماع الإسرائيليين.

وهكذا، اتصل أحد عملاء الموساد بهاتف منزلي مرَّات عدَّة في أثناء وجودي في العراق، وقال ذات مرَّة لزميلتي في السكن أليسون إنَّهم سيُسلِّمون حقيبةً مليئةً بالنقود في أي مكان من العالم لقاء هذه الوثائق:

– إنَّ سوزان موجودة في ميلانو.

— كلا، هذا غير صحيح؛ إنَّها ليست في إيطاليا.

— ولكن، كيف عرفت ذلك؟ مَن أنتَ؟ لماذا غادرَتْ إيطاليا؟.

— قولي لها إنَّ (روي) قد اتصل، وفي حال اتصلت بكِ فقولي لها إنَّنا على استعداد لنقابلها في أي مكان من العالم، في أي مدينة، سنأتي إليها، ونحضر معنا حقيبةً مليئةً بالنقود.

وفي الحقيقة، فقد كان جدول رحلتي إلى بغداد سريًّا، لا يعرفه سوى عدد محدود من الأصدقاء في واشنطن، وقد اتصلت بضابط الاستخبارات المسؤول عني مباشرةً الدكتور ريتشارد فيوز، وأبلغته في نحو (30 – 40) مكالمةً هاتفيةً بمواعيد سفري، وطالبته بدفع مبالغ مستحقة تتعلق – في الأغلب- بمحاكمة لوكيربي، لقد كنت- في الواقع- بحاجة شديدة إلى مبلغ من المال قبل سفري، ولهذا كنت أُلِحُّ عليه.

كنت قد رجوت الدكتور فيوز أيضًا أن يتابع مع الكونغرس وعودًا بدفع مكافأة مالية لي لقاء عملي المضني في قضية لوكيربي، وهي وعود كانت مشروطةً بتسليم الليبيين المتهمين، وكان قياديون في واشنطن ولندن قد ألقوا خطابات رائعة في المؤتمرات الصحفية، واعدين بمنحي مكافآت مجزية لقاء ما قمت به في تلك القضية، ولسوء طالعي وطالع زملائي من العملاء السريين، فقد كان هؤلاء ينسون وعودهم حالما يديرون ظهورهم لكاميرات التلفاز، لقد كانت وعودهم مجرد دعاية إعلامية فارغة وخداع للمشاهدين. إنَّني إنسانة من لحم ودم، وأنا بحاجة إلى راتب ونقود للوفاء بمتطلبات الحياة، ويتعيَّن على الدكتور فيوز – بوصفه مسؤولي المباشر- أن يضمن ذلك، وهذا ما جعلني أتصل به مرارًا قبل سفري إلى بغداد.

لقد كان يأسي وإلحاحي مزعجين بصورة لافتة، حتى إنَّ الإسرائيليين سمعوا بعض الإشاعات عن ذلك، فتحرك جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) لملء هذه الفجوة، في الوقت الذي كانت فيه عصابات الشركات الاستشارية الخاصة تتصيد للحصول على حصتها من (الميزانية السوداء) السرِّية، التي ستخصص للتحقيقات المتعلقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر.

عندما وصلت إلى بغداد توقعت أن أقابل مسؤولين عراقيين كبارًا؛ لأبحث معهم في كيفية الحصول على هذه الوثائق التي سيُسلِّمها العراق فقط إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو الإنتربول؛ أي إلى جهة قانونية معتمدة، لا إلى أشباح (عملاء سرِّيين). ومع ذلك، فقد كانت الوثائق بحوزتي، وهذا ما أثار شهية مجتمع الاستخبارات، وليس فقط شهية إدارة بوش، إلا أنَّني لم أفهم ذلك في شهر مارس من عام 2002م.

ولهذا، طلب عميل إسرائيلي أن أُحدِّد السعر الذي أريد؛ أيَّ سعر، لكنَّني رفضت طلبه بعد عودتي من بغداد، لقد رفضت حقيبةً مليئةً بالنقود بالرغم من حاجتي الشديدة إليها، يومها كنت مفلسةً تمامًا، ومع ذلك لم أكن لأبيع وثائق تخص الأمن القومي لحكومة أجنبية، فعلت ذلك وأنا أعرف حقًّا أنَّ تهريب وثائق أجنبية مثل الوثائق العراقية لقاء مبالغ مالية، هو أمر شائع يحدث دائمًا، ولكنَّ ذلك لا ينطبق على بيع وثائق أمريكية؛ فهذا عمل محظور تمامًا، والقيام به يُعرِّض المخالف للسجن مُددًا طويلةً.

إنَّ البقاء نقيًّا في مثل هذه الأجواء يتطلب قدرًا من البراءة والسذاجة التي تتناقض مع الطبيعة القاسية لمهمة جمع المعلومات الاستخباراتية.

لقد كان رفضي هذا العرض تعبيرًا عن كرهي للموساد بكل تأكيد، وفيما يتعلق بهذه التهمة، فلربما كان فيها خلاصي على أي حال.

وأنا في ذلك القفص قررت أن أتحدى المحكمة؛ فإذا كنت قد رفضت قبول حقيبة مليئة بالنقود من حليف مثل إسرائيل- مبلغ مجهول المصدر قد يصل إلى ملايين عدَّة من دون أي ضرائب، في حال كانت حقيبة السامسونايت كبيرة الحجم- فلماذا أرضى بعشرة آلاف دولار من العراقيين الذين كانوا بحاجة شديدة إلى السيولة النقدية نتيجة العقوبات؟ من الواضح أنَّني لم آخذ هذه النقود، ولا يوجد ما يُثبِت أنَّني فعلت ذلك.

لحُسن الطالع أنَّ أليسون لم تكن على علاقة بأي من الجواسيس، ولذلك لا يستطيع أحد منعها من الإدلاء بشهادتها، لكنَّ الثقة الزائدة بالنفس تُفضي إلى الهلاك أحيانًا، أليس كذلك؟ فلو أنَّ الإسرائيليين حصلوا على سجلات تنظيم (القاعدة) المالية، لدفعوا أي ثمن لها، ولتمكنوا من إغلاق القنوات المالية (للقاعدة)، ولأوقفوا تدفق الأموال المستخدمة في الهجمات

بأفغانستان وباكستان ومومباي والفلبين ومحافظة الأنبار في العراق، لقد كنت طاهرةً إلى الحد الذي لم يسمح لي بإفساد نفسي.

لم يكن لديَّ أدنى شك - حين رفضت العرض الإسرائيلي السخي- في أنَّ أمريكا قد ترفض هذه المعلومات الاستخباراتية الحساسة، ولم أستوعب كيف يمكن لواشنطن أن ترفض وثائق تُوضِّح نظام التعامل الداخلي لشبكة أسامة بن لادن المالية، وتُبيِّن، مصادفةً، نموذجًا من تورط شرق أوسطي في تفجيرات مدينة أوكلاهوما، والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، لقد أصابني هذا الرفض بالحيرة والذهول، والأكثر من ذلك أنَّ أحدًا لم يكلف نفسه عناء تفسيره.

كان كل ما يعني البيت الأبيض هو شن حرب على العراق، لا حماية الولايات المتحدة من الإرهاب، لقد رفضوا تلك الوثائق لأنَّها جاءت من العراق تحديدًا، مع أنَّ المصادر في بغداد وعدت بتسليم هذه الأوراق إلى أي فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي؛ للتدليل على نواياها الحسنة، وتأكيد التزامها بما اتُّفق عليه في المحادثات السرية، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد تركت تلك الأموال تتحرك بحرية.

لقد آلمتني جدًّا هذه اللامبالاة المقصودة، بالرغم من الإبهار السياسي والحركات المسرحية التي رافقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

كان ذلك كله مجرد لعبة خداع كبيرة هددت أمن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى يومنا هذا. خلاصة القول هي أنَّ هذا الخداع قد حطَّم علاقتي برَجلين كنت أحبهما وأحترمهما أكثر من أي إنسان آخر في هذا العالم؛ إنَّهما بول هوفين، والدكتور ريتشارد فيوز، المسؤولان المباشران اللذان أشرفا على عملي في ليبيا والعراق بين عامي 1993م، و 2002م. كنت مستعدةً لفعل أي شيء من أجلهما، لكنَّني لا أفهم سبب خسارة صداقتهما بعد نجاح جهودي في جعل العراق يتعاون في التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والأسوأ من هذا أنَّهما مُنعا من شرح ذلك لي، لقد كنت آمل في داخلي أنَّهما كانا حائرينِ مثلي، إلا أنَّ واقع الحال أثبت أنَّني تعرَّضت للخداع، وأنَّني كنت آخر مَن يعلم.

إسرائيل كانت تعلم دائمًا

وهكذا، فقد حاول جهاز الموساد الحصول على الوثائق مني مباشرةً، وسألت نفسي: لماذا لم تتصرف واشنطن بمسؤولية حيال رفض العراق التعاون معها، بالرغم من الأخطار كلها المترتبة على ذلك؟

أردت وأنا داخل ذلك القفص الضيق أن أصرخ في وجه الحاجب، مثلما كنت أصرخ في نفسي أحيانًا لأستعيد إحساسي بوجودي.

سألت: كيف استطاعوا أن يُلحقوا هذا الأذى بنا جميعًا؟ إنَّهم أساؤوا إلى كل واحد منا.

توقفت عن التفكير في هذه الأسئلة، فرثاء الذات لن يُحررني من هذا القفص، عليَّ أن أتماسك وأحافظ على هدوئي وتركيزي إذا أردت السيطرة على زمام الأمور، يجب أن أتخلص من صدمتي العاطفية، يمكنني أن أهزم وزارة العدل في حال حافظت على رباطة جأشي.

عدت ثانيةً إلى قراءة الوثيقة القاتمة الموضوعة أمامي، إلى التهمة التي تحمل في طياتها عقوبة السجن القصوى (25 عامًا)[12]: (العمل بوصفها عميلًا غير مسجل للعراق)[13].

لعنتكم الله

قبل كل شيء، لقد كنت أملك دليلًا مقنعًا لنقض هذا الاتهام؛ إذ عملت نحو عشر سنوات في وظيفة ضابط اتصال مكلف بالتواصل مع البعثة العراقية في الأمم المتحدة، بإشراف مباشر من الاستخبارات الأمريكية، وأُسندت إليَّ في بداية التسعينيات من القرن الماضي مهمة عمل اتصالات سرية ضمن القنوات الخلفية؛ بسبب نشاطي المعارض للعقوبات، وقد أرسلوني إلى البعثة الليبية في مايو 1995م، وإلى السفارة العراقية في أغسطس 1996م، وراقبوا كل شيء قمت به، وسجلوا كل محادثة لي معهم أعقبت زيارتي للسفارتين.

لقد تخصصت وزملائي في مكافحة الإرهاب، وكنا الأفضل في هذا المجال، وقد برز دورنا جليًا في تسعينيات القرن الماضي، خاصةً بعدما ذكرت علنًا أنَّ مسؤولي المباشر الدكتور فيوز كان مصدر المعلومات الرئيس في قضية إسقاط طائرة (البان آم رقم 103)، وقد اعترف

الجميع بجهودي في أثناء محاكمة الليبيين المتهمين في قاعدة زيست، ويمكن للمحامين الإسكتلنديين الذين دافعوا عن هذين الليبيين أن يشهدوا لصالح الدكتور فيوز فيما يتعلق بمهمته الاستخباراتية وعملنا الطويل معًا، وهي شهادة قد تُسهِّل عليَّ مهمة الدفاع عن نفسي.

سيكون رائعًا وممتعًا عرض فضيحة وزارة العدل في المحكمة، وسأعمل على حشر المدعينَ العامّينَ في الزاوية؛ لتلفيقهم هذه التهمة المهينة بحقي، فبعد عملي سنوات عدَّة ضابط اتصال لا أجد نفسي مستعدةً للإقرار بالتهمة المُوجَّهة إليَّ لقاء تخفيف العقوبة، لن أقبل بأقل من الذهاب إلى المحكمة، سأجعل المدعي العام يتذلل ويعتذر إلى المحكمة ووسائل الإعلام؛ لأنَّه تجرأ على اتهامي بنشاط إجرامي، سأجعلهم يندمون على ذلك، ويخجلون من أنفسهم.

بدا لي كل شيء سخيفًا وغبيًّا باستثناء هذا القفص الذي كان حقيقيًّا ومرعبًا.

وماذا عن هذه التهمة: (التآمر مع المخابرات العراقية؟)[14]

لقد ورد في لائحة الاتهام اسمان آخران، هما: رائد نومان الأنبكي، ووسام نومان الأنبكي، ولم أكن قد التقيت بهما قط، ولم أسمع أحدًا يتحدث عنهما، حتى عرفت مؤخرًا أنَّهما كانا عميلين مكلفين بالسفارة العراقية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، عرفت أيضًا أنَّ والدهما كان دبلوماسيًّا عراقيًّا، وأنَّهما وافقا على مساعدتنا في مراقبة زوار السفارة. وفي الحقيقة، فقد كان نشاطهما متواضعًا، ولم يكن مثيرًا؛ إذ اقتصر على تصوير ضيوف السفارة في المناسبات الرسمية.

استغلت وزارة العدل هذين العميلين بعد أن وعدتهما بالإقامة في الولايات المتحدة عقب الغزو. ولما انتهت مهمتهما، ولم يعد لهما أي فائدة، اعتقلهما مكتب التحقيقات الفيدرالي بتهمة العمالة للعراق، إلى جانب أخت وأخ ثالث لهما لم يقترفا أي جريمة، وقد زُجَّت العائلة جميعها في السجن بمركز الإصلاح في مانهاتن، في محاولة لانتزاع اعترافات من الإخوة. لقد فاق أسلوب اعتقال أفراد العائلة الأبرياء - بحسب قانون الباتريوت - وحشية نظام صدام حسين، لقد كان أسلوبًا مقززًا.

أدركت الآن أنَّ وزارة العدل قد اعتقلت ثلاثتنا بعدما كُلِّفنا بمراقبة البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة قبل الحرب.

أدركت أيضًا أنَّهم أرادوا اعتقالنا نحن الثلاثة؛ لأنَّنا كنا نعرف حقيقة الوضع داخل البعثة، فحاولوا إسكاتنا بتوجيه تهم مزيفة إلينا، وفي الوقت نفسه ستخلو الساحة للمسؤولين في واشنطن الذين سيعملون على إغراق وسائل الإعلام بالتقارير الكاذبة التي تصف تقاريرنا الاستخباراتية للمرحلة السابقة للحرب بالضحلة.

يا له من هراء!

فيما يخصني، فقد كنت من أشد المناهضين للحرب؛ إذ نظمت في الكونغرس والأمم المتحدة حملةً تُعارض الغزو، وجمعت وثائق وأشرطة مسجلة من مكتب التحقيقات الفيدرالي لإثبات موقفي.

وهاهم يتهمونني رسميًّا أنَّني أبلغت المسؤولين الأمريكيين أنَّ الحرب ستكون عواقبها وخيمة، ومع ذلك فقد حرمتني هذه التهمة - بحسب قانون الباتريوت- من الإفصاح علنًا عن تحذيراتي للبيت الأبيض والكونغرس، وفي الوقت الذي كنت فيه أواجه المحكمة، كان قادة الكونغرس الذين التقيتهم من قبلُ يُصرِّحون بأن لا أحد من ضباط الاتصال في الاستخبارات مثلي قد تقدم للشهادة أمام المشرعين الأمريكيين، لقد اتفقوا جميعًا على أنَّ فشلنا في الإعلان عن رأينا والتعبير عنه كان هو سبب كارثة الحرب التي تواجه أُمتنا، إنَّها إستراتيجية ذكية، إلا أنَّها كانت مُغرِضةً، وغيرَ نظيفة تمامًا.

وقع نظري على الفقرة الخاصة بالتآمر العلني التي نصها: «في يوم 14 أكتوبر 1999م أو نحو ذلك، اجتمعت سوزان لينداور- المشار إليها بسوزان- مع ضابط مخابرات عراقي في مانهاتن»[15].

والواقع أنَّ وزارة العدل أرادت أن تخيف مجتمع الاستخبارات؛ حتى لا ينتقد قيادة الجمهوريين بخصوص سياسة الحرب، وأرادت أن تجعل مني مثالًا يُحتذى، مُلوِّحةً بالعقوبة التي قد تسحق أي إنسان يُفكِّر في معارضة الجمهوريين فيما يتعلق بسياسة الأمن القومي.

حسنًا، ليكن ذلك، دعهم يَصفونني (بالمشار إليها)، فأنا لست نكرةً، أنا أكبر من ذلك، وإذا كانوا قد أرادوا ذلك، فدعهم يشرحوا أمام هيئة محلفين كيف جعلوني كبش فداء؛ لأنَّني

توقعت العواقب الوخيمة لهذه الحرب، دعهم يُظهروا للعالم كيف أساؤوا معاملة الذين يقولون الحقيقة، أما تهمة (العمل التآمري العلني)، فقد أثارت استغرابي إلى حد كبير.

حدث ذلك منذ مدَّة طويلة، لكنَّني أتذكَّره جيدًا وبوضوح؛ لذا فقد ابتسمت عندما قرأت التهمة أول مرَّة منذ اعتقالي في ذلك الصباح، صحيح أنَّني ما زلت تحت تأثير الصدمة، ولكنَّني بدأت أُدرك كيف يمكن دحض هذه التهمة بكل سهولة.

الرابع عشر من شهر أكتوبر عام 1999م، لقد حصل هؤلاء الأوغاد على هذا التاريخ مني شخصيًّا؛ فأنا الذي أبلغت به رئيسي المباشر بول هوفين عندما قلت له إنَّ الدبلوماسيين العراقيين في نيويورك طلبوا إليَّ أن أساعدهم في البحث عن مسؤول جمهوري كبير؛ ليدفعوا له تبرعات مالية سخية في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2000م.

لقد أراد هؤلاء الأغبياء في بغداد أن يمطروا جورج بوش بمئات الآلاف من الدولارات على أمل رفع العقوبات عنهم إذا نجح في الانتخابات[16].

لقد مثل صدق النوايا العراقية تجاه قيادة الجمهوريين صورةً صارخةً لمأساة الحرب؛ إذ كانت حكومة صدام حسين تبحث عن مصالحة عاجلة مع الولايات المتحدة، وتأكيد التزامها بأنَّها حليف لواشنطن، لقد كانت بغداد تحن إلى الأيام الخوالي عندما شكَّل العراق قلعةً إستراتيجيةً في وجه التطرف الإسلامي بإيران.

يومها، كانت سياسة النظام العراقي التقدمية تجاه المرأة والاتجاهات الإسلامية المعتدلة تحظى بتقدير كبير، ومما يُؤسَف له أنَّ الاستخبارات الأمريكية طلبت إليَّ في شهر أكتوبر عام 1999م أن لا أُحقِّق طلب الدبلوماسيين العراقيين، وهدد بول هوفين بقصف بغداد بنفسه في حال دفع المسؤولون العراقيون أموالًا للحزب الجمهوري[17]، وقد وَصفت رغبة العراقيين في التبرع لحملة الجمهوريين في رسالتين أرسلتهما إلى ابن عمي آندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض) في الأول من مارس عام 2001م، والثاني من ديسمبر عام 2001م؛ وهذا يُفسِّر كيف علم القادة الجمهوريون بالمحاولة العراقية.

لقد احتقرتهم كلهم وأنا في قفص الحجز. لنلتقِ في المحكمة أيُّها المدعي العام، ولتستعد لسماع تفاصيل فضيحتكم المُدوية.

دققت في التهمة أكثر: «في يوم 14 أكتوبر 1999م، أو نحو ذلك، اجتمعت سوزان ليندأور- المشار إليها بسوزان- مع ضابط مخابرات عراقي في مانهاتن»[18]، كان ذلك دوري في التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ لضمان تعاون العراق مع الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، ومع ذلك، ها هي وزارة العدل ترى أنَّ الإسهام في التحقيقات الخاصة بعمل إرهابي يُعَد جريمةً! واعتمدت على قانون الباتريوت بكل صفاقة لتوجيه هذه التهمة، تمنيت أن يقول المدعي العام ذلك أمام هيئة محلفين، وأن يشرح هذا للكونغرس أيضًا.

ازدادت ثقتي بنفسي أكثر، قرأت تواريخ أخرى في شهر يناير وفبراير من عام 2002م، عندما التقيت دبلوماسيين عراقيين في فندق قريب من مبنى الأمم المتحدة[19]. كانت تلك اللقاءات جزءًا من السباق للحصول على موافقة العراق على عودة المفتشين الدوليين، وفقًا لمعايير الشفافية القصوى التي طلبتها الإدارة الأمريكية، قبل تسليم القضية إلى الأمم المتحدة، لقد طلبت الولايات المتحدة إلى العراق أن يوافق على عمليات التفتيش عن الأسلحة من دون شروط، وهي العبارة التي تعني (الاستسلام غير المشروط)[20].

كانت تلك الاجتماعات قانونيةً تمامًا بالنسبة إليَّ؛ إذ عُقدت بإشراف مسؤولي المخابرات المركزية الأمريكية، وهدفت إلى تأمين تعاون العراق، وقد جعلت هذه اللقاءات السرية[21]، من نوفمبر 2000م إلى مارس 2002م، التفتيش عن الأسلحة حقيقةً واقعةً.

ما أسعدني هو ملاحظتي أنَّ بعض التواريخ كانت غير صحيحة، وكذلك قدرتي على إثبات أنَّني كنت في بيتي بميريلاند في تلك الأيام.

ولأنَّني عملت ضابط اتصال مدَّةً طويلةً، وربطتني علاقة وثيقة بالدبلوماسيين العراقيين؛ فقد كنت في وضع أفضل من وضع وزارة العدل، وأدركت جيدًا كيف توصلوا إلى استنتاجات مغلوطة، كان للدبلوماسي العراقي الذي يُرتِّب اللقاءات في نيويورك صديقة اسمها سوزان، وهي شابة أمريكية تعمل في الأمم المتحدة، فلا عجب أن يكون الأمر قد التبس على مكتب التحقيقات الفيدرالي بسبب التشابه في الاسم، زد على ذلك أنَّ هذا الدبلوماسي قد تناول بعض الوجبات السريعة مع سوزان (الأخرى)، في حين كنت آمنةً في ميريلاند على بُعْد (200) ميل. يا لها من استخبارات متهالكة! عادت إليَّ طبيعتي الشرسة، سأُعلِّم مكتب التحقيقات الفيدرالي درسًا لن ينساه أبدًا؛ لكيلا يعبث مع العملاء السريين المتعاونين مع الوكالات الأخرى.

أما الضربة القاضية فهي: «في 8 يناير 2003م أو نحو ذلك، أوصلت سوزان لينداور رسالةً إلى بيت مسؤول في الحكومة الأمريكية، تحدثت فيها عن علاقتها بأعضاء من نظام صدام حسين، في محاولة فاشلة للتأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة».

كانت تلك رسالتي الحادية عشرة إلى آندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض)، وقد سلَّمت الرسالة نفسها شخصيًّا إلى بيت وزير الخارجية كولين باول، الذي كان يعيش بجوار ضابط وكالة المخابرات المركزية المسؤول عني مباشرةً الدكتور فيوز.

وما لفت انتباهي هو أنَّ التهمة لم تأتِ على ذكر الرسائل العشر الأخرى التي لخصت فيها تقدم محادثاتنا السرية بخصوص استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، وقد تلقى الوزير باول أيضًا نسخًا عديدةً من هذه التقارير.

وللحقيقة، فإنَّ وزارة العدل كانت محقةً بخصوص شيء واحد في هذه التهمة؛ هو تحذيري ابن عمي آندرو كارد- والوزير باول وأعضاء الكونغرس من كلا الحزبين- أنَّ الحرب على العراق ستلحق ضررًا كبيرًا بأمن الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

إنَّ غزو العراق سيكون سهلًا، والاحتلال سيكون وحشيًّا، ولن يستقبل الشعب العراقي جنودنا بالورد؛ سنواجه شعبًا غاضبًا صُلْبًا لا يخاف الموت في سبيل الله، ويبذل الغالي والنفيس لطردنا من أرضه، وسيؤدي ذلك إلى بروز إيران بوصفها قوةً إقليميةً، وإلى انطلاق حركة تمرُّد على غرار تنظيم القاعدة. وهنا أورد أيضًا الآتي من رسالتي إلى آندرو كارد التي رأت وزارة العدل أنَّها تُعبِّر عن فكر خياني:

«عليكم أن تدركوا- قبل كل شيء- أنَّكم إذا قررتم غزو العراق، فإنَّ أسامة بن لادن سينتصر، وإنَّ تنظيمه سيتخلص من عزلته، ويزداد عددًا بانضمام متطوعين جُدد إليه، وستحاول شخصيات شعبية أن تُنشئ تنظيمات شبيهة بتنظيم القاعدة؛ ما يؤدي إلى زيادة عدد هذه التنظيمات المسلحة، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد قضت على نفسها بالضربة القاضية، إنَّكم- باستخدام قانون إعلان الحرب- ستجعلون أسامة بن لادن ومنظمته يأسران أفئدة الشعوب وألبابها، ويبعدانها عن الحكومات المعتدلة في الدول الإسلامية التي تقف في

وجه المد الجارف، إنَّ شعار (السُّلْطة للشعب)، الذي نسميه الديمقراطية سيؤدي حتمًا إلى ظهور المتشددين»[22].

أود التذكير هنا أنَّني لست الوحيدة التي تورد هذا التحليل؛ إذ يوجد آخرون في المجتمع الاستخباراتي- كانوا من بين خبراء معدودين أجرت محطات التلفزة مقابلات سريعة معهم- توصلوا إلى الاستنتاج نفسه. المجد لكل هؤلاء! ربما كنا أقليةً، لكنَّنا توقعنا أنَّ الاحتلال سيثير الرأي العام العربي ويُؤلِّبه على الولايات المتحدة، وسيضيع كل الدعم العارم الذي حظيت به أمريكا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ فما إن يرى المجتمع الدولي الفوضى الناجمة عن سوء الإدارة الأمريكية والوحشية في سجن (أبو غريب)، حتى يختل معيار القيم والأخلاق، ولا نعد تلك الدولة المثلى في العالم. إنَّ دائرة الدمار والموت في العراق ستدفع المجتمع العربي إلى الاعتقاد أنَّ جورج بوش هو أكثر خطرًا على الشعوب العربية من أسامة بن لادن نفسه، وسيصبح المجاهدون الشباب المقاومون للاحتلال أبطالًا يدافعون عن شعوبهم في وجه الاستبداد الغربي.

إنَّ كل ما أوردته في رسالتي إلى آندرو كارد قد أصبح حقيقةً تعرضها نشرات الأخبار المسائية، وتحمل عنوان (العراق اليوم)، ومع ذلك كله، فقد أرادوا أن يعاقبوني بالسجن؛ لأنَّني تجرأت على قول الحقيقة لقادة أمريكا، وعلى كلٍّ، فمهما أطلقوا عليَّ من أوصاف، فإنَّ ذلك لن يزيدني إلا فخرًا.

لقد كانت نظرتي ثاقبةً، وأدركت الآن خوف عدوي وضعفه، ورأيت بوضوح لا لبس فيه ما تحاول الحكومة إخفاءه حقًّا، ليس عندي شك في ذلك، ولكن ما لا يعرفه هؤلاء (العباقرة) أنَّني اتصلت قبل ثلاثين يومًا

من اعتقالي بكبار الموظفين في مكتب السيناتور جون ماكين، المرشح الرئاسي من ولاية أريزونا، ورئيس الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ ترينت لوت من ولاية ميسيسبي[23]، وطلبت رسميًّا أن أُدلي بشهادتي أمام اللجنة الرئاسية المنوطة بالتحقيق في التقارير الاستخباراتية التي سبقت مرحلة الحرب، والحقيقة أنَّني طالبت بحقي في الشهادة.

لقد أبلغت مكتب الرَّجلين بحماس شديد أنَّني كنت من بين ضباط الاتصال الذين يعملون على الأرض، والذين أُنيطت بهم مهمة التعامل مع ملف السفارة العراقية منذ سبع سنوات، فإذا كان الكونغرس يرغب في معرفة حقيقة الوضع الاستخباراتي لما قبل الحرب، فعليه أن يتحدث إليَّ.

لقد كان النشاط الاستخباراتي من وجهة نظري متميزًا جدًّا؛ على الأقل في ذلك النشاط غير المُسيَّس الذي لم يكن يباع إلى الشعب الأمريكي مثلما يبيعون لحم الوجبات السريعة.

لقد أردت أن أقول لهم إنَّ ملف الاستخبارات الحقيقية في الميدان قد حُذف- كما يبدو- من جدول نقاشات الكونغرس، صحيح أنَّ الخلافات كانت تسود مجتمع الاستخبارات، مثل أي جهة ناشطة سياسيًّا، لكنَّ النقاشات والحوارات كانت حيويةً وصحيةً وحماسيةً في الإعداد للحرب.

ولسوء الطالع، فقد كان الكونغرس في ذلك الوقت يعزف لحنًا مختلفًا؛ إذ تبرَّأ الأعضاء من مسؤولياتهم بخصوص القرار السيئ الذي اتخذوه بعدما فرضوا حربًا مرعبةً على الشعب الأمريكي، لقد حاولوا بقوة أن يلقوا اللوم على ضابط الاتصال.

وفي الحقيقة، فإنَّه لا يوجد شيء مشترك بين ما قاله الكونغرس والبيت الأبيض للشعب الأمريكي، وما قاله ضباط الاتصال السريون لوكالة الاستخبارات.

في شهر فبراير من عام 2004م، لم أكن على علم بإستراتيجية إعادة ابتكار التاريخ تلك؛ فبعد سماعي عن تشكيل لجنة للتحقيق في النشاط الاستخباراتي لما قبل الحرب، أسرعت إلى إبلاغ مديري مكاتب أعضاء الكونغرس أنَّ لديَّ الكثير لأقوله.

وقد تضمَّنت تسجيلات مكتب التحقيقات الفيدرالي مكالماتي الهاتفية واتصالي بمكتب السيناتور لوت، ومحادثتي مدير مكتبه، ومراقب التشريعات، وفيما يأتي النص الرسمي الذي قدَّمه مكتب التحقيقات الفيدرالي لإحدى مكالماتي مساء يوم الثاني من شهر فبراير لعام 2004م، مع ميتش والدمان، المراقب التشريعي المكلف بمتابعة الشأن العراقي، قبل أسابيع قليلة من اعتقالي[24]:

والدمان: مكتب السيناتور لوت، السيد والدمان يتكلم.

(أعقب ذلك بعض المجاملات وعبارات التعارف).

لينداور: حسنًا، أنا أحترم السيناتور لوت كثيرًا، أعرف أنَّك تحب هذا الوطن، لديَّ معلومات يبدو لي الآن أنَّها محرجة... محرجة جدًّا للحزب الجمهوري.

والدمان: أسمعك، أسمعك.

لينداور: لهذا السبب أنا آتية إليك، لقد كنت ضابط اتصال سري بين العراق والبيت الأبيض...

والدمان: أسمعك، أسمعك.

لينداور: وقد عرفت- مثلًا- أنَّ العراق عرض قبل سنتين السماح بعودة مفتشي الأسلحة، وبعد الحادي عشر من سبتمبر عرضوا السماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي أن يحضر إلى العراق لإجراء مقابلات مع الضباط المسؤولين عن الحرب على الإرهاب.

والدمان: أسمعك، أسمعك.

لينداور: لكنَّ البيت الأبيض رفض هذا العرض، وربما يكون قد أساء فهمه، أنت تعرف... .

والدمان: أسمعك.

لينداور: لقد كان العراق يتصرف على أساس أنَّه بريء، وأنَّه لا يملك أسلحة دمار شامل.

والدمان: أسمعك، أسمعك.

لينداور: وكان العراق حريصًا على إبلاغنا أنَّه يملك معلومات حساسة عن تفجيرات أوكلاهوما، وأنَّه يستحق المكافأة على ذلك. والحقيقة أنَّه ما كان يجب عليَّ إجراء تلك المقابلات؛ لأنَّ هذا من مهام مكتب التحقيقات الفيدرالي.

والدمان: أجل.

لينداور: لهذا، كان باستطاعة المكتب أن يحكم على مصداقية هذه المعلومات... .

والدمان: أجل.

لينداور: أنا لا أحاول القول إنَّني أحشر نفسي في هذه القضية؛ لأنَّني كنت طرفًا في مفاوضات لوكيربي، وهذا ما جعلني حقًّا طرفًا في هذه القضية.

والدمان: نعم.

لينداور: والسـؤال الآن (ضحكة خفيفة)، وربما هذا شـيء يتعيَّن عليك التفكير فيه: هل أُبالغ في أهمية ما أعرفه؟ أنا لا أعتقد ذلك.

والدمان: وماذا بعدُ؟.

لينداور: لست حريصةً على إثارة أزمة تُسبِّب الشقاء والمعاناة للآخرين.

والدمان: أجل.

لينداور: دعنـا لا نسـميها أزمـةً، دعنـا لا نقول شـقاءً ومعانـاةً، وفي الوقت نفسـه، ألَا يجب أن يعرف الكونغرس ذلك؟ ثم أين التزاماتي؟.

والدمان: حسنًا، هل كنت تعملين لصالح الحكومة في ذلك الوقت؟.

لينداور: أنا لست عضوًا في جهاز الاستخبارات، لكنَّني ضابط اتصال.

والدمان: حسنًا، مفهوم.

لينداور: من ناحية أخرى، فهذا لم يكن فشلًا للاستخبارات الأمريكية.

والدمان: مفهوم.

لينداور: لكنَّ الأمر يصور على أنَّه كذلك!.

والدمان: دعيني أسألك: مَن هم الأشخاص الآخرون الذين تحدثت إليهم؟.

لينداور: لقد اتصلت بالسـيد غوتشـال أولًا (موظف كبير في مكتب السـيناتور لوت)، كان هذا بسـبب احترامـي الكبيـر والعميق لـك، ولمكتبـك، ولنزاهتك، ولأنَّـك أيضًا حريص على الأمن القومي، أنت تعرف أنَّ السياسات الرئاسية... .

والدمان: مفهوم.

لينداور: أنت تعرف... .

والدمان: في حالة فوضى.

لينداور: «إنَّها فوضى».

والدمان: (يضحك) صحيح.

لينداور: سـأقول لك شـيئًا آخرَ: لقد تلقى آندرو كارد هذه المعلومات كلها؛ إنَّه ابن عمي؛ لذلك كن مُتأكِّدًا أنَّه تسلَّمها.

والدمان: يا إلهي!.

لينداور: كن مطمئنًا لقد تسلَّمها.

والدمان: أسمعك.

لينداور: وهكذا، لا يمكننا القول إنَّ الرئيس لا يعرف؛ لأنَّ... .

والدمان: هذا صحيح. كيف يمكن معالجة هذا الأمر في رأيك؟.

لينداور: كنت آمل أن تقول لي أنت ذلك.

لينداور: وسأقول لك شيئًا آخرَ، هو أنَّ العراق وعد أيضًا - قبل الحرب مباشرةً- بإجراء إصلاحات ديمقراطية.

والدمان: أسمعك.

لينداور: لقد عرضوا عمل انتخابات، وقد أصدر الإيرانيون بيانًا، وأخذوا يُروِّجون فكرةً للعراقيين، هي السماح للأمم المتحدة بمراقبة إجراء انتخابات حرة في العراق بمشاركة أحزاب المعارضة، والسماح بإصدار صحف معارضة، وإنشاء مقار لأحزاب المعارضة.

والدمان: أسمعك.

لينداور: قد تسأل عما إذا كانت هذه المعلومات صحيحةً أم لا، ولكنَّنا كنا نسير في الطريق الصحيح، لقد ساعدت على التفاوض في هذه الأمور، وكان كل ما تفاوضنا عليه جيدًا.

والدمان: هل كنت تعتقدين أنَّهم كانوا جادين؟.

لينداور: نعم، لقد كانوا جادين حقًّا.

والدمان: أسمعك.

لينداور: وتوجد أيضًا مسألة النفط.

والدمان: أسمعك.

لينداور: لقد عرض العراق منح الولايات المتحدة عقدًا لشركة لوك أويل، وكانت الولايات المتحدة ستحصل على كل ما تريده من النفط.

والدمان: أسمعك.

لينداور: تشير الأمور إلى نوع من الثأر.

والدمان: أنا معك.

ليندأور: إنَّه هوس بملاحقة صدام حسين، وتكمن المشكلة فيما إذا كان ذلك هو المعيار الحقيقي لشن الحرب.

والدمان: حسنًا، هل تعتقدين الآن - بعدما دعا الرئيس إلى تشكيل لجنة تحقيق- أنَّه توجد فرصة لإعلان جزء مما تقولين؟.

ليندأور: لا.

والدمان: حتى لو كان جزءًا يسيرًا.

ليندأور: من المستحيل أن يسمحوا بذلك، وهذا هو أصل المشكلة كما ترى، أشعر أنَّه من اللازم أن أفعل شيئًا، يبدو واضحًا أنَّ عليَّ قول ما أعرف؛ فأنا لست من ذلك النوع الذي... .

والدمان: حسنًا، أشكرك على مكالمتك، أعتقد أنَّ هذا... (يتنهد). في الحقيقة، يمكنني القول إنَّني قد سمعت خلال العام الماضي شيئًا من هذا القبيل.

ليندأور: حسنًا.

والدمان: أشياء مشابهة.

ليندأور: ربما أشياء مما قمت بها (غير واضح).

والدمان: أجل، ربما.

ليندأور: حسنًا.

والدمان: ربما أشياء متفرقة، بعض مما قلته في الحقيقة؛ أعني دارت نقاشات علنية بخصوص المفاوضات الجارية، ولم يَدُرْ أي نقاش أو حوار حيال ما أفضت إليه، و... .

ليندأور: حسنًا.

والدمان: هذا كل شيء؛ أعني لقد ساد شعور عام أنَّ شيئًا من هذا القبيل كان يُحاك في الإدارة السابقة أيضًا.

ليندأور: أجل.

والدمان: دعيني أتحدث إلى بيل، وسوف أتصل بك.

ليندأور: حسنًا، أشكرك.

شـعرت بإثارة شـديدة بعد إنهاء المكالمة مسـاء يوم الثاني من شـهر فبراير؛ فقد بدا لي أنَّ موظفـي مكتب السـيناتور لوت قد تلقوا معلومات بخصوص تقدم المفاوضات لاسـتئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، وأنَّ والدمان يمتلك معلومات عن عروض السلام العراقية، واللافت في الأمـر أنَّ والدمـان اعترف أنَّ المفاوضات بـدأت أصلًا أيام إدارة الرئيـس كلينتون، ما يعني أنَّ التخطيط كان طويل المدى[25].

وفي الحقيقـة، فقد اعتقـدت أنَّني نجحت في تحريك الأحداث داخل الكونغرس، وتصورت أنَّهم سيسـتدعونني لسـماع شـهادتي، وتوقعت أنَّني سـأضطر - في أسـوأ الحالات- إلى الإدلاء بشـهادتي خلف أبواب مغلقة؛ لكيلا تعلم الجماهير الكثير عن مشـروع السـلام الشـامل الذي توصلنا إليه. لقد أقلقني هذا الاحتمال كثيرًا، ولم أعرف كيف سأتعامل معه.

لكنَّنـي كنـت محقةً بخصوص الاسـتدعاءات؛ فخلال أيام قليلة مـن محادثتي كبار موظفي مكتـب السـيناتور لـوت والسـيناتور ماكـين، سـارع القـادة الجمهوريـون إلـى عقد جلسـة لهيئة محلفين في نيويورك، واستدعوا الشهود ليتمكنوا من إدانتي قبل شروعي في الحديث إلى وسائل الإعلام.

يبدو الأمر مضحكًا إذا كان لديك حس فكاهة. أما البقية فأصبحت تاريخًا كما يقولون؛ إذ اعتُقلت في الحادي عشر من شهر مارس عام 2004م بتهمة العمالة للعراق[26].

وكان شميل (عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي) قد أبلغني أنَّ هيئة المحلفين ناقشت التهم المُوجَّهـة إليَّ شـهرًا كاملًا قبـل الاتفاق على لائحة الاتهـام. إذن، وباعـتراف مكتب التحقيقات الفيـدرالي نفسـه، فقد سُـلِّم ملفي إلـى هيئة المحلفين قبل أيام معدودة فقـط من طلبي للإدلاء بشهادتي في جلسات استماع الكونغرس.

شـعرت للحظـة وأنا داخل ذلك القفص بالشـفقة على الحزب الجمهـوري للورطة التي وقع فيهـا؛ فلو كنت قد نسـجت هـذه الكذبة الخرافية لتبرير الذهاب إلى حـرب مدمرة، ما أحببت حقًّا أن يطلع أي إنسـان على الحقيقة، خاصةً معرفة كيف كان ممكنًا تجنب الحرب بكل سهولة، كذلك ما أحببت أن يعرف النـاخبون شـيئًا عن فشـل سياسـة الجمهوريين في مكافحة الإرهاب التي طُرحت بوصفها متراس دفاع لجر الأمريكيين إلى هذا الفشـل في العراق، وسـأخاف من

نفسـي أيضًـا. أمـا هذه المـرَّة فقد كنت متماسـكةً؛ إذ أعددت إسـتراتيجيتي القانونيـة، وقائمةً بالشـهود دونتها على ظهر أوراق التهمة، وأقسـمت بيني وبين نفسـي أنَّني سأقاتل حتى النهاية، وشعرت بالشفقة تجاههم إلى حد ما.

الفصل 02

تحذيرات سابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر

«... مثل الخارجين عن القانون الذين ينتظرون القطار... ».

جي كلارك، كاتب أمريكي.

كنت أسيرةً في ذلك القفص، وكانت الحقيقة محبوسةً معي.

لم يكن العراق وحده الذي أخافهم؛ فقد سبق لفريقنا أن حذَّر في صيف عام 2001م من هجوم محتمل يشبه هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكنت أنا من نقل الرسالة، وهذا ما أخافهم كثيرًا.

عُدت بذاكرتي إلى شهر أغسطس من عام 2001م، وإلى الأيام الحاسمة قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، في ذلك اليوم كنت أتحدث هاتفيًا إلى الدكتور ريتشارد فيوز، ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية المسؤول عني، بخصوص ترشيح روبرت مويلر لرئاسة مكتب التحقيقات الفيدرالي[27]. لقد أدْمَتْ تلك المحادثة قلبي وأنا قابعة في تلك الزنزانة الضيقة بانتظار قدوم أحد القضاة لإخراجي بكفالة كما لو كنت مجرمةً.

حقيرون

«لم يحدث قط أن تلاعب ذلك الحقير بأي تحقيق إرهابي».

كان ذلك أول تعليقاتي في يوم جلسة استماع الكونغرس لإقرار تعيين مويلر، ولم يخطر ببالي كم كنت محقةً، أو أنني سأكون الهدف الرئيس للمحاولة اللاحقة لمكتب التحقيقات الفيدرالي بخصوص إخفاء الحقائق.

نعم، كما في قضية لوكيربي. وافقني الدكتور فيوز الرأي. «لقد قلب مويلر الأوراق عندما أراد الكونغرس تبرئة سوريا وإلقاء اللوم على ليبيا»[28].

كان مويلر يرأس القسم الجنائي في وزارة العدل في أثناء التحقيق في حادثة تفجير طائرة (البان آم 103)، المعروفة أيضًا بحادثة لوكيربي التي قُتل فيها (270) شخصًا[29].

كان رأيي ورأي الدكتور فيوز أنَّ اتهام ليبيا بالوقوف وراء هذه الحادثة هو خطأ.

وماذا أيضًا؟

«تفجير مدينة أوكلاهوما. ألم يكن مويلر إحدى الشخصيات المهمة التي رأت أنَّ تيموثي ماكفي وتيري نيكولز قد تصرفا وحدهما من دون أي مساعدة من أحد؟[30] كلنا يعرف أنَّ ذلك كان حماقةً، فلماذا كافأنا جنون العظمة عند ماكفي، وجعلناه الفاعل الوحيد؟ (تَسبَّب التفجير في قتل 168 شخصًا، وجرح أكثر من 600 آخرين، وحُكم على ماكفي بالإعدام).

مويلر مُقرَّب من السياسيين؛ لذا فإنَّ الكونغرس سيوافق على ترشيحه لهذا المنصب. هذا ما قاله لي الدكتور فيوز.

والحقيقة أنَّ معظم الأمريكيين قد يعترضون على وصف مويلر بالسياسي الذكي، أما آرائي أنا فتختلف كثيرًا عن آراء عامة الناس في الأغلب، ولكنَّ هذه المحادثة المتعلقة بجلسة تعيين مويلر، التي كانت قبل أسابيع من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تُفسر السبب الذي جعلني أتذكر تواريخ الأحداث بمنتهى الدقة والوضوح، وأُحدِّد كل عمل قمت به في أي يوم من أيام الأسبوع.

وفيما يتعلق بتفجير مدينة أوكلاهوما، فقد أمر مويلر عام 2005م بإعادة فتح التحقيق لمعرفة إذا كان التفجير جزءًا من مؤامرة أوسع، لكنّني لم أكن أعرف ذلك في شهر أغسطس عام 2001م[31].

— هل تريدين مني إفشال جلسة الاستماع بعد ظهر اليوم، وكشف بعض الحقائق للكونغرس؟

— لا لا، لقد فات الأوان.

— هل فات الأوان بالنسبة إلى جلسة الاستماع، أم وقف هجوم ما؟.

— كلاهما، كما أعتقد.

— أنت تعتقدين أنَّ الوقت قد تأخر.

— أعتقد ذلك.

كان ذلك في الثاني من شهر أغسطس عام 2001م، وقد شعرت برعب شديد يجتاحني.

خيَّم الصمت علينا بعض الوقت.

— لا نستطيع أن نفعل شيئًا يا ريتشارد.

— حقًّا، لا نستطيع.

لقد أوحى رده الغاضب بعظيم القلق الذي يعتريه، كنا قد عملنا معًا سبع سنوات، تواصلنا خلالها حتى من دون كلام إذ كان ذلك ضروريًّا، كنا نتواصل بوساطة نظرات عيوننا، ونفهم ما تعنيه بطريقة لا يستطيعها غيرنا، فبالنسبة إلى طريقة فيوز في التفكير، يصبح الغضب والقوة مؤثرين عندما نتحكم فيهما، وقد آمنت دائمًا بما يقول؛ إذ تعامل مع أخطر الناس على هذا الكوكب، ونجح في ذلك. أما مسؤولي الثاني بول هوفين فكان عصبيًّا سريع الغضب؛ إذ كان يكيل الشتائم لخصومه، ويُخزِّن في جوفه غضبًا من أيام خدمته في فيتنام. أما أنا فقد كنت ناشطة سلام تحولت إلى ضابط اتصال مكلف بملف البعثتين العراقية والليبية في الأمم المتحدة بنيويورك.

كانت هـذه المهمة تتطلب عقد بعض اللقاءات الإستـراتيجية، لكنَّ الرَّجلـين - بالرغم من تناقض شخصيتيهما- كانا مثل أخوين لي.

كانـا أحيانًـا يُكشِّـران في وجهـي، أو يتعاملان معـي كأخت صغيرة مزعجة لهمـا، لكنَّهما لم يتخليا عني قط، ويحرصان على مشاركتي فرحة انتصاراتي، وتوجيهي إذا انحرفت عن جادة الصواب.

كنـا قريبيـنَ بعضنا من بعض، إلى أن جاءت هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر، فحطَّمت قلوبنا.

اتصلت به مرَّةً قائلةً:

— أنا ذاهبة إلى نيويورك، سأسأل العراقيين مرَّةً أخرى، سأضغط عليهم يا ريتشـارد.

— ماذا؟ متى ستذهبين؟ بدا لي القلق واضحًا في صوته.

— سأذهب في نهاية هذا الأسبوع.

— لا لا، ليس نهاية هذا الأسبوع، لا تذهبي إلى نيويورك يا سوزان، لا تذهبي.

— سأذهب في نهاية الأسبوع فقط، سأُنهي عملي بعد غدٍ، ثم أعود سريعًا.

— اللعنة! لا أريدك أن تذهبي، لا أعتقد أنَّ من الحكمة فعل ذلك.

— عليَّ أن أقوم بآخر رحلة؛ فقد ضغطت على العراقيين طوال الصيف يا ريتشـارد، يجب أن أعرف إذا كانوا قد تلقوا شيئًا من بغداد، بعدها لن أعود إليها مرَّةً أخرى.

— لا تذهبـي إلـى بغـداد، لا أريـدك أن تذهبـي مرَّةً أخرى، ثـم أرجوك يا سـوزان لا تبيتي فيها؛ فالوضع خطير جدًّا، اذهبي بسـرعة، وعودي بسـرعة. وعلى ذكر ترشـيح مويلر، مـاذا لـو حدث ذلك قبل تعيينه؟ قد لا يوجد رئيـس لمكتب التحقيقات الفيدرالي عندما ينهار ذلك كله. يا إلهي! ماذا يعني ذلك؟

— تعني أنَّ هذا الهجوم قد يقع قبل الموافقة على تعيينه، وأنَّه قد يحدث في نهاية أغسطس، أو سبتمبر!

— أجل، من المحتمل جدًّا.

— ريتشارد، هل أفهم من هذا أنَّك تعتقد أنَّ هذا الهجوم قد أصبح وشيكًا؟

— نعم، أعتقد ذلك.

— وماذا سنفعل؟ علينا أن نقول ذلك لشخص ما.

— لا أعرف حتى الآن.

أستطيع أن أحس بذلك التوتر مرَّةً أخرى، كان يعني أنَّه لا يزال يُفكِّر، ويشعر بالإحباط.

— سوف آتي يوم الإثنين (السادس من شهر أغسطس) فور عودتي من نيويورك، سوف نناقش هذا الأمر معًا، اتفقنا؟

— هذا جيد. والآن، استمعي إليَّ، لقد أخبرتك من قبلُ؛ نحن نبحث عن أي شيء في هذه المرحلة مهما كان صغيرًا، قد يسقطون شيئًا صغيرًا لا يبدو لنا مهمًّا ونحن نجلس هنا، وقد لا نفهم حتى ماذا يعني.

— لقد فهمت، لقد فهمت.

— كلا، اسمعيني، لا تحاولي تقييم المعلومات، لا تنتظري معرفة إذا كان يمكنك التحقُّق منها، أعطني إياها، سنتحقق منها، احصلي عليها فقط، ولا تحاولي الاستنتاج وحدك.

— لقد فهمت.

كان قلقنا يزداد يومًا بعد يوم منذ الصيف الماضي؛ فقد جعلتنا محاكمة لوكيربي التي عُقدت في معسكر زيست عام 2000م، نُفكِّر في شكل العمل الإرهابي الثاني. لقد كان تفجير طائرة (البان آم 103) في الحادي والعشرين من شهر ديسمبر عام 1988م، وتفجير طائرة من نوع (دي سي 10) تابعة لشركة يوتا الفرنسية في شهر سبتمبر من عام 1989م، آخر الهجمات التي تعرَّضت لها الطائرات قبل الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م. كان فريقنا طوال محاكمة الليبيين يخشى أن يؤدي الاستعراض العاطفي للمحامين الإسكتلنديين إلى نوع من (هجمات الوفاء).

ومع أنَّ معظم الأمريكيين رفضوا الاعتراف ببراءة ليبيا، فإن المشكلة الأساسية تمثلت في التنظيمات الإرهابية التي كانت تعرف الحقيقة، وتستغرب لماذا كانت الولايات المتحدة تحمي المجرمين الحقيقيين.

فقد اعترف الإرهابي أبو نضال صراحةً بدوره في تفجير الطائرة الأمريكية[32]، باسم المجلس الثوري لحركة فتح، ونفى أن يكون للمتهمين الليبيين علاقةٌ بالهجوم، وكان أبو نضال قد أنشأ أول منظمة إرهابية دموية تخصصت في اختطاف الطائرات، ومقايضة الرهائن بفِدْيات تُقدَّر بملايين الدولارات.

لقد نَفَّذ هذا التنظيم هجماتٍ إرهابيةً في (20) بلدًا، قتلت وجرحت أكثر من (900) شخص في عقدين[33]، وشارك التنظيم أيضًا في الحرب الأهلية بلبنان في ثمانينيات القرن الماضي، وتحالف مع الجهاد الإسلامي (الذي عُرِف لاحقًا باسم حزب الله)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، ثم استقر في ليبيا بعد مغادرة بيروت، وظل فيها حتى عام 1998م.

وبعد مقتله في تبادل لإطلاق النار مع رجال المخابرات العراقية ببغداد في شهر يوليو عام 2002م[34]، جرى حديث كثير عن اعتراف هذا التنظيم بتفجير لوكيربي؛ فقد اعترفت عائلته وأصدقاؤه بدوره الرئيس في تفجير طائرة (البان آم 103)، وأعربوا عن أسفهم لأنَّ مواطنًا ليبيًّا بريئًا أُدين بجريمة اقترفها أبو نضال.

لقد رفضت بريطانيا والولايات المتحدة اعتراف (أبو نضال)، لكنَّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، هو: ما سبب هذا الرفض؟

كان المخططون الحقيقيون لتفجير لوكيربي متخصصين ومحترفين، وليسوا عمالًا لنقل أمتعة المسافرين، أو وكلاء لبيع تذاكر الطيران، كما هو حال المتهمين الليبيين عبد الباسط المقراحي، والأمين خليفة فحيمة؛ فقد تلقى هذان الرَّجلان تدريبات عالية المستوى في الأعمال الإرهابية بالتنسيق مع شبكة من المتعاونين الخطرين، أما اتهام المقراحي بسبب جنسيته الليبية، فهو اتهام سخيف وعنصري، ولم يكن مُستغرَبًا أنَّ شريكه قد أُطلق سراحه في شهر يناير من عام 2001م، لكنَّ وجه الغرابة هو أنَّ المقراحي لم يُطلَق سراحه معه.

لقد كان أداء المحامين الإسكتلنديين في أثناء سير المحاكمة سيئًا، حتى إنَّ فشل المحكمة الإسكتلندية كان موضوع تندُّر في عموم العالم العربي.

كان الدكتور فيوز يرى أنَّ تسييس قضية لوكيربي، وضعف الدليل الجنائي الذي قُدِّم إلى المحكمة، يُنذران بأخطار كبيرة، وفي الشهور التي سبقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اشتكى الدكتور فيوز من إضرار الولايات المتحدة بمصداقيتها في أوساط التنظيمات الإرهابية بسبب قضية لوكيربي؛ ما جعل هذه التنظيمات تتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة، بالرغم من مصادرها الاستخباراتية الضخمة كلها، غبيةً جدًّا بحيث لم تستطع إلقاء القبض على الفاعل الحقيقي، أو أنَّها كانت خائفةً لأنَّ الإرهابيين الحقيقيين أقوياء جدًّا ومدعومون.

كان يقول إنَّ من شأن هذين الرأيين أن يُحرِّضا الجيل القادم من الجهاديين بصورة لا تقاوم؛ فقد تُلهم محاكمة لوكيربي الإرهابيين الشباب الذين يشاهدونها على شن نوع من (هجمات الوفاء) للأبطال الذين سبقوهم، وكانوا أكبر من أن يُلقى القبض عليهم.

ووفقًا لهذه الرؤية، وضع فريقنا سيناريو لتهديد متطرف يفترض احتمال حدوث هجوم كبير، يشمل عمليات اختطاف طائرات أو تفجيرها.

ففي الثاني من شهر أغسطس عام 2001م، وفي أثناء جلسة اجتماع الكونغرس للموافقة على تعيين مويلر رئيسًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي، اعتقدت أنا والدكتور فيوز أنَّ أسوأ السيناريوهات على وشك الوقوع بدقة متناهية.

لم يأمل أيٌّ منا أن يكون هذا التوقع صحيحًا، لكنَّنا مع ذلك اعتقدنا بوجود إعداد منظم لعمل إرهابي كبير.

أتذكَّر ذلك بكل وضوح كأنَّني أشاهد فيلمًا سينمائيًّا يُعرض أمامي باستمرار.

لقد كان فيلمًا مؤلمًا، ونهايته مخيبة للآمال.

في شهر إبريل من عام 2001م، دُعيت إلى زيارة الدكتور فيوز في مكتبه بمدينة غريت فولز في ولاية فرجينيا، كنا في العادة نلتقي أسبوعيًّا، أما هذه المرَّة فقد اتصل بي في بيتي، وطلب إليَّ

أن أحضر حالًا، وقد استفسر مني عن موعد سفري إلى الأمم المتحدة في نيويورك، فشعرت أنَّه يريد أن يتحدث إليَّ قبل سفري، وأن أسافر في أسرع وقت ممكن.

كان دور القناة السرية بيني وبين العراق وليبيا هو نقل رسائل من واشنطن وإليها، حيث كانت العلاقات الرسمية بين هذين البلدين والولايات المتحدة مقطوعةً.

وقد أبقيت أنا وفريقي على مسار خاص لتلقي المعلومات الاستخباراتية عن الأنشطة الإرهابية التي قد يكشفها هذان البلدان، ويرغبان في إبلاغها للغرب، وأود أن أشير هنا إلى أنَّ الولايات المتحدة كانت، بالرغم من العقوبات والعزلة المفروضة على هذين البلدين، تولي اهتمامًا للنشاط الاستخباراتي من أجل إفشال العمليات الإرهابية، وترى أنَّ التعاون الاستخباراتي ضرورة استثنائية في السياسة الأمريكية الخارجية.

وقد كلفت لأكون المتلقي السري لهذه المعلومات بإشراف وكالة الاستخبارات الأمريكية، ووكالة استخبارات الدفاع.

لذلك، ذهبت لزيارة الدكتور فيوز فورًا، وقد نبَّهني على أن أطلب -بإلحاح- إلى ليبيا والعراق نقل أي معلومات تتعلق بالتخطيط لاختطاف الطائرات، أو تفجير المطارات، وأصرَّ على ضرورة تحذير الدبلوماسيين من أنَّ بغداد قد تتعرَّض لهجوم عسكري كبير -أسوأ من أي هجوم تعرَّض له العراق من قبلُ- في حال اكتشاف الولايات المتحدة أنَّ حكومة بغداد كانت لديها معلومات ولم تبلغها عن طريق القناة السرية.

أعترف أنَّني كنت مترددةً في نقل هذه الرسالة القاسية؛ لأنَّني كنت طوال حياتي ناشطةً معارضةً للحرب، وكانت معارضتي للعنف من الطرفين سبب نجاحي في التعامل مع العرب؛ ولهذا فأنا لا أُوجِّه تهديدات إلى الآخرين، وإنَّما مجرد دعوات لتجنب المواجهة والعدوان؛ لذلك فقد نقلت في زيارتي الثانية لمدينة نيويورك طلب الدكتور فيوز بلطف؛ إذ رجوت الدبلوماسيين أن يبعثوا برقيات إلى طرابلس وبغداد لمراقبة أي نشاط محتمل لمهاجمة الطائرات، لكنَّني لم أُوجِّه أي تهديدات بعمل انتقامي ضد هاتين الدولتين.

عندما عدت إلى واشنطن قابلت الدكتور فيوز الذي طلب معرفة مدى استجابة العراق لتهديده، وقد اعترفت له أنَّني لم أنقل رسالته حرفيًّا، لكنَّني أكدت له أنَّني طلبت إليهم أن يتعاونوا.

عندئذ، اعترت الدكتور فيوز حالة من الغضب الشديد، لقد كان ذلك أمرًا غريبًا؛ فطوال سنوات عملنا معًا، لا أذكر أنَّه فَقَدَ أعصابه، وصرخ فيَّ، لقد قام عن كرسيه، وأخذ يذرع الغرفة جيئةً وذهابًا، وبدأ يُطلِق شتائم وعبارات بذيئة لا أستطيع أن أذكرها في هذا المقام.

ثم طلب إليَّ أن أعود إلى نيويورك فورًا، وأن لا أكون مؤدبةً أو لطيفةً، وأن أنقل إلى العراقيين ما قاله حرفيًّا: «ستَقصف الولايات المتحدة العراق، وتعيده إلى العصر الحجري، وسيكون القصف أسوأ مما تعرَّض له العراق من قبلُ، في حال اكتشف أي مخطط إرهابي لاختطاف الطائرات أو تفجيرها، ولم يُبلِّغنا بذلك؛ سيخسرون كل شيء، سندمرهم».

ما عدا ذلك، فقد كان ريتشارد أكثر صراحةً، وأرادني أن أنقل لهم أنَّ «هذه التهديدات جاءت من أعلى المستويات في الحكومة؛ أعلى من مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية ووزير الخارجية».

كانت تلك كلماته الحقيقية، ولم تكن غامضةً؛ فهي تعني أنَّ هذا المستوى الرفيع كان الرئيس جورج بوش، أو نائب الرئيس ريتشارد تشيني، أو وزير الدفاع دونالد رامسفيلد.

لم يهدأ الدكتور فيوز حتى أكدت له أنَّني سأنقل رسالته بالحدة التي عبَّر فيها عنها.

عندها، عبَّر عن ثقته الكبيرة بأنَّني سأذكر للعراق أنَّ التهديد جاء من وكالة الاستخبارات الأمريكية نفسها - وليس منه، أو مني شخصيًّا- مدعومًا بقوة عسكرية وسياسية من أعلى مستويات الحكومة؛ أعلى من رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية، ووزير الخارجية.

لقد بدا واضحًا أنَّ ريتشارد كان مدفوعًا بأكثر من مجرد الرغبة في تضييق حلقة الإرهاب، شيء ما كان يجري في الخفاء.

في أواخر شهر إبريل من عام 2001م، انضم الدكتور فيوز علنًا إلى اللعبة، وأطلق تهديدات لثني الحكومات العربية عن دعم المخطط المحتمل، ومن دون أن أعرف المزيد، صمَّمت على

تقديم المساعدة؛ لهذا فقد عدت إلى نيويورك في شهر مايو عام 2001م، ونقلت رسالته كما أملاها عليَّ تمامًا.

ازداد التوتر في صيف عام 2001م، وناقشنا عمليًا هجوم الحادي عشر من سبتمبر؛ فقد أصبح السيناريو هذه المرَّة أكثر تفصيلًا. وأخذنا في يونيو نركِّز على مركز التجارة العالمي.

كان الأمر يبدو غامضًا وموحشًا، لكنَّ فريقنا عرف ما سيحدث تحديدًا، وأدركنا أنَّ الهدف كان محددًا بدقة، وأنَّ الهجوم سيكمل الحلقة التي بدأها رمزي يوسف في الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، وتوقعنا أنَّ الوسيلة المستخدمة ستكون طائرات يستولي عليها الخاطفون، ويستخدمونها مقذوفات لمهاجمة البرجين، وبحثنا أيضًا احتمال استخدام جهاز ذري حراري لتدمير البنايات، وقد كان هذا هو السبب الذي جعل الدكتور فيوز يطلب إليَّ الابتعاد عن نيويورك. لم يقلق أحد من احتمال إصابتي في حال انهار البرجان، لكنَّ المسؤولين عني كانوا قلقين من تعرُّضي للمؤثِّثات مكوِّنات عسكرية تَعلق في الغبار أو الهواء، بما في ذلك الإشعاع الذري.

أما كيف عرف الدكتور فيوز هذه المعلومات كلها، فأمر لا أستطيع التكهُّن به؛ ففي شهري يونيو ويوليو من عام 2001م، ظل فيوز يبحث ويسعى إلى الحصول على أي معلومات استخباراتية من العراق، ولم يأتِ على ذكر ليبيا بعد لقائنا الأول في شهر إبريل.

لقد ظل يلح عليَّ مرَّةً تلو الأخرى أن أُهدد العراق -وليس ليبيا- في حال وقوع الهجوم المحتمل، ومما لا شك فيه أنَّ متآمرين من مؤيدي الحرب من المحافظين الجُدد في أعلى الهرم الحكومي ظلوا يضغطون على مجتمع الاستخبارات قبل أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ للقبول بإعلان الحرب على العراق في أعقاب الهجوم المتوقع.

في شهر مايو عام 2001م، قدَّم العراقيون حلًّا سريعًا؛ فقد وافقت بغداد - منذ الأيام الأُولى لإدارة بوش- على السماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي بإرسال فريق لمكافحة الإرهاب إلى العراق؛ لمراقبة الجهاديين المتطرفين الذين قد يحاولون استغلال ضعف سلطة الحكومة المركزية لشن هجمات إرهابية في دول الجوار، وكانت وكالة الاستخبارات الأمريكية قد تقدَّمت بهذا الطلب عن طريقي بعد الهجوم على المدمرة الحربية الأمريكية يو إس إس كول في المياه

اليمنية في شهر أكتوبر عام 2000م، ووافق العراق على إبداء حُسن نوايا تجاه السعودية ودول الخليج.

هل ترون كيف أساءت محطتنا سي إن إن وفوكس نيوز فهم موقف العراق؟

عندما وضعنا سيناريو الحادي عشر من سبتمبر أمام العراقيين، استمال هؤلاء وكالة الاستخبارات الأمريكية بذكاء، قائلين: «ربما تكون هذه هي اللحظة المناسبة ليبدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي عمله، فإذا كانت الولايات المتحدة قلقةً، فعلى المكتب أن يأتي فورًا». هكذا قال الدبلوماسي العراقي.

إنَّ العالم يعرف أنَّ هذا لم يحدث قط، في ذلك الوقت بررت الأمر بأنَّ إدارة بوش الجديدة لا تزال تتلمس طريقها في السياسة الخارجية، ومع استمرار التهديدات الأمريكية استمر العراق في دعوة مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى زيارة العراق، أعربت في هذه الأثناء عن استيائي من بطء التقدم في إدارة بوش؛ لما بدا لي أنَّه أمر غير طبيعي بعد ثماني سنوات من ذهاب إدارة كلينتون التي تميّزت بسياسة اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة.

لقد كانت تسعينيات القرن العشرين تُسمى سنوات الهدوء بالنسبة إلى الاستخبارات الأمريكية. ومن وجهة نظر ضابط اتصال سري، فقد بدا وصول إدارة جورج بوش مثل قيادة سيارة مازيراتي فائقة السرعة بعد صَبّ أحد الأغبياء زيتًا ذا جودة رديئة في الماكينة، فأخذت تهتز وتُصدِر أصواتًا مزعجةً، عندئذٍ لن تعرف إن كانت السيارة ستظل صالحةً إلا بعد عمل الميكانيكي على حل المشكلة، أو تتعطل في الشارع.

كان هذا حال سياسة الجمهوريين في مكافحة الإرهاب قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ أما مشكلتنا فتمثلت في أنَّه كان على وكالة الاستخبارات الأمريكية الاستمرار في قيادة هذه السيارة بالوضع الذي كانت عليه، وكان علينا أن نمنع التهديدات الإرهابية المُوجَّهة إلى الولايات المتحدة؛ سواء أمستجيبًا للتحذيرات من هذه التهديدات كان البيت الأبيض أم لم يكن كذلك.

قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر لم يكن البيت الأبيض متجاوبًا، وأشك في أنَّني كنت الوحيدة التي شعرت بالإحباط.

فطوال شهري يونيو ويوليو طلب إليَّ الدكتور فيوز أن لا أحاول التحقُّق من صحة المعلومات الاستخباراتية أو دقتها قبل إعلامه بها. لقد كان يبذل جهدًا كبيرًا في أثناء لقاءاتنا ليشرح لي حاجته الملحَّة إلى معرفة أي شيء، حتى لو كان طرف خيط من هذه المعلومات، بصرف النظر عن أهميتها بالنسبة إليَّ، ورجاني أن لا أخفي عنه شيئًا، بدا لي أنَّه كان حريصًا على معرفة أي شيء قد يساعد على إفشال الهجوم قبل وقوعه. وللحقيقة، فإنَّ هذه الفئة من وكالة الاستخبارات الأمريكية، ووكالة استخبارات الدفاع، كانت صادقةً في سعيها لوقف هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

لكنَّ تهديدنا بعمل انتقامي مُوجَّه إلى العراق بدا لي أنَّه إستراتيجية خطيرة؛ فأنا شخصيًّا استملت دبلوماسيي السفارة العراقية إلى جانبي منذ أغسطس 1996م، وأقمت معهم علاقة مهنية متينة ما كان لها أن تنقطع لأي سبب، وفي الوقت نفسه كان فريقنا يعمل على إعداد مشروع يضمن تحقيق الأهداف الأمريكية كلها في المرحلة التي تعقب رفع العقوبات عن العراق، ومن ذلك التزام حكومة بغداد بدعم الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب.

لا تزال ذكريات تلك المرحلة تُسبِّب لي ألمًا شديدًا.

في اليوم الثاني من شهر أغسطس عُدْت لأُطمئن الدكتور فيوز مرَّةً أخرى، فقلت له: «أنا أعرف ما تريدون، لقد كنت أضغط على العراقيين طوال الصيف للحصول على معلومات عن هذا الهجوم، وهم يعرفون العواقب»، فقال: «قولي لهؤلاء الأوغاد مرَّةً أخرى أنَّهم سيتعرضون لقصف لم يعرفوه من قبلُ، هل تفهمين؟ إذا كانوا يعرفون شيئًا، فمن الأفضل لهم أن يقولوه لنا، وإلا فسندمرهم، كوني واضحةً في ذلك».

وعدته أن أفعل ذلك. وفي الرابع من شهر أغسطس، قمت برحلتي الأخيرة إلى السفارة العراقية والبعثة الليبية قبل ذلك اليوم المحتوم من شهر سبتمبر.

بعد ذلك صرت أسأل نفسي عما إذا كنت قد أسأت فهم بعض الإشارات الدقيقة، أو ضغطت بشدة على مصادر معلوماتي، أو كان عليَّ أن أضغط أكثر على الجمهوريين ليتوقفوا عن إضاعة الوقت، ويرسلوا مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد. وقبل كل شيء، فقد ندمت كثيرًا لأنَّني لم أرجع إلى نيويورك بعد بداية شهر أغسطس، وسوف أظل لسنوات ألوم نفسي؛

لأنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت فشلًا شخصيًّا بالنسبة إليَّ، كنت أسأل نفسي في ليالٍ كثيرة عما إذا كان بول وريتشارد يشعران بما أشعر به أيضًا.

كانت هذه الشكوك تعذبني، وكنت أعتقد أنَّها تعذبهما أيضًا؛ فكما ترى لقد كانت مهمتي وقف ذلك الهجوم حيث عملت سنوات عدَّة ضابطَ اتصالٍ سريًّا لاستخبارات مكافحة الإرهاب، لقد كان ذلك هو الجزء الأكبر من حياتي، وقد فشلت في أداء المهمة هذه المرَّة.

لهذا، فإنَّني أُعرب عن أسفي لعائلات الضحايا، لكنَّ الأمريكيين سيكونون مخطئين إذا اعتقدوا أنَّ فريقنا لم يأخذ التهديد بجدية كبيرة؛ لأنَّنا كنا نبحث عن أي معلومات لوقف عملية اختطاف الطائرات، ووضعنا ذلك على رأس أولوياتنا.

ومن أجل أن تدرك الجدية التي تعاملت بها مع تعليمات الدكتور فيوز وشكوكه، يتعيَّن عليك أولًا أن تعرف أوراق اعتماده لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية.

من المعروف أنَّ الوكالة تُطبِّق سياسة عدم الإفصاح عن هوية ضباطها، إلا أنَّني تلقيت إيجازًا شاملًا عن تاريخ الدكتور فيوز من مسؤولي بول هوفين بمناسبة تعارفنا في شهر سبتمبر عام 1994م، فإذا كنا سنعمل معًا فإنَّ لي الحق في معرفة الشخص الذي أعمل معه، وقد أكدت لي مصادري الليبية والعربية - وكذلك الدكتور فيوز نفسه - حُسن نواياه طوال ثماني سنوات من العمل معه.

كانت معظم أنشطته في الشرق الأوسط محاطةً بالسرية، لكنَّ سيرة حياته تومئ ببعض الإشارات المثيرة.

تقول شركته (فولكون ليميتد) إنَّها «قدَّمت خدمات متنوعة في الشرق الأوسط، بما في ذلك سوريا، والاتحاد السوفيتي بين عامي 1980م، و 1990م» [35].

توجد شركة ثانية خارجية اسمها خدمات حقل النفط المحدودة (أويل فيلد سيرفسز ليميتد)، ومقرها جزر برمودا، كانت تُوفِّر عمالة ومساعدة فنية لصناعة النفط السورية بين عامي 1989م، و 1990م، ولها مكاتب في دمشق[36].

أما شركة ميدكوم أنكوربوريشن التي أسَّسها الدكتور فيوز عام 1970م، فكانت متخصصةً في التدريب العسكري الطبي في عموم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد دربت الآلاف من المواطنين العرب (معظمهم من السعودية) على المهارات المتخصصة»[37].

وإذا تعمقنا أكثر نجد أنَّ الدكتور فيوز كان عميلًا كبيرًا لوكالة الاستخبارات الأمريكية بسوريا ولبنان في ثمانينيات القرن الماضي، وهو أمر كان يعترف به علانيةً. وقد وصف في جلسة خاصة كيف نسَّق فريقه في بيروت لإطلاق سراح الصحفي في وكالة أسوشيتد برس تيري أندرسون والمبشر الإنجيليكاني تيري ويت وآخرين من خاطفيهم في لبنان؛ فقد حدَّد هذا الفريق موقع السجن المتنقل في الأزقة الخلفية لمدينة بيروت، واستدعى قوة الدلتا لتنفيذ عملية تحرير جريئة، لكنَّ عملية الإنقاذ تأجَّلت أشهرًا عدَّةً لاستغلال الحدث الإخباري في التأثير في نتائج الانتخابات الرئاسية عام 1988م التي فاز فيها جورج بوش الأب. لم يغفر الدكتور فيوز قط لوكالة الاستخبارات الأمريكية استخدام الرهائن في لبنان ورقةً رابحةً لصالح السياسيين في واشنطن، ونتيجة سعيه الحثيث للعثور على موقع المخطوفين؛ فقد أصبح الدكتور فيوز الشاهد الرئيس على الأحداث التي قادت إلى تفجير طائرة (البان آم 103) [38].

يُذكَر أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية قاتلت بضراوة لمنعه من الإدلاء بشهادته في محاكمة لوكيربي، وقد توصل الطرفان إلى حل وسط سُمح فيه للدكتور فيوز بإيداع شهادته لدى المحكمة الفيدرالية في مدينة الإسكندرية بولاية فرجينيا، ثم وضعها القاضي داخل ظرف مختوم [39].

وقد مُنع الدفاع من الكشف عن أي جزء من هذه الوديعة داخل الولايات المتحدة، مع السماح بقراءتها فقط خارج الولايات المتحدة [40].

ومع ذلك، لم يستطع المحامون الإسكتلنديون الاطلاع على هذه الشهادة كاملةً؛ لأنَّ أجزاءً منها كانت موضوعةً داخل مغلَّفين.

والأكثر من ذلك أنَّ المحكمة اتخذت خطوة غير عادية منعت فيها المحامين الأمريكيين الذين أشرفوا على الشهادة من إطلاع نظرائهم الإسكتلنديين على المعلومات الحساسة في الصفحات التي وضعت داخل مغلَّفين. لذلك، فإنَّ المحامين الإسكتلنديين لا يعرفون قيمة شهادة الدكتور فيوز؛ إذ لا يُسمح إلا لقاضٍ واحد بفتح الوثيقة والاطلاع عليها كاملةً.

وفي الحقيقـة، فقـد كان حريًّا بالمحامين أن يتعرفوا هذه الشـهادة؛ لأنَّ تفاصيلها الموضوعة داخل مغلَّفين ضمَّت أسماء (11) رجلًا ممن شاركوا في التخطيط لعملية لوكيربي.

ولكـن، لمـاذا كل هـذا الغموض والتسـتر؟ لأنَّ الدكتور فيوز، بعد أسـابيع قليلة من اجتماعنا في عام 1994م، استُبعد قانونيًّا من القضايا المتعلقة بالأمن الوطني؛ فقد أصدر القاضي رويز لامبيرث بواشنطن حكمًا قضائيًّا قاطعًا في الرابع عشر من شهر أكتوبر عام 1994م، جاء فيه: «تؤيـد المحكمـة مطالبة الولايات المتحدة بالتمسـك بامتياز الاحتفاظ بأسـرار الدولة (الخاص بالدكتـور فيـوز)[41]، ولا يحـق للأطـراف أن تكشـف عـن المعلومـات المقدمة من طـرف واحد في جلسة سرية مغلقة في أثناء التدابير جميعها الخاصة بهذا الحكم، ويجب استبعادها من الأدلة المقدمـة في المحاكمـة. وفي الظـروف التي تراها الولايـات المتحدة ضرورية، يسـتطيع المحامون الأمريكيـون أن يحضـروا جلسـات إيـداع الشـهادة المكتوبـة، وأن يتقدمـوا باعتراضات لحماية المعلومات الخاصة بالأمن الوطني»[42].

تشـير عبـارة «من طرف واحد في جلسـة سـرية مغلقة» إلى فئة اسـتثنائية مـن الأدلة تُقدَّم للقاضي فقط بعيدًا عن أعين محامي الدفاع.

لا يحـق أيضًـا لمحامـي الدفـاع أن يعلـم بوجودهـا، ولا يسـتطيع الاعتراض علـى أي مـن محتوياتها، وكان هذا التصنيف الخاص نادرًا ما يُنفَّذ في مطلع التسعينيات من القرن الماضي قبل إقرار قانون الباتريوت.

لقـد منـح الحكـم الـذي أصـدره القاضي لامبـيرث حكومة الولايـات المتحدة الحـق في منع الدكتور فيوز من الإدلاء بشهادته في أي قضية جنائية أو مدنية بتنفيذ قانون أسرار الدولة.

ويسـتطيع الرئيسـ فقط أن يتجاوز رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية، وأن يجبر الدكتور فيوز في مذكِّرة مكتوبة على كشف معلوماته ومصادره في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني؛ سواء أكبيرةً كانت أم صغيرةً[43].

ولا يسـتطيع وزيـر الخارجيـة أو أي عضـو في الكونغرسـ إبطال هذا الشـرط، وحتى لو أراد الدكتور فيوز نفسه المشاركة في تحقيق رسمي، فإنَّه سيُمنع من ذلك.

وينطبق هذا المنع على قضية لوكيربي، وعلى أي تحقيق بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعلى قضيتي الجنائية التي اتُّهمت فيها أنَّني (عميلة عراقية).

وقد حدث أن نشرت صحيفة هيرالد صنداي الإسكتلندية تقريرًا عن المعلومات المباشرة التي يملكها الدكتور فيوز بخصوص تفجير طائرة (البان آم 103)، وعدم قدرته على الشهادة، وذلك في ذروة محاكمة لوكيربي عندما رأت العائلات الإسكتلندية ضعف الأدلة المقدمة التي تدين ليبيا، وأخذت تطالب بأجوبة حقيقية.

وفي شهر مايو من عام 2000م، سأل الصحفي الإسكتلندي إيان فيرغوسن الدكتور فيوز مباشرةً إن كان قد عمل لصالح وكالة الاستخبارات الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي[44]. لم يكن جوابه في الواقع مباشرًا وصريحًا حين قال: «هذه ليست مسألة أستطيع نفيها أو تأكيدها؛ إذ من غير المسموح لي الحديث عن هذه القضايا. وفي الحقيقة، فأنا لا أستطيع أن أقول أي شيء، ولا حتى أن أشرح لك السبب الذي يمنعني من الحديث عن هذه القضايا». لكنَّه ذكر- على أي حال- أنَّه لن يرفع قضية قانونية على صحيفة وصفته بالعميل لوكالة الاستخبارات الأمريكية.

كان الرأي موحَّدًا بين مصادري العربية؛ وهو أنَّ الدكتور فيوز جاسوس من الطراز الأول، وقد أكدت لي تعاملاتي معه قدراته الاستخباراتية الاستثنائية؛ لذلك عندما طلب إليَّ أن أُجبر مصدري الدبلوماسي العراقي على الإفصاح عن أي معلومات بخصوص أي خطة لاختطاف الطائرات، أو الهجوم الجوي على مركز التجارة العالمي؛ فقد تعاملت مع طلبه بجدية تامة، وكانت لديَّ أسباب تجعلني أثق به.

وكما تَبيَّن لاحقًا، فقد تأكد وجود أسباب غير عادية لقلق الدكتور فيوز؛ إذ بلغت (الثرثرة) بين الخلايا الإرهابية التي كانت وكالة الأمن الوطني تراقبها، مستويات غيرَ مسبوقة في شهر مايو عام 2001م، وتسارعت حتى الحادي عشر من شهر سبتمبر عام 2011م[45]. وكان فيلم لتنظيم القاعدة قد عُرِض في منتصف شهر يونيو، وتحدث فيه أسامة بن لادن، قائلًا: «فإنَّ إخوانكم في فلسطين ينتظرونكم على أحرِّ من الجمر، وينتظرونكم في أن تثخنوا في أميركا وإسرائيل»[46].

لقد تَبيَّن أنَّ شهر يوليو كان حاسمًا في التحذير من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ففي العاشر من شهر يوليو عام 2001م، انتابت حالة من القلق رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية، جورج تينيت، بعد استماعه إلى إيجاز سري عن تهديد إرهابي من تنظيم القاعدة، حتى إنَّه ذهب مباشرةً إلى البيت الأبيض. في ذلك الإيجاز، افترض أحد كبار المحللين في وكالة الاستخبارات الأمريكية أنَّ هجومًا كبيرًا سيحدث في الأسابيع القليلة القادمة، لكنَّه لم يُحدِّد تاريخًا لذلك.

لم يُضيِّع تينيت الوقت في نقل هذه المعلومات - كتابةً- إلى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، فأخذ معه أحد ضباط الوكالة المكلف بملاحقة أسامة بن لادن، وقدَّم للوزيرة ومسؤولين آخرين إيجازًا شفويًّا [47]، وقد اعترف المستشار السابق في مكافحة الإرهاب ريتشارد كلارك بأهمية هذا التقرير، أما الضابط الذي قدَّم الإيجاز فقد قال إنَّ على الولايات المتحدة «أن تستعد للحرب الآن».

واللافت أكثر أنَّ وزير خارجية طالبان وجَّه تحذيرًا مباشرًا لواشنطن يفيد بأنَّ أسامة بن لادن يُحضِّر لشن هجوم ضخم على الولايات المتحدة [48].

وكانت حركة طالبان قد تلقت مساعدة مالية من الولايات المتحدة قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر لتدمير زراعة الخشخاش في أفغانستان التي تُنتِج ما نسبته (85%) من الأفيون والهيروين في العالم؛ ولذلك، كان من الواجب التعامل مع هذا التحذير بمنتهى الجدية.

ومع أنَّها لم تكن معلومات تستدعي اتخاذ إجراء بشأنها، فإن الاستخبارات الأمريكية اكتشفت بعض المعلومات المهمة.

في الوقت نفسه أخذت وكالات الاستخبارات الخارجية الصديقة تنقل تحذيرات خطيرة عن هجوم في أواخر الصيف وبداية الخريف، تُستخدَم فيه الطائراتُ أسلحةً لمهاجمة أهداف داخل الولايات المتحدة. ونقلت إسرائيل والأردن ومصر، وهي دول لها تاريخ طويل في التعاون مع الاستخبارات الأمريكية، معلومات مماثلة لهجوم إرهابي وشيك قبل أربعة أسابيع من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وفي السابع من شهر سبتمبر عام 2001م بعثت الاستخبارات الفرنسية برسالة عاجلة عن هجوم وشيك داخل الولايات المتحدة تُستخدَم فيه الطائرات [49].

وذكرت الصحف الألمانية أنَّ خاطفي الطائرات أجروا (206) مكالمات هاتفية دولية قبل الهجوم، وقد رفضت وكالة الأمن القومي نشر قائمة مفصلة بالمكالمات، ولكن يقال إنَّها كانت مُوجَّهةً إلى المملكة العربية السعودية وسوريا [50].

أما المؤشر الأكبر بخصوص المعرفة السابقة عن هجوم إرهابي وشيك، فجاء من التحذير العادي الذي تُصدِره وزارة الخارجية للمواطنين الأمريكيين الموجودين في الخارج؛ ففي يوم الجمعة السابع من شهر سبتمبر، أصدرت وزارة الخارجية تحذيرًا على مستوى العالم، جاء فيه: «قد يتعرض المواطنون الأمريكيون لتهديد إرهابي من مجموعات متطرفة لها علاقات بتنظيم القاعدة»، وقد تضمَّن هذا التحذير معلومات جُمعت في شهر مايو من عام 2001م، وأشارت إلى وقوع هجوم وشيك، ونُبِّه فيه على أنَّ «أعضاء القاعدة لا يُفرِّقون بين الأهداف الرسمية والمدنية» [51].

ولأنَّه كان عميلًا متخصصًا في قضايا الإرهاب الشرق أوسطي منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ فقد حظي الدكتور فيوز بميزة الاطلاع على هذا النوع من المعلومات الاستخباراتية الأولية.

ولكن ما لم يتوافر هو المعلومات الاستخباراتية المؤكدة التي يمكن الاعتماد عليها لوقف الهجوم؛ مَن هم الإرهابيون؟ كم عددهم؟ أي المطارات والطائرات ستُستخدَم؟ ما أرقام الرحلات؟

طوال أيام الصيف كان الدكتور فيوز يُلِحُّ عليَّ لأعطيه أي شيء؛ مجرد اسم، أو رقم، أو جزء من معلومة. وقد أكد لو أنَّني تمكنت من الحصول عليها، فإنَّ وكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات الأمريكية ستعملان وقتًا إضافيًا لتحليلها من أجل وقف الهجوم.

بقدوم شهر أغسطس أصبح البحث عن المعلومات جنونيًا، وكان لديَّ دليل مادي يُثبت أنَّ فريقنا لم يكن هو الوحيد الذي كان يبحث عن معلومات استخباراتية طوال أيام الشهر. وفي أثناء جولة لي في اليابان للترويج لهذا الكتاب قبل نشره، تحدثتُ مُطوَّلًا عن نشاط فريقنا المحموم في الأسبوع الحاسم، بعد جلسة استماع مجلس الشيوخ لتعيين روبرت مويلر في الثاني من شهر أغسطس.

عندما عدت من اليابان ذهلت عندما عثرت على النسخة الأصلية من صحيفة وول ستريت جورنال الصادرة بتاريخ 30 يوليو 2001م، موضوعةً على مكتبي بجانب جهاز الحاسوب، وقد وُضع عليها ثقل زجاجي زهري اللون.

كانت النسخة، التي مضى عليها عشر سنوات مُوجَّهةً إلى رئيسي في الوظيفة الاستشارية التي كنت أعمل فيها في صيف عام 2001م، كان ذلك هو اليوم الذي هاتفت فيه الدكتور فيوز لنتحدث عن ترشيح روبرت مويلر.

بدا لي أنَّ شخصًا ما قد تجشَّم عناء تتبع مصدر مكالمتي مع الدكتور فيوز، وزار مكتبي قبل أسابيع من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكان واضحًا أنَّه يبحث عن أي خربشات أو أوراق قد أكون تركتها في المكتب، يمكن أن تعطي إشارة إلى ما يمكن أن يكون فريقنا قد اكتشفه عن مخطط الحادي عشر من سبتمبر حتى الآن.

ومن المعتاد في أعمال التجسس التقاط صحيفة من على المكتب في حالات مثل هذه وتصويرها، مع ذكر العنوان والتاريخ، يعني هذا تقديم دليل حي على نشاط الشخص الذي قام به.

وهو يعني أيضًا أنَّ فريق استخبارات آخر نجح في فتح قفل الباب للولوج إلى داخل المكتب، وهذا النوع من السلوك ضروري أحيانًا في عالم الاستخبارات، وهذا ما حدث.

والواقع أنَّ نسخة الجريدة التي ثبَّتها (الزوار) على مكتبي كانت متأخرةً لتضمينها الطبعة الأُولى من هذا الكتاب، وأنا أكشف هذا الأمر الآن؛ لأنَّني تأثرت كثيرًا برغبة الناس في معرفة أكبر قدر ممكن عن الأحداث السابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وفي الأحوال كلها، كان وجود هذه النسخة في مكتبي دليلًا على أنَّ أجهزة استخبارات أخرى كانت تعمل جاهدةً مثلنا لوقف الخطر المتوقع؛ كان ذلك سباقًا لوقف العنف تجاه الولايات المتحدة، وليس منافسةً؛ كان الجميع قلقين من الخطر القادم. صحيح أنَّ كل فريق كان يعمل باستقلالية، ولكنَّنا (في معظم الأوقات) نعمل معًا في جبهة واحدة، ومن أجل الأهداف المشتركة نفسها.

وأود أن أذكر هنا أنَّني كنت أشعر بالاستياء من الأكاذيب التي اختلقها الجمهوريون الجُدد في الكونغرس في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ لقد اتهموا - في هذه الأكاذيب- مجتمع الاستخبارات أنَّه يعمل بطريقة متعالية.

والحقيقة أنَّ مجتمع الاستخبارات - قبل نجاح الجمهوريين في اختراقه لفرض توافق سياسي في مؤامرة التستر على أسرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر وغزو العراق- كان يتميَّز بالاستجابة السريعة، وبشهرته في اجتذاب ضباط ميدانيين نوابغ من أفضل المخططين الإستراتيجيين المبدعين القادرين على حل المشكلات، لقد كانوا الأفضل، والأكثر ذكاءً.

قبل الحادي عشر من سبتمبر كان مجتمع الاستخبارات يُمسك بزمام الأمور، أما فيما يتعلق بمصادري العراقيين فلم تكن لديهم معلومات استخباراتية ملموسة، وقد أُسقط في أيديهم عندما قابلتهم في رحلتي الأخيرة إلى نيويورك في الرابع من شهر أغسطس عام 2001م. لقد أُنذروا بتحمُّل العواقب إذا حدث شيء رهيب؛ فالرد سيكون سريعًا وقاسيًا. ولكن، كل هذا لم يُغيِّر الحقيقة القاسية، وهي أنَّهم لا يملكون شيئًا يعطونا إياه.

في دفاعهم عن موقفهم احتج الدبلوماسيون العراقيون، قائلين: كيف تطلب الولايات المتحدة التعاون وهي لم تتخذ أي خطوة لإرسال فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد؟ لقد كشف هذا الفشل في التحرك خللًا في القيادة الجمهورية الجديدة في واشنطن، ولسوء الطالع أنَّ بقيتنا كانوا مضطرين إلى العمل ضمن هذه المحددات.

أما من الناحية الإستراتيجية، فإنَّ هذا لم يكن -أُكرِّر لم يكن- غلطة وكالة الاستخبارات الأمريكية.

في اجتماعنا الثاني في السادس من شهر أغسطس عام 2001م، كان الدكتور فيوز متجهمًا، كان علينا عمل أي شيء، وكنا بحاجة إلى المساعدة.

تذكَّرت، وأنا قابعة في قفص الحجز في محكمة بالتيمور الفيدرالية، الأمر الذي اتفقت مع الدكتور فيوز على القيام به.

وتذكَّرت أيضًا بصورة خاصة وفي اليوم نفسه، وربما في الساعة نفسها، تسلَّم الرئيس بوش في مزرعة كراوفورد في تكساس، مذكِّرة من وكالة الاستخبارات الأمريكية تتحدث عن تهديد بوقوع هجوم إرهابي من شبكة أسامة بن لادن على الولايات المتحدة، وقد قيل لي إنَّ الرئيس بوش وضع المذكِّرة جانبًا، ثم قال: «حسنًا، والآن، وبعدما غطيتم عورتكم، دعونا نذهب لنلعب الغولف».

كنت قد علمت أنَّ اجتماع كراوفور قد صُوِّر لأغراض الدعاية، ولكنَّني لا أطيق مشاهدة هذا الفيلم بعد مرور عشر سنوات؛ لأنَّني ما زلت أشعر بالامتعاض حتى هذه الساعة من لا مبالاة الرئيس بوش ومسؤولي البيت الأبيض الآخرين، في الوقت الذي كانت فيه بقية دول العالم تتسابق لوقف هجوم الحادي عشر من سبتمبر.

وعن ذلك يقول سيدني بلومنتال، المستشار السابق للرئيس كلينتون: « لقد حاول ريتشارد كلارك لفت نظر إدارة بوش إلى تهديد القاعدة، كان يبدو أنَّهم لا يريدون الكشف عما حدث في السادس من أغسطس عام 2001م. في ذلك اليوم تلقى جورج بوش الإيجاز الأحدث والأخير عن الإرهاب، ثم إنَّ بوش أبلغ كلارك أنَّه لا يريد إيجازًا عن ذلك مرَّةً أخرى.

ومع أنَّ كلارك شعر بالرعب من التحذيرات التي سمعها بخصوص الهجوم المحتمل، فإن بوش كان غير مكترث أو مبالٍ، ويفتقر إلى أدنى إحساس بالمسؤولية. إنَّ للشعب الحق كله في معرفة ما حدث في السادس من أغسطس، وما فعله بوش، وما فعلته كوندوليزا رايس، وما فعله الآخرون، وماذا كان في مذكِّرة ريتشارد كلارك».

ولأنَّنا لم نكن على علم بأنَّ الرئيس بوش قد تجاهل تحذيرات وكالة الاستخبارات الأمريكية الواضحة؛ فقد اتفقت مع الدكتور فيوز على أنَّ أفضل طريقة لدفع الموضوع نحو الأمام هي طلب مساعدة عاجلة من وزارة العدل.

كان لا يزال أمامنا متسع من الوقت لوقف الهجوم، وبتعليمات من الدكتور فيوز اتصلت بالمكتب الخاص للنائب العام جون آشكروفت، الذي يضم نحو عشرين من كبار الموظفين، أخبرتهم أنَّني رئيسة فريق الاتصال الخاص بمكافحة الإرهاب المكلف بالتواصل مع البعثة الليبية والسفارة العراقية في الأمم المتحدة.

أردت من ذلك أن يدرك الموظف الموجود على الطرف الآخر أهمية موقعي وامتلاكي معلومات استخباراتية حسَّاسة قبل أن يُفكِّر في تجاهل مكالمتي، عندما تأكدت أنَّ الموظف أولاني جُلَّ اهتمامه تقدمت بطلب رسمي إلى مكتب المدعي العام لإعلان الاستنفار في أجهزة وزارة العدل جميعها؛ بحثًا عن أي معلومات تتعلق باختطاف الطائرات أو تفجيرها، وأوضحت له أنَّنا نعتقد أنَّ هجومًا كبيرًا على الولايات المتحدة على وشك الوقوع، مع احتمال سقوط ضحايا بصورة جماعية، وأنَّنا نعتقد أنَّ الهدف سيكون مركز التجارة العالمي الذي قد يتعرض لنوع من الضربات الجوية.

أعطيت الموظف أكبر قدر من التفاصيل المحددة؛ ونظرًا إلى الأخطار وتوقيت الهجوم، فقد طلبت أن يحظى طلبنا هذا للتعاون العاجل بالأولوية القصوى.

نصحني الموظف بالاتصال بمكتب مكافحة الإرهاب في وزارة العدل فورًا، وإبلاغه بما قلته له للتو، وقد فعلت ما نصحني به من دون إبطاء، فأبلغت المكتب بالتفاصيل، وطلبت إبلاغنا بأي معلومات محتملة فورًا.

عندما استعرضت ذلك كله في مخيلتي وأنا في قفص الحجز اجتاحني شعور بغضب شديد، وكدت أُجن، وناديت قاضي الكفالات، أردت أن أصرخ في وجهه أيضًا.

ولكنَّني كنت أعرف حقيقة ما يجري؛ لقد تأكدت أنَّ القادة الجمهوريين كانوا لا يريدون أن يعرف الشعب كُنْه التحذيرات التي أبلغناها لوزارة العدل، خاصةً وهم في خضم حملة الرئاسة لعام 2004م، ناهيك عن حملة عام 2008م؛ أجل، سوف أظل محتجزةً طوال حملتين انتخابيتين.

بعد اتصالاتي بمكتب النائب العام ومكتب مكافحة الإرهاب، لم تعد الحكومة الأمريكية قادرة على النفي، فلو أنَّني أدليت بشهادتي أمام لجنة التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أو أي لجنة تحقيق نيابية، لكانت وزارة العدل مضطرة إلى الإعلان بأنَّ بعض كبار موظفيها قد تلقوا تحذيرًا رسميًّا بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إلى جانب طلب مستعجل لتقديم المساعدة، عندما توافر متسع من الوقت لتنسيق خطة للرد، وإفشال تدمير البرجين.

حديثي لا ينتهي عند هذا الحد، فأنا على يقين بأنَّ معظم الأمريكيين سيُصدمون حين يعرفون أنَّ فريقنا كان على اقتناع في منتصف شهر أغسطس من عام 2001م، بأنَّ هجومًا على غرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر كان وشيكًا، حتى إنَّني اتخذت إجراءات إضافية، وذهبت لزيارة ابن عمي آندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض في إدارة بوش)، وطلبت إليه التدخل لدى وزارة العدل.

أوقفت سيارتي في الشارع خارج بيته في آرلينغتون بولاية فرجينيا، وانتظرت في سيارتي، ودخَّنت مدَّة ساعتين تقريبًا (أقلعت عن التدخين عام 2004م). كنت أرى الجيران يُطلّون من نوافذهم، ويُحدّقون فيَّ، وفي أثناء ذلك فكَّرت فيما سأقوله للشرطة، أو البوليس السري، إذا جاؤوا لمعرفة سبب وقوف هذه السيارة الغريبة خارج بيت كبير موظفي البيت الأبيض.

لسوء الطالع، فإنَّ آندرو لم يعد إلى البيت عصر ذلك اليوم، فتركت المكان من دون أن أنقل إليه مخاوفي. وأتذكَّر أنَّني سألت نفسي وأنا في طريق العودة إلى بيتي عما إذا كنت على وشك الوقوع في أكبر خطأ في حياتي، وهذا أحد الأشياء القليلة التي ندمت عليها طوال حياتي.

ربما تُفضِّلون سماع الرواية الرسمية التي تقول إنَّه لم يكن لدى أحد في الاستخبارات الأمريكية أدنى فكرة عن مؤامرة الحادي عشر من سبتمبر.

هل يرضيكم ذلك؟ يعني هذا الاتهام أنَّ أقوى أجهزة الاستخبارات في العالم، الذي يمتلك تكنولوجيا متقدمة، كان عاجزًا عن توقع هجوم الحادي عشر من سبتمبر، هل هذا ما تظنون؟

يؤسفني إن كنت سأُخيِّب ظنكم، فما تظنونه غير معقول، وغير صحيح، لقد كنا نعرف أنَّ مؤامرةً ما كانت تُحاك تفاصيلها، وهي في مرحلة الإعداد، كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تعرف، ووزارة العدل تعرف، ومكتب مكافحة الإرهاب يعرف، وأنا أعرف ذلك بكل تأكيد؛ لأنَّني أنا التي أبلغتهم بذلك، وقد اعتقلوني لمنعي من إبلاغكم بذلك.

الشيء الذي لم أكن أعرفه للأسف، هو أنَّ جهة أخرى من الاستخبارات كانت تعمل ضدنا بشراسة، فقد كشف لي مصدر موثوق هذه المعلومة بعد إرسال هذا الكتاب إلى المطبعة.

في ساعة متأخرة من ليلة 23 أغسطس 2001م، وفي الساعة الثالثة بعد منتصف الليل تقريبًا، التقطت كاميرات المراقبة في مرآب مركز التجارة العالمي وصول ثلاث شاحنات، وأظهر فحص الصور أنَّ هذه الشاحنات كانت مختلفةً عن شاحنات الخدمات، بما في ذلك اللون، وأنَّها لا تحمل أي علامات، والغريب في الأمر أنَّ شاحنات الخدمات غادرت محيط البرجين الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل؛ أي قبل نحو نصف ساعة من وصول مجموعة الشاحنات الثانية.

وبحسب المصدر الذي شاهد أشرطة التسجيل المصورة، فلم يسبق لشاحنات بهذا الوصف أن دخلت مركز التجارة العالمي في تلك الساعة الاستثنائية، في أي من الأسابيع أو الأشهر التي سبقت يوم الثالث والعشرين من شهر أغسطس، لقد كان ذلك حدثًا فريدًا.

صورت آلات المراقبة هذه الشاحنات وهي تغادر البرجين عند الساعة الخامسة صباحًا تقريبًا، قبل وصول الموجة الأُولى من أساطين (الوول ستريت) لمتابعة الأسواق الآسيوية.

وطوال الليالي العشر اللاحقة ظلت هذه الشاحنات المجهولة تأتي إلى مركز التجارة العالمي في تلك الساعة تحديدًا، بعد مغادرة عمال الخدمات للمبنى، وقبل مباشرة معظم أساطين سوق (الوول ستريت) عملهم اليومي، وقد استمر الحال هكذا حتى اليوم الثالث أو الرابع من شهر سبتمبر عام 2001م، ولم تعد هذه الشاحنات إلى المكان مرَّةً أخرى بعد ذلك.

لم يُعرف مصير هذه الشاحنات أيضًا، ولم تُبلغ لجنة التحقيق بظهورها المشبوه قبل ثلاثة أسابيع من هجوم الحادي عشر من سبتمبر؛ والذي لا يعرفه الجمهور حقًّا هو أنَّ أفلام آلات المراقبة قد اختفت أيضًا، كان مصدري هذا على اقتناع تام بأنَّ هذه الشاحنات نقلت متفجرات إلى داخل البرجين؛ ليتمكن بعدها فريق مجهول من تفخيخ مركز التجارة العالمي بطريقة مسيطر عليها، وقد التزم هذا المصدر الصمت للحفاظ على وظيفته وتعويض تقاعده وسمعته؛ لمعرفته أنَّ الذين تجرؤا على الحديث طُردوا من وظائفهم أو سُجنوا مثلي.

ومع عدم معرفتي بوجود هذه الأفلام، فقد كان لديَّ الكثير لأظل غاضبةً في ذلك القفص بانتظار وصول قاضٍ فيدرالي للموافقة على إخلاء سبيلي بكفالة، ومنذ اللحظة التي أُغلق فيها باب ذلك القفص خلفي، أدركت أنَّ اعتقالي كان جزءًا من عملية التستر على مؤامرة الحادي

عشر من سبتمبر. ربما استطاعوا أن ينتصروا على الحقيقة، لكنَّ هذا الانتصار كان ناقصًا؛ لأنَّ وزارة العدل وقعت في ورطة غير متوقعة؛

فبعد اعتقالي مباشرةً اكتشف مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية لم تكن الجهة الوحيدة المطلعة على تحذيراتنا؛ فقد سبق لي أن أبلغت بعض أصدقائي من المدنيين باحتمال وقوع هجوم على شاكلة هجوم الحادي عشر من سبتمبر، خاصةً الأصدقاء الذين كانت لهم علاقات عائلية أو مهنية في مدينة نيويورك، وهذا ما أوقع الشرطة الفيدرالية في ورطة.

تحذير شخصي لصديق

كان الدكتور بارك غادفري أحد أصدقائي المقربين في ولاية ميريلاند، وكان يعمل على إنهاء أطروحة دكتوراه في علوم الحاسوب بجامعة الولاية، كانت عائلته تعيش في ضواحي كونيتيكت بمدينة نيويورك، كنا نلتقي مرَّتين أسبوعيًّا، ونتبادل آراءنا السياسية المشتركة [52].

غادر غادفري – بعد تخرجه في الجامعة- إلى كندا للعمل أستاذًا لعلوم الحاسوب في جامعة نيويورك بتورنتو، وكان من النوع الذي يهتم باختيار كلماته بحذر شديد.

وفي أثناء جلسات الاستجواب الشاقة في المحكمة، كان يتوقف من حين إلى آخر ليعطي ردًّا دقيقًا، لقد كان شاهدًا رائعًا بالمقاييس كلها.

أبلغ غادفري – في شهادته- المحكمة أنَّني قد حذَّرته مرَّات عدَّةً في الربيع والصيف الفائتين من عام 2001م أنَّنا نتوقع هجومًا إرهابيًّا كبيرًا يستهدف مركز التجارة العالمي، وقال إنَّني قلت له إنَّ «هجومًا كبيرًا سوف يستهدف الجزء الجنوبي من مانهاتن، وسوف تُستخدَم فيه الطائرات، وربما سلاح نووي» [53]. دوعند استجوابه كان أكثر تحديدًا؛ إذ قال إنَّني حذَّرته في أغسطس من أنَّ الهجوم كان (وشيكًا) [54].

والأكثر من ذلك أنَّ غادفري شهد – في أثناء القسم- أنَّه أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي بالتحذيرات الخاصة بالهجوم، كان ذلك بعد أشهر قليلة من اعتقالي، وقبل إصدار تقرير

لجنة التحقيقات في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لم يكن الوقت قد فات عندما أدلى بشهادته ليتحرك أعضاء لجنة التحقيق للتحقق من هذه التحذيرات [55].

حضر مقابلة غادفري مع مكتب التحقيقات الفيدرالي مندوب عن شرطة الفرسان الملكية الكندية، وحين سُئل عن سبب حضور هذا المندوب، رد غادفري بابتسامة: «إنَّهم هنا ليضمنوا حمايتي».

لسوء طالعي أنَّ أحدًا لم يأتِ ليضمن حمايتي؛ ذلك أنَّني كنت أعرف الكثير، وقد بدأت أتكلم؛ ولهذا كنت أقبع في قفص الحجز بانتظار الانتهاء من إجراءات كفالتي.

لقد جاء اعتقالي في أعقاب اتصالي بمكتب السيناتور لوت ومكتب السيناتور ماكين [56]، طالبًا الكشف عن ملابسات المؤامرة من الألف إلى الياء.

كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تعرف ماذا يعني ذلك عندما أطلق صفارة الإنذار، وفضح تفاصيل هذه اللعبة كلها؛ فقد كنت ضابط اتصال أعمل لصالحهم، وكانوا يشرفون على نشاطي سنوات عدَّة، وكانوا على اطلاع بطريقة عملي، وما يمكن أن أكشفه.

كانوا يعرفون أيضًا أنَّ الحقائق التي سأكشفها ستكون متناقضةً مع ما يحاول الكونغرس والبيت الأبيض بيعه للشعب الأمريكي، وربما الأهم من ذلك أنَّهم أدركوا أنَّني قررت أن أتكلم، وأنَّه يستحيل إسكاتي، وأنَّني لن أعدم طريقةً لأقول الحقيقة، فهذه هي طبيعتي.

والشيء الوحيد الذي يضمن سكوتي هو (الإنهاء مع التحامل الشديد)؛ وهو المصطلح المستخدم في تدمير أي ضابط اتصال أو ضابط استخبارات، جسدًا وروحًا، مثل الاغتيال.

وأنا في ذلك القفص، لم تكن لديَّ أي فكرة بعدُ إلى أي مدى سيكون عمل الإقصاء هذا قاسيًا، لقد بدأت حرب الاستخبارات للتو، ويمكن أن تُفضي إلى صراع حتى الموت.

الفصل 03
عميلة من أجل السلام

يوجد مَثَلٌ متداول في مجتمع الاستخبارات، يقول: «إذا أرادوا النيل منك، فإنَّهم سيأتون ويقضون عليك».

ولكنَّني أنسى أحيانًا ما الذي يعنيه هذا بالنسبة إلى مَن هم خارج اللعبة؛ أعني: كيف يمكن إغراء ناشطة سلام لتصبح عميلةً لوكالة الاستخبارات الأمريكية في مكافحة الإرهاب، بحيث تتواصل بانتظام مع السفارة العراقية أو البعثة الليبية في الأمم المتحدة؟

لقد بدأت حياتي السرية على غير المتوقع مع تسارع الأحداث المرتبطة بأول تفجير في مركز التجارة العالمي في شهر فبراير عام 1993م. ومثل تراجيديا إغريقية فقد عشت أعظم لحظات حياتي وأنا أتتبع قضية مركز التجارة العالمي من البداية حتى النهاية.

وحدث في حفل غداء مع القيادية الفلسطينية حنان عشراوي، في نادي الصحافة الوطني، أن انحنيت على الطاولة، ثم همست لدبلوماسي من تونس أنَّني أملك معلومات عن شخص قد يكون متورطًا في أنشطة إرهابية، قائلةً له: «إنَّه إرهابي خطير، لقد كان سجينًا في إسرائيل مدَّة عام، وتعتقد والدته أنَّه قد مات».

قطعت حنان عشراوي محادثتي مع الدبلوماسي بخطابها الرائع، لكنَّني اتصلت بالسفارة التونسية في واشنطن بعد أسابيع عدَّة، وطلبت معرفة مكان الدبلوماسي الذي قابلته في

حفل الغداء، مؤكدةً ضرورة مواصلة محادثتنا في أقرب فرصة ممكنة، فقالوا لي إنَّ ذلك الدبلوماسي قد عاد إلى تونس.

ومع ذلك، فقد دعاني السيد منير أدهوم إلى زيارته في السفارة عندما أحس أنَّني أُلِح في طلبي.

ذهبت إلى لقائه وأنا أشعر بخوف شديد، وأبلغته أنَّني أعتقد أنَّ مركز التجارة العالمي على وشك أن يتعرض لهجوم من متطرفين إسلاميين من جنوب مصر، ممن يريدون الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك.

ولا تزال التفاصيل الكاملة لمحادثتنا مسألةً حسّاسةً جدًّا حتى يومنا هذا. لِنَقُل إنَّ مَن هم بحاجة إلى أن يعرفوا، يملكون هذه المعلومات أصلًا، أما خارج تلك الحلقة، فإنَّ إفشاء أي جزء من محادثتنا قد يُعَد عملًا غير ودي، وما أريد قوله إنَّ تحذيري كان دقيقًا بتفاصيله كلها، ولم يحدث أنَّني حذفت أي شيء مما قلته للسيد أدهوم في الرابع من شهر فبراير عام 1993م، والمخيف في الأمر أنَّ تلك المحادثة جعلت عملي في مكافحة الإرهاب حلقةً كاملةً، بدأت بالتحذيرات المتعلقة بمركز التجارة العالمي، وانتهت بها، وهذا ما يُدهش بعض الناس، حتى أنا.

كان السيد أدهوم مهذَّبًا، ولكن مُتشكِّكًا، ولا غرابة في ذلك، فقد كنت غير معروفة تمامًا، لقد ظهرت فجأةً لأنقل إليه بعض المعلومات الخطيرة، ثم اختفيت؛ أما بالنسبة إليَّ فقد انتهى الأمر عند هذا الحد؛ لأنَّني أوفيت بالتزامي وكفى.

لكنَّ الأجواء في السفارة التونسية تغيرت بسرعة؛ فبعد يومين من اجتماعي بالسيد أدهوم، تعرَّض مركز التجارة العالمي لأول هجوم في تاريخه في السادس والعشرين من شهر فبراير عام 1993م، عندما انفجرت شاحنة محملة بالمتفجرات في قسم الخدمات السرية بالمرآب.

وقد اخترق الانفجار ثلاثة أدوار من الخرسانة في المبنى المُؤلَّف من 110 أدوار، ناشرًا الغبار والحطام في أرجاء المكان، وامتدت ألسنة اللهب إلى الأدوار العليا لأحد البرجين [57].

أحدث الانفجار أيضًا حفرةً في الجدار الذي يعلو محطة الميترو. وبأعجوبة، قُتل في الانفجار خمسة أشخاص فقط، وجُرح أكثر من ألف شخص آخر، وقد انقطعت الكهرباء والإضاءة، وتوقفت المصاعد عن العمل تمامًا.

تلك اللحظة غيَّرت حياتي إلى الأبد، فقد سارعت وزارة العدل إلى إبلاغ حشد من الصحفيين أنَّ امرأةً مجهولةً قد حذَّرت من هجوم إرهابي قبل يومين من وقوعه، وأكدت لهم أنَّها ستتابع كل ما أدلت به المرأة باهتمام شديد، وفي اليوم الثاني سُحب التحذير؛ لأنَّه «بلاغ كاذب».

لكنَّه لم يكن بلاغًا كاذبًا؛ فقد كنت تلك المرأة، وكان الجزء الخاص من مضمون رسالتي، بما في ذلك وصف الجهود الرامية إلى الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، هو الجزء الحسّاس فقط الذي لا يجوز الإعلان عنه، حتى إلى ما بعد الإطاحة بالرئيس مبارك بعد (20) عامًا.

وإذا كانت وسائل الإعلام لا تعرف هويتي، ولم تسمع بتحذيراتي، فإنَّ سلطات تطبيق القانون والمجتمع الاستخباراتي كانا على علم بهويتي، خاصةً عندما اتضح لهم أنَّني كنت محقةً كل الحق في توقعي للتهديد المُوجَّه إلى حكومة حسني مبارك؛ فقد حرَّض الشيخ عبد الرحمن ورمزي يوسف- اللذان أُدينا في مؤامرة التفجير- على الإطاحة بنظام مبارك العلماني، وتشكيل حكومة متشددة تعمل بتعاليم الشريعة الإسلامية [58].

وسرعان ما تعرَّضت لضغط شديد من وكالة الاستخبارات الأمريكية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، فشعرت بدايةً بخوف شديد من التحقيقات، لكنَّ جنون الاضطهاد كان صحيحًا، ولم يكن غير منطقي كما اتهمني بعضهم.

كان عمري (29) عامًا، وقد ماتت والدتي، التي كانت مصدر إلهامي، بالسرطان في العام الماضي. وفجأةً، وبعد أن صدَقت تحذيراتي بخصوص أول هجوم إرهابي كبير داخل الولايات المتحدة منذ الهجوم الياباني على بيرل هاربر- يستهدف مركز التجارة الدولي تحديدًا- وجدت أنَّني أتعرَّض لأقسى صور المراقبة، لقد كانت هذه أول تجربة قاسية بالنسبة إليَّ.

لقد حشدت سلطات تنفيذ القانون قواتها كافةً لإلقاء القبض على الإرهابيين، وها أنا ذا أُصبح - بين ليلة وضحاها- مطاردةً بكل معنى الكلمة.

عندما كنت أختفي عن وسائل الإعلام كانوا يتظاهرون بالفضول، ويتساءلون: لماذا لم أُهرع إلى عالم الشهرة؟ وفي المقابل، ربما كان سكوتي مطلوبًا؛ لأنَّه أحدث نوعًا من الشعور بالأمان لدى الإرهابيين، الذين كانوا يجهلون حساسية المعلومات التي تملكها الحكومة الأمريكية بشأنهم، وهذا ما نفع وكالة الاستخبارات الأمريكية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي في عملهم. عند هذه المرحلة أصبحت أساليب المراقبة اقتحاميةً بصورة كبيرة؛ لإجباري على تغيير رأيي بخصوص الإبلاغ عن التحذيرات.

في الجانب المشرق، وفر لي وجودي في شقتي وقتًا للاعتناء بها، فأصبح الأثاث لامعًا نظيفًا، وكنت أُمرِّر إصبعي على أي مكان فلا أجد ذَرَّةً من الغبار.

كانت مجموعات صغيرة من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الأمن الوطني تتجمع خارج شقتي في ضاحية آدامز مورغان، وعندما كنت أغادر إلى العمل صباحًا كان أحدهم يتبعني إلى محطة ميترو ديبونت سيركل، ثم يقف عند أعلى السلَّم وأنا أنزل إلى المحطة، وعلى الجانب الآخر من نهاية خط الرحلة كانت المرأة نفسها تنتظر كل صباح من دون أن تترك مكانها، ثم تتبعني إلى بناية مكاتب لونغ هاوس حيث بدأت العمل فيها سكرتيرةً صحفيةً لعضو الكونغرس بيتر ديفازيو، قبل الانتقال إلى مكتب منافسه رون وايدن الذي هزم ديفازيو في انتخابات مجلس الشيوخ.

استمرت مراقبتي اليومية في الشارع مدَّة خمسة أو ستة أشهر تقريبًا، وفي هذه الأثناء بدت لي بعض عمليات المراقبة هزليةً؛ ففي عصر أحد الأيام وعندما كنت أحمل بعض لوازم البيت، اعترضني شاب عربي لطيف يلبس بنطالَ جينزٍ متسخًا وقميصًا بكُمَّين قصيرين، على بُعْد خطوات من شقتي، حدث ذلك في شهر مايو أو يونيو عام 1993م، بحسب ما جاء في مفكِّرتي، حياني بابتسامة عريضة [59]، ثم قال لي بوضوح: «أنا قادم من جنوب مصر، هل تعرفين أحدًا من هذا المكان؟ هل تعرفين أي إرهابي؟ صدقيني، أنا جاد في سؤالي؟ هل تعرفين أي إرهابي؟ عليك أن تخبريني».

بعد ذلك، قدَّم عرضًا لرشوتي، وأخرج من جيب بنطاله الرث محفظةً مليئةً بأوراق نقدية من فئة مئة دولار. انفجرت ضاحكةً، ثم صفقت الباب في وجهه.

في الظروف العادية قد تكون فكرة إخضاع فتاة أمريكية لمراقبة أجنبية في مقاطعة نيويورك أمرًا مستغربًا، ولا يمكن التفكير فيها، وفي الحقيقة فإنَّ هذه اللقاءات كانت مجرد قمَّة جبل الجليد.

من منظور إنفاذ القانون، يُصنَّف هذا النوع من المراقبة العدوانية بأنَّه تَعدٍّ ضروري على حرياتي المدنية، ولكن ولأنَّني فتاة عمرها (29) عامًا، وتعيش وحدها؛ فقد كان ذلك مثيرًا للأعصاب، ولحُسن الطالع فإنَّ هذا الوضع لم يستمر طويلًا. لقد فعلت الشيء الصحيح، فكلما تحقق مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الأمن الوطني من دقة تحذيراتي زاد احترامهم لي؛ لأنَّني تقدمت وأبلغت في محاولة لوقف الهجوم، فقد فعلت شيئًا على الأقل، بدلًا من تجاهل الأمر.

احتفظت بمفكِّرة يومية بعد تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993م، ولكن ما كتبته عن المراقبة أعطى المنتقدين مُبرِّرًا لاتهامي (بجنون الارتياب غير العقلاني) في أثناء خلافي مع وزارة العدل [60]. ومع ذلك، فإنَّ كتاباتي فقط تبدو مُتشكِّكةً؛ لأنَّ تحذيراتي من هجوم عام 1993م ظلت سرية، ولم تُعلَن على الملأ، ونتيجةً لما قمت له فليس مستغربًا تصرف الحكومة بعدوانية لمتابعة أنشطتي؛ إذ كان من المنطقي أن تفعل ذلك.

بعد هجوم عام 1993م بدا لي أسلوب المراقبة مكشوفًا وعدوانيًّا وهجوميًّا، وكنت قد تعلمت حين عملت ضابط اتصال أنَّ أحدنا لن يعرف أبدًا أنَّه مستهدف إذا أرادت الحكومة مراقبته سرًّا.

وإذا كنت تعلم بالمراقبة، فلأنَّهم يريدونك أن تشعر بها؛ فالرقابة الاقتحامية تهدف إلى إخافتك، وهي نوع من أنواع الحرب النفسية، وأُؤكِّد لك من خبرتي أنَّها فاعلة جدًّا.

ومع ذلك، فقد كنت أعتقد أنَّها قاسية ومبالغ فيها؛ إذ كنت ناشطةَ سلام ملتزمةً معارضةً للعنف بصوره كلها، وقد علمتني والدتي (جاكلين شيلي لينداور) كيف أُعارض العنف منذ طفولتي في أثناء حرب فيتنام في ستينيات القرن الماضي.

كانت والدتي أستاذًا لأدب الأطفال، وكانت تستغل كل مناسبة لجعل طلبتها معارضين واعين للحرب، وقد فرَّ عدد من طلبتها إلى كندا بتشجيع منها؛ حتى لا يلتحقوا بالحرب.

قدَّمت والدتي أيضًا الإرشاد والمشورة للجنود الأمريكان الصغار العائدين من فيتنام الذين كانوا يحاولون التكيف مع الحياة الجامعية.

بعد ذلك بسنوات انتقلت عائلتنا إلى ولاية ألاسكا، فتألَّقت والدتي في المشهد الاجتماعي؛ إذ ترأَّست متحف الفنون الجميلة، واستقبلت شخصيات أجنبية عديدة، وخبراء في السياسة الخارجية كانوا يلقون محاضرات في مجلس الشؤون الدولية في مدينة أنكوريج، وكانت تقوم برحلات في براري ألاسكا، ويُعزى إليها الفضل في تأسيس خمس إذاعات، وعشر صحف أسبوعية في المناطق الريفية [61].

وبصفتها ناشرًا ورئيسَ تحريرٍ لإمبراطورية إعلامية، فقد دافعت والدتي عن إدارة صيد السمك، وحماية الثقافة المحلية، وعودة الكنائس الروسية الأرثوذكسية، والتعليم والرعاية الصحية، من بين قضايا محلية كثيرة، ومع أنَّها كانت مدافعةً عنيدةً عن التنمية، فإنها حشدت مجتمع صيد السمك في الولاية لدعم الحظر على شبكات الصيد الطافية التي قضت على ملايين الأسماك والحياة البحرية، وقادت حملة لتوقيع معاهدة دولية لمنع الصيد الجائر في المياه الدولية بين الولايات المتحدة واليابان وروسيا.

وفي تحول عن ماضيها المعارض كانت والدتي تدعو كبار (الجنرالات) من القاعدة الجوية المجاورة الذين حصلوا على نياشينهم وأوسمتهم من حرب فيتنام، وكان هؤلاء يداعبونها بالحديث عن ماضيها المعارض لحرب فيتنام، ومشاركتها في المظاهرات، إلى أن تحولت من ناشطة متطرفة إلى شخصية معنية بالعمل الاجتماعي، إلا أنَّ الملحقين العسكريين و(الجنرالات) في مدينة أنكوريج كانوا دائمًا يمتدحون الدعم الذي قدَّمته للجنود الشبان العائدين من فيتنام.

لقد كانت والدتي تعارض الحرب، لكنَّها لم تكن أبدًا ضد الشباب الذين جُنِّدوا للقتال، لذلك، فقد كنت - في واقع الحال- حريصةً على الاقتداء بها في مناهضة الحروب.

كانت والدتي تحتفظ بملصق في أثناء حرب فيتنام يحمل العبارة الآتية: «الحرب ضارة بالأطفال والكائنات الحية الأخرى». لقد علمتنا أنَّ الحياة قيِّمة ومقدسة، وكانت تحترم داعية الحقوق المدنية مارتن لوثر كينغ. وبينما كانت أمريكا تحارب العنصرية في ستينيات القرن

الماضي حرصت والدتي على جعلنا نلعب في بيتنا مع الأطفال السود، وأولئك المنتمين إلى أصول أمريكية لاتينية. لكنَّ الوضع في عام 1968م كان مختلفًا.

ونتيجةً لهذه التربية في طفولتي؛ فقد تعلمت أن أحترم الحقوق الثقافية للشعوب الأخرى، وهذا درس تخطى الحدود العرقية والإثنية والجغرافية؛ وهو يعني أيضًا أنَّ النشاط المناهض للحرب والعدالة الاجتماعية شكَّلا جوهر فلسفتي السياسية قبل مدَّة طويلة من حرب الخليج الأُولى عام 1990م.

ولأنَّني تخرجت في جامعة سميث بولاية ماساتشوسيتس، وجامعة لندن للاقتصاد؛ فقد عارضت - عمليًّا- السياسة الأمريكية الخارجية كلها، بدءًا بإدارة ريغان، وانتهاءً بإدارة بوش. وللمفارقة، فإنَّ نشاطي السياسي تركز على معارضة وكالة الاستخبارات الأمريكية.

وكنت قد تظاهرت كثيرًا ضد نظام الأبارثايد في جنوب إفريقيا، وعارضت التدخلات الأمريكية جميعها في أمريكا اللاتينية طوال حقبة الثمانينيات. أما في الجانب السياسي فقد أيدت الجبهة الساندينية ضد ثوار الكونترا في نيكاراغوا، وعارضت فرق الموت في السلفادور وهندوراس (كانت الولايات المتحدة تدربها وتدعمها ماليًّا). وهكذا، فقد عارضت الحروب والسياسات العسكرية، وساندت الفكر التحرري ونزع السلاح الذري، وبذا فإنَّ فلسفة مناهضة الحرب هي التي شكَّلت معتقداتي وأفكاري الدينية.

كان الدكتور آندرو زيمبالست هو أستاذ الاقتصاد المُفضَّل في الجامعة، وقد عارض بشدة الحظر التجاري على كوبا، وكان من أبرز معارضي العقوبات في زمانه [62]، وهو الآن خبير في الاقتصاد الرياضي [63]، وقد علمني في تلك الأيام كيف تَجعل العقوبات دولًا كاملةً ترزح تحت الفقر، وما يرافق ذلك من آثار طويلة المدى تحدُّ من فتح أسواق جديدة أمام البضائع الأمريكية، وبهذا المعنى فقد علمني كيف تحدُّ العقوبات من الانتعاش الاقتصادي للشركاء التجاريين في كلا الاتجاهين.

من هنا أخذت أُدرك أنَّ العقوبات تقضي على التواصل تمامًا، وأنَّ الدبلوماسية هي الأداة الفضلى لحل النزاعات؛ فالعقوبات تضع حواجز أمام الحلول المتبادلة الضرورية لكسر الجمود،

خلافًا لحلول (كل شيء، أو لا شيء) التي يصعب التوصل إليها؛ لذلك نرى أنَّ الصراعات الخطيرة تتفاقم من غير توقف بسبب سياسة العقوبات.

لقد أثَّر في هذا الدرس كثيرًا؛ إذ دفعني حماسي المناهض للعقوبات في كلية سميث نحو أكثر الفرص إثارةً في حياتي، وقبل هذا وذاك غمرتني هذه الجامعة بالإحساس بالتمكين، وعزَّزت إيماني الراسخ بضرورة إسهام المرأة في حل القضايا الشائكة.

حفزني هذا الشعور بالثقة إلى قبول التحدي بالعمل ضابط اتصال مع الحكومات العربية المحافظة، وهذا ما أنقذني عندما حاولت وزارة العدل تحطيم اعتزازي بإنجازاتي وإحساسي بهويتي.

لولا كلية سميث ما تمكنت من الصمود أمام محنة إدانتي المرعبة، ولما استطعت الدفاع عن نفسي بشراسة، أو استجماع الثقة لمواجهة هؤلاء الخصوم الأقوياء، وأنا أدين لآندرو زيمبالست وكلية سميث بكل شيء.

بعد تخرجي في كلية سميث التحقت بجامعة لندن للاقتصاد، وفيها أضفت شيئًا مهمًّا جدًّا إلى حياتي؛ هو التعرف شخصيًّا إلى أبناء (وبعض بنات) وزراء ودبلوماسيين من مختلف دول العالم، مثل: باكستان، ومصر والعراق، وإيران. وقد عرفتني فلسفة الجامعة بتنوع النظم السياسية العالمية، بما في ذلك فلسفة الحكم في الإسلام التي تتعارض مع كل شيء كنت أعرفه عن السياسات.

بدايةً، أعترف أنَّني لم أكن متسامحةً. ولأنَّني كنت ناشطةً في الحركة النسوية؛ فقد استهوتني تعاليم الإسلام، وأخافني اضطهاده للمرأة، ومع ذلك فإنَّ الثقافة العربية أثارتني كثيرًا، ولأنَّني إنسانة متدينة فقد اكتشفت في داخلي إعجابًا بالتعاليم الإسلامية، وفي نهاية المطاف تعلمت أن أحترم العرب ثقافيًّا، وكيف أُناقش اللاعنف في سياق الفلسفة الإسلامية بطريقة تجعلهم يستمعون إليَّ، بحيث يستطيع أحدنا أن يفهم الآخر، وبهذه الطريقة فقد مكَّنني انغماسي في جامعة لندن للاقتصاد من المشاركة في حوارات ناجحة مع دبلوماسيين عرب بالأمم المتحدة في سنوات لاحقة، ومن دون هذا التعرُّض المبكر للتنوع في النظم السياسية، فلربما لم يكن بمقدوري بناء جسور مع هذه السفارات، لقد أكسبتني هذه الجوانب كلها في

حياتي المبكرة التزامًا بالحوار، ومعارضة العسكرتاريا، وهذا ما انعكس على وظيفتي الفريدة جدًّا.

توجد خصيصة معينة حددت مسار حياتي، هي اهتمامي طوال الوقت بالروحانيات والغيبيات؛ فمنذ طفولتي المبكرة كانت لديَّ قدرات روحانية، بما في ذلك توارد الأفكار (التلباثي)، واستشراف المستقبل، وفي النهاية فإنَّ هذه الهِبَة الجميلة التي حظيت بها أثبتت أنَّها جانب خلافي من جوانب حياتي.

يوجد حدث آخر أشعل خلافًا بخصوص معتقداتي الروحانية، ومع أنَّه كان غامضًا إلى حد ما، مثل أشياء كثيرة أخرى في حياتي، فإنه كان صحيحًا تمامًا، حدث ذلك في صباح اليوم الخامس عشر من شهر إبريل عام 1986م، بعد قصف الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية مقر العقيد معمر القذافي في طرابلس، حيث تقول الرواية إنَّ رئيس وزراء مالطا، عندما اخترقت الطائرات المغيرة الأجواء المالطية من دون إذن، اتصل بالقذافي مُحذِّرًا؛ ما جعله ينجو بأعجوبة [64].

وكما كانت مشيئة الله، كنت في تلك الليلة عالقةً في مطار موسكو الدولي أيام الاتحاد السوفيتي السابق، في طريق عودتي إلى لندن مع مجموعة من طلبة الجامعة. لم نكن ندري حينها أنَّ الولايات المتحدة قد وجهت تحذيرًا خاصًّا بضرورة بقاء جميع الطائرات السوفيتية على الأرض في أثناء الهجوم على ليبيا، وأنَّ أي طائرة سوفيتية تقلع من المطارات سيجري إسقاطها، كان ذلك في عهد إدارة ريغان الذي قال مازحًا في تسجيل لم يُبث: «سيبدأ القصف بعد خمس دقائق».

ومن دون أن ندري، فقد أصبحنا - نحن المجموعة- رهائن في الحرب الباردة، وبعد ساعات من التأخير، أسرعت طائرتنا بالإقلاع من مطار موسكو، وبعد مدَّة قصيرة من الإقلاع ظهرت طائرة حربية فوق جناح طائرتنا، وواكبتنا إلى خارج الأجواء السوفيتية، لقد كان هذا شيئًا لا يُنسى.

في صباح اليوم الثاني اكتشفنا سبب كل هذا التأخير حين قرأنا العنوان الرئيس في جريدة التايمز اللندنية: (الرئيس ريغان يقصف طرابلس)، في ذلك العام الدراسي كنت أسكن في

ضاحيـة إيرل كورت المحاذية لشـارع كرومويل وطريق كينسـنغتون السـريع؛ مركز تجمُّع جالية عربية متنامية في لندن، كنت أشعر بالإثارة من زيارتي لموسكو ولينغراد، وقررت الذهاب إلى حديقة هولندا القريبة من سكني.

كان الغضب يغلي في الشوارع، وكان الناس يشتبكون في عراك، في حين كانت الشرطة تُطوِّق معهد الكمنويلث البريطاني داخل الحديقة؛ بسبب بلاغ عن وجود قنبلة في المكان، جلست على أحد مقاعد الحديقة، فجاء رجل عربي كبير في السـن يبدو عليه الوقار، ويحمل عكّازًا أسـودَ، ثم جلس إلى جانبي.

وما حدث بعد ذلك كان محادثة من أمتع المحادثات التي أجريتها مع أي إنسـان في حياتي؛ لقـد غـيَّر ذلك اللقاء حياتي، وشـرح صدري للفرص التي سـتواجهني لاحقًا، لقـد أدركت فورًا أنَّ ذلك العربي المُسـن كان يملك موهبةً عظيمةً فيما يخص استشـراف المسـتقبل، وهذا يبدو مُحيِّرًا للمُشاهد الغربي، لكنَّه مقبول في الشرق الأوسط، ونظرًا إلى ميلي إلى الروحانيات؛ فقد استجبت له مُشجعةً.

طوال سـاعة تقريبًا تحدث ذلك الرجل بإسـهاب عن مسـتقبل الشرق الأوسط، وعن حياتي المقبلة بتفاصيل مذهلة، وقد سُـحرت بما قاله، لقد تحدث بيقينٍ، وصبرٍ، وحكمةِ الشـيوخ؛ كان عربيًّـا محافظًـا جـدًّا، وقد تحـدث إليَّ بوصفي امـرأةً بالطريقة التقليديـة القديمة؛ من طرف فمه، مُشيحًا بعينيه عن وجهي.

تركـز حديثـه بصـورة خاصة علـى ليبيا والعراق، وقـد وصـف بدقة متناهية كيف سـتفرض الأمم المتحدة عقوبات على ليبيا بسبب تفجير طائرة ركاب فوق إسكتلندا.

كانت هذه كلماته تحديدًا، وعندما مدَّ يديه إلى الأمام، استطعت أن أتصور سطوح القرميد الأحمر خلال هيكل الطائرة المحطَّم.

لم يكن لديَّ أدنى شك في أنَّ تلك هي مدينة لوكيربي الإسكتلندية.

انتقـد الرجـل بشـدة مـا أسـماه (حـرب دجلـة والفـرات)، التـي سـمَّيتها بعـد ذلـك (حرب العراق).

ومهمـا يبـدو الأمـر غريبًا، فإنَّ ذلك الرجل انتقد بقسـوة العقوبـات المفروضة على العراق؛ لأنَّها - كما قال- سوف «تُسبِّب وفياتٍ ومعاناةً رهيبةً لشعب دجلة والفرات بعد انتهاء الحرب، وقبل استمرارها».

ومـن دون أن أسـأله، قـال إنَّه توجـد جولة ثانية من الحـرب، وتمنى لو أنَّه يسـتطيع وقفها، ونحـن نعرف هذه الحرب -بلا شـك- باسـم (حـرب العراق)، ثم وصف الوضـع داخل العراق بإسهاب كما لو كان يقف عند طرف أحد شوارع بغداد، وهو ينظر إلى العنف في كل مكان.

ربمـا يكـون أكثر ما يهم أصدقائي العرب والمسـلمين، هو أنَّ الرجل أفتى بأنَّ على المسـلمين الحقيقيـين جميعًـا واجـبَ نجـدةِ العراق، وشـدَّد على أنَّ المطلـوب من المسـلمين الحقيقيين هو معارضة هذه العقوبات والحرب.

أمـا بخصوص الحـرب نفسـها، فقال: «علينـا أن نفعل ما بوسـعنا لوقف القتـال»، وإنَّ على الشـعوب العربية أن «تُعوِّض الشـعب العراقي عما لحق به من معاناة، وأن تسـاعده على إعادة بنـاء بلـده»، هذا مـا طلبه بكلماته الخاصة، لقد كان تحذيره واضحًـا؛ وهو أنَّ صور العنف كلها التي يتعرض لها الشعب العراقي مُحرَّمة بحسب تعاليم الشريعة الإسلامية، وأنَّ العرب خاصةً سـيُعذَّبون إذا ألحقـوا الأذى بالعراقيـين، وكل مـا طالـب بـه هـو أن لا تُفرض العقوبـات، وأن لا تحدث عمليات انتحارية، وأن لا يحدث احتلال.

واللافت في الأمر أنَّه شـدَّد على معرفته بالشـريعة لتبرير فتواه؛ لأنَّه رأى أنَّ الموقف العربي من الشعب العراقي كان يهمه أكثر من موقف المشركين أنفسهم.

وهنا أود الإشارة إلى أنَّ الرجل كان يتحدث يوم الخامس عشر من شهر إبريل عام 1986م، في صباح اليوم الثاني لقصف طرابلس.

وكانت طائرة (البان آم 103) قد فجرت وتحطَّمت فوق سـطوح مدينة لوكيربي في الحادي والعشرين من شهر ديسمبر عام 1988م، بعد عامين ونصف العام من محادثتنا، وقد فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على ليبيا عام 1992م؛ أي بعد ست سنوات من التفجير.

وكانت الأمم المتحدة قد فرضت عقوبات على العراق في شهر أغسطس من عام 1990م، بعد أربعة أعوام ونصف العام من فتوى الرجل، ثم شنت الولايات المتحدة حرب الخليج الأُولى على العراق في شهر يناير عام 1991م، وأتبعتها بالحرب الثانية في شهر مارس عام 2003م.

والأكثر من ذلك أنَّ الرجل وصف هذه الأحداث كلها مُفصَّلةً صبيحة اليوم الثاني من قصف طرابلس كما لو كانت تحدث هذا اليوم، لقد روى ذلك كله، وسبق الأحداث بسنوات، وما رواه قد يكون خلافيًّا، لكنَّه ليس اختلاقًا، وقد رفضت حذف أي جزء من هذه المحادثة.

ولقد لفت نظري ملاحظة أخرى؛ هي أنَّ ذلك الرجل العربي المُسن كرَّر القول: «سوف تطرح عليك سلطات المحكمة أسئلة عني»، وهذا ما فعلته حقًّا سلطات المحكمة، ثم حثني على أن لا أخاف من الإجابة عن تلكم الأسئلة، وكان مُصرًّا على أنَّ السلطات سوف تستجوبني، وقد أخافني ذلك كثيرًا؛ حتى إنَّني أخذت - ونحن على ذلك المقعد في الحديقة- أبحث عن رجال الشرطة، لكنَّه ابتسم، قائلًا: «كلا كلا، هذا سوف يحدث لاحقًا، سوف تشهدين في قاعة المحكمة»، وما قاله حدث فعلًا بعد (20) عامًا.

كان ذلك الرجل العربي على يقين بأنَّني سوف أُستجوب من سلطات المحكمة، وهذا ما جعلني أُلح على الدبلوماسيين الليبيين في نيويورك، وعلى ضباط وكالة الاستخبارات الأمريكية، ليسمحوا لي بالشهادة في محاكمة لوكيربي في صيف عام 2000م؛ لأنَّ الرجل المُسن تنبّأ بذلك. يومها، سألني أحد الدبلوماسيين الليبيين: هل تعتقدين بوجود محاكمة أخرى؟

لقد أثَّرت محادثتي مع هذا الرجل في أكثر القرارات أهميةً في حياتي، وبعد مرور (24) عامًا عليها، ظلت ملاحظات الرجل تحظى بمصداقية كبيرة فيما يتعلق بخبراتي، وبالأحداث في الشرق الأوسط.

لقد أثَّرت هذه العوامل مجتمعةً في شخصيتي كثيرًا، وفي الكيفية التي أصبحت فيها عميلةً سريةً لوكالة الاستخبارات الأمريكية، بالرغم من انتقاداتي المتكررة للسياسة الأمريكية الخارجية، فمنذ مرحلتها الأُولى عام 1990م، أدركت أنَّ حرب العراق سترسم ملامح عصر العولمة.

وكما توقع ذلك الرجل العربي المُسِن صباح اليوم الثاني لقصف طرابلس، فقد أحزنتني وحشية العقوبات الدولية على العراق كثيرًا؛ لقد أوقفت العقوبات عجلة الاقتصاد العراقي بصورة كاملة، وتعذَّر على العائلات العراقية شراء الدواء والغذاء، أو الكتب المدرسية، أو الحاجات الضرورية، وكان الأطفال يجوعون ويموتون، وعانى جيلٌ كاملٌ الأُميّةَ. لقد كانت قسوة متعمدة واستهانة بالمبادئ الإنسانية التي قامت عليها هيئة الأمم المتحدة.

ومع تزايد ضحايا العقوبات القاسية بدأت أبحث عن طرائق أكثر فاعليةً للمشاركة في إنهاء النزاع، وقد شجعتني دراستي على الإيمان بضرورة ممارسة دور ما في حل المشكلات الاجتماعية، وربما كنت مدفوعًا بالعنجهية الغريزية؛ لأنَّني لم أكن أُدرك أنَّ معظم الجهود - على شاكلة جهودي- تنتهي بالفشل والإحباط.

كان اهتمامي الرئيس هو مساعدة المرأة العراقية، أردت مساعدة الأمهات العراقيات على إطعام أطفالهن، وأردت مساعدة المعلمين على تعليم الطلبة، وأردت مساعدة الأطباء على تأمين دواء لمرضاهم. تذكَّرت تاريخ طريق الحرير الذي كان يمر ببلاد فارس قبل مئات السنين، وأدركت أنَّ تبادل البضائع والثقافات قد يعطي الإصلاحات الاجتماعية والسياسية زخمًا.

ومثل بقية الناشطين الآخرين، فقد اعترفت بضعفي، ولكنَّني آمنت أنَّ الالتزام والعمل الجاد سيعوضان عن الضعف وشح الموارد المالية.

كانت هذه العوامل كلها معروفةً لدى الحكومة الأمريكية؛ نتيجةً للمراقبة المكثفة في أثناء التحقيق في تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993م.

وكانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تعرف مواقفي المعارضة للحرب والعقوبات الاقتصادية، وكانت تعرف أيضًا اهتماماتي الشخصية بالماورائيات والغيبيات، كانت تعرف كل شيء عن ذلك العربي المُسِن في لندن، والأهم من ذلك أنَّه قد ثبت أنَّ لديَّ قدرةً خارقةً على قراءة السيناريوهات الإرهابية، وكذلك تجميع الأجزاء المبعثرة كلها، ثم توقع ما سيحدث.

كان كل شيء مكشوفًا؛ كل شيء عني، ونقاط ضعفي وقوتي كلها، فقد وضعوني تحت المجهر، وعرفوا عني كل شيء بكل طريقة يمكن تصورها.

إلا أنَّ كل هذا لم يغيِّر من حقيقة اختيارهم ناشطةَ سلام ملتزمةً لتعمل ضابط اتصال لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية، وتتعامل مع العراق وليبيا في قضايا مكافحة الإرهاب، ولكنَّ هذا ما حدث معي على أي حال.

في أواخر شهر أغسطس عام 1993م، تلقيت مكالمة هاتفية غير متوقعة من بات ويت، رئيس موظفي مكتب عضو الكونغرس هيلين بنتلي. باختصار، كانت السيدة بات من معارف والدي (جون لينداور) الذي خاض انتخابات منصب حاكم ولاية ألاسكا على قائمة الحزب الجمهوري لكنَّه خسر، وقد اتصلت لتُعبِّر لي عن تعازيها بوفاة والدتي، كانت السيدة بات تسكن بجوار السيناتور ستورم ثيرموند، وهو الذي قال لمديرة عملي السابقة، السيناتور كارول موسلي- براون (التي كانت أول امرأة من بين ثمانية أمريكيين أفارقة يُنتخبون لمجلس الشيوخ) إنَّه سيظل يُذكِّرها بأيام العبودية حتى تبكي، وهذا ما كان يُفسِّر عمق فلسفتها المحافظة.

عندما أصبحت وحيدةً، وبعد مُضي أشهر على تفجيرات مركز التجارة العالمي عام 1993م، كنت أبكي كثيرًا، وأقول لأصدقائي على الهاتف إنَّني أشتاق إلى أمي كثيرًا، ولم أبح لأي منهم أنَّني قد حذَّرت من وقوع أول هجوم على الأرض الأمريكية منذ الهجوم على ميناء بيرل هاربر، ولو أنَّني فعلت ذلك لربما كنت قد عرّضتهم للخطر؛ لذلك كنت أعزو حزني إلى موت أمي، وكانوا يتفهمون ذلك. مرَّت مدَّة بكيت فيها كثيرًا لأنَّني كنت حزينةً جدًّا، وعندما توطدت علاقتي بالسيدة بات أخبرتها بتحذيري، فقالت إنَّ الاستخبارات كانت تعرف ذلك. ثم إنَّ شعوري بفقدان أمي جعلها على اتصال دائم بي.

التقينا بعد ذلك لنتناول طعام الغداء في مدينة الإسكندرية بولاية لويزيانا، واكتشفت أنَّنا لم نكن متشابهتين، فقد كنا متناقضتين في القضايا جميعها المهمة في حياتي، لم يكن قد مضى على جلوسنا سوى خمس دقائق حين قالت إنَّها قادت حملةً مناهضةً لتعديل الحقوق المتساوية (اقتراح لعمل تعديل على الدستور يجعل التمييز بين الجنسين ضد الدستور، وليس ضد القانون فقط، كما هو منصوص عليه حاليًّا)، وأعربت عن سعادتها لفشل التعديل. أما أنا فكنت ناشطة في الحركة النسوية طوال حياتي، وقد ناضلت والدتي - التي نزعم أنا وهي أنَّنا نحترم ذكراها- من أجل إقرار هذا التعديل، وما أدهشني أن السيدة بات لم تُظهر أي ندم على خسارة المرأة الأمريكية.

في الوقت نفسه تقريبًا رفعت رأسها من على قائمة الطعام، لتعلن بأنَّ أحد أصدقائها المقربين سينضم إلينا حول مائدة الطعام، نظرت، وإذا برجل حجمه يماثل حجم جبل ينزل من شاحنة بيضاء، وعندما وصل قالت: «هذا بول هوفين؛ إنَّه يعمل مع وكالة استخبارات الدفاع».

عاودت قراءة قائمة الطعام، وهي تختلس النظر، لترى رد فعلي القلق.

لا يمكنني أن أصف ما جرى إلا أنَّه كان مصيدةً، كل ما خطر ببالي هو التفكير فيما سيحدث لو أنَّ بات وهوفين اكتشفا سري؛ بأنَّني حذَّرت من الهجوم على مركز التجارة العالمي قبل أشهر قليلة، ما الذي سيحدث لي عندئذٍ؟

شعرت أنَّني قد دخلت عرين أسد، وأنَّ هذين الشخصين كانا أسدين حقيقيين، وأنَّني ماعز، وأنَّهما سيقومان بافتراسي.

لم يمضِ على حيرتي وقت طويل حتى أخبراني أنَّهما يعرفان سري منذ مدَّة، ونظرًا إلى اختلافاتنا السياسية الحادة؛ فقد أقسما أنَّهما لم يكونا ليلتقيا بي لولا ذلك، لكنَّ الواضح أنَّ قرارًا قد اتُّخذ ليجعلوا شخصًا ما يراقبني في واشنطن؛ شخص يحرص أن لا أقع في مشكلات، وقد أُوكلت هذه المهمة إلى اثنين من الجمهوريين اليمينيين المتشددين اللذينِ لا يمكن أن يتسامحا مع أي حماقة ليبرالية، لكنَّني لم أفهم ذلك في تلك اللحظة؛ لأنَّني اعتقدت أنَّ الأمر مجرد (مصادفات) كما كنت أُؤمن دائمًا.

قررت الانسحاب، وإذا كانا يكرهان نهجي السياسي، فإنَّ الأمر يعني لي ببساطة أن لا نلتقي مرَّةً أخرى. لكنَّني فوجئت بأنَّ لديهما خططًا أخرى؛ فقد رفضا التراجع، ثم سرعان ما اكتشفت أنَّهما لاعبان محترفان. فمع أنَّهما محافظانِ متطرفانِ، فإنَّهما حققا إنجازات عظيمة؛ فقد كانت بات مؤرِّخةً تاريخيةً متمكنةً بطريقتها الخاصة، وبالتغاضي عن الفروق كلها في مواقفنا، فإنَّني احترمت تحليلها، مع كرهي الشديد لفلسفتها المحافظة المتطرفة.

أما هوفين فكان بطلًا بالمقاييس البشرية[65]؛ فقد شاهد الحرب على أرض الواقع في فيتنام من عام 1968م إلى عام 1970م؛ إذ كان يقود طائرة عمودية (هليوكبتر) وعمره (23) عامًا، وينقل الجرحى من مناطق الاشتباك مع العدو، أما مهمته القتالية الأُولى، فكانت الهجوم على الجسر الرئيس في مدينة سايغون لإخلاء الجنود الأمريكيين المحاصرين، فكان يُحلِّق في عمق

سـماء المعركة، ثم يهبط لإنقاذ الجنود الشـباب المتلهفين إلى الخروج من أرض المعركة، وكانوا إمـا جرحـى، وإما على وشـك المـوت. كان الجنود يموتـون بين يديه أحيانًـا، ولم يحدث أن ترك منهم أحدًا وراءه، وقد أُسقطت طائرته مرَّتين فوق المناطق المعادية، وأمضى (1392) سـاعة طيران في تنفيذ مهامه، وخدم في لاوس.

وكمـا تقـول ليـزلي كوكبـيرن في كتابها **خـارج عـن السـيطرة**[66]، فإنَّ هوفـين كان « يحتفظ بشـبكة علاقات واسـعة في العالم المجهول للعمليات السـرية الخاصة»، ولكن، وجِد أيضًا جانب فلسـفي مدهشـ في حياتـه؛ فبالرغـم مـن حيـاة بـول الصاخبـة، فإنَّه احتـك ببعض النشـطاء الليبراليين الذين يحظون بالاحترام في واشنطن، بمَن فيهم المحامي دانييل شيهان الذي دافع عن قضية دانييل السبيرج وكارين سلكوود[67].

وفي الحقيقة، فإنَّني أُعجبت بتاريخ هذا الرجل.

اكتسب دانييل شيهان شهرته من حركة (حق السجين) في سجن أتيكا الرسمي بنيويورك؛ فقد حاول في أثناء اضطرابات السجن عام 1971م أن يتوصل إلى حل سلمي قبل إصدار حاكم المدينة الأوامر باقتحام السجن بالقوة.

عمـل في شـركة إف لي بيلـي للمحامـاة التي مثلت لص ووترغيت جيمسـ ماكـورد. وعندما كان في جامعـة هارفـارد للحقوق شـارك في نشـر مجلـة مراجعة قانون الحريـات المدنية، وكان مستشارًا لمكتب اليسوعيين في واشنطن[68].

وفي عام 1980م عمل شـيهان مستشـارًا لمعهد كريسـتيك الذي يسعى إلى توحيد المسيحيين واليهود والمتدينين الأمريكيين الآخرين في برنامج عمل للإصلاح السياسي.

مـن جانبـه، كان هوفـين كاثوليكيًـا مخلصًا، وقد عمل في مشـروع للمشـتريات العسـكرية، وتولـى مهمـة كشـف الفواتـير المزورة التـي يُقدّمهـا مقاولـو وزارة الدفاع[69]، وعـن ذلك يقول: «معظم معلوماتنا تأتي من مكتب البنتاغون الذي يضم ضباطًا من الجيش، ومدنيين من وزارة الدفـاع الذيـن يعتقدون أنَّ أنظمة الأسـلحة لا تُفحص قبل شـرائها، وأنَّ الـوزارة لا تعرف كيف تسـتثمر الأمـوال[70]. لقـد وفرنـا الوثائـق، وأعطينا الصحفيـين المعلومات التـي يريدونها، وقد

اقتُحمت مكاتبنا مرَّات عدَّة، وكذلك شقتي، لم يأخذوا أي شيء، لكنَّهم عبثوا بالمحتويات، وكسروا أقفال الأبواب»[71].

عمل هوفين وشيهان معًا، وتورطا في أخطر قضايا التجسس التي هزت واشنطن عندما أثَّرا بصورة محورية في كشف فضيحة أوليفر نورث وإيران كونترا، التي شملت شحنات مخدرات من أمريكا اللاتينية وصفقات أسلحة لإيران؛ من أجل تمويل العمليات الأمريكية السرية في نيكاراغوا.

كان هوفين يفتخر بأنَّ فكرة تعيين مُدَّعٍ عام في قضية إيران كونترا انطلقت من مطبخ شقته، وكان المُحلِّل السياسي ديفيد كورن قد لخص في كتابه (الشبح الأشقر: تيد شاكلي وحملات وكالة الاستخبارات الأمريكية 1994م)[72] دور شيهان وهوفين في كشف فضيحة إيران كونترا، وما جاء في الكتاب يدعم تفسيري لعلاقة هوفين في عالم الاستخبارات الغامض، وفي ذلك يقول المؤلِّف: «لقد درج بول هوفين (صديق شيهان، وأحد المحاربين القدامى) طوال عام 1985م على حضور حفلات رجال الوكالة السابقين.

في حفلة عيد الميلاد عرَّف كارل جينكنز (ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية المكلف بميامي ولاوس) هوفين بجيني ويتون الذي سبق له العمل مخبرًا للجيش في فيتنام، والعمل ضابط أمن في برنامج مراقبة سري جدًّا بإيران في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وفي عام 1979م عاد إلى الولايات المتحدة، وتولى سلسلة مهام تتعلق بالأمن، وعندما التقى بول هوفين كان ويتون يخطط مع كارل جينكنز وإد ديربورن (طيار سابق عمل مع وكالة الاستخبارات الأمريكية في لاوس والكونغو) للحصول على عقود حكومية لنقل إمدادات إنسانية للمتمردين المناهضين للشيوعية، من بينهم (المجاهدون) في أفغانستان، وثوار الكونترا في نيكاراغوا، إلا أنَّ هؤلاء الثلاثة فشلوا في الحصول على أي عقد، فاشتكوا إلى مسؤول في وزارة الخارجية من أنَّ ريتشارد سيكورد وأوليفر نورث يتحكمان بطريقة غير صحيحة في عطاءات العقود الخاصة بالكونترا.

في تلك الحفلة وافق هوفين على مساعدة ويتون، فرتَّب لقاءً مع موظف في الكونغرس كان يتابع برنامج الأفغان، ولم يفطن هوفين إلى أنَّ ويتون يخطط لأكثر من العقود؛ كان ويتون قد قضى معظم العام الفائت وهو يتعامل مع تجار السلاح وضباط وكالة الاستخبارات الأمريكية

والمرتزقة، واستطاع جمع معلومات عن العمليات السرية السابقة والحالية، بما في ذلك مشروع أسلحة الكونترا السري.

كان ويتون مهووسًا باغتيال ثلاثة أمريكيين في إيران عام 1976م يعملون في مشروع إيبكس السري، وقد عزا قتلهم إلى الاستخبارات الأمريكية وعصابة من الجواسيس السابقين المنفلتين في أمريكا الوسطى وأمكنة أخرى؛ لذا عندما اجتمع مع هوفين وموظف الكونغرس، ألقى خطابًا عن الاغتيال السياسي، ثم أفصح عما يريد، قائلًا: «يوجد عنصر مارق في الحكومة الأمريكية شارك في مجموعة من الأنشطة الإجرامية». لم يهتم موظف الكونغرس بما قاله ويتون، خلافًا لهوفين الذي هاتف شيهان ليحكي له رواية ويتون.

في مطلع عام 1986م كشفت التقارير الإخبارية عن وجود شبكة سرية لدعم ثوار الكونترا، تمتد إلى داخل البيت الأبيض، ويرأسها أوليفر نورث، مع أنَّ الكونغرس منع إدارة ريغان من مساعدة المتمردين عسكريًا.

في هذه المنطقة وجد شيهان هدفه المنشود؛ برنامج خفي لدعم حرب سرية على الحكومة اليسارية في نيكاراغوا، ثم اجتمع بعد ذلك مع جيني ويتون الذي كانت لديه قصة مذهلة.

جلس جيهان وويتون في مطبخ بيت هوفين في مطلع شهر فبراير من عام 1986م، ثم روى ويتون حكايات عن عمليات سرية وعشرات الأسماء (فريق مسعور يدعم الكونترا، ويُنفِّذ عمليات سرية في أمكنة أخرى). كانت المخدرات جزءًا من العملية، وقد شارك بعض أعضاء هذه العصابة في عمليات حكومية مشبوهة في إيران وجنوب شرق آسيا».

وكما يقول موقع سبارتاكوس فورم، فقد «تبادل ويتون وجينكنز معلومات عن برنامج اغتيالات سري تُنفِّذه وكالة الاستخبارات الأمريكية بفيتنام في عامي 1974م، و 1975م، كان البرنامج يحمل اسم فونيكس بروجكت، وكانت مهمته السرية اغتيال الخبراء الاقتصاديين والسياسيين في محاولة لشل قدرة فيتنام على الاستمرار في أعقاب الانسحاب الأمريكي من سايغون.

وقد اغتال العاملون في البرنامج (60) ألفًا من رؤساء القرى والمحاسبين والمعلمين والإدرايين، وموَّل تيد شاكلي وتوماس كلاينز مرحلة متسارعة جدًّا من المشروع عام 1975م، عن طريق تهريب الأفيون إلى فيتنام ولاوس»[73].

وكما يروي مؤلِّف كتاب (الشبح الأشقر): «عندما تحدث جيهان إلى ويتون وجينكنز، كان في الحقيقة يُفكِّر في أمر آخر؛ الغارات على نيكاراغوا التي استمرت عامين؛ ففي الثلاثين من شهر مايو عام 1984م انفجرت قنبلة في أثناء عقد مؤتمر صحفي في مدينة لابنسا بنيكاراغوا، وبعد هذا الحادث اتهم توني أفيرغان؛ وهو صحفي أمريكي أصيب بشظايا في الانفجار، وزوجته مارثا هَني، مجموعةً من الكوبيين المنفيين الذين يرتبطون بعلاقات مع وكالة الاستخبارات الأمريكية والكونترا بتدبير الهجوم القاتل، وقد ورد في تقريرهما أنَّ بعض مؤيدي الكونترا هم شخصيات معروفة في تجارة المخدرات».

في أواخر ربيع عام 1986م كان شيهان يحتك بالمخبرين السريين في واشنطن، ويجمع منهم معلومات عن عملية الكونترا، ثم ذهب لمقابلة رئيس المجموعة السرية إدوين ويلسون، ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية المتمرد السجين الذي روى قصة سببت لشيهان صدمة كبيرة. تقول القصة كما قال شيهان: إنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية أنشأت عام 1976م وحدة سرية لمكافحة الإرهاب بعيدًا عن إجراءات الوكالة الروتينية، كانت مهمة الوحدة تنفيذ عمليات اغتيال، وبعد انتخاب جيمي كارتر شُطبت هذه الوحدة من السجلات، وأُخفيت في شركات خاصة، كان شاكلي هو المسؤول عن هذه الوحدة داخل الحكومة وخارجها.

بعد مدَّة من مقابلة ويلسون خطر ببال شيهان أنَّ الأشياء كلها مترابطة: تفجيرات لابنسا، شبكة الكونترا، عصابة ويلسون، المنفيون الكوبيون الذين درَّبتهم وكالة الاستخبارات الأمريكية، التاريخ القذر لمؤامرات الوكالة، العمليات المناهضة لكاسترو، الحرب في لاوس، حرب التجسس الكريهة في حرب فيتنام، نشاط وكالة الاستخبارات الأمريكية السري في إيران، كانت حلقةً من المؤامرات المتواصلة، ولا يهم إن كان هؤلاء من داخل الحكومة أو خارجها؛ إنَّها حكومة شر ضمن الحكومة.

سخَّر شيهان موارد مؤسسته الصغيرة لهذه القضية، وجمع ثرثرة المخبرين وعددًا من الحقائق الملموسة، ثم فجر قنبلته؛ إذ رفع دعوى قضائية أمام محكمة ميامي على (30)

شخصًا وفقًا لقانون ريكو لمكافحة الابتزاز والاحتيال، متهمًا إياهم بالتورط في مؤامرة إجرامية شملت تدريب مرتزقة كوبيين أمريكيين في نيكاراغوا وتسليحهم وتمويلهم، إضافةً إلى تهريب المخدرات، وانتهاك قانون الحياد بدعم الكونترا، والاتجار بالأسلحة، وتفجير قاعة مؤتمر صحفي في لابنسا. كان المشتكي في القضية هو توني أفيرغان ومارثا هَني، وقد طالبا بتعويض يزيد على (23) مليون دولار، وبرفع هذه القضية، اعتقد شيهان أنَّه يستطيع القضاء على عملية دعم الكونترا، وفضح شخصيات خفية مارست الشر سنوات عدَّة.

أصيب هوفين وجينكنز بصدمة شديدة لأنَّهما لم يتوقعا أنَّ شيهان سيثير هذه العاصفة. وفي الحقيقة، فإنَّ شيهان لم يكن من النوع الذي يجمع المعلومات ويظل صامتًا، وعن ذلك يقول هوفين: «لقد تركوني أعتقد أنَّ دوري يقتصر على تسريب المعلومات إلى شيهان، ولكنَّهم -الذين طلبوا إليه الاتصال بشيهان- أفسدوا العملية، وزادوا الوضع تعقيدًا؛ لأنَّ شيهان لم يكن يكتم سرًّا.

وفي الواقع، فإنَّ شيهان كان من المطالبين بعزل الرئيس رونالد ريغان ونائب الرئيس جورج بوش لدورهما في مؤامرة إيران كونترا، وجمع عدد من المشاهير تبرعات لتمويل حملة الإطاحة بالرئيس ونائبه.

في الجولة الأخيرة منح المدعي العام الخاص (14) متهمًا حصانةً من المحاكمة، وعندما خسر الرئيس جورج بوش حملة إعادة انتخابه عام 1992م أصدر - قبل مغادرة البيت الأبيض- قرارًا بالعفو عن سبعة من المدانين في قضية إيران كونترا، ثم انتقل معهد كريستيك إلى لوس أنجلوس في عام 1995م [74].

وكانت سبع سنوات قد مرَّت على كشف شيهان مؤامرة الكونترا؛ بمساعدة قليلة من بول هوفين في اللحظات الحاسمة؛ وبعد هذه السنوات، ها هو هوفين يأتي مع بات ويت لمقابلتي في شهر أغسطس من عام 1993م. بقينا أول شهرين حذرين في التعامل مع بعضنا، لم نكن صديقين، ولم نكن زميلين، وأقول بصراحة إنَّ بول لم يُظهر ما يدل على أنَّه يحبني، ولكنَّه مع ذلك لم يتركني، بل قال لي مباشرةً إنَّه قد تقرر تكليف شخص ما بمراقبتي، وإنَّه هو ذلك الشخص، وقد أدى تلك المهمة بجدية تامة.

كان دائمًا يقول لي إنَّ لقاءنا لم يكن مصادفةً، فَهُم الذين طلبوا إليه مراقبتي، وهُم الذين خططوا للاتصال بي، مع اهتمام خاص بالتفاصيل الشخصية. كان أحد أصدقاء بول من جماعة (أخوية الصليب الوردي) التي تؤمن بالغيبيات، وكان يعيش في ولاية مينيسوتا، وكنت معروفًا باهتمامي بالغيبيات والماورائيات، وقد (راعوا) أهمية صداقته مع ذلك الرجل عندما أوكلوا إليه مهمة مراقبتي؛ لأنَّ من شأن ذلك أن يوجد رباطًا بيننا. لقد كرَّر بول ذلك أمامي مرَّات عدَّة.

أما الذي جنَّد هوفين فقد ظل مجهولًا، لكنَّ هوفين ذكر لي كيف أنَّ الكونغرس يمنع وكالة الاستخبارات الأمريكية من القيام بعمليات داخل الولايات المتحدة، أو وضع المواطنين الأمريكيين تحت المراقبة، وقال إنَّ عمليات مكافحة الإرهاب الداخلية - مثل العملية التي حُشرت فيها- تخضع لإشراف وكالة استخبارات الدفاع، وشدَّد على أنَّ مراقبتي لا تعني أنَّ أي شخص أو وكالة ينتهك القانون، وللمفارقة فإنَّ هذه المحادثة كانت قبل يومين من ذهابي لعمل مقابلة بخصوص وظيفة سكرتيرة صحفية في مكتب عضو الكونغرس رون وايدن.

قال لي هوفين إنَّه أُجبر على الاستقالة من وظيفة (ضابط متعاقد)؛ بسبب الإعاقة الدائمة التي تعرَّض لها عندما كان مساعد مخرج في برنامج (ستون دقيقة) مع مايك والاس لتغطية الغزو الأمريكي لبنما؛ إذ أصيب بعدوى فيروس في القلب عطَّلت ما نسبته (40%) من قدرته، وخضع في عام 2005م لعملية زراعة قلب في مايو كلينيك، وبالرغم من مرضه، فإنه لم يجد صعوبة في القيام بدور (ضابط حالة)، أو مسؤولي المباشر.

أخبرني أيضًا أنَّ وكالة استخبارات الدفاع تدير عملية خاصة في بحوث القدرات الروحانية على غرار السوفييت في أثناء الحرب الباردة، وقال إنَّه يعرف مديري برنامج البحوث، وإنَّهم تحدثوا عني.

كان هوفين رجل استخبارات حقيقي، ولم تمنعه النوبة القلبية من ممارسة هذا الدور، وقد قال في مقابلة تلفزيونية عام 2007م [75]: «عندما أصبت بالنوبة القلبية، وقع حدثان كنت طرفًا فيهما؛ الأول: الاجتماع الذي عُقد في مقر قوات المارينز لنقل أوليفر نورث من البيت الأبيض، والثاني: إلغاء برنامج قسم الدفاع الجوي لتطوير مدفع من عيار (40) ملم كان يراد تركيبه

على دبابة (إم- 48) القديمة، وهذه هي المرَّة الأُولى التي يجري فيها إلغاء نظام سلاح لوزارة الدفاع».

«وعندما بدأت أشعر بآلام في الصدر بعد تناول عصير البرتقال، اعتقدت أنَّه شد عضلي، وأخيرًا استدعى مرافقي الطوارئ. لقد عشت في مدينة آرلينغتون بولاية فرجينيا، وكانت مقاطعة آرلينغتون تدير خدمة الإسعاف الوحيدة، لقد أعطوني حبَّة نيتروغلسرين، ووضعت نقالة أمام سيارة الإسعاف.

ثم وصلت سيارة إسعاف أخرى، وأخذ الطاقمان يتجادلان بخصوص مَن يحق له أن ينقلني إلى المستشفى. ذكر أفراد الطاقم الثاني أنَّني كنت الشخص المشارك في إلغاء مشروع المدفع [ملحوظة: لقد كان الطاقم على معرفة بتفاصيل مشروعات هوفين التي يُفترض أنَّها سرية]، وقال أفراد الطاقمين إنَّه قد طُلب إليهما نقلي إلى مستشفى جورج واشنطن. في نهاية المطاف، فاز طاقم سيارة الإسعاف الثانية، وشرع في نقلي إلى مستشفى نورث فرجينيا، القريب من مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية. دخلنا المبنى، وكان في استقبالنا (16) طبيبًا وممرِّضًا وفنيًّا.

لقد أنقذوا حياتي، ثم نقلوني بعد ثلاثة أيام إلى مستشفى منظمة الحفاظ على الصحة في واشنطن، وقد أبلغني نوت رويز (المترجم السابق لإمبراطور أثيوبيا) أنَّ إحدى ممرِّضاتي كانت ابنة ضابط ارتباط وكالة الاستخبارات الأمريكية في البيت الأبيض.

بعد مُضي أشهر عدَّة، التقيت كارل جينكينز [رجل استخبارات آخر درَّب منفيين كوبيين في المكسيك لعملية خليج الخنازير] في مطعم أوتول (مركز تجمُّع لعملاء وكالة الاستخبارات الأمريكية) بمدينة لانغلي.

وفيه أيضًا قابلنا طبيبًا سابقًا في القوات الخاصة كان في طريقه إلى أفغانستان لتقديم الرعاية الطبية للثوار المناهضين للسوفيت، تحدثنا في اللقاء عن أزمتي القلبية، فسألني إن كنت قد تناولت شيئًا باردًا قبل حدوث ذلك، فقلت له إنَّني تناولت بعضًا من عصير البرتقال، فقال توجد مادة تُسبِّب الأزمة القلبية، وهي موجودة في المشروبات الباردة.

وقد أبلغني داني شيهان أنَّ تسعة أو عشرة منا (لهم علاقة بقضية إيران كونترا، ومشروع المشتريات العسكرية) قد أصيبوا بنوبات قلبية، وأنَّني كنت الوحيد من بينهم الذي لم يمت.

ولكن، هل كان هوفين عميلًا سريًّا؟

كنت قد سألت بول مرَّةً: كيف لي أن أعرف العملاء السريين إذا اقتربوا مني في الأمم المتحدة؟ لكنَّه اكتفى بابتسامة، وهز رأسه، ثم قال:

– سوزان، إذا تمايلت في مشيتها مثل البطة، وصاحت مثل البطة، فإنَّها بطة.

– ولكن، يا بول: كيف لي أن أتحقق من ذلك؟.

– سوزان: إنَّها بطة.

لم يكن هوفين العميل السري الوحيد؛ فقد اكتشفت بعد مدَّة قصيرة أنَّ بات ويت أيضًا كانت على علاقة بمصادر استخبارات عالية المستوى؛ إذ كانت تعرف رئيسي في وكالة الاستخبارات الأمريكية ريتشارد فيوز منذ عشرين عامًا، وقد أقسمت بعد اعتقالي أنَّ هوفين وفيوز «يمكن أن يتعرضا للمحاكمة لحلف يمين كاذبة وعرقلة سير العدالة؛ إذا أنكرا علاقتهما بالاستخبارات، أو بمراقبة عملي».

ولكن، لم يكن الجميع على اطلاع؛ فبعض الناس الذين عرفوا بول وريتشارد سنوات عدَّة لم تكن لديهم أدنى فكرة عن علاقتهما بالاستخبارات، فهذه هي طبيعة هذا النوع من النشاط، ولا تجد في هذا المجال مَن يتبرع للبوح بالمعلومات، وإذا لم تكن بحاجة إلى أن تعرف، فلن تكون لك علاقة بالأمر، وستظل خارج الدائرة.

وإذا لم يريدوا أن تعلم فسيجعلونك تخمِّن، ويمكنهم الاختفاء خلف أنواع صيغ اللغة الفنية كلها لإنكار ذلك إذا أرادوا؛ لذا يجب ألَّا يقلقك ذلك، فهذه طبيعة الأشياء، وهذه طريقة عمل العملاء السريين. وقد وجدت هذه اللعبة ممتعةً، لقد شككت أحيانًا أنَّهم حاولوا اكتشاف ما إذا كنت مفيدةً، أو كان تحذيري بخصوص هجوم 1993م مجرد مصادفة، ولكن، لا بُدَّ أن أعترف أنَّ هوفين راهن عليَّ كثيرًا، فقد افترض في شهر مايو عام 2004م أنَّ قدرتي غير

الطبيعية على تصور سيناريوهات مكافحة الإرهاب، إلى جانب معارضتي الشديدة للحرب والعقوبات، قد تكون مجدية عمليًا في القضايا السياسية في الشرق الأوسط.

وقد طرح عليَّ -بحذر- فكرة الاتصال بالدبلوماسيين الليبيين في الأمم المتحدة لبدء محادثات عن محاكمة لوكيربي، بوصفي ضابط اتصال لجمع المعلومات الاستخباراتية.

والأصول (Assets) -كما تُسمى- هي تلك الفئة من المواطنين الذين اكتسبوا خبرةً أو اهتمامًا في مجال متخصص؛ ما يجعلهم قادرين على الوصول إلى المجموعات المستهدفة المرغوبة من مجتمع الاستخبارات.

عمليًا، يشبه هذا العميل البيدق في لعبة الشطرنج، فهو يظل في ميدان اللعب أطول مدَّة ممكنة؛ بغية استغلاله لهدف أكبر (يكون عادةً غامضًا بالنسبة إليه)، وفيما عدا أنَّ هذه اللعبة استثنائية وديناميكية، فإنَّ معظم الناس لا يهتمون إذا كانوا قد استُغلوا أو خُدعوا؛ إنَّها فرصة لممارسة لعبة حقيقية؛ وفي حال ليبيا والعراق اللتين تخضعان للعقوبات، فقد كانت اللعبة تعني الوصول إلى مسؤولين عرب كبار، لا يستطيع سوى عدد قليل من الناس التحدث إليهم؛ من أجل فتح قنوات خلفية للحوار في سياسة مكافحة الإرهاب، وقد رأيت شخصيًا أنَّ القيام بهذه المهمة قد يعطيني فرصةً عظيمةً للإسهام في إنهاء العقوبات الاقتصادية التي كنت أكرهها كثيرًا.

لذا، فقد اغتنمت هذه الفرصة عندما لاحت لي؛ إذ كان هذا أقصى ما طمحت إليه لأنَّني ناشطة سلام، وقد بررت قبولي بالمهمة بأنَّني لن أُضحي بمبادئ مناهضة الحرب إذا دعمت سياسة مكافحة الإرهاب، وتمنيت أنَّ يؤدي استمرار دعمي لسياسة اللاعنف إلى إكسابي احترام الحكومات العربية، ثم تعاونها في نهاية الأمر.

لن أعمل ضد الشعوب العربية، أو ثقافتها، أو الدين الإسلامي، وسوف أُثبت أنَّ سياسة مكافحة الإرهاب يمكن أن تنجح بالطرائق الدبلوماسية، واحترام الاعتزاز الثقافي، من دون عقوبات، أو تهديدات عسكرية، سوف تكون تجربة امرأة منفردة تتبع أسلوبًا جديدًا مختلفًا تمامًا في مكافحة الإرهاب، وسوف يعتمد نجاحي على قدرتي على تطوير العلاقات المعقدة مع الدبلوماسيين الليبيين والعراقيين، في اتجاه مغاير للسياسة الأمريكية الرسمية، وإذا نجحت

في هذه المحاولة، فعسى ذلك أن يكسبني احترام الذين يؤمنون بالحلول العسكرية، مثل هوفين الذي يعني له مكافحة الإرهاب التهديد باستخدام القوة، لقد أردت إثبات أنَّ التواصل والدبلوماسية يمكن أن ينجحا بطريقة أفضل.

اقترحت شرطًا واحدًا لقبول هذا العرض، وهو عدم تدخل الحكومة الأمريكية في نشاطي السياسي لأي سبب، بصرف النظر عن الظروف والأحوال؛ فقد عارضت حرب الخليج الأُولى على العراق، وعارضت أيضًا الحرب الثانية بكل شراسة، وطالبت بحقي الكامل في الضغط على الكونغرس والأمم المتحدة لمعارضة العقوبات والسياسات العسكرية الأمريكية تجاه العراق وليبيا والشرق الأوسط بصورة عامة، وإذا بدا ذلك مناقضًا لأجندة الاستخبارات الأمريكية، فإنَّ نجاح عملي في مكافحة الإرهاب سيعتمد حقيقةً على إخلاصي في معارضتي للحرب والعقوبات، إنَّ هذين المسارين متداخلان بطريقة معقدة لا مفر منها، وهذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تستفيد منه، وهذا ما كان عليها أن تتحمَّله، قبلوا شرطي كاملًا غير منقوص، وتفهموا موقفي، ولكن هوفين قال إنَّ عليَّ أولًا أن أقابل شخصًا ما.

استفزني هوفين، ولم يبلغني باسم ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية إلا قبل لقائنا به مباشرةً، لقد استغرق ترتيب هذا الاجتماع المباشر أشهرًا عدَّةً. كنت قبل ذلك سكرتيرة صحفية في مكتب عضو الكونغرس رون وايدين من الحزب الجمهوري عن ولاية أوريغون، وهذا ما جعلني أعتقد أنَّني صفقة جذابة، ولكن هذا ورَّطني أكثر مع هؤلاء الناس؛ فَهُم معروفون بالقدرة على حل المشكلات، وهم يظلون في الميدان عندما يتراجع الآخرون، وهم يعالجون الأمور التي أفسدها الآخرون ويئسوا منها، وهم حقيقةً مغامرون مبدعون.

إنَّهم يعلمونك أنَّ كل مواجهة وكل خبرة تعطيك سلاحًا أو أداةً، وكل أزمة تُوفِّر فرصًا جديدةً، وعليك أن تكون صُلْبًا متماسكًا مرنًا لكي تتمكن من لعب لعبتهم، فما من شك في أنَّ الأخطار عظيمة؛ لأنَّ الوسيط السري الجيد يُؤثِّر في فرص اللاعبين الآخرين في الميدان، وهذا هو الدور الكامل له.

حين قابلت أخيرًا الدكتور ريتشارد فيوز في شهر سبتمبر عام 1994م [76]، تعرفت العالَم المدهش الخاص لمجتمع الاستخبارات الذي أحاط نفسه به؛ فمع أنَّني كنت أعمل مع عضو بارز

في الكونغرس، فإن الدكتور فيوز لم يكن ليتنازل ويأتي إلى الكونغرس لحضور اجتماعنا الأول، وكان عليَّ بدلًا من ذلك أن أذهب لمقابلته في فرجينيا، كان مكتبه يبدو آمنًا إلى حد كبير.

وعدني هوفين أنَّ الرحلة تستحق العناء، كان يقود السيارة، وسار بنا في الشوارع الخلفية مخترقًا الضواحي؛ ليُصعِّب عليَّ العودة إلى المكان نفسه، ولما عدنا في اليوم الثاني قدت أنا السيارة، أُعجب هوفين بي جدًا.

ونحن في الطريق ذكر لنا هوفين معلومات عن سيرة الدكتور فيوز المرموقة بوصفه ضابطًا كبيرًا في وكالة الاستخبارات الأمريكية بسوريا ولبنان والسعودية في ثمانينيات القرن الماضي، وقد تحدث عنه هوفين بأوصاف أسطورية.

في إحدى المراحل أدلى الدكتور فيوز بشهادته أمام الكونغرس بخصوص الشركات الأمريكية التي زودت العراق بأنظمة أسلحة قبل حرب الخليج الأولى، وأدار شركة تصميم أزياء مع رايسا غورباتشوف، التي باعت حواسيب للاتحاد السوفيتي في أثناء مرحلة البريسترويكا، عندما كان زوجها ميخائيل غورباتشوف رئيسًا للاتحاد السوفيتي.

وقد كشفته سوريا عندما سرق مخططات نظام الاتصالات السوري الجديد من قبو مخزن محكم الإغلاق، كانت تلك (مهمةً مستحيلةً) كما قال هوفين.

وأخيرًا، ادَّعى الدكتور فيوز أنَّه يعرف القصة الحقيقية لتفجير طائرة (البان آم 103) فوق لوكيربي، بما في ذلك هوية المخططين الرئيسيين للعمل الإرهابي، وأصر على أنَّهم ليسوا ليبيين [77].

في تلك الأيام كان الدكتور فيوز شابًا وسيمًا (من أصول هنغارية) حظي بإعجاب جميع مَن عرفوه، وكان يتردد على مونت كارلو وباريس عندما لا يكون في بيروت. كان يملك شقة في باريس تطل على نهر السين، إلى أن استعارها أمير عربي لقضاء عطلة نهاية الأسبوع مع صديقته، لكنَّه رفض إخلاءها مستندًا إلى القانون الفرنسي المتعلق بوضع اليد.

من المؤكد أنَّ الدكتور فيوز هو أكثر إنسان مدهش ومعقد قابلته في حياتي، كانت المهمة بالنسبة إليه سهلةً؛ فهو ذكي، وعالم، ومخترع، وكانت خزانته تزخر ببراءات اختراع لمنتوجات

دوائية، إنَّه مِثْلُ عالم كيميائيٍّ، لقد كان العمل معه ومع هوفين أفضل شيء فعلته في حياتي، ولا أندم على شيء منه. في أثناء المفاوضات المتعلقة بمحاكمة لوكيربي في الأمم المتحدة، أعددت بيانًا عن أول اجتماع لنا في شهر سبتمبر من عام 1994م [78].

كان للدكتور فيوز علاقات عمل وثيقة بلبنان وسوريا والسعودية في ثمانينيات القرن الماضي، وعن طريق هذه العلاقات استطاع اختراق شبكة إرهابية سورية مرتبطة بالجهاد الإسلامي (تحول إلى حزب الله) الذي كان يحتجز في أثناء إقامته في بيروت (96) رهينةً غربيةً مهمةً، منهم: مراسل وكالة أسوشيتد برس تيري أندرسون، والمبشر الإنجيليكاني تيري ويت، ومدير مكتب شبكة سي إن إن الإخبارية جيري ليفين، ومدير محطة وكالة الاستخبارات الأمريكية ويليام بوكلي.

نشر تنظيم الجهاد الإسلامي شريطًا مصوَّرًا يُظهر جلسات التعذيب التي يتعرض لها بوكلين، وهو ما أدى إلى وفاته في نهاية الأمر، وقد عزَّز ذلك ضرورة الإسراع في إنقاذ بقية الرهائن.

قال لي الدكتور فيوز إنَّه نجح في تحديد المسؤولين عن عملية الاختطاف، وحدَّد المواقع والشوارع والبنايات التي توجد فيها الرهائن، مُعرِّضًا سلامته الشخصية للخطر، ثم استدعى بعد ذلك قوة دلتا الأمريكية للقيام بعملية إنقاذ منظمة، ولسوء الطالع، فإنَّ عملية الإنقاذ أُلغيت من أعلى المستويات في واشنطن، وتأخرت أشهرًا عدّةً إلى ما قبل انتخاب الرئيس جورج بوش عام 1988م، وهذا ما سماه الدكتور فيوز (مفاجأة أكتوبر) الأصلية.

تحدثنا مُطولًا عن كيفية تمويل الأنشطة الإرهابية عالميًّا عن طريق بيع الهيروين والأفيون من وادي البقاع في لبنان، وقد أوضح الدكتور فيوز كيف أنَّ تفجير طائرة (البان آم 103) كان يهدف إلى قتل فريق من عملاء وكالة استخبارات الدفاع العائدين إلى واشنطن، للاحتجاج على اختراق وكالة الاستخبارات الأمريكية عمليات تهريب الهيروين ضمن جهود تحديد الرهائن في بيروت.

شكَّ أحد أعضاء الفريق في أنَّ عميلًا مزدوجًا في فريق وكالة الاستخبارات الأمريكية يُحذِّر الجهاد الإسلامي كلما اقترب فريق الإنقاذ من تحديد مكان احتجاز الرهائن؛ ليتسنى

نقلهم إلى مكان آخر. وقال الدكتور فيوز إنَّ تفجير طائرة الركاب الأمريكية كان عملاً إرهابيًّا انتقاميًّا لحماية المكتسبات في وجه الجهود الرامية إلى القضاء على تهريب المخدرات، فأرادوا منع فريق التحقيق من الوصول إلى واشنطن لتقديم تقريره، وما أدهشني هو أنَّ الدكتور فيوز أقسم أمامي أنَّه يستطيع تحديد هوية الذين رتَّبوا تفجير الطائرة، وأكد عدم تورط أي لبناني في الهجوم، بأي صفة عملية أو استشارية.

طلب الدكتور فيوز مساعدتي بوصفي موظفةً في الكونغرس؛ فمن الواضح أنَّه استفز الشرطة الفيدرالية عندما حاول الاتصال بعائلات ضحايا الطائرة للحديث عن محاكمة لوكيربي، وأدلى بشهادته أمام لجنة فرعية في الكونغرس بخصوص قضية الشركة الأمريكية التي زوَّدت العراق بمنصات إطلاق صواريخ سكود قبل عام 1990م.

لكنَّه بدلًا من تلقي المديح خضع لتدقيق قاسٍ من سلطات الدخل المحلي للتحقيق في استخدامه أموال الموازنة السرية، وقيل لمحاميه الذي حاول وقف ملاحقته المسعورة إنَّ عليه إذا أراد ذلك أن يلتزم الصمت بخصوص توريد السلاح إلى العراق وقضية لوكيربي.

كان هذا هو سبب ورود تفجير طائرة (البان آم 103) في محادثتنا، وقال الدكتور فيوز إنَّ لديه معلوماتٍ كثيرةً عن الإرهاب في الشرق الأوسط، لكنَّ الولايات المتحدة لا تريد لأحد أن يتحدث عن براءة ليبيا من هذه القضية.

ثم تطرَّق إلى قضية لوكيربي؛ لإعطاء مثال على قضايا الإرهاب التي يستطيع حلها بسرعة، فقال: «إنَّهم يقتلون الرسول لأنَّه يُبلِّغ رسالة صادقة».

ونظرًا إلى علاقاته السورية؛ فقد أَسَرَّ لي إنَّه كان «الأول الذي بدأ التحقيقات على الأرض». في هذه المرحلة حاولت أن أكون عنيفةً، فقلت: «هل أنت جاد؟ كلنا يعرف أنَّ سوريا قامت بالتفجير، لقد كافأتم السوريين بإلقاء اللوم على ليبيا؛ لدعمهم (السوريين) لنا في أثناء الحرب على العراق».

قاطعني فورًا، قائلًا: «اسمعي يا سوزان، هل تفهمين الفرق بين المصدر الأساسي والمصدر الثانوي؟ هؤلاء الناس الموجودون في فرجينيا مجرد محللين؛ إنَّهم يقرأون التقارير الميدانية، ولكلا يوجد اتصال مباشر بالأحداث عندما تقع على الأرض، أو معرفة بالمعلومات المباشرة

عما يحدث؛ لذا فهم لا يعرفون أي شيء عمليًا، حتى وإن كانوا يعتقدون ذلك»، «أما أنا يا سوزان، فأعرف ذلك، هذا هو الفرق، وبسبب مصادري في سوريا، ولأنَّني كنت فيها؛ فإنَّهم يقرؤون تقاريري (ضحك باستهزاء)، لكنَّهم في حالتي يقرؤونها ثم يُمزِّقونها، ولو تركتني الحكومة لاستطعت أن أُحدِّد الأفراد المسؤولين عن التفجير اليوم، أستطيع أن أفعل ذلك الآن، هل تريدين إثباتًا على ذلك؟ باستطاعتي أن أدخل مطعمًا مزدحمًا يَغص بأكثر من مئتي شخص، وأتعرف إلى أولئك الأشخاص بمجرد رؤيتهم».

«أستطيع أن أعرفهم بوجوههم وأسمائهم (أخذ يفرك يديه، ويفرقع أصابعه)، أستطيع أن أخبرك أين يعملون، وفي أي ساعة يصلون إلى مكاتبهم في الصباح، أستطيع أن أخبرك في أي ساعة يتناولون غداءهم، وأي المطاعم يرتادون، أستطيع أن أخبرك بعناوين بيوتهم، وأسماء زوجاتهم (إن كانوا متزوجين)، وأسماء أطفالهم، وعشيقاتهم»، «وهل تعرفين شيئًا آخرَ يا سوزان؟ لا يمكنك العثور على هذا النوع من المطاعم في أي مكان في ليبيا، لن تجدي هذا النوع من المطاعم إلا في سوريا، وأنا لم أعرف ذلك من التقارير؛ لقد عرفته بنفسي».

أخذ الدكتور فيوز يهز رأسه، ثم قال: «لقد عرفت ذلك لأنَّني كنت أُجري تحقيقًا على الأرض، هل تفهمين ما أقوله لك؟ أنا أعرف!».

وفي ردي عليه، قلت: «قل لي بالله عليك، وسأجعل رئيسي يحميك» (في إشارة إلى عضو الكونغرس رون وايدن).

استشاط الدكتور فيوز غضبًا، قائلًا: «كلا كلا، هذا جنون، لا يُسمح لي أن أبوح بذلك لأي أحد، حتى لو كنتِ أنتِ الموظفة في الكونغرس».

وهكذا، فهمت أنَّ الدكتور فيوز يخضع لقانون كتم الأسرار، الذي يمنعه من إفشاء أي معلومات عن طائرة (البان آم 103)، أو أي قضية استخباراتية أخرى. ومع أنَّه قال صراحةً إنَّه يستطيع أن يُحدِّد المجرمين الحقيقيين في هذه القضية، فإنَّه يحتاج إلى أذن خاص من وكالة الاستخبارات الأمريكية للإدلاء بإفادته، أو إلى أمر خطي من رئيس الولايات المتحدة، في حال رفضت وكالة الاستخبارات الأمريكية منحه هذا الإذن [79].

أعتقد أنّه كان حاسمًا في مسألتين؛ الأولى: إنَّ المتهمين الليبيين قد حُرما الحق في محاكمة عادلة تتيح لهما استدعاء الشهود للدفاع عن نفسيهما، والبراءة من التهم. والثانية: إنَّ عائلات ضحايا لوكيربي قد حُرمت القدرة على تضميد جراحها، والشفاء من آلامها؛ بمعرفة الحقيقة كاملةً.

في كلتا الحالتين لم أستطع التزام الصمت؛ فقد أدركت أنَّ ما نكشف عنه سيزيد من آلام هذه العائلات، ورأيت -في الوقت نفسه- أنَّ علينا الكشف عن الحقيقة؛ لأنَّني أمقت هذا العنف كله من الإرهابيين والعسكرتاريا.

وكما تبيَّن لاحقًا، فقد وجد هدف آخر لبوح الدكتور فيوز فيما يتعلق بقضية لوكيربي، لقد كان بحاجة إلى شخص يمكنه الاتصال بليبيا من أجل قضية لوكيربي؛ شخص مثلي -مقتنع ببراءة ليبيا- سيكون مناسبًا للتواصل مع الدبلوماسيين الليبيين في الأمم المتحدة، ونظرًا إلى معارضتي الشديدة للعقوبات؛ فقد اعتقد الدكتور فيوز أنَّني قد أنجح في إقناع ليبيا بقبول المحاكمة، وتحريك المفاوضات المجمدة.

لم أتردد في قبول العرض بحماسة شديدة (أضيف العراق إلى مهمتي بعد سنة)، في هذه اللحظة من محادثتنا السرية عرَّف هوفين نفسه بأنَّه (ضابط الحالة)، أو المسؤول المباشر عني؛ لذلك فإنَّ كثيرًا من أوراقي الخاصة - من منتصف تسعينيات القرن العشرين- تشير إلى هوفين بوصفه (مسؤول وكالة استخبارات الدفاع) [80]، أو (حلقة الوصل مع وكالة استخبارات الدفاع). أنا لم أختلق ذلك، كانت هذه هي الحقيقة، كنت أعتقد دائمًا أنَّ هوفين يقوم بدور ارتباط مهم مع وكالة استخبارات الدفاع، لقد كان كلا الرَّجلين يُشرِف عليَّ، ويعطياني التوجيهات والتعليمات، وكنت أشعر بثقة لأنَّهما يقفان ورائي.

لم يحاول الدكتور فيوز إخفاء علاقته بوكالة الاستخبارات الأمريكية، لقد كانت له شبكة مصادر واسعة في مختلف أنحاء العالم العربي، وكانت له رؤية ثاقبة في سياسات الشرق الأوسط، أما هوفين فكان كتومًا بخصوص علاقته بوكالة استخبارات الدفاع. ولكن، ما كنا لنجري أي محادثة من دون استنتاج أنَّ له علاقاتٍ وثيقةً بوصفه عميلًا سريًا، كان يتحدث عن هذه

الاستخبارات طوال الوقت، ويتحدث كثيرًا عن زيارة المزرعة (كناية عن هذه الاستخبارات)، كنت أمازحه بسؤالي عن الحيوانات في هذه المزرعة، وقد سميتها (لعبة ماكدونالد القديمة):

— هل يوجد دجاج في مزرعتكم؟

— لا (كان يرد عليَّ).

— ولكن، يوجد بقر بكل تأكيد.

— كلا (يهز رأسه مبتسمًا).

— إذن، هي مزرعة خنازير، هل لديكم خيول؟

— لا، إنَّها أحد أنواع المخابئ السرية المُقامة على حافة جبل، مع أجهزة إنذار إلكترونية تعمل عند دخولك المبنى.

يبدو صعبًا على مَن هم خارج اللعبة فهم ما يجري، ولكنَّ هذا هو طبيعة عمل الاستخبارات؛ إذ لم يعلم إلا قليل من الناس بما كنت أقوم به طوال تلك السنوات؛ لأنَّه يتعيَّن عليَّ أداء المهمة بكتمان شديد.

استمرت علاقتي بهوفين وفيوز عشر سنوات، وقد خَبُرت هذينِ الرَّجلين جيدًا في هذه الأثناء، كان بول يمازحني أحيانًا بقوله إنَّني «ناشطة سلام غبية»، ولم يكن ذلك يزعجني، ومع أنَّ الأمر قد يبدو غريبًا، فإنَّ ما قاله ذلك الرجل العربي المُسِن في لندن صباح اليوم الثاني من قصف طرابلس، ساعدني كثيرًا على نجاح اتصالاتي بالعراق وليبيا.

قد تبدو رؤيته خلافية بالنسبة إلى مواطن عربي، لكنَّه أصاب الهدف بدقة متناهية، وما أزال أكتشف -بعد عقود من لقائنا- أنَّه قد أخبرني كل شيء عن حياتي في ذلك الصباح؛ إنَّه أمر غير طبيعي بالنسبة إليَّ قبل كل شيء، ولكن من المستحيل إنكار حدوثه، وهكذا سارت الأمور.

عندما عملت في الوساطة السرية طوال تسعينيات القرن الماضي حظيت بتعاون مباشر ورئيس من ليبيا والعراق في قضايا مكافحة الإرهاب، ولم يحظَ أي إنسان غيري بمثل هذه العلاقة الوثيقة بسفارة وبعثة هذينِ البلدينِ في تلك المرحلة.

كل ذلك يُفسِّر كيف -عندما قرر القادة الجمهوريون إعلان الحرب على العراق- أنَّ مشاركتي ومعرفتي العميقة كانت عقبة كَأْداء أمام طريقتهم لإعادة التاريخ إلى الوراء.

فإذا أراد البيت الأبيض اختلاق رواية يمكن أن تدحض حقائق التاريخ، فعليهم أن يتخلصوا مني أولًا، لا يمكن لكذبهم أن يتعايش جنبًا إلى جنب مع الحقيقة التي أقولها، عليهم أن يقضوا عليَّ، وسيحاولون ذلك.

الفصل 04
يوم في حياة وسيط سري

يوجد على مكتبي تمثال برونزي لفتاة ترتدي فستانًا مزركشًا متعدِّد الطبقات، وهي تمتطي وحيد القرن.

تلك هي حياتي؛ أنثوية، لكنَّها خطيرة. حسنًا، إنَّها أكثر من خطيرة بقليل، ولكنَّ حيوان وحيد القرن له قرن وجلد سميك يُوفِّران له الحماية في المغامرات العنيفة جميعها.

امتدت مغامراتي بين عامي 1993م، و 2002م، وكنت فيها مكلفة بملف العراق وليبيا، لكنَّ نشاطي شمل مصر، وسوريا (حزب الله)، واليمن، وماليزيا، وهذا يعني وجود أخطار عدَّة، ويعني أيضًا مصالح أمنية عليا. لقد كان العمل ضمن هذا المستوى محفوفًا ببعض العواقب غير العادية، ولكنَّ الأمر كان يستحق المخاطرة.

كانت تلك أيامًا مثيرةً حقًّا؛ فقد أنشأت شبكة علاقات مع البعثة الليبية في مايو عام 1995م، ومع السفارة العراقية بالأمم المتحدة في أغسطس عام 1996م، حدث ذلك كله بإشراف مباشر من الدكتور فيوز وهوفين. كنت أسافر كل ثلاثة أسابيع من بيتي في ضواحي واشنطن لزيارة الدبلوماسيين في نيويورك، ولكنَّني كنت أتردد على نيويورك كثيرًا عند حدوث أزمة، أو عندما نصل إلى مرحلة حاسمة، وأعتقد أنَّني التقيت دبلوماسيي البعثتين، كلٌّ على حِدَة نحو (150–170) مرَّةً.

لم تكن اتصالاتنا سـرية على نحوٍ كامل؛ لأنّني قلت لهؤلاء الدبلوماسـيين منذ البداية إنّني أسعى إلى إنشاء قناة خلفية لدعم الحوار؛ من أجل كسر الجمود، والمساعدة على فكّ الحصار عن بلديهما، كان كل واحدٍ منا يفهم الآخر.

كان اجتماعـي الأول في مقـر البعثة الليبية صريحًا، وقد تطرَّقت فيه إلى ارتباطي بالدكتور فيـوز، وقدرتـه على تحديد هوية الإرهابيين الذين خططوا لتفجير طائرة (البان آم 3، 1) فوق لوكيربي. كان الدكتور فيوز عميلًا كبيرًا لوكالة الاسـتخبارات الأمريكية في الشـرق الأوسـط، وقـد تعامـل مـع سـوريا ولبنـان في أثنـاء أزمة اختطـاف تـيري أندرسـون في ثمانينيـات القرن الماضـي؛ لـذا عندما أوضحت أنَّ الدكتور فيـوز مَعني بما أقوم به، فَهِم الدبلوماسـيون الليبيون بوضـوح تـام معنى مـا قلت؛ أي وجود علاقـة وطيدة تربطنـي بوكالة الاسـتخبارات الأمريكية، وأذكر أنَّ الدبلوماسـي الليبي عمارة نظر إليَّ بعدما رشـف من فنجان قهوته العربية، وابتسـم ابتسـامة خبيثة، قائلًا: «أشـكر وكالة الاسـتخبارات الأمريكية نيابةً عن القذافي، وبالنيابة عن ليبيا نشـكرك يا وكالة الاسـتخبارات الأمريكية، نشكرك على جهودك لمساعدة ليبيا على إنهاء العقوبـات»، ثـم ضحكنـا. وبعـد خروج ذلك الجِنّـي، واتضاح الأمـور لم يعد ممكنًـا إعادته إلى القمقم، وأذكر أيضًا أنَّ تقديمي نفسـي للبعثة الليبية أول مرَّة كان غلطةً استخباراتيةً مضحكةً؛ فلـدواعٍ أمنيـة ذهبت إلى البعثة الليبية في الأمم المتحدة من دون موعد أو دعوة، وطلبت مقابلة الدبلوماسـي المكلـف بقضية لوكيربي، يومها، أردت أن أترك المـكان وأغادر كما لو أنَّ الاجتماع قـد فشـل؛ فقـد ثبت أنَّ اتصالي بهـم بهذه الطريقـة أغاظهم أكثر مما توقعـه هوفين والدكتور فيوز.

عندمـا وصلـت مـن دون موعـد، طلب إليَّ الحارس أن أذهب إلى كشـك (كابينـة) الهاتف الموجود على الرصيف خارج السفارة، وأرشدني - بطريقة سخيفة- كيف أُهاتفه لأطلب الإذن بدخول السفارة.

— «ولكنّني موجودة هنا فعلًا» (قلت له مُحتجَّةً).

— «لا لا، عليـك أن تذهبـي إلى ذلك الهاتف، ثم تطلبي إذنًا للدخول، وتتحدثي إليَّ، هكذا تسير الأمور».

كانت تمطر قليلًا في الخارج، وكانوا قد حذَّروني سابقًا من وجود فرقة لضباط الاستخبارات تراقب السفارة الليبية من بناية مجاورة، وربما كانوا يشعرون بالفضول في تلك اللحظة لمعرفة هذه الزائرة الوحيدة. صمَّمت أن لا أخاف، لكنَّ هذا الشعور راودني عندما هاتفت الحارس، وسأل عن اسمي؛ إذ شعرت أنَّ خنجرًا انغرس في قلبي، لأنَّ الهاتف القريب من السفارة لا بُدَّ أن يكون مراقبًا، وقد صح خوفي؛ لأنَّ الدكتور فيوز أخبرني بعد ذلك أنَّهم أخذوا بصمات أصابعي من على سماعة الهاتف.

كانت تلك بدايةً جيدةً لإحدى مغامرات جيمس بوند، فقد سمح لي الحارس بدخول القاعة، ثم طلب إليَّ أن أعود الساعة العاشرة غدًا صباحًا، ولم يُجْدِ احتجاجي نفعًا، فاستسلمت.

في اليوم التالي نزل جيش من موظفي السفارة متجهمي الوجوه إلى البهو، وكانوا يتمتمون بالعربية، ويتساءلون فيما بينهم إن كانوا سيسمحون لي بالصعود إلى أعلى أم لا.

أخيرًا، انحشرنا كلنا في المصعد، وخيَّم الصمت على المكان، وظلوا ينظرون إليَّ شَزْرًا، كانت العيون كلها تُحدِّق فيَّ، وما إن خرجنا من المصعد حتى خطفوا حقيبة يدي ومعطف المطر؛ ليتأكدوا أنَّني لا أحمل أي أجهزة تسجيل.

— لماذا أنتِ هنا؟

ربما كان الدبلوماسي الليبي عمارة بدويًا - يومًا ما - يساوم على البهارات في السوق، عدا أنَّ عينيه كانتا مثل عيني الصقر، وقد علمت لاحقًا أنَّه يتكلم سبع لغات بطلاقة.

— لماذا أنتِ هنا؟ قال ذلك وهو يُمرِّر أصابعه حول فنجان قهوته العربية. في الخارج، كان موظفو السفارة يتجمهرون ويتسمعون على كل كلمة أقولها، وهم يحتسون القهوة، أتذكَّر أنَّه انحنى إلى الأمام وعيناه تخترقاني بنظرات الشك. هذا سؤال مهم، ويتطلب جوابًا مُقنعًا.

كان التفسير المُقنِع جدًّا هو أنَّني (وسيطة سرية)، مواطنة مدنية لها اهتمامات خاصة، أو مهارات توصلها إلى مجموعات أو أفراد يصعب الوصول إليهم، نيابةً عن مجتمع الاستخبارات، والأهم من ذلك أنَّ قناعتي للعمل بهذه الصفة مستمدة من إخلاصي العميق بنشاطي المناهض للعقوبات والاعتداءات العسكرية، وهو ما تقوم عليه السياسة الأمريكية تجاه هذينِ البلدينِ.

لقد أعطتني مقاومتي الصريحة لمسار سياسة الولايات المتحدة، وإيماني العميق بقدرة الحوار على حل الصراعات، مزيةً كبيرةً ما كنت لأنجز مهمتي من دونها.

عالميًا، كان يوجد خمسة آلاف عميل سري قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر بحسب جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية في عهد إدارتي كلينتون وبوش [81].

كان ثلاثة منهم فقط مكلفين بملف السفارة العراقية في الأمم المتحدة (انضم الاثنان الآخران بعد الحادي عشر من سبتمبر) [82]. ولم يكلف غيري بالتواصل مع السفارة الليبية معظم حقبة التسعينيات من القرن العشرين؛ لذلك فقد كنا مجموعةً من النخب المتميزة، وحين اتصلت بالليبيين لبدء محادثات بخصوص محاكمة لوكيربي كان السياسيون في واشنطن والدبلوماسيون في الأمم المتحدة قد يئسوا تمامًا؛ لاعتقادهم أنَّه من الصعب، بل من المستحيل بدء هذه المحادثات؛ لقد زرت السفارة الليبية من أجل (حلحلة) الوضع، وفتح قناة ودية للحوار الذي حل عقبات أخرى كذلك، وقد فعلت الشيء نفسه بخصوص التفتيش عن الأسلحة في العراق.

يوصَف الأصول، أو الوسطاء السريون غالبًا بأنَّهم أغبياء مفيدون، وهذا ليس استهانة بهم وإنَّما هو تمييز ضروري لهم داخل دوائر الاستخبارات، يوجد هؤلاء خارج الحدود العادية لمجتمع الاستخبارات، حتى وهم يُوفِّرون منافذ ومعلومات؛ ما يجعلهم مهمين للعملية كلها. أما ضابط الاستخبارات الذي يُشرِف على الوسيط السري فيسمى (المحرِّك) أو المسؤول، ويكون الوسيط السري غالبًا شخصًا معروفًا، أو مفكِّرًا يُستغل أو يُبرمَج لمعرفة ما نريد أن نعرفه، وهم لا يعرفون في أحيان كثيرة أنَّهم يُستغلون من أجهزة الاستخبارات، وقد يشعرون بغضب شديد إذا عرفوا أنَّ وكالة السي آي إيه أو استخبارات الدفاع تتابعهم، ويزيد الجهل من سخطهم وإنكارهم إذا ما ووجهوا بالتحدي.

اعتاد ضباط الاستخبارات استخدام العملاء السريين غطاءً من أجل حماية أنفسهم من رد فعل الأفراد الذين يرفضون التعامل معهم، والذين قد يغضبون، ويزجرون الوسيط إذا عرفوا الجهة التي تُحرِّكهم، وهذا تقليد متبع في جمع المعلومات الاستخباراتية في العالم كله، ولا يحصل الوسيط السري إلا على جزء يسير من الحقيقة، يُمثِّل الحد الأدنى الذي يُسمَح له بمعرفته، وحتى هذا لا يحدث إلا في حال كان الوسيط من الموثوق بهم، ومع ذلك إذا عمل

الوسيط السري في الميدان مدّةً طويلةً -وإذا أثبت قوته وكفاءته- فيمكنك تصور ما سيحاول الضابط المسؤول أن يفعله؛ إنَّه سيحاول دفع الوسيط لأن يوجد الفرصة التي تعتمد عليها الاستخبارات للتقدم خطوةً نحو الأمام.

هذه هي لعبة الوسيط السري، وهذا هو الذي يعطينا أهميةً، ويجعل دورنا غير سلبي. والحقيقة أنَّنا نوافق على ممارسة أنواع الحيل والخداع كلها، متسلحين بثباتنا العنيد والمخاطرة الإبداعية لتحقيق الأهداف المشتركة. إنَّ هذا التوضيح مهم لفهم الأسباب التي جعلتني أقبل بالعرض، وجعلت الدبلوماسيين العرب في الأمم المتحدة يتعاملون معنا بإيجابية، فإذا كنت مشهورًا ومعروفًا، فمن المهم أن تعرف الآتي: لماذا اتصل بك شخص ما؟ ما الذي يريدون تحقيقه؟ ما مخططهم؟ ما المشكلة التي يريدونه أن يحلها؟ قد توجد فوائد مشتركة لكلا الطرفين إذا نجح المشروع، مثل التخلص من العقوبات.

وبالرغم من كل شيء، فقد يكون مخيّبًا للآمال فشل الفرد المنوط بالمهمة في إدراك وجود شيء ما يُحاك ويُدبَّر؛ لأنَّ الفطنة والذكاء هما اللذان يجعلانه فقط أَهْلًا للانضمام إلى اللعبة.

إنَّها لعبة حقيقية، والقاعدة الأُولى فيها أنَّه لا توجد لها قواعد، وقد يصبح الأمر مخيفًا في بعض الأحيان؛ أنت هنا لتُنجز عملًا ما يحتاج إلى دفعة ليتحرك؛ إنَّه عمل إبداعي إلى حد كبير، وفي المقابل، فإنَّك تشعر بالإطراء حين يتصلون بك؛ لأنَّ هذا يعني أنَّ لديك ما يستحق أخذه أو معرفته.

ولا شك في أنَّ الاتصال الودي أفضل من الاتصال غير الودي. أما الجانب السلبي، فيتمثل في أنَّ الاجتماعات بين الوسيط السري والضابط المسؤول عنه، لا تكشف الهدف الكامل من العملية، أو أنشطة اللاعبين الآخرين، زد على ذلك أنَّ الوسيط لا يتلقى أي تقارير استخباراتية إلا في حال الحاجة إلى المعرفة، مثل معرفة جزء ما للاسترشاد بها إلى كيفية التعامل مع جزء آخر من المشروع، وبصراحة نحن مجرد بيادق على رقعة الشطرنج، ولا يُسمح لنا بمشاهدة اللعبة كاملةً.

باختصار وبحسب الوظيفة والغاية، فإنَّ الوسطاء ليسوا عملاء، ولا يُسمّون (ضباط حالة) لواحدة أو أخرى من وكالات الاستخبارات الأمريكية، وكما درج هوفين على تذكيري، فإنَّ

العمـلاء أجانـب، أما الأمريكيون فَهُم (ضباط حالة) بحق الـولادة، وهذه إحدى الطرائق التي يعـترف فيهـا المخـبرون القدامى بارتباطهـم (كان يقول هـذا مازحًا). وإذا طلـب إلى أحدهم تعريـف نفسـه: هـل أنت عميـل؟ فإنَّه يسـتطيع أن ينكر ذلك مـن دون أن يكون كاذبًـا، إذن، ما الغرض من الوسيط السري؟ ما الذي يعطيه قيمةً وأهميةً؟

إنَّ مـا يعطيهـم قيمة بصـورة خاصة هو نجاحهم؛ إنَّهم بدلاء لضباط الاسـتخبارات الذين يعوزهـم التخصص الضـروري لاخـتراق المجموعـات المغلقـة. وبهـذا، فإنَّهـم يُشـكِّلون صميم التجسس البشري.

نحـن الآذان والأعـين -مصـادر المعلومـات الأولية- خلافًـا لأولئك الذين يُمثِّلـون المصادر الثانوية، والذين يُسمّون أنفسهم (محللين) حيث يراجعون المادة الخام التي يجمعها الوسيط، ويحاولـون ربـط الخيـوط معًا من أجل تحديد الاتجاهات واللاعبين، ورسـم صـورة مصغرة لما يجري؛ لذلك فإنَّ الوسـطاء السـريين موجودون على الأرض بعمق وارتباط أوسـع من التقارير الصمـاء، وهـذا ما يجعل بعض الخبراء يصف الوسـطاء السـريين بأنَّهم أفضـل مصدر وحيد للمعلومـات الاسـتخباراتية الأوليـة، وأفضـل بكثـير من المراقبـة الإلكترونية، وهـذا صحيح إذا كان الوسـيط السـري لماحًا قادرًا على ربط الحقائق العشوائية لتكوين صورة معقولة للأحداث الجارية.

والنتيجـة الطبيعيـة هـي أنَّ تقييـد حركة الوسـيط يهـدم الأسـاس الكامل لجمـع المعلومات الاسـتخباراتية، والسـؤال الـذي قـد يتبـادر إلـى الذهن هـو: أين موقـع فريقنا في هـذا الطيف الواسـع مـن عـالم الاسـتخبارات؟ لقد قال لي الدكتور فيـوز مرَّةً إنَّني غريبـة في نفاذ بصيرتي وفراسـتي، في حين قال هوفين إنَّني أسـتطيع استنتاج الاتجاهات والمواقف المحتملة قبل أسابيع وأشهر من استنتاج المحللين لها.

والأهـم مـن هـذا كلـه أنَّني كنـت متفـردة في إجراء هـذه الاتصالات؛ نظـرًا إلـى العقوبات المفروضـة علـى هذينِ البلديـنِ، والعزلة التي كانا يعانيانها، خاصةً بعـد تصنيف ليبيا والعراق ضمن الدول المارقة في تسعينيات القرن الماضي؛ ما أحبط الأساليب الأخرى التي تُستخدَم عادةً في الاتصال بسـفارات أقل إثارة للجدل، يومها لم تسـتطع الاستخبارات البريطانية والأمريكية

الوصـول إلى الدبلوماسـيين الليبـين والعراقيين إلا عن طريقي؛ لهـذا كان كل واحد منا بحاجة إلى الآخر، لقد كانت علاقةً تكافليةً.

ولذلك ولأسـباب جلية، لم يشـأ مسـؤولي المباشر أن أتوقف عن أنشـطتي المعتادة في المجال العـام؛ أي إنَّ متابعـة نشـاطي المناهض للحرب والعقوبات الاقتصاديـة كان ضروريًّا لبناء هذه العلاقات المعقدة مع هاتين السفارتين. وبمحض المصادفة، حدث أن صرَّح أحد مسؤولي وزارة الخارجيـة في عهـد إدارة كلينتون - في لقاء خاص- بوجود مخطط إضافي لاسـتخدامي، يتمثل في تعريف هذه الحكومات الاسـتبدادية أنَّ الناشطين في البلدان الديمقراطية الذين يعارضون الحكومـة في قضيـة مـا، يمكن أن يُسـتخدَموا حلفاء في قضايـا أخرى؛ فالمعارضـة في قضية ما لا تجعـل الناشـط -بالضـرورة- عدوًّا في القضايا الأخرى كلها، هـذه هي عظمة الديمقراطية، فنحن نحترم بعضنا، ويختلف بعضنا مع بعض، ومع ذلك يمكن أن نتعاون.

كان نشـاطي المعارض للحرب والعقوبات حقيقيًّا وصادقًا، فقد نظمت منذ سـنوات حملات تعارض العقوبات في الأمم المتحدة والكونغرس؛ لأنَّني كنت أرى أنَّ من المعيب للولايات المتحدة أن تُسبِّب هذا البؤس كله للشعب العراقي بصورة خاصة. لقد حزنت لحزن الأمهات العراقيات اللواتـي كـنّ يعانين لإطعام أطفالهن، وللمعلمـين العراقيين الذين كانوا بحاجة إلى كتب وأقلام رصاص لتعليم طلابهم، وللأطباء العراقيين الذين لا يجدون دواءً للتخفيف من آلام مرضاهم.

كان هؤلاء النـاس هم الحافز الرئيس لدافعيتي، وكنت مسـتعدةً للقيام بأي عمل قد يُسهِم في رفـع هـذه العقوبات البائسـة، فإذا كانت إسـهاماتي تتمثل في العمل قنـاةً أمريكيةً خلفيةً مع بغداد، من أجل مكافحة الإرهاب والعنف، فسأتفرغ بإخلاص وتفانٍ لأداء هذه المهمة، وسأحاول -في هذا الموضوع على الأقل- أن أحدِث فرقًا.

ولذلـك، فإنَّنـي لم ألتـزم الصمت فيما يتعلق بمعتقداتي، بل على عكس ذلك كنت صريحةً وعلنيةً في انتقاداتي، وكنت أجتمع بالدبلوماسـيين العراقيين والاسـتخبارات الأمريكية، ولكنَّني لم ألتـزم الصمـت قـط أمـام أي منهـم. لقـد ضغطـت على العـراق وليبيـا لكي يعلنـا رفضهما للعنـف بمختلـف صـوره، بمـا في ذلـك مكافحـة الإرهـاب، ونـزع السـلاح، وضغطـت في المقابل على الكونغرس والاسـتخبارات الأمريكية لمعارضة العقوبات والعدوان العسـكري، حتى غارات القصف المحدودة.

وقد رجوت سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي أن يدركوا أنَّ هذه العقوبات تدمر المجتمع العراقي، وحذَّرت السفراء من أنَّ دعم حكوماتهم للعقوبات الوحشية يُقوِّض الرسالة الإنسانية للأمم المتحدة في مختلف المناحي. لقد مثلت هذه الرسالة دعوة صادقة لدعم الجهود الدبلوماسية والحوار، وتوفير الخدمات الطبية والاجتماعية للشعوب الفقيرة، وإعداد البنية التحتية التي يمكن النهوض بها عن طريق الاكتفاء الذاتي، والتطور الاقتصادي.

ومع أنَّ نشاطي المعارض أغضب وزارة العدل، فإنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت تتوقع مني أن أُعارض السياسة الأمريكية في أثناء زيارة السفارة العراقية والبعثة الليبية، لقد كان صدق نشاطي المعارض مهمًّا للحفاظ على قوة اتصالاتي، وإلا لكانت مهمتي انهارت تمامًا.

لن يستطيع أحد أن يُشكِّك في فاعلية هذه الممارسات إلا إذا كان خارج اللعبة، ولا يفهم طبيعة عمل الاستخبارات؛ ولهذا، كان كل واحد منا يفهم الآخر جيدًا؛ فلو أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية طلبت إليَّ أن أختار لاخترت نشاطي المناهض أولًا، ولكنت قلت لهم وداعًا؛ لأنَّني ما كنت لأتخلى عن قيمي، ومع ذلك، فإنَّ قوة إخلاصي والتزامي الثابت بقضاياي مهَّد الطريق أمام مهمتي، وأتيحت لي في الوقت نفسه فرصة استثنائية للإسهام في القضايا التي أحببتها أكثر من غيرها، وكان هذا هو الدافع لقبولي العمل مع وكالة الاستخبارات الأمريكية.

ولكن، ما كان على وزارة العدل أن تغضب، فقد كانت أنشطتي تخضع لرقابة مكثفة؛ إذ كان يُشرِف عليَّ اثنان من المسؤولين، هما: هوفين، وفيوز؛ لذلك كان من الطبيعي أن أحظى بضعف التحصين الذي يلقاه عميل آخر، وقد جرت العادة أن ألتقي الدكتور فيوز كل أسبوع أو عشرة أيام. وبدءًا بعام 2001م، وفي أثناء المباحثات الخلفية بخصوص استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، كنت أنا والدكتور فيوز نتحدث هاتفيًّا في كل يوم عمل، إضافةً إلى لقاءاتنا الأسبوعية.

أما بالنسبة إلى هوفين فقد كنا نجتمع - بدءًا بعام 1993م- مرَّةً واحدةً على الأقل أسبوعيًّا، وفي أثناء الأزمات في الأغلب، وقد بلغ عدد اجتماعاتي مع الدكتور فيوز في نهاية المهمة (450) اجتماعًا، و(650) اجتماعًا مع هوفين.

ولكنَّ السؤال المهم هو: هل أستطيع إثبات ذلك كله؟ الجواب: نعم.

أود الإشارة هنا إلى أنَّ مجموعة من موظفي الكونغرس الجمهوريين كانوا يلتقون مساء كل يوم خميس في مطعم هونان القديم بجانب مبنى الكونغرس[83]، وكان هذا المطعم يُقدِّم مشروبات ومأكولات لذيذة؛ ما جعل الحاضرين يشعرون بالسعادة، في حين كانت عصابة الجمهوريين تتحدث في السياسة، وتحيك المؤامرات. وفي إحدى الزوايا المعتمة من المطعم كنت وهوفين نلتقي، ونتحدث خلسةً. كان كبير موظفي مكتب عضو الكونغرس كيت بوند عن ولاية ميسوري يأتي أيضًا إلى ذلك المطعم، وكان المستشار القانوني للسيناتور شوك غراسلي يجلس إلى الطاولة الطويلة في غرفة معتمة، وكان موظفون كبار آخرون يأتون إلى هذا المكان مثل بات ويت (الآنف ذكرها)، وهيلين بنتلي، والحقيقة أنَّ كل مَن تردد على هذا المطعم كان من الوزن الثقيل، وكان بعض الصحفيين يختلطون بهم، مثل جيري سيبر من صحيفة واشنطن تايمز، ومراسل مجلة إيشيان وول ستريت في واشنطن، وكان بعض المخبرين يأتون أيضًا.

ولأنَّني كنت العضو الديمقراطي التقدمي الوحيد وسط هذا الخليط؛ فقد كان وجودي يُحيِّر هؤلاء المحافظين المتشددين، ولكنَّ الزوايا المعتمة في المطعم كانت تُوفِّر لي ولهوفين مكانًا آمنًا لنتحدث عن ليبيا والعراق على انفراد. كنا نلتقي في منزل أحدنا مرَّةً أخرى في أثناء الأزمات، ومن المؤكد أنَّ قائمة شهودي لن تكون مملةً؛ فبعض هؤلاء ربما توقعوا أن تطلب إليهم المحكمة الحضور، حيث سيعترفون بأنَّ علاقتي بهوفين كانت وطيدةً لنحو تسع سنين، وأنَّها كانت علنيةً؛ لأنَّهم اعتادوا رؤيتنا معًا في المطعم، وأشك في أنَّهم يعرفون طبيعة عملنا؛ فقد كان سريًّا على أي حال، لكنَّهم سيُؤكِّدون أنَّني وهوفين كنا نقوم به معًا، سيكون هذا اعترافًا حاسمًا، ما يُفسِّر سبب اختيارنا هذا المطعم في المقام الأول؛ فقد أردنا أن يُلاحظ عملَنا شهودٌ موثوق بهم، ومن كبار القوم، في حال حدوث شيء ما لأحدنا، وكانت جلسات الإيجاز هذه تحميني؛ لأنَّها تضمن الكشف الكامل للمعلومات والإشراف والتغذية الراجعة السريعة؛ إذ لا يمكن لمواطن أمريكي -وهو أنا في هذه الحالة- أن يعقد اتفاقات معقدة ومشبوهة أحيانًا مع ليبيا أو العراق مدَّة عشر سنوات من دون رقابة من أحد، فهذا لا يمكن أن يحدث، بل يستحيل حدوثه بحسب خبرتي.

بعد اتهامي كنت واثقةً أنَّ صدق أقوالي سينقذني من السجن؛ لأنَّه لا يمكن لأحد أن ينفي علمه بأنشطتي، فكل شيء كان مكشوفًا؛ على سبيل المثال: اتهمتني وزارة العدل بالسفر إلى بغداد في شهر مارس من عام 2002م، وقد تَبيَّن أنَّ الدعوة التي وجهتها إليَّ وزارة الخارجية

العراقيـة قـد كُتبت برسـالة إلـى آندرو كارد في الأول من مارس عـام 2001م؛ أي قبل عام من الرحلة [84]، وقد اقترحت تأجيل الدعوة أو رفضها، إذا طُلب إليَّ ذلك، كانت تلك الرسالة واحدًا من أحد عشر تقريرًا أرسلتها إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية والبيت الأبيض، ووصفت فيها نجاح المحادثات الخاصة باستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة [85].

لقـد كان التزامـي بالكشـف عن كل مـا يحدث معي بعيدًا عن الشـكوك كلهـا، وقد وثَّقته في أوراقي.

أما الأفراد الآخرون -مثل جيسـي جاكسـون، وسـكوت ريتر، وبطل الشـطرنج السـابق بوبي فيشـر- فقـد تلقـوا تحذيـرات واضحـة بعدم السـفر إلى العـراق أو يوغوسـلافيا، وأمـا أنا فلم يُحذِّرني أحد، وقد فسَّرت ذلك بأنَّه قرار متعمَّد ومدروس من جانبهم، كنا في تلك الأيام نُحرز تقدمًا مذهلًا بخصوص تحقيقات الحادي عشـر من سـبتمبر، والتزام العراق بعملية التفتيش عن الأسلحة [86]. لقد مثلت مختلف جوانب مشروعنا أهمية كبيرة للولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا والشرق الأوسط، ولم أكن أعتقد في هذه المرحلة أنَّ الاستخبارات الأمريكية تعلم بخطة الحرب السرية لإدارة بوش، ومن المؤكد أنَّهم لم يكونوا يثقون بي ليطلعوني عليها.

يوجد سـبب آخر هو أنَّ (الوسـيط السـري) كان -نظرًا إلى طبيعة العمل- يسعى دائمًا إلى توسـيع دائرة علاقاته والحفاظ عليها؛ من أجل تكثيف المصادر التي تسـاعد على بلوغ الهدف، ولم يكن مسـؤوله المباشـر يحول دون محاولته هذه. تُعزى أهمية «الوسـيط السري» تحديدًا إلى قدرته على التعامل مع المصادر المعقدة، وتوفير فرص جديدة للعمل والحوار.

وهذا هو السبب الذي جعل آندرو كارد لا يعترض أبدًا على اجتماعاتي في السفارة العراقية والليبيـة، أو السـبب الذي جعلهم يوافقون دائمًا على سـفري إلى بغداد، ومـع أنَّ البيت الأبيض كان قد قرر اتخاذ مسار عمل مختلف تمامًا عن المسار الذي طرحته، فقد كان صناع السياسات بحاجـة إلـى معرفة ما يُفكِّر فيه المسـؤولون العراقيون، وما يُخططون لـه، لقد كانوا بحاجة إلى معلومـات اسـتخباراتية أوليـة، وقـد أبانـت حواراتي مـع المسـؤولين العراقيين عن نوايـا العراق تجاه المجتمع الدولي. وربما -لأسـباب مختلفة- كان الطرفان بحاجة إلى الاسـتفادة من القناة الخلفية، وقد قبلت بأن يستغلوني.

وسواء أحب هذا الطرف سياسات الطرف الآخر أو لم يحببها، فقد كان لزامًا عمل ذلك، والقيام به على نحو صحيح. كان الأمر بهذه البساطة، وكنت أستند إلى سجل حافل من النجاحات، ويمكنك أن تنظر إلى الحالة الليبية لتعرف كيف نجح حوار القناة الخلفية بصورة مدهشة.

كانت ليبيا قد أعلنت قبل سقوط القذافي أنَّها لم تعد ملجأً للإرهابيين، وأنَّها تخلَّت عن تطوير أسلحة الدمار الشامل؛ وهما الموضوعان المُفضَّلان لديَّ لمناهضة الحرب.

لكنَّ الوضع في شهر مايو عام 1995م كان مختلفًا كثيرًا عندما اتصلت بالدبلوماسيين الليبيين أول مرَّة؛ فقد عقدت اجتماعاتي الأُولى في البعثة الليبية في الوقت الذي كانت فيه ليبيا دولةً منبوذةً من المجتمع الدولي، وكان ضباط مكتب التحقيقات الفيدرالي يعتقلون أي شخص يدخل البعثة الليبية ولو مرَّةً واحدةً، ويخضعونه لعملية تحقيق شاقة، لكنَّهم لم يحاولوا وقفي، أو منعي من ذلك.

أما السبب؛ فلأنَّ من الصعب العثور على بدائل لـ(الوسطاء السريين)، خاصةً بالنسبة إلى دول مثل العراق وليبيا، ولم يكن أحد على استعداد للقيام بهذه المهمة في تلك السنوات تحديدًا.

أعترف أنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت ذكيةً في استخدامها لي؛ لأنَّني تمكنت -في أثناء نشاطي المناهض للحرب والعقوبات- أن أقيم روابط مع أفراد لم يكن بوسع ضباط الاستخبارات الاقتراب منهم في دول لا تربطها أي علاقة بالولايات المتحدة، واللافت في الأمر أنَّ الدبلوماسيين العرب احترموا دوافعي للانخراط في هذه المهمة، وهي دوافع كانت صادقةً تمامًا من جانبي، لقد استقبلوني ضيفةً في سفارتهم، وفهموا أنَّني أعارض أعمال العنف، ولا أُضمر أي ضغينة للشعب، أو الثقافة، أو تعاليم الدين.

والأهم من هذا أنَّ دافع العرب للتعاون كان أكبر؛ لأنَّهم لمسوا ثبات معارضتي للعنف في مختلف المناحي. فقد عارضت العدوان العسكري الغربي بالحدة نفسها التي عارضت فيها الإرهاب؛ ولهذا كنت أتطرَّق إلى موضوعات تكون محظورةً عادةً.

أما بالنسبة إلى أولئك الذين قد ينتقدون صلتي بالاستخبارات فأود توضيح الآتي لهم: لقد حققت نجاحاتي كلها من دون التنصت على المكالمات الهاتفية، أو التعذيب بالماء، أو التفتيش

غير القانوني، ولم يحدث أن شاركت في تسليم أشخاص، أو اختطافهم من شوارع بلد ما، ثم نقلهم إلى سجون سرية لإخضاعهم لتحقيقات وحشية، ولم أقم بغواية الجهاديين الصغار لإعداد تفجيرات حتى أتمكن من اعتقالهم لبناء شهرة لنفسي.

لقد عملت بطريقة مغايرة تمامًا؛ إذ ألزمت نفسي بالحوار والدبلوماسية كما كان عليه الحال قديمًا. وقبل أن تصبح مكافحة الإرهاب سلعةً رائجةً في واشنطن، فتحت قناةً خلفيةً مع دول شرق أوسطية، يمكنها أن تضيف شيئًا مهمًّا لسياسة مكافحة الإرهاب، لقد عملت من أجل دعم قيم اللاعنف التي أعلنتها على الملأ أمام الأطراف كلها، واستوعبوها، ونجحت في حل المشكلات الصعبة العالقة، ولم أتوسل إلى وسائل الإعلام للحديث عن نجاحاتي، وحصلت على الرضا من العمل لتحقيق قيمي، وليس من حاجتي إلى الشهرة.

لهذه الأسباب كلها، حقق التحول الرهيب في الأقدار والنهايات غير المتوقعة، سمعةً سيئةً لعملي، لكنّه لم يَحُلْ دون احترام الناس له؛ لأنّني أنجزت - في واقع الأمر- جزءًا كبيرًا مما يضعه قادة أمريكا وشعبها على رأس قائمة أولوياتهم، وخدمت أيضًا المصلحة العليا للمجتمع الدولي. لقد حَمَتْ جهودي أمن الولايات المتحدة والشرق الأوسط، ووضعت الأسس لتعاون أوسع في قطاعات متعدّدة، لم أخُنْ قيمتي الأساسية قط، وإنّما عملت خلافًا لذلك؛ فقد وجدت خلال عملي طريقةً عمليةً للتعبير عن معتقداتي، والعمل لتحقيقها.

لا يعني الحوار أنَّ الولايات المتحدة قد اتخذت موقفًا ليّنًا من العراق، فمن المؤكد أنَّ هوفين والدكتور فيوز لم يهتما ألبتة بالجانب الأخلاقي للعقوبات أو الروح العسكرية الأمريكية، لقد كانا مقاتلين، ولم يكونا عاطفيين، لقد أرادا الوصول إلى هاتين السفارتين عن طريق نشاطي السياسي المعارض؛ لأنّهما أدركا أنَّ العراق وليبيا كانا يملكان أفضل معلومات استخباراتية عن النشاط الإرهابي في الشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة بحاجة إلى هذه المعلومات.

كانت هذه عمليةً منطقيةً بسيطةً، فالولايات المتحدة لم تكن لتغمض عينيها بسبب عدائها لبغداد أو طرابلس، لقد كانت بحاجة إلى محاكمة لوكيربي، والتفتيش عن الأسلحة، وكنت أنا الذي طالبت برفع العقوبات ردًّا على التعاون، لكنَّ الوضع كان صعبًا جدًّا، فلو أنَّ العراق أو ليبيا رفضا التعاون لأوجد ذلك مُبرّرًا آخرَ للإبقاء على العقوبات؛ لذا فإنَّ هذه القناة الخلفية كانت صمام الأمان لتخفيف الضغط، وكان هذا مهمًّا في مراحل الاتفاق النهائية.

والمدهش حقًّا اكتشافي أنا والمسؤولون عني أنَّنا نشترك في منظومة قيم واحدة فيما يتعلق بدعم اللاعنف، ولذلك كانوا يُفضِّلون قيامي بدور الوسيط السري أكثر من تجار السلاح، أو أمراء تهريب المخدرات الذين يُعَدون أكثر أنواع الوسطاء شيوعًا. ومثلما قد يتوقع أحدنا، فإنَّ تجار السلاح يؤثرون في ساحات الصراع جميعها، ولا يكشفون سوى المعلومات الاستخباراتية التي قد تضر بالمصالح المالية لمنافسيه، وبالمثل يُوفِّر أمراء تهريب المخدرات معلومات جزئيةً مهمةً ضروريةً تتعلق بعمليات الدهم، مضحين بالمهربين الصغار من أجل حماية أكثر العمليات ربحًا التي تقوم بها شبكاتهم.

يكون هؤلاء الوسطاء من النوع المخادع المضلل، ويتورطون غالبًا في الأنشطة المحظورة التي تحاول أجهزة الاستخبارات كشفها؛ لذا فَهُم لا يُفصحون إلا عن المعلومات التي تخدم مخططاتهم، وهم يتلاعبون بهذه المعلومات، ويخادعون، ويكتمون كل ما لا يخدم قضيتهم.

أما أنا فقد كنت أكثر صدقًا منهم، صحيح أنَّ بعض ضباط الاستخبارات ربما كانوا يعارضون نشاطي السياسي، لكنَّهم يعرفون أنَّني لن ألجأ أبدًا إلى إثارة العنف، وأنَّني سوف أُثني الآخرين عن ذلك؛ لهذا، فأنا لم أكن سيئة في الأحوال كلها، وأنا أتذكَّر زياراتي للسفارة العراقية بوضوح تام.

يوجد مقر البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة في مبنى بني ضخم من الطراز القديم، في الجهة العليا الشرقية من ضاحية مانهاتن، ليس بعيدًا عن الحديقة المركزية، وعن متحف الفنون في الجادة الخامسة. على البوابة، وفي البهو كانت توجد خمس كاميرات مراقبة.

خلال الأزمة مع الولايات المتحدة كان حارس أمن أمريكي يقف أمام المبنى، ويسمح لي بالدخول، وعندما كانت الأعمال العدائية تنشب بين الطرفين كنت أتخلى عن حياتي الخاصة، وأُسرع إلى زيارة السفارة العراقية؛ كنت أطمح أن أكون مصدرًا للتهدئة على أمل التخفيف من الأخطار داخل العراق. لم أنجح دائمًا، لكنَّني -على الأقل- اكتسبت سمعتي بجدارة في معسكر السلام، وقد لمست بنفسي أنَّ الصوت الخافت الداعي إلى ضبط النفس يمكن أن يُحدِث فرقًا، ولكن، أليس من قبيل (التباهي) أن يرغب أحدنا في تعزيز جهود السلام؟ ربما، ولكن ما من شيء يمكن أن يُغير حقيقة أنَّني فعلت ذلك، لقد عملت بجهد، وأمضيت نحو عشر سنوات من عمري لتحقيق هذا الهدف.

عندمـا دخلت مبنى السـفارة دهشـت من الفخامـة العتيقة التي تحكي قصـة تاريخ لا يزال صامدًا أمام زحف الحداثة، كانت تيجان جميلة من الجصّ تُزيِّن السقف، وتطل على أرضيات خشـبية عسـلية، أما في القاعة الرئيسـة فوجدت مدفأة من الرخام، في حين تدلَّت من السـقف ثريـا ضخمة بموشـورات كريسـتال، وقـد ظهر عليها بعض التـآكل، وهي تُذكِّـر بالأيام الخوالي عندما كانت السـفارة تضج بالحياة، والقائمة تزدحم بكبار الضيوف الذين كانوا يأتون لمقابلة السفير؛ لبحث فرص الاستثمار، أو إرسال بعثات ثقافية إلى بغداد.

كثـيرًا مـا كنت أجد السـفارة هادئةً بعـد الظهر، وكان الدبلوماسـي المناوب يُقدِّم لي شـايًا عراقيًّا حلوًا، الكأس تلو الأخرى، وأنا أنتظر مصدري الدبلوماسـي الذي اسـتدعوه للعودة إلى السـفارة. في تلك الغرف لمسـت بنفسي، وأنا أتحدث إلى الدبلوماسـيين، الجلد والثبات اللذين يتحلون بهما، لقد كانوا أشـخاصًا طيبين جديرين بالاحترام، حتى الذين كانوا يُسـمّون العراق عدوًّا، كانوا يحترمون هؤلاء الناس، لم يكونوا دعاة حرب، وإنَّما كانوا ملتزمين بتخفيف معاناة الأطفـال العراقيين بسـبب العقوبات، لقد أُعجبت بهم كثـيرًا؛ لأنَّهم حافظوا على هذا الصمود في وجه أعتى أنواع العزلة والحصار الذي فرضته عليهم الدولة المضيفة؛ الولايات المتحدة.

وفي الحقيقـة، فـإنَّ نظرتـي إلى صدام حسـين كانت أوسـع من نظرة الأمريكيـين الآخرين، كنت أراه شـخصيةً سياسـيةً من شـخصيات الشرق الأوسـط، مثل حافظ الأسد (رئيس سوريا السـابق مدى الحياة)، والرئيـس حسـني مبارك الذي حكم مصر حتى الإطاحة به، أو أي أمير يحكـم الكويـت أو دول الخليـج الأخرى. والأمم المتحـدة تزخر بدول أعضاء من إفريقيا وآسـيا محكومة بأنظمة مسـتبدة، والشـعوب في هذه الدول تحتاج إلى حماية، أما العراق فكان علمانيًّا وتقدميًّـا أكـثر من معظم الدول العربية، وكان شـعبه يشـارك الغرب في القيـم؛ ما جعل الحوار معهم أمرًا سهلًا.

كان ثلاثـة من (الوسـطاء السـريين) معنيين بالسـفارة العراقية في نيويـورك قبل الحرب، ولم يسـبق لي أن قابلت الاثنين الآخرين إلا بعد اتهامنا أنَّنا (عملاء عراقيون غير مسـجلين)، و(بالتآمر مع جهاز الاستخبارات العراقي) [87].

لم تعـد الولايـات المتحـدة بحاجة إلينـا، لقد حققنا الهـدف المطلوب، وحان وقـت التخلص منا، لكنَّ الأسـوأ من هذا كله هو أنَّنا كنا على تماس مباشـر بِـ(الحقائق المزعجة) المتناقضة

مع السياسة الأمريكية الرسمية، كانت أصواتنا ستُسبِّب حرجًا كبيرًا لقصة الكونغرس الكاذبة التـي يُسـوِّقها للجمهور؛ لذلك فقد قـرروا القضاء علينا، مع أنَّهم كانـوا محظوظين بحصولهم علـى خدماتنـا التي لبَّت معظم مطالبهم، فضلًا عن أنَّ وكالة الاسـتخبارات الأمريكية في عهد صدام حسين (كانت تَعُد عملاءها في العراق على أصابع اليد الواحدة) [88]. لقد عذَّبهم صدام حسـين عذابًا شـديدًا عندما اكتشف أمرهم، ثم أعدمهم لخيانتهم؛ وهذا يُفسِّر القول الشائع: «العملاء السريون ليس لهم مستقبل سوى القتل».

ولغبائـي، فإنَّنـي لم أشـك في أنَّ هـذا القول ينطبق علـيَّ، ولم أتوقع الخطـاب المهين للنواب الجمهوريـين أو الديمقراطيـين في الكونغرس بعـد كل الـذي قمت به، وهو عمـل أفتخر به حتى هذا اليوم.

لقد عددته امتيازًا وتحديًا عظيمين؛ ذلك أنَّ عمل (الوسـيط السـري) يعني أن تُشـمِّر عن سـاعديك، وتحاول حل المشـكلات العالمية المعقدة، وأن لا تتوانى عن المشاركة المباشرة في تغيير آليـات الصـراع. وفي الوقـت الذي نجـد فيه أعدادًا كبـيرةً من (بيوت الخبرة) في واشـنطن - وهذه تتحدث فقط عن القضايا والمشـكلات- يقتحم (الأصول أو الوسـطاء السـريون) المكان، ويعملون على حل المشكلات.

إذا كان إيمانـك بقضيـة صادقًـا، فـإنَّ أمامـك فرصـة لإحداث تغيـير، أو تضييـع وقتك في محاولـة فاشـلة؛ إنَّه عمـل تفاعلي إبداعي، عدو السـلبية والسـكون. إنَّه فعـل، لا اكتفاء بالبكاء والحزن، إذا كنت لا تحب وضعًا ما، فغيِّره.

وإذا لم تكن (وسـيطًا سـريًا)، فيمكنك أن تكون. إذن، من أين يأتي سـوء الفهم بخصوص العميـل المـزدوج؟ إنَّ سـوء الفهـم هذا شـائع إلى حـد كبير؛ فعندمـا تُجنِّد وكالة الاسـتخبارات الأمريكية وسيطًا ما، فلا أحد في الولايات الأخرى يعرف حقيقته وهويته، أو ما يفعله، ولا أحد يدرك أنَّ عمله يخضع لرقابة شديدة، وهم لا يعرفون ما العملية، ولا يعرفون مَن يديرها، حتى إنَّ الوسـيط نفسـه لا يعرف الحقائق كلها؛ ولذلك فإنَّ الوسـيط قد يُدلي - إذا تعرَّض لتحدٍّ أو مواجهة- بأجوبة غير متوقعة؛ ما يثير قلق الوكالات الأخرى، أو فئات داخل وكالته نفسها.

زد على ذلك أنَّ وكالات الاستخبارات الأجنبية أيضًا لا تعلم بما يدور، وكل ما تعرفه هو أنَّ شخصًا ما قد بدأ الاتصال بمجموعة أشخاص غير عاديين. هذا كل ما تستطيع رؤيته، وهي تراقب الوضع؛ لذا عليك أن تعتقد - كما في حال اتصالاتي بالعراق وليبيا- أنَّ هذه الفئات الاستخباراتية كانت تكتب تقارير عن اجتماعاتي، ثم ترسلها إلى أعلى المستويات، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات الأجنبية، ولو أنَّهم لم يفعلوا ذلك لكانوا مهملين، وربما قيل لهم - في بعض الأحيان- أن يتجاهلوا الوضع، أو ربما تلقوا أوامر بالقبض عليَّ. إنَّ هذه المجموعات تكون متناثرةً، وغيرَ مرتبط بعضها ببعض، بحيث إنَّ مجموعة منها قد تُصنِّف سلسلةً من الاتصالات على أنَّها خطرة جدًّا، في الوقت الذي تجد فيه مجموعة أخرى تضغط بقوة للإبقاء على هذه الاتصالات.

ولأنَّ الوكالات تتصارع على الوسطاء والميزانيات؛ فقد ترفض وكالة ما -أو فئة داخلها- الكشف عن إحدى العمليات؛ ما يجعل فئةً أخرى تهاجم الوسيط، وهذا يحدث طوال الوقت، وهو الخطر الذي يتهدد عمل الوسيط.

عندما اقتربنا من مفاوضات لوكيربي زادت مجموعات محددة من الصعوبات؛ لأنَّ بعض الجهات كانت تعارض إجراء المحاكمة صراحةً، وقد تصارعت هذه المجموعات فيما بينها بشراسة؛ فكانت وكالة استخبارات الدفاع تؤيد انعقاد المحاكمة، في حين خشيت ذلك أطراف من وكالة الاستخبارات الأمريكية، ولما كنت أنا الوسيط الذي بدأ المباحثات، فقد حوصرت في مرمى النيران بين الطرفين، ومع أنَّ الحكومة الأمريكية أعلنت أنَّ محاكمة لوكيربي هي هدف لسياستها الرسمية، فقد تعرَّضت لمضايقات شديدة، ووفرت لي في الوقت نفسه حماية جيدة؛ إذ كان بول هوفين يقضي الليل في بيتي حاملًا مسدسًا في أثناء محادثات لوكيربي، ولم نشعر- في المقابل- بوجود أي تهديدات عندما بدأنا محادثات القنوات الخلفية مع العراق بخصوص استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، واقتصر الأمر على مجرد عمليات ملاحقة، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر، والمضحك في الأمر أنَّني كنت أشعر بالأمان عندما كانوا يلاحقونني، فهذا يعني أنَّهم كانوا يتحركون كلما أنجزنا عملًا ما.

أود القول هنا أنَّنا سنكون سببًا للعنة نظام جمع المعلومات الاستخباراتية كله إذا لم نشجع الوسطاء على الحفاظ على علاقات ضمن دائرتهم المستهدفة، فإذا مارست إحدى الوكالات

عادة حرق الوسيط التي تستخدمها مجموعات أخرى، فإنَّ عملية جمع المعلومات ستفشل كلها بصورة لا يمكن إصلاحها، وسوف يؤدي ذلك في النهاية إلى تدمير الاستخبارات الأمريكية.

وجدت نكسات أخرى عرفتها في مرحلة لاحقة، وحدث ذلك بعدما أصبحت منغمسةً في هذه الحياة، حتى خُيّل إليَّ أنَّه يستحيل تغيير مصيري، وفي الحقيقة وبعد تفكير طويل، وجدت أنَّني لا أريد تغيير مصيري.

اصطدام العراق بالقدر: لماذا حدث تفجير الحادي عشر من سبتمبر؟

لقد سُئلت كثيرًا: لماذا سمحت الإدارة الأمريكية بحدوث هجمات الحادي عشر من سبتمبر؟ والحقيقة أنَّ هذا هو ما فعلته حقًّا؛ لأنَّها سمحت بوقوعها بكل بساطة.

لقد كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ثمار سياسة (التهرُّب المتعمَّد)؛ فقد سبق لكبار المسؤولين أن تلقوا تحذيرات متكررة من مصادر عليمة متعدّدة، لكنَّ الحكومة رفضت -بمهارة- المناشدات الداعية إلى تنسيق رد استباقي بين الوكالات. ولو حدث هذا التنسيق ما كانت مضطرةً إلى الحصول على معلومات استخباراتية يمكن الاعتماد عليها لوقف الهجمات (هذه أبجديات عالم الاستخبارات).

بعد انقشاع الغبار بدا واضحًا أنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت المُبرر لشن حرب على العراق، وهذه حقيقة واضحة للجميع، ولكن لا توجد تفسيرات كثيرة لشرح السبب، فما العقبات التي واجهت واشنطن قبل الحادي عشر من سبتمبر، والتي أجبرت المعسكر المؤيد لشن الحرب على اتخاذ إجراءات جذرية لقلب المعارضة العالمية للحرب على العراق؟ بكلمات أخرى: لماذا ارتأت إدارة بوش وجوب تسهيل حدوث هجوم على غرار الهجوم على بيرل هاربر من أجل تحقيق أهدافها السرية في العراق؟

إنَّ (لماذا) هذه هي السر المفقود في النقاشات الدائرة، وهذا أكثر من مجرد سؤال خطابي، فقد تبيَّن وجود تاريخ طويل من أحداث موازية كان العراق فيها طرفًا في الاثني عشر شهرًا السابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولم تناقش في هذا السياق ألبتة. باعتقادي أنَّ فهم هذا التاريخ الموازي مهم جدًّا لفهم ما حدث للولايات المتحدة في ذلك الصباح المأساوي، لقد

جعلنـي عملـي أعتاد هـذه الألاعيب الخفية التي كانت تُحاك في البيت الأبيض، وتسـتمر ما دام الأمريكيون المنشغلون في ممارسة حياتهم العادية لم ينتبهوا لها.

حشد الدعم العالمي للعقوبات الدولية

عندما أدى الرئيس المنتخب جورج دبليو بوش اليمين الدستورية في العشرين من يناير عام 2001م، واجهت إدارته الجديدة مشكلة خطيرة؛ فقد كان السـلام يعم أرجاء العالم، وانصب جـزء منـه على العراق. كانت الوفود تأتي من جميـع أنحاء العالم لتُعبِّر عن تضامنها وتعاطفها مـع معانـاة العراق نتيجـة العقوبات، وتشـجعه على العـودة مرَّةً أخـرى إلى المجموعـة الدولية، وكانـت الوفـود التجاريـة تتطلع إلى اليوم الذي تُسـتأنف فيـه العلاقات مع العـراق، وقد أخذوا يتفاوضـون علـى إعادة صياغة العقـود في القطاعات الاقتصادية جميعهـا، ليبدأ تنفيذها حال رفـع العقويـات، وقد طالبـت كلٌّ من أوروبا، وروسـيا، والصين، وجامعة الـدول العربية، وحركة عـدم الانحياز بنقلة سياسـة كبيرة تجاه العراق، وبذلك بـدأ العراق يقترب من إنهاء العقوبات البغيضة يومًا بعد يوم.

في ذلـك الوقـت كان العراق قد عانى طوال أحد عشـر عامًا العقوبات القاسـية التي أوقفت تدفـق الغذاء والدواء والمعـدات اللازمة للإنتاج في القطاعات جميعها، وبلغ الوضع حدًّا لم يعد المجتمـع الـدولي يتحمَّله أكثر من ذلك، فأخذ الدعم العالمي للعقوبات ينهار بسـرعة، ومن غير رجعة.

كانت معاناة العراق فظيعةً؛ فقد تدهورت الخدمات الصحية والطبية إلى أدنى مستوياتها، ونسى المجتمع الدولي أنَّ العراق أجرى ثاني عملية زراعة للقلب في العالم قبل العقوبات، ويتباهى بامتـلاك أرقـى المستشـفيات والكـوادر الطبية التـي تضاهي ما هو موجـود في الولايات المتحدة وأوروبـا. لم يكـن بمقـدور العراق شـراء الأدويـة الخاصة بالعـلاج الكيميائي، أو الأنسـولين، أو الأدوية المقوّية لعضلة القلب، ولم تستطع السلطات الصحية شراء أجهزة الأشعة، أو أسطوانات الأكسـجين. وقال وفد من الكونغرس بعد زيارة بغداد عام 2000م إنَّه لا توجد في المستشـفيات حاضنات للأطفال حديثي الولادة، أو مكيفات هواء للمرضى ذوي الحالات الخطرة [89].

وفي زيارتي إلى بغداد في شهر مارس عام 2002م، أزال الأطباء أبواب المستودعات ليُثبتوا للعالم أنَّه لا توجد لديهم وصفات أدوية من أي نوع، ولا حتى الأسبرين، أما أسطوانات الأكسجين فكانت شحيحة، حتى إنَّ المرضى في الغرف المتلاصقة يتبادلونها كل خمس أو عشر دقائق، وعندما كان الأكسجين ينفد منها لم يكن المرضى يحصلون على مساعدة للتنفس من أي نوع، ولم يكن مستغربًا أنَّ مرضى كثيرين ماتوا بسبب هذا الوضع.

لقد فرضت الأمم المتحدة سياسة عزل العراق عن مصادر التجارة الخارجية جميعها بناءً على طلب من الولايات المتحدة وبريطانيا، وقد سمح برنامج (النفط مقابل الغذاء) ببيع ما قيمته (5,26) مليون دولار من النفط الخام كل ستة أشهر؛ ليتمكن العراق من شراء الغذاء والدواء والمواد الضرورية كلها لتسيير حياة (22) مليون إنسان، وبلغت حصة الفرد الواحد من المساعدة الإنسانية (252) دولارًا [90]. وقد استغل العراق هذه الفرصة لتمويل ما تبقى من نظام اقتصاده المتهالك، بما في ذلك المعدات الثقيلة للمنشآت النفطية وتحلية المياه، وأنظمة التصريف الصحي، وإنتاج الكهرباء، والإسكان، وتخزين الغذاء.

قُيِّد العراق بحد أعلى مقداره (600) مليون دولار لشراء معدات وقطع غيار لقطاع النفط كل ستة أشهر؛ لوقف التدهور السريع في صناعة النفط بعد أحد عشر عامًا من الإهمال. وفي المقابل، فقد خفضت هذه المبالغ المخصصات المعتمدة للغذاء والدواء، وأدى دمار الأنابيب ومحطات الضخ وتلفها إلى استحالة زيادة إنتاج العراق من النفط.

والأسوأ من هذا كله أنَّ العراق تلقى أقل من (5,25) بليون دولار المعتمدة؛ لأنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تتحكمان في عقود الإغاثة، ما أدى إلى تجميد عقود معدات وقطع غيار قيمتها (1,5) بليون دولار [91]. وقد أثَّرت هذه السياسة سلبًا في عمليات الصيانة طويلة المدى لشبكة الكهرباء العراقية، وأنظمة المياه والمجاري والزراعة، وهي المشكلة التي عانتها جميع الحكومات العراقية اللاحقة.

وإذا استثنينا برنامج (النفط مقابل الغذاء)، فلم تكن لدى العراقيين حرية الوصول إلى ثرواتهم ومصادرهم الطبيعية؛ فقد كانت الأمم المتحدة تتحكم فيها جميعًا.

أصبح العراقيون الذين كانوا من أفضل الشعوب تعليمًا في الشرق الأوسط لا يستطيعون شراء أقلام الرصاص، أو المقاعد، أو الكتب لأطفال المدارس، وكان كل طفل يحصل على ستة أقلام، وممحاتين، وبراية، وستة دفاتر لسنة كاملة [92]. وقدَّر عاملو الإغاثات الإنسانية أنَّ العقوبات تسببت في حرمان جيل كامل من التعليم؛ ولذلك فإن (جيل العقوبات) دخل مرحلة البلوغ بالمتطلبات الدنيا من التعليم المطلوب للإسهام في إعادة إعمار البلاد.

في مطلع عام 2003م كان الذكور من عمر (18) عامًا يعيشون في ظروف قاسية مذ كانوا في سن الخامسة، ونظرًا إلى انعدام المصادر التي تضمن مستقبلهم، أو تُوفِّر لهم طريقةً للمشاركة فيه؛ فلم يكن مستغربًا أنَّ كثيرًا من هؤلاء الشباب قد انضموا إلى الحركات الثورية لطرد الاحتلال؛ لأنَّه لم يكن لديهم شيء آخر يحلمون به.

لقد كان صعبًا على الأمريكيين والأوروبيين المتسابقين وراء تيار الاستهلاك أن يفهموا المجتمع الذي أوجدته الأمم المتحدة؛ فقد مُنع العراق من استيراد أي نوع من البضائع الاستهلاكية، ولم يكن بمقدور العراقيين شراء سيارات لقيادتها، أو حواسيب، أو غسالات صحون، أو غسالات ملابس، أو حتى صحون وفضيات. لقد حظرت العقوبات استيراد الكراسي، والطاولات، وأجهزة التلفاز، والمدافئ، والثلاجات، وأي شيء آخر للاستعمال اليومي يمكن تصوره. وفي المقابل، فقد استولت الأمم المتحدة على نفط العراق كله، وكانت تدفع رواتب بملايين الدولارات لموظفيها في نيويورك وجنيف الذين كانوا يديرون البرامج الإنسانية، والتفتيش عن الأسلحة؛ للتحقق من نزع سلاح العراق.

لقد أوجد التخطيط الاقتصادي المركزي الذي كانت تقوم به الأمم المتحدة ذلك النوع من الحرمان المتوقع في أكثر دول العالم فقرًا، وهذا نتاج مخيف في بلد يجثم على ثاني أكبر احتياط نفطي في العالم.

في بداية حرب الخليج، في شهر أغسطس عام 1990م، كانت كل ثلاثة دنانير عراقية تساوي دولارًا واحدًا، وعند تنصيب الرئيس بوش أصبح الدولار يساوي (2000) دينار عراقي.

إذا وضعنا ذلك ضمن سياق دخل العائلة، فقد أصبح مبلغ تقاعد الموظف الحكومي (250) دينارًا شهريًا [93]؛ أي ما يساوي (12) سنتًا أمريكيًّا، وبهذا الدخل كانت العائلة العراقية تكتفي

بقطعة خبز وكأس من الشاي للغداء، وصحن من الأرز للعشاء [94]. وقد تدهور وضع العائلات الفقيرة إلى حد لا يطاق، بحيث تعيَّن على كل عائلة أن تختار أي أطفالها ستُطعم، في حين يظل الآخرون جوعى؛ لأنَّ مخصصات الغذاء الحكومية كانت تنفد في منتصف الشهر، فلا تجد العائلة ما تأكله، وقد وصلت نسبة سوء التغذية إلى مستويات مذهلة.

مع نهاية العقوبات عام 2003م كان (1,7) مليون عراقي قد ماتوا من الجوع ونقص الدواء، وهذا الرقم يشمل فقط الأطفال تحت سن الخامسة، والبالغين فوق سن الستين [95]، وقد استُثنيت وفيات الأطفال من سن ست سنوات فأكثر، والبالغين من سن (59) فأقل من إحصائيات الموتى المتعلقة بالعقوبات، وإلا لكان عدد الوفيات ارتفع إلى مستويات تفوق التصور [96].

أعلنت منظمة الصحة العالمية أنَّ نصف مليون طفل قد تُوفوا مع نهاية عام 1996م؛ ما دق ناقوس الخطر بأنَّ العقوبات قد تحولت إلى حرب (إبادة جماعية) [97]. من جانبه، أعلن صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنَّ عدد وفيات الأطفال من سن الخامسة فأكثر، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، قد تضاعف في عشر سنوات [98].

وقُدِّرت وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة بنحو (5–7) آلاف طفل شهريًّا [99]. أما إحصائيات وزارة الصحة العراقية فقَدَّرت العدد عام 2000م بنحو (11) ألف طفل شهريًّا، وهو رقم أعلى بكثير مما أرادت الأمم المتحدة الاعتراف به [100].

وقد وَثَّقت الوزارة وفاة (8,182) طفلًا نتيجة الإسهال والتهاب الرئة وسوء التغذية في شهر يناير عام 2000م فقط، مقارنةً بـ (389) حالة وفاة في الشهر نفسه من العام الماضي، وهو العام الذي أصبح فيه الحظر التجاري ساري المفعول [101].

وهكذا، نجحت الأمم المتحدة - بذريعة نزع سلاح العراق- في قتل مواطنين عراقيين أكثر مما قتلته أسلحة الدمار الشامل الذرية والكيميائية والبيولوجية مجتمعةً على مدار التاريخ بحسب ما قالته مجلة الشؤون الخارجية [102]، أما عالميًّا فقد أخذ يُنظَر إلى العقوبات بوصفها سياسة قتل جماعي.

وفوق هذا كله، فإنَّ ما نسبته (41%) فقط من العراقيين كانوا يحصلون على ماء نظيف، وبلغت نسبة المدارس التي كانت بحاجة إلى ترميمات كبيرة (83%) [103]. لقد فشل برنامج

(النفط مقابل الغذاء) فشلًا ذريعًا، حتى إنَّ كبار موظفي الأمم المتحدة شعروا بالخزي من نتائج إدارته؛ فقد قدَّم الألماني هانس فون سبونيك (منسِّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية) استقالته من برنامج (النفط مقابل الغذاء)، قائلًا: «إنَّ العقوبات العراقية هي مأساة إنسانية حقيقية يجب وقفها» [104].

وأضاف: «إنَّ المنصب الذي أتولاه بوصفي منسِّقًا للشؤون الإنسانية يحتم عليَّ أن لا أظل صامتًا تجاه ما أراه بأم عيني».

وبعد يومين من استقالته قدَّمت السيدة جوتا بيرغهارت (رئيس برنامج الغذاء العالمي في العراق) استقالتها من منصبها؛ احتجاجًا على عمق البؤس الإنساني الذي سببه البرنامج للشعب العراقي، وتساءل فون سبونيك: «إلى متى سيظل السكان المدنيون، الأبرياء من كل ما يجري، يعاقبون لشيء لم يفعلوه قط؟» وهو سؤال تردد صداه في أروقة الأمم المتحدة [105].

لم تُعجِب هذه الانتقادات الولايات المتحدة وبريطانيا، لكنَّ اليأس الذي عبَّر عنه فون سبونيك وجد طريقه إلى قلب دينيس هاليدي (أول منسِّق لبرنامج النفط مقابل الغذاء) الذي استقال من وظيفته في الأمم المتحدة بعد (34) عامًا من الخدمة مساعدًا للأمين العام، واصفًا العقوبات بالمفهوم المفلس تمامًا [106]. وقال مُحذِّرًا: «نحن نسير في الطريق الذي سيُفضي إلى تدمير مجتمع كامل، هذه هي الحقيقة المرعبة، لقد قضينا على الطبقة الوسطى والفئة المتخصصة التي تضم أشخاصًا يمكنهم تغيير نظام الحكم في العراق، أما مَن بقي فيكافح ليظل حيًّا»، لقد أظهر حجم الضرر الذي لحق بالطبقة الوسطى والفئة المتخصصة الخلل المعيب في سياسة العقوبات؛ وفي الحقيقة، فإنَّ مؤيدي العقوبات كانوا يتساءلون: كيف يمكن لناشطي حقوق الإنسان، المطالبين بالحريات الديمقراطية للجميع، أن يعارضوا أداةً سياسيةً مثل العقوبات التي تساعد على الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية؟

إنَّ سبب معارضتنا لهذه العقوبات نابع من إيماننا بحق الشعوب كلها في إبداء رأيها في سياسات الحكومة وقراراتها، والتعبير عن ذلك بحرية، بما في ذلك الحق في انتقاد الحكومة؛ لذا فإنَّ الحقوق الديمقراطية ضرورية لما نفعله كل يوم، ونحن نريد أن تتمتع الشعوب كلها بهذه الحقوق؛ ونحن نعارض العقوبات لأنَّنا ندرك أنَّ الناس العاديين لا حول لهم ولا قوة في تلك المجتمعات، ومن ثَمَّ فإنَّ من الظلم معاقبتهم بسبب أنشطة الحكومة وسياساتها التي لا يرون

أملًا في تغييرها، والأسوأ من هذا أنَّ عبء العقوبات الإضافي أدى إلى سحق هؤلاء الناس أكثر، وكانت له نتائج وآثار سلبية؛ إذ أصبح توفير الحاجات الأساسية لعائلاتهم شغلهم الشاغل، ولم يعد يوجد ما يدفعهم إلى المشاركة في حركات تحرر المجتمع، أو الإصلاح السياسي، حتى إنَّ الحياة اليومية في نظرهم أخذت تتركز -بالضرورة- على البقاء أحياء.

مجمل القول أنَّ العقوبات كفيلة بالقضاء على أي أمل في حدوث إصلاح سياسي حقيقي، ومما يُؤسَف له أنَّ الأمم المتحدة قد حشرت نفسها في فخ حديدي رهيب من صنعها؛ فقد أشارت قرارات مجلس الأمن إلى أنَّ العقوبات لن تُرفَع إلا بعد أن يُثبِت العراق عدم امتلاكه أي أسلحة دمار شامل.

لقد فعل العراق المستحيل ليُثبِت أنَّه لم تعد لديه أي أسلحة لتدميرها، وهذه حقيقة ثبتت صحتها في أعقاب الغزو الأنجلوأمريكي؛ فقد دمَّر مفتشو الأمم المتحدة كل نظام سلاح في البلاد قبل انسحابهم في ديسمبر عام 1998م، وذكرت تقارير ما بعد الحرب أنَّ مخزون السلاح العراقي دُمِّر في نهاية عام 1996م. هؤلاء العراقيين ماتوا كلهم من أجل لا شيء، لقد مات (1,7) مليون إنسان بسبب كذبة.

على الجانب العراقي، وبعد مغادرة فريق المفتشين، وصف المسؤولون العراقيون الأمم المتحدة بالمكر والكذب، ورفضوا السماح للمفتشين بالعودة إلى العراق مرَّةً أخرى، وقرر العراق أنَّ أي استئناف لعملية التفتيش يجب أن يتضمَّن وجوب رفع العقوبات في حال أثبتت حكومة بغداد التزامها بعملية التفتيش، وخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وقال المسؤولون العراقيون إنَّهم سيرفضون أي نوع من التعاون إذا لم يُوافَق على هذا الشرط.

في هذه الأثناء أظهرت واشنطن شيئًا من الأخلاق، وليس الإنسانية؛ ففي العام السابق لتنصيب الرئيس جورج بوش اتفق المرشح الرئاسي المقبل عن الحزب الديمقراطي دينيس كوسينيش مع مراقب الحزب ديفيد بونيور وعضو مجلس الشيوخ جون كونيرز، الذي أصبح فيما بعدُ رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، وقدَّم هؤلاء مشروع قانون يسمح بتصدير الغذاء والدواء إلى العراق، وحظي المشروع بتأييد (70) عضوًا في مجلس النواب [107].

وقد وصف راعي المشروع بونيور العقوبات بأنَّها: «مذبحة للأطفال تحت غطاء السياسة»، وقال إنَّ بعض أعضاء الكونغرس «يرفضون تجاهل ذبح الأبرياء».

والمُحزِن في الأمر أنَّه عندما تسلَّم الرئيس بوش السُّلْطة في العشرين من شهر يناير عام 2001م، كان معظم الأمريكيين لا يكترثون ألبتة لعذابات العراق.

أما المجتمع الدولي فقضية أخرى؛ إذ استفاق هذا المجتمع في السنة السابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر على البؤس الذي ألحقه التخطيط الاقتصادي المركزي للأمم المتحدة بالعراق، وتأثيره في عرقلة الإصلاحات السياسية في ذلك البلد، وقد أدرك الناس العاديون في العالم أنَّ مأساةً إنسانيةً تحدث في العراق، وأنَّ الأمم المتحدة هي التي تَسبَّبت فيها. ونتيجةً لذلك؛ فقد تزايدت الضغوط في أوروبا والصين وروسيا لحل خلافاتها مع بغداد، بعدما نَفِدَ صبر العالم وهو يتفرج على مأساة العراق.

وبعد عشر سنوات طوال من اللامبالاة أقدمت مجموعات حقوق الإنسان في العالم على خطوة شجاعة في سبتمبر عام 2000م، بدأت بالجسر الجوي من برلين، حيث أخذت هذه المجموعات تُسيِّر رحلات إغاثة جوية إلى مطار بغداد الدولي، ناقلةً النشطاء، والطواقم الطبية، والإمدادات الطبية العاجلة.

كان الألمان والروس أول المبادرين، ما أعاد إلى الأذهان ذكرى كسر الحصار على برلين الشرقية في أثناء الحرب الباردة، وحذا الإيطاليون والفرنسيون حذوهم، وأخيرًا أرسل الأردن طائرة فيها وزراء وأطباء وأدوية؛ كانت هذه أول رحلة طيران عربية منذ عشر سنوات، ثم تشجعت اليمن والمغرب، فأرسلتا طائرات إلى بغداد.

أثارت هذه الرحلات الجوية جدالًا في مجلس الأمن؛ إذ أصرت فرنسا على أنَّ الطائرات بحاجة فقط إلى إبلاغ الأمم المتحدة بمواعيد رحلاتها، وأوضحت فرنسا وروسيا أنَّ قرارات العقوبات لا تشمل أي حظر للطيران. وكانت شركة هندسة فرنسية قد صمَّمت مطار بغداد الدولي، وبنته عام 1982م، بحيث يستقبل (7,5) ملايين مسافر سنويًا، وقد ظل هذا المطار مغلقًا منذ نشوب حرب الخليج في ليلة 16 يناير 1991م، وأعيد فتحه يوم 15 أغسطس

2000م [108]. ومع تزايد حشد أبطال الكرامة الإنسانية على مستوى العالم، ورفضهم قبول السخافة الفظّة للعقوبات، انهار الأساس الأخلاقي للعقوبات، وأصبح هباءً.

حين رأيت نشطاء حقوق الإنسان وهم يُنظّمون رحلات الطيران الإنسانية من مختلف أنحاء العالم، عرفت يومها أنّ العقوبات ستنهار.

والأهم من هذا كله أنّ الاستخبارات الأمريكية عرفت ذلك أيضًا، فقد غيَّر أولئك الطيارون الأبطال الذين كانوا ينقلون الإمدادات الطبية نشاط حركة السلام، وأظهروا بأفعالهم أنّ العالم لم يعد يحتمل رؤية هذه القسوة حيال الشعب العراقي، وفرضوا بخطوة شجاعة وجوب المراجعة الكاملة للسياسة الكونية بمجرد رفضهم مجاراة الظلم، قائلين للعالم إنّ العقوبات يجب أن تُرفَع.

بالتوازي مع ذلك أخذت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتوصل إلى الاستنتاجات نفسها؛ فقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لحقوق الإنسان في شهر أغسطس عام 2000م، تقريرًا أَعَدَّه أستاذ القانون البلجيكي مارك بوسويت، وأعلن فيه أنّ العقوبات «غير شرعية بصورة لا لبس فيها» [109]. وبعد عشر سنوات من تطبيق العقوبات فطنت الأمم المتحدة إلى أنّ اتفاقيات جنيف لعام 1949م تحظر العقاب الجماعي للمدنيين، «وتُحرِّم تجويع السكان المدنيين، وتدمير كل ما هو أساسي لبقائهم».

وهكذا، وبعد عقد من الإنكار، اعترفت لجنة حقوق الإنسان أخيرًا بأنّ «الأنشطة الاقتصادية كلها تضررت من العقوبات، إلى حد كبير، خاصة في مجال إمدادات مياه الشرب والكهرباء والزراعة» [110]، وأظهرت نتائج تقرير المنظمة الدولية أنّ العقوبات أدّت إلى كارثة في العراق شبيهة بأسوأ الكوارث التي حدثت في العقود الماضية.

وأخيرًا، صدر الحكم بإدانة العقوبات، ووُصِفت بأنّها فشل سياسي ذريع.

إذا كانت أوروبا قد اعتنقت فلسفة رفض العقوبات حديثًا، فإنّ المشاعر في الشارع العربي كانت دومًا مؤيدة للقضية العراقية، وقد استعاد الشارع العربي حضوره وسط القصف الأمريكي المتواصل للمدن العراقية (20 ألف غارة جوية حتى نهاية إدارة كلينتون)؛ إذ ظل الأصوليون العرب يتظاهرون سنوات عدّة دعمًا للعراق، في موجات غضب على قتل المدنيين،

أمـا الحكومـات العربيـة فكانت فرحةً بسـقوط صدام حسـين، وكانـت تتكلف الابتسـام عندما تتحدث الإدارة الأمريكية عن القيادات الاسـتبدادية الشـبيهة بهذه الحكومات، لكنَّ الجماهير العربية ظلت تغلي دائمًا بنيران الانتقام.

بعد عشر سنوات أخذت الحكومات العربية تستمع إلى هتافات الشارع، وبانتهاء عهد إدارة كلينتـون أخذ الجميع، حتى حلفاء واشـنطن من العرب، ينتقدون سياسـة العقوبات؛ فقد دعت قطـر دول الخليج إلى تطبيـع علاقاتها مع العراق، وإلى رفع العقوبات، وحذت عُمان والبحرين والإمـارات العربيـة المتحـدة حـذو قطـر، فاتخذت خطـوات لإعادة العلاقـات الدبلوماسـية مع العراق.

واجهت الولايات المتحدة مشـكلةً أخرى؛ فقد وجدت نبوءة مخيفة أخذت تتحقق على رمال أفغانسـتان؛ ففـي أواخر شـهر ديسـمبر عـام 1998م اسـتطاع صحفي جريء يُدعـى رحم الله يوسـف زاي، يعمل مع مجلة تايم الأمريكية [111]، الوصول إلى المقر السـري لجهاديٍّ شابٍّ يُدعى أسامة بن لادن، وأجرى معه مقابلة صحفية. في تلك المقابلة كال ابن لادن المديح لمُنفِّذي تفجير السـفارة الأمريكيـة في دار السـلام ونيروبـي في كينيـا، وادَّعى المسـؤولية عـن مهاجمة أهداف داخـل الولايـات المتحدة مطلع عام 1993م، بما في ذلـك أول هجوم على مركز التجارة العالمي، وتفجير مدينة أوكلاهوما.

حـين سـأله الصحفي: ماذا تتوقـع أن يكون رد أمريكا الآن؟ أجاب ابـن لادن إجابةً مخيفةً: «يتعـيَّن علـى أي لص أو سـارق مجـرم يدخل بلـدًا آخرَ من أجل السـرقة أن يتوقـع القتل في أي لحظـة، أمـا أن تتوقـع القوات الأمريكية أي شـيء مني شـخصيًّا، فهذا يعكس مفهومًـا ضيقًا، يوجد الملايين من المسـلمين الذي يشـعرون بالغضب، على الأمريكيين أن يتوقعوا ردات فعل من المسلمين تتناسب مع الظلم الذي يلحقونه بهم» [112].

كان الشـارع العربـي جاهـزًا لتفجير غضبـه، وأدركت أوروبا – من جانبهـا– عواقب الوضع المتقلـب في الشـرق الأوسـط، أما الولايـات المتحدة وبريطانيا فتشـبَّثتا بوضع القـوى العظمى– غطاء الحماية الزائف–، مقتنعتين أنَّه لا توجد حكومة، ناهيك عن تنظيم مقاتل صغير، يمكن أن يزيحهمـا عن كرسـي القوة والنخبوية الثقافيـة. كانت إدارة كلينتون في نهاية عهدها عندما أصبحـت الولايـات المتحـدة وبريطانيا منبوذتين في مجلـس الأمن الدولي بعدمـا عارضت دول

العالم بالإجماع شن مزيد من العدوان على الشعب العراقي، وعندما وصل الرئيس المنتخب الجديد جورج بوش إلى السُّلْطة، لم تكن أمامه فرصة لبيع خطة للإطاحة بصدام حسين، فقد كان مجرد الإيحاء بشن حرب على العراق سيثير الغضب، ويستحق الإدانة؛ لأنَّه (عمل مارق) من دون استفزاز.

كانت شمس حقبة سلام جديدة تطل على المجتمع الدولي، وكان نشطاء حقوق الإنسان يستعدون لتحقيق انتصار على بؤس عقوبات الأمم المتحدة، وكانت قنبلة موقوتة جاهزةً للانفجار في الشارع العربي، كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تُدرِك إدراكًا تامًّا هذه العوامل كلها، وكانت أمام واقع سياسي يفرض عليها التعامل معه، إلا أنَّها تمسَّكت بهدف محدد؛ هو ضمان تحكمها في مختلف مراحل حل النزاع مع العراق، لم تكن الوكالة مستعدةً للتخلي عن تلك السُّلْطة لحلفاء الولايات المتحدة في مجلس الأمن، أو للحكومات العربية الأخرى، كانت مهمتها الإبقاء على تلك السُّلْطة بيد واشنطن.

وسواء شئنا أم أبينا، فقد كان هذا الدافع منطقيًّا من وجهة نظر الاستخبارات الأمريكية، كان ذلك ضرورةً سياسيةً لم يكن التجمع السري المؤيد للحرب ليتجاهلها أيضًا.

كان على قادة الحزب الجمهوري التغلب على عقبة السلام إذا أرادوا تحقيق مخططهم السري لجر المجتمع الدولي إلى الحرب في العراق، كان عليهم أن يقلبوا العالم كله رأسًا على عقب لتحقيق مآربهم؛ ومع كل صنوف الرعب والخوف التي رافقتها، فإن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت تفي بالغرض.

الفصل 05
عروض السلام العراقية لأوروبا والولايات المتحدة

«الحقيقة هي أول الضحايا عندما تنشب الحرب».

السيناتور هيرام وارين جونسون.

لم تكن وكالة الاستخبارات الأمريكية لتظل ساكنةً في هذا الجو السياسي شديد التقلب. وببساطة، كان لا بُدَّ من تغيير الوضع الراهن، لقد رأت الوكالة تزايد الضغوط من المجتمع الدولي لإحداث تغيير ما، وأدركت أنَّ عليها أن تتكيف من أجل الاحتفاظ بالسيطرة على النتاجات، وضمان أفضل الفوائد لواشنطن.

لم يكن تحسن العلاقات بين العراق وأوروبا وروسيا وآسيا هو (الخبر السيئ) الوحيد الذي تلقاه الجمهوريون الداعمون للحرب في الأشهر التي سبقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولسوء طالع معسكر الحرب، فإنَّ بغداد أخذت تُطبِّق إستراتيجيةً ناجحةً من محورين لإضعاف ما تبقى من دعم دولي للعقوبات، وبحسب هذه الإستراتيجية، فقد وجهت الحكومة العراقية دعوات إلى الشركات الأجنبية لزيارة بغداد، ومنحت البعثات التجارية عقودًا مغريةً لمشروعات إعادة الإعمار بعد رفع العقوبات.

سبب ذلك قلقًا ثانويًا بخصوص حقوق النفط في عراق المستقبل؛ فقد استمر الطلب الأمريكي على النفط العراقي من دون توقف، ولم يتوقف جشع الولايات المتحدة للبحث عن فرص استكشاف حقول نفطية جديدة وتطوير القائم منها، بالرغم من عداء واشنطن لحكومة صدام حسين، وقد أثبتت المصالح الأمريكية أنَّها أفضل عملاء العراق منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين فصاعدًا؛ إذ كانت تستورد (750) ألف برميل يوميًا، أو ما نسبته (9%) من مجموع الواردات النفطية الأمريكية [113]، وكانت شركات شيفرون، وإكسون موبيل، وبيأويل، وكوش بتروليوم تستخدم غالبًا النفط العراقي في مصافيها.

إذا كانت الولايات المتحدة عميل العراق الملتزم، فإنَّها - لأسباب واضحة- لم تكن عميل العراق المُفضَّل؛ فقد لجأ العراق إلى منح الدول الصديقة التي عارضت العقوبات عقودًا ضخمةً للاستكشافات النفطية، تُنفَّذ في مرحلة ما بعد رفع العقوبات، وكانت روسيا من أبرز هذه الدول؛ إذ منحت بغداد الشركات الملاحية والتجارية الروسية قصب السبق في الاستثمار، ما جعلها تأخذ كميات كبيرة من النفط الخام... من العملاء السابقين [114].

وهكذا، دخلت روسيا المرحلة الحاسمة من انتعاشها الاقتصادي، وأصبحت أكبر شريك اقتصادي للعراق، وفازت بأربعين في المئة من مجموع عقود النفط الممنوحة ضمن برنامج (النفط مقابل الغذاء)، وقد فُسِّر نقل العقود إلى تجار النفط الروس بأنَّه مكافأة لرفض موسكو السماح لواشنطن ولندن بتثبيت العقوبات في مجلس الأمن بدلًا من إنهائها، وقد أعلن الرئيس فلاديمير بوتين رغبة قوية في تمتين العلاقات مع بغداد.

والأهم من ذلك أنَّ العراق منح عقدًا مُربحًا لشركة لوك أويل، وهي شركة النفط الروسية الكبرى، وقد هدف هذا العقد المُوقَّع في عام 1997م إلى تطوير حقل غرب القرنة لإنتاج (600) ألف برميل يوميًا، وكان أكبر عقد مُوقَّع مع شركة عالمية في عهد صدام حسين [115]، وقد حقق هذا العقد مكاسب مالية لشركة لوك أويل قُدِّرت بنحو عشرين بليون دولار، وبلغت حصة الحكومة الروسية فيه (3%).

شعرت كبريات شركات النفط الأمريكية بالإحباط عند الإعلان عن عقد لوك أويل، ولم تنجح الوعود بالسماح للشركات الأمريكية أن تُنافس في المرحلتين الثانية والثالثة من العقود الفرعية لتطوير حقل غرب القرنة، في تخفيف الصدمة التي تلقاها حملة الأسهم الأمريكيون

من منح روسيا وضع الدولة الأُولى بالرعاية. لقد ثبَّت هذا الوضع الحقوق النفطية في العراق، حتى إنَّه جمَّد العوائد الضخمة - على المدى البعيد - لشركات النفط الأمريكية ذات الارتباطات السياسية، مثل هاليبورتون وشيفرون تكساكو، التي كانت عيونها تتطلع إلى العراق منذ عشرات السنين. باختصار، لقد أثار عقد لوك أويل حفيظة واشنطن.

وبالرغم من كل الحديث في وسائل الإعلام الأوروبية، فإنَّ فرنسا وروسيا والصين لم تكن الدول الوحيدة التي حظيت بحصة الأسد من عقود إعادة الإعمار، بل إنَّ العراق قدَّم عروضًا سريةً مغريةً للولايات المتحدة أيضًا.

كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية مصممةً على التوصل إلى صفقة محكمة، فقد أعلن العراق في بداية شهر أغسطس عام 2000م رغبته التفاوض على «حل شامل لنزاعه مع الولايات المتحدة، يكون مجديًا لكلا الطرفين»، كما قال السفير العراقي لدى المنظمة الدولية سعيد حسن [116]. وقد وافق العراق، قبل بداية مباحثات القناة السرية، على عودة مفتشي الأسلحة الدوليين؛ ما مثل تحولًا في سياسة بغداد قد ينهي الجمود بخصوص قضية نزع السلاح العراقي، وقد قبلت وكالة الاستخبارات الأمريكية استئناف المفاوضات على أساس هذه الموافقة التي جاءت تحديدًا قبل (18) شهرًا من معرفة المجتمع الدولي بالتزام العراق باستئناف عمليات التفتيش.

وللإنصاف، فإنَّ حكومة بغداد كانت تأمل، بدءًا بشهري نوفمبر وديسمبر من عام 2000م، أن تعيد صياغة الاتفاقية الجديدة بطريقة تمنع السلوك العدائي والمهين لفريق ريتشارد بتلر قبل انسحابه عام 1998م [117]. في بداية المباحثات طلب العراق إلى الأمم المتحدة إصدار بيان لحُسن النوايا، يُلزِم المفتشين الدوليين بالتصرف على نحوٍ يحترم الدولة المضيفة، ومن دون أي إهانات للثقافة العربية، أو الاستخفاف بمعاناة الشعب العراقي، ولم يكن هذا القلق العراقي من دون أساس شرعي؛ فأنا شخصيًّا سمعت في مطعم الأمم المتحدة بنيويورك تعليقات مهينة عن الشعب العراقي، وقد استخف دبلوماسيون أمريكيون وبريطانيون في إحدى هذه الجلسات بوفاة الأطفال العراقيين، واختتموا الجلسة بنوبة من الضحك؛ لذلك فأنا أعرف أنَّ الإهانات العنصرية كانت أمرًا شائعًا، لذلك طلبت بغداد أن يتصرف موظفو الأمم المتحدة بمهنية.

قبل كل شيء، أراد العراق وضع آلية لرفع العقوبات استجابةً لالتزامه بما يضمن عدم استمرار عمليات التفتيش عن الأسلحة إلى الأبد - كما في السابق-، ومن دون الإقرار بالدليل الثابت على تعاون العراق، وخلوه من أسلحة الدمار الشامل.

ومرّةً تلو الأخرى ظل الدبلوماسيون العراقيون يتساءلون عن موقف الولايات المتحدة حين تكتشف خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. ولتلطيف الأجواء، كنت أمازح الدبلوماسيين بالقول إنَّ على العراق شراء أسلحة من إيران (عدو العراق اللدود سابقًا)، واستيرادها عن طريق سوريا (العدو اللدود الآخر). وعندما تصل الأسلحة إلى الحدود العراقية فإنَّه يتعيَّن على وزارة الخارجية عقد مؤتمر صحفي تكشف فيه عن هذه الأسلحة رسميًّا، وتعلن استعداد العراق تسليمها إلى الأمم المتحدة، وحتى إذا توقف العراق عن امتلاك هذه الأسلحة، ثم توقف عن تسليمها إلى الأمم المتحدة؛ لأنَّه لا يملكها أصلًا، فإنَّه سيُتَّهم بعدم الالتزام.

وفي تحريف أحمق، فقد عُدَّ عدم قدرة العراق على تسليم أسلحة دمار شامل خرقًا لقرارات مجلس الأمن، وما سمح بهذا التفسير الأخرق هو خلو سياسة العقوبات من أي إجراءات لما يمكن عمله لاحقًا، وبسبب جمود نص هذه السياسة لم يستطع مسؤولو الأمم المتحدة التكيف مع ذلك التحول على أرض الواقع، وما يدعو إلى الشك أيضًا هو أنَّ الرؤية الشاملة للشؤون العراقية تحولت إلى مجرد مصدر للوظائف والرواتب لمسؤولي الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، لقد كان الهدف الواضح لهؤلاء المسؤولين هو الحفاظ على أمنهم الوظيفي؛ لذلك كان من مصلحتهم إدامة العقوبات إلى ما شاء الله. إنَّ من المقرف حقًّا أن يكون فكر الأمم المتحدة وهدفها الإنساني على هذه الشاكلة، ولكنَّ هذا هو واقع الحال.

وجِدت مشكلة أخرى هي طبيعة نظام العقوبات وجموده اللذان ألغيا أي احتمال لطرح بدائل في المفاوضات؛ فقد طرح هذا النظام حلًّا شاملًا، أو لا حل ألبتة؛ ما سد الطريق أمام الخطوات التمهيدية التي تساعد على حلحلة هذا الجمود، وهكذا بدا تحقيق هدف استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة مستحيلًا بالنسبة إلى كثير من الدبلوماسيين؛ لأنَّ مطلبهم الأساس كان تخلي العراق عن كرامته الوطنية. وفي الوقت نفسه، كرَّرت الولايات المتحدة المطالبة باستمرار تطبيق معايير قاسية لضمان الشفافية، وحرية دخول المواقع، ولكنَّ العراق رأى أنَّها تضيف أعباءً وتبعاتٍ تتعارض مع تفويض مجلس الأمن. وتأسيسًا على ذلك، فإنَّك لن

تجد الكثير من الدبلوماسيين المحترمين الذين قد يُضحون بسمعتهم لحل هذه المشكلة لصالح المجتمع الدولي.

وكما هو الحال في مفاوضات محاكمة لوكيربي، فإنَّ هذا يعني أنَّ المجال كان مفتوحًا أمام اتصالات سرية من طرف ثالث للمساعدة على انطلاق العملية، هذا إذا أمكن العثور على شخص لا يستكين ويضعف أمام القيود المستحيلة واحتمالات الفشل الكبيرة.

والذي حدث هو ما كنت أريده؛ فقد سبق لي أن واجهت مثل هذه العقبة في محادثات القناة الخلفية لمحاكمة لوكيربي، عندما استحال إقناع ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها للأسباب نفسها؛ لذلك فهمت الاحتمالات والقيود والمحددات، واعتقدت أنَّ بالإمكان جعل العجلة تدور مرَّةً أخرى، وتأكيد التزام العراق باستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، ثم تسليم الاتفاق المبدئي إلى الأمم المتحدة، ليعيد الفريق القانوني صياغته بلغة فنية.

إذا حدث ذلك فيمكن للأمم المتحدة أن تُعلن انتصارها، وسيحتفل الكونغرس، وسنشاهد نجاحنا من بعيد، في حين يستعرض الآخرون أنفسهم بخيلاء على شاشات القنوات التلفزيونية، وسيذهب كل هذا المجد الذي حققته إلى الآخرين الذين لا يعرف معظمهم كيف تسير عملية حل النزاعات.

ومع ذلك واستنادًا إلى خبرتي في قضية لوكيربي، فقد كنت متحمسةً للمساعدة، وقد رأيت في ذلك فرصةً نادرةً لخدمة القيم التي أُؤمن بها، كنت أتألم لعذابات الشعب العراقي، وكنت مستعدةً للمخاطرة السياسية، وكنت ملتزمةً بالاستمرار في العملية حتى النهاية؛ على أمل أن تنتهي الأزمة الإنسانية في العراق إلى الأبد؛ لذلك، اغتنمت الفرصة المتاحة بعواطف جيّاشة، وأعددت نفسي للعمل، وأكدت لرئيسي الدكتور فيوز أنَّني أضمن لواشنطن الحصول على ما تريده من بغداد. والواقع أنَّني كنت مؤهَّلةً لإنجاح هذا المشروع؛ فقد كنت على علاقة متميزة بالدبلوماسيين العراقيين بعد عملي الطويل في الوساطة السرية، وكنت أعتمد على مصادر في مجلس الأمن استعدَّتْ لمساعدتي.

كان السفير العراقي في الأمم المتحدة الدكتور سعيد حسن من بين الدبلوماسيين الذين كان لي شرف معرفتهم، لقد كان من أشجع الناس الذين عرفتهم، ومن أكثرهم أخلاقًا، ويحرص دائمًا على الالتزام باتخاذ القرارات التي تحمي مستقبل أطفال العراق.

والأهم من ذلك أنَّ الدكتور حسن أمضى سبع سنوات في هذا المنصب؛ لذلك كان يدرك الالتزامات المطلوبة من العراق للتخلص من العقوبات، وقد أخذ على عاتقه نقل تلك الرسالة إلى صدام حسين شخصيًّا، في الوقت الذي كانت فيه قضية استئناف عمليات التفتيش لا تزال قضيةً خلافيةً في بغداد [118]. كان الدكتور حسن يدرك أهمية نزع السلاح بالنسبة إلى الغرب، إلا أنَّه - مع ذلك- كان حريصًا على حماية سيادة العراق، ولم يكن الخروج من هذا المستنقع ممكنًا لولا الدكتور حسن؛ فهو الذي أنهى حالة الجمود.

في شهر أكتوبر عام 2000م أعلن العراق استعداده للتفاوض على «تسوية شاملة للقضايا العالقة جميعًا»، وقد نقل الدكتور حسن هذا العرض - بوساطتي- إلى الدكتور فيوز وهوفين، اللذين أوصلاه إلى كبار المسؤولين في وكالة الاستخبارات الأمريكية، والأطراف المعنية الأخرى في مجتمع الاستخبارات.

اتفق الجميع بعد انتخابات الرئاسة في شهر نوفمبر عام 2000م على تكليفي ببحث قضية التفتيش عن الأسلحة مع الدكتور حسن، وتمثل دوري في إقناع العراق بقبول الشروط الصعبة الخاصة بالالتزام والشفافية التي طلبتها الولايات المتحدة، ولكنّني أُبلغت - تبعًا لشروط وكالة الاستخبارات الأمريكية - بأن لا دور لي في تحديد هذه المعايير الفنية، وأنَّ عليَّ فقط الضغط على العراق لقبول المطالب الأمريكية جميعها، وأن لا أنتقد هذه المطالب في العلن، أو في جلسات خاصة. وبعبارة أخرى، فإنَّ مهمتي كانت مقتصرةً على الطلب إلى العراق تلبية مطالب واشنطن قبل رفع العقوبات، والأخطر من ذلك أنَّ المطالب الأمريكية ستكون صفقةً متكاملةً لا تقبل المساومة، وأنَّه يتعيَّن على العراق أن يوافق على هذه المطالب كلها من دون شروط.

كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تبحث عن نصر علني، والأهم من ذلك أنَّها أرادت أن تقول لحلفائها الأوروبيين إنَّها استعادت الإمساك بزمام الأمور؛ ما يعني نجاحًا باهرًا للأمريكيين، وقد أرادت أيضًا - باغتصاب قرار السيطرة على الموعد الزمني لإنهاء العقوبات-

أن تلعب على الطرفين، فتجبر العراق على الخضوع لعملية التحقُّق والامتثال، وتمنعه في الوقت نفسه من الانتقام من واشنطن لموت مليون طفل عراقي دون سن الخامسة.

ظلت قضية التفتيش عن الأسلحة في قمَّة الأولويات، ولكنَّ العقود المغرية التي منحها العراق لدول أوروبية وآسيوية أوجدت واقعًا جديدًا جعل وكالة الاستخبارات الأمريكية تُصمِّم على تغييره، وتعمل المستحيل لحماية مصالح الشركات الأمريكية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات. وهكذا، وفي شهر نوفمبر من عام 2000م، وبينما كانت عملية عَدِّ الأصوات لا تزال مستمرة في ولاية فلوريدا التقيت الدكتور حسن في منزله بنيويورك لإجراء مناقشات أولية بخصوص استئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، وقد تُوِّجت اجتماعات شهري نوفمبر وديسمبر عام 2000م برسالة إلى نائب الرئيس ريتشارد تشيني في العشرين من شهر ديسمبر عام 2000م.

في تلك المرحلة لم تكن نتيجة الانتخابات الرئاسية قد حُسمت بعدُ، ولم يكن أحد يعلم إن كان الجمهوريون أو الديمقراطيون سيصلون إلى البيت الأبيض؛ لذا فإنَّ عودة المفتشين الدوليين إلى العراق ستكون هديةً لأحد المرشحِين الرئاسيين؛ آل غور، أو جورج بوش.

بعد انتهاء عملية التنصيب كان المتوقع من وكالة الاستخبارات الأمريكية أن تهدي الرئيس الجديد أول انتصار سياسي خارجي لإدارته، مثل هدية إطلاق الرهائن الأمريكيين من السفارة الأمريكية في طهران بعد انتخاب الرئيس رونالد ريغان، وهكذا تستطيع الإدارة الجديدة أن تدعي تحقيق إنجاز عجزت عنه الإدارة السابقة، وأن تعرض صورة مهيبة للرئيس الجديد على المسرح العالمي [119]. كانت مصادري جميعها في الاستخبارات الأمريكية تتوقع الاعتراف بالجميل من البيت الأبيض.

وقد أعددنا مشروع عمل للخطوات المطلوبة من العراق، آخذين التوقعات السابقة في الحسبان.

ووفقًا لمشروع العمل هذا، يجب على العراق الالتزام بالآتي:

1. القبول – قبل كل شيء – بعودة مفتشي الأسلحة، ومراعاة أقصى درجات الشفافية في عملية التحقُّق والامتثال.

2. التعاون مع الأهداف الأمريكية في مكافحة الإرهاب ضمن عدد من المشروعات التي تُنفَّذ حاليًّا.

3. ضمان حصة الشركات الأمريكية من عقود الإعمار في مرحلة ما بعد رفع العقوبات، وهذا يعني السماح للشركات المدنية كلها التي كانت موجودةً قبل حرب الخليج الأُولى بالعودة إلى العراق، واستعادة الحصة التي كانت لها في السوق قبل عام 1990م. يتعيّن على العراق أيضًا أن يُعلن التزامه تجاه الشركات الأمريكية، والتوقيع على مذكّرة التفاهم لكي تصبح سارية المفعول.

هل يبدو هذا كله مستحيلًا؟

لقد أثمرت جهودي نجاحات أكثر مما هو معترف به حاليًّا؛ فقد نقلت وكالة الاستخبارات الأمريكية مطالبها إلى بغداد قبل الموافقة على إجراء المباحثات، وأصدر العراق بيانًا توكيديًّا عامًّا قبل بدء الاجتماع [120].

لذلك، فقد أكد الدكتور حسن أنَّ «المباحثات ستكون مختصرةً؛ لأنَّ بغداد ملتزمة التزامًا كاملًا بالمطالب الأمريكية الحالية»، وقال في رسالته إلى نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد تشيني في العشرين من شهر ديسمبر: «سنحتاج إلى أسابيع قليلة فقط للاتفاق على التفاصيل» [121].

وأعلن السفير أنَّه مخوَّل من حكومته بالموافقة على «أي محادثات سرية أو علنية مع أي مسؤول أمريكي في نيويورك، أو أي مكان آخر في العالم».

وبطريقة معيبة سرق وزير الخارجية المُعيَّن حديثًا كولين باول مفردات الوعد العراقي بالتوصل إلى اتفاقية سريعة تُلبي المطالب الأمريكية كلها، وأبلغ الكونغرس أنَّ المباحثات ستكون مختصرةً، مستخدمًا تعبيرات السفير العراقي، وفي خضم هذه الأحداث كلها كانت مفاجأة كبيرة بانتظارنا؛ هي أنَّ الرئيس الجديد جورج بوش عيَّن ابن عمي آندرو كارد في منصب كبير موظفي البيت الأبيض، كان هذا من غير المتوقع. ولكن، أود الإشارة هنا إلى أنَّ قرار الدخول في مباحثات سرية كان قد اتُّخذ قبل شهرين من تعيين كارد في هذا المنصب، وعقدت أول اجتماعين مع الدكتور حسن قبل أسابيع عدَّة من تعيينه، ولذلك أستطيع تأكيد أنَّ المحادثات السرية لم تعتمد قط على تعيين ابن عمي.

كان مـن قبيل المصادفة أنَّ مراسـلاتي كلها، التـي تتحدث عن تفاصيل التقدم في مباحثات استئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، كانت مُوجَّهةً إلى آندرو كارد، فكان -عمليًّا- يقوم بدور الحافظ للمراسلات المُوجَّهة إلى البيت الأبيض، ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وأجهزة الأمن الوطنية، وقد حقق ذلك أحد مطالب العراق الرئيسة؛ وهو التحقُّق من وصول نتائج الاتصالات إلى صناع القرار لا المجتمع الاستخباراتي.

في مطلع شـهر يناير مـن عام 2003م وصـل عدد الرسـائل المُوجَّهة إلى آنـدرو كارد (11) رسـالةً، تلقتهـا وكالـة الاسـتخبارات المركزية أيضًا، وهكذا كان المسـرح مُعَـدًّا لإعلان النصر. أما الأمر الذي أدهش الجميع فكان انفراد الرئيس بوش بإعداد خطط أخرى؛ إذ أمر بقصف بغداد بعد مدَّة قصيرة من انتخابه في السادس عشر من شهر فبراير عام 2001م.

وبدلًا من (المباحثات المختصرة) و(الحل السريع)، استغرقت المباحثات الأولية لاستئناف عمليـة التفتيـش عن الأسـلحة عامًا آخـر، وعندما امتنعـت الولايات المتحدة عـن وضع عراقيل افتراضيـة، فـإنَّ سـجلات مكتـب التحقيقات الفيدرالي أشـارت إلـى أنَّني قد نجحت في شـهر فبراير عام 2002م بتسليم اتفاق بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي. وللإنصاف، فقد ظلـت خطـة الإدارة لشـن الحرب مخفيـةً عن الجمهـور الأمريكي، وعن جزء كبـير من مجتمع الاسـتخبارات، ولم يكن لدى الوسـطاء السـريين أمثالي أدنى فكرة عن تصميم بوش على جر العالم إلى حرب مع العراق.

وهكذا، وبالرغم من غارات فبراير 2001م الجوية، فإنَّ المحادثات السرية استمرت، ولكن ببطء. أنهى الدكتور حسـن مدَّة خدمته، وعاد إلى بغداد ليشـغل منصب نائب وزير الخارجية. ومهما يكن، فقد وافق وزير الخارجية الجديد ناجي صبري على اسـتمرار الحوار، وكان يتلقى تقاريـر عـن الاجتماعات كلهـا. اسـتمرت مباحثاتي مع كبـار الدبلوماسـيين العراقيين (صالح محمود، سـعد عبدالرحمن، عبدالرحمن مضيان) الذين كلفتهم الحكومة العراقية بتولي هذه الاتصالات، وقد ظل حوارنا مثمرًا منتجًا.

لم يطلـب إليَّ آنـدرو كارد - في أي وقـت من الأوقات- وقف مشـروعي، أو التوقف عن العمل بوصفي وسيطًا سريًّا أو قناةً خلفيةً مع بغداد؛ لذلك فمن المؤكد أنَّه كانت لدى عصابة الحرب

في البيت الأبيض خدعة محددة بخصوص نواياها تجاه العراق، وقد أخفوا هذه الخطة عني، وتركوني أُواصل عملي بإخلاص.

يمكننا الآن رؤية المأزق الذي واجهه مجتمع الاستخبارات الذي حاول خدمة الرئيس؛ فلو استذكرنا الماضي لشاهدنا أنَّ العالم أدرك تمامًا كيف مثلت الدبلوماسية مصدر تهديد لغرور الانفراد بالقرار في إدارة بوش، وسوف نكتشف متأخرين أنَّ جورج بوش كان قائدًا عاجزًا شديد الارتياب يتصنع لإخفاء ضعفه الشخصي، ولم يكن يفهم القيمة الإستراتيجية لحل المشكلات في إبقاء الولايات المتحدة مسيطرةً على الوضع؛ لذلك لم يكن حل المشكلات من جوانب قوته قط، فكان يجعل كل مَن حوله يعيش حالة اللايقين من أجل أن يظل متحكمًا.

ولكن، يمكن أن نغفر لمجتمع الاستخبارات في الأشهر الأُولى من إدارته؛ بسبب الصعوبات التي واجهته في فهم هذا الرئيس الجديد.

كان واضحًا من خطاب الحملة الانتخابية في عام 2000م فلسفة عدم التدخل في الشؤون الخارجية، وكانت عائلة بوش تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الجالية العربية الأمريكية، وتلقت منها مبالغ طائلة لتمويل حملة الانتخابات الرئاسية، وكانت لهذه العائلة علاقات تاريخية بالنفط السعودي. وطوال الحملة الانتخابية كان بوش الابن يُؤكِّد الاعتدال المالي، ولم يتوقع أي إنسان أنَّه سيكون مُسرفًا.

من جانبها، رأت الاستخبارات بكل وضوح أنَّ المجتمع الدولي كان مستعدًّا لإنهاء العقوبات على العراق، واقتناص عقود إعادة الإعمار المغرية كلها، التي كانت تساوي عشرات البلايين من الدولارات في صورة دخل ووظائف.

ومع مرور الوقت أخذت الاستخبارات تعترف بعجز قيادة الرئيس بوش، وبدأت تشعر بضيق حقيقي من الأعباء الناجمة عن ضعفه، وفي الوقت نفسه فقد وجدت بعض المشكلات التي تتطلب حلولًا.

لو أنَّ الولايات المتحدة تخلَّت عن دورها القيادي في حل المشكلات لمارست دول وأحلاف أخرى دورها القيادي واتجاهها السياسي، لو حدث ذلك لأصبحت الولايات المتحدة معزولةً، وهذه حماقة كبيرة في رأي وكالة الاستخبارات الأمريكية، بصرف النظر عن أي ظرف؛ لذلك

فإنَّ السماح بانحسار النفوذ الأمريكي نتيجةً لفراغ قيادة البيت الأبيض سيعني فشلًا ذريعًا للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

في المرحلة الأُولى من إدارة بوش شخصت وكالة الاستخبارات الأمريكية هذه الحالة جيدًا، وأخذت تعمل على حلها؛ فاتخذت إجراءات احترازية للتأكد أنَّ اتصالاتي بالعراق تخضع لإشراف دقيق، وهكذا تحكمت الوكالة في جدول الأعمال بحزم، وطلبت إليَّ أن لا أعارض أي مطالب إضافية قد تختار واشنطن فرضها على العراق. ولقاء انصياعي لبرنامج الحكومة الأمريكية، سُمِح لي بالعمل على وقف العقوبات.

بالنسبة إليَّ، كان دافعي إنسانيًا؛ لأنَّني لم أكن قادرةً على تحمُّل معاناة العائلات العراقية وأطفالها، وقد رأيت أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية تُوفِّر لي فرصة فريدة للإسهام في الحل؛ لذا أعددت نفسي، ثم بدأت العمل.

وقد أكد العراق مرَّةً أخرى موافقته على المطالب الأمريكية، وسرعان ما بدأت أبحث عن مساعدة مصادري الدبلوماسية الأخرى في الأمم المتحدة، وقد حققت بعض النجاحات. في أثناء مفاوضات لوكيربي كنت قد أنشأت علاقات مع دبلوماسيين كبار من ماليزيا، التي كانت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن، وعلى رأسهم السفير حاسمي آغام [122]، وعندما انطلقت المباحثات السرية مع العراق، اتصلت بمصدري في السفارة الماليزية راني إسماعيل هادي علي، طالبًا المساعدة. لا يمكن للاستخبارات الأمريكية أن تنفي ذلك؛ فعلاقتي بالسيد راني، وإسهام ماليزيا في حل المشكلات العراقية مثبت في تسجيلات المكالمات الهاتفية والرسائل الخطية والإلكترونية. وفي الحقيقة، فإنَّ دعم ماليزيا لعملية السلام ونصائحها طوال المباحثات السرية، كانت قيمّةً جدًّا، لقد أثبتت ماليزيا أنَّها شريك رائع [123]؛ فهذه الدولة ذات الأغلبية المسلمة المفعمة بالحيوية، تُعَد واحدةً من أكبر المراكز المالية؛ إذ يوجد في كوالالمبور وحدها أكثر من (30) مصرفًا عالميًا، وهي مُصدِّر رئيس للأجهزة الإلكترونية، وتتميز بتنوع اقتصادها، وتصل نسبة التعليم فيها إلى نحو (89%) من مجموع السكان البالغ عددهم (24) مليونًا، زد على ذلك أنَّ دين الدولة الرسمي هو الإسلام، وأنَّ حكومتها تعمل على تعزيز علاقاتها بالدول الإسلامية الأخرى، بما في ذلك دول الشرق الأوسط. وضمن اهتمامها بتطوير علاقاتها مع واشنطن، عرضت وزارة الخارجية الماليزية ممارسة دور الوسيط الرسمي بين العراق

والولايات المتحدة في أي مفاوضات سرية، كان هذا العرض قيِّمًا، يُبشِّر بنتائج إيجابية لمجال واسع من القضايا الإسلامية والشرق أوسطية.

والأهم من هذا كله أنَّ السفير حاسمي آغام - المعروف بدوره الدبلوماسي المتميز في حركة عدم الانحياز لثلاثين عامًا - عرض بأن يكون هو الوسيط المكلف رسميًّا بين العراق والولايات المتحدة، كان هذا العرض فرصةً لتحريك المفاوضات الخاصة بقضايا النزاع كلها، خاصةً أنَّ الولايات المتحدة رفضت التفاوض المباشر مع العراق، بالرغم من إعلانه المتكرر عن استعداده لذلك. كانت شخصية آغام القيادية تُوفِّر فرصةً للتقدم إلى الأمام، وقد كلف راني إسماعيل هادي علي - الخبير بسياسة العقوبات، الذي كان يشاركه في اجتماعات مجلس الأمن- بالتنسيق معي، وتقديم الاستشارة في المفاوضات [124].

ومن دون إعطاء أي تفسير لم يتخذ القادة الجمهوريون أي إجراء بخصوص العرض الماليزي، فأضاعوا بذلك تحالفًا قويًّا كان يمكن أن يحل عددًا من قضايا الشرق الأوسط المعقدة، والواقع أنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت مصممةً على التحكم في أي تسوية مع العراق، ولم تكن ترغب في أي مشاركة دولية، ومع ذلك كان واضحًا أنَّ القادة الجمهوريين قد فشلوا في إدراك كيف يمكن استغلال التحالفات الإستراتيجية لتعزيز التأثير الأمريكي في أجزاء أخرى من العالم، لقد كانت إدارة البيت الأبيض قصيرة النظر؛ حتى إنَّها لم تدرك كيف يمكن الإفادة من الشراكات المتبادلة بترتيب الأولويات في تلك المناطق، وتقريب سياسة هؤلاء الشركاء من السياسة الأمريكية.

كانت الدبلوماسية بعيدةً عن تفكير القادة الجمهوريين، حتى وإن كانت تعني إملاء النتاجات التي تتحكم فيها الولايات المتحدة، والتي تتفق مع المخططات الأمريكية، ولم يفهم القادة الجمهوريون في عصر العولمة أنَّ الإدارة التفاعلية قد توجد الأسس الإستراتيجية التي تقوي أمريكا، لم يفهموا لماذا تتطلب المشكلات حلًّا تفاعليًّا.

بعدما أخذ ضعف السياسة الخارجية للإدارة الجمهورية يظهر للعيان، وجدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية نفسها مضطرة إلى مواجهة إدارة بوش، وقبلنا التحدي. كان التزام ماليزيا بالمشاركة في الحل نيابةً عن المجتمع الدولي فرصةً مثاليةً، وكان السفير آغام مثل المعلم الذي ينقل خبرته الحياتية إلى الجيل الصاعد من الدبلوماسيين الماليزيين. كانت

زيارة السفارة الماليزية تبعث على الإثارة؛ ففيها كنت أتلقى النصح والإرشاد في المفاوضات الأولية بخصوص التفتيش عن الأسلحة، وقد أكد السفير آغام والسيد راني أنَّ المحادثات السرية ستكون وفقًا لمعايير الأمم المتحدة في الالتزام والامتثال بعد خروج الولايات المتحدة من الساحة.

وللتاريخ، فإنَّ السفير العراقي الدكتور حسن، إلى جانب سفير ماليزيا حاسمي آغام، يستحقان جائزة نوبل للسلام؛ لجهودهما في بناء علاقات سلمية مع أمريكا وجيران العراق.

كان الدكتور حسن يتمتع ببصيرة ثاقبة لما هو ضروري لإعادة بناء اقتصاد العراق وبنيته التحتية بعد رفع العقوبات، في حين ظل السفير آغام وفريقه الدبلوماسي بعيدًا عن الأضواء، وأسهم بهدوء في التوصل إلى حل ناجح. لم أصادف في حياتي أحدًا يستحق جائزة نوبل للسلام أكثر من هذين الرَّجلين، وقد ثبتت عبقرية آغام عندما اختيرت ماليزيا لرئاسة حركة عدم الانحياز في شهر نوفمبر من عام 2003م؛ وتأسيسًا على ذلك كله، فقد كان اتفاق السلام مع العراق في متناول يد العالم في مطلع شهر يوليو عام 2001م.

كان كل شيء يبعث على الأمل؛ فقد أكد العراق مرَّةً تلو الأخرى موافقته على الشروط الأمريكية، في تناقض واضح لما قالته إدارة بوش للشعب الأمريكي قبل الحرب، وقد حُلَّت المشكلات كلها عن طريق الحوار السري [125]، حيث أحرزت الدبلوماسية نجاحًا باهرًا، لكنَّ حماس العراق لاستئناف عمليات التفتيش في أسرع وقت ممكن قوبل بتردد لا مثيل له من الإدارة الأمريكية، وبدا جليًّا أنَّ إدارة بوش كانت تتلكأ؛ لعلمها أنَّه لم يعد لدى العراق ما يكشفه أو يدمره، ما جعلها تخاف من استمرار عملية التفتيش العبثية، إلا أنَّ العراق أصر على بدء المحادثات؛ لأنَّه رأى الزخم المتصاعد من المجتمع الدولي المطالب برفع العقوبات، وكان حريصًا على إثبات أنَّ مخزونه من أسلحة الدمار الشامل قد دُمِّر منذ أمد طويل.

وقد اقنعني تصرف المسؤولين العراقيين، خاصةً رغبتهم في تخطي المأزق الحالي، أنَّ عملية التفتيش لن تُسفر عن اكتشاف أي أسلحة دمار شامل، أو أي منشآت لإنتاجها في هذا البلد.

اقتنعت أيضًا أنَّ مجتمع الاستخبارات يشاطرني الرأي نفسه؛ إذ لم يعد يرى أي جدوى في الدعاية الأمريكية بخصوص إنتاج العراق أسلحةً محرَّمةً دوليًا، لكنَّ مهمتي لم تكن توجيه الاتهامات، وإنَّما ضمان الالتزام الكامل، والحصول على أكبر قدر من التنازلات من بغداد.

وعلى مدى الثمانية عشر شهرًا اللاحقة، فقد تضمَّن العرض العراقي المُقدَّم إلى الولايات المتحدة ما يأتي[126]:

1. موافقة العراق على استئناف عمليات التفتيش، بدءًا بشهر أكتوبر من عام 2000م. كان هذا قبل (18) شهرًا من إبلاغ المجتمع الدولي بالموافقة العراقية.
2. وعد العراق شمول شركات النفط الأمريكية في امتياز التنقيب عن النفط وتطوير آبار النفط مستقبلًا (بدءًا بشهر أكتوبر من عام 2000م)، ومع أنَّ سحب العقود من روسيا والدول الأوروبية كان أمرًا مستحيلًا من الناحية السياسية، فقد كانت لدى العراق وسائله الخاصة بدمج شركات النفط الأمريكية في العقود الحالية. وعد العراق أيضًا بتخصيص ميزانيات ضخمة لشراء معدات نفط أمريكية قال إنَّها الأفضل في العالم.
3. عرض العراق شراء مليون سيارة أمريكية الصنع سنويًا مدَّة عشر سنوات؛ لتجديد سيارات مواطنيه القديمة التي يعود تاريخ صنع معظمها إلى ثمانينيات القرن العشرين، كانت عمليات الشراء هذه ستُوفِّر آلاف فرص العمل في مجال صناعة السيارات الأمريكية التي كانت تعاني متاعب مالية بسبب قلة الاستثمار.
4. وعد العراق إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية أولويةً في عقود شراء المنتوجات والخدمات المتعلقة بالاتصالات اللاسلكية.
5. وعد العراق إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية أولويةً في عقود شراء مستلزمات الرعاية الطبية، والمنتوجات الدوائية، ومعدات المستشفيات.
6. وعد العراق إعطاء المصانع الأمريكية أولويةً في عقود شراء المعدات الثقيلة، والسماح للشركات الأمريكية بالعودة إلى السوق العراقية كما كانت عليه الحال قبل حرب الخليج الأُولى، واستُثنيت من هذا الوعد المعدات العسكرية ذات الاستخدام المزدوج.

وكان الدكتور فيوز قد أدلى بشهادته أمام لجنة الكونغرس المكلفة بالتحقيق في قضية

الشـركات الأمريكية التي زودت العراق بأسـلحة قبل حرب الخليج الأولى، قائلًا: «أن لا خطر من عقود الاسـتخدام المزدوج، بل إنَّ ذلك سـيُوفِّر فرصًا للشـركات الأمريكية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات».

7. موافقة العراق على أن يكون شريكًا رئيسًا في الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

وقـد أكـد مرَّةً أخـرى أنَّ كل ما تريده الولايات المتحدة سـتحصل عليـه، بصرف النظر عن كُنْه هذه المطالب.

نُقلـت العروض العراقيـة كلهـا إلـى آنـدرو كارد، وضابـط وكالـة الاسـتخبارات الأمريكيـة الدكتور فيوز، وقد اتبعنا الإسـتراتيجية وعملية كتابة التقارير نفسـيهما اللتين أثبتتا نجاحهما في مفاوضات لوكيربي.

لم توجـد أي مفاجـآت في مقر وكالة الاسـتخبارات الأمريكية التي فهمـت جيدًا طريقتي في التفكـير؛ وهـي أنَّ كلا الطرفين بحاجة إلى إيجاد طرائق جديدة لحل المشـكلات. وبالرغم من الإهانات التي تلقيتها من وزارة العدل بعد توجيه الاتهامات إليَّ، إلا أنَّني نجحت في كل ما قمت به؛ إذ أحبني العرب، ومدحتني وكالة الاستخبارات الأمريكية. ونظرًا إلى تصنيف العراق وليبيا ضمن الدول المارقة؛ فقد اهتمت أجهزة الاستخبارات الأجنبية أيضًا بما كنت أقوم به، وأعتقد حقيقةً أنَّني كنت مصدر المعلومات الرئيـس لمعظم شـبكات الاسـتخبارات الأجنبية، خاصةً في أثناء محادثات التفتيش عن الأسلحة، والتحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

فمثلًا، كانت الاسـتخبارات البريطانية تلاحقني عند ذهابي لتناول طعام الغداء أو العشاء في مطاعم مانهاتن مع كبار الدبلوماسـيين في مجلس الأمن، مثل الماليزيين، أو عند اجتماعي بدبلوماسـيين عراقيـين أو ليبيـين لبحـث التقـدم الحاصـل في المباحثـات السـرية، أو القضايـا المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

لم يخلُ الأمـر من مواقف طريفـة؛ ففي مرَّات كثيرة كان زوجان مـن البريطانيين المتأنقين يصلان بعد وصول مضيفي مباشـرةً، ويجلسـان إلى طاولة مجاورة لنا، وكنت ألاحظ أحدهما يدس مئة دولار في جيب المضيف الذي حجز لهما الطاولة، لم يطلبا طعامًا ألبتة، وكانا يكتفيان بالشاي، أو القهوة، أو الماء، ولم يكن أحد من مُقدِّمي الخدمة يزعجهما طوال ساعتين أو ثلاث

ساعات، وهما يستمعان إلى محادثتنا، وعندما كنت أغادر أنا ومضيفي كانا يناديان مُقدِّم الخدمة، ربما ليدفعا إليه ورقة نقدية أخرى.

فهل يمكن لوزارة العدل - مع هذه المراقبة كلها، وإشراف هوفين والدكتور فيوز على عملي- أن لا تكون على علم بعلاقتنا طوال هذه السنوات؟ هل كان المسؤولون فيها يعتقدون بحق أنَّني (عميلة للعراق)؟

يبدو لي أنَّ ذلك مستحيل، وأعتقد أنَّ دوافعهم كانت مختلفةً؛ فنظرًا إلى اتصالي بدبلوماسيين عراقيين مهمين في الأمم المتحدة، توافرت لديَّ معلومات كثيرة عن فرص التوصل إلى سلام شامل مع العراق، بما في ذلك وعود بمنح عقود للشركات الأمريكية، واستعداد العراق للتعاون في تحقيقات هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهذا ما أرادت الولايات المتحدة وبريطانيا إخفاءه بأي وسيلة.

ونظرًا إلى نشاطي المعارض للحرب والعقوبات؛ كان لا بُدَّ أن أكشف ما يريدون إخفاءه، ولا شك في أنَّ لديَّ الكثير لأقوله.

الفصل 06

هجمات الحادي عشر من سبتمبر: نموذج لفشل القيادة

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشرةً، تحدث الجنرال المتقاعد ويزلي كلارك إلى تيم روزيرت من محطة إن بي سي الإخبارية عن مكالمة هاتفية تلقاها بعد التفجيرات، وفيها حث المتصل الجنرال كلارك على التصريح بأنَّ الهجوم جاء من العراق بتوجيهات من صدام حسين. والمعروف عن الجنرال كلارك أنَّه لا يتلقى أوامر من أشخاص مجهولين، لكنَّه هذه المرَّة شعر بحب الاستطلاع، فسأل المتصل أن يعطيه دليلًا على هذا الاتهام، لكنَّ المتصل أنهى المكالمة من دون إعطاء أي دليل. ومن الواضح أنَّ الجنرال كلارك فكَّر طوال سنوات عدَّة في دافع الحرب على العراق؛ إذ قال في خطاب ألقاه في تكساس عام 2006م: «والآن، قد تتساءلون: لماذا أعود إلى التاريخ القديم؟ والجواب هو أنَّه ليس تاريخًا قديمًا؛ لأنَّنا ذهبنا إلى الحرب في العراق للتستر على إهمال القيادة الذي أفضى إلى هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهي حرب لم يكن لزامًا علينا أن نخوضها، هذه هي الحقيقة. لقد خضت حروبًا عدَّةً، وأنا لا أُصدِّق أسباب هذه الحرب؛ لأنَّه لا يتعيَّن عليك أن تخوض حربًا ما لم يوجد أي بديل ألبتة ألبتة»[127].

إذن، قال الجنرال كلارك إنَّ الحرب على العراق هدفت إلى تشتيت انتباه الشعب الأمريكي الغاضب بعيدًا عن فشل القيادة قبل الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما يشير إلى الخلافات بين القيادات العسكرية العليا. وأنا أتفق تمامًا مع كل ما قاله، إلا أنَّني أُضيف إلى استنتاجاته أمرًا

آخرَ، هو اعتقادي أنَّه عند إضافة نظريته في إهمال القيادة إلى تحذيرات فريقي لمكتب مكافحة الإرهاب في أغسطس عام 2001م، فإنَّنا سنتوصل إلى تفسير متماسك لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، مفاده أنَّ السماح بهجوم على أرض سيادية من أرض الولايات المتحدة ليس تفكيرًا عاقلًا؛ ومن الواضح أنَّه كذلك، دعونا ننظر إلى قاموس مفردات مسؤولية القيادة:

— القيادة (وزارة الدفاع): تشمل القيادة، والسُّلْطة، والمسؤولية في الاستخدام الفاعل للموارد المتوافرة، وفي التخطيط لحشد القوات العسكرية، وتنظيمها، وتوجيهها، وضبطها، والتنسيق بينها من أجل ضمان صحة الأفراد المكلفين، وعافيتهم، وانضباطهم، ومعنوياتهم [128].

— الإهمال: هو الفشل في ممارسة الحذر الذي يمكن أن يتسلح به الشخص الحصيف في مثل هذه الظروف.

والسؤال الآن هو: كيف نُقيِّم إهمال القيادة إذا حدث حقًّا؟

توجد ثلاثة براهين على حدوث هذا النوع من الإهمال.

توجد ثلاثة مستويات من البراهين لدعم ما قاله الجنرال كلارك من أنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر حدثت نتيجةً لإهمال القيادة، الذي سهَّل - في رأي كثير من الأمريكيين- مخطط الحرب. يتعلق البرهان الأول باستخدام رئيس الأركان الموارد العسكرية المتوافرة لإفشال الهجوم على الأرض الأمريكية؛ سواء أُحشدت هذه الموارد بطريقة صحيحة أم لم تُحشد.

لنتذكَّر أولًا، وقبل كل شيء، أنَّ القيادة الجوية لأمريكا الشمالية (نوراد) كانت قد أجرت تدريبات عسكرية للرد على الهجمات المتوقعة المُوجَّهة إلى بنايات رئيسة، بما في ذلك مركز التجارة العالمي، في العامين السابقين لهجمات الحادي عشر من سبتمبر [129]. في أحد التدريبات العسكرية نَفَّذت الطائرات الحربية تمرينًا وهميًّا لإسقاط طائرة فوق المحيط الأطلسي، يُفترَض أنَّها كانت محملةً بأسلحة كيميائية سامة، وكانت تتجه إلى هدف داخل الولايات المتحدة. وفي إنذار افتراضي آخر، كان الهدف وزارة الدفاع (البنتاغون)، وقد توقف التمرين بعد الإعلان أنَّ البلاغ كان كاذبًا.

والفكـرة هنـا أنَّ القيـادة الجوية لأمريكا الشـمالية (نوراد) قد أجـرت تدريبات لاعتراض هجوم على الأرض الأمريكية، مثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر تمامًا. والطريف في الأمر أنَّ وزارة الدفاع نظمت تدريبات عسـكرية بعدما كشـفت الاسـتخبارات العسـكرية خطة كبيرة لاختطاف طائرات تجارية؛ بغية استخدامها مقذوفات جوية لضرب مركز التجارة العالمي. هل يبدو لك الأمر مألوفًا؟

كانت خطة الهجوم تسمى (بروجكت بوجِنكا)، وقد أَعَدَّها رمزي يوسف، المخطط الرئيس للهجـوم علـى مركز التجارة العالمي عام 1993م؛ لتحقيـق حلمه في تدمير البرجين، وقد اعتُقِل رمزي يوسف في الفلبين عام 1995م، ثم سُلِّم إلى الولايات المتحدة، وحُكِم عليه بالسجن مدى الحياة عام 1996م. كان المتآمر معه الشيخ عبد الرحمن، رجل الدين المصري المتطرف، الذي دعا إلى إسقاط الرئيس حسني مبارك.

تَبـيَّن مـن التحقيقـات أنَّ رمـزي يوسـف كان من بـين قيـادات تنظيم القاعـدة، المخططين لمؤامرة الحادي عشـر من سـبتمبر. لقد كان شخصيةً تُتقِن فن التخطيط، وكانت لديه مواهب استثنائية في نشر الفوضى والدمار، وهو يجيد لغات عدَّة، ويحمل شهادة في الهندسة الكهربائية من جامعة سوانسيا في ويلز.

التحق رمزي بتنظيم القاعدة عام 1988م، وتخصص في صنع المتفجرات، وكان قد وُلِد في قرية على الحدود الأفغانية الباكسـتانية لعائلة عاشـت الأجواء الثقافية التي أنتجت المتشددين الإسلاميين الذين جنَّدتهم واشنطن، ودربتهم، وموَّلتهم لقتال القوات السوفيتية في أفغانستان.

كان رمـزي يوسـف هـو الذي أعـدَّ خطة هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر، من مخبئة في مانيـلا، التـي فـر إليها بعد تفجير مركـز التجارة العالمي عـام 1993م. كانت خطـة (بوجِنكا) تهدف إلى اختطاف إحدى عشرة طائرة تجارية في يوم واحد، ثم استخدامها صواريخ لضرب البيـت الأبيض، ومقـر وكالـة المخابرات المركزيـة الأمريكيـة في لانغلي بولايـة فرجينيا، ورموز وطنية بارزة أخرى، بما فيها مركز التجارة العالمي.

وكانت الشرطة الفلبينية قد حققت إنجازًا كبيرًا عندما اقتحمت اجتماعًا لإرهابيين مسلمين في مانيلا عام 1995م، وشكَّت أنَّ صانع المتفجرات الزائر هذا ربما يكون متورطًا في هجمات إرهابية محلية عدَّة.

اعتقلت الشرطة رمزي يوسف، وصادرت جهاز الحاسوب الخاص به، واستعانت بخبير حاسوب محلي لفك ترميزه، واستطاعت بذلك اكتشاف خطة (بوجِنكا).

وبالرغم من هذا الاكتشاف، فإنَّ خطة رمزي يوسف الشيطانية لم تكن سرًّا؛ فقد كشف عنها في محاكمة نيويورك عام 1996م، في قاعة المحكمة الفيدرالية التي لا تبعد كثيرًا عن مركز التجارة العالمي.

وقد وصف فينيس كانيسترو، المدير السابق لقسم مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات الأمريكية، هذه الخطة بأنَّها «طموحة جدًّا ومعقدة، ويصعب تنفيذها، ولا شبيه لها في العمليات الإرهابية الأخرى التي نعرفها»[130]؛ وظلت خطة (بوجِنكا) في سبات سنوات عدَّة.

ولكنَّ ما حدث في ربيع عام 2001م، هو أنَّ الاستخبارات الأمريكية حصلت على معلومات مفادها أنَّ الإرهابيين ينوون تنفيذ هجوم شبيه بخطة (بوجِنكا)، وقد رُفعت درجة الاستنفار إلى أعلى مستوى، حتى إنَّهم أمروني بالبحث عن أي خيط يُفضي إلى معلومات عن التنفيذ، يمكن العمل على أساسها.

في الوقت نفسه، كانت القيادة الجوية لأمريكا الشمالية (نوراد) تُخطط لإجراء مناورات في كندا وألاسكا، على بُعد آلاف الأميال من الهدف المفترض الذي حُدِّد في مدينة نيويورك، وقد أُطلِق على هذه المناورات اسم (عملية اليقظة الشمالية)[131]، وتزامنت مع مناورة عسكرية سوفيتية قرب ألاسكا، وكان جزء منها يشمل محاكاة سلاح الجو الأمريكي لحماية الأجواء الأمريكية الشمالية كما لو كانت روسيا تهاجم الولايات المتحدة[132]، وكان من المقرر إجراء هذه المناورات الحربية أيام (10- 14) من شهر سبتمبر.

أعلنت قيادة سلاح الجو حالة الاستنفار القصوى في مختلف أنحاء الولايات المتحدة؛ لحماية الأجواء الأمريكية في تلك الأيام.

كانت القيادة الجوية لأمريكا الشمالية (نوراد) قد دربت أفرادها على خطة (بوجنكا) هذه مدّة سنتين.

ومع ذلك، فإنَّ المُبرر لحالة الاستنفار القصوى لم يُذكَر للعسكر، والحقيقة أنَّ القيادة الجوية لأمريكا الشمالية (نوراد) اعترفت أنَّها أمرت القوات الأمريكية بإعلان حالة الاستنفار فقط بسبب المناورات العسكرية الروسية. ولم يُحذِّر الجيش الأمريكي من احتمال تنفيذ مشروع (بوجنكا)، بالرغم من تزايد التحذيرات في أوساط الاستخبارات حيال هجوم محتمل، والدعوة إلى التنسيق بين الأطراف المختلفة.

لذلك، فإنَّ استنفار القيادة المركزية للقوات الأمريكية وحشدها لم يكن كافيًا، بالرغم من ارتفاع مستوى التهديد الأمني لهدف معروف، وهذا يرقى إلى (إهمال القيادة) بكل تأكيد.

ومع أنَّ الخطأ لم يكن خطأه، فإنَّ الجيش الأمريكي - بسبب غياب التواصل مع البيت الأبيض- لم يكن مستعدًّا بما فيه الكفاية لمواجهة هجوم شامل على الولايات المتحدة.

ونتيجةً لذلك؛ عاش قادة سلاح الجو حالة من الفوضى يوم الحادي عشر من سبتمبر. فقد قال قائد (نوراد) لمنطقة نيويورك وواشنطن إنَّ بعض القادة في (نوراد) اعتقدوا أنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت جزءًا من المناورات العسكرية، وقال العقيد روبرت مار: «كان مفترضًا أن تكون المناورات العسكرية ردًّا على الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر [133]، لكنَّ الوقود والصواريخ في الطائرات الحربية كانا في حدودهما الدنيا».

أضف إلى ذلك أنَّ مسؤولي (نوراد) الآخرين كانوا غير متأكدين إن كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر حقيقيةً، أو جزءًا من المناورات العسكرية [134]. ونتيجةً لذلك؛ فقد كانت الاستخبارات الأمريكية والأجنبية تتحدث عن هجوم إرهابي كبير على مدينة نيويورك، وتقول إنَّ مركز التجارة العالمي هو الهدف الرئيس، في حين كان سلاح الجو الأمريكي منشغلًا في مناورات عسكرية قرب الحدود الروسية. لقد كان سلاح الجو الأمريكي في حالة استنفار قصوى في الأجواء الأمريكية كلها، بدءًا باليوم العاشر من شهر سبتمبر فصاعدًا، ومع ذلك فإنَّه لم يتلقَّ أي معلومات عن تهديد كبير وشيك داخل مدينة نيويورك.

لو أنَّ سلاح الجو تلقى معلومات وتعليمات أفضل لاستطاع أن يفعل أكثر من مجرد إرسال طائرة مقاتلة واحدة إلى مانهاتن، وأخرى إلى نيويورك، ولكان أطلق طائراته المقاتلة كلها لإسقاط الطائرات المختطفة بسرعة [135]، ولا شك في أنَّ العمل العسكري الاستباقي كان جاهزًا؛ ففي ثمانينيات القرن الماضي حلَّقت طائرة صغيرة فوق البيت الأبيض، فنُصبت على سطحه صواريخ لإسقاط أي طائرة تقترب منه مستقبلًا، وقبل شهرين من هجمات الحادي عشر من سبتمبر اجتمع قادة الدول الثماني الكبرى في مؤتمر القمة الاقتصادية في مدينة جنوة الإيطالية، وتحسبًا لاحتمال إسقاط طائرة على البناية التي تستضيف المؤتمر، فقد نُشرت الصواريخ المضادة للطائرات في أنحاء المدينة، إلى جانب حماية جوية كبيرة من طيران حلف النيتو، وتأسيسًا على ذلك، ألم تستدعِ هذه المعلومات الاستخباراتية كلها نصب بطارية صواريخ مضادة للطائرات على سطح مركز التجارة العالمي أيضًا؟

لو حدث ذلك لكان عملًا بسيطًا غير مكلف، وبدلًا من ذلك أُسيء استخدام أقوى قيادة عسكرية على وجه الأرض؛ بإبقائها خارج الدائرة، وحرمانها من المعلومات المتعلقة بتهديد خطير لسيادة الولايات المتحدة. وهذا دليل - لا جدال فيه- على فشل القيادة عسكريًّا.

أما المستوى الثاني (لإهمال القيادة)، فيتعلق بالفشل في تنسيق رد موحَّد مناسب بين الاستخبارات الأمريكية وسلطات تنفيذ القانون؛ فقد تطلب التنسيق الكبير بين وكالة الاستخبارات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي وجود «قيادة سيطرة» من البيت الأبيض، لكنَّ هذا التنسيق بين الوكالات لم يتحقق بالرغم من الدعوى المُلِحَّة في شهر أغسطس عام 2001م.

مجمل القول أنَّ هجوم الحادي عشر من سبتمبر كان (فشلًا تنظيميًّا) لا فشلًا استخباراتيًّا [136]، كما يقول جون أركويلا من جامعة الدراسات البحرية.

لننتقل الآن إلى مناقشة توقيت التحذيرات.

تقول لجنة تحقيق مشتركة من مجلسي الشيوخ والنواب [137] إنَّ مصدرًا استخباراتيًّا أفاد في شهر مارس عام 2001م أنَّ مجموعةً من ناشطي تنظيم القاعدة كانت تُخطط لتنفيذ هجوم لم يُحدَّد على الأرض الأمريكية، وأنَّ أحد هؤلاء الناشطين يعيش في الولايات المتحدة.

وفي شهر إبريل من عام 2001م علمت الاستخبارات الأمريكية أنَّ ناشطين إرهابيين في ولايتي كاليفورنيا ونيويورك كانوا يُخططون لهجمات في هاتين الولايتين. وفي المدَّة الواقعة بين شهري مايو ويوليو من عام 2001م ذكرت وكالة الأمن القومي أنَّها رصدت (33) محادثةً – على الأقل– تشير إلى هجوم إرهابي وشيك، ولكن لم يظهر أنَّ هذه الوكالة تمتلك معلومات مؤكدة يمكن أن تُحدِّد المهاجمين، أو عددهم، أو مكان الهجوم وزمانه [138]. وفي شهر مايو من عام 2001م علمت الاستخبارات أنَّ أتباع أسامة بن لادن يُخططون للتسلل إلى الولايات المتحدة عن طريق كندا؛ لتنفيذ عملية إرهابية باستخدام مواد شديدة الانفجار، وقالت وزارة الدفاع إنَّ سبعة أفراد مرتبطين بتنظيم القاعدة قد غادروا مواقع مختلفة متوجهين إلى كندا وبريطانيا والولايات المتحدة [139].

في مطلع شهر مايو كانت الاستخبارات الأمريكية قد جمعت أدلةً كافيةً تُثبت أنَّ مجموعةً إرهابيةً شرقَ أوسطية تُخطط لتنفيذ هجمات على معالم أمريكية رئيسة، من ضمنها مركز التجارة العالمي، وهذا يتزامن تحديدًا مع تحذير من الدكتور فيوز بوجوب مواجهتي للدبلوماسيين العراقيين، والضغط عليهم للحصول منهم على أي معلومات تتعلق باختطاف طائرات.

وفي شهر يونيو من عام 2001م حصل مدير الاستخبارات المركزية على معلومات مفادها أنَّ ناشطين رئيسيين في تنظيم أسامة بن لادن قد اختفوا، وأنَّ آخرين يستعدون لعمليات استشهادية [140].

وفي يوليو من العام نفسه قال مدير الاستخبارات المركزية إنَّ شخصًا عاد من أفغانستان مؤخرًا أفاد بأنَّ الجميع يتحدثون فيها عن هجوم محتمل، ولاحظت الاستخبارات الأمريكية أنَّ ابن لادن قد صعَّد حملته الدعائية للترويج لفكر تنظيم القاعدة.

وفي شهر أغسطس رفع ريتشارد كلارك مذكِّرة إيجاز يومي إلى الرئيس بوش، أكد فيها خطورة تهديد تنظيم القاعدة. وفي اليوم السابع أو الثامن من شهر أغسطس اتصلت بمدير مكتب النائب العام جون آشكروفت ومكتب مكافحة الإرهاب في وزارة العدل، طالبةً إعلان استنفار عاجل في وكالات الاستخبارات كلها لجمع أي معلومات عن احتمال اختطاف طائرات، و (أو) تفجيرها، وقد وصفت هذا التهديد بأنَّه وشيك، ويُحتمل وقوع خسائر بشرية كبيرة،

وقلت إنَّ مركز التجارة العالمي قد يكون هو الهدف المتوقع. وفي اليوم السادس من شهر أغسطس اعتقلت سلطات البحرية الأمريكية زكريا موسوي في مدينة مينابوليس بولاية مينيسوتا.

في اليوم الرابع من شهر سبتمبر عام 2001م بعث مكتب التحقيقات الفيدرالي في مينابوليس ببرقيات عاجلة عن التحقيقات مع موسوي إلى كلٍّ من: الاستخبارات الأمريكية، وإدارة الطيران الفيدرالي، والشرطة السرية، ووكالات فيدرالية أخرى في واشنطن، وبالرغم من التحذيرات العاجلة من مكتب التحقيقات الفيدرالي في مينابوليس عن احتمال تورط الموسوي في مؤامرة إرهابية، فإنَّ النائب العام جون آشكروفت رفض طلبًا بالحصول على إذن تفتيش من محكمة الاستخبارات السرية في واشنطن [141] لاقتحام حاسوب موسوي الشخصي.

وأخيرًا، وفي اليوم العاشر من شهر سبتمبر عام 2001م اعترضت وكالة الأمن القومي مكالمتين بين أفراد في الخارج، تشيران إلى احتمال وقوع هجمات إرهابية، ولم تُترجَم هاتان المكالمتان إلى الإنجليزية، وتُعمَّمان على الجهات المعنية إلا في اليوم الثاني عشر من شهر سبتمبر عام 2001م، ولم تُشِر هاتان المكالمتان إلى نوع الهجمات المحتملة، ولم يتضح إن كانت لهما علاقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر [142].

وبالمقاييس كلها، فقد كان أداء الاستخبارات في أعلى مستوياته؛ ما ساعدها على توقع التهديد القادم من تنظيم القاعدة.

يثير كل ما تقدم تساؤلات خطيرة عن دور القيادة المركزية في البيت الأبيض، وعن الأسباب التي حالت دون تداول هذه المعلومات بين الوكالات. لقد حذَّر مجتمع الاستخبارات من أنَّ هجومًا إرهابيًا على وشك الوقوع، وكانت هناك مناشدات كثيرة للتنسيق والتخطيط الاستباقي، وفي ذروة الإحباط بذلت الاستخبارات جهدًا عظيمًا لكسر الجمود، ومخاطبة وزارة العدل مباشرةً.

ولسوء الطالع، فإنَّ سلطات تنفيذ القانون في وزارة العدل لم تتلقَّ أي دعم قيادي من مكتب النائب العام، وكان هذا النوع من التفويض عالي المستوى مطلوبًا بين الاستخبارات وسلطات تنفيذ القانون، وهما تؤديان مهام مختلفة. وباستثناء ما قام به مكتب التحقيقات الفيدرالي بمدينة مينابوليس، فقد كانت استجابة وزارة العدل معدومةً.

أما بالنسبة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية فقد استمر بانتظام، وجرى الاتصال بسلطات تنفيذ القانون في الوقت المناسب، ولكن لم يحدث أي شيء.

لقد تخلّت قيادة السيطرة عن دورها بكل بساطة، وفشل قادة السيطرة في حشد الموارد عن طريق الوكالات المختلفة لتطبيق إجراءات الحماية الوقائية الأساسية. لا جدال في أنَّ كل شيء كان يشير إلى حدوث فشل قيادي وإهمال قيادي كبير، كما حدَّده الجنرال كلارك والمؤسسة العسكرية الأمريكية.

تشمل الحجة الثالثة عن إهمال القيادة فشل البيت الأبيض في تحمُّل المسؤولية الكاملة بعد الحادي عشر من سبتمبر؛ فعندما تحدث أزمة فإنَّ الشعب الأمريكي يتوقع من قادته أن يتصدوا للوضع، ويتحمَّلوا مسؤولياتهم، ويستخدموا سلطاتهم الكاملة، وكما يقول الرئيس الأمريكي السابق هاري ترومان: «هنا يكمن بيت القصيد».

لقد كان أداء الرئيس بوش، بوصفه رئيس الأركان، في أسوأ حالاته في بداية الهجوم؛ ففي اجتماع في مدينة أولاندو بولاية فلوريدا، يوم الثاني عشر من شهر سبتمبر، سأله أحد الشباب: «السيد الرئيس، لقد فعلتم الكثير لأجل هذا البلد. ولكن، كيف شعرتم عندما تناهى إلى مسامعكم هذا الهجوم الإرهابي؟».

الرئيس بوش: «حسنًا حسنًا يا جوردان. لن تُصدِّق كيف كان شعوري عندما سمعت بالهجوم الإرهابي، كنت يومها في فلوريدا، كنت في فلوريدا عندما اتصل بي كبير الموظفين آندرو كارد، في الحقيقة كنت أجلس في أحد الفصول المدرسية أتحدث عن برنامج قراءة ناجح، كنت أجلس خارج الفصل بانتظار الدخول، ثم شاهدت طائرة ترتطم ببرج، أنت تعرف؛ كان التلفاز يعرض الأخبار؛ فقلت، وأنا طيار سابق: يا له من طيار فاشل، ثم قلت: لا بُدَّ أنَّه كان حادثًا رهيبًا» [143].

من الواضح أنَّ تصريح الرئيس كان غير مترابط؛ فقد ترجم سؤال الشاب: « كيف شعرتم عندما تناهى إلى مسامعكم هذا الهجوم الإرهابي؟» إلى: «في أي حالة كنت عندما سمعت بالهجوم الإرهابي؟». ثم حشر اسم ابن عمي آندرو كارد عشوائيًا في تعليقاته، ولم يُضف شيئًا. كان مثل هذا الخطاب المفكك متوقعًا، كما لاحظ الذين راقبوا أداء الرئيس عن قرب.

[في هذا التصريح اعترف الرئيس بوش بمعرفته بشريط الموساد المصور عن أول طائرة ارتطمت بالبرجين. وهذا الفيديو دليل مهم على معرفة إسرائيل السابقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. انظر الفصل السابع].

كانت هذه فضيحةً للبيت الأبيض، فقد بذل القادة الجمهوريون أقصى جهودهم للحيلولة دون إجراء تحقيق أطول مدَّة ممكنة؛ لتجنب الانتقادات بسبب فشلهم السابق للهجمات. وعندما شُكِّلت لجنة التحقيق أخيرًا خصَّص البيت الأبيض ميزانيةً لا تتناسب - في أي حال- مع أي تحقيق جادّ في حادث خطير مثل هذه الهجمات.

ومن المعروف أنَّ اللجان رفيعة المستوى تُعَد علامةً تجاريةً للحكومة الاتحادية، فعند ظهور قضية يصعب على الكونغرس التعامل معها يجري تعيين لجنة من المسؤولين البارزين في كلا الحزبين لمناقشة هذه القضية، لكنَّ الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني لم يرغبا في تأدية أي دور في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر. وفي الحقيقة، فإنَّ تشيني اتصل برئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ توم داشلي (من الحزب الديمقراطي عن ولاية داكوتا الجنوبية)، وطلب إليه حصر التحقيقات في فشل التواصل بين الوكالات [144].

وفيما يخص ذلك صرَّح داشلي لمحطة سي إن إن الإخبارية بالقول: «أعرب نائب الرئيس عن قلقه من أنَّ أي مراجعة لما حدث يوم الحادي عشر من سبتمبر، سوف تتطلب تخصيص موارد وموظفين على حساب الحرب على الإرهاب».

وبعد فشله في وقف التحقيقات حاول البيت الأبيض حرمان لجنة التحقيق من الأموال اللازمة. وفي نهاية المطاف خصص لها (11) مليون دولار، وهو مبلغ تافه مقارنةً بما يصرفه الكونغرس على قضايا أقل أهمية.

عندما تشكَّلت اللجنة حرص البيت الأبيض على تعيين أحد مسؤوليه لتولي وظيفة مدير العاملين في اللجنة. كان هذا المسؤول هو فيليب زيليكو، أحد زملاء كوندوليزا رايس المقربين، وقد ألَّفا معًا كتابًا عن السياسة الخارجية، وعينته رايس في فريق بوش الانتقالي عام 2000م. أما زيليكو شخصيًا، وهو أكاديمي متميز إلى حدٍّ ما، فقد أعدَّ ورقتي بحث للفريق، تناولت إحداهما كيفية إدارة التهديدات الإرهابية، وتناولت الثانية تبرير أي غزو استباقي للعراق،

بعبارة أخرى، لقد كان زيليكو مشاركًا في السياسات التي أدَّت إلى إهمال قيادي، وإلى غزو العراق؛ لذلك، ليس مستغربًا أنَّ تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر لم يتضمَّن الكثير من المعلومات الواردة في هذا الكتاب.

لم يعلن الجنرال كلارك صراحةً أنَّ الرئيس بوش وقع في إهمال قيادي متعمَّد من أجل تبرير الحرب على العراق، وهو لا يستبعد احتمال أن يكون مسؤولو البيت الأبيض الكبار قد أظهروا عجزًا كبيرًا في قيادتهم التنظيمية، وأن يكونوا قد استخدموا الحرب على العراق غطاءً لإخفاء هذا العجز.

وهنا أختلف مع الجنرال كلارك في تفسيراته الرائعة، وأتخذ موقفًا أقوى؛ فأنا أوافقه الرأي بحدوث إهمال قيادي أفضى إلى هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولكنَّني أعلم علم اليقين أنَّ القادة الكبار تجاهلوا عمدًا التحذيرات التي أطلقتها مصادر الاستخبارات الأمريكية والأجنبية، وفشلوا في تفعيل الإجراءات الوقائية الأولية لحماية مركز التجارة العالمي، الذي حُدِّد على أنَّه الهدف الرئيس للهجوم، وهذا يثير أحد أكثر الأسئلة الخلافية التي ترددت في أوساط البحث عن الحقيقة منذ سنوات؛ وهو: هل سمحوا بحدوث الهجمات، أو ساعدوا على جعلها تحدث من أجل استغلال الغضب الشعبي لدعم مخطط الرئيس بوش السري لغزو العراق؟ وبوضوح أكثر: هل مارس البيت الأبيض (الإهمال القيادي) عن قصد لتسهيل حدوث هجوم بيرل هاربر جديد لتبرير الحرب على العراق؟ أعتقد، من دون تردد، أنَّ الجواب هو: نعم.

بدائل الحرب، دواعي هجمات الحادي عشر من سبتمبر

في ظل تصاعد الدعم العالمي للسلام قبل الحادي عشر من سبتمبر، لم تكن فكرة إعلان الحرب على صدام حسين مُبررةً من دون استفزاز كبير؛ فقد كان المجتمع الدولي متحمسًا للتعاون، وإعادة الإعمار؛ لذا فإنَّ أي عدوان أمريكي سيكون عملًا مارقًا، ولن يتمكن من جمع تحالف للراغبين يكون مستعدًّا لتحمُّل التكاليف وحشد الجيوش، وبذلك يصبح مخطط الحرب في حكم الميت.

من جانبها، حدَّدت جهات في الاستخبارات الأمريكية نقاط التوتر المحتملة مع العراق مستقبلًا، وتحركت لتجسيدها، وقد عالج مشروع السلام الأهداف الأمريكية الرئيسة كلها في العراق، بما في ذلك بعض الأهداف التي لم تأخذها إدارة بوش بالحسبان سابقًا.

كان البيت الأبيض على علم بالتطورات المتعلقة بتنفيذ بغداد تلك الأهداف، وبالتراجع السريع لسياسة العقوبات الأمريكية؛ وهذا يُفسِّر لماذا كان المعسكر المؤيد للحرب بحاجة إلى هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ فقد أراد المحافظون الجُدد تحويل حكومة صدام حسين إلى نمر من ورق (عدو خارجي لإثارة الكراهية الشعبية، والتغلب على المعارضة الدولية للحرب).

لقد خسر المحافظون الجُدد المُبررات القانونية كلها للحرب؛ لذلك كان عليهم إيجاد مُبرر من أي نوع، وقد أعطاهم أسامة بن لادن هذا المُبرر بمؤامرة اختطاف الطائرات، ومهاجمة برجي مركز التجارة العالمي، وقبل هذه المرحلة تحديدًا كانت إدارة بوش قد فقدت أي مُبرر للحرب. كان ذلك مستحيلًا.

ولكن، ما هدف السيطرة على النفط العراقي، على أي حال؟ لقد حاول نائب الرئيس ديك تشيني جاهدًا طوال سنوات عدَّة الحفاظ على سرية اجتماعاته السابقة للعدوان مع مديري شركات النفط الأمريكية، ولكن حدثت تسريبات مفادها أنَّ الاجتماعات تركزت على بحث احتياطيات النفط العراقي، وتغيير العقود الحالية مع شركات النفط الأجنبية.

وفي شهادة أمام الكونغرس نفى مديرو شركات النفط الأمريكية انعقاد مثل هذه الاجتماعات مع تشيني، لكنَّ البيت الأبيض أكد انعقادها في وثيقة أصدرها في نهاية عام 2005م [145].

وقد طرحت أيضًا مسألة خط نفط بحر قزوين الذي يمر بكازاخستان عن طريق إيران، ولأنَّ هذا الخط يُعَد منفذًا رئيسًا للنفط الروسي؛ فقد مثل حساسيةً جغرافيةً في العمليات العدائية جميعها بين إيران والغرب، ومن المحتمل أن يكون كبار المسؤولين قد أرادوا تركيز القواعد العسكرية في العراق، على الحدود مع إيران؛ للحد من طموحات طهران للسيطرة على إمدادات النفط، وإذا نظرنا إلى خريطة القواعد العسكرية المحيطة بإيران، سيتضح لنا أنَّهم أرادوا ذلك.

وخلافًا لأمنيات وكلاء شركات النفط في الكونغرس، وبدلًا من ضمان ثروة ضخمة لحملة الأسهم، فقد تَسبَّبت العقوبات في تحطيم طموحاتهم؛ إذ دُمِّرت خطوط النفط والبنية التحتية، وفاقم الوضع عمليات التخريب التي كانت تقوم بها المقاومة الوطنية العراقية؛ ولذلك فإنَّ نسبةً كبيرةً من الشعب العراقي اقتنعت أنَّ الولايات المتحدة غزت العراق لاحتلال منابع النفط؛ ما جعل مجموعات ناقمة تلجأ إلى تحطيم البنية التحتية، لكيلا تسمح للولايات المتحدة بسرقة ثروتها الوطنية.

عدم الثقة بواشنطن

يعتقد معظم الناس حول العالم أنَّ الشعب الأمريكي لم يعرف حقيقة ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر؛ لذا فقد أُنشئت حركة حقيقة الحادي عشر من سبتمبر؛ إذ جمع مواطنون عاديون المعلومات التي حاولت الحكومة إخفاءها، ثم نشروها في كتاب، وفي موقع الجدول الزمني للإرهاب «Terror Timeline» في شبكة الإنترنت.

بالنسبة إليَّ، فإنَّ مشاهدة هذا الموقع تثير أحزاني وأشجاني؛ لأنَّني أعرف - من خبرتي وتجاربي الشخصية- كيف أنَّ موجات التحذيرات السابقة كانت تسري في الأوساط الاستخباراتية (قبل الحادي عشر من سبتمبر) مثل النار في الهشيم، وها أنا ذا أتذكَّر محاولتي الفاشلة الوصول إلى وزارة العدل بطلب عاجل من ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية المسؤول عني، كنت أعرف أنَّ البيت الأبيض قد روَّج لفكرة الحرب على العراق قبل أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ لأنَّني أُمرت شخصيًّا أن أُوجِّه هذه التهديدات إلى العراق في حال حدث هجوم الحادي عشر من سبتمبر المفترض، وفشلت بغداد في إبلاغ الولايات المتحدة بأي معلومات استخباراتية كانت لديها.

في صبيحة يوم اعتقالي كان الجمهوريون المؤيدون للحرب يشعرون بالتهديد من شيء آخر؛ هو امتلاكي المعلومات الكاملة عن جهود العراق للتعاون مع التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتجاهل الإدارة الأمريكية هذه الجهود.

لقد كنت دائمًا أُسمّي الأشياء بأسمائها، وكنت مستعدةً لقلب الطاولة، والإعلان عن أنَّ الحرب على الإرهاب كان خدعةً كبيرةً، وأنَّ رفض البيت الأبيض السلام كان خداعًا للجماهير.

لقد أيقن أفراد مجتمع الاستخبارات، الذين شاهدوني وأنا أعمل في الميدان مدَّة عشر سنوات، أنَّني قد أُعلن ذلك على الملأ.

الفصل 07

الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م

وأخيرًا، لقد ذكرت لكم بعض الحقائق، وهي بالتأكيد منطقية أكثر من المناورات الخطابية التي مورست في واشنطن طوال هذه السنين كلها. نعم، لقد توقعت أقوى الاستخبارات في العالم هجومًا إرهابيًّا كبيرًا على غرار ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر، ولكن لم تكن لدنيا أي معلومات لتحديد المطارات، أو أرقام الرحلات الجوية، وهي معلومات ضرورية لوقف الهجوم، أما الأسوأ من هذا كله فهو أنَّ قيادة السيطرة الضرورية لتنسيق الجهود الاستباقية بين الوكالات المختلفة ـ أو نصب مدافع مضادة للطائرات على سطح مركز التجارة العالمي، واستنفار (نوراد) في أثناء تمارينها العسكرية الاستباقية ـ قد فشلت في التطبيق على أرض الواقع، ولم يكن ذلك بسبب تقاعس مَن هم في المستوى المتوسط الأدنى مِن مستوى القيادة؛ فنحن قرعنا جرس الإنذار، لكنَّ الجمهوريين في مركز القيادة لم يتحركوا.

وبدلًا من ذلك، وطوال صيف عام 2001م، هددت الولايات المتحدة العراق برد عسكري أسوأ من كل ما تعرَّض له من قبلُ؛ إذا حدث هجوم على غرار هجوم الحادي عشر من سبتمبر. نعم، لقد كرهت الاستخبارات الأمريكية فكرة حدوث هجوم شبيه بهجوم الحادي عشر من سبتمبر، لكنَّ مجموعةً من المتحذلقين في المستويات العليا من الحكومة حثَّت أطرافًا في الاستخبارات على قبول فكرة غزو العراق بوصفها نتيجةً لا مفر منها للهجوم، ولتحقيق ذلك وتنفيذ مخططهم؛ فإنَّهم لم يبذلوا أي جهد لوقف هذا الهجوم.

وما زاد من حالة الفوضى هو انقسام الأمريكيين إلى فريقين اثنين؛ أحدهما يرى أنَّ الطائرات هي التي دمرت مركز التجارة العالمي، والآخر يعتقد أنَّ التدمير كان بفعل متفجرات عسكرية مُتحكَّم فيها. أما أنا فأرى أنَّ اختطاف الطائرات والتدمير المُتحكَّم فيه قد وُقِّتا ليُكمل أحدهما الآخر.

كان هجوم الحادي عشر من سبتمبر مثل خدعة ساحر؛ إذ كانت العيون كلها مشدوهة وهي تتبع مسار الطائرات على يسار المشهد، في حين كانت حركة اليد البارعة تمارس السحر على يمين المشهد. وبعبارة أخرى، فقد وفر اختطاف الطائرات غطاءً لتدمير (البرجين) المُتحكَّم فيه، وهذا يُعرف في أوساط الاستخبارات بعملية (التغطية والخداع).

من المهم فهم أنَّ الاستخبارات ليست كيانًا أُحاديًا كبيرًا، وإنَّما تجمُّعًا من الأجهزة التي تنقسم إلى فرق أصغر، وحين دخلت التحذيرات بخصوص الهجوم على مركز التجارة العالمي المرحلة العملية، فقد بدا معقولًا ومنطقيًا دخول فريق من جهاز منافس- يُسمى اليتيم- مركز التجارة العالمي في منتصف الليل، وزرعه متفجرات في أرجاء البنايات بهدف زيادة قوة التفجير، في اليوم الذي ستصطدم فيه الطائرات بالبرجين.

تتطلب الجرائم كلها توافر الدافع والفرصة، وبحسب روايتي، فقد كان أمام الفريق اليتيم ستة أشهر من التحذيرات للحصول على المتفجرات، ورسم خريطة التفجير، وقد وفر تهديد الحرب على العراق الدافع المفقود لتنفيذ ما لا يمكن تصوره.

ومما يُؤسَف له أنَّ كل شيء يصبح مفهومًا وواضحًا إذا تابعنا سجل الأحداث منذ بداية التهديدات الأمريكية للعراق.

هل تكفي هذه الحقيقة؟

لقد عانيت كثيرًا لأقول لكم ذلك، فقد انتظرت طويلًا، ومررت بمحنة مرعبة، وقضيت سنة في سجن قاعدة عسكرية من دون محاكمة، كما ستعرفون لاحقًا.

لقد جاءت البشاعة أسرع مما توقعت. ولكن، عليكم يا أصدقائي أن تتحلوا بالصبر بعض الوقت. بدايةً، سأعطيكم المزيد من الحقائق.

لقد حذَّرت - في بداية حديثي- من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكنت أول المستجيبين للإشراف على تعاون العراق مع التحقيقات الخاصة بهذه الهجمات.

سبق لي أن أخبرتكم أنَّني أعرف كل شيء، وقد أُخفِيت هذه الحقائق عنكم أيضًا، وعُمِد إلى أن تبقى طيَّ الكتمان على نحوٍ أكثر مما تتخيلون.

لِنَعُدْ قليلًا الى الوراء، هل تتذكَّرون ما كنتم تفعلونه عندما سمعتم أول مرَّة أنَّ طائرةً اصطدمت بمركز التجارة العالمي؟ هل سمعتم بذلك من الإذاعة وأنتم ذاهبون إلى العمل؟ هل كنتم تصحبون أطفالكم إلى المدرسة؟ هل تتذكَّرون رد فعلكم لحظة سماع الخبر؟

أنا شخصيًّا كنت في مكتب البريد بتاكوما بارك، تلك القرية الهادئة في ضواحي واشنطن، حين صرخ شخص يقف خلفي، قائلًا إنَّ أحد الطيارين المكتئبين أقدم على الانتحار.

أتذكَّر أنَّ رد فعلي الفوري كان كمَن تعرَّض للكمة على البطن: آه، لقد كنا نعرف ذلك، لقد أخبرتهم أنا وريتشارد أنَّ هذا سيحدث، يا إلهي! لماذا لم يستمعوا إلينا؟

أسرعت بالعودة إلى البيت، ثم اتصلت بالدكتور فيوز، أخذ كلٌّ منا يصرخ في الآخر، ونحن نشاهد اللهب على شاشات التلفاز، ثم طلبت إليه أن يمنع الموظفين من دخول البرجين المدمرين، لقد افترضت، وأنا في قمة حزني، أنَّه يمتلك قوة بشرية خارقة لتصحيح الأوضاع، والطيران في خضم هذه الفوضى، وإصدار الأوامر الكفيلة بحماية أرواح الناس.

لكنَّ الوقت كان قد فات، ففي هذا اليوم (الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م) قُتِل (3017) شخصًا، وأصيب (6291) شخصًا آخرين إصابات خطيرة عندما انهار البرجان بزجاجهما الأسود إلى الأرض، وانتشرت غيمة مخيفة من الغبار الحار، ومات رجال الإطفاء مع مَن ماتوا، وللأسف الشديد، فإنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر أثبتت أنَّه لا يوجد بيننا إنسان خارق.

ومن دون أن أقصد عدم تحميل الحكومة المسؤولية، إلا أنَّني أشك في أنَّ المسؤولين الحكوميين في الدوائر الداخلية قد تصوروا حقًّا قوة الصدمة، أو مدى الدمار، عندما اتخذوا القرار القاتل بعدم وقف الهجوم الرهيب؛ ويُحتمل أنَّهم توقعوا حدوث أضرار قليلة مقارنةً

بالهجمات التي وقعت في السابق. ولتقريب الصورة، فقد أدى تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993م إلى مقتل خمسة أشخاص فقط، وجرح ألف آخرين، في حين تَسبَّب الهجوم على المدمرة الأمريكية كول في المياه اليمنية في مقتل (17) شخصًا. ولكن، مهلًا! فقد يقول أحدكم إنَّ أي إنسان لم يتوقع غرق سفينة التايتانيك!

ولكنَّ التايتانيك غرقت، أليس كذلك؟ لقد أُبلغ المزيد من المسؤولين الحكوميين بالهجوم الإرهابي الوشيك في أواخر أغسطس أو سبتمبر بصورة لا يمكن للشعب الأمريكي تخيلها، لقد حذَّرنا كل إنسان خطر ببالنا.

توصلت معظم فرق الاستخبارات إلى استنتاج مفاده أنَّ الطائرات وحدها لا تستطيع تدمير البرجين، وإذا كان الهدف هو إحداث أكبر قدر من التدمير، فلا بُدَّ أنَّ ذلك تطلب بعض المساعدة الإضافية. لا تنسوا وجود مهلة مدَّتها ستة أشهر لتخطيط عملية (التغطية والخداع) التي استخدمت اختطاف الطائرات غطاءً لإتمام المهمة، هذا ما حدث.

لقد حققوا معي مرارًا بخصوص مصادر الدكتور فيوز الأخرى، والأشخاص الذين زودوه بالمعلومات قبل الهجوم. وللحقيقة، فإنَّه لم يَكشف لي عنها قط.

ولكنَّني خمَّنت؛ فبعد انهيار البرج الأول مباشرةً، وقبل انهيار البرج الثاني، تمتم لي الدكتور فيوز شيئًا على الهاتف، كان ذلك يتعلق بشريط فيديو عن الطائرة المختطفة الأُولى وهي تُحلّق فوق ميناء مانهاتن قبل ثوانٍ من ارتطامها بمركز التجارة العالمي، كانت آلة التصوير ممسوكةً بيد ثابتة في وضع مُتحكَّم فيه، ولم يكن المصور هاويًا أو مذعورًا من الأحداث المتسارعة، وقد سألني حينها الدكتور فيوز: هل تعتقدين أنَّ وجود رجل وامرأة ينتظران على الرصيف ومعهما آلة تصوير سينمائية جاهزة لتصوير الهجوم هو من قبيل المصادفة؟ لقد كان يشتعل غضبًا.

قال لي: «منذ متى نرى متفرجًا يقف حاملًا كاميرا لتصوير حادث مروري في الشارع؟ هذا لا يحدث أبدًا يا سوزان، هذا لا يحدث أبدًا!».

ثم أضاف: «هؤلاء عملاء إسرائيليون، لم يكن وقوفهم في هذا المكان محض مصادفة، كانوا يعرفون أنَّ الهجوم سيقع، كانوا ينتظرون ذلك منذ الصباح».

شعرت بحزن شديد ممزوج بالغضب والصدمة، وأنا أشاهد الصور على التلفاز، فرددت عليه قائلةً وأنا أكاد أُجن: «هل تريد أن تقول لي أنَّنا كنا نتوقع هذا الهجوم لأشهر، في حين كان الإسرائيليون يعرفون ذلك طوال هذا الوقت، ولم يخبرونا بذلك؟».

وفجأةً، انقطع الاتصال الهاتفي بيننا، فعاودت الاتصال به، فقال بهدوء: «سوزان، علينا أن نتحدث عن هذا مرَّةً أخرى»، لكنَّنا لم نفعل.

وعلى كلٍّ، فما حدث يثير تساؤلات خطيرة: هل تعمَّد الإسرائيليون أن لا يخبرونا؟ هل قدَّموا لنا صورة عامة عن الهجوم، لكنَّهم أخفوا التفاصيل المهمة التي ربما كانت ستُمكن وكالة الاستخبارات الأمريكية من إفشاله؟

هل تجاهل مسؤولو البيت الأبيض التحذيرات الإسرائيلية مثلما تجاهلوا التحذيرات الأخرى؟ لم يلمح الدكتور فيوز إلى أي شيء من هذا، ومع ذلك، توجد بعض التفاصيل التي تستحق الذكر، لقد كان الدكتور فيوز يعرف هوية فريق الاستخبارات، ووجود شريط الفيديو قبل (24) ساعة من بدء بث محطات التلفزة صور الطائرات وهي ترتطم بالبرجين.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الدكتور فيوز كان متفوقًا في مصادره الاستخباراتية، ولكن لا بُدَّ أنَّ شريط الفيديو هذا قد سُلِّم إلى كبار مسؤولي الاستخبارات الأمريكية بسرعة مذهلة؛ ليكون جاهزًا للعرض قبل انهيار البرج الثاني، هذا يعني أنَّ الفيلم قد صوره جهاز استخبارات صديق مثل الموساد، وأنَّه لا يمكن لأي إنسان بث الشريط بهذه السرعة إلا إذا كان أحد كبار ضباط وكالة الاستخبارات الأمريكية.

وهذا أيضًا يُفسِّر التعليقات غير العادية للرئيس بوش. كيف شاهد صور الطائرة الأُولى وهي ترتطم بالبرجين قبل دخوله غرفة الصف في فلوريدا، وكيف قهقه قائلًا إنَّه يعتقد أنَّ هذا الطيار كان مخبولًا؛ وكانت الطائرة الثانية قد ارتطمت بمركز التجارة العالمي في أثناء انشغال الرئيس بوش في القراءة للأطفال، فهمس ابن عمي في أذنه قائلًا إنَّ الاصطدام الثاني قد وقع، هل لهذا أي دلالات؟ ربما أكون مخطئةً، ولكنَّها دلالات خطيرة.

من الواضح أنَّ الرئيس بوش قد شاهد شريط الفيديو الخاص بالطائرة الأُولى وهي ترتطم بالبرجين، وكذلك فعل الدكتور فيوز، لقد صوره عملاء الموساد، وهذا ما أغضبنا، أنا مقتنعة

أنَّ البيت الأبيض وقَّت بث شريط الفيديو لمعرفته أنَّ ردَّ فعلنا سيكون عارمًا؛ ففي لمح البصر سيعرف الأمريكيون أنَّ حليفتنا إسرائيل كانت على معرفة سابقة بالهجمات، وربما أسوأ من ذلك.

إذن، لماذا لم يعلنوا ذلك؟

حدث شيء آخر في ذلك الصباح؛ فقد اتخذت أنا والدكتور فيوز قرارًا حاسمًا في الساعات الأُولى من الهجوم؛ وسواء أصحيحًا كان هذا القرار أم لم يكن، فإنَّني أترك ذلك لحكم التاريخ.

لقد اتفقنا على تجنب توجيه الاتهامات في الأيام الأُولى من الهجوم؛ لأنَّ الاستخبارات الأمريكية لم تكن مستعدةً لسماع تعليقات من قبيل: «لقد قلنا لكم ذلك»، ليس منا على الأقل. لم يكن هذا الاتفاق مؤامرةَ صمت، فنحن لم نتفق على دفن الحقيقة، بل اتفقنا على تأجيل إعلانها. كان الجميع يعرفون أنَّ خطأً شنيعًا قد وقع، وأنَّنا حذَّرنا سابقًا من وقوع هذا الهجوم، وما كانوا بحاجة إليه سريعًا هو مساعدتنا، ومساعدة كل شخص له علاقة خاصة بمصادر رفيعة المستوى، قريبة من إرهاب الشرق الأوسط، لقد كانوا بحاجة إلينا.

كان يمكن لخذلان المجتمع الاستخباراتي في تلك الأيام الأُولى، أن يُحطِّم معنويات الرجال والنساء الذين كان عليهم حشد طاقاتهم كلها للشروع في تحقيق فاعل.

لقد أردنا المشاركة في هذا التحقيق، لذلك قررنا الانتظار قبل لفت الانتباه إلى توقعات فريقنا الدقيقة، كنت أتوقع دائمًا من أي لجنة تحقيق يُشكِّلها الكونغرس أن تُخرج تحذيراتنا السابقة إلى العلن، وكنت أتوقع أيضًا أنَّ انتظارنا سيكون لأسابيع قليلة حتى ينتهي الجميع من التحقيق في هذا العمل الإجرامي.

لقد قدَّرنا أنَّ قرارنا بالانتظار ستكون له عواقب وخيمة، ولم نكن ندرك إلى أي مدى ستكون خطيرةً أو رهيبةً؛ وكما يقولون: فإنَّ الطريق إلى جهنم مفروشة بالنوايا الحسنة. أما بالنسبة إليَّ، فكان ذلك يعني هاويةً ما لها من قرار.

الفصل 08

تعاون العراق مع التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر

أراد الجميع تقديم المساعدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، لكنَّ أشخاصًا قليلين فقط كانوا يستطيعون ذلك، وكنت أحد هؤلاء. لقد كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها من المصادر العربية الممكنة جميعها؛ من أجل توجيه ضربة مُدوية لتنظيم القاعدة. وكان معروفًا أنَّ العراق وليبيا تميزا بقدرة فائقة على جمع المعلومات عن الخلايا الإرهابية في الشرق الأوسط؛ لذلك، فإنَّ اتصالاتي الخاصة بسفارتي البلدينِ، وتاريخي الناجح في الحصول على تعاونهما في قضايا مكافحة الإرهاب، كانت لها أهمية كبيرة في أي تحقيقات جادة.

في مطلع اليوم الحادي عشر من شهر سبتمبر عام 2001م أكملت ثماني سنوات من العمل مع بول هوفين، كانت أُولاها عام 1993م زمن الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي، عملت أيضًا مع الدكتور فيوز من شهر سبتمبر عام 1994م فصاعدًا، وبدأت اتصالاتي بالبعثة الليبية في شهر مايو عام 1995م، وبالسفارة العراقية في شهر أغسطس عام 1996م، وقد شمل عملنا مناطق مهمة في الشرق الأوسط، منها: مصر، وسوريا (حزب الله)، واليمن وماليزيا، إلا أنَّنا ركَّزنا جهودنا على ليبيا والعراق، وقد استثمرت نشاطي المناهض للحرب والعقوبات في بناء علاقات بدبلوماسيي هذينِ البلدينِ؛ لبحث القضايا كلها المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

كانـت مهمتـي سـهلةً؛ لأنَّـه لم يسـبق لأحد غـيري أن حظي بهـذه العلاقة الوثيقـة مع هاتين السـفارتين اللتين كانتا معزولتين في الأمم المتحدة، مع أنَّ علاقات ليبيا بأوروبا أخذت تتحسـن في أعقاب محاكمة لوكيربي، أما بالنسبة إلى بغداد فقد تحسَّر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيـة الأمريكيـة جورج تينيت؛ لأنَّ عدد العملاء في العراق لا يتعدى أصابع اليد الواحدة [146]، ومرد ذلك أنَّ النظام العراقي كان يعذبهم ويقتلهم حال اكتشاف خيانتهم، وأما على مستوى العالم، فوجد نحو خمسة آلاف من الوسطاء السريين، يُمثِّلون مجموعة النخبة [147].

لقـد جعلنـي ذلك أحظـى بأهمية خاصة في نيويورك؛ إذ كُلِّف ثلاثة وسـطاء أمريكيين فقط بملف السـفارة العراقية، وقد جنَّد مكتب التحقيقات الفيدرالي اثنين منهم بعد الحادي عشـر من سبتمبر. كان رائد الأنبكي ووسام الأنبكي ابنين لدبلوماسي عراقي سابق، وقد أرادا البقاء في الولايـات المتحـدة بعد انتهـاء صلاحية إقامتهما [148]، ولقاء تجديد صلاحيـة إقامتهما وإذن العمل، وافق الشـقيقان على تصوير الضيوف الذين يحضرون حفلات السـفارة [149]، أما سـبب معرفتي بذلك، فهو أنَّني تلقيت نسخًا من الدليل التافه ضدهما.

كان هذان الشـقيقان شـابين في العشـرينيات من العمر، يعمل أحدهما في مصبغة ملابس، والآخـر في محـل تأجـير أفلام في مانهاتن [150]. وكنت قد تخرجت في كلية سـميث وجامعة لندن للاقتصاد، وعملت سـكرتيرة صحفية ومراسـلة صحفية في الكونغرس، وتخصصت في قضايا مكافحة الإرهاب طوال تسعينيات القرن الماضي، لم يكن عملنا في معظم الأحيان سريًّا؛ لأنَّني كنت أعمل بالتنسـيق مع الدبلوماسـيين والسـفراء العرب الذين تفهموا دافعي للمسـاعدة على إنهاء العقوبات.

خلاصـة القـول إنَّه إذا كانت حكومة الولايـات المتحدة جادة في تعاون العراق في التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشـر من سـبتمبر، فإنَّها بحاجة إلى مساعدتي؛ لأنَّني كنت الوحيدة التي تستطيع تقديم هذه المساعدة.

وفي ظـل هـذه الظروف، فقـد يُعَد رفضي غير مسـؤول، وربما جريمة، وقد كنـت طوال مدَّة اتهامـي المرعبـة أُفكِّر كثيرًا في هذه المسـألة؛ فلـو أنَّني رفضت تقديم المسـاعدة لكانوا اتهموني بعرقلة سـير العدالة، وقد تخيلت مرارًا جلسـة المحاكمة (البديلة) التي قد يُقدِّم فيها القاضي محاضرة عن فشـلي في دعم رفاهية المجتمع، ولو أنَّني رفضت لربما رفض إخراجي بكفالة، أو

لأصدر بحقي حكمًا قاسيًا لتعليم الآخرين درسًا في التزاماتنا تجاه مجتمعنا، لو حدث ذلك لكنت أستحق هذا العقاب، على أي حال، فقد تصاعد الضغط لإجبار العراق على التعاون بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد وجَّه المعسكر المؤيد للحرب انتقادات استفزازية إلى صدام حسين، متهمين إياه بدعم تنظيم القاعدة؛ ففي الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م، أعلن السيناتور الطامح للرئاسة جون ماكين الآتي: «لقد عقد اجتماع بين الاستخبارات العراقية ومحمد عطا (المخطط الرئيس لهجمات الحادي عشر من سبتمبر) في مدينة براغ» [151].

بعد أسبوعين من هذا الإعلان، وفي التاسع من شهر ديسمبر عام 2000م، قال نائب الرئيس ريتشارد تشيني في برنامج (واجه الصحافة) التلفازي: «لقد تأكد لنا تمامًا أنَّه (عطا)، كان في براغ، وفيها اجتمع بمسؤولين كبار من جهاز الاستخبارات العراقية» [152].

وقد سارع الجمهوريون في الكونغرس إلى الانضمام إلى فريق الكذب، أما أنا فلم تكن لديَّ أي شكوك في أنَّ قادة الكونغرس لا يفهمون شيئًا عن فلسفة صدام حسين للبقاء في السُّلْطة، أو كرهه الشديد للإسلاميين المتشددين؛ سواء أكانوا إرهابيين أو لم يكونوا، فقد لاحق هؤلاء الأفراد بقسوة، والأكثر من هذا أنَّني كنت واثقةً تمامًا أنَّ بغداد كانت ستُزودني بأي معلومات استخباراتية تتعلق بهجمات الحادي عشر من سبتمبر لو كانت لديها؛ لأنَّني كنت أُطالب بذلك منذ أشهر عدَّة.

كان الإدلاء بمثل هذه المعلومات سيُقرِّب بغداد أكثر من أوروبا وواشنطن، وكانت المساعدة على إحباط المخطط ستُؤكِّد التزام العراق بالعلمانية والحداثة، وكان العراقيون يعرفون ذلك، ولكن لم يكن لديهم ما يُقدِّمونه لنا.

والحقيقة أنَّ المسؤولين العراقيين عملوا جاهدين في صيف عام 2001م لإنهاء العقوبات الدولية، ودعوا البعثات التجارية من أوروبا وآسيا ودول الخليج إلى إعادة بناء العلاقات، والتخلص من جدار العزلة، وقد تركزت اتصالاتي السرية على أهمية استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة المُحرَّمة؛ للتحقق من خلو العراق منها، ولكنَّ العراقيين وعدوا في المحادثات الجانبية بإعطاء الولايات المتحدة حصة كبيرة من عقود إعادة الإعمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة [153]. وفي محاولة منها لإقناع واشنطن، فقد أغرتها الحكومة العراقية بإعطائها الأولوية في العقود الخاصة بالاتصالات اللاسلكية والمواصلات ومعدات المستشفيات

والأدوية، بالإضافة إلى قطاع النفط. كانت الولايات المتحدة ستحصل على كل شيء طلبته وكالة الاستخبارات الأمريكية، وأقسم لي الدبلوماسيون آلاف المرَّات أنَّهم سيعطونني الموافقة على ذلك [154].

بعد أحد عشر عامًا من جحيم المعاناة كانت نهاية العقوبات تلوح في الأفق يومًا بعد يوم؛ لذا لم يكن المسؤولون العراقيون ليُقدِموا على أي عمل يقضي على التقدم الحاصل، لقد كان رفع العقوبات هو أملهم الكبير في المستقبل.

وبعبارة أخرى، فقد كان مستحيلًا وجود أي دافع لدى العراق للتورط في مؤامرة الحادي عشر من سبتمبر، أو إخفاء أي معلومات بشأنها؛ لأنَّه كان سيخسر كل شيء في اللحظة التي يستعد فيها للاحتفال بالنصر، لقد كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر مأساة العراق أيضًا.

وأنا شخصيًّا لم أُخدع قط بخطابات الجمهوريين التي اتَّهمت العراق بعكس ذلك، فحتى الأشخاص الذين أدركوا أن لا علاقة للعراق بالهجمات كانوا متحمسين لضمان تعاون العراق مع الحرب على الإرهاب [155]. لقد كانت أجهزة الاستخبارات العراقية من أفضل الأجهزة في العالم معرفةً بعمل الشبكات الإرهابية في أي مكان، وكان صدام حسين يكره المتشددين الإسلاميين ويلعنهم، ويفترض أنَّهم سوف يصبحون أعداءً للدولة عاجلًا أم آجلًا؛ لهذا كانت الاستخبارات العراقية تراقبهم باستمرار، وتلاحقهم في عموم منطقة الشرق الأوسط، وربما كانوا أحيانًا يطلبون اللجوء إلى العراق متوقعين السماح لهم بذلك؛ نظرًا إلى كراهيته للولايات المتحدة، وإذا حدث وطلبوا ذلك فإنَّهم لم يكونوا يعلمون أنَّ صدام حسين يأمل -باستماتة- في المصالحة مع أمريكا، لو استطعنا الوصول إلى هذا الكنز من المعلومات الاستخباراتية لأثَّر ذلك كثيرًا في الأهداف الأمريكية، وكان صدام حسين يدرك ذلك.

كان من الصعب على الولايات المتحدة تحقيق أي نتائج من دون هذه المعلومات، ويمكنك -في الوقت نفسه- أن ترى المشكلة التي وقع فيها القادة الجمهوريون.

وأخيرًا وبعد الحادي عشر من سبتمبر، سنحت للرئيس بوش فرصة التغلب على المعارضة العالمية للعدوان العسكري الأمريكي على العراق؛ فحتى تلك اللحظة كان الرأي العام العالمي

متحاملًا على العراق، وكانت سياسة الولايات المتحدة المعادية للعراق ستمنى بالفشل. كان العراق يقف على عتبة إعادة التأهيل، وكان التعاون في مكافحة الإرهاب سيُوفِّر عاملًا إضافيًّا آخرَ للوصول إلى تلك النهاية، ولم يكن صدام حسين بحاجة إلى التفكير كثيرًا لإدراك ذلك، فكيف سيكون حال البيت الأبيض لو حدث ذلك؟ سيعود إلى المربع الأول، ومن دون مُبررات لشن الحرب، ولكنَّني لم أكن أفهم هذا بعدُ.

مستغلًا حالة الفوضى العالمية التي تلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، سارع البيت الأبيض إلى شحن آلته الدعائية، وكان نائب الرئيس تشيني والسيناتور ماكين المتحدثِين باسمه، وفي حملة مخطط لها بعناية لربط العراق بتنظيم القاعدة، مارس البيت الأبيض واحدة من أكثر الخدع المكشوفة والوقحة في تاريخ الحرب على الإرهاب.

لم تكن هذه هي المرَّة الأُولى التي مثلت فيها شخصيتي ومصداقيتي مشكلة خطيرة للمحافظين الجُدد في البيت الأبيض؛ فقد راقب فريقنا توقف العراق عن دعم التنظيمات الجهادية المختلفة منذ عام 1996م، بما في ذلك رفض العراق عروضًا من أسامة بن لادن عام 1998م، مباشرةً بعد الفتوى السيئة التي أصدرها حيال الغرب [156].

في مطلع ربيع عام 1998م، وقبل تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي، حاولت معرفة إن كان ابن لادن سيحظى باللجوء، أو الدعم المالي من ليبيا أو العراق [157]. ففي واحد من أهم التحقيقات لمعرفة تركيبة تنظيم القاعدة والدعم الذي يتلقاه، اتصلت بالسفارتين كلتيهما، وأعربت عن تعاطفي وإعجابي بقضية ابن لادن.

كان رد فعل السفارتين عنيفًا؛ إذ أعلن الدبلوماسيون الليبيون أنَّني «شخص غير مرغوب فيه» في سفارتهم بنيويورك، وأمروني بالخروج وعدم العودة مرَّةً أخرى، وقالوا إنَّهم لن يستقبلوني ثانيةً.

أما فيما يتعلق برد الفعل العراقي فقد أعرب الدبلوماسيون العراقيون عن قلقهم الشديد، واستجوبوني بقسوة، وسألوني إن كنت قد ترددت على (دكان) رجل دين مسلم في واشنطن يدعو إلى دعم قضية ابن لادن، وبعد ذلك شجعوني على تعرف الإسلام عن طريق مسجد آخر، مُعرِبين عن خشيتهم من أن يكون فهمي للإسلام قد أصبح ظلاميًّا، وقد أكد هؤلاء

الدبلوماسيون أنَّ ابن لادن لا يراعي المعتقدات الإسلامية الحقيقية، ولفتوا انتباهي إلى أنَّني في محاولتي فهم دينهم قد تعلمت التعاليم السيئة، ونصحوني بالابتعاد عن الأصدقاء الذين يدعون إلى هذه الأشياء الرهيبة.

لقد حاولوا جهدهم معرفة مَن هم أصدقائي المتطرفين الجُدد؛ ما أسماؤهم وجنسياتهم؟ وكما قلت، فإنَّ صدام حسين لاحق هؤلاء الناس في مختلف أنحاء العالم.

أبلغت الدكتور فيوز هذه التفاصيل كلها، فأمرني بالعودة إلى الأمم المتحدة، والاعتذار إلى السفارتين، والقول بأنَّني كنت مخطئةً جدًّا في اندفاعي وحماسي، وأنَّني تراجعت عن تأييدي لأسامة بن لادن.

عندما قلت لهم ذلك أعرب الدبلوماسيون عن ارتياحهم الشديد. كان مشروعنا مهمًّا لأنَّه أرسى أحد المعايير لمعرفة رد الفعل الذي سيكون بانتظار أسامة في دول الشرق الأوسط البعيدة عن الولايات المتحدة. هل سيجد أتباعه ملجأً وترحيبًا في ليبيا أو العراق؟

لن يجدوا ذلك بكل تأكيد؛ فقد كانت بغداد وطرابلس ضمن مخططات تنظيم القاعدة طوال سنوات عدَّة قبل استهدافنا، وكان البلدان يَعُدَّانه تهديدًا خطيرًا لهما، وقد طلب الدبلوماسيون إليَّ الابتعاد عن أتباعه، أو الابتعاد عن السفارتين.

كان تاريخ عملي في الوساطة السرية هو تاريخ معارضة العراق للإرهاب الإسلامي المتطرف؛ لذلك، فخلال أيام من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، توجهت إلى نيويورك للقاء الدبلوماسيين الليبيين والعراقيين بعدما طلب إليَّ هوفين والدكتور فيوز العمل على حفز البلدين إلى التعاون السريع ضمن أعلى المستويات، وقد تصرفت وفقًا لأوامرهما، ويكفي أنَّ بول هوفين أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّه تحدث إليَّ نحو (40– 50) مرَّةً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر [158]، أما الدكتور فيوز فكان رقيقًا بطبعه، وكان يقتبس من أقوال الرئيس جون إف كنيدي: «لا تسأل ما الذي يمكن لبلدك أن يعطيك، ولكن اسأل ما الذي يمكنك أن تعطيه إياه».

أود أن أُوضِّح هنا أنَّني كنت أقوم بعملي الميداني قبل رفع هوفين والدكتور فيوز تقريريهما إلى الاستخبارات؛ فأنا التي كنت على اتصال مباشر بالمسؤولين العراقيين الذين كانوا

مصادري الدبلوماسية، كان فريقي سينجح أو يفشل، والسياسة قد تنجح أو تفشل بحسب شراسة اتصالاتي.

بعد الحادي عشر من سبتمبر أخذت الأمور تنحو منحًى آخر؛ فقد طلبت وكالة الاستخبارات الأمريكية -بإصرار- تسليم كل شيء فورًا، وقد تعامل هوفين والدكتور فيوز مع التحقيق بجدية كبيرة، وضغطا عليَّ كثيرًا، فالهجوم كان ضروريًّا لتحقيق هذا الهدف، كان عليَّ الاتصال بالبعثة الليبية، ولدى اجتماعي بالسفير عيسى ذكّرني أنَّ ليبيا كانت أُولى دول العالم التي أبلغت الإنتربول عن أسامة بن لادن عام 1995م (أصدرت مصر أول مذكّرة لاعتقاله عام 1996م).

ونظرًا إلى هذه العداوة الطويلة بين القذافي وابن لادن؛ فقد ثبت بسهولة أنَّه لا توجد حاليًّا أي علاقة بين ليبيا وتنظيم القاعدة يمكن الاستفادة منها للأغراض الاستخباراتية. ومن ناحية أخرى، فقد أثنت وسائل الإعلام على ليبيا؛ لتعبيرها عن التعاطف مع الضحايا، وقولها إنَّهم ينتمون إلى (90) دولة في العالم.

نقلت رسائل السفير الليبي إلى الدكتور فيوز، وعندما أثنت وسائل الإعلام على ليبيا استنتجت أنَّ رسائلي قد مرَّت خلال الحلقة الاستخباراتية، وأنَّ جهودي كانت محط تقدير.

أما فيما يتعلق بليبيا، فأعتقد أنَّها قدرت ذلك أيضًا [159]؛ فبعد أسابيع قليلة أشادت صحيفة نيويورك تايمز بالإسهام الليبي في عنوان رئيس: (ثلاثة حلفاء جُدد يساعدون وكالة الاستخبارات الأمريكية في حربها على الإرهاب).

منذ الحادي عشر من سبتمبر فتحت وكالة الاستخبارات الأمريكية قنوات مع مسؤولي استخبارات من دول عدَّة كانت الولايات المتحدة قد اتهمتها بمساندة الإرهاب.

والأهم من ذلك أنَّ التواصل مع مسؤولي الاستخبارات هؤلاء والاجتماع بهم كان في الأيام نفسها، وفي الرحلات نفسها إلى نيويورك؛ إذ عقدت اجتماعات في مقر البعثة الليبية، تلتها اجتماعات أخرى في السفارة العراقية، وقد زرت كليهما؛ الواحد تلو الآخر، لذلك، فأنا أتذكَّر واحدة من التهم الفيدرالية المُوجَّهة إليَّ بكثير من الفخر والاشمئزاز.

في التاسع عشر من شهر سبتمبر عام 2001م، أو نحو ذلك، اجتمعت سوزان لينداور، المعروفة أيضًا بالاسم المستعار سوزان، مع ضابط من جهاز الاستخبارات العراقية في مانهاتن [160].

كان التاريخ الصحيح هو الثامن عشر من سبتمبر، وهذا يعني أنَّ التاريخ الذي ذكره مكتب التحقيقات الفيدرالي كان خطأً، وكنت أتمنى لو أنَّ صديقي الدبلوماسي صالح محمود كانت له علاقة بالاستخبارات؛ لأنَّ ذلك كان سيُسهِّل مهمتي كثيرًا، وهذا كان هدف رحلتي على أي حال.

أود الإشارة هنا إلى أنَّ وزارة العدل لم تُنكر عقد هذا الاجتماع، حتى إنَّ النائب العام الفيدرالي إدوارد أوكالاهان طالب بسجني مدَّةً تتراوح من عشر سنوات إلى خمس وعشرين سنةً؛ لأنَّ هذا الاجتماع قد حدث، وقال إنَّ ضابط اتصال وكالة الاستخبارات الأمريكية لم يكن مهتمًّا بعلاقة العراق بتنظيم القاعدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، ولم يرغب في معرفة أي شيء عنها.

أنا لا أختلق ذلك، ولكنَّني أقول إنَّ الدليل المزعوم الذي يدعم هذه التهم هو دليل معيب؛ حتى لا أذكر وصفًا أكثر انحطاطًا.

وبحسب ما قاله مكتب التحقيقات الفيدرالي، فإنَّ الدبلوماسي العراقي، واسمه صالح محمود، اعترف أنَّني عملت معه، وأنَّه دعاني إلى الغداء ثلاث مرَّات في مانهاتن [161]، وأنَّه دفع مبلغ (33,5) دولارًا في الثامن من شهر سبتمبر عام 2001م، وكانت حصتي من المبلغ نحو (16,75) دولارًا شاملةً الضريبة والإكرامية.

وفي اليوم الثالث عشر من شهر سبتمبر اشترى لنا غداءً الساعة 2:17 بعد الظهر كما هو مُدوَّن في الفاتورة المختومة، ودفع (27,57) دولارًا ثمنًا له، وكانت حصتي من هذا المبلغ (13,78) دولارًا. وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه اشترى لنا غداءً، ودفع ثمنه (31,85) دولارًا، وكانت حصتي منه (15,92) دولارًا.

بلغ مجموع هذه المبالغ (92,92) دولارًا، وكانت حصتي من ثمن ثلاث وجبات في أغلى مدينة في العالم (46،46) دولارًا، وقد وجدت هذا الأمر مهينًا وممتعًا في آنٍ معًا؛ فقد كانت

الفواتير مختومةً باليوم والوقت. ومن ثَمَّ، فإنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يختلق هذه الاجتماعات؛ ما ساعدني كثيرًا في الدفاع عن نفسي.

كان واضحًا أنَّ شراء هذه الوجبات وتناولها لم يكن يوم التاسع عشر من شهر سبتمبر عام 2001م، وهو التاريخ المذكور في صحيفة الاتهام. ومع ذلك، فقد استُخدِم ذلك دليلًا في تبرير التهم المُوجَّهة إليَّ.

وهذا ما يجعلني أسأل: لماذا لم يستطع مكتب التحقيقات الفيدرالي تقديم دليل أفضل؟ هل أرادت وزارة العدل محاكمتي لأنَّني تناولت وجبة سريعة؟!

ولكن، هل كان الجبن في الوجبة أمريكيًّا؟ هل كان وطنيًّا، أم كانت شرائح البطاطا فرنسيةً؛ ما أغضب وزارة العدل؟ إنَّ هذا أمر متروك لهيئة المحلفين لتقريره، علينا تذكُّر أنَّ المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، حتى وإن اتُّهِم وفقًا لقانون الباتريوت.

المضحك في الأمر هنا، وهو ما كنت أود قوله لهيئة المحلفين، أنَّهم يتحدثون عن سوزان أخرى؛ فقد كان للدبلوماسي المذكور صديقة تُدعى سوزان تعمل في الأمم المتحدة، وكان يمازحني قائلًا: «لا أستطيع أن أتخذك صديقةً لأنَّ لديَّ سوزان أخرى». وفي الأحوال كلها، فقد كنا امرأتين مختلفتين، وهذا ما لم يتحقق منه مكتب التحقيقات الفيدرالي.

هذا ما يحدث عندما تفترس الاستخبارات وسطاءها السريين! فعندئذٍ، لا أحد يستطيع أن يعرف ما يحدث وسط هذا الضجيج والفوضى.

كنت أضحك بأعلى صوتي، وأنا أتخيل المشهد، لحظة كشف شخصية منافستي لهيئة المحلفين، ونظرًا إلى خطورة التهمة، وهي تناول وجبة خفيفة مع دبلوماسي عراقي صديق؛ فإنَّه يمكنكم تخيُّل كيف استمتعت باللحظة الوهمية التي سأكشف فيها عن شخصية هذه المرأة.

ولكن، كيف عرفنا أنَّ سوزان الأخرى كانت رفيقة الدبلوماسي العراقي الحقيقية؟ عرفنا ذلك عن طريق التاريخ؛ فالثامن من سبتمبر يسبق الحادي عشر من سبتمبر بثلاثة أيام، ويستطيع الشهود تأكيد أنَّني توقفت عن الذهاب إلى نيويورك قبل أسابيع عدَّة من يوم الحادي عشر من سبتمبر [162]. يمكنهم أن يشهدوا أيضًا أنَّني حذَّرت أصدقائي وعائلتي ليبتعدوا عن

مدينـة نيويـورك، ولم تكن وكالة الاسـتخبارات الأمريكية قد قررت بعـدُ أنَّها تريدني ميتة، لقد كانوا يحاولون إبقائي حيَّةً؛ لذلك كنت في الثامن من سبتمبر مختبئةً في البيت بعيدًا عن تهديد الإرهابيين، وملاحقة الشرطة الفيدرالية.

والمهم في الأمر أنَّ فاتورة الغداء هذه قد استخدمها محامي الدفاع دليلًا لعرض تحذيراتنا بخصوص الحادي عشـر من سـبتمبر على المحكمة؛ لذلك فقد منعته من الضغط لإسقاط هذه التهمة.

كان لديَّ ما يُثبِت أنَّني كنت في مكان آخر يوم الثالث عشـر من شـهر سـبتمبر عام 2001م؛ فعندما اقتحمت الشـرطة الفيدرالية القرص الصُّلْب في جهاز الحاسـوب خاصتي، اكتشفت أنَّ شـخصًا ما كتب رسـالة إلى آندرو كارد في البيت الأبيض، في الوقت نفسـه من اليوم الذي كان يُفترض فيـه أن أكون جالسـةً في المطعم مـع صالح محمود في نيويـورك [163]، وهذا أمر لا يمكن أن يحدث إلا إذا توقف الزمن، أو أنَّني ركبت البسـاط السـحري! هل تذكرون أنَّ نيويورك تبعد (214) ميلًا عن بيتي في تاكوما بارك بولاية ميريلاند؟

في مرحلة لاحقة، خمَّن موظفو مكتب السـجون أنَّ صديقًا لي ربما تسـلل إلى بيتي، وانتحل شـخصيتي، وكتـب رسـالة إلـى آنـدرو كارد لتكون دليـل بـراءة، في الوقت الذي كنـت أعقد فيه اجتماعًا بنيويورك (هل لا تزالون – يا أصدقائي- تعتقدون أنَّني مصابة بوسواس الشك؟!).

إنَّ هذا كله يُفسِّر سبب تقبلي هذه التهمة بفخر، وأنا أعترف أنَّني كنت في مسرح الجريمة، حتى وإن كانت الحقائق والتواريخ التي قدَّمها مكتب التحقيقات الفيدرالي غير صحيحة، ومن المؤكد أنَّني زرت مصادري (الدبلوماسيين) في نيويورك بعد الحادي عشر من سبتمبر مباشرةً.

ولكن، إذا لم أكن أنا سوزان الأخرى التي كانت تتناول الوجبات السريعة مع صالح محمود، فما الذي قدَّمته لتحقيقات الحادي عشر من سبتمبر؟ لماذا تشعر الحكومة الأمريكية بالرعب، فتعتقلني وتحتجزني حتى لا أفشي ما أعرفه؟ من أين أبدأ؟ جهِّزوا أنفسكم، استعدوا.

كان إسـهام العـراق في تحقيقـات الحـادي عشـر من سـبتمبر أكـبر بكثير ممـا أراد القادة الجمهوريـون الاعـتـراف بـه أمـام الشـعب الأمريكـي، وأعتقـد،- بـكل أسـف- أنَّ رفض قيادة الجمهوريين قبول مساعدة العراق، قد سبب ضررًا طويل المدى للحرب على الإرهاب، وسيُفضي

إلى عواقب وخيمة على الأمن مستقبلًا. وفي رأيي، فإنَّ فشل الجمهوريين قد ترك بابًا خلفيًّا مفتوحًا لهجوم إرهابي كبير آخر على الولايات المتحدة.

دعوني أذكر لكم السبب: الاستجابة العراقية الرسمية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر: الاستياء، وتفجير أوكلاهوما

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشرةً شعر العراقيون باستياء كبير، ويتردد في الإسهام في التحقيقات؛ ذلك أنَّ الدبلوماسيين العراقيين في نيويورك وبغداد كانوا من بين الأشخاص القليلين في العالم الذين لديهم معلومات مباشرة تفيد بأنَّ القيادة الأمريكية العليا كانت تتوقع حدوث هجمات الحادي عشر من سبتمبر بالطريقة التي نُفِّذت بها.

كيف عرفوا ذلك؟ لأنَّني قلت لهم ذلك.

كان العراقيون يرون أنَّ هذا يُلقي شكوكًا على مصداقيتنا، وهذا ما عبَّروا عنه في مراسلاتهم من بغداد؛ إذ تحدوني قائلين:

من الواضح أنَّكم كنتم تعرفون أنَّ الهجوم سيقع؛ لأنَّك كنت تقولين ذلك لنا طوال الوقت، كان عليكم إفشاله قبل وقوعه بدلًا من إلقاء اللوم علينا اليوم.

— لماذا لم توقفوه؟

— سنقول لك لماذا، أنتم لم توقفوه لأنَّكم كنتم تُخططون للحرب منذ مدَّة طويلة، وكان الهجوم هو المُبرر لكم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تسمح بوقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

— لقد سمحت حكومتكِ بوقوع هذه الكارثة لأنَّكم لم توقفوها، والآن تأتون لإلقاء اللوم علينا!

كان الدبلوماسيون العراقيون على حق؛ اعتقدوا، وربما كانوا على حق أيضًا، أنَّ عدوهم القديم (الموساد الإسرائيلي) أعطى وكالة الاستخبارات الأمريكية معلومات عن الهجوم، وهو يحاول الآن إلقاء اللوم عليهم.

كان ذلك منطقيًا بحسب طريقة تفكير العراقيين، وهذا ما جعل الدبلوماسيين العراقيين غير متعاطفين. ربما لا يحب معظم الأمريكيين سماع ذلك، ولكنَّ أي نوع من أنواع الشهادة يتطلب صدقًا وإخلاصًا، وإلا فلا معنى لها؛ لذلك سأقولها صراحةً: « لقد استُفِزَّ العراقيون من غضبنا حيال هجمات الحادي عشر من سبتمبر».

«هذا التفجير يحدث كل يوم في مختلف أنحاء العالم، والأمريكيون لا يهتمون! توجد عائلات أخرى تعاني، وبنايات أخرى تُدمَّر، ومدارس تُقصَف، وتجارة تُعطَّل، هذه هي الطريقة، هذه طريقتكم»، «هذا ما تفعله أمريكا بالدول الأخرى، أنتم تسقطون القنابل، والآن أنتم تتألمون، وتشعرون بالغضب، اللعنة على نفاقكم».

كانت هذه هي المشاعر التي عبَّر عنها الدبلوماسيون العراقيون في أثناء زيارتي الأُولى لمدينة نيويورك يوم الثامن عشر من سبتمبر، فما الذي يمكن أن نتوقعه منهم بعد (20) ألف طلعة جوية في الأجواء العراقية، وبعد أن استمرت العقوبات ومناطق الحظر الجوي مدَّة عام ونصف قبل شن الغزو الأمريكي؟

يكمن جوهر المشكلة في أنَّ الحكومة العراقية كانت تملك كمًّا كبيرًا من تلك المعلومات الاستخباراتية الأولية، التي كانت الولايات المتحدة تريدها لتوجيه ضربة قوية إلى تنظيم القاعدة. يمكننا أن نقول أشياء كثيرة عن صدام حسين، إلا أنَّ حكومته كانت تتابع الخلايا الإرهابية في عموم منطقة الشرق الأوسط، خاصةً الجماعات الإسلامية التحريضية؛ لذلك كنت أنا والمسؤولون عني على قناعة أنَّ بغداد كانت تملك مفاتيح الحسابات المصرفية أو السجلات المالية لهذه الخلايا، وهذه أكبر جائزة كان يمكن أن تتلقاها الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وإذا لم تكن هذه الحسابات والسجلات موجودةً لدى الحكومة العراقية، فبإمكانها الحصول عليها، وكان هذا - تحديدًا- نوع الجائزة الاستخباراتية التي كانت الولايات المتحدة بحاجة مُلِحَّة إليها، لكنَّ المشكلة كانت في كيفية تسليم هذه الوثائق إلينا.

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشرةً، بدأت بإزعاج مصادري الدبلوماسية على الهاتف، وأخذت أحثُّ المسؤولين العراقيين على التعبير عن تعازيهم لعائلات ضحايا الهجوم،

وضغطت عليهم أكثر للتعاون مع التحقيقات، خاصةً في الجانب الذي يتعلق بعمليات تنظيم القاعدة، وآليات تمويله، وكنت قد تحدثت إلى الدكتور فيوز عن نوع الوثائق المهمة التي يتعيّن الحصول عليها.

في الثامن عشر من شهر سبتمبر عام 2001م - بعد أسبوع من هجمات الحادي عشر من سبتمبر- توجهت إلى مدينة نيويورك للاجتماع بمصادري الدبلوماسية [164].

كانت ليبيا قد سارعت إلى التعبير عن تعازيها لعائلات الضحايا وتعاطفها معهم، مشيرةً إلى النطاق العالمي للمعاناة، أما العراق فكان حادًّا في انتقاداته؛ إذ أدركت حكومة بغداد بسرعة البرق أنَّ الحكومة الأمريكية تلتزم الصمت بخصوص معرفتها المسبقة بالهجوم، في حين أدرك الدبلوماسيون أنَّ معذبهم الكبير (الولايات المتحدة) كان بحاجة شديدة إلى مساعدة بغداد لتحقيق أكبر قدر من النتائج الملموسة.

حاجتنا هذه زادت من جرأة الدبلوماسيين العراقيين الذين أكدوا لي أنَّ سفارتهم لم تُعطَ إذنًا للاستجابة إلى طلبي، وقالوا إنَّ القرار بهذا الخصوص يجب أن يأتي من أعلى المستويات في بغداد؛ من صدام حسين نفسه، أو من طارق عزيز، وأكدوا لي أيضًا أنَّهم لن يتخذوا أي خطوة إلى أن يتلقوا مثل هذا التفويض: «كلا كلا (قلت وأنا أهز رأسي) عليكم أن تضغطوا على بغداد، فالمجتمع الدولي يطلب ردًّا سريعًا».

فما الذي حصلنا عليه؟

في ساعة متأخرة من ليلة الحادي والعشرين من شهر سبتمبر عام 2001م، اتصل بي مصدري الدبلوماسي صالح محمود يرجوني أن أعود إلى نيويورك بأسرع وقت ممكن؛ لاستلام رد رسمي من بغداد [165].

في صباح اليوم الثاني ركبت سيارتي، وانطلقت من ميريلاند متجهةً شمالاً إلى مانهاتن خلال ديلاوير ونيوجيرسي، كانت الرحلة تستغرق ثلاث ساعات ونصف الساعة في كل اتجاه على الطريق السريع، وهذه رحلة طويلة بعد يوم من الاجتماعات، لكنَّها كانت مثمرةً دائمًا.

عندما وصلت إلى نيويورك اجتمعت مع السيد صالح داخل السفارة، كنت أريد الحصول على أكبر قدر ممكن من التغذية الراجعة من الدبلوماسيين الآخرين، زد على ذلك أنَّ الجواسيس يستطيعون تصوير الاجتماعات داخل السفارة، وهذه ممارسة متبعة في أوقات الأزمات.

في هذه الحالة تستطيع وكالة الاستخبارات الأمريكية التحقُّق من تقاريري، وإضافتها إلى تحليلاتها؛ لذلك كان ضروريًّا إجراء المحادثة داخل السفارة، وكنت سأرفض أي محاولة من مكتب التحقيقات الفيدرالي لنقل الاجتماع إلى أحد المطاعم.

وصل صالح متأخرًا. من الواضح أنَّه كان يتناول طعام الغداء مع صديقته سوزان الأخرى، تمنيت لو أنَّني شاركتهما وجبة الغداء تلك؛ لأنَّني أنا التي دفعت ثمنها في نهاية المطاف، وقد كلفتني أكثر من (31,85) دولارًا [166].

عندما وصل صالح سلَّمني من فوره بيانًا مكتوبًا مُشفَّرًا، وفيما يأتي الترجمة الحرفية للنص الوارد من بغداد في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر عام 2001م، ردًّا على طلبي بالتعاون في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، بما في ذلك قواعد اللغة، والتعليقات بين القوسين الحاصرتين [167] (انظر الملحق). أما الأقواس فقد وضعتها بنفسي:

1. لو أنَّنا تلقينا الطلب في ظروف مختلفة لكان ممكنًا الموافقة عليه، أو قبوله.
2. مع استمرار العدوان الأمريكي والبريطاني، ومشاعر العداء والكراهية في الولايات المتحدة تجاه العراق، فإنَّ أي خطوة يتخذها العراق قد تُفسَّر بطريقة مسيئة لسمعته، وحرصه على التمسك بكرامته.
3. بالرغم من هذا كله، فإنَّ البنود جميعها التي اقترحتِها [أي أنا، سوزان لينداور] تُعبِّر عن موقف العراق الحقيقي.
4. في حال إعلان الولايات المتحدة نيَّتها وقف الغارات الجوية على العراق (أو أي أشياء أخرى من هذا القبيل) من أجل التركيز على قضايا أخرى، فإنَّ الوضع سيختلف (سيكون أفضلَ).

5. ومع ذلك، فنحن على استعداد للاجتماع بأي مسؤول أمريكي (سرًّا، أو علنًا) لبحث القضايا المشتركة.
6. في الأحوال كلها، فقد عانى العراق خطر الإرهابيين وقادتهم، ولا سيَّما سيادة الرئيس نفسه الذي كان هدفًا لمحاولات اغتيال كثيرة، إضافةً إلى محاولة اغتيال السيد طارق عزيز في الأول من إبريل عام 1980م. والحقيقة أنَّه أصيب في تلك المحاولة، ناهيك عن بعض أعضاء القيادة العراقية الذين تعرَّضوا لمثل هذه الأعمال الإرهابية.
7. لقد أظهر العراق حُسن نواياه تجاه الولايات المتحدة عام 1993م، بعد الحادث السابق الذي تعرَّض له مركز أوكلاهوما التجاري، وأبلغ الحكومة الأمريكية عن طريق قسم المصالح العراقية في واشنطن أنَّه (العراق) على استعداد لتزويد الولايات المتحدة ببعض المعلومات عن مُدبِّري حادث عام 1993م، في حال أرسلت أمريكا وفدًا إلى بغداد، لكنَّ الجانب الأمريكي لم يتعامل مع العرض العراقي بطريقة صحيحة، وطلب إلينا (العراق) أن نُسلِّم هذه المعلومات، وهذا يعني أنَّهم رفضوا الاجتماع بنا.
8. هذا هو الموقف الرسمي للعراق.

عندما أعدت قراءة البيان وقع نظري على ما أُشير فيه إلى مدينة أوكلاهوما، وأول حادث تعرَّض له مركز التجارة العالمي عام 1993م [168].

جحظت عيناي، وسررت لأنَّنا بقينا في السفارة. أخذت أطرح أسئلة بسيطة، وتجنبت الأسئلة الاستفزازية، أو تلك التي قد تجعل صالحًا يُغير روايته لإرضائي، أردت أن أعرف كيف وصلت هذه الوثيقة تحديدًا، مَن الذي تلقاها؟ هل أجرى السفير أو كبار الدبلوماسيين تعديلات عليها؟ وقبل كل شيء، هل تضمَّنت هذه الوثيقة كلمة أوكلاهوما تحديدًا أم أنَّ صالحًا خمَّن ذلك؟

كان مهمًّا أن لا يشعر بالخوف من تغيير خطأ ما إن كان قد فعل ذلك. رد صالح بصراحة قائلًا: إنَّ الرسالة وصلت مُشفَّرة، وإنَّه هو الذي فكَّ الترميز وحده؛ إذ لم يُسمح لأي شخص آخر بالاطلاع عليها. وهكذا، فإنَّ هذه الرسالة كُتبت جميعها في بغداد، من دون أي تغيير

في محتواها السياسي، ولا يحق لأحد أن يُدخل تغييرات عليها من دون أن يتعرض لمتاعب ومشكلات خطيرة. ظننت أنَّ الرسالة قد جاءت من صدام حسين، أو طارق عزيز.

وأخيرًا، لقد تضمَّنت الرسالة شيفرة خاصة بأوكلاهوما، وأقسم لي صالح أنَّه فك هذه الشيفرة بدقة، ولم يُخطئ في ذلك.

ضغطت عليه أكثر، وسألته: هل تعرف جغرافية الولايات المتحدة؟ هل تعرف أنَّ أوكلاهوما ليست جزءًا من مانهاتن، بل تبعد عنها (1500) ميل؟ هل تعرف أنَّهما موقعان مختلفان؟ ظننت أنَّ شخصًا ما قد أخطأ بسبب جهله بجغرافية أمريكا.

نعم (رد عليَّ)، نحن نعرف أنَّهما مدينتان مختلفتان، أنا أعرف ذلك، وبغداد تعرف ذلك، نحن نعرف أنَّهما تعرَّضتا لحادثين مختلفين.

أعتقد أنَّ الرسالة تشير إلى المدينتين كلتيهما، قال صالح ذلك، ثم أسند ظهره إلى الأريكة، ووضع قدميه على طاولة القهوة، ثم أضاف: ما أفهمه أنَّه لا يزال ممكنًا استلام هذه المعلومات، فالباب غير مغلق، ليس لدينا مشكلة في أن تأخذيها يا سوزي، وعندما تُسلِّمينها إلى أمريكا فإنَّهم لن يقولوا إنَّها لا تزال بحوزتنا. إنَّ بغداد تخشى -في ظل هذا التوتر بيننا- أن تتخذ أي إجراء يمكن أن يُعرِّضنا للخطر، لقد كنتِ تُهدِّديننا لأشهر يا سوزي، لو لم تفعلي ذلك ما شعرنا بالقلق الآن.

لماذا لم توقفوا الهجوم يا سوزي؟ لقد قلتِ لنا عنه، لقد علمنا عنه منكِ، من الواضح أنَّكِ تعرفين أكثر من أي شخص آخر، إذن: كيف يمكنكم أن تلقوا اللوم علينا؟ ربما عليكم أن لا تبحثوا بعيدًا.

على بغداد أن تأخذ هذه الأشياء كلها في الحسبان، لكن هذه الرسالة إيجابية جدًّا. (قال بإصرار)، ستكون بغداد على استعداد للتعاون إذا لم تتعرَّض مصالحنا للخطر، بعد ذلك يمكنكم الحصول على ما تريدون، لا أرى أي غضاضة في ذلك، أعتقد أنَّكم ستحصلون عليه.

هنا يمكنك أن تلمس قيمة الوسيط السري وأهميته.

لقد ائتمنني الدبلوماسيون العراقيون على هذه المعلومات، وليس واشنطن، وكان هذا الرد السريع من بغداد خلال ثلاثة أيام فقط (18- 21 سبتمبر) بسبب علاقاتي، لقد وثقوا بي بوصفي إنسانة مسؤولة، بالرغم من عدم ثقتهم بالولايات المتحدة، وكانوا يُقدِّمون لي معروفًا إذا طلبته منهم، كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تتوقع ذلك، ولهذا كانت تستغل علاقاتي وشبكة مصادري لمصلحتها الخاصة، كانت هذه طريقة عملنا في الاتصالات السرية.

بعثت برد العراق إلى آندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض) في رسالة يوم الرابع والعشرين من شهر سبتمبر عام 2001م [169]. تُوثِّق تلك الرسالة بأمانة تاريخ زيارتي للسفارة العراقية يوم الثامن عشر والثاني والعشرين من سبتمبر؛ ما يُثبت عدم إخفاء أي شيء عن البيت الأبيض، أو عن الدكتور فيوز الذي تسلَّم نسخًا من تقاريري إلى آندرو كلارك، إضافةً إلى جلسات الإيجاز والإحاطة العاجلة.

وبالرغم من المتاعب كلها التي مررت بها، فإنَّني أتمسك باستنتاجي الذي أسررت به إلى آندرو كارد؛ وهو أنَّ «العراق التزم الصمت تجاه الاتهامات التي تتردد في وسائل الإعلام؛ ليس عمدًا، وعن سوء نيَّة، وإنَّما بسبب انقطاع التواصل، أعتقد أنَّ العراق لا يعرف كيف يتحدث إلى الولايات المتحدة، حتى تستطيع سماع ما يقولون؛ لأنَّهم يشعرون بالألم والمعاناة» [170].

«إنَّهم يخشون من رد أمريكي متهور؛ لأنَّهم رأوا كيف ردت الإدارة السابقة بغارات نتيجة البيانات الملتوية، أو التخمينات غير المبنية على دراسة دقيقة؛ لصرف الانتباه عن بعض الفضائح في وسائل الإعلام وغيرها، وهذا ما يجعل العراقيين وآخرين - بصراحة- يُجمِّدون علاقاتهم معنا، زد على ذلك أنَّ الناس العاديين في بعض الدول الإسلامية أعربوا عن عدم ثقتهم بالمعلومات الخاصة بابن لادن، وهم يرون أنَّها مُبرر سياسي لحملة مطاردة تطال عدوًّا قديمًا.

ومن أجل استعادة المصداقية؛ فإنَّكم في هذه الحالة الأُولى ستخضعون لأعلى معايير الرقابة والتمحيص من الشارع العربي، وعليكم أن تُثبتوا أنَّ إدارتكم هي غير الإدارة السابقة المستهترة، إنَّهم يحترمون قوتكم، لا يوجد شك في ذلك، ولكن عليهم أن يحترموا سلامة حكمكم؛ لتتمكنوا من الاحتفاظ بسلطتكم الأخلاقية.

«وأنـا أحـث إدارتكـم علـى تحديـد هدفها بدقـة، وعدم اسـتخدام المُـبررات لتوسـيع دائرة الأهداف، فكل إنسان في أوروبا والشرق الأوسط سوف ينظر بوساطتكم، وسوف تُدمِّر أفعالكم الأسس الأخلاقية لوجود أمريكا».

لقـد خلـت تعليقاتـي من الكراهيـة والعدوانية، وكنـت محقةً في كل ما ذكـرت، وبالرغم من ذلك، فقد تحولت هذه الرسـالة إلى نقطة محورية في معركتي القانونية التي اسـتمرت خمس سـنوات؛ لإثبـات إذا كنـت قـد عملت بوصفـي عميلة عراقية تسـتحق السـجن مدّةً تـتراوح من عشـر سـنوات إلى خمس وعشـرين سـنةً؛ لأنَّني وجهت هذه النصيحة الاستشـرافية إلى البيت الأبيض [171]، لسوء الطالع، فإنَّني لم أكن أعرف ذلك بعدُ، فقد تمسَّكت بأقوال العراق بخصوص تفجير أوكلاهوما، والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م.

في الأسـابيع اللاحقـة كنت أعود إلى نيويورك من حين إلـى آخر؛ لتقصي ما عرضه العراق تحديدًا على الولايات المتحدة؛ لأنَّني كنت مقتنعةً أنَّ المعلومات الاسـتخباراتية سـتكون لها قيمة استثنائية.

ومـن اللافت أنَّ الدبلوماسـيين العراقيين في نيويـورك وبغداد أكدوا أنَّ وثائقهم تُثبِت تورط جهـات شـرق أوسـطية في تفجير مدينـة أوكلاهوما، والهجـوم على مركز التجـارة العالمي عام 1993م، وقد أصرَّ دبلوماسيون كبار، من ضمنهم وفد من بغداد، على أنَّ الدليل الذي بحوزتهم يُثبِـت أنَّ مُنفِّـذي الهجوم (تيموثي ماكفيـه، وتيري نيكولز) لم يتصرفا وحدهمـا، وأنَّهما تلقيا مساعدةً ماليةً، وتوجيهًا فنيًّا من قوى مؤيدة لتنظيم القاعدة.

ولأنَّنـي كنت رئيـس فريق الاتصال السـري مع السـفارة؛ فلم يكن العـراق يثق بأحد غيري، وكان كل شيء يأتي من بغداد يُنقل بوساطتي. كان فريقنا المكلف بالاتصال بالسفارة العراقية يتألـف مـن ثلاثـة أشـخاص فقط، ثم انضـم إليه اثنان آخـران بعد هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر، كانا في العشـرينيات من العمر، ولم تكن لديهما أي خبرة في هذا المجال. وفي المقابل، فقـد كنـت أُشـرف على مشـروعات أخـرى، منها مشـروع خاص لدعـم السياسـة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، (فريق عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد).

قبل أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت الولايات المتحدة قد أَعَدّت برنامجًا ضخمًا من شأنه أن يُضيّق الخناق على الإرهابيين الذي يحاولون اللجوء إلى العراق، وقد أقنع فريقُنا العراقَ بالسماح لفريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي عمل تحريات عن الإرهاب داخل الحدود العراقية، ومنحه حق اعتقال المشتبه بهم، ولم يبقَ أمامنا سوى الحصول على تفويض من البيت الأبيض لتنفيذ الاتفاق [172].

كانت فكرة فريق العمل هذه قد ظهرت بعد الهجوم على المدمرة الأمريكية كول في المياه اليمنية في شهر أكتوبر من عام 2000م، قبل الهجوم بسنة حذّر دبلوماسيون عراقيون من هجوم كبير يستهدف منشآت الميناء في عدن، وجاء التحذير العراقي قبل عشرة أيام فقط من الهجوم على المدمرة الذي نُسِب إلى تنظيم القاعدة.

لقد حصلت على المعلومات المتعلقة بالمخطط بعد استدعائي على عجل لزيارة السفارة العراقية. يومها، أبلغني الدبلوماسيون أنَّ حكومتهم أبعدت مواطنًا سعوديًا بعد اكتشاف مؤامرة لمهاجمة أحد الموانئ في مكان ما من الشرق الأوسط، وقالوا: «إنَّ الحكومة لم تجرؤ على اعتقال أحد الأجانب، ناهيك عن مواطن سعودي؛ خشية تعرُّضها لعمل انتقامي دولي».

وأضافوا: «إنَّ اكتشاف مؤامرة، حتى لو كانت تُحاك للعائلة الملكية السعودية، لا يُعَد مُبرِّرًا كافيًا للاعتقال الذي لم يكن ممكنًا في أي من الظروف»، قال الدبلوماسيون إنَّ كل ما فعلته الحكومة هو تسفير هذا الجهادي، وإبلاغهم بالأمر، وأنَّه سافر إلى اليمن بعد مغادرة العراق.

عندما سمعت ذلك سارعت إلى ابلاغ هوفين والدكتور فيوز أنَّ ميناء عدن قد يكون هدفًا لهجوم ما، أبلغت أيضًا نائب السفير اليمني في الأمم المتحدة السيد السندي بهذا التهديد (كان اليمن عضوًا غير دائم في مجلس الأمن في أثناء محاكمة لوكيربي، وفيه أصبحنا أصدقاء)، وكان السيد السندي يزورني في واشنطن، ويدعوني إلى العشاء. لذلك، عندما أبلغته التهديد ونحن نتناول طعام العشاء في نيويورك، أخذ الأمر على محمل الجد.

ومما يُؤسَف له أنَّ التحذير قد وصل متأخرًا؛ إذ تحرك قارب صغير يحمل متفجرات، ثم ارتطم بالمدمرة كول وهي ترسو للتزود بالوقود بعد خمسة أيام من التحذير.

لكنَّ العراق قدَّم تفسيرًا مذهلًا للمنطق بخصوص هذه العملية؛ هو أنَّ الإرهابيين السعوديين كانوا يتمنون أن يبعدوا السكان المحليين عن الحكومة المركزية والولايات المتحدة، وكانوا يأملون أن تصاب القيادة اليمنية بحالة من الفوضى تستفز واشنطن لفرض نوع من العقوبات عليها؛ ما يسبب مصاعب للسكان المحليين، ويُضعف التأييد للغرب وسُلْطة الحكومة اليمنية. إنَّ هذا المنطق الشرير أغضب بغداد.

لكنَّ مخططهم الشيطاني كان أكبر من ذلك؛ إذ سعوا إلى إقناع المجتمعات الريفية باللجوء إلى نوع من التمرد وحرب العصابات، التي قد ينضم إليها متمرِّدون سعوديون يختبئون عميقًا في القرى اليمنية، ثم يشنون منها هجمات عبر الحدود على حقول النفط السعودية، وبهذا تصبح اليمن قاعدةً لتمرُّدٍ يهز استقرار العائلة الملكية السعودية.

والمعروف أنَّ اليمن يغرق في فقر مدقع، وتشعر العائلات القبلية في المناطق الحدودية بالاستياء من ترف جيرانهم السعوديين، ويتهمونهم بالاستيلاء على أراضٍ يمنية تاريخية من أجل زيادة ثروتهم، ومن المؤكد أنَّ بعض هذه القبائل سترحب بالهجمات على آبار النفط السعودية، ولا شك في أنَّهم سيتقاسمون الثروة التي يجلبها المتمرِّدون السعوديون.

مجمل القول إنَّ الهجوم على المدمرة الأمريكية كان ضاريًا، وسهلًا، وجيدَ التوقيت، وقد سعى الإرهابيون إلى إيجاد مشكلات معقدة للشعب اليمني؛ ليتمكنوا من استغلال بؤسهم وعزلتهم إستراتيجيًّا.

لم يمضِ وقت طويل حتى حملت المجموعة اسمًا شريرًا وسمعةً سيئةً (القاعدة)، وقد بذلت هذه المجموعة جهدًا كبيرًا لتتبوَّأ موقعًا ضمن شبكة الإرهاب العالمية.

حين عرفت ذلك قررت العمل في طريقين اثنين: إبلاغ نائب السفير اليمني السيد السندي بالهجوم المحتمل على ميناء عدن، وبحث إستراتيجيات التعاون؛ ليتمكن اليمن من بدء العمل فورًا بما يرضي السلطات الأمريكية.

وإذا لم يستطع اليمن وقف الهجوم، فإنَّه سيكون - على الأقل- مستعدًّا لأساليب التحقيق الأمريكية. لقد تعالت الصيحات لإرسال فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد،

بعد استياء وكالة الاستخبارات الأمريكية من عجز العراق عن إحباط مخططات الإرهابيين الأجانب في إنشاء مواقع لهم داخل أراضيه.

وكانت بغداد قد اشتكت مرارًا أنَّها لا ترغب في توفير ملجأ للتنظيمات الإسلامية التي كرهها نظام صدام حسين، ومع ذلك ظل الجهاديون الشباب يتوافدون عن طريق الحدود، مستغلين ضعف السُّلْطة المركزية في العراق؛ وسواء أكان ذلك صحيحًا أم لم يكن، فقد اعتقد الإرهابيون أنَّ المجتمع الدولي سيحد من قدرة العراق على مراقبة أراضيه.

لقد سعوا إلى استغلال ضعف العراق، ولكنَّهم عندما وصلوا لم يجدوا ترحيبًا من صدام حسين؛ لأنَّهم مثلوا تهديدًا لنظامه العلماني، ومصدرًا لإثارة التشدد والتعصب بين شعبه الفقير المتعب. لذلك، كان تفجير المدمرة كول تذكيرًا بهذه التعقيدات. وللأسف، فإنَّ تحذيرات العراق كانت مشروعةً؛ إذ لم يكن باستطاعته اعتقال مواطنين أجانب من دون إثارة أزمة عالمية، وفي هذه الأجواء، لم يرد أحد تغيير تلك السياسة. ومع ذلك، كان لا بُدَّ من عمل شيء ما؛ ولهذا، وبعد الهجوم على المدمرة الأمريكية مباشرةً، أعطاني الدكتور فيوز تعليمات بالضغط على الدبلوماسيين العراقيين؛ للسماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي أو الإنتربول بإنشاء قاعدة داخل العراق، فإذا كانت الحكومة العراقية غير قادرة على مراقبة دخول الإرهابيين وتحركاتهم داخل الحدود، فيجب السماح للمجتمع الدولي أن يتدخل ويُوفِّر ضمانات إضافية.

وافقت الحكومة على هذا الطلب في أواخر شهر فبراير من عام 2001م؛ أي قبل ثمانية أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لكنَّ قادة الحزب الجمهوري - بالرغم من هذا الحديث عن الإرهاب- لم يتخذوا أي إجراء بخصوص الترتيبات الأمنية.

وهكذا، فقد ضاعت ضمانة أمنية مهمة في الأشهر السابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ووفرت المأساة فرصة ثانية للولايات المتحدة [173]. لقد كنت مقتنعةً أنَّ فريق العمل المقترح سيُعزِّز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. لذلك، فقد جددت الضغط؛ لإجبار الحكومة العراقية على السماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي، أو الإنتربول، أو الإسكوتلانديارد بالعمل داخل الأراضي العراقية، لقد كان هذا الطلب منطقيًا؛ فنظرًا إلى المعلومات الجديدة عن الوثائق التي تربط إرهاب الشرق الأوسط بتفجير مدينة أوكلاهوما والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، كان مكتب التحقيقات الفيدرالي في وضع يسمح له بتنفيذ خطة

سريعة، بحيث يتمكن من الحصول على وثائق التمويل دفعة واحدة بدلًا من حصولي عليها على دفعات من الدبلوماسيين العراقيين، وكان هذا المكتب قادرًا على طلب الحسابات المصرفية فورًا، والتحرك بسرعة لمصادرة الأموال المشبوهة، وكذلك تكليف مجموعات من شرطة تنفيذ القانون بملاحقة الإرهابيين المشبوهين.

لو حدث ذلك لاستطاع مكتب التحقيقات الفيدرالي أن يُحقّق المجد، وقد أثار هذا المشروع حساسية داخل وكالة الاستخبارات الأمريكية، ومع ذلك فقد بدا مناسبًا أن تمارس سلطات تنفيذ القانون دورًا قياديًّا فيما يخص استخدام تلك المعلومات الاستخباراتية بطريقة فاعلة وسريعة، ولكن، كانت مشكلة متوقعة تلوح في الأفق؛ فقد حذّر الدكتور فيوز من أنَّ الأمر قد يتطلب تدخلًا من الكونغرس لتوحيد جهود مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية بسبب العداوات المستحكمة بين الوكالتين، وقد ثبت أنَّ ذلك كان أسوأ تقدير للوضع على الإطلاق.

الفصل 09

تعاون العراق مع التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر

بعد الحادي عشر من سبتمبر تحرك كل شيء بأقصى سرعة، وتحقق تقدم سريع في مختلف قنوات الحوار مع العراق؛ ففي الأشهر الأُولى التي تلت الهجوم، بدا أنَّ الحادي عشر من سبتمبر قد يصبح حافزًا لخير عميم، فإذا كان تجنب الحرب في أفغانستان أمرًا متعذَّرًا، فإنَّ مخزونًا كاملًا من خيارات السلام موجود في العراق، في الوقت نفسه، كانت مشروعاتي في مرحلة التنفيذ التي تستغرق عامًا كاملًا، وكنا نوشك أن نصل إلى خط النهاية.

التفتيش عن الأسلحة

رحَّب سفير العراق في الأمم المتحدة الدكتور سعيد حسن رسميًّا بعودة مفتشي الأسلحة إلى بغداد، بدءًا بشهر نوفمبر من عام 2000م [174]. وبالرغم من ذلك، فقد تَبيَّن وجود انفصام بين اهتمامات الطرفين.

أصرت وكالة الاستخبارات الأمريكية على وجوب موافقة العراق على التفتيش عن الأسلحة من دون شروط. كان الخطاب الأمريكي واضحًا، وهو يعني (الاستسلام غير المشروط)، وأنَّ على العراق أن يُعِد شعبه لأقصى معايير الامتثال في تاريخ التحقُّق من نزع السلاح، والالتزام بأقصى درجات الشفافية والسرعة في فتح المواقع أمام المفتشين.

طالبـت الولايـات المتحدة أيضًا بحـق مقابلة العلماء وحدهم، من دون حضور أي مسـؤولين عراقيـين، وهـو طلـب جعـل العلمـاء العراقيين يخشـون أن تلجـأ واشـنطن إلى تحويـر كلماتهم لاسـتغلالها في وسـائل الإعـلام، فمـن الواضح أنَّ علاقة الشـك وسـوء الظن كانـت عميقةً بين الطرفين، وقد تحدثت التقارير عن ذلك بإسهاب.

علـى الجانـب العراقي، كانت الاهتمامـات مختلفةً إلى حدٍّ كبير؛ فقد رحَّب الدبلوماسـيون العراقيـون بعمليات التفتيش منذ نهاية إدارة الرئيـس كلينتون، قبل عامـين من بدئها، ولكنَّهم تساءلوا عما سيحدث لاحقًا، بعد أن تكون الولايات المتحدة وبريطانيا قد فشلتا في اكتشاف أي مخابئ للأسلحة، أو أي مرافق لإنتاجها في أي من مواقع التفتيش.

ومـن الأسـئلة التي تبـادرت إلى أذهانهم: مـا الضمانات التي تحفظ حق العراق وسـيادته، وتجعل الولايات المتحدة تعتمد صحة النتائج بعد التحقُّق من خلوه من أسـلحة الدمار الشـامل؟ كيـف سـيكون رد فعـل الولايـات المتحـدة وبريطانيا حـين يتبـيَّن أنَّ خرافة الأسـلحة كانت وهمًا هسـتيريًّا؟ كان العـراق يعـرف مدى الغرور والكبرياء لدى الطرف الآخـر، ويعرف أنَّ بريطانيا وأمريكا راهنتا كثيرًا على نتائج التحقيق، خاصةً بعدما دقت الولايات المتحدة صدرها، وأعلنت أمام العالم أنَّ العراق يحتفظ بمخابئ للأسلحة غير المشروعة؛ لذلك كان على الإدارة الأمريكية أن تُنقـذ مـاء وجههـا بطريقة أو بأخرى حين يُثبِت أنَّ نظريتهـا كانت غير صحيحة ألبتة. قضى الدبلوماسيون العراقيون وقتًا طويلًا في مناقشة كيفية إنقاذ العمالقة المحاصرين من مأزقهم؛ مـا أقتعنـي أنَّ العـراق لا يملك أي أسـلحة دمار شـامل، لقـد كان العراق قلقًـا بخصوص كيفية تعامل لندن وواشنطن مع حرج الهزيمة، كان هذا الموقف العراقي يعني الكثير.

يوجد شيء آخر هو أنَّ الدبلوماسيين العراقيين أكدوا، بدءًا بشهر نوفمبر من عام 2000م، في أثنـاء عمليـة فرز الأصـوات في الانتخابات الرئاسـية بولاية فلوريدا، أنَّ عملية التفتيش عن الأسـلحة ستُسـتأنف في غضون أسـابيع قليلة. وبينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تنتقدان العـراق علنًـا، وتتهمانـه بعرقلة وصول المفتشـين إلـى المواقع، تـرك العراق البـاب مفتوحًا على مصراعيه في مفاوضات القناة الخلفية، وكان حريصًا على القيام بدور المضيف الودود، وعلى معاملة المفتشـين معاملة جيدة، في حين تشـبَّثت الولايات المتحدة بموقفها وشـروطها، كان هذا اعترافًا صريحًا بأنَّ واشنطن ولندن كانتا تدركان أنَّ نتائج التفتيش ستحرج الغرب.

وفوق هذا كله، أوضح العراق أنَّه يريد أن يكسب أصدقاء لا أعداء، كان شركاء العراق التجاريون جميعًا متحمسين لبدء تنفيذ عقود إعادة الإعمار، وقد وجَّهوا إلى العراق إنذارًا نهائيًا أنَّهم لن يبادروا إلى التنفيذ إلا بعد قبوله عملية التفتيش. كان هؤلاء الشركاء يكرهون العقوبات أيضًا، ويأملون فتح صفحة جديدة من علاقات الصداقة مع العراق، ولكن لم يكن أمامهم أي خيارات لتجاوز عملية التفتيش عن الأسلحة.

وهكذا، فقد أكد العراق للبيت الأبيض ووكالة الاستخبارات الأمريكية - مرارًا وتكرارًا- أنَّه يُرحِّب بعودة المفتشين لاستكمال مهمتهم؛ كان هذا الموقف مناقضًا لما قالته واشنطن للمجتمع الدولي.

التعاون في الحرب العالمية على الإرهاب

كان التناقض الآخر الكبير هو ما سُمي يومها (عدم التعاون) مع السياسة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ ما يوحي أنَّ العراق ملتزم بنوع من الفلسفة الإرهابية، كان العراق طوال تسعينيات القرن الماضي من أفضل مصادر واشنطن في مكافحة الإرهاب، وقد وُجدت القناة الخلفية أولًا وأخيرًا لتكون بوابة خلفية لتلقي المعلومات الاستخباراتية، وكان العراق مستعدًّا دائمًا للتعاون بصرف النظر عن العقوبات.

كان دعم العراق لمكافحة الإرهاب نابعًا من هويته العلمانية، وتصميمه على فرض سيطرة محكمة على الأصوليين المتطرفين داخل حدوده، وكان العراق يكره ما يتردد عن استعداده المزعوم لتوفير ملجأ للإرهابيين، وكان صدام حسين يود لو أنَّه يستطيع اعتقال الجهاديين الشباب كافةً حتى يتعفَّنوا داخل السجون. وفيما يخص هذا الشأن تحديدًا، فقد كانت توجد أشياء مشتركة بين صدام حسين ونائب الرئيس الأسبق ديك تشيني.

أود التذكير هنا أنَّ صدام حسين قَصَرَ تعريف (الإرهاب) على أعمال العنف والتخريب الرامية إلى تعطيل المؤسسات السياسية أو التجارية، ولم يكن يرى في العمليات التحررية تهديدًا إرهابيًا، مثل النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، لم يكن العراق أيضًا يتقاسم

المعلومات الاستخباراتية عن شهداء الحرية، بل على العكس من ذلك، كان هؤلاء الجهاديون يحظون بحماية خاصة، ودعم مالي من الحكومة العراقية لم يتوقف طوال تلك السنوات.

لذا، كان على واشنطن أن تُفكِّر مَليًّا بالتزام العراق بإيديولوجية التحرير قبل إرسال الجنود الأمريكيين إليه؛ لأنَّ محاربة المحتل الكافر هي من أصل الدين، لكنَّ صدام حسين كان ينظر بارتياب شديد للمتعصبين دينيًّا المستعدين لارتكاب أعمال عنف باسم الإسلام ضد الحكومات العربية. كان هؤلاء يأتون إلى العراق متحمسين لمقاتلة الولايات المتحدة أو السعودية (في الأغلب)، ومتوقعين أن يحظوا بتعاطف عراقي، ولكنَّ العراق كان يلقي القبض عليهم، ويطردهم إلى خارج البلاد، وفي الحقيقة، فإنَّ العقوبات كانت جاذبةً لتلك المجموعات على حساب منطقة الخليج.

لقد كان صدام حسين يكرههم أكثر منا، وكان الدبلوماسيون العراقيون يقولون لنا: «أنتم لا تريدونهم في بلادكم، فلماذا نسمح لهم بدخول بلدنا؟» وإذا اكتشفنا جهاديين يريدون مهاجمة المصالح السعودية، فهل تعتقدون أنَّنا نستطيع اعتقالهم؟ لا، إنَّنا نود حماية السعوديين، ولكنَّ المجتمع الدولي لا يسمح لنا بذلك أبدًا. إنَّهم لن يغفروا لنا ذلك أبدًا! فماذا يمكننا أن نفعل؟

تكمن المشكلة هنا في أنَّ الحكومة العراقية كانت محقةً؛ فقد كان الجهاديون الشباب يعرفون أنَّ خيارات هذه الحكومة محدودة لوقف تدفقهم، وهكذا فقد كانوا يأتون زائرين، ويظلون هادئين أشهرًا قليلةً حتى لا يعود بمقدورهم الانتظار أكثر من ذلك، فيظهرون للعلن، ويصطدمون مع السلطات العراقية التي تُسارع إلى ترحيلهم خارج البلاد.

الترحيل هو الخيار الوحيد

في ظل هذا الواقع، حظي طلبنا بإرسال فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي أو الإنتربول إلى بغداد بموافقة سريعة بعد الهجوم على المدمرة كول في شهر أكتوبر من عام 2000م، وقد تردد العراق بعض الوقت في تأكيد ما قاله فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي من أنَّ إرهابيًّا سيصل من سوريا أو الأردن أو لبنان، وليس من النجف أو الموصل. في هذه الأثناء، أصر

المسؤولون العراقيون على أنَّ العراق كان مجرد نقطة عبور لهؤلاء الإرهابيين. لقد خشي صدام حسين أن تنتقل إلى بلده عدوى تعصُّبهم، فطردهم خارج العراق.

وافق العراق على استقبال الفريق الأمني الأمريكي في شهر فبراير عام 2001م؛ أي قبل تسعة أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولكن، كان لا بُدَّ من إعادة تفعيل الاتفاق بعد الهجمات، وكانت بغداد تخشى أن يُفهم أي تقاسم للمعلومات الاستخباراتية مع واشنطن على أنَّه اعتراف بالذنب، لا تعاون إيجابي كما هو الحال مع مصر والأردن وباكستان [175]. أراد العراق أن يُعامل باحترام مثل أي دولة أخرى تُسهم في حل هذه المشكلة، لقد كان خوف العراقيين منطقيًا.

ولكن ونظرًا إلى تاريخ العراق في مسألة التعاون؛ فقد كان إقناعهم أمرًا سهلًا؛ لذا قررت تأجيل مناقشة موضوع فريق العمل إلى أن نتفق عليه [176]. ولا شك في أنَّه كان عملًا جادًا؛ فقد افترضنا جميعًا أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي سيرسل أفضل عملائه للبحث عن الإرهابيين المختبئين في العراق، وسيكون لهؤلاء العملاء الحق في إجراء مقابلات وتحقيقات مع الإرهابيين المشتبه بهم واعتقالهم، وكان هذا هو أصل الفكرة.

لا أُنكر أنَّ كشف العراق عن امتلاكه وثائق تُثبت وجود علاقة شرق أوسطية بتفجير مدينة أوكلاهوما قد أصابني بالذهول، لقد حدث التفجير في شهر إبريل عام 1995م، قبل زيارتي الأُولى للسفارة العراقية بستة عشر شهرًا.

ربما تتساءلون: ألم يُعدم تيموثي ماكفيه بالحقنة القاتلة بعدما أقسم أنَّه تصرف وحده؟

بلى، قد فعل، ولكن يوجد كثيرون ممن يعتقدون أنَّه كان كاذبًا، ومن هؤلاء مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية الأسبق جيمس وولزي [177]، ومحامي ماكفيه الخاص ستيفن جونز.

أما روايتي فتفيد بأنَّ المسؤول المباشر عني بول هوفين كان خبيرًا في تفجير مدينة أوكلاهوما الذي قُتل فيه (168) شخصًا، من بينهم (19) طفلًا ورضيعًا [178] كانوا في حضانة في الدور الأرضي، وكان هوفين قد درس أسلوب التفجير والتصاميم الهندسية للبناية؛ ما أقنعه أنَّ المتفجرات وضعت بطريقة احترافية في بيت الدرج وحجرة المصعد، وقد استغرب من تخلُّف موظفي مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية عن الذهاب إلى مكاتبهم في يوم التفجير، وبدا

أنَّهم يعلمون أنَّ التفجير سيحدث. أما بالنسبة إلى مَن يُعتقد بتآمره مع ماكفيه، فقد درس هوفين التفجير من زاوية (الرؤوس الحليقة)؛ لمعرفة أي ارتباط لعرق (آري) قد يكون له علاقة بالثأر لعملية روبي ريدج في مدينة واكو بولاية تكساس التي قُتل فيها عدد من الأشخاص في مواجهة مع رجال الشرطة، لقد استطاع بعد هذا كله فهم العوامل المشتركة جميعها، ومع ذلك فقد ألح عليَّ هوفين بالبحث عن أي خيط يدل على تورط شرق أوسطي؛ لذلك يبدو من غير المنطقي الاعتقاد بأنَّ تيموثي ماكفيه وتيري نيكولز قد تصرفا وحدهما.

دعونا ننظر إلى الأمر من زاوية عملية؛ إنَّ إعداد قنبلة ذات قوة تدمير هائلة يتطلب معرفة وخبرة في تخزين المواد المتفجرة وخلطها، وزيادة القدرة التدميرية، وتخزين القنبلة المصنَّعة، ثم التخطيط الفني لنقلها، من دون التسبب في الانفجار قبل أوانه [179].

صحيح أنَّ ماكفيه ونيكولز كانا طموحين، ولكنَّ الاحتمال المؤكد أنَّ صانعي القنابل الذين تنقصهم الخبرة قد يفجرون أنفسهم قبل صنع قنبلة كبيرة، وحفظ مكوناتها المختلفة إلى حين نقلها إلى الموقع ثم تفجيرها، لقد تَسبَّبت تلك القنبلة في تفجير بناية من ستة طوابق وتحويلها إلى ركام، يوجد أمر غير مفهوم هنا.

يعتقد بعضنا أنَّ هذين الرَّجلين قد تلقيا إرشادًا فنيًّا لتنفيذ العملية، خاصةً إذا علمنا أنَّ السفر والمواد يحتاجان إلى تمويل ودعم مالي. يوجد فيلم وثائقي رائع اسمه مؤامرة: تفجير مدينة أوكلاهوما (Conspiracy? The Oklahoma City Bombing) يتحدث عن هذه الفكرة، وأنا أنصح بمشاهدة هذا الفيلم، وفيلمين آخرين لمزيد من العمق والتحليل، هما: الإرهابي الثالث: الرابط الشرق أوسطي في تفجير مدينة أوكلاهوما (Third Terrorist: The Middle Eastern Bombing Revelations) من إخراج جينا ديفيز، وأسرار تفجير مدينة أوكلاهوما (Oklahoma City Bombing Revelations) من إخراج باتريك بريلي [180].

لقد أنجز مُعدو فيلم مؤامرة عملًا رائعًا ساعد على إعادة دراسة الحقائق، بما في ذلك روايات عشرة شهود عيان من الرجال والنساء الذين قالوا إنَّهم شاهدوا ماكفيه برفقة شاب شرق أوسطي في موقع الانفجار يوم التاسع عشر من شهر إبريل عام 1995م، قبل دقائق من الانفجار، وشهد ثلاثة موظفين من محل رايدر، الذي استأجر ماكفيه الشاحنة منه – بعد أداء اليمين- أنَّ رَجلين دخلا المحل معًا؛ أحدهما ماكفيه، والآخر عربي مجهول الهوية في منتصف

العشرينيات من عمره، لقد استُؤجرت الشاحنة من محل صغير، في بلدة صغيرة، لا يشهد الكثير من التعاملات التجارية. لذلك، فقد كان الأمر سهلًا عندما جاءت الشرطة، وأفاد الرجال الثلاثة بأنَّ رَجلينِ استأجرا الشاحنة؛ أحدهما ذو ملامح شرق أوسطية [181].

شوهد أيضًا رَجلان ملامحهما شرق أوسطية، وهما يركضان بأقصى سرعتهما بعيدًا عن البناية، ثم يقفزان داخل شاحنة سوداء قبل دقائق من الانفجار، وينطلقان بسرعة، وكادا يصدمان إحدى النساء بعد بنايات قليلة.

وكما قال مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية الأسبق وولزي لمُعدي الفيلم: «إنَّ عدد الشهود يُلقي عبئًا ثقيلًا على الذين يَدَّعون عدم وجود أي تورط أجنبي ليُثبِتوا صحة ما يقولون» [182].

أما المفاجأة الكبرى فكانت جواز سفر تيري نيكولز الذي أظهر أنَّه زار الفلبين خمس مرَّات (1990م– 1995م) بدعوى إحضار عروسه بالمراسلة، لكنَّه عاد بعد الزواج من دون زوجته.

والمثير في الأمر أنَّ نيكولز ورمزي يوسف كانا قد ترددا على ساوثيرن كوليج في الفلبين، المعروفة بأنَّها مكان لتجنيد مقاتلين لحركة أبي سياف الإسلامية، وذلك في الأشهر نفسها (نوفمبر 1994م– يناير 1995م). غني عن الذكر أنَّ رمزي يوسف هذا هو العقل المدبر للهجوم على مركز التجارة العالمي في عام 1993م، الذي اختبأ في الفلبين عام 1993م حتى اعتقاله عام 1995م [183].

والأمر الأكثر إثارة هو أنَّ أحد المُخبرين أفاد بأنَّه شاهد نيكولز في اجتماع مع رمزي يوسف، ناقشا فيه إستراتيجيات صنع القنابل وتفجيرها، وقد عرَّف نفسه في ذلك الاجتماع باسم المُزارع (وهي مهنته الحقيقية في ولاية كانساس).

والمفارقة أنَّ الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م نُفِّذ بالطريقة نفسها التي استُخدمت في تفجير مدينة أوكلاهوما؛ أي شاحنة مستأجرة من محل رايدر، محملة بأسمدة كيميائية ونترات الأمونيوم، لذلك، فإنَّ أحد اللغزين سيؤدي إلى حل اللغز الآخر. يا لها من مصادفة رهيبة! إنَّ من السذاجة الاعتقاد أنَّ اثنين من الإرهابيين المعروفين يعيشان في حرم الجامعة الإسلامية أشهرًا عدَّةً، ثم يلتقيان أواخر عام 1994م وبداية عام 1995م، ثم يُنفِّذان أسلوب التفجير نفسه؛ لم يُخططا لتنفيذ هجوم مدينة أوكلاهوما في إبريل عام 1995م.

راجـع بـول هوفين التحقيقات الخاصة بتفجير أوكلاهوما بتركيز شـديد، وتوصل إلى وجود عملية تمويه لإخفاء الحقائق، على غرار نظرية (الرصاصة الوحيدة) التي طرحها السـيناتور آرلين سبكتر، المستشار القانوني للجنة وارين التي حققت في اغتيال الرئيس جون إف كينيدي.

يُذكَر أنَّ تيموثي ماكفية، الذي كان يعاني جنون العظمة، كره مشـاركة تيري نيكولز في هذه العملية؛ لذلك يوجد شك في مصداقيته عندما يتعلق الأمر بتحديد الشركاء في الجريمة.

بعـد هـذا كله، جـاءت الحكومة العراقيـة لتؤكد أنَّها تمتلـك وثائق تُثبِت تورط جهات شـرق أوسطية في تفجير أوكلاهوما، والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م [184].

حسـنًا، لقـد أردت أن أرى مـا بحـوزة العراق؛ فأي إنسـان آخر يقوم بعمل جـاد في مكافحة الإرهاب، لا بُدَّ أنَّه يرغب في رؤيته أيضًا.

إنَّ عـدم تفحصـه سـيُعَد دليلًا على عدم المسـؤولية؛ لذلـك، كنت أعود إلـى نيويورك مرارًا للتحقـق ممـا يملكـه العراق، كان الدبلوماسـيون يردون على أسـئلتي بحماس شـديد، ويبعثون باستفسارات إضافية إلى بغداد، وقد تلقوا تأكيدات أنَّ الوثائق تتعلق بتفجير أوكلاهوما ومركز التجارة العالمي.

ولكن، مَن الحلقة الرئيسة (المعروفة) بين هذين الهجومين؟ إنَّه رمزي يوسف، ولا شك.

فهل صحيح أنَّ العراق كان يملك وثائق مالية متعلقة به؟ وكما قال دبلوماسي عراقي سافر مـع وفد من بغداد: «لا نعتقد أنَّ هذا سـيكون له أي قيمة بالنسـبة إلـى الولايات المتحدة، ولكنَّنا نعـرف أنَّه سـيكون مفيـدًا لجهودك». ولكن، إذا كانت الوثائق تتعلق برمزي يوسـف، فإنَّ تقدير هذا الدبلوماسي سيكون في غير محله.

إنَّ إسهام العراق وتعاونه لا يُقدَّران بثمن؛ إذ قد يساعدان على كشف تفاصيل شبكة التمويل السرية لتنظيم القاعدة منذ أيامه الأولى.

بـدأت صـورة هذه الوثائق تتضح، وهذا ما أثارني كثيرًا؛ فقد أوضحت التقارير القادمة من بغداد أنَّ هذا الكنز يحتوي على سـجلات مالية ومصرفية تعود إلى منتصف تسـعينيات القرن الماضي.

كان هـذا مـا كنت أتمناه أنا والدكتور فيوز، وسـيكون لذلـك قيمة كبيرة من حيث تتبع تدفق أمـوال القاعـدة؛ ذلـك أنَّ معرفة حسـاب مصرفي واحد سيسـاعد على تعرف مصـادر الأموال من دول أخرى. ربما تكون بعض هذه التعاملات غير قانونية، وبعضها الآخر ليس كذلك، لكنَّ كل واحـد منها سـيُفضي إلى معرفة مزيد من الحسـابات المصرفيـة، وكان الحصول على هذه المعلومات سيؤدي إلى مصادرة عشرات الملايين من الدولارات.

إنَّ تتبع شـبكة العنكبوت هذه من الشـرق الأوسط إلى نيويورك وأوروبا والفلبين وإندونيسيا كان سـيوقف تدفق نهر كامل من الأموال؛ ما يقطع شـريان التمويل عن شبكة الإرهاب العالمية، ويجعلهـا تعيش على (الأمـوال القذرة) التي يأتي معظمها من تهريـب الهيروين الذي يُدِرُّ على مقاتلي حركة طالبان في أفغانستان دخلًا يُقدّر بثلاثة بلايين دولار.

تُنتِـج أفغانسـتان مـا نسـبته (85%) مـن الهيرويـن المتـداول في العـالم، وتعتمـد عصابات المخدرات جميعًا على الحقول الأفغانية، لا علاقة للدين الإسلامي بهذا؛ لأنَّها أرباح مخدرات، ومنها يحصل الإرهابيون على الأموال.

عرض العراقيـون وسـيلة لتحديد هذه الشـبكة ووقفها، ولكن بشـرط واحد هو تسـليم هذه الوثائـق إلـى مكتـب التحقيقات الفيـدرالي، لقد أرادوا دعـم التحقيقات القانونية في الأنشـطة الإرهابية، بدلًا من الغرق في مستنقع الاستخبارات، وقد تعاطفت كثيرًا مع ذلك؛ فالاستخبارات قد تجد في الوثيقة شيئًا لا يرضيها، فتخفيها إلى الأبد.

من وجهة نظري، فإنَّ اهتمام العراق أظهر صدق هذه الوثائق، وهي ليسـت للعرض، وإنَّما لتحقيق نتائج، وما كان هذا الشـرط ليمثل مشـكلة؛ لأنَّه كان منسـجمًا مع هدفنا الأول المتمثل في إرسال فريق عمل من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد، حيث سيجد هذا الفريق فيها أشياء كثيرة تبقيه مشغولًا.

لكنَّنـي اتخـذت إجـراءً احتياطيًّا آخـرَ؛ إذ قلت للمسـؤولين العراقيين إنَّـه إذا كانت الوثائق تتعلق حقيقةً بمدينة أوكلاهوما، فإنَّ رئيس شـرطة المدينة سيسافر مع فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد لاسـتلام الوثائق، وقد شـرحت لهم كيف أنَّ رئيـس الشـرطة يشـبه شـيخ القبيلـة الـذي ربمـا يعـرف عائلات ضحايـا التفجير شـخصيًّا، وأضفـت إنَّه سـيتعرض لإهانة

شخصية، وستتضرر سمعة العراق بخصوص التعاون في مكافحة الإرهاب إذا وصل بغداد، وتَبيَّن أنَّ الوثائق لا قيمة لها، ولا شك في أنَّه سيشعر بالخزي عندما يعود ويجتمع بتلك العائلات، ناهيك عن أنَّ الولايات المتحدة قد لا تغفر للعراق ذلك أبدًا (ولن يغفر لي أحد أيضًا!).

قلت لهؤلاء الدبلوماسيين - مرارًا وتكرارًا- إنَّ من الأفضل التراجع عن ادعائهم بدلًا من زرع أمل كاذب في نفوس تلك العائلات، وقد أعطيتهم فرصًا كثيرةً للتراجع.

ولكن، كل ما قلته لم يُخفهم، أو يثنِهم عن موقفهم. في مطلع شهر نوفمبر عام 2001م كانت جهودنا على وشك أن تُكلَّل بنجاح باهر، وأن يُعلَن النصر على جبهات عدَّة، حينما تعرَّضت لتجربة عاطفية في أثناء عملي.

إنه رجل في السفارة العراقية، أجل كان لا بُدَّ من وجود رجل في حياتي، بدأت علاقتنا عام 1997م، مثل أي علاقة ملاطفة، إلا أنَّ علاقاتي- مثل أي شيء آخر في حياتي- أثبتت في النهاية أنَّها مبهجة وخطيرة.

كان السيد (أ) داكن البشرة طويلًا أنيقًا، في الثلاثينيات من العمر، تميَّز مُحياه بشاربين وابتسامة عريضة خبيثة.

في تلك السنوات كان متوقعًا أن أزور السفارة العراقية في كل مرَّة تقصف فيها الولايات المتحدة مدينة بغداد، كنت أذهب إليها مرارًا في الوقت الذي تُنفِّذ فيه الولايات المتحدة عمليات عسكرية، كنت أدخل السفارة وعملاء المباحث السرية، أو حراس الأمن يقفون في الخارج، تبعًا لشدة المواجهة.

في ساعة متأخرة من إحدى تلك الليالي، وفي أثناء غارة أمريكية على بغداد، أخذني (أ) بين ذراعيه، ورقصنا نحو ساعة في قاعة الاستقبال بالسفارة، ليلتها خلعت حذائي، ورقصت بجوربي، رقصنا من دون موسيقى، غنَّى لي أغانيَ عراقيةً، وكان يتوقف من حين إلى آخر ليترجمها لي.

خارج السفارة، كان العملاء السريون يتجمعون في الشارع لمنع أي احتكاك مع الأمريكيين الغاضبين، وهو ما قد يعقد المواجهات بين البلدينِ، كانت ليلةً باردةً ماطرةً، كنت ألاحظ ردود

أفعالهم من النافذة، لقد بدوا مذهولين قليلًا وهم يُحدِّقون من الزجاج، وينظرون إلى الثنائي الراقص.

كانت علاقتنا خطيرة إلى حدٍّ ما، مرَّت أربع سنوات مُذ نُقِل صديقي إلى بغداد، وحدث يوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م أنَّني كنت في اجتماع مع الدبلوماسيين في السفارة.

عندما رفعت رأسي رأيت صديقي القديم، مذهلًا، يقف في الممر، وهو ينظر إليَّ بابتسامة ساحرة، فتوقف قلبي للحظة، ثم قفزت من فوق الأريكة، وركضت إليه، وعانقته دون تفكير في رد الفعل، سمعت همسًا من حولي، وكذلك ضحكات خجولة، ورأيت وجوهًا مشدوهةً.

تَبيَّن لي بعد ذلك أنَّ (أ) كان ضمن وفد عراقي يزور نيويورك بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأنَّه يحمل رسالة من القيادة العراقية، كانت الرسالة موجَّهةً إليَّ.

تشير الرسالة إلى أنَّ القيادة العراقية اتخذت في اجتماع لها قرارًا بحل المشكلات جميعها المعرقلة للسلام، وقد عُقِد هذا الاجتماع في الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م [185]، وقد كلف صديقي بنقل موافقة العراق على شروط وكالة الاستخبارات الأمريكية جميعها، واللافت في الأمر أنَّ صدام حسين قد اختار صديقي لحمل الرسالة.

أبلغت محتويات القرار إلى آندرو كارد والدكتور فيوز في رسالة بعثتها يوم الثاني من شهر ديسمبر عام 2001م [186]، وبذلك يكون مشروع عمل السلام الذي عرضناه قد أصبح رسميًّا ونهائيًّا وكاملًا.

والأكثر من هذا أنَّ الأمم المتحدة والعراق اتفقا، بدءًا بالثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م، على استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة (من دون شروط)، وهي العبارة التي أصرت عليها وكالة الاستخبارات الأمريكية [187].

وبذلك يكون العراق قد التزم بأقصى معايير الامتثال التي طلبتها الولايات المتحدة، وكذلك الشفافية، وتسهيل سرعة دخول المواقع، بما في ذلك عمل مقابلات مع العلماء من دون أي حضور للمسؤولين العراقيين.

عندما سمعت ذلك هتفت ورفعت شارة النصر، لقد عملنا جاهدين من أجل هذه الكلمات الثلاث الصغيرة: (من دون شروط). لقد بدا الأمر بسيطًا، لكنَّه كان يعني كل شيء؛ كان يعني أنَّ العراق لن يتراجع عن التزامه بعملية التفتيش، وأن يتقبل ما يجب عمله من دون تذمر.

ومرَّةً أخرى، فقد سمح العراق لفريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو الإسكوتلانديارد، أو الإنتربول بالعمل داخل حدوده، بما في ذلك إجراء تحقيقات وتحريات، وعمل مقابلات مع الشهود، وتنفيذ اعتقالات، فضلًا عن مراجعة الوثائق والسجلات المالية كلها التي تُثبِت وجود علاقة شرق أوسطية بالهجوم على مركز التجارة العالمي وتفجير أوكلاهوما [188].

وفي بادرة أخرى لحُسن النوايا سمح العراق لمكتب التحقيقات الفيدرالي بمقابلة السيد العاني؛ الدبلوماسي في السفارة العراقية ببراغ، الذي يقال إنَّه اجتمع في العاشر من شهر إبريل أو مايو عام 2001م بمحمد عطا، الذي قيل إنَّه العقل المدبر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وقد أكد لي صديقي (أ) أنَّه حقق مع العاني شخصيًّا، ونفى حدوث هذا الاجتماع، وقال إنَّ العاني مسلم علماني، يشرب الخمر، ويدخن، ولا يمكن أن يتعاطف مع التطرف الإسلامي بأي حال من الأحوال، وأضاف إنَّ السفارة العراقية وافقت على السماح لعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بمقابلة العاني على انفراد، والتحقُّق من الأمر [189].

كان هذا تطورًا مهمًّا؛ ففي صباح يوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م، طالب مرشح الرئاسة الجمهوري جون ماكين العراق بإعلان موقف واضح من الاجتماع المزعوم في براغ، وبوجوب تعاون السيد العاني في التحقيقات [190]، وبعد أسبوعين، وفي التاسع من ديسمبر عام 2001م، كرَّر نائب الرئيس ديك تشيني هذه الاتهامات في برنامج (واجه الصحافة) [191].

توجد أشياء كثيرة كانت قد حُسمت قبل أن يفتح تشيني فمه؛ فقد سمحت الحكومة العراقية لعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بعمل المقابلة في اليوم نفسه الذي طالب فيه السيناتور ماكين بذلك، وقد أُبلغ كبير موظفي البيت الأبيض آندرو كلارك بالموافقة العراقية في الثاني من شهر ديسمبر عام 2001م، قبل أسبوع من انضمام نائب الرئيس تشيني إلى حملة توجيه

الاتهامات [192]، وقد بدا للمراقبين أنَّ تشيني هدفَ إلى تعزيز أثر انصياع العراق لمطالب الجمهوريين.

والغريب في الأمر أنَّ هذا الاستعراض الخطابي من كبار القادة الجمهوريين لم يصحبه أي إجراء بخصوص العرض العراقي. لقد كانت المطالبة بالتحقيق مع العاني جزءًا من حملة الكذب التي استغلها السياسيون في واشنطن للتلاعب بعواطف الناس؛ تحقيقًا لمصالحهم السياسية.

وبالمثل، فقد رفضت واشنطن استلام الوثائق المالية الخاصة بتنظيم القاعدة، وبدلًا من ذلك استولت وزارة العدل على الحسابات المصرفية للجمعيات الخيرية الإسلامية المرخصة التي تُسهم في بناء المجتمع، وإطعام الأرامل واليتامى، وتمويل المستشفيات والمدارس، والقضاء على اليأس الذي يُولِّد العزلة والعنف.

إنَّ الاستيلاء على أموال الجمعيات الخيرية لا يوقف -أُكرِّر- لا يوقف تدفق الأموال عن طريق الشبكة الإرهابية؛ ولذلك، فإنَّ أي سياسي في واشنطن يَظهر على شاشات التلفزة ليقول عكس ذلك، هو إنسان غبي.

ولأنَّني كنت الوسيط السري المكلف بضمان تعاون العراق؛ فقد صدمني هذا الخداع، ولم يكن ذلك آخر مرَّة للأسف؛ فقد كان الكثير مما قيل عن الحادي عشر من سبتمبر مجرد حركات استعراضية بلباس سياسي، مجرد خداع واستعراض مسرحي، ولكنَّني لم أُدرك ذلك في حينه.

أما الموضوع الثالث في برنامجنا، الذي كان نصرًا عظيمًا للولايات المتحدة، فهو الوعد العراقي بمنح شركات النفط الأمريكية عقود استكشاف الحقول النفطية وتطويرها على قدم المساواة مع الشركات الروسية والفرنسية، وعدم معاقبة الولايات المتحدة لدعمها العقوبات، أو لاعتداءاتها العسكرية الكثيرة.

في المرحلة الأُولى كان العراق قد منح امتيازات إلى شركة لوك أويل الروسية، وشركات النفط الفرنسية، ولم يكن ينوي الإخلال بالتزاماته السابقة، إلا أنَّه أكد أنَّ باستطاعة الشركات الأمريكية المشاركة في عقود الدرجة الثانية والثالثة من هذه المشروعات.

أمـا مسـتقبلًا فيمكـن لشـركات النفط الأمريكيـة أن تحصل على عقود الدرجـة الأولى من مشـروعات الاستكشـاف والتطويـر [193]، وسـتحظى الشـركات الأمريكية بالأولويـة فيما يخص مشتريات المعدات النفطية لأغراض الإنتاج ومد أنابيب النفط.

وأمـا المكسـب الكبيـر (الرابع) الـذي حققته وكالة الاسـتخبارات الأمريكية، فـكان موافقة العـراق علـى عودة الشـركات الأمريكية إلى القطاعـات الاقتصادية العراقيـة كلها، والحصول على حصتها السابقة لحرب الخليج عام 1990م.

لـن تتعرَّض هذه الشـركات أيضًا لغرامات بسـبب العقوبات التي اسـتمرت عشـر سـنوات، أمـا المعدات العسـكرية ذات الاسـتخدام المزدوج فسـتخضع للرقابة (شـرط أن يُـدلي الدكتور فيوز أمام الكونغرس بشـهادته عن الشركات الأمريكية التي زودت العراق بالأسلحة قبل حرب الخليج الأولى) [194].

وزيـادةً في تأكيـد مصداقيته؛ عرض العراق منح الشـركات الأمريكيـة الأفضلية بخصوص عقود المستشفيات ومستلزمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الأدوية، والمعدات الطبية، وكذلك الحال بالنسبة إلى شركات الاتصالات اللاسلكية، كانت هذه العقود كلها تُبشّر بدخل جيد لهذه الشركات يُقدَّر بعشرات البلايين من الدولارات، وتأمين وظائف وأرباح كبيرة للمساهمين [195].

في أثنـاء رحلتـي إلـى بغداد أضاف المسـؤولون العراقيون جزرة مغرية أخـرى إلى الصفقة؛ تتمثل في رغبة العراق شـراء مليون سـيارة أمريكية الصنع سـنويًا مدَّة عشر سنوات، كان لهذا العرض فوائد ومزايا عدَّة، أبرزها إنعاش سوق قطع غيار السيارات الأمريكية، وتوفير آلاف من فرص العمل في قطاع صناعة السـيارات الذي كان يعاني مشـكلات عديدة، كانت تلك الصفقة ستنقذ صناعة السيارات الأمريكية، واقتصاد ديترويت وميتشغان، وسوق العقار.

وأخـيرًا، وافـق العـراق على وقف التصـدي للطائـرات الأمريكية والبريطانيـة المقاتلة التي تراقـب منطقـة الحظـر الجـوي في شـمال البـلاد وجنوبهـا مـدَّة ثلاثـين يومًـا تسـبق انطـلاق المفاوضات، أو قبل تطبيق أي تسوية شاملة. وفي حال وافقت الولايات المتحدة على حل القضايا العالقة، فإنَّ العراق سيُثبِت حُسن نواياه بتطبيق وقف إطلاق النار هذا فورًا [196].

وهكذا، يكون العراق قد وافق يوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م، وقبل (16) شهرًا من الغزو، على مجمل المطالب التي قدَّمتها وكالة الاستخبارات الأمريكية، فضلًا عن عدم التعرُّض للمصالح الأمريكية في حال رفع العقوبات.

لقد شعرت بالنشوة؛ فقد أنجزنا شيئًا عظيمًا بخصوص تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، والسلام في الشرق الأوسط.

وتوقعت أن يحظى فريقنا بالإطراء والمديح من البيت الأبيض، وأعضاء الكونغرس من الحزبين، ومجتمع الاستخبارات. وأخيرًا، حدَّد قادة أمريكا أهدافهم، وواجه فريقنا التحدي لتحقيقها، لقد حققنا نصرًا مذهلًا.

أخبرنا آندرو كلارك بنجاحنا هذا في رسالة يوم الثاني من ديسمبر عام 2001م، وبعثنا نسخة منها إلى الدكتور فيوز، ونظرًا إلى ما حققناه من نتائج في مسيرة السلام؛ فقد كان منطقيًّا إبلاغ البيت الأبيض بذلك، إذ لا يُعقَل أن أُحقِّق هذا الإنجاز من دون الإبلاغ عنه!

قامت أعمالي جميعها على كتابة مراسلات إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية من أجل توثيق تقدمنا، علمًا بأنَّ المسؤولين عني أكدوا مرَّات عدَّة أنَّ مجتمع الاستخبارات سيكون في حِلٍّ إذا لم يهتم بهذه النتائج، فهذه وظيفتهم في المقام الأول، وإنكار هذه النتائج سيكون مثل شهادة الزور التي ترسل صاحبها إلى السجن.

كانت النهاية السعيدة لجهودنا في متناول اليد، ولكنَّ مهمتي لم تنتهِ بعدُ.

جاءت أعياد الميلاد، فتوقف العمل، ومع ذلك توقعت من البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات الأمريكية أن يتحركا سريعًا في بداية السنة الجديدة، وطال الانتظار، فجاء الربيع ولم يحدث شيء، إلا أنَّ أوساط الكونغرس، من ديمقراطيين وجمهوريين، كانت تتحدث في مجالسها الخاصة عن تلقيها معلومات تُؤكِّد نجاح المباحثات.

كنت في المرحلة الأخيرة من هذا المشوار الطويل، وللتأكد أنَّ الأمور تسير على ما يرام، عقدت جلسات متواصلة في شهري يناير وفبراير عام 2002م مع دبلوماسيين عراقيين في نيويورك [197].

وقد تحولت محادثاتنا إلى مراجعة لقضايا الخلاف في عمليات التفتيش السابقة. كانت الولايات المتحدة قد ادعت أنَّ التصرفات العراقية أفضت إلى عدم الامتثال؛ لذلك ومن أجل ضمان النجاح مستقبلًا؛ ناقشنا المشكلات الماضية كلها بالتفصيل، كان على العراق هذه المرَّة أن يقوم بكل شيء بطريقة مختلفة، وكان على الدبلوماسيين أن يوضِّحوا بدقة تغييرات معينة ضرورية.

يمكنني إثبات أنَّ هذه الاجتماعات قد حدثت؛ لأنَّ وزارة العدل ذكرتها في مذكِّرة الاتهام. ولكن، في غير التواريخ الصحيحة لمعظمها.

أظهرت صور المراقبة أيضًا أنَّ الاستخبارات الأمريكية (وربما البريطانية) كانت تتابعنا في شهري يناير وفبراير من عام 2002م [198].

اجتمعنا في فندق صغير قريب من مبنى الأمم المتحدة؛ إذ لم يكن ممكنًا عقد هذا الاجتماع في مكان مفتوح، وقد استمر هذا الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل؛ ما جعل عودتي إلى ميريلاند مستحيلة.

بعد نصف ساعة من حجز غرفة في الفندق، توقف المصعد المزعج مقابلها، ليخرج منه رجل وامرأة، ثم دخلا الغرفة المجاورة لغرفتنا مباشرةً، وكان ذلك يحدث في كل مرَّة نجتمع فيها؛ ما يُؤكِّد لي أنَّ الاستخبارات كانت يقظةً تمامًا، وبالرغم من عدم معرفتي أي الوكالات كانت تراقبنا، فقد كنت متأكدةً أنَّ الجواسيس يتابعون اجتماعاتنا من كثب.

والطريف في الأمر اعتقادي أنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت تريد حصر اجتماعاتنا في غرفة معينة في الفندق؛ فقد عدت مع الدبلوماسيين - بعد توقف لأسابيع قليلة- لنجد منظرًا مدهشًا: كان السرير غير مرتَّب، والبطانية ملقاة مثلما تركتها، وكانت علبة شراب غازي نصف ممتلئة على الطاولة، وسلة المهملات مليئة بمخلفات وجبة الدجاج التي تناولناها آخر مرَّة، كان واضحًا أنَّ عاملة النظافة لم تدخل الغرفة منذ ثلاثة أسابيع، وأن لا أحد نام فيها.

نظرنا جميعًا إلى تلك الغرفة، وتوصلنا إلى استنتاج سريع مفاده أنَّ الغرفة مليئة بأجهزة التنصت (طلب العراقيون غرفة أخرى فورًا).

هل كنت مُتشكّكةً؟ ربما، ولكن ما كان للجواسيس أن يعرفوا ما يُخطط له العراقيون بعد الحادي عشر من سبتمبر من دون دخول هذه الغرفة ليكونوا معنا.

كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية قد طلبت ضمان سير عملية التفتيش بطريقة صحيحة، وعدم ترك أي شيء للمصادفة، لقد كان ضروريًا نجاح هذه العملية بعد كل هذا التخطيط الدقيق والجهد الذي استغرق (17) شهرًا.

وبصرف النظر عن رأيك في وكالة الاستخبارات المركزية، فقد أوفت هذه الوكالة بالتزاماتها إلى أقصى درجة ممكنة، وبنت مشروعَ عملٍ محكمًا للسلام يشمل المناحي المكنة جميعها للمصالح الأمريكية.

وأنا أنفي بشدة أن أكون، أو أي من الوسطاء السريين، متورطين في نشاط إجرامي؛ لأنَّ صور المراقبة [199] تُثبت أنَّ الجانب الأمريكي كان على اطلاع كامل لما يجري، وأنَّني كنت أُطلعهم على مكان الاجتماعات ومواعيدها؛ فأنا لم أكن أعمل وحدي، ولم يطلب إليَّ أحد أن أتوقف عن العمل بعد الحادي عشر من سبتمبر، وقد أُبلغ ضابط وكالة استخبارات الدفاع المسؤول عني، بول هوفين، مكتب التحقيقات الفيدرالي لاحقًا، أنَّه تحدث إليَّ نحو (50– 60) مرَّةً بعد الحادي عشر من سبتمبر.

بعد هذه الجلسات الطويلة كلها حان الوقت في منتصف فبراير لتسليم موافقة العراق إلى الأمم المتحدة. أخذت الموافقة، ثم سلَّمتها شخصيًا إلى مجلس الأمن، وإلى دائرة أوسع من السفارات المعروفة بمعارضتها للعقوبات، وقد وثَّقت أعمالي بإرسال رسائل عن طريق الفاكس إلى السفراء جميعهم المعتمدين لدى الأمم المتحدة [200].

أنا فخورة لأنَّني قمت بذلك، ومن العبث أن يُنكِر مَن ينتقدني ذلك؛ لأنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي قدَّم دليلًا من تسجيلات التنصت لإثبات ذلك في المحكمة، والشيء المحير هو أنَّ السفراء وكبار الدبلوماسيين في الأمم المتحدة قد اعتادوا أن لا يُحرِّكوا ساكنًا إلا بعد التزام العراق باتفاقية التفتيش عن الأسلحة، ولم يكونوا مستعدين للمساعدة على حل المشكلة إلا بعد نجاح المحادثات الأولية. وباستثناء سفير ماليزيا حاسمي آغام [201]، لم يخاطر أيٌّ منهم للمشاركة في جهود البحث عن حل ما، تمامًا مثلما حدث في قضية لوكيربي.

لكنَّ المواقف تغيرت بسرعة البرق بعد (48) ساعة من استلام رسائل الفاكس التي أرسلتها بخصوص موافقة العراق على عملية التفتيش (من دون شروط)؛ إذ أعلن مجلس الأمن أنَّ الوقت قد حان للدخول في حوار مباشر مع العراق، وطلب إلى العراق إرسال وفد إلى نيويورك يوم الثامن والتاسع من شهر مارس عام 2002م؛ بغية التوصل إلى صيغة لغة فنية للاتفاق [202].

وما دام العراق قد وافق على شروط الامتثال الصعبة التي وضعتها واشنطن، فإنَّ الأمم المتحدة ستتولى صياغة المسودة بسرعة.

إلى هنا، يكون عملي قد انتهى، باستثناء شيء واحد، بعده ستكون مهمتي لاستئناف عملية التفتيش عن الأسلحة قد انتهت بعد (18) شهرًا.

كان من المقرر أن أسافر إلى بغداد في الأسبوع الأول من شهر مارس عام 2002م [203]، مع بدء محادثات نيويورك، لقد وجدت أشياء كثيرة على المحك، وكان يهمني شخصيًّا نجاح المحادثات؛ لأنَّ الوضع سيكون كارثيًّا لو تراجع العراق عن التزاماته، وفي الأحوال كلها، كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية على علم ببرنامج سفري، وأنا أُؤكِّد أنَّني لم أسافر إلى أي مكان في الشرق الأوسط تحديدًا من دون إبلاغ الاستخبارات بتحركاتي وكيفية العثور عليَّ إذا واجهتني مشكلة ما، خاصةً أنَّه يوجد بعض الأشخاص الخطرين الذين لم تكن جهودي تعجبهم. كانت هذه هي المرَّة الأُولى التي تأكدت فيها شكوكي.

كان لرحلتي إلى بغداد هدف ثانٍ، هو استشراف علاقتي بصديقي الدبلوماسي القديم، السيد (أ)، وما ستؤول إليه الأمور بشأنها.

خطر ببالي أنَّها كانت مبادرةً عظيمةً من صدام حسين ليختار صديقي كي يحمل الرسالة، ففي عالم الاستخبارات المليء بالشكوك لا يوجد شيء اسمه مصادفة، فإذا كان هذا الدبلوماسي قد عاد إلى نيويورك، فهذا يدل على أنَّ صدام حسين يستخدمه لهدف ما، خاصةً أنَّه يعرف بعلاقتنا العاطفية السابقة، لكنَّ السؤال المهم هو: ما هذا الهدف؟ من المؤكد أنَّ صدام حسين لم يكن موضع ثقة من أحد.

يوجد أيضًا عامل الخطر الذي قد يتعرض له بسبب علاقتنا السابقة، فسلامته قد تصبح أولويتي القصوى؛ ما يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لحمايته، ولكن لا يوجد خطر حتى الآن، وما عليَّ إلا أن أنتبه، وأن لا أقع في أخطاء.

كنت في الوقت نفسه أشعر بالمرارة والغضب؛ فقد ظللت أُلحُّ على الدكتور فيوز ليدفع لي مطالبات مالية مستحقة من أيام مفاوضات لوكيربي. وربما يستغرب الأمريكيون حين يعرفون أنَّ الوسطاء السريين لا يحصلون على أجرهم إلا بعد إتمام مشروعاتهم.

بالنسبة إليَّ، فقد كان كل مشروع من مشروعاتي صعبًا جدًّا، وكان مشروع لوكيربي مستحيلًا، وفي مثل هذه الحالات، كان الوسطاء غالبًا يستسلمون؛ لأنَّ المهمة تكون صعبةً معقدةً، وهذا يُفسِّر سبب تأخر وكالة الاستخبارات الأمريكية في دفع المكافآت إلى ما بعد إكمال المشروعات.

هذا لا يعني أنَّ النقود لم تكن متوافرة؛ فقد تسلَّم الدكتور فيوز مبلغ (13) مليون دولار من مخصصات الميزانية الطارئة لتحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، كنت يومها في مكتبه عندما وصلت الأخبار الطيبة عن طريق مكالمة هاتفية.

في ذلك الوقت كان الكونغرس يدين لي بمبلغ لا يستهان به لقاء جهودي الناجحة في قضية لوكيربي، والمدمرة كول، ومشروعاتي المتفرقة في قضايا الإرهاب التي تمتد لتصل الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م.

ولأنَّه كان مسؤولي المباشر؛ فقد كان الدكتور فيوز يتحكم في الدفعات المالية، مع أنَّه شخصيًّا لم تكن له اتصالات مباشرة بالعراق أو ليبيا؛ لذلك طلبت جزءًا من تلك المبالغ، ليس من أجلي فقط، وإنَّما من أجل صديقي في بغداد، الذي قد تكون حياته في خطر إذا اقتنع صدام حسين أنَّه أصبح صديقًا لفريق عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي، وقد أردت في زيارتي لبغداد أن أُقدِّم له أكبر حافز للتعاون، وفي حال أقنعته بذلك، فإنَّه يستحق كل دولار يحصل عليه.

ولأنَّني كنت أعلم بوجود تلك الثروة (13 مليون دولار)؛ فقد ظللت أضغط على الدكتور فيوز حتى تاريخ مغادرتي، ليدفع لي جزءًا من النقود، فهذا ما خصصه الكونغرس لأجله، أليس كذلك؟

كان ثلث ذلك المبلغ كافيًا -في الأغلب- لتحقيق أهدافنا كلها في العراق، أما المبلغ المتبقي فيكفي لدفع أتعابي وأتعاب الدكتور فيوز وهوفين. وللعلم، فقد خُصِّص للجنة التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر مبلغ (11) مليون دولار فقط، وقد تَبيَّن أنَّ الدكتور فيوز كانت لديه مشروعات أخرى؛ إذ كان يبني بيتًا ضخمًا على مقربة من مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية، وأراد أن يستحوذ على المبلغ كاملًا.

ربما يقول المدعي العام أو مكتب التحقيقات الفيدرالي إنَّني لم أتصل بالدكتور فيوز قط، ولم أطالب بالنقود، وإنَّني هربت إلى بغداد بكل بساطة. ولأنَّني كنت أجهل ما يُخبِّئه لي المستقبل؛ فقد تلقيت تأكيدات من وزارة الخارجية أنَّ العراق ملتزم تمامًا بإنجاح عمليات التفتيش عن الأسلحة [204]. وعندما أنهيت اجتماعي بالدكتور سعيد حسن، الذي أصبح نائب وزير الخارجية، شعرت بارتياح شديد؛ لأنَّ جهود الوساطة السرية قد تكللت بالنجاح.

أصبح الوضع أكثر إثارة؛ فقد كان صديقي القديم عضوًا كبيرًا في جهاز المخابرات العراقية، وقد أُوكلت إليه مهمة العمل ضابط اتصال مع فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وبالرغم من موقف العراق المعلن للتعاون مع سياسة مكافحة الإرهاب، فإنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية طلبا أكثر مما يمكن أن تعطيه الحكومة العراقية، ولم يَقتصر عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي مهمتهم على متابعة أهداف صدام حسين فحسب، بل كان عليهم إبقاء أعينهم مفتوحة طوال الوقت على أهداف أخرى، ولا شك في أنَّ حياة صديقي قد تتعرَّض للخطر إذا شعر صدام أنَّ علاقةً وثيقةً تربطه بالأمريكيين، أو ربما يقتله بعض الجهاديين.

ويكفي أن أقول إنَّني رجوته أن يُقدِّم المساعدة، فوافق على ذلك، مُعرِّضًا نفسه لأخطار كبيرة في سبيل مساعدة مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو الإنتربول، أو الإسكوتلانديارد على تحديد الأهداف الإرهابية المتحركة داخل العراق.

وقد وعد أيضًا أن يخبرنا عندما يصلون إلى العراق، ويطلعنا على أمكنة إقامتهم، والأشخاص الذين يجتمعون بهم، والأنشطة التي يمارسونها. قد يكون بعضهم ممن يكرههم صدام حسين، ولكنَّ آخرين قد يحظون بحماية خاصة كان يتعيَّن على صديقي اختراقها.

شعرت بغبطة شديدة، وعندما عدت إلى الولايات المتحدة توقعت أن أتلقى سيلًا من المديح والإطراء على ذكائي ومهارتي في زرع هذا العميل برأس المخابرات العراقية، كان هذا إنجازًا عظيمًا؛ لمعرفتي أنَّ العملاء داخل العراق كانوا يُعَدون على أصابع اليد الواحدة [205]، كما قال المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية جورج تينيت أمام الكونغرس.

ولإثبات وعده بالمساعدة؛ كان أول عمل يقوم به صديقي هو تحديد مجموعة من الأردنيين الذين لجؤوا إلى العراق لتلقي العلاج الطبي في الأسبوع الأول من شهر مارس عام 2002م، كان واضحًا أنَّهم أصيبوا وهم يقاتلون في أفغانستان، قال صديقي إنَّهم لم يذهبوا إلى الأردن خوفًا من الاعتقال.

كان أحد هؤلاء الجهاديين عملاقًا بحسب وصفه، كان هذا الوصف ينطبق على أبي مصعب الزرقاوي المعروف بتنظيمه عددًا من الهجمات على جيش الاحتلال الأمريكي؛ ما أدى إلى مقتل مئات من المواطنين العراقيين والجنود الأمريكيين [206]، وفي الحقيقة، فإنَّ الزرقاوي وصل إلى بغداد في الأسبوع الأول من شهر مارس للعلاج من جروح أصيب بها في أفغانستان، وهو موعد وصولي إلى العاصمة العراقية.

لكنَّ تقارير إعلامية لاحقة ذكرت أنَّه وصل بغداد في شهر مايو من عام 2002م، وكانت هذه محاولةً لحماية الجمهوريين من الانتقاد بعد فشلهم في اعتقاله.

أبلغني صديقي أنَّ الجهادي الشاب مطلوب للسلطات الأردنية. وكما قال صديقي: «بعض الرجال حيوانات، هذا الرجل أسوأ مَن رأيت في حياتي، إنَّ مكانه السجن، ويجب أن يظل فيه».

عرض صديقي تسليم الزرقاوي إلى عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي؛ لأنَّ الاستخبارات العراقية توقعت أنَّه سيثير مشكلات خطيرة أينما حل، وكان العراقيون حريصين على تسليمه، لكنَّ الأمريكان لم يأخذوه.

أعطيت صديقي قائمةً بأسماء الإرهابيين المتورطين في تفجير طائرة (البان آم 103) فوق لوكيربي، بمَن فيهم أبو نضال، ورجوته أن يفعل ما بوسعه لاعتقاله إذا ظهر في بغداد.

في شهر يوليو عام 2002م اقتحمت الشرطة العراقية البناية التي كان أبو نضال يعيش فيها، وعرف العالم أنَّ هذا الإرهابي الأسطوري قُتل في تبادل إطلاق النار، وهو يقاوم عملية الاعتقال، أو ربما انتحر عندما حوصر.

بعد مقتله مباشرةً تحدث أصدقاؤه وعائلته في لبنان صراحةً عن تورطه في تفجير لوكيربي، وعن أسفه لأنَّ مواطنًا ليبيًّا (عبد الباسط المقراحي) حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بسبب جريمة لم يقترفها [207]. لقد أثَّر صديقي بصورة رئيسة في القضاء عليه.

كانت رحلتي إلى بغداد ناجحةً جدًّا. وإذا كانت الولايات المتحدة صادقةً في ملاحقة الإرهابيين في العراق، فإنَّ عليها الإفادة من ضابط الاستخبارات العراقي الذي يتبوأ منصبًا حساسًا.

إلا أنَّ ما يدعو إلى السخط هو اتهامي بالتواطؤ معه، وتهديدي بالسجن بعدما جنَّدته، وعملت على حمايته في بغداد، وقد أظهرت هذه الاتهامات استخفاف الإدارة الأمريكية بأرواح المتعاونين الأجانب، وأرى أنَّه من الواجب على قادة الكونغرس وكبار مسؤولي الاستخبارات الأمريكية أن يعيدوا التفكير في الأمر؛ لأنَّ ذلك يُظهرنا بصورة سيئة أمام العالم، وأعتقد أنَّهم مَدينون لي بالاعتذار.

مبادرة الديمقراطية

كانت المفاجأة الكبرى غير المتوقعة – بعد وصولي بغداد– هي دعوتي إلى تناول طعام الغداء مع أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في نادي الصيد.

في أثناء تناول طعام الغداء كان يشار إلى المسؤول العراقي الكبير بلفظ (سعادته)، وحين سألت مرافقين عن اسمه مرَّات عدَّة، كانوا يقولون: لقد أخبرناه. يمكنك أن تناديه: سعادتك.

– هل هذا هو اسمه؟

– نعم.

عن طريق الصور ونشرات التلفاز التي تناولت اجتماعات الوزارة العراقية، استطعت التعرف إلى هذا الرجل الذي لم يكن أكثر من مراسل في اجتماعات مجلس قيادة الثورة؛ إذ كان يحمل أوراقًا، ثم ينحني أمام صدام حسين لتوقيعها، وهذا ما زاد في حيرتي من سؤال سعادته المفاجئ: «ما الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للإصلاحات الديمقراطية في العراق، والتي قد تُسهم في تخفيف التوتر بين البلدين؟».

وبحسب ما قاله سعادته، فإنَّ صدام ربما لن يكون موجودًا، ربما يكون قد ذهب. لقد صدمني ما قاله، حتى إنَّني أخذت أسأل نفسي عما إذا كان صدام على وشك أن يموت. وإلا، فإنَّ أي تخمين بخصوص مستقبله يُعَد خيانةً؛ لأنَّ الحكام المتسلطين لا يحبُّون مَن يتحدث عن الذين سيخلفونهم، وقد يُقتل مَن يجرؤ على مثل هذا الحديث.

وحين لاحظ سعادته ذهولي واستغرابي أكد لي أنَّ صدام يعتزم ممارسة دور بعيد عن الحكومة، وأنَّه سيدعم أي تطوير للمؤسسات الديمقراطية يُعزِّز المشاركة في السُّلْطة.

ولأنَّني كنت -شخصيًّا- من الناشطين المنادين بالديمقراطية؛ فقد تفاعلت معه كثيرًا، وتطرَّقت إلى ما طالب به الاتحاد الأوروبي تركيا من إصلاحات ديمقراطية لتتأهّل لعضوية الاتحاد. ولأنَّني كنت أتوقع أن أسمع مجرد اقتراح رمزي أو شكلي لالتزام العراق بالإصلاح، فقد دهشني عمق النظر والإبداع في حل المشكلات كما ورد في الاقتراح العراقي، وبدا لي أنَّ صفقة الإصلاحات الديمقراطية جاءت نتيجة لدراسة متأنية، ومن المهم الإشارة هنا إلى أنَّ هذا الاقتراح قد طُرح قبل سنة من الغزو، وقبل أشهر من التهديد الأمريكي العلني بشن هجوم عسكري على بغداد.

حماية المنفيين

كما قال سعادته، فقد أعدَّ المسؤولون العراقيون خطة حقيقية لضمان سلامة المنفيين العائدين من لندن وطهران وديترويت، ليتمكنوا من الانضمام إلى العملية السياسية [208].

وأضاف بأنَّ العراق سيدعو دول العالم إلى إعادة فتح سفاراتها في بغداد، التي وصفها سعادته بأنَّها مناطق سيادية لهذه الدول، ولا يستطيع العراق مهاجمة أي شخص يقيم في

هـذه المناطـق أو اعتقالـه؛ لأنَّ أي اعتداء على أي سـفارة يُعَد عملًا حربيًـا مُوجَّهًا إلى دولة تلك السفارة.

ذكر سـعادته أنَّه يمكن لهؤلاء المنفيين العودة إلى بغداد، والسـكن في تلك المناطق المحمية، وأنَّ العـراق سيسـمح للسـفارات باتخاذ إجـراءات أمنية لحمايتهم، وامتـلاك البيوت المجاورة لتوسيع مساحة هذه المناطق.

ووفقًا لهذه الخطة، سيُسمح لهؤلاء العائدين بالعبور الآمن إلى مقار أحزابهم السياسية في بغداد، وستُوفِّر الإجراءات الأمنية التي تتخذها السفارات الحماية لهم داخل البلاد.

إنشاء الأحزاب السياسية ومقارها

بعد عودة المنفيين إلى العراق، فإنَّهم سيُمنحون حق إنشاء الأحزاب السياسية، بما في ذلك فتح مقار لها في أنحاء البلاد جميعها [209]، وسيكون لهم الحق في إصدار صحف معارضة، وربما محطات إذاعية وتلفزيونية. أكد (سعادته) أنَّ الحق الأخير يعتمد على استعداد الأمم المتحدة لتعديـل (أو رفـع) العقوبـات التي أدَّت إلى التضييق على وسـائل الإعلام، والحد من تطويرها. وفي الأحـوال كلهـا، فإنَّ صدام حسـين كان مسـتعدًّا لتقاسـم جزء من دخل النفـط مع المنفيين العائدين ما دام حجم التمويل هذا لا يُؤثِّر سلبًا في عملية توفير الغذاء والدواء للشعب العراقي.

وفي الختـام، اقترح سـعادته أن يرأس الرئيس الأمريكي الأسـبق جيمي كارتر وفـدًا دوليًّا لمراقبة الانتخابات المقبلة في العراق.

ومن المعروف أنَّ جيمي كارتر يُشرِف على فرق مراقبة الانتخابات في مختلف أنحاء العالم، وهـو لـن يتسـامح أبـدًا مـع أي تزوير للانتخابـات في العـراق، أو في أي مكان آخـر، ويتعيَّن على المجتمع الدولي أن يثق بهذا المراقب البارز المعروف بنزاهته، الذي سيدعم هذه (الديمقراطية الوليدة) في العراق بطريقة فاعلة.

لقد دهشـني كثيرًا هذا الحديث في عصر ذلك اليوم في نادي الصيد العراقي، كان حديث الرجل يوحي بالخيانة؛ فمجرد الإيحاء بأنَّ صدام حسين قد يتخلى عن السيطرة على مفاصل الحكومة كلها يعني الإعدام رميًا بالرصاص.

ثم سألت نفسي: هل يمكن أن يكون صدام مصابًا بمرض عضال سيدفعه إلى التخلي عن الحكم، والقبول باستلام الشعب للسلطة؟

تَبيَّن بعد الغزو أنَّ صدام حسين لم يكن مريضًا، فاستنتجت أنَّ كلام سعادته كان واقعيًا؛ فقد يكون صدام أدرك أنَّ عهده قد شارف على نهايته، فشرع يُعِد إستراتيجيةً لاستقبال التغيير المحتوم؛ لكيلا يجرفه في طريقه، وليضمن سلامته وسلامة عائلته.

ومهما كان الدافع إلى هذا الحديث، فإنَّه مثل رؤية ذكية إبداعية للديمقراطية، وهذا ما لم يحصل عليه العراقيون من جورج بوش. لقد أرست الخطة الأسس الرئيسة للتغيير السياسي الشامل، وإنشاء المؤسسات الاجتماعية والسياسية الضرورية من أجل التحول إلى التعدُّدية، بعيدًا عن الحشد العسكري، أو إثارة الاحتقان الطائفي، لقد كانت خطة عمل تستحق التعميم على مناطق الصراع الأخرى.

عند عودتي إلى فندق الرشيد بحثت في شبكة الإنترنت، فوجدت أنَّ المحاكم الإسكتلندية قد رفضت طلب الاستئناف الذي قدَّمه عبد الباسط المقراحي المدان في قضية تفجير طائرة (البان آم 103)، وبذلك لم يعد لديَّ أو لدى الدكتور فيوز ما يمكن أن نُقدِّمه لقضية لوكيربي.

وهذا يعني أيضًا أنَّ مهمتي قد انتهت، وبدا مستقبل ليبيا مشرقًا فاعلًا بحسب ما رأيت.

جاء شهر مارس عام 2002م (قبل سنة من الغزو)، كان الشتاء يقترب من نهايته في ميريلاند حيث أعيش في ضواحي واشنطن على بُعْد أميال قليلة من الكونغرس. عندما غادرت بغداد كان العالم يتطلَّع بأمل إلى أن يعمَّ السلام والازدهار منطقة الشرق الأوسط، كنت أشاهد محطات التلفاز، وأستمع إلى المتحذلقين والسياسيين وهم يثرثرون عن عودة مفتشي الأسلحة إلى العراق، كان هذا إنجازي بعد هذه المعاناة الطويلة، وكنت سعيدةً لمشاهدتهم هذه المرَّة.

الفصل 10

طوبى لصانعي السلام

لا يمكنك أن تتصور بعد كل هذا النجاح الذي حققناه في ضمان تعاون العراق مع سياسة مكافحة الإرهاب، أنَّني أصبحت أعاني إرهاقًا مزمنًا.

وبالرغم من أنَّ البلاد كانت في حالة حداد على ضحايا الحادي عشر من سبتمبر، فإنَّ انهماكي في التحقيقات لم يترك لي وقتًا للحزن، هذا لا يعني أنَّني لم أكن أتألم مثل أي إنسان آخر، وإنَّما كنت أبلع ألمي.

في بداية شهر أكتوبر عام 2001م بدأت أشعر بنوبات خوف كلما هممت بعبور الشارع، كان قلبي يخفق بقوة، فأشعر بالإغماء والدوار، كانت قدماي ترتجفان، فأكاد أسقط على الرصيف، كنت أقاوم فكرة الإمساك بأذرع الغرباء لأتمكن من عبور الشارع، كدت أن أموت مرَّةً وقت الغداء في شارع كنكتيكت وسط واشنطن.

عانيت أيضًا أرقًا شديدًا؛ إذ كنت أستيقظ الساعة الثالثة صباحًا، فأجلس على الأريكة، وأظل أُدخِّن حتى أشعر بالنعاس وأنام (أقلعت عن التدخين قبل سنوات). وفي مرَّات عدَّة كنت أرى وميض آلة تصوير في المتنزه المجاور، فأسأل نفسي عما إذا كان أحد جيراني قد استيقظ مبكرًا ليصورني وأنا في قمَّة ضعفي، أو كان المخبرون يبحثون عن السيدة التي حذَّرت من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لقد بلغت حالة الشك والخوف عندي مَبْلغًا لم أعهده من

قبلُ. وفي الأحوال كلها، فمن المؤكد أنَّ شخصًا ما قد صورني مرَّات عدَّة في ساعة متأخرة من ليالي شهري نوفمبر وديسمبر عام 2001م، وهذا أيضًا حقيقة، وقد رأيته بأم عيني.

لقد كنت أُؤنِّب نفسي كثيرًا لفشلنا في وقف هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كنت أُعذِّب نفسي، وأسألها: ألم نكن قادرين على فعل أكثر من ذلك؟ لكنَّ هذا كله لم يمنعني من قضاء ليالٍ طويلة وأنا أُفكِّر في الاحتمالات جميعًا:

- ماذا كان سيحدث لو لم أغادر بيت آندرو كارد في ذلك اليوم من منتصف شهر أغسطس؟
- ماذا كان سيحدث لو أنَّني انتظرت ساعة أخرى؟
- لماذا لم أعد إلى بيته مرَّةً أخرى لأترك له رسالة بشكوكي؟

كنت أرى أنَّ تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر هي مسؤوليتي الشخصية، فقد كنت أذهب إلى مكتب الدكتور فيوز وقدماي لا تقويان على حملي، وأنا أرتجف، لكنَّني مع ذلك لم أتخلَّ عن مسؤوليتي، لقد أصبحت مدمنةً على العيش في خطر، كانت هذه طبيعتي، كنت أزور السفارة العراقية في كل مرَّة تقصف فيها الولايات المتحدة العراق، وكان الدبلوماسيون يثنون على هدوئي في أوقات الأزمات، لم أكن أخاف في المواقف الصعبة، أو أتراجع في المواجهات.

أما الشك والارتياب الشديد فكان ملازمًا للمهنة، كنت أشعر بتوتر شديد من المراقبة التي أتعرَّض لها في أثناء التحقيق في أي قضية إرهابية، وكانت الاستخبارات بحاجة إلى معرفة حقيقة ما يجري، وكنت أول مَن يعرف الحقائق؛ نظرًا إلى علاقاتي الخاصة بالحكومات العربية المارقة؛ لذلك كنت أتعرَّض لمراقبة شديدة.

فمثلًا، في نهاية تحقيقات لوكيربي، وفي الليلة التي سَلَّمَتْ فيها ليبيا اثنين من مواطنيها لمحاكمتهما، نزلت إلى الدور الأرضي في بيتي، فوجدت عشرة أسلاك تسجيل صوتي متدلية من السقف بعدما أزيل الكساء، ورأيت أنَّ الاسلاك تمتد إلى غرف المنزل جميعها، أحضرت كرسيًّا، ثم قطعت أجهزة التسجيل، فشعرت بشيء من الارتياح.

وبالرغم من أنَّ هذه المراقبة كانت مشروعةً في مثل هذه الظروف، فإنَّها كانت تزيد من قلقي وتوتري، لم يكن هذا جنون شك، كما اتهمني بعضهم بذلك، ولكنَّه كان يثير قلقي؛ لأنَّ تلك الرقابة كانت تصبح عدوانيةً جدًّا، وتنتهك خصوصيتي. وفي بعض الأحيان كان فريق كامل يتابع تحركاتي، وكانت سيارات سوداء تطاردني على طول الطريق السريع إلى نيويورك، تعلمت مع مرور الوقت كيف أعرفهم، ومع ذلك فإنَّ هذا لم يجعلهم أعداء، كان هذا جزءًا من الثقافة، لكنَّها ثقافة مراقبة مقلقة.

بعد الحادي عشر من سبتمبر كانوا يلاحقونني إلى داخل المطاعم وأنا أتناول طعام الغداء مع الدبلوماسيين العرب في نيويورك، وكانوا يحجزون غرفًا مجاورةً لغرفة الفندق التي أجتمع فيها بالدبلوماسيين العراقيين؛ لمراقبة مباحثاتنا المتعلقة باستئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، كانوا أيضًا يُركِّبون أجهزة تنصت في الغرف التي يمكن أن نستخدمها مرَّةً أخرى، ويراقبون هاتفي دائمًا، وكانوا يقفون على أرصفة الشوارع حاملين آلات التصوير.

حدث ذلك في واشنطن ونيويورك مع راني إسماعيل هادي علي من ماليزيا، ومع السفير الليبي عيسى بابا وآخرين؛ إذ كان أحدهم يظهر فجأةً، ويحُملِق في وجهي قائلًا لي: نحن هنا، ثم يختفي مثل شبح.

في أواخر نوفمبر، أو أوائل ديسمبر عام 2001م، رأيت ريتشارد آخر مرَّة كما تَبيَّن بعد ذلك، ولكن لم يخطر هذا ببالي عصر ذلك اليوم.

كنت أحكي له بفرح عن زيارتي الناجحة إلى بغداد مع الوفد العراقي، وعن حماس العراق لعملية السلام، وسألته عن التفاصيل التي سأذكرها في رسالتي إلى آندرو كارد يوم الثاني من ديسمبر بخصوص تفاصيل هذه العملية.

رد ريتشارد قائلًا: «لا عليكِ، لا تقلقي؛ فنحن نعرف أين تكونين تحديدًا، ونعرف أيضًا كل شيء تقومين به، نحن نعرف ذلك لحظة حدوثه، وسواء أبعثت لنا رسائلك إلى آندرو كارد أم لا، فإنَّنا سنعرف ما فيها على أي حال».

ثم قال شيئًا وجدته غريبًا: «حتى وإن لم نستطع التواصل معك مباشرةً يا سوزان لأي سبب، فعليك أن تثقي بأنَّني كنت دائمًا على معرفة تامة بهذا المشروع، وأنا أتوقع منك أن تكمليه، هل تفهمين؟».

عندما أستعيد شريط الأحداث أعتقد أنَّ الدكتور فيوز كان - في ذلك الوقت- على علم بالخطط الأولية التي أعدَّتها الإدارة الأمريكية للحرب على العراق، وهذا هو ما لم يَبُحْ لي به قط، لقد سبَّب ذلك لي حيرةً وإرباكًا، لكنَّني لا ألوم الدكتور فيوز؛ فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان العملاء السريون في ذروة نشاطهم، وكنت أشعر بالأمان كلما ظهروا في نيويورك؛ إذ كان ذلك يعني أنَّ رسائلي إلى الدكتور فيوز بخصوص مواعيد الاجتماعات وأمكنتها كانت تنقل إلى أعلى المستويات في الاستخبارات. كانت الرسائل تتعلق بتعاون العراق مع سياسة مكافحة الإرهاب، واستئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، كان ذلك أهم حدث في المدينة، لذلك لم يكن مستغربًا أن تُتابع الاستخبارات تحركاتي من كثب.

كان حزني مختلفًا وخاصًّا؛ فبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر كنت أسأل نفسي دائمًا: ماذا لو؟ وكنت أستعيد أحاديثي مع الدكتور فيوز في صيف عام 2001م، كنت دائمًا أتذكَّر يوم جلسة الكونغرس لمناقشة ترشيح روبرت مويلز مديرًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي، عندما طلب إليَّ الدكتور فيوز أن لا أعود إلى نيويورك.

وهذا ما يجعلني أتذكَّر كل شيء بوضوح حتى هذا اليوم، أردت أن أكون مستعدةً لأقول للكونغرس كل شيء قبل الهجوم؛ لأنَّني لم أكن أعتقد قط أنَّ الكونغرس - الذي يضم قيادات الشعب الأمريكي- لن يرغب في معرفة فحوى تحذيراتنا بدقة وتفصيل؛ لذلك استعدت - مرارًا وتكرارًا- محادثتي مع كبير موظفي مكتب النائب العام جون آشكروفت يوم السابع أو الثامن من شهر أغسطس.

وتذكَّرت يوم أنهيت المكالمة معه، ثم اتصلت مباشرةً - بعد إلحاح منه- بمكتب مكافحة الإرهاب، لقد أردت أن أكون جاهزةً تمامًا، واتخذت قرارًا بأن لا أعتمد على تقارير الآخرين، ولا حتى تقرير لجنة التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ حتى لا يُؤثِّر أي مصدر خارجي في وصفي الأصيل للتحذيرات.

في مطلع شهر نوفمبر أقلق وحدتي في منتصف الليل توتر جديد: لماذا لا يريد أحد الاعتراف بتحذيراتنا السابقة للهجوم؟

لقد صدمتني هذه الفكرة، لم يكن لديَّ وَهْم بأنَّني كنت الوحيدة التي أعطت هذه التحذيرات؛ لأنَّ آخرين فعلوا ذلك أيضًا.

بدأ الإرهاق يقضي عليَّ، إذ يوجد شيء غير طبيعي؛ فقد خطر ببالي أنَّ شخصًا ما يتلاعب بسجلات الاستخبارات، ولكنَّني كنت مرهقةً جدًّا، حتى إنَّني لم أحاول معرفة السبب.

كان عليَّ توجيه طاقاتي كلها صوب بغداد، ومواجهة جهات في الكونغرس والبيت الأبيض وسياسيين في واشنطن، يدقون طبول الحرب على العراق في شاشات محطات التلفزة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

ظل هوفين والدكتور فيوز يضغطان عليَّ بشدة للتوصل إلى أي نتائج، كانا أيضًا يشاهدان برنامج واجه الصحافة، ويستمعان إلى السباق الخطابي في الكونغرس، واقتنعنا جميعًا أنَّ العراق كان أكثر جبهة ساخنة في مكافحة الإرهاب بعد أفغانستان وباكستان.

كان العراق في بؤرة اهتمامنا، فإذا كان البيت الأبيض مدفوعًا بمخطط سري لجر بلادنا إلى حرب مع العراق، فإنَّه لم يكن ليُبلَّغ واحدة مثلي كانت تقاتل بضراوة من أجل رفع المعنويات، ولا أعتقد أنَّ هوفين والدكتور فيوز كانا يعلمان بوجود هذا المخطط في ذلك الوقت.

هل عرفتم الآن العقبات التي كان عليَّ مواجهتها، ولم تكن لديَّ أي فكرة بشأنها؟ دعوني أُوضِّح هذا الأمر: في كل مرَّة كان فيها مسؤولو البيت الأبيض أو قادة الكونغرس يطالبون علنًا بتعاون العراق، كانوا في الحقيقة يخاطبون فريقي؛ لأنَّني كنت الوسيط السري المكلف بإنجاز تلك المهمة الخاصة.

لذا، نصحني الدكتور فيوز أن لا أنشغل بتحذيراتنا السابقة بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقال إنَّنا سنناقش هذه المسألة لاحقًا بعد إتمام مهمتنا، لم يقل لي متى سيحين الوقت المناسب لمناقشة ذلك، ولا أعتقد أنَّه كان يعرف حقًّا، لكنَّه اكتفى بالقول إنَّه لن يكون بحاجة إليَّ إذا ضعفت قواي وانهارت.

والواقع أنَّني لمست إشارات تدل على احتمال انهياري؛ إذ كانت تنتابني نوبات عرق شديدة، وكنت أستيقظ في الليل بسبب الكوابيس وأنا أرتجف، فأندس ثانيةً في فراشي المُبلَّل بالعرق البارد، كانت تلك أعراض إجهاد ما بعد الصدمة.

هل خاب ظنكم فيَّ؟ ولكن، مهلًا.

يمكن لكل إنسان تقديم المساعدة عندما تكون الأوضاع سهلةً وغيرَ معقدة؛ كل واحد من الزملاء والأصدقاء، الكل يتطوع للمساعدة، إنَّ وقوف الآخرين إلى جانبك حين تزداد الأمور سوءًا هو ما يميز الرجال من الصبيان.

مَن الذي يستسلم؟

مَن الذي سينهزم؟

لقد كنتم بحاجة إليَّ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكنت أُومن بأنَّ ما أقوم به نيابةً عنكم هو أكثر شيء أعتز به في حياتي؛ لأنَّني فعلت ذلك عندما أصبح الأمر أكثر صعوبةً بالنسبة إليَّ، ولأنَّني تماسكت بالرغم من ألمي وحزني، وتخلَّيت عن كل ما أملك.

لقد أنهكت نفسي، لكنَّني لم أستسلم أو أُهزم.

إنَّ ما يؤسفني حقًّا هو أنَّ أمريكا لم تساعدني.

عندما طلبت مخصصات لدعم مهمتي، قال لي الدكتور فيوز بالحرف الواحد: «لا تسألي عما يستطيع الوطن أن يعطيك إياه، ولكن اسألي عما يمكن أن تُقدِّميه للوطن، عليك أن لا تطلبي شيئًا».

وقد ردد هوفين هذه الكلمات نفسها بطريقة أكثر بشاعةً وقبحًا عندما قال لي: «سوزان، لقد قال الرئيس بوش: إما أن تكوني معنا، وإما أن تكوني ضدنا، من الأفضل لك أن تباشري العمل، وتتوقفي عن طلب نقود من صديقي»، وهكذا واصلت العمل.

في شهر نوفمبر تسلَّم الدكتور فيوز مبلغ (13) مليون دولار من المخصصات الطارئة لتحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، ومع اعتقادي أنَّ هذه الأموال كانت لدعم عملياتنا

الميدانيـة، فـإنَّ الدكتـور فيـوز عَدَّها تعويضًـا ماليًّا خاصًّا به، وعندما توسَّـلت إليـه إعطائي أي شيء؛ لأتمكن من الوفاء بمتطلباتي المالية، رفض الدكتور فيوز ذلك بشدة، وقد علمت فيما بعدُ أنّـه بـدأ يبني بيتًا في فرجينيا بداية ذلك العام، وادَّعى أنَّ أحد المهندسـين سـرق ثلاثة ملايين دولار مـن ميزانيـة المشـروع البالغة ثمانية ملايـين دولار؛ ما جعله يتوقف عن بنـاء بيته الفخم طوال الصيف.

ولأنَّني كنت أستمع إلى مكالماته الهاتفية في أثناء زياراتي إلى مكتبه؛ أدركت أنَّه لا يستطيع جمع مزيد من النقود لإكمال بناء البيت.

وفجأةً، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، انتعش الدكتور فيوز مرَّةً أخرى، ولما أعربت لـه عـن ارتياحي لتوافر الأموال قال لي صراحةً إنَّ الثلاثة عشـر مليون دولار (من أموال مكتب التحقيقـات الفيـدرالي بكل تأكيد) قد منحت عائلته فرصـة إعادة البناء من جديد، ثم تحدث عن شراء قطعة أرض لبنـاء بيت عليها، وقال إنَّ هذا البيت سيكون أكثر تميُّزًا من البيت الأول؛ لأنَّ بحوزته الآن (13) مليون دولار سينفقها على بنائه.

وفي الأحوال كلها، فأنا لم آخذ منه شيئًا.

وهكذا، فقد رفض طلبي بخصوص المال اللازم لضمان تعاون العراق مع تحقيقات الحادي عشـر مـن سـبتمبر، فهل كان ريتشـارد فيـوز يعمل فقط بدافـع الجشـع أم أنَّ أحدهم في البيت الأبيض قد بيَّت النية لإفشال مشروعنا؟ أو: هل توقع ريتشارد سياسة الحرب المقبلة، واستنتج أنَّ البيت الأبيض سيكون مسرورًا إذا استُثمرت تلك الأموال الحكومية في أي مكان آخر ماعدا ضمان تعاون العراق مع تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر؟

على كلٍّ، لم يكن أحد في البيت الأبيض أو وكالة الاسـتخبارات الأمريكية يعارض اسـتخدام تلك الأموال في بناء بيته الفخم في فرجينيا.

ربمـا يكـون كبـار المسـؤولين قـد توقعـوا أنَّني سأنسـحب بسـبب انعـدام التمويـل، إذا كانوا يعتقـدون ذلـك فإنَّهـم لم يعرفوا فريقنا جيدًا، لقد قبلنا التحـدي والعمل في الظروف والأحوال كلها. وكان الدكتور فيوز قد أعطاني شـيكًا شـخصيًّا قيمته (2500) دولار في شـهر أكتوبر؛ ما مكَّنني من مواصلة العمل، كان يجب إكمال المهمة، والتحقُّق من ذلك بطريقة صحيحة، لم أكن

من النوع الذي يقبل الهزيمة، وكذلك فريقي. أما إذا كان أعضاء الكونغرس ليسوا كما يدَّعون، فهذا شأنهم ولا علاقة لنا به.

ليس غريبًا أن أُواجِه شخصيًّا متاعب ومشكلات عدَّة بسبب نقص التمويل، كان عليَّ أن أعيش على الكفاف؛ لقد تعطَّل نظام التدفئة في بيتي في ذلك الشتاء مدَّة عشرة أيام؛ من عشية عيد الميلاد إلى بداية السنة الجديدة، وكان الدكتور فيوز قد أرسل إليَّ وجبة عشاء عيد الميلاد، لكنَّه لم يُكرِّر ذلك، وأخذت أوضاعي المعيشية تزداد سوءًا.

كلما تذكَّرت تلك الأيام شعرت برعشة ورجفان، فينفطر قلبي، لقد رجوت الدكتور فيوز لأشهر أن يتوسَّط لي من أجل استلام مكافأتي المالية لقاء عملي في قضية لوكيربي، والمدمرة يو إس إس كول، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، لقد كان من حقي الحصول على هذه المكافأة.

إنَّ عدم الوفاء بتلك الوعود يرقى إلى مستوى الاحتيال الإداري؛ إنَّه خيانة لوعود قادة الكونغرس بدعم الوسطاء السريين في مكافحة الإرهاب كما كانوا يتبجَّحون على شاشات التلفزة.

حدث هذا كله في الوقت الذي ارتفعت فيه الميزانيات السرية إلى (85) مليون دولار سنويًّا، كانت كلها من جيوب دافعي الضرائب (معلمين، أطباء، عمال إنشاءات، مُزارعين) الذين يعانون من أجل تأمين قوتهم اليومي، وقد كانت هذه الميزانيات تُصرَف من دون رقابة أو مساءلة بعدما تخلى الكونغرس عن تدقيقها؛ لذلك لم يعرف أحد إذا كانت هذه المخصصات تذهب إلى العمليات الميدانية، أو إلى حسابات مصرفية خاصة؛ ما يؤدي إلى سرقة بلايين الدولارات.

كان هذا الفشل في توفير التمويل للوسطاء السريين مثلي العاملين في مجال مكافحة الإرهاب، يُعَد إهمالًا إداريًّا ذريعًا، فمن المعروف وجود تقليد متبع في الأنظمة العسكرية يقضي بتحمُّل القيادة مسؤولية توفير المتطلبات الأساسية للعاملين في الميدان؛ لإنجاح مهمتهم، وقد فشلوا في ذلك في هذه الحالة؛ ما جعلني أعاني كثيرًا نتيجة لذلك.

يحدث ذلك كله بسبب غياب الرقابة على صرف المخصصات، ودفع الهبات لأصحاب مكاتب الاستشارات الأمنية المزيفين الذين يأخذونها بأكفٍّ مفتوحة، وهم - بالرغم من ذلك- غير ملزمين بتقديم أي خدمات للحكومة لقاء هذه الهبات، أو حتى إعادة الأموال إذا استُثمرت في مصالح خاصة، وكان هذا من حُسن طالع أصحاب الدكاكين الصغيرة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة.

وتأسيسًا على ذلك، فقد كان مستحيلًا - بالنسبة إليَّ- أن أظل مستمعةً إلى قادة الكونغرس وهم يتبجَّحون بدعمهم للوسطاء السريين وعمليات مكافحة الإرهاب، من دون أن أشعر بغضب شديد، يجب على هؤلاء القادة أن يصمتوا إلى أن يحين الوقت لضبط ميزانيات الاستخبارات.

كان عليَّ - بعد الحادي عشر من سبتمبر- أن أدفع ثمن مشتريات البقالة والرهن وفواتير الخدمات مثل أي أمريكي آخر، لكنَّني شددت حزامي، وواصلت العمل، فكنت بعد الحادي عشر من سبتمبر أذهب مرَّتين في الشهر إلى نيويورك للاجتماع بالدبلوماسيين العراقيين والليبيين، كنت أسعى جاهدة للحصول على تعاون العراق، وكان الجواسيس لا يتوقفون عن ملاحقتي.

وفي مرحلة لاحقة، حين اتهموني بأنَّني (عميلة عراقية)، وددت لو أنَّني أستطيع الذهاب إلى المحكمة مرتديةً قميصًا مكتوبًا عليه: «لقد حذَّرت من هجمات الحادي عشر من سبتمبر»؛ لأُبيِّن للجميع أنَّ مكافأتي على ذلك كانت قميص هذه الفضيحة، أليس كذلك؟

والخلاصة هي أنَّ القادة الجمهوريين في الكونغرس اعتلوا منصة الإعلام بعد الحادي عشر من سبتمبر، مطلقين وعودًا لم يفوا بها، ونسوها حالما أداروا ظهورهم لـ (كاميرات) التلفاز، وكانت نتيجة خداعهم المعاناة الكبيرة للوسطاء السريين مثلي.

بعد اتهامي أصبح توتري النفسي موضوعًا لخلاف حاد، وكان العملاء السريون يبحثون عن أي مُبرر لرفض طلبي التقدم إلى المحاكمة؛ بغية منعي من كشف المعلومات السرية الخاصة بالمرحلة السابقة للحرب، والتحذيرات من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد استغلوا ضعفي الشديد ونوبات خوفي لإرجاء تنفيذ الحكم، وساعدهم على ذلك تواطؤ وزارة العدل، وامتناع الكونغرس عن إجراء أي تحقيق لتحديد تاريخ عملي في الوساطة السرية، كانوا كلهم متفقين على عدم كشف حقيقة ما حدث في العراق، أو تفاصيل هجمات الحادي عشر من

سبتمبر، وقد أدى اتهامي بالعمالة للعراق إلى تجرؤ العديد من الناس عليَّ، واختلاقهم الكثير من القصص والأكاذيب بشأني.

لذلك، فمن المهم معرفة ما حدث فعلًا في الاثني عشر شهرًا التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر. لقد أصبح واضحًا أنَّ حالتي العاطفية ليست كما حاولوا تصويرها، وهنا علينا أن لا نخلط بين الإرهاق المزمن والاكتئاب؛ لأنَّهما مختلفان تمامًا، لقد عانيت القلق والتوتر اللذين عزوتهما إلى خيبة الأمل الكبيرة من فشل فريقي في وقف هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ومع ذلك بقيت أشعر بدافعية لمواصلة عملي، كنت قلقة على مستقبلي، لكنَّني توقعت أنَّ أي فشل لن يستمر طويلًا، وسعيت طوال تلك الأشهر إلى طلب التمويل من الدكتور فيوز.

أعتقد أنَّ الإرهاق المزمن يعني تعرُّض جسدك للتعب والإعياء الشديدين، والسهر طوال الوقت؛ لأنَّك تظل تُفكِّر في ما يجب فعله، أنت تعرف حقًّا أنَّه لا بُدَّ أن تنام، لكنَّك لا تستطيع، فتشعر بألم شديد، لا أتمنى لك المرور بهذه التجربة السيئة، التي تحدث - كما أعتقد- عندما تجتاح جسدك طاقة عالية رغمًا عنك، ولا يحظى الجسد بفرصة للتعافي، أو العودة إلى دورته الطبيعية.

والحقيقة أنَّ إرهاقي المزمن كان نتيجةً لتزاحم العمل الشاق وتراكمه، لقد اعتدت أن أواجه متاعب مهنتي، وكنت أشعر بالرضا بالرغم من ذلك، لقد عشت حياتي بالطريقة التي اخترتها، وتابعت المشروعات التي أحببتها، ولم يجبرني الدكتور فيوز قط على تقديم المساعدة، لقد كان فريقنا متماسكًا، وأردت الحفاظ عليه كذلك بالرغم من نقص التمويل، وحتى هذه المرحلة كنت أعيش أفضل حياة ممكنة، قدَّمت في أثنائها تضحيات عدَّة، ولكنَّني أعتقد أنَّها تستحق العناء.

وبقيت أعمل بالرغم من التعب الذي كنت أحس به، وما كان ينقصني هو قضاء إجازة في جزيرة استوائية؛ لأحظى بشيء من الراحة والاسترخاء وركوب الخيل.

لكنَّ هـذا لم يحدث ألبتـة؛ إذ تعيَّن عليَّ مواصلة حياتي العملية من دون توقف؛ فبعد عودتي مـن بغـداد عملـت سـكرتيرة صحفيـة لعضـو الكونغرس السـيدة زوي لوفغريـن، مـن الحـزب الديمقراطي من مدينة سان خوسيه في كاليفورنيا، وكان ذلك غلطةً وخطأً لا يُغتفران.

يوجد قانون ينص على التزام الصمت بين موظفي الكونغرس السابقين، ويكفي أن نقول إنَّ لجـان العمل السياسـي في واشـنطن أبقت لوفغرين في منصبها، بصـرف النظر عما يحدث في مدينة سان خوسيه، وظلت تسعى جاهدةً للاحتفاظ بمقعدها في الكونغرس.

يُذكَـر أنَّ لوفغريـن كانـت قـد حصلـت على ترقية حـين أصبحت رئيسًـا للجنـة الأخلاق في المجلس، علمًـا بأنَّنـي أذكـر أنَّها اختبـأت في مكتبها تهرُّبًا مـن مقابلة صحفـي كان بانتظارها؛ لتتمكن من الذهاب لتغيير زيت سيارتها.

شـخصيًّا، لم أكن أطيق مشـاهدة مثل هذا السـلوك من ممثلي الشـعب، وقد أضعت ثمانية أسابيع وأنا أجلس في مكتبها من دون ممارسة أي عمل؛ لأنَّها كانت ترفض استقبال الصحفيين. صحيـح أنَّني كنت بحاجة شـديدة إلى الراحة، إلا أنَّنـي كنت أتوق إلى التخلص من هذا القيد، والعودة إلى العمل مرَّةً أخرى.

سنحت لي الفرصة عندما أخبرتني صديقة قديمة تعمل في محطة فوكس نيوز، اسمها ريتا كوسـبي، أنَّ دبلوماسـيين عراقيين أبلغوها بأنَّ لديهم وثائق تُثبِت تورط جهات شرق أوسطية في تفجـير مدينـة أوكلاهومـا، والهجوم على مركـز التجارة العالمي عـام 1993م، كنت على قناعة بـأنَّ تلك الوثائق تتعلق بالحسـابات المصرفية لرمزي يوسـف، فصمَّمـت على الوصول إلى هذه الوثائق، وعندما حدث خلاف حاد في مكتب لوفغرين استطعت إنقاذ نفسي من قبضتها الأنانية خلال سـاعة، لم أكن الوحيدة التي هربت من مكتبها، فقد سـبقني إلى هذه الوظيفة في السـنة الماضيـة أربعـة موظفين، لم يسـتطيعوا الاسـتمرار معها فهربوا، وهذا يُنبِـئ بالكثير عن معادن أعضاء الكونغرس.

لقد كنت سعيدةً بمغادرة ذلك المكان، كان أمامي عمل حقيقي لأقوم به، وكان العمل يجعلني أشعر براحة كبيرة.

الجزء الثاني

الفصل 11

سياسة واشنطن العتيقة: التهرُّب من تحمُّل المسؤولية

«ليس حجم الكلب هو المهم في القتال، وإنَّما المهم هو حجم القتال في الكلب».

مارك توين.

ربما أكون أكثر امرأة افتُري عليها في أمريكا، وأصبحت موضوعًا لأكبر مسرحية هزلية.

هل تعتقدون أنَّني أُبالغ كثيرًا؟ لقد سمعتموهم يهذرون: «معلومات استخباراتية سيئة قبل الحرب، لا خيارات للسلام، وسطاء سريون فاشلون، قَدَّموا معلومات غير صحيحة، غير مخوَّلين، ليسوا جريئين، يخافون المخاطرة، لا يعرفون حلًّا ذكيًّا للمشكلات».

هكذا إذن. لقد كانت غلطتي أنَّ الولايات المتحدة غزت العراق، أنا الغبية التي دمرت أمريكا، كان المطلوب منا أن نكون محاربين مبدعين، أليس كذلك؟ كان المفروض أن نضع أصابعنا بين مسننات الدولاب لنوقف الكارثة.

كان المفروض أن نجد مخرجًا حينما تصل مجريات الأحداث حدًّا ميئوسًا منه، كان المفروض أن نُهيِّئ فرصًا للعمل عندما يكون العمل مستحيلًا، هذا ما يفعله الوسيط السري، وهذه هي مهمته. هكذا كانوا يقولون.

إذن، أين كنتم بحق السماء؟ أين اختفيتم قبل الحرب؟ هل ضعتم في الصحراء، ولم تجدوا وسيلة ما لتعرفوا الجنون الذي يسيطر على واشنطن؟ أين ذهبتم؟ أين كنتم؟ لماذا لم تفعلوا شيئًا عندما كان كلٌّ منا بحاجة شديدة إليكم؟ لقد تعاملتم مع ليبيا وصدام حسين سنوات عدَّة، فلماذا لم تستطيعوا التعامل مع آندرو كلارك وكولين باول؟ هل كانت نانسي بيلوسي (رئيس مجلس النواب، التي صوَّتت لمنع استخدام القوة في العراق عام 2002م) صعبة المراس؟

لكنَّكم لم تسمحوا لي بالمثول أمام الكونغرس، ومواجهة أعضائه؛ لأكشف لهم أخطاءهم الفادحة بخصوص ادعاءاتهم عن أسلحة العراق، لو استطعت قول ذلك لهم لربما سمح الكونغرس لمفتشي الأسلحة بإنهاء مهامهم بدلًا من التسابق على تفجير دعاية الحرب المليئة بمعلومات كاذبة.

لو حدث ذلك لكان مُؤكَّدًا أنَّهم سيستمعون إليَّ؛ لأنَّني كنت مطَّلعةً على معلومات استخباراتية أفضل مما لديهم، وكنت المصدر الرئيس للمعلومات عن العراق.

لو حدث ذلك لكنت أبلغت الكونغرس بمشروع السلام الشامل الذي أعدَّته وكالة الاستخبارات الأمريكية، والذي يحمي المصالح الأمريكية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات (عقود النفط، وعقود الإنشاءات المغرية للشركات الأمريكية في مجال الاتصالات، والنقل، والرعاية الصحية)، لو حدث ذلك لقلت لهم إنَّ العراق كان متعاونًا فيما يخص سياسة مكافحة الإرهاب، وإنَّه وافق على عودة مفتشي الأسلحة، وإنَّه طرح أفكارًا إبداعيةً للإصلاحات الديمقراطية.

لو أنَّني أبلغتهم بهذا كله لأدرك الكونغرس حقًّا أنَّ المشكلات جميعها التي حدَّدتها واشنطن يمكن أن تُحَل من دون إطلاق رصاصة واحدة، وما قُتل جندي أمريكي واحد، أو فقد يده أو قدمه في دوريات بالموصل والفلوجة، وما دُمِّرت بيوت العراقيين، وخسروا مستقبلهم، وما رأينا شوارع بغداد مليئة بالمتفجرات أو التفجيرات الانتحارية، وما رأينا العراق يتمزق.

لو حدث ذلك ما وقعنا في هذه المشكلات كلها، وما بلغ العجز في ميزانية الحرب خمسة تريليونات دولار، وما حطَّمنا الطبقة الوسطى، ولكنا حققنا الرخاء والازدهار، ولظلت الولايات

المتحدة القوة العظمى على الساحة الدولية، ولجنَّبنا العالم الكثير من الويلات والآلام. وهم يزعمون أنَّني لم أُفكِّر في هذا كله!

لكنَّ أفعالي تُسكت كل هذه الجعجعة الخطابية في الكونغرس بخصوص العملاء السريين والمعلومات الاستخباراتية السابقة للحرب. ربما كنت آخر مَن يعلم، ولكنَّني أدركت - قبل بقية الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي- وجود خطأ ما؛ فأنا ناشطة سلام مُذ حييت، وأسكن على بُعد ستة أميال من الكونغرس، ولا يستغرق الوصول إليه سوى (12) دقيقةً بالميترو، وقد عملت سكرتيرة صحفية في تسعينيات القرن الماضي، وأعرف كيف يعمل الكونغرس، وكيف أُرتِّب الاجتماعات مع أعضائه.

لذلك، كدت أنفجر ضاحكةً وأنا أسمع هذا الهُراء كله على شاشات التلفاز عن سوء أداء الوسطاء السريين.

ما أستطيع قوله هو أنَّ الحقيقة أكثر مأساويةً؛ لأنَّها ترتبط بأحلامي الضائعة حيال الشعب العراقي؛ قبل زيارتي بغداد في شهر مارس عام 2002م، كانت نهاية الأزمة تبدو وشيكة، أما في شهري إبريل ومايو فبدت أكثر بُعدًا. لقد تَبيَّن أنَّ نتائج مفاوضاتنا الناجحة في بغداد لم تأخذ طريقها إلى عقول المسؤولين في واشنطن، وكانت مراكز الدراسات تُعد تقارير تخلو من الحقائق، تَبيَّن أيضًا أنَّ الكونغرس لم يدرك ولو حقيقة واحدة عن موقف العراق الحالي، وكان سهلًا استنتاج أنَّ المعلومات الخاصة بتعاون العراق لم تكن تصل إلى الكونغرس، حسنًا (قلت لنفسي)، يمكنني تصحيح هذا الوضع الخطأ، ولكنَّني لم أكن أعرف مدى صعوبته.

في منتصف شهر مايو من عام 2002م (قبل عام من الغزو تقريبًا)، بدأت جولة من الاجتماعات في الكونغرس لإطلاع الجمهوريين والديمقراطيين على المكاسب الكبيرة التي تحقَّقت خلال مباحثات القناة الخلفية.

ومن مايو ويونيو حتى يوليو أصبح عدد كبير من أعضاء الكونغرس يعلم أنَّ آندرو كارد تلقى مشروع السلام الشامل الذي أعدّته وكالة الاستخبارات الأمريكية، والذي يحفظ المصالح الأمريكية الحيوية في مرحلة ما بعد العقوبات.

وكنت قد سلَّمت مكاتب هؤلاء الأعضاء نسخًا من الرسائل المهمة التي بعثتها إلى آندرو كارد، والتي تتحدث عن تعاون العراق في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، والسياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وبذلك أصبحوا مُطَّلعين بصورة كاملة على الجهود الرامية إلى حماية المصالح الأمريكية على مختلف الأصعدة، بما في ذلك بعض الأهداف التي لم يكن الكونغرس قد حدَّدها بعدُ.

كانت زيارتي الأُولى إلى مكتب السيناتور كارل ليفين بعد أيام من عودتي من بغداد، وكنت واثقةً أنَّ هذا السيناتور الديمقراطي عن ولاية ميتشيغان الذي يرأس لجنة خدمات القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، سَيُسَر حين يسمع أنَّ العراق قد وعد بشراء مليون سيارة أمريكية سنويًّا مدَّة عشر سنوات، أو أنَّ الشركات الأمريكية ستحصل على عقود تفضيلية في قطاع الاتصالات اللاسلكية، والرعاية الصحية، والأدوية؛ كانت هذه العقود تعني توفير آلاف من فرص العمل، وعودة الانتعاش إلى قطاع صناعة السيارات الذي كان يعاني مشكلات وصعوبات عدَّة، ولكن كان لا بُدَّ من التوقيع على التزام العراق علنًا أمام المجتمع الدولي.

ونظرًا إلى وجود جالية عربية كبيرة في ميتشيغان؛ فقد توقعت أن يُسَر موظفو مكتب السيناتور ليفين للتقدم الحاصل في محاربة الخلايا الإرهابية.

والحقيقة أنَّنا لم نكن بحاجة إلى تسليم المطلوبين، أو عمليات الاستجواب والتعذيب، أو قانون الباتريوت، لتحقيق هذا التقدم كله، ولم يخامرنا أي شعور بالقلق من أنَّ أموال الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تُنفَق على بناء المجتمع، وتمويل المدارس والمستشفيات؛ لرعاية الفقراء، وتوفير الطعام للأرامل والأطفال، سوف تصادر.

ولما كان تمويل الإرهاب الحقيقي يأتي من شبكة تهريب الهيروين العالمية، فقد كان بإمكاننا القضاء على مصدر الشر الآخر؛ وهو أموال المخدرات.

كان حديثي مع موظفي مكتب السيناتور ليفين فاعلًا ومتشعبًا، وقد شمل موضوعات كثيرة، لكنَّهم فاجؤوني بالقول إنَّ لديهم معلومات عن مشروع السلام الشامل. لقد منحني ما قالوه الأمل لمواصلة جولاتي.

علمت في زيارتي مكتب السيناتور ديبي ستيبناو أنَّ لديها المعلومات نفسها. وفي نهاية الأمر، فقد عارض هذان العضوان قرار الحرب على العراق في شهر أكتوبر عام 2002م، لكنَّهما لم يُبلِّغا مواطني ميتشيغان بالفرص العظيمة التي وفرها مشروع السلام الشامل.

حملت هذه الأخبار السارَّة إلى مكتب السيد ويلستون، السيناتور الديمقراطي المحبوب والجريء عن ولاية مينيسوتا، الذي ظل داعمًا لجهود السلام حتى وفاته في حادث تحطُّم طائرة غامض.

زرت أيضًا تجمُّع النواب السود، بمَن فيهم النائب إليجا كمينغر، وعددًا آخرَ من نواب ولاية ميريلاند، ومنهم كوبي موريلا، وكريس فان هولين، وهما يُمثِّلان بلدتي الصغيرة تاكوما بارك، وكلهم ساندوا جهود السلام، وكانت النائبة السابقة كوني موريلا قد تسلَّمت رسائل آندرو كارد في شهر مايو من عام 2002م؛ كانت هذه النائبة من بين ستة نواب جمهوريين فقط صوَّتوا لمنع قانون سلطات الحرب، وهم بذلك يستحقون الثناء على هذه الشجاعة.

وما أثار غضبي هو أنَّ معظم الهجمات العدائية على الوسطاء السريين جاءت من عدد قليل من موظفي مجلسي الشيوخ والنواب الذين شاركوا في جلسات الإيجاز والإحاطة، ثم كذبوا بعد ذلك؛ فمثلًا: تلقى كبير موظفي مكتب النائبة السابقة جين هارمان (العضو البارز في لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ)، نسخًا من رسائلي إلى آندرو كارد، بما فيها مشروع السلام، مع رجاء بإطلاع النائبة هارمان عليها.

ومن قبيل المصادفة أنَّني وجين خريجتا كلية سميث المعروفة بخريجاتها من القيادات النسوية، وإليها يُعزى الفضل في صمودي في أثناء معركتي مع وزارة العدل.

وَلَكُمْ أن تتصوروا كم كانت دهشتي حين قرأت انتقادات هذه النائبة أداء الوسطاء السريين قبل الحرب؛ لفشلهم في التوصل إلى خيار السلام بدلًا من الحرب، إنَّها بذلك تجر الكونغرس إلى السير خلف سياسة البيت الأبيض، مع علمها أنَّ هذا هو ما فعلتْه تحديدًا.

لم تكن هذه النائبة هي الوحيدة التي شوهت الحقائق، ومع ذلك كان أعضاء الكونغرس يبتسمون لي، ويُرحِّبون بي، لكنَّهم ربما كانوا في داخلهم يريدون إسكاتي، مثلما فعل السيناتور لوت وماكين في شهر فبراير عام 2004م؛ ما أدى إلى اعتقالي بحسب قانون الباتريوت، إلا أنَّهم

لم يعمدوا إلى تهديدي مباشرةً، فتجد - مثلًا - أنَّ كبار موظفي مكتب السيناتور دون نيكلز والسيناتور جي سي واتس، قد شكروني كثيرًا لجمعي معلومات عن تفجيرات أوكلاهوما، بما في ذلك جهود الحصول على السجلات المالية لتنظيم القاعدة، وقد كنت ممتنّةً لهذا الإطراء، لكنَّ ذلك لا يعني أنَّهم لم يشتكوا إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي بعد ذلك.

كان موظفو مكتب السيناتور لوت والسيناتور ماكين لطيفين أيضًا، لكنَّهم تسببوا في سجني بعد شهر من طلبي الإدلاء بشهادتي.

حدثت تلك الاجتماعات السابقة للحرب في منتصف عام 2002م [210]؛ لذا فإنَّ معرفة مَن حرَّض مكتب التحقيقات الفيدرالية عليَّ - من الجمهوريين، أو الديمقراطيين- تظل أمرًا صعبًا، والثابت أنَّ شخصًا ما من أحد مكاتب أعضاء الكونغرس أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي عن طلبي الإدلاء بإفادتي أمام الكونغرس.

وما صدمني هو أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي فتح - كما توقعت- تحقيقًا عن أنشطتي المناهضة للحرب، بدلًا من التركيز على تمويل الإرهاب.

كنت أعرف توقيت ذلك؛ لأنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي أُجبر - بعد اعتقالي- [211] على تسليم تسجيلات أكثر من ثمانية وعشرين ألف مكالمة هاتفية، وثمانية آلاف رسالة إلكترونية، ومئات من رسائل الفاكس، وقد بدأ المكتب يسجل المكالمات الهاتفية في شهر مارس عام 2002م، بعد خمسة أشهر من رحلتي إلى بغداد في مارس 2002، وبعد أسابيع قليلة من بدء جولاتي في مبنى الكونغرس.

تُظهر صور المراقبة أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي (أو وكالة الأمن الوطني) هو الذي صور اجتماعاتي بالدبلوماسيين العراقيين في نيويورك في شهر فبراير عندما كنا نُخطط لرحلة بغداد، فلو كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يعتقد أنَّني خالفت القانون لكان سجل مكالماتي الهاتفية ورسائلي الإلكترونية فورًا؛ لتكون جزءًا من التحقيق الجنائي، لكنَّه لم يفعل ذلك إلا بعد خمسة أشهر؛ ما يعني أنَّ رحلتي إلى بغداد لم تمثل مشكلةً.

من المهم معرفة أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الأمن الوطني يسجلان المكالمات الهاتفية منفردين؛ فقد سجلت وكالة الأمن الوطني مكالماتي الهاتفية طوال سنوات عدَّة منذ

الهجـوم علـى مركز التجـارة العالمية عـام 1993م، ولم تكن تُطلع مكتـب التحقيقات الفيدرالي عليها، ما لم تُحوِّل الاستخبارات أنشطتي إلى التحقيق الجنائي.

لكـنَّ مكتـب التحقيقـات الفيدرالي لم يتخذ مثل هـذا الإجراء، وأنا متأكدة أنَّه بدأ تسـجيل المكالمات الهاتفية مصادفةً عندما قررت لجنة الشـؤون الخارجية في الكونغرس تنظيم سلسلةٍ من جلسات الاستماع خاصةٍ بالعراق في نهاية شهر يوليو عام 2002م [212].

ويدل التوقيت على أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي أراد مراقبة ما سـيعرفه الكونغرس عن حقيقة المعلومات الاسـتخباراتية السـابقة للحرب، وهذا يناقض كل ما صرَّح به البيت الأبيض على شاشات التلفزة.

وعلـى أي حـال، فقـد اكتشـفت وزارة العـدل أنَّنـي قلت الكثير للكونغرس الذي كافـأ البيت الأبيض بادعائه أنَّني لم أقل له شيئًا.

لكـنَّ تسـجيلات المكالمات الهاتفية لا تكـذب؛ فمكالماتي الكثيرة مع مكاتـب عدد من أعضاء الكونغرس، تُثبِـت أنَّنـي تحدثت إليهـم بوصفي واحدًا من الوسـطاء السـريين القليلين المكلفين بملف العراق [213]، وقد وصفت في بعض مكالماتي مشـروع السـلام، وأكدت لموظفي الكونغرس أنَّ الدبلوماسية يمكن أن تُحقِّق النتائج الكاملة التي يسعى إليها صناع القرار السياسي.

نبَّهت بعض المكالمات على أنَّ أئمة المساجد في بغداد هددوا بتمزيق الجنود الأمريكيين إربًا إربًا إذا غزت الولايات المتحدة العراق، وفي زيارتي إلى بغداد في شـهر مارس من عام 2002م (قبل عام من الغزو)، هدد أئمة المساجد باللجوء إلى العمليات الانتحارية، وأقسموا أنَّ النساء العراقيـات سيشـاركن في مقاومـة الغزو الأمريكـي، وقالوا إنَّ على الأمريكيـين ألا يراهنوا على كره العراقيين لصدام حسـين؛ لأنَّهم يكرهون الولايات المتحدة أكثر منه بسـبب قسوة العقوبات التـي دمـرت مجتمعهم واقتصادهم، وهددوا بأنَّ الجحيم سـيكون في انتظـار الولايات المتحدة إذا حاولت احتلال بغداد.

لقد وثَّقت تسـجيلات مكتب التحقيقات الفيدرالي هذا كله؛ ما يدحض المزاعم القائلة بأنَّ الوسطاء السريين لم يُحذِّروا القادة الأمريكيين من هذه الكارثة [214].

ركَّز جزء كبير من محادثاتي مع أعضاء الكونغرس على ضرورة مواءمة الكونغرس بين وكالة الاستخبارات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي؛ بغية تشكيل فريق عمل لمكافحة الإرهاب داخل العراق، لقد كان معظم موظفي الكونغرس يلقون خطابات نارية دعمًا لسياسة مكافحة الإرهاب، لكنَّهم لم يطرحوا إستراتيجيات كفيلة بتحقيق نتائج على الأرض، وقد فوجئوا عندما طالبت بتعاون مكتب التحقيقات الفيدرالي مع وكالة الاستخبارات الأمريكية؛ من أجل ضمان الحصول على تلك السجلات المالية من العراق.

أوضحت أيضًا أهمية تحديد مصادر تدفق النقد للمنظمات الإرهابية، ووجوب سعي الجمهوريين والديمقراطيين إلى تجفيف منابع تمويل الأنشطة الإرهابية، وجعل ذلك على سلَّم أولوياتهم، علينا أن نتذكَّر أنَّ هذه الأموال تأتي من تهريب الهيروين بوساطة شبكة تبدأ بأفغانستان، وتمر بوادي البقاع في لبنان، وتنتهي في كولومبيا.

وقد توقعت من أعضاء الكونغرس أن يغتنموا هذه الفرصة، وأن يكونوا على قدر التحدي، إلا أنَّ ذلك لم يحصل، ويظل سبب ترددهم في هذا الشأن مدعاةً للحيرة.

قرر الجمهوريون – من دون وعي- حرمان الحكومة العراقية من فرصة المشاركة في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقد أفضى ذلك إلى عواقب وخيمة؛ إذ سمح هذا التقاعس باستمرار تدفق أنبوب النقد إلى مناطق الصراعات الأخرى حتى هذا اليوم (العراق، وباكستان، وأفغانستان).

زد على ذلك أنَّ تهريب الهيروين قد موَّل حرب طالبان على القوات الأمريكية في أفغانستان، وكانت أرباح بيع الأفيون السبب الرئيس لتفوق مقاتلي الجبال الأفغان على القوات الأنجلوأمريكية وقوات حلف الناتو (من 42 بلدًا) التي تفخر بأنَّها تملك أكثر الأسلحة تطورًا في العالم.

ويُقدّر دخل الأفيون الأفغاني بنحو ثلاثة بلايين دولار سنويًا، ويُمثِّل ما نسبته (85%) من إجمالي إنتاج الهيروين والمورفين وخلطات المخدرات الأخرى في العالم.

أفاد تقرير الأمم المتحدة عن المخدرات لعام 2010م بأنَّ القيمة السوقية للهيروين قد بلغت (55) بليون دولار، وأنَّ شبكة التهريب العالمية توظف مليون شخص في هذه التجارة المُحرَّمة.

ومـن الملاحـظ أنَّ إنتاج أفغانسـتان من الأفيون عـام 2001م، الذي شـهد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كان الأدنى منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ أي نحو (100) طن؛ وذلك بسبب البرنامـج النـاجـح الـذي طبَّقته إدارة كلينتـون، والذي تضمَّن دفع مسـاعدات مالية للمزارعين الأفغـان ليتوقفـوا عـن زراعـة الأفيـون، وكاد إنتـاج الأفيـون أن يتوقـف، ويتوقـف معـه تمويـل الصـراعات المسلحة.

ولما توقفت إدارة بوش عن دفع مساعدات للمزارعين الأفغان قفز إنتاج الأفيون عام 2002م إلى (3200) طن، وواصل الإنتاج ارتفاعه في أثناء الحرب الأفغانية ليصل إلى (8000) آلاف طن عام 2008م عندما انتهت رئاسة بوش.

وفي مطلـع عـام 2009م نجحـت سياسـة إدارة أوباما في خفض إنتـاج الأفيون إلى (7000) آلاف طـن، ولكـنَّ الولايـات المتحدة وحلف الناتو خسـرا الحـرب الأفغانية أمام هـؤلاء المقاتلين الفقراء الأشـداء، الذين لا يملكون تقنية متقدمة سـوى بيع هذا المحصول لتوفير الدعم المالي لجهادهم.

لذلـك، فإنَّنـي أقول: «إنَّ الفشـل في إغلاق أنبوب التمويل المشـترك بين المقاتلين الجهاديين في أفغانسـتان والخلايـا الإرهابيـة لتنظيم القاعـدة، يرقى إلى أخطر أنواع الفشـل الذي أحاق بالإدارة الجمهورية فيما يتعلق بالأمن القومي».

لقد قُتل الجنود الأمريكيون بسـبب هذا الفشـل، وعانى المدنيون الأفغان والعراقيون بسـبب القتـال، ودُمِّـرت البنيـة التحتيـة المدنيـة، وقُضي على مسـتقبل جيـل بكامله، وعـادت الولايات المتحدة مهزومة من العراق، وها هي حركة طالبان- بعد عشـر سـنوات- تسـيطر على المشـهد السياسي بعد انسحاب قوات النيتو عام 2014م.

وأخيرًا، لقد ترك فشـل إدارة الجمهوريين قنبلة موقوتة تُهدِّد الأمن القومي داخل الولايات المتحدة؛ إذ تزايدت التوقعات باحتمال وقوع هجوم إرهابي كبير وشيك على الأرض الأمريكية، يُموَّل عن طريق شبكة التمويل العالمية نفسها.

وهكـذا، فـإنَّ عـدم تحديـد مصدر أنبـوب التمويل هـذا وإغلاقـه، كان إهمالًا كبـيرًا مثيرًا لشكوك كثيرة.

وبدلًا من ذلك، لجأت الولايات المتحدة إلى مصادرة تبرعات الجمعيات الخيرية الإسلامية المرخصة المساهمة في خدمة المجتمع، وفي هذا تناقض صارخ؛ لأنَّ خدمة الصحة والتعليم والغذاء التي تُقدِّمها هذه الجمعيات تُوفِّر أكبر رادع للعنف في المجتمع، فهذه الخدمات توجد إحساسًا بالمستقبل، وتفي بأساسيات البقاء للمحتاجين. إنَّ حجز هذه التبرعات الخيرية ليس عملًا غير أخلاقي فحسب، بل هو إجراء قصير النظر؛ إنَّه أسوأ أنواع الاستعراض ولفت الانتباه في واشنطن، وهو يُثبت أنَّ قادة الولايات المتحدة لا يفهمون كيف ينشأ الإرهاب، أو ما الذي يبقيه حيًّا؛ لأنَّهم يهدمون البنية التحتية للمجتمع التي قد تجعل وقف العنف ممكنًا.

والأهم من ذلك هو أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي وضع نصب عينيه هزيمة وكالة الاستخبارات الأمريكية وإفشال مهمتها في الخارج، لكنَّ هذا لم يلقَ قبولًا في واشنطن، وتَسبَّب في تعقيدات لمشروعات مشتركة مثل هذا، وبدلًا من التعاون مع وكالات شقيقة، حاول مكتب التحقيقات الفيدرالي إبعاد وكالة الاستخبارات الأمريكية عن الساحة كلها، واستغل فشلها في وقف هجمات الحادي عشر من سبتمبر لانتقاد أداء هذه الوكالة.

وهذا أمر مثير للضحك، خاصةً إذا علمنا أنَّ وزارة العدل رفضت طلبات وكالة الاستخبارات الأمريكية المُلِحَّة في صيف عام 2001م للتعاون من أجل إفشال هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

كان يمكن لقيادات الكونغرس أن تعيد هذه العلاقات مرَّةً أخرى إلى الطريق الصحيح، لكنَّ ذلك لم يحدث قط، وقد شعرت نتيجةً لذلك بإحباط شديد؛ إذ أدركت أنَّ الكونغرس يفتقر إلى المهارة المطلوبة لتطبيق برامجه على أرض الواقع، ولم تكن هذه القيادة - بالرغم من خطاباتها النارية- تمثل القيادة الطموحة المدفوعة بالنتائج التي كانت تصور نفسها للشعب الأمريكي.

لقد تحول الإرهاب في غضون ستة أشهر إلى مشهد إعلامي ومسرح من التهويل والتمثيل من أجل جذب اهتمام الناس، ولكنَّ تلك الشعارات العاطفية لم تتحول إلى فعل - بعد الحادي عشر من سبتمبر- يمكن أن يحد من وجود الإرهاب ميدانيًّا، لقد كان كل شيء مجرد دعاية إعلامية.

والأخطر من هذا كله هو أنَّ الكونغرس بدا خائفًا من فقدان اهتمام الناس، وكانت محطة سي إن إن تدعو ضيوفًا من الكونغرس لإجراء مقابلات معهم، وكان الناخبون يُكنّون لقيادتهم احترامًا كبيرًا، أما الكونغرس فمارس فن الغوغائية متسترًا بثوب الوطنية، وحين طُلِب إليه تحويل الأقوال إلى أفعال من شخص مثلي يعرف ديناميات مكافحة الإرهاب على الأرض، أثبت الكونغرس عجزه عن تقديم أي نوع من المساعدة القيادية، أو جمع مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية للعمل معًا في مشروعات تعاونية.

ولسوء الطالع، فإنَّ القيادات في واشنطن أدركت سريعًا أنَّ الناس لن يلاحظوا الفرق، ولهذا أصبحت الخطابات في الكونغرس أكثر عدوانيةً بعد الحادي عشر من سبتمبر، في الوقت الذي كان فيه الأداء يتراجع بصورة ملحوظة.

ثم حدث في يوليو أنَّ لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ قررت عقد جلسات استماع بخصوص السياسة الأمريكية في العراق، كانت قاعة المجلس تغص بالحضور، ولكنَّني استطعت الحصول على مقعد بين الجمهور، ثم أخذت أستمع بدهشة كبيرة إلى قادة المجلس وهم يكيلون اتهامات سخيفة للعراق بخصوص مخزونه من الأسلحة المُحرَّمة، ورفضه السماح بعمليات التفتيش، كل ذلك في تناقض واضح مع الحقائق على الأرض.

لم أُصدِّق يومها كل هذا الغباء السياسي الذي سمعته، لقد كان كل ما قيل مجرد مزايدات سياسية؛ ما جعلني أشعر بغضب شديد.

\\\\\\

الفصل 12
حرب من أجل السلام

«إنَّ أولئك الذين يدَّعون أنَّهم انصار الحرية، ثم يستخفون بأعمال التحريض ضد الجماعات الإثنية، هم أشخاص يريدون جني المحصول من دون حرث الأرض، ويريدون المطر من دون الرعد والبرق، ويريدون المحيط من دون تلاطم الأمواج. قد يكون الصراع أخلاقيًا، وقد يكون صراعًا ماديًّا، أو كليهما معًا، ولكنَّه يجب أن يكون صراعًا؛ فالسُّلْطة لا تمنح شيئًا من دون مطالبة، لم يسبق لها أن فعلت ذلك، ولن تفعله أبدًا».

فريدريك دوغلاس، كاتب أمريكي، وداعية تحرير العبيد.

لقد شعرت بالغضب، لكنَّني لم أكن وحيدةً؛ فقد استيقظ الشعب الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتجمَّعت القوى الديمقراطية لخوض معركة لحماية السلام في الشرق الأوسط.

في أول دعوة إلى الحرب تنطلق من الكونغرس التقى الأمريكيون من مختلف الأعمار والانتماءات السياسية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية في جبهة معارضة.

أصبحت تشاهد أفرادًا لم يشاركوا قط في مظاهرات، وهم يرفعون أصواتهم عاليًا ضد الحرب على العراق، وقد استعمل قادة الحركة المعارضة للحرب (تقدَّموا، والرد العالمي،

ومتحدون من أجل السلام والعدالة) شبكة الإنترنت لحشد المعارضة الشعبية على نطاق واسع، ونظموا حملة توقيعات، وهجمات بمكالمات هاتفية تُطالب البيت الأبيض والكونغرس التحرك لوقف إعلان قانون الحرب، وكانت الاحتجاجات أمام مبنى الكونغرس قد استمرت أيامًا عديدةً، وأُرسلت آلاف الرسائل كل أسبوع، ويرجع الفضل في ذلك كله إلى شبكة الإنترنت؛ ما جعل قوة الحركة المناهضة للحرب تنافس الزخم الذي تحقق في نهاية حرب فيتنام.

وهكذا، وُلد مخطط مناهضة الحرب بوساطة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

فلو كان قادة الولايات المتحدة يهتمون بالديمقراطية حقًّا لكانت تلك فرصتهم السانحة لكي يعربوا عن اعتزازهم بشعبهم ووطنهم، لكنَّ ما حدث هو أنَّ الكونغرس اتخذ في اليوم العاشر والحادي عشر من شهر أكتوبر عام 2002م قرارًا مشتركًا يجيز الحرب على العراق بأغلبية (77) صوتًا مقابل (23) صوتًا في مجلس الشيوخ، و (296) صوتًا مقابل (133) صوتًا في مجلس النواب [215].

وقد وصف السيناتور روبرت بيرد مَن صوتوا لمنع قرار الحرب بـ(الثلاثة والعشرين الخالدين) [216].

وفي الحقيقة، فإنَّ قلّةً من هؤلاء هي التي عارضت الحرب بقوة، وحاولت وقف الكارثة قبل وقوعها.

لقد كانت منصة السلام خاليةً، لكنَّ القيادة العنيفة المتحدة تمثلت في شخص السيناتور بيرد والسيناتور إدوارد كينيدي، اللذين حاولا أن يضفيا جوًّا من العقلانية على النقاش، كان السيناتور بيرد يتحدث أمام المجلس يوميًّا قبل عملية التصويت، ولم يتوقف عن المقاومة بعدها، وظل يطالب بالسلام إلى أن وقع الغزو، وطالب بفك الاشتباك بعد ذلك، أما السيناتور كينيدي فطالب قادة أمريكا التفكير في العواقب الأخلاقية التي ستلحق بقيادة أمريكا الأخلاقية للمجتمع الدولي، قائلًا:

«يمكننا التعامل مع العراق من دون اللجوء إلى هذا العمل المتطرف، ولا يمكن للقانون الدولي تبرير المعايير المزدوجة، ولا يمكن لأمريكا أن تفرض قوانينها الخاصة على العالم المتحضر، وإذا فعلت ذلك فهذا يعني أحادية منفلتة، وسيثير ذلك عداوة أقرب حلفائنا الذين نحتاج إلى

دعمهم لمكافحة الإرهاب، يتعيَّن علينا منع الاحترار العالمي، ومواجهة الأخطار الأخرى التي تُهدد الدول جميعًا. إنَّ هذا العمل سيُفقِد أمريكا الشرعية الأخلاقية اللازمة لنشر قيمنا في الخارج، وسيعطي دولًا أخرى، مثل روسيا والهند وباكستان، المُبرر لانتهاك المبادئ الأساسية للسلوك الدولي المتحضر» [217].

ولكنَّنا نادرًا ما سمعنا كلمات تصدح بهذه الحكمة والحِلم من قادة الكونغرس.

لم يُنتخب باراك أوباما (السياسي الديمقراطي الصاعد) عضوًا في مجلس الشيوخ إلا في شهر نوفمبر من عام 2004م بعد بداية الحرب، وقد أثبت أنَّه يتمتع ببُعْد نظر وشجاعة أكثر من معظم زملائه في الحزب الديمقراطي [218]، وكان أوباما قد أعلن فلسفته المعارضة للحرب في شهر أكتوبر عام 2002م، قبل يوم من تصويت الكونغرس، حيث قال:

«ليست لديَّ أوهام فيما يتعلق بصدام حسين، وسيكون حال الشعب العراقي أفضل في غيابه، لكنَّني أعرف أيضًا أنَّه لا يُمثِّل خطرًا مباشرًا ووشيكًا على الولايات المتحدة، أو على جيرانه، خاصةً أنَّ اقتصاده يعاني الفوضى والاضطراب، ولم يعد جيشه قويًّا كما في الماضي، ويمكن احتواء هذا الجيش بالتحالف والتعاون مع المجتمع الدولي إلى أن يسقط مثل بقية الحكام الطغاة في مزبلة التاريخ».

وأضاف: «أعرف أنَّ أي حرب ناجحة على العراق تتطلب احتلالًا مدَّةً غيرَ معروفة، وتكاليفَ غيرَ معروفة، ونتائجَ غيرَ معروفة، وأعتقد أنَّ أي غزو للعراق من دون أي مُبرر واضح، ومن دون دعم عالمي قوي، سوف يؤدي فقط إلى إذكاء نار الصراعات في الشرق الأوسط، ويثير أسوأ المشاعر في العالم العربي، ويُعزِّز قدرة تنظيم القاعدة على تجنيد مزيد من المؤيدين.

أنا لا أعارض الحروب كلها، لكنَّني أعارض الحروب الغبية، هل تريد هذه الحرب أيها الرئيس بوش؟ حسنًا، دعنا نُنِه هذه الحرب على ابن لادن والقاعدة بجمع معلومات استخباراتية فاعلة منسَّقة، وإغلاق شبكات التمويل الداعمة للإرهاب، وإعداد برنامج أمن قومي يشمل أكثر من مجرد إصدار تحذيرات سرية».

بصراحة، لا يمكنني أن أقول أفضل من هذا.

وممـا يُؤسَـف لـه أنَّ أوباما وبيرد وكينيدي كانـوا أقليةً في الكونغرس، وبالرغم من مطالبة الشـعب الأمريكـي قيادتـه عـدم غـزو العراق، فـإنَّ أقل مـن ثلث أعضاء مجلـس الشـيوخ فقط عارضوا قانون الحرب.

وفي الأيام التي سـبقت التصويت على هذا القانون شـعرت بالذهول والصدمة من الدعاية الإعلامية في مبنى الكونغرس؛ إذ لم يكن للخطابات علاقة بالواقع الذي أعيشه بوصفي مصدرًا رئيسًـا للمعلومـات في الأمم المتحدة، وتحول مبنـى الكونغرس إلى مسـرح سياسـي، تحدث فيه الأعضاء عن العراق بلغة تخلو من أي فهم للتطورات الكبيرة التي حدثت في العامين الماضيين.

في ذلـك الوقـت كنـت قـد زرت عـددًا كبـيرًا مـن مكاتـب الأعضـاء [219]، وواصلـت لقاءاتـي بالأعضاء الديمقراطيين والجمهوريين لشرح مشروع السلام إلى ما قبل الغزو.

وقد أبلغني الكثير منهم بما تلقوه فعلًا من معلومات عن مشروع السلام هذا؛ لذا فإنَّ حملة التضليـل هـذه كلها لم تكـن نتيجةً لخطأ ما، لقد خطر ببالي أنَّ الكونغرس حاول -عن قصد- إخفـاء حقيقـة وجـود فرص للتوصل إلى حل سـلمي مـع العـراق؛ ليتمكن من بيع كذبة للشـعب الأمريكـي تُبرر الخيـار العسـكري، لقـد أراد الكونغرس إقناع الشـعب أنَّ الحـرب هـي المخرج الوحيد، وكانت هذه كذبةً كبيرةً.

حدثـت بعض التحولات في معسـكر السـلام بعـد التصويت علـى قانون الحـرب؛ فقد ظهر السـيناتور جوزيـف بايديـن وريتشـارد لوغـار وشـوك هـاغـل بوصفهم مـن أكـثر المدافعين عن اسـتخدام الدبلوماسـية، وبنـاء التحالفـات إلـى أقصـى حدٍّ ممكن، قبـل اللجوء إلـى المواجهة العسكرية، وقد أسهم هؤلاء بفاعلية في النقاشات، مؤكدين أنَّ الحوار أفضى إلى عودة مفتشي الأسـلحة إلـى العـراق، وحثوا البيـت الأبيض على إعطاء المفتشـين فرصة للنجـاح في مهمتهم، وتجدر الإشـارة إلى أنَّ هؤلاء الثلاثة كانوا أعضاءً في لجنة الشـؤون الخارجية التي تلت إيجازًا خاصًّا عن نجاح حوار القنـاة السـرية [220]، وقد أعطاني هذا أملًا بأنَّ خيار السـلام قد يجذب المزيد من القادة.

أمـا بالنسـبة إلـى مجلـس النـواب فقـد قاد النائبـان رون كيند وشـيرود بـراون تحالفًا ضم (123) عضوًا من أعضاء الكونغرس؛ لحث البيت الأبيض على إعطاء مفتشـي الأسلحة الوقت

الكافي لإتمام مهمتهم، وقد وقع ربع أعضاء الكونغرس رسالة مُوجَّهة إلى الرئيس بوش، تساند عملية الأمم المتحدة في التحقُّق من نزع السلاح العراقي، وكان هؤلاء جميعًا من الحزب الديمقراطي [221].

ولكن ولسوء الطالع، فقد واصلت الإشاعات انتشارها بصورة أسرع مقارنةً بالحقائق الصادقة؛ فبالرغم من أنَّ المعرفة البسيطة بالشرق الأوسط كانت كفيلةً بإخافة الكونغرس وتحذيره من مغبة الهجوم العسكري على العراق، فإنَّه فشل في إدراك حجم العواقب، متجاهلًا التقارير الاستخباراتية، ومناشدات الخبراء السياسيين والعسكريين.

لقد كانت كلمات مثل: (مستنقع، طريق مسدود، فخ رملي) لغةً غريبةً بالنسبة إلى أعضاء الكونغرس الذين كانوا مشغولين بمسرحيات الدعاية الحربية، والذين أعمتهم حاجاتهم إلى لفت انتباه الجمهور والظهور على شاشات التلفزة عن رؤية الحقائق، ولم يكونوا مستعدين لسماع أي انتقادات أو تشكيك.

وإذا كان أعضاء الكونغرس يعتقدون أنَّه يمكنهم التغلب على الشعب الأمريكي، فإنَّ هذا خطأ فادح؛ لأنَّ الشعب رفع صوته معارضًا.

في السادس والعشرين من شهر أكتوبر عام 2002م (بعد أسبوعين من إقرار الكونغرس قانون الحرب)، خرج الشعب الأمريكي في مظاهرات حاشدة بواشنطن وسان فرانسيسكو، وكانت الحافلات تأتي محملة بالمتظاهرين من الولايات الأمريكية المختلفة، أما على الصعيد العالمي فقد تجمَّع في اليوم نفسه مئات الآلاف من المتظاهرين في روما وبرلين وكوبنهاجن وطوكيو ومكسيكو سيتي للاحتجاج على غزو العراق [222].

لقد كانت المعارضة العالمية للحرب على العراق أقوى مظهر من مظاهر الديمقراطية التي شهدها العالم؛ ففي واشنطن شارك نحو (200) ألف أمريكي في تجمُّع استمر ثلاثة أيام، ثم طوَّق المتظاهرون البيت الأبيض، وزاد عددهم على عدد المشاركين في أكبر مظاهرات السلام في نهاية حرب فيتنام، وقد طاف المتظاهرون العاصمة وهم يهتفون بشعارات مناهضة للحرب، ولما وصلت مقدمة المظاهرة إلى المكان الذي انطلقت منه، كان المتظاهرون لا يزالون يتدفقون إلى الساحات [223].

لقد أظهر كل ناشط شارك في حركة مناهضة الحرب بُعدَ نظرٍ وموقفًا شجاعًا، ويحق لكل واحد منهم أن يفخر بأنَّه ناضل بقوة من أجل الحفاظ على السلام.

أظهرت الديمقراطية أيضًا القوة المُزلزِلة في مختلف المحافل الاقتصادية والحدود الإقليمية، وقد أدرك الشعب الأمريكي، من دون أن تكون لديه أي معلومات استخباراتية، حجم المأساة التي ستسببها الحرب، فتضامن بقوة للتعبير عن معارضته؛ على أمل أن يحترم المسؤولون الحكوميون المنادون بالديمقراطية في الخارج، تلك المبادئ الديمقراطية داخل الولايات المتحدة. هذه مفارقة كبيرة، أليس كذلك؟ فلو احترم قادتنا إرادة الشعب لانتصرت حركة مناهضة الحرب، مُحقِّقةً الكثير لتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم، بصورة أكثر من الخطابات والشعارات كلها التي نادى بها البيت الأبيض ووزارة الخارجية، لو أنَّهم فعلوا ذلك لكنا كسبنا عقول الناس وقلوبهم في الشرق الأوسط وآسيا وغيرهما، لكنَّنا أضعنا هذه الفرصة بالحرب على العراق، وأعتقد أنَّنا أضعناها إلى الأبد.

ونظرًا إلى عملي وسيط استخبارات سرية؛ فلم يكن صعبًا تقرير ما يتعيَّن عليَّ القيام به، لقد أيقنت أنَّني لا أستطيع أن أظل متفرجةً، في الوقت الذي يسوق فيه الكونغرس العالم إلى الحرب.

طوال فصلي الخريف والشتاء انضممت إلى حركة مناهضة الحرب المتصاعدة، فكنت أشارك في المظاهرات الحاشدة في واشنطن، وفي تجمُّعات الاحتجاج الصغيرة.

كنت أشعر بغضب شديد يومًا بعد يوم، في كل مرَّة أشاهد فيها مسؤولي البيت الأبيض أو قادة الكونغرس وهم يُلوِّثون الهواء بتصريحاتهم – على شاشات التلفاز– عن علاقة العراق بالإرهاب، أو معارضته عمليات التفتيش عن الأسلحة، كان هؤلاء الخطباء يجهلون الحقائق الخاصة بالشرق الأوسط، بالرغم من وصفهم بالخبراء.

لقد صدمتني الطريقة المتهوِّرة التي عمد فيها أساطين مراكز البحوث وأجهزة الإعلام إلى انتقاد جهود السلام، لقد أعددنا مشروع السلام على نحوٍ يحفظ المصالح الأمريكية، لكنَّهم بدلًا من انتقاد دعاية البيت الأبيض، أخذوا يغذون حملة الهستيريا، فكانوا يسوِّقون الحرب، مثل تسويق أي موضة أزياء جديدة.

ونظرًا إلى غضبي الشديد من حملة الخداع والزيف التي ترأسها الكونغرس والبيت الأبيض؛ فقد اتخذت قراري بانتهاك القانون الأساسي لجمع المعلومات الاستخباراتية.

لم أكن لأقبل إخفاء الحقيقة إرضاءً للكونغرس، ولم أكن لأعفي القادة المنتخبين من مسؤوليتهم تجاه الشعب فيما يتعلق باتخاذ القرار، كان هذا القرار هو سبب خسارتي كل شيء أملكه، لكنّني لم أندم قط على أي عمل قمت به بعد ذلك.

لقد تعلمت، بوصفي وسيطًا سريًّا، كيف أحل المشكلات، وأجد الأدوات التي أحتاج إليها وحدي سريعًا من لا شيء، وإلا لما أصبحت قادرةً على أداء كل عمل بمهارة وإتقان.

لقد أظهر موقف الكونغرس وجود فشل ذريع في التواصل، وخطر لي أنَّ الحل بسيط جدًّا؛ وهو يتمثل في الاتصال بالقيادات العليا، وتنظيم نقاش مع كلٍّ منها، وهذا يعني زيادة عدد الجمهور وحجم المعرفة إلى الحد الأقصى، والتقليل من عملية (الإنكار)، بحيث لا يقولون أن لا علم لهم بالحقائق، وأن لا أحد قد بيَّن لهم أخطاء افتراضاتهم، وفي حال أُجبروا على مواجهة الحقيقة عند كل منعطف، فمن المحتمل جدًّا أنَّهم سيعترفون بها.

قلت لنفسي إنَّها إستراتيجية ممتازة؛ لذلك، أطلقت في الحادي عشر من شهر سبتمبر عام 2002م (الذكرى السنوية الأُولى للهجوم الإرهابي الذي عملت جاهدة لوقفه) نظام رسائل سميته (مواطنون من أجل النزاهة العامة)، ويحمل الاسم إدانةً وانتقادًا لاذعًا لاستغلال الهجوم الإرهابي سياسيًّا من أجل حشد التأييد الشعبي للحرب.

ولكي أتمكن من إيصال الرسالة؛ فقد أنشأت قاعدة بيانات إلكترونية تضم أسماء (435) عضوًا في مجلس النواب، و (100) عضو في مجلس الشيوخ، وكانت الرسائل تصل إلى الأعضاء الجمهوريين والديمقراطيين، من دون تفضيل حزب على آخر؛ لضمان وصول الرسائل إليهم جميعًا [224].

اشتملت القائمة على البريد الإلكتروني لكلٍّ من كبار الموظفين والخبراء القانونيين، وكل سكرتير صحفي وخبير في السياسة الخارجية بمجلسي النواب والشيوخ [225].

باختصار، فقد شملت قاعدة البيانات كبار موظفي الكونغرس من الحزبين جميعًا، لقد كان مشروعًا ضخمًا، وكان عليَّ أن اتصل بكل مكتب للحصول على الأسماء، وتُثبت تسجيلات مكالماتي الهاتفية من أصدقائي الطيبين في مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّني فعلت ذلك.

أنشأت أيضًا قاعدة بيانات تتضمَّن أرقام الفاكس الخاصة بأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، و (185) سفيرًا من السفراء المعتمدين لدى الأمم المتحدة [226].

بعد انشاء نظام (مواطنون من أجل النزاهة العامة)، استعملت بيانات الفاكس والبريد الإلكتروني لإطلاق حملة تهدف إلى كشف أخطار الحرب والاحتلال، وأعددت (20) دراسة مختصرة عن آثار الاحتلال المدمرة في الشعب العراقي، والشرق الأوسط، والمستقبل المالي للطبقة المتوسطة في الولايات المتحدة، وكنت قد وزَّعت أيضًا مقالات مهمة كتبها خبراء في السياسة الخارجية.

لقد صرخت بأعلى صوتي لإسكات هؤلاء الذين ادعوا أنَّ الوسطاء السريين لم يفعلوا شيئًا لوقف الهجوم الإرهابي، وقد أصبت الهدف إصابةً دقيقةً.

على سبيل المثال، أجريت بحثًا عن تاريخ مقاومة الشعب العراقي للاحتلال البريطاني في عشرينيات القرن الماضي، والخسائر الفادحة التي تكبَّدها الجيش البريطاني.

وحذَّرت من هزيمة شبيهة بهزيمة بريطانيا، ومن النتائج الشبيهة بنتائج الثورات على الحكام العملاء في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، وما نجم عن ذلك من موجة عداء للغرب، واندلاع ثورة عام 1958م الموالية للمعسكر الشيوعي [227].

نشرنا أيضًا دراسة عن تكاليف الحرب والاحتلال مدَّة عشر سنوات، وقد قُدِّرت بنحو (1,6) تريليون دولار، مقارنةً بـ (100) بليون دولار قدَّرها الجمهوريون الداعمون للحرب [228]. والحقيقة أنَّ الحرب في أفغانستان والعراق كلفت الولايات المتحدة ما بين (4-5) تريليونات دولار؛ أي نحو ثلث مجموع الدَّيْن الفيدرالي البالغ (15) تريليون دولار.

وكنا قد حذَّرنا الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة من أنَّ تكلفة الحرب سوف تتسبب في عجز الحكومة عن توفير الخدمات؛ لأنَّ التكلفة الأولية لأخطار الحرب (100 بليون دولار)

ستؤدي إلى زيادة الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والأرباح الهزيلة للشركات، في الوقت الذي كان فيه الأمريكيون يواجهون احتمال عودة حالة الركود والكساد، وازدياد عدد الشركات التي تعلن إفلاسها [229].

لذلك، فقد حذَّرت من أنَّ الحرب على العراق ستدفع مؤسساتها المالية إلى حافة الانهيار، وقلت إنَّ معارضة إرادة الشعوب ستكون لها عواقب وخيمة؛ فمن غير المعقول أن يلجأ الكونغرس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى هذه التصرفات الطائشة، التي من شأنها زيادة العمليات الإرهابية الانتقامية على بلدنا، ومن الواضح أنَّ أصحاب المناصب يعتقدون أنَّهم يستطيعون إلهاء الشعب الأمريكي عن التفكير في أوضاع سوق الأسهم، وأخطار الوقوع في موجة كساد مزدوج بالحديث عن العراق [230].

أردت أيضًا تحذير الكونغرس من أنَّنا سنلاحق الأعضاء الذين تثير تصرفاتهم ردات فعل إرهابية، مثلما لاحقنا تنظيم القاعدة، لكنَّ الفارق هنا هو أنَّ هؤلاء الأعضاء لن يستطيعوا الاختباء مثل أسامة بن لادن.

وهكذا، فأنا لم أقف متفرجة، بل يمكنني القول إنَّ أفعالي كانت تعبيرًا صادقًا عما هو مطلوب من الوسيط السري، الذي يسارع عند ظهور أزمة ما إلى إيجاد وسيلة لحل المشكلة، وهذا ينفي الاتهامات التي تزعم أنَّ الوسطاء السريين أظهروا (عدم كفاية وقدرة) على حل المشكلات التي أدَّت إلى الحرب.

وأنا أشكر مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي سجل لي (28000) ألف مكالمة هاتفية، واعترض (8000) آلاف رسالة إلكترونية، ورسائل أخرى بالفاكس، حذَّرت فيها الكونغرس من عواقب الحرب [231].

صحيح أنَّ موقفي المعارض للحرب ربما كان يُعبِّر عن وجه نظر أقلية داخل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ومع ذلك، فإنَّ أفعالي تُثبت أنَّ المعارضين رفعوا أصواتهم لمنع الكونغرس من الوقوع في هذه الكارثة. ربما كان عددنا قليلًا، ولكنَّنا كنا منظمين جيدًا، ومبدعين في إيصال رسالتنا إلى الآخرين، ولم نكن مجرد قطيع من الأغنام ننظر إلى الكارثة غير مبالين، ولكنَّنا رأينا الأخطاء في الافتراضات السياسية، وحاولنا جاهدين توفير معلومات دقيقة

لصناع القرار، لكنَّ قادتنا رفضوا الاستماع إلينا، ولم يتصرفوا بوصفهم ممثلين للشعب، يتلقون التعليمات من الناخبين.

لقد واجهت مضايقات كثيرة من المعسكر المؤيد للحرب؛ فمثلًا: اعتمدت على خطوط الإنترنت والفاكس لأبعث رسائلي إلى أعضاء الكونغرس والسفراء المعتمدين في الأمم المتحدة، وكان جهاز الفاكس يعمل من دون توقف أسابيع عدَّة، ولكنَّ خطوط هاتفي كانت تتوقف فجأةً، فكنت أضطر إلى الذهاب إلى مكتب للخدمات الهاتفية في البرد القارس، كانوا يقولون لي إنَّ مشكلةً فنيةً ما سببت عطلًا في خطوط الهاتف؛ ما يستدعي ذهاب أحد فنيي المكتب لإصلاحها، لم يحدث ذلك من قبلُ، ولا يوجد أي تفسير لسبب حدوثها الآن، باستثناء نشاطي المعارض للحرب. كان الفني يأتي إلى بيتي، ويحل المشكلة، لكنَّ خط الهاتف كان يتوقف مرَّةً أخرى بعد عشرة أيام، وقد حدث ذلك كثيرًا.

إلا أنَّ هذا كله لم يوقفني، صحيح أنَّ المعارضين والمؤيدين للحرب كانوا يتقاتلون فيما بينهم، لكنَّ هذا جزء من لعبة الاستخبارات، وكنا نفهم هذه اللعبة جيدًا، ولا نسمح لها بإحباطنا.

يتعيَّن على أي وسيط سري جيد أن يعرف كيف يكسر الجمود، وهذا هو دورنا، وقد نجحت حتى الآن في مفاوضات لوكيربي مع ليبيا، والمفاوضات الأولية مع السفير العراقي وكبار الدبلوماسيين في السفارة العراقية لدى الأمم المتحدة من أجل استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، وكانت هذه المهام أصعب من عمليات العبث السخيف بخطوط الهاتف.

لذلك، فأنا أعتقد أنَّ المحافظين الجُدد حاولوا عرقلة عمليات توزيع الرسائل، ووضع عراقيل في طريقي، لكنَّني كنت أتغلب عليها، وهذه هي لعبة الاستخبارات، وهكذا تجري الأمور.

وما أقوله هنا ليس شكوى، ولكنَّ من المهم أن يفهم الأمريكيون والمجتمع الدولي الأعمال التي قمت بها قبل الحرب؛ لأنَّ هذه الأعمال تُثبت أنَّ الانتقادات المُوجَّهة إلى الاستخبارات ما هي إلا شعارات كاذبة تهدف إلى إلهاء الناخبين الغاضبين.

لقد حوَّلت الإدارة الأمريكية الاستخبارات إلى كبش فداء؛ لأنَّ قادة الكونغرس كانت تعوزهم النزاهة والشجاعة لتحمُّل مسؤولية قراراتهم، فَهُم في نهاية المطاف مَنْ ساعد على شن الحرب على العراق، وقد حاول عدد كبير منا ثنيهم عن ذلك.

ومن ناحية أخرى، فقد أردت من هذه التفاصيل أن أنسب الفضل إلى أهله؛ إلى الشعوب التي عارضت الحرب، لقد تظاهر عشرات الملايين من الناس في الشوارع، ورفعوا أصواتهم مطالبين قادة أميركا بعدم الإقدام على هذا الفعل الغبي الشنيع، ودعت أغلبية الناخبين الديمقراطيين والجمهوريين إلى منح مفتشي الأسلحة فرصة لإكمال مهامهم.

ارتفع عدد المناهضين للحرب في أمريكا إلى ثلاثة أضعاف؛ فقد ذكرت صحيفة واشنطن بوست أنَّ أكثر من نصف مليون إنسان تحدوا البرد القارس يوم التاسع عشر من شهر يناير عام 2003م، وتظاهروا في شوارع واشنطن للاحتجاج على الغزو الأمريكي للعراق [232].

تصاعد نشاط حركة مناهضة الحرب في شهر فبراير، وبلغت المظاهرات ذروتها في عطلة نهاية الأسبوع (14-16 يناير)؛ إذ شهدت (60) دولةً و (700) مدينة في القارات جميعها مظاهرات احتجاج حاشدة معارضة للحرب، وقالت أقل التقديرات إنَّ أكثر من (12) مليون شخص شاركوا في هذه المظاهرات التي عُدَّت أكبر مظاهرات منظمة ومنسَّقة في التاريخ البشري [233].

خرجت أكبر الجموع البشرية في إيطاليا وإسبانيا اللتين ساندت حكومتاهما اليمينيتان الغزو الأنجلوأمريكي بالرغم من استطلاعات الرأي التي أظهرت معارضة ما نسبته (70%) من شعبي البلدين للحرب، شارك في مظاهرات روما مليونا شخص على الأقل، احتشدوا في وسط العاصمة التاريخي، وهم يرفعون الأعلام، ويُردِّدون الهتافات [234].

وفي ألمانيا تظاهر نصف مليون شخص من برلين، وتظاهر (100) ألف شخص في بروكسيل، وكانت هذه أكبر مظاهرة في تاريخ المدينة التي يوجد فيها مقر البرلمان الأوروبي وحلف النيتو [235]. تظاهر أيضًا نصف مليون شخص في مدينة نيويورك بالرغم من قرار الحظر، ورفضوا إخلاء الشوارع [236].

وخرج (4) ملايين و (450) ألف متظاهر في المدن الإسبانية [237]، وقالت وسائل الإعلام إنَّ واحدًا من بين كل (8) إسبان تظاهروا في ذلك اليوم للاحتجاج على دعم حكومة خوسيه آزنار للحرب، وقد أسقطها الناخبون الغاضبون بعد عام من هذه المظاهرة.

لقد كانت مظاهرات نهاية الأسبوع تلك احتفاءً عالميًا بالدبلوماسية وعدم اللجوء إلى العنف، لكنَّ المأساة أنَّ هذا كله لم يُقنع قادة أمريكا باحترام إرادة الشعب، واتخذوا قرار الحرب بأسمائنا كلنا، وضد رغباتنا كلنا، ولا تزال شعوب العالم تدفع حتى هذا اليوم ثمن الغلطة الفادحة التي حدثت يوم التاسع عشر من شهر مارس عام 2003م، وهو اليوم المعيب المخزي الذي سيظل محفورًا في الذاكرة إلى الأبد؛ ذلك اليوم الذي هَزمت فيه مجموعة من المتسلطين في واشنطن الديمقراطية العالمية.

لقد كنت مجرد صوت من بين ملايين الأصوات التي اتحدت مطالبةً بالسلام والعدالة. ولكن، مَن الذي كان يعتقد أنَّني الوحيدة التي ستمثل خطرًا على مسؤولي البيت الأبيض، الذين استماتوا في اختراع سلسلة من التبريرات الكاذبة لهذه الكارثة بعد انكشاف غلطتهم الفادحة؟

خلاصة القول هي أنَّ القادة الذين ورَّطوا عالمنا في الحرب على العراق لم يستطيعوا تحمُّل مسؤولية اتخاذ قرارهم؛ لقد كانوا جبناء.

وصادف أنَّ أحدهم كان ابن عمي آندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض)؛ فعندما بدأت الحرب تواجه المشكلات- حدث هذا بعد إعلانها مباشرةً - أخذ آندرو وأصدقاؤه من المحافظين الجُدد يبحثون عن كبش فداء، فوقع اختيارهم على الوسطاء السريين - أنا تحديدًا- لتحميلهم وزر كل ما جرى.

آندرو كارد

راجت الكثير من الإشاعات والتخمينات عن صلة القربى التي تربطني بكارد، وهي ليست في معظمها إطراءً أو تزلُّفًا، ولكنَّكم قد تريدون معرفة صلة القربى هذه، أليس كذلك؟

حسنًا، إنَّ آندرو كارد هو ابن عمي، من مدينة هولبروك في ولاية ماساتشوسيتس.

كان كبير موظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ونائب كبير موظفي البيت الأبيض ووزير النقل في إدارة الرئيس جورج بوش الأب [238]، الذي أطلق عليه لقب (الملك جورج الأول) تندُّرًا. وبعبارة أخرى، فقد كان آندرو السفاح المحترف للحزب الجمهوري.

عندما كنت صبيةً يافعةً في مدينة أنكوريج بولاية ألاسكا، كانت والدتي تملك عشر صحف أسبوعية وأربع محطات إذاعة. في تلك المدينة وغيرها من مدن ألاسكا يهتم السكان بعضهم ببعض؛ فهم يقطعون خشب التدفئة لجيرانهم، ويخرجون للصيد معًا. في تلك الأيام انتخب الأهالي السيناتور تيد ستيفنز؛ لأنَّه دافع عن قانون حمل السلاح، وكان يدعم قرى ألاسكا ماليًّا، والناس في هذه المناطق يحبون بنادقهم مثلما يحبون الدولارات، وهم يرون أنَّها مثل المَن والسلوى؛ هبة من الله، وهذا ما يُفسِّر حالة سارة بالين.

قابلت آندرو كارد أول مرَّة عندما كنت طالبةً في السنة الأُولى بكلية سميث في نورثامبتون بولاية ماساتشوسيتس. ولأنَّ الذهاب إلى ألاسكا لقضاء العطلة كان مستحيلًا؛ فقد كنت أذهب في عطلة الربيع وعيد الشكر لزيارة عمتي ميمي التي كان عمرها (80) عامًا، لقد كانت حادَّة الذهن، ومؤرِّخ العائلة، وأرادت أن تعلمني كل شيء عن سلالة عائلتنا، كانت سيدةً كريمةً، وكانت تُرحِّب بي كثيرًا في بيتها.

في إحدى زياراتي لبيتها الكبير في هولبروك تعرفت إلى أبناء عمومتي من الساحل الشرقي، بمَن فيهم آندرو كارد، وشقيقه براد فورد، وشقيقتهما سارة. كان آندرو أكبرنا جميعًا، وكانت سارة قد تخرجت في الجامعة، في حين كان براد في السنة الجامعية الأُولى مثلي، وكان يأتي مع أصدقائه إلى كليتي لحضور الحفلات، وكنت أستمتع بصحبته.

لذلك، أريد أن أكون واضحةً: كنت أنا وآندرو كارد نعرف بعضنا جيدًا منذ ثمانينيات القرن الماضي، بالرغم من فارق العمر بيننا.

والأكثر من ذلك أنَّه كان مناورًا سياسيًّا بارعًا؛ فعندما كان يحين موعد الانتخابات، ونظرًا إلى إمبراطورية والدتي الإعلامية المتنامية في صحارى ألاسكا، وعلاقتها بالسيناتور الطيب ستيفنز، كان يتحدث باحترام عن عائلتنا في ألاسكا، وأي تصورٍ خلاف ذلك غير صحيح.

بعد تحذيري من الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، وبداية عملي مع وكالة الاستخبارات الأمريكية، كان عليَّ أن أبتعد عن آندرو الذي كانت له طموحات سياسية وطنية.

وقد حدث هذا البُعد فجأةً عندما عيَّنه الرئيس المنتخب جورج بوش الابن في منصب كبير موظفي البيت الأبيض، وانكشفت قرابتنا العائلية عندما اتصلت به في شهر ديسمبر عام 2000م، بخصوص المفاوضات السرية لاستئناف عمليات التفتيش عن أسلحة العراق.

توقعت من آندرو أن يعرب عن دهشته لقيامي بهذه المهمة، ولكنَّني كنت قد تمكنت من عملي، وحققت أشياء جيدة كثيرة تتعلق بليبيا والعراق، مع اهتمام خاص بمكافحة الإرهاب، وذلك خلال عقد من المثابرة والتخطيط الإستراتيجي الإبداعي.

لقد توقعت من رجل مثل آندرو أن يكون فخورًا بما قمت به، وهو الذي لم يفتأ يتبجَّح أمام أصدقائه عن التزامه الشديد بمجال عملي، توقعت منه أن يكون شديد الاعتزاز بي؛ لأنَّ أحد أفراد عائلته في طليعة العاملين في هذا المجال منذ عشر سنوات.

وأنت حين تقوم بالعمل المنوط بك، فإنَّك لن تجد حرجًا في التواصل مع كبير موظفي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وتتوقع في نهاية المقابلة أن يقول لك شكرًا.

فكِّروا معي في هذا الأمر، لقد كنت مصدر المعلومات الرئيس عن العراق ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، وحظيت بمقابلة كبار المسؤولين في بغداد وطرابلس؛ لذلك توقعت أن يكون لهذه المعلومات المباشرة عن أحدث التطورات في العراق قيمة كبيرة بالنسبة إلى كبير موظفي البيت الأبيض. ونظرًا إلى وظيفتي، ومنصبه؛ فقد كان من المناسب تمامًا أن يتلقى هذا الإيجاز مني، فهذا جزء من عمله.

لقد كان ذلك هو السبب - لا شك - الذي منع آندرو كارد أن يطلب إليَّ وقف اتصالاتي بالعراق، أو التوقف عن تزويده بتحليلي عن آخر التطورات في العراق، لو حدث عكس ذلك لكانت نهاية حديثنا مزعجةً.

الفصل 13
الأيام الأخيرة

«أن تعاني الويلات التي يعتقد الأمل أنَّها سرمدية،

أن تغفر أكثر الإساءات قتامةً من الموت والظلمة،

أن تتحدى السُّلْطة التي تبدو قاهرة،

أن تأمل حتى يوجِد الأمل من حطامه ذلك الشيء الذي كان يأمله

أن لا تتغير، وأن لا تتعثر، وأن لا تندم».

بيرسي شيلي، شاعر إنجليزي (1792م- 1822م).

ازداد النشاط الدبلوماسي داخل السفارة العراقية بصورة مذهلة مع استئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، وكان الدبلوماسيون الذين يتمتعون بالكياسة والكفاية العالية يسارعون إلى حضور الاجتماعات، مستغلين كل مناسبة لطمأنة المراقبين القلقين حيال التزام العراق بمعايير التحقُّق من نزع السلاح، وهي أكثر المعايير قساوةً في تاريخ العالم، التي قد تعجز معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن تطبيقها.

لكنَّ المثير في الأمر هو أنَّ امتثال العراق فاقَ المتوقع، حتى إنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا اضطرتا إلى رفع سقف المعايير أكثر. وفي الأحوال كلها، فقد تغلب العراق على الولايات المتحدة؛ لأنَّ الدبلوماسيين العراقيين أرادوا وضع نهاية للبؤس الذي تُسبِّبه العقوبات لشعبهم، كانوا يرون النهاية قريبةً، وصمَّموا على وقف العقوبات بالاستجابة السريعة لأي سؤال من الأمم المتحدة عن البيانات أو مراجعة الأداء، ولم يشعروا بالكلل أو الملل في سعيهم لتحقيق هذا الهدف.

كان نظام الحكم في العراق علمانيًّا قبل فرض العقوبات؛ ما يعني أنَّ الدبلوماسيين كانوا متأقلمين مع الغرب، خلافًا لإيران وبعض دول الخليج التي تكره الحداثة الاجتماعية، وطوال هذه السنوات كان الدبلوماسيون العراقيون يعربون عن رغبتهم في تجديد الصداقة القديمة مع الغرب، وقد سنحت لهم الفرصة لإثبات هذه الصداقة، وكانوا حريصين على عدم تفويتها.

لم تعطِ دول مثل فرنسا، وروسيا، وسوريا، أو أعضاء مجلس الأمن الآخرين، كانت تدعم الحل السلمي، الدبلوماسيين العراقيين فرصةً للتراجع، حتى إنَّها - لإثبات جدوى الحل السلمي- طلبت إلى العراق القفز خلال حلقات النار.

وبالرغم من أنَّ أكثر من (800) عملية تفتيش لم تكشف سوى هياكل صدئة لأسلحة قديمة، فإنَّ العراقيين تحمَّلوا التفتيش المتطفل للمصانع وسيارات الموظفين والحقائب، وزيارات العلماء في بيوتهم. وفي كل مرَّة كانت فيها أمريكا وبريطانيا ترفعان ضجيج الآلة الإعلامية للحديث عن أسلحة الدمار العراقية، كان المفتشون يعودون صفر اليدين.

وهكذا، كانت هذه العملية، وهي أقسى عمليات التفتيش عن الأسلحة في التاريخ، تُنذر بإلحاق العار بالأمم المتحدة، وهي العملية التي سببت للشعب العراقي معاناة شديدة نتيجة سعيه المشروع لامتلاك أسلحة تملكها كل دولة على وجه الأرض.

عندما بدأت بوادر الحل تلوح في الأفق كانت العقوبات قد قتلت مليونًا وسبع مئة ألف عراقي، من بينهم مليون طفل [239]. هذه ليست مبالغة، فقد وثَّقت منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف وفاة نصف مليون طفل عراقي في نهاية عام 1996م بسبب العقوبات [240]، ولا يزال الموت يواصل حصد أرواح البشر في وادي دجلة والفرات، وقدَّرت منظمة اليونيسيف

أنَّ خمسة آلاف طفل دون سن الخامسة كانوا يموتون كل شهر [241]، في حين قدَّرت السلطات العراقية الرسمية العدد بنحو ثمانية آلاف طفل، وثلاثة آلاف بالغ؛ أي ما مجموعه (11) ألف وفاة شهريًّا [242]. وعلى كلٍّ، فقد كان عدد الضحايا مخيفًا، وقد ثبت الآن أنَّ أطفال العراق ماتوا عبثًا.

لم يُفلِح عدم اكتشاف أسلحة سرية في تخفيف التخمينات البائسة عن الأسلحة التي كان يقال إنَّ العراق لا يزال يخفيها، وقد تابعت الصحافة التقدم الحاصل في عمليات التفتيش وسط تسريبات محمومة وكاذبة من مسؤولي البيت الأبيض عن وجود مخابئ أسلحة سرية، وزاد خبراء الإعلام من حملة التحريض بتوقع الأمكنة التي يُعتقد أنَّ العراق قد خبَّأ فيها هذه الأسلحة المزعجة، كان هذا يحدث، والناس العقلاء حول العالم يصلون من أجل نجاح عمليات التفتيش، وحبس العالم أنفاسه بحثًا عن علامات قد تدل على أنَّ العراق سينهار تحت الإكراه.

لكنَّ الحال كان مختلفًا داخل السفارة؛ فقد كان الدبلوماسيون يبتسمون بأمل، والهدوء بادٍ على وجوههم، لقد أصبحوا – بعد ثلاث عشرة سنةً من العقوبات- يرون بارقة أمل لمستقبل أفضل لسعادة شعبهم ورخائه.

لتحقيق هذا الهدف؛ فقد عملوا من دون كلل طوال الليل والنهار، وكانوا لا ينامون بسبب فرق التوقيت، ليتمكنوا من التنسيق مع بغداد.

في أحد الأيام كنت جالسةً على الأريكة أشرب الشاي العراقي الحلو، وأنا أراقب الحركة في بهو مبنى السفارة، وأتذكَّر أنَّني دعوت الله أن يكون مع هؤلاء الدبلوماسيين.

لم يكن هذا التغيير كله مجرد مصادفة، وإنَّما نتيجة العمل المكثف المسبق للإعداد لهذا اليوم، فقد خططت مع سعد عبد الرحمن، وصالح محمود، والدكتور سعيد حسن، وعبد الرحمن محيي الدين لكيفية استجابة المسؤولين العراقيين بطريقة مختلفة لكل مشكلة ظهرت في عمليات التفتيش السابقة.

وقد حدَّدنا الأهداف بعناية شديدة طوال (18) شهرًا من محادثاتنا، وناقشنا المشكلات السابقة بتفصيل ممل، وكيف يمكن التعامل مع المشكلات السابقة بطريقة مختلفة.

وقد لمست، وأنا أرى التقدم الحاصل في عمليات التفتيش، أنَّ الحوار قد حقق نتائج باهرة، وشعرت بالرضا وأنا أرى العالم قد بدأ يقتنع بضرورة رفع العقوبات عن الشعب العراقي.

في اليوم الحادي والعشرين من شهر ديسمبر عام 2002م، تناولت الغداء مع مصدري الدبلوماسي في السفارة الماليزية السيد راني إسماعيل هادي علي [243]، الذي كان خبيرًا في سياسة العقوبات الدولية، وكان يرافق السفير حاسمي آغام في اجتماعات مجلس الأمن، وقد زودني بالتوجيهات الفنية الضرورية بخصوص معايير الأمم المتحدة لنزع السلاح [244].

ولسوء طالعي أنَّه أنهى مهمته الدبلوماسية في الأمم المتحدة، وكان يستعد للعودة إلى كوالالمبور، والأسوأ من ذلك أنَّ السفير نفسه كان أيضًا على وشك العودة إلى بلاده التي سترأس حركة دول عدم الانحياز، والتي كان مقررًا أن تعقد مؤتمرها في كوالالمبور في شهر فبراير.

في لقائنا الأخير أعطاني بعض نصائح الوداع التي تقبلتها باهتمام كبير [245].

قال لي إنَّ القضية الآن هي كيف يمكن إنقاذ الولايات المتحدة من الموقف المحرج الذي وضعت نفسها فيه، وكيف لها أن تتبنى الموقف العالمي المطالب بالسلام ثم تعلن انتصارها.

ثم حثني على العودة إلى بغداد مرَّةً أخرى، والبحث عن أي شيء آخر يمكن أن أُحقِّقه لواشنطن؛ لجعلها تبدو منتصرة، وأذكر أنَّني تقبلت اقتراحه برحابة صدر، وأخذت أُفكِّر في الاحتمالات المختلفة وأنا في طريقي إلى السفارة العراقية.

كان قد تردد أنَّ العراق ألغى عقد شركة لوك أويل الروسية لتطوير حقل نفط غرب القرنة، الذي يُقدّر احتياطي النفط فيه بنحو (8– 10) بلايين برميل [246].

قلت لنفسي لو استطعت إقناع العراق بمنح الولايات المتحدة امتيازًا ضخمًا من الدرجة الأُولى لجعلنا ذلك نقترب أكثر من اتفاق السلام، والحقيقة أنَّني شعرت بالخوف لسماعي أنَّ العراق قد سحب حقوق تطوير حقل النفط هذا من الشركة الروسية، معتقدةً أنَّ تراجع العراق عن التزاماته وعقوده مع روسيا أو أي بلد آخر، سيضر بجهودي؛ فقد كان مهمًّا جعل الشركات الأمريكية تثق بالوعود العراقية، وإذا كان العراق سيلغي اتفاقاته مع روسيا أو فرنسا

المعارضتين للعقوبات، فما الذي يمكن أن يفعله مع الولايات المتحدة التي عذَّبت العراقيين مدَّة ثلاث عشرة سنة؟

كانت هذه مشكلةً، ومع ذلك منحتني قضية لوك أويل الفرصة لإثارة إمكانية منح الولايات المتحدة امتيازات نفطية، وقد طرحت ذلك في اجتماعي مع الدبلوماسيين العراقيين عصر يوم الحادي والعشرين من شهر ديسمبر عام 2002م، ومن المهم توضيح أنَّني طلبت تحويل عقد لوك أويل إلى الشركات الأمريكية. كانت هذه فكرتي، ولم يقترحها راني عليًّ، أما بالنسبة إلى الدبلوماسيين العراقيين فقد تلقَّفوا اقتراحي فورًا. وفي الثامن من شهر يناير عام 2003م قدَّمت التماسًا أخيرًا إلى ابن عمي العزيز آندرو كارد [247].

وبعد تذكيره باتصالاتي الخاصة مع الدبلوماسيين العراقيين، عرضت عليه ضمان الحصول على عقد لوك أويل لصالح الولايات المتحدة، مؤكِّدًا أنَّها ستنال حق استثمار حقل غرب القرنة، أما إذا لم ترغب الولايات المتحدة في ذلك، فقد تمنيت أن تعيد بغداد حقوق التعاقد إلى روسيا.

ومع ذلك، فقد كان هدف رسالتي أكبر من عقد لوك أويل؛ إذ أوضحت أنَّني سأعمل عن طريق اتصالات القناة الخلفية على جني مكاسب أكثر مما طلبته الولايات المتحدة من بغداد؛ أملًا في إقناع إدارة بوش بقبول حل غير عسكري [248].

لقد اشتملت رسالتي في الثامن من ديسمبر عام 2003م على تقييم لأخطار غزو العراق واحتلاله [249]، وجاء فيها: «ابن عمي العزيز، إنَّ هذه الحرب على العراق ستُسبِّب لنا ضررًا كبيرًا، وسواء حدثت في غضون ستة أسابيع أو ستة أشهر فإنَّ التأخير لا يهم، إنَّ العراقيين يكرهون الأمريكيين بصرف النظر عن رأيهم في صدام حسين. عندما كنت في بغداد في مارس الماضي، أقسم لي بعض أئمة المساجد أن الشعب سيُمزِّق الجنود الأمريكيين ويسحلهم في الشوارع، وأنَّ النساء العراقيات سيشاركن في المقاومة».

وفي اللحظة التي سيبدأ فيها القصف الأمريكي، فلن تظل للعراقيين المنفيين أي مصداقية، وسيكرههم العراقيون لأنَّهم مخلب قط للغزو الأمريكي، ولن تستمر حلاوة النصر الأمريكي طويلًا.

قبل كل شيء، عليكم أن تدركوا أنَّكم إذا أصررتم على المُضي قُدمًا في هذا الغزو، فإنَّ أسامة بن لادن سوف ينتصر، ويخرج من عزلته، وسيستغل قانون الحرب لعزل الشارع العربي عن الحكومات المعتدلة في الدول الإسلامية التي وقفت في وجه المد الإرهابي. إنَّ شعار السُّلطة للشعب، الذي نسميه الديمقراطية، سيُفضي إلى بروز المتشددين؛ ما يُمثِّل كارثة حقيقية قبل الانتخابات الرئاسية اللاحقة؛ لذلك دعوني أساعدكم، أرجوكم».

تحذير الوزير باول قبل خطابه في الأمم المتحدة

لم يكن آندرو كارد المسؤول الوحيد في البيت الأبيض الذي اتصلت به في شهر يناير عام 2003م لشرح فرص السلام.

وكان من قبيل المصادفة أنَّ وزير الخارجية كولين باول كان يسكن بجوار مسؤولي في وكالة الاستخبارات الأمريكية الدكتور ريتشارد فيوز في ماكلين بولاية فرجينيا [250].

وقد قيل لي منذ سنوات بأنَّ الجنود يحبِّذون السلام أكثر من الناس العاديين؛ لأنَّهم يعرفون الكلفة الحقيقية للحرب، ويدركون جيدًا ما يعنيه إرسال الرجال إلى القتال والموت؛ إنَّهم يعرفون تضحيات عائلات الجنود، وثمن الدمار الذي تُحدِثه أسلحتهم، وكما قال الجنرال ويسلي كلارك: «أنت لا تذهب إلى الحرب إلا إذا انعدم أي خيار آخر» [251].

لذلك، يجب أن تكون الحرب هي الملجأ الأخير حين تفشل الخيارات الأخرى كلها.

وبهذا الفهم، فقد بنينا آمالًا كبيرةً (في حركة مناهضة) على الوزير باول. كان يبدو ظاهريًا أنَّ لدى باول (الجنرال المتقاعد، ورئيس هيئة الأركان المشتركة) بعض الشكوك بخصوص ضرورة الحرب ونتائجها.

لذلك، تمنينا أن تؤدي الحكمة التي اكتسبها من خبرته العسكرية الاستثنائية إلى إقناع الموظفين المدنيين في البنتاغون بالتريث، وإعطاء فرصة لجهود السلام.

ولأنَّني كنت قلقةً من احتمال أنَّ الوزير باول ربما لم يكن مُطَّلعًا بصورة كاملة على خيارات السلام قبل الحرب؛ فقد قررت الاتصال به في بيته يوم الثامن من شهر ديسمبر عام 2003م،

وهو اليوم الذي سلَّمت فيه آندرو كارد رسالتي. اشتمل الملف الذي قدَّمته إلى باول على عدد من تقاريري السابقة إلى آندرو كارد، بشأن التقدم الحاصل في مباحثات استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، بما في ذلك رد فعل العراق تجاه هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ومشروع السلام الشامل [252].

أبلغت الوزير باول أنَّ مشروع السلام لا يزال قابلًا للتطبيق. وفي السابع والعشرين من شهر يناير عام 2003م، عدت مرَّةً أخرى، قبل أيام قليلة فقط من خطاب باول السيِّئ أمام الأمم المتحدة في الخامس من شهر فبراير عام 2003م. في هذه المرَّة، شرحت له بتفصيل أكثر كيف أنَّ العراق كان متحمسًا لاستئناف عمليات التفتيش في أثناء المباحثات الأولية من نوفمبر 2000م إلى مارس 2002م؛ ما يشير إلى أنَّ من غير المحتمل أنَّ العراق يخفي أسلحة دمار شامل [253]. كانت هذه الرسالة واضحةً، ولا لبس فيها.

في السابع والعشرين من شهر يناير عام 2003م قلت للوزير باول ما يأتي: «إذا كنتم تعنون ما تقولون فعلًا فإنَّ أمامكم مشروع السلام هذا الذي يسمح للرئيس بوش بإعلان نصر أخلاقي لقيادته، وعن طريق الموقف القوي والجيش المستعد في منطقة الخليج، يستطيع البيت الأبيض تحقيق النصر من دون الذهاب إلى الحرب.

وما سأقوله لاحقًا سيكون أكثر خطورةً، ولكنَّني ملزمة لأقوله لكم: نظرًا إلى أنَّ العراق حاول لسنتين عقد مباحثات سرية مع الولايات المتحدة، ووعد باستئناف عمليات التفتيش فورًا؛ فيوجد احتمال كبير بعدم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل؛ لذلك لا تستمعوا إلى ما يقوله المعارضون العراقيون لكم؛ إنَّهم كاذبون معروفون، وهم تواقون جدًّا لتوريط الولايات المتحدة من أجل حمايتهم، لا يمكنكم أن تعودوا إلى الوطن للاحتفال بعد حملة القصف الشريرة.

«لقد أكد العراق منذ أكثر من سنة - قبل دخول كوفي أنان على الخط- أنَّه سيغتنم أي فرصة ليُثبِت للعالم أنَّه لا يملك أي أسلحة من تلك التي نبحث عنها، لقد كان العراق جاهزًا في أي لحظة لاستئناف عملية التفتيش، وهذا يجعلني أُؤمن بأن ليس لديهم أي شيء ليخفوه، وقد أصروا بكل بساطة على القول إنَّ الخطة لن تكون ذات معنى أو جدوى في حل التوترات في غياب الدعم الأمريكي لها، وقد أثبتت الأحداث الحالية أنَّهم محقون في ذلك.

لا تخدع نفسك أيها الوزير بالقول إنَّ الحرب ستكون غير مكلفة، وإذا كنت تعتقد ذلك حقًّا فهذه غلطة قاتلة؛ لأنَّ خوض معارك شوارع بحثًا عن صدام حسين يحمل أخطارًا عدَّةً للجنود الأمريكيين. ومهما كان رأي العراقيين في صدام حسين فإنَّ الناس العاديين يكرهون الولايات المتحدة بسبب العقوبات والقصف، وسوف يَعُدون مَن يساعدكم خائنًا، وفي مثل هذه الظروف فإنَّ الوحشية المطلوبة لكسب هذه الحرب ستستفز العالم العربي بأسره، ستؤدي الحرب إلى مرحلة احتلال كارثية؛ فالعراقيون حاربوا كل احتلال من قبلُ، وسيهاجمون قواتنا ما أمكنهم ذلك.

أما خارج العراق فسوف يهاجم الإسلاميون قياداتهم الموالية للغرب؛ لفشلها في حماية الشعب العراقي، وسوف يستثمرون هذا الفشل للحصول على تنازلات من حكوماتهم. إنَّ ايران وأسامة، وليس الولايات المتحدة، سيكونان أكبر المنتصرين في هذه الحرب، وسوف يقف الشارع العربي إلى جانبهما.

أرجوك أن تمنحني فرصةً لمساعدتك، لا يزال بإمكانكم، معالي الوزير، أن تُحقِّقوا نصرًا عظيمًا، والحفاظ على قوة أمريكا الأخلاقية أمام العالم، يمكنكم تحقيق أهداف إدارة بوش من دون إشعال حرب الثارات الإرهابية، والمقاطعة العالمية، أو المخاطرة بتفكك التحالفات السياسية في الحرب على الإرهاب، أو التسبب في عجز مالي كبير من شأنه أن يطيل مرحلة الكساد، ويثير الرعب في أسواق المال، وبين أوساط الطبقة الوسطى، أو إثارة حرب دينية، وهذا ما سيحدث». حسنًا، يا هيئة المحلفين، ما رأيكم؟. هل هذه كلمات عميل أجنبي استفزازي؟ هل يرقى تحليلي هذا إلى مرتبة الخيانة؟

أعتقد أنَّني قدَّمت للوزير باول حجة عقلانية تستحق الدراسة، ونظرًا إلى عملي في الوساطة السرية مدَّةً طويلةً؛ فقد كانت لديَّ معلومات مباشرة عن العراق يمكن الإفادة منها في اتخاذ القرار، لقد كان تصرفي صحيحًا لضمان حصوله على المعلومات؛ فأي قائد عسكري مؤتمن على سلامة مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين بحاجة إلى هذا النوع من المعلومات لتحديد خياراته إلى أقصى حدٍّ ممكن. لقد كان بإمكان الولايات المتحدة أن تطلب أي شيء من العراق، وتحصل عليه من دون الدخول في معارك حربية، كان يمكنها إعلان النصر بعيدًا عن

مآسي الحرب والاحتلال، وفرض نوع من الاستسلام غير المشروط من دون التضحية بالجنود الأمريكيين، أو تدمير حياة المدنيين العراقيين.

لذلك، أعتقد أنَّ تصرفي كان مشروعًا ما دمت قد راعيت في لغتي الاحترام المطلوب لشخص في مكانة الوزير باول، وهذا بالتأكيد ما حاولت فعله.

يشار إلى أنَّ لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ كانت قد أشادت عام 2007م بالجودة المتميزة للتقارير الاستخباراتية في شهر يناير عام 2003م، ووصفتها بالنقاط القليلة المضيئة في جمع المعلومات في مرحلة ما قبل الحرب [254]، وأشارت اللجنة إلى التحذيرات المحددة الواردة في رسائلي إلى آندرو كارد وكولين باول، وقال السيناتور جون وارنر إنَّها مخيفة، واستشرافية.

أما فيما يتعلق بقدرة الوزير باول على تحديد هويتي فقد كان ضابط الاستخبارات المسؤول عني الدكتور فيوز يسكن بجوار الوزير باول، وهو شخصية معروفة في أوساط الاستخبارات، وكان يمكن معرفة علاقتي بالدكتور فيوز بسهولة بوساطة عملية بحث على (غوغل)، حيث ستَظهر علاقتنا في قضية لوكيربي، وقد عرفت عنوان بيت الوزير باول من زياراتي لبيت جاره الدكتور فيوز، وهذا ليس علم صواريخ.

إنَّ ذلك كله جعلني لا أفهم لماذا سلَّم الوزير باول مكتب التحقيقات الفيدرالي نسخًا من رسائلي المُوجَّهة إلى آندرو كارد، وهو الشيء الذي نسي أن يذكره في مقابلته مع باربرا وولترز عام 2005م [255].

في تلك المقابلة الاستثنائية الخاصة انتقد الوزير باول موظفي المستوى الأوسط في وكالة الاستخبارات الأمريكية، واستثنى الموظفين الكبار؛ لأنَّهم لم يُحذِّروه في أواخر عام 2003م، قبل خطابه المشؤوم أمام الأمم المتحدة، من أنَّ الادعاءات عن قدرة العراق التسليحية لم تكن صحيحةً أو موثَّقةً. اشتكى نائبه ريتشارد آرميتاج أيضًا من أنَّه لم يوجد شخص يتحلى بالرؤية أو الشجاعة ليُحذِّر الوزير باول من المعلومات غير الدقيقة التي كانت أساس خطابه في الأمم المتحدة، لم يوجد أي شخص سواي، وقد اعتقلوني بسبب ذلك.

لقد صدمت عندما سمعت شكوى كولين باول إلى باربرا وولترز، لقد كانت شكواه كذبةً مؤلمةً، وهذا ما جعلني أسأل إذا كان باول قد أخلَّ بيمين الخدمة العسكرية لحماية أرواح

الجنود الأمريكيين عندما أطلق ذلك التصريح الكاذب، وأعتقد أنَّه يتعيَّن تقديمه إلى محاكمة عسكرية للإجابة عن هذا السؤال. في ذلك الوقت الذي بُثَّت فيه المقابلة كنت أسيره في سجن قاعدة سلاح الجو في كارسويل، ولم يكن باستطاعتي أن أقول شيئًا في حين كان الجنرال الطيب يدافع عن سمعته الملطَّخة بالدم والأوساخ.

لكنَّني عندما بعثت إليه بنسخ من رسائلي إلى آندرو كارد كنت أجهل قتامة مستقبلي، لذلك نقلت حملتي المناهضة للحرب إلى الكونغرس والأمم المتحدة في نيويورك، ودافعت عنها بالحماس المعتاد: (سوريا وماليزيا هما أفضل أمل للعالم في السلام).

لم تمنعني عودة راني إسماعيل هادي علي والسفير الماليزي حاسمي آغام إلى كوالالمبور من مواصلة جهودي في نيويورك، وكنت في السنوات السابقة قد أنشأت علاقات واسعة في الأمم المتحدة، وساعدني راني إسماعيل على إعداد قائمة تتضمَّن أرقام الهواتف والفاكس في مكاتب السفراء المعتمدين لدى المنظمة الدولية [256]، وقد بذلت جهدي للاستفادة من علاقاتي ومصادري حين رأيت غيوم الحرب تتلبَّد في الأفق.

وبحلول شهر يناير كنت أمطر مكاتب الدبلوماسيين بوابلٍ من الالتماسات لدعم جهود السلام، وتُثبِت تسجيلات مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّني اتصلت بأعضاء مجلس الأمن والسفارات الرئيسة.

وفي شهري يناير وفبراير من عام 2003م طُرِحت فكرة على الأمم المتحدة لاختيار السفير آغام الذي يتمتع بخبرة دبلوماسية تمتد أكثر من (30) عامًا، لرئاسة فريق عمل يصوغ اللغة الفنية لجوانب العروض العراقية السابقة المقدمة للولايات المتحدة، وقلت حينها إنَّ مشروع السلام الحالي يعالج مختلف جوانب الصراع؛ ما يجعل الحرب على العراق غير ضرورية، ويمكن تجنبها [257].

ولكنَّنا كنا بحاجة إلى صياغة لغة فنية لتوثيق التزامات العراق، مثلما فعلنا في عمليات التفتيش عن الأسلحة.

وصادف أنَّ سوريا أصبحت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن، فبعثت برسالة إلى السفير ميخائيل وهبة في الثالث من شهر فبراير عام 2003م، جاء فيها [258]: «تتوافر فرص أكثر

أمام الدبلوماسية حتى في الظرف الحالي، وأنا أحث سوريا والدول الأعضاء في مجلس الأمن، الراغبة في السلام، على دعم تشكيل فريق عمل يمكنه أن يذهب إلى بغداد، ويبني إطارَ عملٍ بديلًا للحرب، ثم يعرض نتائج مباحثاته في بغداد على الأمم المتحدة لمناقشتها، ويمكن لمشروع العمل هذا أن يوجد مسارًا موازيًا للتحضيرات للحرب، وسيكون هدفه تحديد التزامات الحكومة العراقية؛ بمراعاة الحقوق الاجتماعية والسياسية التي تراجعت بسبب انشغاله بتخفيف أثر العقوبات الطاحنة. وبهذا التفاهم، تكون الأمم المتحدة في وضع أفضل للحكم إن كانت الحرب ضروريةً بأي حال من الأحوال.

وزّعت هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة، واقترحت أيضًا تكليف فريق العمل بتطبيق مجموعة الإصلاحات الديمقراطية التي عرضها مسؤولون عراقيون كبار قبل عام، وقد اشتمل الاقتراح العراقي على بعض الأفكار الإبداعية، مثل إسكان العراقيين المنفيين في مجمّعات السفارات الموسّعة، وإعطائهم الحق في إنشاء أحزاب سياسية، ومقار حزبية، وصحف معارضة، والترشح للانتخابات.

كان يمكن لأي جزء من مشروع العمل هذا أن يُحقّق إنجازًا عظيمًا، خاصةً أنّه يمكن ضمانه، وقد تحقق الجزء الأصعب بعد قبول العراق لهذه المطالب، ولم يبقَ سوى صياغة اللغة الفنية للبدء بتنفيذ المكونات المختلفة، وهذا ما يستطيع فريق العمل القيام به.

أود الإشارة هنا إلى أنَّ السفير آغام كان قد صرَّح قبل أشهر أنّه قد ينهي تقاعده - عند الضرورة- لقيادة محادثات سلام شاملة مع العراق، لقد كان ملتزمًا بهذا المشروع، وقادرًا على تنفيذه.

وفي اجتماع حركة عدم الانحياز الذي عُقد في كوالالمبور في شهر فبراير عام 2003م، ناقش هذا الاحتمال السفير آغام وصديقي القديم الدكتور سعيد حسن الذي أصبح نائبًا لوزير الخارجية، لكنَّ السفر إلى بغداد في ذلك الوقت كان مستبعدًا بسبب الهمسات العالية عن اقتراب وقوع الحرب [259]، ومع ذلك، فقد كان ممكنًا عقد المحادثات في جنيف أو باريس.

لم يكن الوضع ميئوسًا منه، ولم تكن الحرب قدرًا، وتوافرت خيارات عملية، ولكنّنا كنا بحاجة فقط إلى مَن يملك الشجاعة للسعي وراء السلام. أود الاعتراف هنا بإسهامات ماليزيا

المميزة - من خلف الستار - في جهود مكافحة الإرهاب، وهي إسهامات تستحق الثناء من المجتمع الدولي.

وقد تَبيَّن لاحقًا أنَّ ماليزيا لم تكن الدولة الوحيدة بعيدة النظر على المسرح الدولي، بل كانت سوريا من بين هذه الدول أيضًا [260].

تجدر الإشارة إلى أنَّ الدبلوماسي الماليزي راني إسماعيل هادي علي هو الذي عرَّفني إلى السفير وهبة في مطعم لبناني معروف يرتاده دبلوماسيو الأمم المتحدة، وقد لاحظني في مناسبات أخرى بصحبة دبلوماسيين ليبيين وعراقيين، وهذا ما لفت انتباهه؛ لأنَّ أي اتصال غربي بهذينِ البلدينِ لم يكن أمرًا عاديًا في تلك السنوات، يضاف إلى ذلك أنَّ الدبلوماسيين السوريين ربما كانوا على اطلاع بدوري في محاكمة لوكيربي، وهذا كله يُفسِّر كيف عرف السفير وهبة هويتي عندما اتصلت به.

السفير وهبي: السفير يتكلم.

لينداور (ضاحكة): لم أتوقع أن ترد على الهاتف شخصيًا.

السفير: فعلًا!

ليندار (تضحك): آه، اسمي سوزان ليندار.

السفير: نعم.

ليندار: وقد أرسلت إليك شيئًا عن طريق الفاكس أمسِ.

السفير: نعم.

ليندار: إنَّه يتعلق بالقضية العراقية، هذا مشروع عمل للسلام.

السفير: صحيح.

ليندار: لقد شاركت فيه، وأنا أعيش في واشنطن.

السفير: نعم.

ليندار: لقد كنت أعمل عن طريق قناة خلفية... .

السفير: حقًّا.

لينداور: بين العراق والبيت الأبيض.

السفير: نعم، أعرف ذلك.

لينداور: حسنًا، هذا جيد، لقد أرسلته عن طريق القسم القنصلي.

السفير: هل طلبت تحديد موعد؟

لينداور: سأكون في نيويورك، حيث سأعقد اجتماعات مع عدد من السفراء.

السفير: هل تحبين أن تأتي هذا المساء؟

لينداور: أنا في واشنطن.

السفير: حسنًا، ظننت أنَّك هنا.

لينداور: أفهم أنَّك مشغول جدًّا، ولكنَّني أحب أن أتحدث إليك بخصوص هذا، دعني أضع الأمر هكذا. أعرف أنَّ أشغالك كثيرة. ولكن، أرجوك أن تطَّلع على ما أرسلته إليك؛ إنَّه مهم جدًّا.

السفير: حسنًا، سأطلبه.

لينداور: أشكرك كثيرًا.

السفير: سأطلبه، ثم أقرأه.

لقد أظهر السفير وهبة كياسةً واحترامًا تجاه امرأة عادية من خارج بلاده، وإذا كانت خبرتي قد علمتني شيئًا فهو أنَّ الحكومة المستعدة لبحث أفكار يطرحها الناس العاديون، والاستماع إليهم، هي حكومة تفعل الصواب. وقد يقول شخص ما إنَّ الاستماع إلى الناس العاديين يرسي الأساس للديمقراطية الحقيقية؛ لذلك أجد من الصعب مقارنة تعامل سوريا مع الوضع برد فعل كولين باول تجاه المعلومات نفسها.

وفي الحقيقة، فإنَّ السفير وهبة فعل أكثر من مجرد الاستماع إليَّ، وقراءة اقتراحي؛ فقد تحقق الدبلوماسيون في سفارته من صحة مشروع العمل هذا مع الدبلوماسيين العراقيين، ومن مصداقية المصدر. بعد ذلك، تابعت سوريا الموضوع، واتخذت إجراءات عدَّة لدفعه إلى الأمام.

المجد لك يا دمشق

بعد أسابيع عدّة من تنصيب باراك أوباما رئيسًا في شهر فبراير عام 2009م، واجهت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بواشنطن؛ للاحتجاج على الإساءة التي تعرّضت لها، وحملة التضليل التي شوّهت سمعة جامعي المعلومات الاستخباراتية قبل الحرب، بالرغم من وجود مشروع السلام المطروح الجاهز للتنفيذ.

في مرحلة ما من النقاش اعترفت وكالة الاستخبارات الأمريكية أنّ سوريا تقدمت لها باقتراح مماثل في بداية عام 2003م، قبل ساعة من بدء الغزو [261].

وكما يقول جوزيف فرح، صاحب نشرة (Bulletin G2) المعنية بقضايا الاستخبارات؛ فإنّ مصادر وكالة الاستخبارات الأمريكية أكدت أنّ السفير وهبة وكبار الدبلوماسيين السوريين اتصلوا بالولايات المتحدة سرًّا، وربما عن طريق طرف ثالث، في محاولة لفتح قناة خلفية مع وزير الدفاع، من أجل تنفيذ مشروع السلام الشامل الذي قبله العراق بحماس [262].

ووفقًا لتقرير النشرة، فقد عرض العراق على وزارة الدفاع خطة غير مشروطة من ستة بنود، هي:

- الدعم الكامل لعملية السلام العربية الإسرائيلية التي ترعاها أمريكا.
- دعم المصالح الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة.
- إعطاء الولايات المتحدة أولوية في النفط العراقي.
- إجراء انتخابات في غضون سنتين برعاية أمريكية.
- نزع سلاح العراق؛ على أن تشارك أمريكا مباشرةً في هذه العملية، ويمكن للولايات المتحدة إرسال خمسة آلاف جندي إلى العراق للبحث عن أسلحة الدمار الشامل.
- المشاركة الكاملة في الحرب على الإرهاب، بما في ذلك تسليم عبد الرحمن ياسين المتهم بالمشاركة في تفجير مركز التجارة العالمي (لا يزال ياسين طليقًا حتى اليوم).

وقالت وكالة الاستخبارات الأمريكية إنَّ هذه الخطة وصلت متأخرة، في حين ذكرت النشرة أنَّ القادة الجمهوريين ضحكوا في وجه السوريين قائلين: نراكم في بغداد، فلماذا يحلون المشكلة إذا كانوا قادرين على خوض الحرب؟ وفي الحالات كلها، فقد تصرفوا مثل البلهاء.

ومع ذلك، فإنَّ سوريا- شأنها في ذلك شأن ماليزيا- تستحق الثناء والشكر العميقين من المجتمع الدولي، لسبب بسيط هو أنَّ قيادتها كانت شجاعةً بما فيه الكفاية لتأييد عملية السلام حتى النهاية.

لقد تحلى الدبلوماسيون في البلدينِ بالحكمة والشجاعة؛ إدراكًا منهم العواقب الوخيمة لهذه الحرب الغبية؛ فبدلًا من الشعور بالعجز، أو التخلي عن حمل المسؤولية لحل الأزمة، استغل قادتهما عضوية سوريا في مجلس الأمن من أجل دعم الحوار، وعرضوا العمل وسطاء في النزاع.

إنَّ أي شخص يتابع اتجاهات المشهد المعقدة في الشرق الأوسط لا يملك سوى الإعجاب بالروح السورية النشطة؛ فقد رأى الدبلوماسيون السوريون أنَّه توجد أرضية مشتركة، فقدَّموا مصلحة المجتمع الدولي على أي خلاف مع العراق.

واللافت للنظر أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية عندما اعترفت ببنود الاقتراح السوري، فإنَّها أيضًا اعترفت باقتراحي؛ لأنَّ الاقتراحين متشابهان بما نسبته (100%) تقريبًا، وتُثبِت تسجيلات مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّني أطلعت السفارة السورية على اقتراحي في بداية شهر فبراير عام 2003م [263].

يشير هذا كله إلى الأهمية الكبيرة لمشروع السلام نفسه، ونجاحي في العمل وسيطًا سريًّا.

ولسوء الطالع، فإنَّ حل المشكلات لم يكن هو مسعى الجمهوريين المساندين للحرب؛ لأنَّ ذلك لم يكن لصالح شركات النفط العملاقة، أو تجار الحروب، وهم المستفيدون الوحيدون من هذه الحرب المدمرة، لكنَّ السلام كان في متناول اليد دائمًا.

أعتقد أنَّ من المهم جدًّا أن يعرف العالم ذلك، فبالرغم من أنَّ هذا النزاع بدا طاغيًا، وغير قابل للحل فإنَّه كان ممكنًا تحقيق نتائج عن طريق الدبلوماسية والحوار، حتى في الأيام الأخيرة.

لقد كان من شأن اتفاق السلام مع العراق أن يحقق الشروط جميعها التي طلبتها الولايات المتحدة وبريطانيا لتبرير الحرب، كان يمكن أن يكون سلامًا زاهرًا تحصل فيه الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا على عقود النفط وإعادة الإعمار، ويتحقق نزع السلاح، والتعاون في جهود مكافحة الإرهاب، وحتى الإصلاحات الديمقراطية، كان يمكن إعلان النصر من دون إطلاق صاروخ، أو قتل طفل عراقي واحد.

إنَّ كل تضحية بُذلت لدعم هذه الحرب بدَّدت مواردنا المالية، ومواهب أجيالنا المقبلة، ويجب ألَّا تتكرَّر مرَّةً أخرى.

أما بالنسبة إليَّ فقد كانت خيبةَ أملٍ مريرةً، ومع ذلك يجب أن نستمد من هذه الخبرة الأمل بأن لا نسلك هذا المسلك مرَّةً أخرى مستقبلًا.

إنَّ حلَّ الصراعات هو دائمًا مسألة ترتبط بالقيادة والشجاعة والرؤية؛ فمهما بدت الحالة يائسة فإنَّه يوجد دائمًا مسار يؤدي إلى حل النزاع، قد تبدو الحالة صعبة، ولكن الحل يظل ممكنًا.

إنَّ ذلك كله يعتمد على الحوار والحوار ومزيد من الحوار، وعندما تبدأ البحث عن الحلفاء فإنَّك ستجدهم في أكثر الأمكنة غرابةً.

لسوريا وماليزيا أقول شكرًا.

الفصل 14

مساء الخير يا سايغون

كانت ليلة التاسع عشر من شهر مارس عام 2003م ليلةً باردةً ورطبةً في واشنطن، كما لو كانت السماء تذرف دموع الألم، أو ربما كانت تذرف دموعي.

كان مجتمع السلام كله قد أصيب بفجيعة؛ لأنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا شنتا في تلك الليلة ما تباهى العسكر أنَّه حملة (الصدمة والرعب)، التي ستمثل أقسى عملية قصف جوي في تاريخ البشرية، وقد نقلت محطة سي إن إن الإخبارية هذا الكابوس كاملًا إلى بيوتنا مباشرةً، إلى بيوتنا وغرف نومنا مباشرةً، وشعر كثيرون بخوف شديد، وهم يشاهدون الحرائق، ويسمعون دوي الانفجارات الرهيبة وهي تُمزِّق سماء بغداد.

بعد تلك الليلة لن تعود الولايات المتحدة مشعل الإنسانية والنزاهة الأخلاقية في العالم؛ فمع كل قنبلة كانت تسقط وتنفجر كانت منظومة القيم والفضائل الأمريكية تتحطَّم معها، وتتناثر في اللهب، لقد سقطنا عندما سقطت بغداد.

لكنَّ كثيرين منا لم يدركوا ذلك في حينه؛ إذ لم نكن نتصور كيف يمكن لنفوذ أمريكا ومكانتها أن يرتبطا بتصورات الدول والشعوب الأخرى، فمن دون هذا الاعتراف بطيبة أمريكا الموروثة، فإنَّ الدول الأخرى لن تثق بقيادتنا الأخلاقية.

وأعتقد أنَّ التاريخ قد أثبت فعلًا أنَّ أمريكا فقدت في تلك الليلة المروعة عرش القوة العظمى.

لقد بات علينا أن نواجه كثيرًا من تساؤلات (ماذا لو)؛ فمثلًا: ماذا لو أنَّ السلام انتصر بدل الحرب؟ كيف يمكن أن يبدو بلدنا اليوم؟ هل ستكون لدينا سياسة إصلاح صحي أفضل؟ هل سنكون أقوى عسكريًّا؟

هل سيظهر في الأفق دلائل على هجمات إرهابية محتملة؟ هل ستكون لدينا فرص عمل أفضل للطبقة الوسطى؟ هل ستواجه حكومتنا جبال الديون الهائلة والخادعة؟ لن نعرف ذلك، نحن نُخمِّن فقط، من المؤكد أنَّنا سنخسر الكثير، وأنا لا ألوم الشعب الأمريكي في عدم إدراكه تكلفة الحرب على العراق؛ لأنَّ الصورة لم تتضح له بعدُ، أما بقيتنا، بعيونهم الخائفة، فقد اكتشفوا أنَّ أمريكا العظمى، حامية الضعفاء والمظلومين، قد اختفت من عين العالم في تلك الليلة، في تلك الليلة وقف مكانها طاغية عملاق.

حسنًا، فأنا لا أقبل بهذا؛ لأنَّني لست مستعدةً لتسليم بلدي إلى نفر من الرجال الأغبياء ليتمكنوا من تحطيمنا. فهذا لا معنى له بالنسبة إليَّ؛ لأنَّه ربما يكون في أمريكا قادة طغاة، لكنَّني لا أعتقد أنَّ الشعب كذلك، وأنا شخصيًّا أرفض أن يخطف أي مسؤول في البيت الابيض كل ما نعتز به في بلدنا لتنفيذ مخططات الثراء السريع لأصدقائه في مؤسسات الدفاع والنفط.

ولكن، ما الذي يمكن للإنسان العادي فعله حيال ذلك؟ هذا سؤال صعب ولا شك، واليوم يعتقد بعض الأمريكيين أنَّ احتلال وول ستريت هو الحل، فقد أخذت هذه الحركة تزداد قوةً وعددًا لتقديم الإدارة الأمريكية للمساءلة أمام الشعب.

لقد تجمَّع الأمريكيون من مختلف الاتجاهات السياسية، وقرَّروا المقاومة عندما يتحدى الآخرون حرياتهم، وأود أن أقول لرئيس العصابة: «نحن نرفض أن نُذَلَّ أو نُهان على أيدي السياسيين المتلاعبين في الكونغرس. إنَّ ضعف أداء القيادة هو إهانة لنا، وإنَّ تطرف السياسات يثير غضبنا؛ فنحن نريد سياسات عملية، وقد نجحنا معًا في إجبار واشنطن على وضع أولويات الطبقة الوسطى على رأس برامجها»، لقد استعاد الشعب السُّلْطة، في تلك الليلة الماطرة ظل سؤال يتبادر إلى ذهني حائرًا من دون جواب: ما الذي يمكن فعله؟

قضيت تلك الليلة الكئيبة وأنا أقود سيارتي في الشوارع الخلفية لميريلاند، أُفكِّر في ذلك السؤال، وأستمع إلى آخر أخبار الحرب من الإذاعة، لم أستطع العودة إلى البيت؛ لأنَّني لم

أرغب في رؤية الانفجارات والأجواء الملتهبة على شاشات التلفزة، لم أستطع التوقف عن التفكير، كنت حزينةً، وأتميَّز غيظًا، وصدقوني، يوجد في جعبتي الكثير الذي يثير غضبي.

فأنا لا أستطيع أن أنسى أنَّ العراق قد حاول استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة منذ الأيام الأُولى لإدارة بوش، كان هذا مؤشرًا قويًّا على أنَّ العراق لم يكن يخفي أسلحة دمار شامل، لقد ظلت الولايات المتحدة تتلكأ مدَّة سنتين قبل الموافقة على إرسال فرق التفتيش، وكانت تلك المناورات الإعلامية جميعًا من واشنطن ولندن تهدف إلى إخفاء خوفهما من انكشاف اللعبة، لقد سبَّب لي ذلك حزنًا شديدًا.

والآن، ها هي واشنطن تقصف بغداد في محاولة هوجاء لإيجاد صلة للعراق بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، كانت هذه أيضًا عملية خداع أخرى لم تصمد أمام تصميم العراق على التعاون في الحرب على الإرهاب، ألا يجعلك هذا تصاب بالجنون؟!

في الليلة التاسعة عشرة من شهر مارس عام 2003م كدت أفقد صوابي وأنا أسأل نفسي: هل يمكن أن تكون الحرب على الإرهاب مجرد خدعة شنيعة؟ في رأيي، لقد أضاع قادتنا بهذا الغباء المتعمَّد فرصة أمريكا للتعافي.

ولوضع الأشياء في سياقها الصحيح، أعتقد أنَّه كان في العالم - قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وغزو العراق- نحو (200- 300) شخص فقط من الذين نذروا أنفسهم للقضاء على رموز الولايات المتحدة، ويوجد عدد أكبر من ذلك يودون القضاء على إسرائيل، لكنَّ الإرهابيين المتشددين الحقيقيين كانوا يحلمون بالمجد عن طريق مهاجمة الولايات المتحدة، وهذا العدد لا يملأ نصف قاعة محاضرات في مدرسة ثانوية صغيرة.

أما اليوم، وبفضل غوانتانامو وحرب العراق وسجن أبو غريب، فأُقدِّر هذا العدد بنحو (3000- 5000) فرد من الذين وهبوا حياتهم لمهاجمة الولايات المتحدة بأي طريقة ممكنة؛ لذلك ضاعفت هذه الحرب على الإرهاب عدد الإرهابيين إلى مئتي ضعف، وهذا ما يجعلني أقول إنَّ هذه الحرب فاشلةٌ تمامًا؛ فإذا كان عدد الإرهابيين قد أصبح اليوم أكثر من عددهم عندما بدأنا محاربتهم، فهذا يعني أنَّ إستراتيجيتنا أفضت إلى نتائج عكسية، ألا يجعلك هذا أيضًا تشعر بالغضب؟!

بينما كنت أقود سيارتي وحيدةً في تلك الليلة المطرة المخيفة تدافعت إلى عقلي صور الانفجارات العنيفة في بغداد، ووحشية قادتنا في قتل المدنيين العراقيين الأبرياء باسم الشعب الأمريكي، أخذت أرتجف غضبًا؛ لأنَّ قادتنا سببوا هذا الدمار كله، مستهينين بحياة البشر وبعقولنا، وهم يعرفون مدى الخيارات التي كانت متوافرة لحل النزاع قبل الحرب. ولو أنَّ أحدكم قال لي في تلك الليلة الرهيبة إنَّهم سيلومونني - خلال سنة- على إعطاء معلومات استخباراتية رديئة قادت إلى هذه الحرب، لشككت في سلامة عقله، ولكنَّ هذا ما حدث عندما روَّجوا لأكثر الأكاذيب خسَّةً وحقارةً في واشنطن، وهذا ما يصور حقيقتهم.

في تلك الليلة استمعت إلى أغنية صورت الصدمة التي كان يعانيها نشطاء مناهضة الحرب، كانت تلك أغنية ريتشارد هاريس (حديقة ماك آرثر) التي تقول:

«لم يكن الربيع قط بانتظارنا يا صديقتي ... لقد فاتنا منذ زمن بعيد ... حديقة ماك آرثر تغرق في الظلام ... والسكر الأخضر يذوب ... بعد أن ترك أحدهم الكعكة تحت المطر ... سوف تكون لي أغنية أخرى أُغنيها ... وسوف يكون لي حلم آخر ... يحمله أحدهم إليَّ».

لقد كانت أغنيةً عاطفيةً حزينةً، جعلتني أُوقف سيارتي إلى جانب الطريق؛ لأبكي مثل بغداد، كان الألم يحرق روحي؛ فقد عملت جاهدةً من أجل بناء مشروع سلام دائم يُنهي النزاع الأمريكي مع العراق من دون أن تسيل قطرة دم واحدة، لقد استغرق هذا المشروع سنتين من العمل مع المسؤولين العراقيين ودبلوماسيي الأمم المتحدة، بإشراف مسؤولي وكالة الاستخبارات الأمريكية المغرورين الذين قدَّموا مطالب استفزازية لحماية المصالح الأمريكية، لقد بدأنا إعداد هذا المشروع قبل ظهور التهديدات بالحرب، وعملنا على تحقيق الأهداف الأمريكية كلها، وقد نجحنا في حل القضايا جميعها.

«أحدهم ترك الكعكة تحت المطر... »[264].

وضعت رأسي على المِقْوَد، ثم أخذت أشهق بالبكاء وأنا أستمع إلى الأغنية، لقد كان كل ما عملناه صحيحًا. كان مشروع السلام إيجابيًّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة أولًا وأخيرًا، وكان أيضًا لصالح حلفائنا في أوروبا والشرق الأوسط، وأعتقد أنَّه كان لصالح الشعب العراقي كذلك، ولكن، لم يكن لهذا كله أي قيمة، ولم نستطع التغلب على جنون قادتنا.

«وبعد كل هذا الحب في حياتي ... سأظل أفكِّر فيك.

وأتساءل: لماذا؟» [265].

لقد سألت نفسي ألف مرَّة: لماذا فعلوا ذلك؟، وقد طلب إليَّ كثيرون أن أُفسِّر لهم ذلك، لكنَّني – صراحةً – لا أجد جوابًا؛ لقد كانت الحرب على العراق غير ضرورية، ويمكن تجنبها، لقد ضاعت هذه المواهب الإنسانية والطموحات والأحلام كلها من أجل لا شيء، ومن دون غاية أو مُسوِّغ.

فكَّرت في هوفين والدكتور فيوز، وفي السنوات التي قضيناها معًا، التي انتهت فجأةً من غير تفسير أو وداع، ثم فكَّرت فيما خسرناه في تلك الليلة على مستوى الأمة.

يا بلدنا، ما الذي فعلناه بك؟ بكيت ورأسي على المِقْوَد، وبقيت أسأل نفسي: ما الذي يمكن فعله؟ كيف يمكن للشعب إحياء القيم الجميلة لبلدنا، في حين يريد قادتنا تحطيمنا على الصخور، بصرف النظر عن النتائج؟

بقيت أقود سيارتي إلى أن نَفِدَ الوقود، وفي نهاية المطاف اعتقدت أنَّني توصلت إلى جواب، كان جوابًا بسيطًا جدًّا، لكنَّه بدا معقولًا في الساعة الثانية صباحًا.

كان الجواب: إنَّ أمريكا ليست مُلْكًا للسياسيين، ولا يحق لهم مصادرتها أو تدميرها.

إنَّ أمريكا هي مُلْكٌ للشعب، وعلينا أن نستردها منهم.

الفصل 15

تحذير: هذه الرسالة مثال صارخ على الديمقراطية

«إنَّ أكثر الأشخاص خطرًا على أي حكومة هو ذلك الشخص القادر على التفكير العقلاني، والتوصل إلى الاستنتاجات وحده؛ لأنَّه في النهاية سيستخلص أنَّ حكومته غير نزيهة، ومعتوهة، ولا تطاق».

هنري لويس منكن، كاتب أمريكي (1880م-1956م).

أفترضُ أنَّه يمكنك تسمية هذا سنة في البراري، وفي هذه الحالة من المفيد أن تتذكَّر أنَّني وُلِدت في ألاسكا، فإذا كان من أحد يستطيع أن يعيش في البرية فهو أنا.

أنا الآن خارج الخدمة، وقد تخطيت مرحلة الطرد من وكالة الاستخبارات الأمريكية، تلك المرحلة التي تعلن فيها الوكالة المصدر الذي يكشف الحقائق (شخصًا غير موغوب فيه)، وإلا لكانوا - حتى الآن- يحومون حول بيتي، ويُحدِّقون من النوافذ، ويهبطون من المدخنة؛ ولكنَّهم لم يتركوني وحدي، وصدقوني عندما أقول إنَّ العملاء السريين ظلوا يراقبونني من قرب. أنتم تعتقدون أنَّني مصابة بجنون الارتياب، أليس كذلك؟ إذن، دعوني أُثبت لكم خطأ اعتقادكم.

لقد طوى أتباع معسكر السلام خيامهم بعد الغزو، لكنَّني وبعض الأصدقاء العنيدين قررنا أن نُحدِث فرقًا بالنسبة إلى الاحتلال.

سألنا أنفسنا: ماذا يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك؟ لم تتوقف جهودنا بعد الغزو والاحتلال، فسافر بعض أصدقائي الرائعين، مثل مثنى الحانوتي ومحمد العمري إلى بغداد، وحاولوا مساعدة السنَّة على الانخراط في العراق الجديد، وإرشادهم إلى كيفية المشاركة في الانتخابات، وحماية حقوقهم السياسية من دون اللجوء إلى العنف، وكان الحانوتي والعمري قد قدَّما مساعدة إنسانية للمواطنين العراقيين في أثناء فرض العقوبات، عن طريق منظمة (حياة من أجل الإغاثة والتنمية)، وهي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي كانت مرخصة من وزارة الخارجية لنقل الأدوية والإمدادات إلى العراق، ونتيجةً لهذا الجهد؛ فقد كوَّنا علاقات قوية بالمجتمع العراقي.

وعلى النقيض من ذلك، اكتشفت الحكومتان الأمريكية والبريطانية في أثناء انتشائهما بالنصر، أنَّ حلفاءهما العراقيين، مثل أحمد الشلبي، ليس لهم أصدقاء أو أتباع داخل العراق، ولم يؤيدهم أحد، وكان المنفيون الوحيدون الذين تباهوا بمعسكر صغير من المؤيدين، هم محمد باقر الحكيم، مُؤسِّس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وأعضاء حزب الدعوة المتشدد، وكان أتباع التنظيمين قد لجأوا إلى إيران في أثناء حكم صدام حسين، وكان معظم العلمانيين يكرهونهم بشدة لارتباطاتهم بإيران، وبالرغم من أنَّ وسائل الإعلام الغربية قد حاولت التقليل من أهمية هذا الموضوع، فإنَّ معظم العراقيين رأوا أنَّ تأييد هؤلاء المعارضين للعقوبات البائسة يُعَد جريمة حرب لا تغتفر في حق الشعب العراقي، ولولا حماية الجنود الأمريكيين والبريطانيين لهم لكانوا ذُبِحوا عند عودتهم، ونسيهم التاريخ.

اغتيل الحكيم بعد وقت قصير من عودته إلى بغداد على يد فصيل معارض يدعم مقتضى الصدر الذي ظلت عائلته بين أكناف الشعب العراقي في مرحلة العقوبات.

كان العائدون يتمسكون بأعلى منصب يحتلونه في العراق الجديد، وفي الأسابيع الأُولى من الاحتلال نفَّذ المنفيون العائدون إستراتيجيةً محددةً للاستيلاء على السُّلْطة؛ فبعد سقوط بغداد مباشرة أخذوا يستعينون بالجنود الأمريكيين لاقتحام بيوت المواطنين العاديين في منتصف الليل؛ بغية اعتقال المسؤولين العراقيين السابقين، والمعلمين، والقضاة، والموظفين - صغارًا وكبارًا- الذين قد يتحدون سُلْطتهم في الانتخابات القادمة.

بدأت موجات الاعتقال التي نفَّذها الجنود الأمريكيون قبل أشهر من بداية المقاومة العراقية. يومها، لم توجد أي مقاومة، ولم يكن تنظيم القاعدة قد ظهر على الساحة بعدُ، ولكنَّهم كانوا يعتقلون أي ذكر يزيد طوله على متر ونصف المتر.

وقد باشر المنفيون منذ البداية اصطياد منافسيهم السياسيين، وحاولوا القضاء على أي فرد يمكن أن يكون بديلًا قياديًا، ولذلك لا نرى هذه الأيام أحدًا يشارك في قيادة البلاد من خارج حلقة المنفيين الذين بنوا طموحاتهم وهم في لندن وطهران وديترويت، وقد رُفضت أوراق (511) مرشحًا في انتخابات برلمان عام 2010م.

عندما رأيت هذا النشاط المحموم وجدت ضالتي في سياسات الاحتلال، واقتنعت أنَّ الشعب العراقي يمكن أن ينال ديمقراطية وحقوق إنسان حقيقية، وليس ما أُسميها (ديمقراطية البندقية). إنَّ منع المرشحين يناقض المزاعم كلها عن الانتخابات الحرة والنزيهة؛ لأنَّ أي إنسان في الأنظمة الديمقراطية الحقيقية يستطيع الترشح لمنصب عام، ولا يحق للمعارضة فرض المرشحين أو شطب الفائزين؛ لذلك، فقد مارست دور المراقب من واشنطن.

كان الاحتلال قد بدأ فعلًا يعاني اختلالات عدَّة، منها ذلك الخبر الصادم في الصحافة البريطانية الذي ورد ذكره في شهر يونيو عام 2003م، والذي يفيد بأنَّ الجنود البريطانيين صوروا الأسرى العراقيين عراةً في وضع يحاكي عملية اللواط، ونُشرت صور لبعض الجنود وهم يضحكون على سجين عراقي مقيَّد اليدين والقدمين، يتدلى من حبل مربوط برافعة [266].

شاهدت هذه الصور البشعة شابة شجاعة اسمها كيلي تلفورد في محل التصوير الخاص بها في لندن، فاستدعت الشرطة فورًا.

«لقد رأيت تلك النظرة في وجهه، كان مرعوبًا، لن أنسى تلك النظرة الخائفة المشدوهة طوال حياتي»، هكذا قالت الشابة لصحيفة (صن).

نُشرت هذه الفضيحة قبل سنة من اكتشاف عمليات تعذيب وإساءات جنسية بحق الأسرى العراقيين في سجن (أبو غريب) الذي كان يديره الجيش الأمريكي، وقد أظهرت الصور التي تسرَّبت من المعتقل تشابهًا في أوضاع الإيحاء الجنسي للسجناء؛ ما يشير إلى أنَّ هذه السياسة كانت متعمَّدةً ومنسَّقةً من أجل تخنيث الرجال العراقيين، والحقيقة أنَّ هذا الإذلال الجنسي

كان مُطبَّقًا في عموم البلاد، من الشمال إلى الجنوب، منذ احتلال الإنجليز والأمريكيين للبلاد؛ لذلك، يتعيَّن على الجنود البريطانيين والأمريكيين الذي اعتُقلوا بسبب هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مثل غاري بارتلام من الكتيبة الملكية الأُولى [267]، وليندي إنجلاند من ولاية ويست فرجينيا في الولايات المتحدة [268]، أن يتوقفوا عن إلقاء اللوم على الآخرين بسبب ممارساتهم المشينة، التي أُدينت شبيهاتها طوال الصراعات المسلحة في المئة عام الماضية.

لقد أدين كلاهما بجريمة تصوير السجناء وهم عراة في أوضاع جنسية مُقززة لتسلية جنود الاحتلال، والشيء الذي لا يمكن أن يغتفر هو أنَّ الضباط الأمريكيين والبريطانيين سمحوا بمثل هذه التصرفات المعيبة، وفشلوا في جعل جنودهم يتصرفون باحترام مع المواطنين العراقيين، وقد ألحق فشل القيادة هذا أضرارًا لا تُحصى بجهود الاحتلال الرامية إلى السيطرة على البلاد.

وتأسيسًا على ما سبق، فإنَّني لست آسفةً على الرسالة التي وجهتها إلى السفير البريطاني في الأمم المتحدة جيريمي جرينستوك في الرابع من شهر يونيو عام 2003م [269]، قبل نشر وسائل الإعلام فضيحة سجن (أبو غريب)، نيابةً عن العراقيين الذين تعرَّضوا للإساءة.

«نود أن نلفت انتباه الحكومة البريطانية إلى أنَّنا نعتزم رفع قضية جنائية على رئيس الوزراء توني بلير وبريطانيا لانتهاكهما اتفاقات جنيف الخاصة بالحرب، وننوي الحصول على أكبر تعويض مالي لضحايا الجرائم البريطانية والأمريكية، بقدر التعويضات نفسه الذي طالبت فيه بريطانيا والولايات المتحدة لمواطنيها في الماضي، وسوف تكتشفون أنَّ ثمن الحط من الكرامة والإنسانية ليس رخيصًا.

ومن أجل حماية الخزينة البريطانية، إن لم نقل من أجل حماية الكرامة الإنسانية، فإنَّنا نحث بريطانيا والولايات المتحدة على السماح للصليب الأحمر الدولي بدخول السجون والمعتقلات كلها التي يُحتجز فيها أسرى الحرب العراقيون، ونود تحذيركم من عدم إبقاء الأسرى مقيَّدين ومقنَّعين دائمًا في ظروف أسوأ من ظروف معتقل غوانتانامو.

سيكون من صالح بريطانيا ضمان وقف هذه الممارسات الرهيبة، ويجب ألَّا يساوركم شك في أنَّ بريطانيا ستدفع ثمنًا باهظًا لأفعالها الإجرامية، نحن على استعداد لحماية ذلك القانون والدفاع عنه، مع تأكيد أنَّنا - في الحقيقة- ندافع عن أفضل القيم الأخلاقية للإنسانية».

أُقسم أنَّني كنت أعني كل كلمة كتبتها في هذه الرسالة، وقد نجحت منظمة العفو الدولية في إجبار الجيش البريطاني على محاكمة عدد من الجنود لارتكابهم جرائم حرب، وعلى إجراء تحقيق مطوَّل عن الإساءات بحق الأسرى، وهي الإساءات الشبيهة بالفظائع الأمريكية في سجن (أبو غريب) [270].

أما بالنسبة إليَّ فقد أخذت أستكشف الفرص لجمع الأموال؛ بغية رفع قضية قانونية من شقين: أولهما داخل العراق، والثاني في المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي.

كان هدفي تعيين فريق قانوني داخل العراق لحماية المحتجزين الذين اعتُقلوا في مداهمات منتصف الليل في المناطق السنِّية، وتمثيل العائلات الفقيرة في متابعة قضايا معتقليها [271].

كان هدفي أيضًا توثيق هذا الفريق حالات السرقة المتفشية للأموال والممتلكات، مثل الهواتف النقالة والكنوز التي نهبها الجنود الأمريكيون من بيوت العراقيين، وحالات اغتصاب النساء، وإطلاق النار العشوائي من قوات التحالف، وهذه كلها ممارسات تغاضت عنها السلطات الأمريكية، وقد أحدثت هذه الإساءات غضبًا واحتقانًا في أوساط المواطنين الفقراء.

كان هدفنا توثيق هذه الجرائم لتقديم مرتكبيها إلى المحاكمات العسكرية، وحظرها على مستوى القيادة [272] [273].

ومما يُؤسَف له أنَّ الإساءات إلى المواطنين العراقيين - في ظل غياب طريقة لتوثيقها- قد تسارعت مع مرور الوقت؛ فقد اعترفت القيادة العسكرية أنَّ ما نسبته (70- 90%) من المعتقلين العراقيين حتى عام 2009م لم يقترفوا أي جريمة، وإنَّما جاء اعتقالهم بدافع الانتقام أو طلب المال؛ إذ كان الجنود الأمريكيون يدفعون (2500) دولار لكل مخبر عن كل عملية إبلاغ تؤدي إلى اعتقال مشتبه به، وقد ظل كثيرون من هؤلاء المعتقلين من دون محاكمة سنوات عدَّة [274].

أما الشق الثاني من القضية فتركز على المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وتمثلت فكرة الذهاب إليها في تعيين مجموعة من المحامين، مدعومين بعراقيين، في محاولة لترسيخ سابقة قانونية للحماية القانونية الإجبارية لحقوق الإنسان في ظل الاحتلال [275]، وفرض غرامات مالية في حال انتهاك أي من هذه الحقوق. كان من شأن ذلك أن يُوفِّر آلية تنفيذ لاتفاقيات جنيف الدولية الخاصة بالحرب، وهي آلية قانونية مهمة، لكنَّ الالتزام بها يظل اختياريًّا، في حين أنَّ الولايات المتحدة تتجاهلها.

من أجل تنفيذ هذا الجزء من القضية، وقع اختياري على محام متخصص في حقوق الإنسان، يحظى باحترام كبير، اسمه ستانلي كوهين، وقد نادى بتطبيق القانون الدولي للاعتراف بحقوق الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان فريقه القانوني قد سعى بشجاعة إلى إخضاع إسرائيل للمساءلة وفقًا للقانون الدولي بهدف حماية الفلسطينيين من سياسة الأبارثايد الإسرائيلية. كنا نعتقد أنَّه إذا ساندت المحاكم الدولية حقوق الإنسان، فإنَّنا نستطيع إقناع العراقيين بالوثوق بها بدلًا من اللجوء إلى العنف لمقاومة الظلم.

هل كانت رؤيتنا مثاليةً؟ ربما، ولكنَّ هذه كانت خطتي، لقد احتجت إلى نصف مليون دولار للبدء بتنفيذها، كان نصف المبلغ سيذهب إلى فريق ستانلي الذي سيرفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية [276]، أما النصف الثاني من المبلغ فكان سيُخصَّص لتمويل العيادة القانونية في بغداد، كان هذا المبلغ بسيطًا مقارنةً بالإنجازات التي كانت القضية ستحققها.

ولا داعي للقول إنَّ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لم تُحبِّذ - بأي طريقة، أو صورة- قيام وسيط سري سابق تابع لها بمضايقة السفير البريطاني في الأمم المتحدة، والتهديد برفع قضايا قانونية على (تحالف الراغبين) من أجل حماية المواطنين العراقيين من إساءات الجنود المنفلتين.

لم يعجبهم ذلك بكل تأكيد؛ فقد اعترض مكتب التحقيقات الفيدرالي رسائل الفاكس المُوجَّهة إلى السفير البريطاني في الرابع من شهر يونيو عام 2003م، إضافةً إلى عشرات الرسائل المُوجَّهة إلى الكونغرس والأمم المتحدة؛ للاحتجاج على الحرب، وسياسات الاحتلال [277].

وفي اليوم الثاني عشر من شهر يونيو تلقيت تحذيرًا من زملائي القدامى في وكالة الاستخبارات الأمريكية بالتزام الصمت حيال مختلف القضايا المتعلقة بالعراق.

لم يكن التحذير غامضًا، وإنَّما كان واضحًا ومباشرًا في رسالة بالبريد الإلكتروني، عنوانها (بوليصة تأمين على الحياة) باسم صديقي الدبلوماسي العراقي السابق السيد (أ)، الذي وافق قبل الحرب على التعاون مع الولايات المتحدة لتعقُّب الإرهابيين الأجانب، وقد أكد استخدام اسمه في هذه الرسالة أنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت على دراية بعلاقتي الخاصة بذلك الدبلوماسي، وأكد ذلك أيضًا أنَّهم لن يَقْصِروا هجومهم عليَّ، وإنَّما سيلاحقون مصادري القديمة في بغداد، لقد أرادوا القول إنَّ حياة هؤلاء مرهونة بتصرفاتي وأفعالي، وإنَّ عليَّ الاختباء والتزام الصمت حيال قضايا العراق كلها إذا كنت حريصةً على حياتهم.

لقد أرعبني ذلك كثيرًا، لكنَّهم كانوا خائفين أيضًا، كان كلٌّ منا مُصمِّمًا على إقصاء الآخر والقضاء عليه، وأدركت أنَّ هذه الرسالة لن تكون نهاية المواجهة؛ لأنَّ رجال الاستخبارات يتحولون إلى حيوانات خطيرة عنما يشعرون بالتهديد، ولا شك في أنَّهم قد قرروا أن يتحرى شخص ما عما أنوي فعله، ومن الواضح أنَّهم لم يضيعوا وقتًا لحشد قواتهم.

وكما قلت من قبل؛ فإنَّهم إذا أرادوك سيأتون، ويقضون عليك، وهذا ما فعلوه تحديدًا.

في اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيو عام 2003م تلقيت مكالمة هاتفية في الساعة السابعة صباحًا [278].

في تلك المكالمة، قال رجل بلكنة عربية إنَّه يريد التحدث إليَّ قبل ذهابي إلى العمل، وسأل إن كنت أستطيع مقابلته في موقف السيارات التابع لمطعم سافوي، كان واضحًا أنَّ الرجل قد اقتحم بلدتي الهادئة، وعرف موعد خروجي إلى العمل؛ لأنَّني كنت قد عدت للتو بعدما أخذت كلبي للتريض.

في كثير من الأحيان يفقد معظم الناس أعصابهم حين يتلقون مكالمة كهذه، لكنَّ الأمر يختلف بالنسبة إلى الوسيط السري؛ لأنَّنا مُدرَّبون على التعامل مع هذا النوع من المكالمات الغامضة. وبالرغم من أنَّني كنت متقاعدة رسميًّا، فإنَّ الظروف تحتم عليك أن تعود إلى اللعب مرَّةً أخرى، وهذه لعبة حقًّا، وعندما يطلب إليك ذلك، فاللعبة لا تنتهي أبدًا، وأنت لا تخرج

منها في واقع الأمر، وبهذا التصور في مخيلتي وافقت على أن أكون في ذلك المكان خلال نصف ساعة، كما طلب.

سرنا على الأقدام أقل من عشر دقائق، قال لي في أثنائها إنَّ اسمه آدم، وإنَّه جاء من ميتشيغان، وأخبرني أنَّ مجموعة صغيرة من المستثمرين تنوي تنفيذ مشروع سلام داخل العراق، في محاولة لإنهاء الاحتلال. والأخطر من ذلك كان ادعاؤه معرفة صديقي مثنى الذي يعيش في ديربون بولاية ميتشيغان، كانت المحادثة قصيرةً لأنَّني كنت سأذهب إلى العمل، لكنَّني وافقت على لقائه في فندق بالتيمور مارينا مساء ذلك اليوم [279].

ونظرًا إلى طبيعتي؛ فإنَّني لا آخذ الأشياء بحُسن نية كما يقال لي، كان التوقيت مريبًا، فقد بعثت برسالتي إلى السفير البريطاني يوم الرابع من شهر يونيو، وتسلَّمت رسالة (بوليصة تأمين على الحياة) يوم الخامس عشر من الشهر نفسه، وها هو اليوم الثالث والعشرون من شهر يونيو، لقد ربطت هذه الأحداث بعضها ببعض. ونظرًا إلى معرفتي بعالم الاستخبارات التآمري؛ فقد تفهمت أنَّ هذا العمل منهم كان منطقيًا، لكنَّني أدركت - في الوقت نفسه- وجود شيء ما، فأردت أن أعرف ما هو.

استخدمت خبرتي في رسم صورة لهذا الرجل، فأدركت من حديثنا المختصر في الصباح أنَّني أتعامل مع (ظاهِره) فقط، وأنَّ الجزء المخفي أكبر من ذلك بكثير.

بدايةً، افترضت أنَّ الجزء الظاهر قد يكون صحيحًا، فربما كان يعرف صديقي مثنى، وربما لم يكن يعرفه. كان مثنى يومها في العراق، ولذلك لم أستطع الاتصال به للتحقق من صحة قوله، لكنَّني قلت لنفسي إنَّ من المعيب بعد عشر سنوات من العمل مع وكالة الاستخبارات الأمريكية أن أفشل في معرفة وجود لعبة ما.

لذا، وضعت ثلاثة خيارات، هي:

1. إنَّ آدم كان جهاديًا، لكنَّني استبعدت ذلك؛ لأنَّ أصدقائي ومصادري كلهم يعرفون أنَّني معارضة للحرب والعنف في الشرق الأوسط، من الأطراف جميعها؛ لذلك، عليه أن يتوقع أنَّه سيخرج خالي الوفاض من هذه المحاولة.

2. إنَّ آدم كان عميلًا سريًّا، وهذا هو الاحتمال الأكثر ترجيحًا؛ نظرًا إلى نشاطي منذ الغزو، والتهديد الذي تلقيته قبل أسبوع.

هنا بدت لي اللعبة مثيرة؛ فإذا كان عميلًا سريًّا فإنَّ هذا يعني أحد أمرين: أولهما تمثيله جهةً معاديةً، وسعيه لمعرفة التقدم الذي حققته في مشروعاتي، وفي هذه الحالة لم يكن لديَّ ما أخفيه؛ فأنشطتي الداعمة للإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق قانونية في أي محكمة في العالم، ما عدا كوريا الشمالية وميانمار (أو مدينة نيويورك)، وأنا لا أخشى من أنَّه قد يحاول أن يثنيني عن موقفي؛ لأنَّه لا شيء يمكن أن يقنعني بالتخلي عن مساندتي للديمقراطية وحقوق الإنسان تحت أي ظرف كان؛ وفي حال أرادوا معرفة ما أنوي القيام به فسأكون مسرورةً لأبلغهم ذلك، وسيسمعونه مني مباشرةً.

أما الاحتمال الثاني الذي حيَّرني كثيرًا فهو أنَّ آدم قد يكون عميلًا سريًّا صديقًا يسعى إلى بناء فريق بهدف مواجهة ممارسات الاحتلال المسيئة والإستراتيجيات الحمقاء في واشنطن، ربما كان تابعًا لجهة تريد أن تدفع بالأمور في الاتجاه الصحيح.

وما زاد من توتري هو أنَّ وزارة الدفاع أبعدت وزارة الخارجية عن العراق؛ في ذلك الوقت كانت المنظمات المؤيدة للقضايا العربية تعيد تنظيم صفوفها في واشنطن على أمل التأثير في الاحتلال، ولو أنَّ إحدى هذه المنظمات طلبت رأيي لنصحتها بممارسة الضغط في اتجاه مختلف تمامًا، وهو اختيار إما محاربة الاحتلال من الخارج، وإما محاولة تحسين الأوضاع من الداخل، وسيكون الخيار صعبًا في كلتا الحالتين، لكنَّه يُمثِّل تحديًا للاحتلال.

3. إنَّ (ظاهِره) قد يكون حقيقيًّا؛ فربما كان صادقًا عندما قال إنَّ جموعًا مؤيدة للعرب في ميتشيغان تنوي تمويل مشروع سلام داخل العراق، ونظرًا إلى شهرتي في مقاومة العدوان العسكري والإرهاب؛ فربما اعتقد أنَّ الاتصال بي سيكون آمنًا، ولأنَّني مواطنة أمريكية؛ فإنَّ مشاركتي ستُوفِّر حماية للآخرين؛ إذ لا يمكن لأحد أن يتهمهم بمساندة العنف وأنا في هذه المجموعة، لكنَّني مع ذلك، لم أستطع تحديد الاحتمال الصحيح.

ولأنَّني عملت في الوساطة السرية؛ فقد كان عليَّ أن أمارس اللعبة، وأن أقابل هذا الرجل مرَّات عدَّة حتى أتوصل إلى معرفة حقيقته.

إنَّ من أولويات العمل في مهنتنا معرفة الشخص الذي أتصل به، وتحديد الأسباب الموجبة لذلك، ومن اللياقة أن يوافق على اللقاء الأول؛ لأنَّ هذا الشخص يكون قد بذل جهدًا كبيرًا لمعرفة شخصيتك، وفَهْم مشروعاتك. وهذه ليست عمليةً سهلةً؛ نظرًا إلى وجود عوائق كثيرة تعترض سبيل جمع المعلومات، ولهذا من المهم أنَّ تعرف السبب الذي جعل ذلك الشخص يبذل هذا الجهد للوصول إليك.

إنَّ هذا كله يُفسِّر كيف التقيت بشخصٍ باسم يوسف (المعروف باسم آدم) في الليلة الثالثة والعشرين من شهر يونيو عام 2003م، في جناحٍ لفندق فخم يطل على ميناء بالتيمور [280].

كان لهذا الميناء أهمية تاريخية، قلت لنفسي في تلك الليلة من ليالي الصيف الحارة، في هذا الميناء كان فرانسيس سكوت كي سجينًا في سفينة حربية بريطانية في أثناء معركة ماك هنري عام 1812م، وقد ظل في تلك الليلة يراقب السفن الحربية البريطانية، وهي تطلق نيران مدافعها، وظل يترقب بزوغ الشمس لمعرفة إن كانت دولتنا الفتية قد انتصرت على القوات البريطانية، في تلك الليلة الحزينة كتب قصيدة جميلة عنوانها (الراية الموشاة بالنجوم) التي أصبحت النشيد الوطني الأمريكي فيما بعدُ، في تلك الليلة وجدت أنَّ هذه المصادفة شاعرية؛ لأنَّ محادثتي تركزت على كيفية ضمان حقوق الديمقراطية الوليدة في العراق، وما إذا كانت هذه الديمقراطية ستوجد أصلًا.

لم أتصور في تلك الليلة أنَّني كنت أتحدث إلى عميل بريطاني يتحدث نيابةً عن السفير البريطاني جيريمي جرينستوك؛ لمنع المواطنين الأمريكيين من الدفاع عن الديمقراطية وحق تقرير المصير للشعوب الأخرى!

أريد اعتذارًا من ملكة بريطانيا! والحقيقة أنَّ حديثنا في تلك الليلة دار حول كيفية تحقيق إصلاحات ديمقراطية حقيقية وحماية حقوق الإنسان في العراق، وهذا ما أثبتته تسجيلات المحادثة التي سجلها يوسف سرًّا، ثم أعطاها مكتب التحقيقات الفيدرالي [281].

لينداور: سوف نرفع قضية قانونية في محكمة الجنايات الدولية.

يوسف: أجل أجل.

ليندا ور: للشعب العراقي حق سماوي لا يمكن التنازل عنه في اختيار حكومته؛ لذا فإنَّ فرض حكومة على هذا الشعب من الخارج سيُمثِّل انتهاكًا للقانون الدولي، سنذهب إلى المحكمة الدولية، ونقدم التماسًا للإقرار بحق الشعب العراقي في إنشاء أحزاب سياسية وإجراء انتخابات حتى لا تستطيع الولايات المتحدة وبريطانيا التدخل في عملية تشكيل الحكومة العراقية، هذا هو الهدف.

يوسف: والآن... .

ليندا ور: أنا لا أعرف الجهة التي تمثلها، حتى وإن كنت لا توافق على ذلك تمامًا حاولْ فقط أن تُفكِّر فيه؛ لأنَّ الجزء الثاني منه مهم جدًّا، سنرفع دعوى قضائية لاستصدار قرار من المحكمة يعترف بالحقوق الطبيعية للشعب العراقي في اختيار حكومته، وتشكيل أحزابه السياسية، وفعل ما يريد، لا يمكن لأي قوة خارجية أن تختار حكومة للشعب العراقي، لا يمكن وجود حكومة عميلة في العراق.

يوسف: نعم نعم.

ليندا ور: وثانيًا: لا يمكن إلا لحكومة يختارها الشعب العراقي أن تتحكم في صرف أموال النفط العراقي. فقط الحكومة التي يختارها هو... .

يوسف: هذا يبدو منطقيًّا.

ليندا ور: الشعب العراقي.

يوسف: والآن، إلى أين وصلتِ مع مثنى والمحامي فيما يخص هذه العملية؟

ليندا ور: مثنى موجود الآن في بغداد، من المفترض أن يكون قد اختار أحد المحامين، أو فريقًا من المحامين؛ لأنَّه يجب أن يكون للدعوى صفة عراقية، يجب أن يكون العراقيون هم مَن يطالبون بكرامتهم.

يوسف: نعم.

ليندا ور: علينا مساعدتهم، ولكن علينا أن نكون بعيدين أيضًا، أنت تعرف ما أعنيه، لا يمكنك أن تقوم بذلك نيابةً عنهم، يتعيَّن علينا أن نعمل على تمكينهم، وأن نوفر الموارد المالية، يتعيَّن أن يتوافر شيء من المال من أجل النجاح في هذه المهمة، لا يفترض أن يكون المبلغ كبيرًا؛ أعني يمكن لمبلغ بسيط أن يساعدهم كثيرًا.

يوسف: حسنًا، القضية تستحق ذلك، لا أعتقد بوجود مشكلة في ذلك.

لينداور: وبعد ذلك ستتوافر ضمانة دولية لتنظيم العراق من الداخل، وسيتلقى مساعدة فنية لعرض قضيته أمام محكمة لاهاي، والمرافعة، والقيام بعمل المحامي الدولي.

يوسف: هل توجد ضمانات لنجاح ذلك؟

لينداور: لا توجد ضمانات في القانون الدولي.

يوسف: بالتأكيد.

لينداور: ولكن، كما تعلم، عليك أن تحاول... ، لا يمكنك السماح للولايات المتحدة أن تتصرف على هواها، نحن بحاجة إلى استخدام سوابق في القانون الدولي استعملتها الولايات المتحدة لنفسها.

يوسف: يبدو هذا معقولًا.

لينداور: يمكن أن يصبح الأمر نهائيًا إذا أراد الشعب العراقي ذلك.

يوسف: حسنًا، بالتأكيد.

بعد عدَّة أشهر اعتُلقت بسبب الذي قلته ليوسف في تلك الليلة، واتُّهمت بتنظيم مقاومة ضد الولايات المتحدة [282]. ولذلك، فأنا أُعارض الفكرة القائلة بأنَّ الجمهوريين المؤيدين للحرب قد ساندوا الديمقراطية في بداية الاحتلال، وفي نهاية المطاف أَجبر ناشطو السلام حول العالم قادة واشنطن ولندن على قبول عمل إصلاحات ديمقراطية حقيقية؛ لأنَّنا دفعناهم إليها دفعًا، وهذا ما جعلهم يكرهوننا.

لقد التقيت يوسف مرَّتين؛ إحداهما في الثالث والعشرين من شهر يونيو، بعد نحو ثلاثة أسابيع من اتصالي بالسفير جرينستوك، والثانية يوم السابع عشر من شهر يوليو، كان ذلك عيد ميلادي، واعتقدت أنَّ تلك كانت لفتةً لطيفةً منه [283].

في نهاية اجتماعنا الأول أخذ يوسف يلمح إلى معرفته بعملي الاستخباراتي في قضية لوكيربي، ولكنَّه لم يكشف معرفته الكاملة بخلفيتي الاستخباراتية، إلا في اجتماعنا الثاني (والأخير) في السابع عشر من شهر يوليو.

يومها، تغيرت لغة المحادثة فورًا [284].

يوسف: عليَّ أن أقول إنَّهم يحبونك كثيرًا.

لينداور: حسنًا، هذا جيد.

يوسف: عليَّ أن أسألك بجدية... .

لينداور: حسنًا.

يوسف: هل أنتِ مستعدة للعمل معنا؟

لينداور: نعم، لقد تحدثت إليك عن هذا الموضوع لأُثبِت لك أنَّ التزامي حقيقي.

يوسف: جيد جيد، حتى الآن نحن سعداء لأنَّك ستنضمين إلينا، ولهذا طرحت عليك سؤالًا مباشرًا وصريحًا.

[ملحوظة للقراء: هذه هي طريقة العملاء السريين في الاتصال، وهي ليست نزيهةً ولا مباشرةً، بل على العكس من ذلك، فقد كان حديثنا مليئًا بالتورية، ومن المفيد التذكير بأنَّ هذه لعبة تضليل شريرة بتقاطعات منحرفة. وفي الأحوال كلها، فقد كانت هذه لعبتي، وأنا أعرف كيف ألعبها].

في اجتماعنا الثاني تبادلنا عبارات المجاملة مدَّة خمس دقائق، عندما كشفنا أوراقنا:

يوسف: يجب أن نعرف متى بدأت علاقتك بالاستخبارات العربية، هذا أمر مهم جدًّا؛ لأنَّ الأمريكيين- كما قلت- يتعاملون مع أولئك الأشخاص الموجودين فيها، ونحن لا نعرف مَن هم.

لحظة من فضلك، إنَّ الأشخاص الحقيقيين لا يتحدثون هكذا، لقد كشف يوسف المعروف بآدم أنَّه عميل سري، ولا يستطيع أن يتراجع عن ذلك الآن، لقد تغير كل شيء في تلك اللحظة. استمر يوسف في سؤالي عن أسماء مصادري العراقية، وبدأت فورًا أبحث عن فرصة لأقول له إنَّه من الاستخبارات الأمريكية. لقد كان مهمًّا إشعاره أنَّني كشفت هويته، فعندئذ يمكننا البدء بمحادثة حقيقية.

إذن، كيف يمكن أن أقول له ذلك؟ لقد راودتني الفكرة من لقائنا الأول القصير في حديقة تاكوما عندما أخبرني أنَّه يعرف مثنى، أخذت المحادثة منحًى متسارعًا، وبدت عدائيةً بعد كل عبارات المجاملة التي تبادلناها في بدايتها، فما لم يثبت العكس، فهذا لا يُمثِّل ذلك التيار

الاستخباراتي الذي يمكن أن أسانده. وفي مرحلة لاحقة، شهد صديقي بارك غادفري في المحكمة أنّني أخبرته بخصوص الاجتماع، وشكوكي في أنَّ يوسف كان عميلًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي [285].

ومع ذلك، فماذا لو كان آدم - كما يُسمي نفسه- من ضمن تيار في وزارة الخارجية اعترف بأخطاء الاحتلال، وبدأ يأمل تحقيق شيء إيجابي لتصحيح الضرر الناجم عنها؟

وبالرغم من أنَّ هذا الاحتمال قد يبدو بعيدًا بالنسبة إلى مَن هم خارج اللعبة، فإنّه يحتم على المجموعات المنشقة في الاستخبارات القيام به؛ فالسياسيون يسببون الفوضى، فيأتي دور العملاء السريين لتصحيح ما أفسدوه، وقد فعلت أنا ذلك مرّات عدّة في قضايا ليبيا والعراق، فإذا كان الأمر هكذا، فلربما انضممت إليهم.

وهكذا، ومع استمرار المحادثة، واصلت التحايل، وأخذت أسأل نفسي: إلى أي مدى أريد اغلاق الباب بقوة؟ كيف يمكن أن أترك ذلك الباب مفتوحًا قليلًا؟ ومع ذلك، كان عليَّ توضيح أنّني أضع حدًّا بين ما أريد وما يريدون، فأنا لا يمكن أن أؤيِّد الاحتلال، وفي حال بدت تعليقاتي قاسيةً فيجب أن يُفهم أنَّ مجموعة يوسف - أيًّا تكن تلك المجموعة- هي التي طلبت الصراحة، قبل أن يرسلوني، وأنا ناشطة معارضة للحرب، إلى الميدان في ساحة حرب هي العراق.

كان عليهم أن يعرفوا مواقفي، وكان عليَّ أن اقول لهم ذلك، ولا يمكن لأي منا أن يساوم في مثل هذه الحالة. لقد كانت الصراحة القاسية ضروريةً، ولكن، كيف سأُعبِّر عنها تعبيرًا دقيقًا؟

لينداور: ماذا لو أعددنا قائمة بأسماء الأشرار والطيبين؟ (تضحك).

يوسف: حسنًا.

لينداور: لقد قال لي مثنى شيئًا أزعجني.

يوسف: أكملي.

لينداور: مثنى لا يعرف شيئًا عنك.

يوسف: حركة غير مفهومة.

ليندا اور: أبدًا. [بكلمات أخرى، لقد كذب يوسف بخصوص كيفية معرفته لعملي].

يوسف: هل أخبرت أحدًا عن... [كان يعني: أجل، لقد كذبت، ولكنّك لم تفضحينا لأنّنا اتصلنا بك؟ هذا يعني نهايةً للمحاولة كلها إذا حاولنا عمل أي شيء في العراق].

ليندا اور: لا ألبتة. [لقد كذب يوسف، لكنّني لم أخبر مثنى، الذي عاد للتو من بغداد، أنّ أحد العملاء استخدم اسمه للاتصال بي].

ليندا اور: لكنّ ما صدمني هو أنّ مثنى كان في العراق، وكان يعقد اجتماعات يومية؛ اجتماعات يومية مع قوات الاحتلال، لقد كان يحاول الحصول على وظيفة استشارية مع قوات الاحتلال.

[هذا ما اعتقدت أنّ يوسف يحاول معرفته مني].

يوسف: حسنًا.

ليندا اور: يعتقد أنّه يساعد العراقيين.

يوسف: هل هذا ما قاله لك؟

ليندا اور: نعم، هذا ما قاله لي.

تحدثنا بعد ذلك عن العراقيين الذين عملت معهم في السابق، وعن إمكانية عودتي إلى العمل معهم مرّةً أخرى، لكنّ المشكلة هي أنّني كنت أريد ذلك حقًّا.

يوسف: عندما ذهبت إلى السفارة، هل كنت تشعرين بالارتياح؟

ليندا اور: لقد كانت لي دائمًا علاقات جيدة جدًّا مع العراق.

يوسف: دائمًا، منذ البداية؟

ليندا اور: علاقات جيدة جدًّا.

ليندا اور: ثم إنّه يوجد رجل آخر موثوق به جدًّا، وقد أُفاجأ لو علمت أنّه ليس كذلك [أعني غير موثوق به بالنسبة إلى يوسف]، سأصاب بصدم.

يوسف: تحدثت عن القائمة، مَن الذي فيها؟

ليندا اور: آه، مثنى.

يوسف: حسنًا.

ليندا ور: أنا آسفة لأقول ذلك، أنا آسفة لأقول ذلك.

يوسف: حركة غير مفهومة.

ليندا ور: لا يستطيع حتى... ؛ أعني: إنَّ مثنى يعاني، وحقيقة أنَّه يعاني... فهذا يعني الكثير بالنسبة إليَّ.

يوسف: أجل أجل.

ليندا ور: لا يمكنني الذهاب إلى العراق إلا إذا كنت أعمل؛ أي أقوم بالمهمة مثلما تطلب.

يوسف: تمامًا.

ليندا ور: لا أستطيع.

يوسف: حسنًا، سوف نتحدث عن ذلك.

ليندا ور: حسنًا، لا أستطيع أن أذهب إلى العراق، وأتظاهر أنَّ الوضع مقبول، لا أستطيع فعل ذلك.

يوسف: أجل أجل.

ليندا ور: أعني، عليك أن... عليك حقيقة أن... ؛ أعني إذا أردت أن أكون عميلةً لكم فلا مانع من ذلك.

يوسف: هذا جيد.

ليندا ور: ولكنَّني لا أستطيع أبدًا... .

يوسف: أكملي.

ليندا ور: لا أستطيع... لا أستطيع تبرير الأمر.

يوسف: إذن، هل أقول إنَّك لن تذهبي ما لم نطلب إليك ذلك؟.

ليندا ور: نعم نعم.

ربما كان المسكين مثنى سيصاب بالرعب لو سمع أنَّه يوصَف بالمتعاون، وهو في حقيقة الأمر ملتزم بصنع السلام وبناء المجتمع؛ فقد قضى حياته في معارضة العقوبات، وجلب المساعدات

الإنسانية للشعب العراقي. ولكن، كان يتعيَّن عليَّ نقل وجهة نظري، لقد كان ذلك ضروريًّا، كان عليَّ أن أُوضِّح موقفي.

في هذه اللحظة تحول حديثنا إلى حديث عملاء سريين، ولم يعد ممكنًا التظاهر بغير ذلك. قبل نهاية الاجتماع قدَّم يوسف تلميحات مشوشة، ولم يُوضِّح إذا كانت مجموعته تنوي تحسين وجه الاحتلال أم لا، لكنَّني أوضحت موقفي المعارض لسياسات الاحتلال، وكان حديثي إلى يوسف قد كشف الجوانب الشريرة لقانون الباتريوت، فقد تحدثنا في الاجتماع الثاني عن معلوماتي الخاصة بقضية لوكيربي، وذكرت بعض الوثائق التي رغبت أن يطلع عليها.

ولكم أن تتصوروا ما شعرت به بعد أسبوع حين أنهيت عملي، وقفلت عائدًا إلى البيت، لأجد تلك الوثائق ملقاةً على مكتبي، وكانت إحدى خزائن الملفات مكسورةً، أدركت حينها أنَّ شخصًا ما اقتحم بيتي، وقد عرفت مَن هو.

كنت سأقضي ساعات وأنا أبحث عن تلك الوثائق؛ لأنَّها كانت مدفونةً بين كومة من الملفات، لكنَّني كنت أعرف مكانها تحديدًا، وأعتقد أنَّ يوسف احتاج إلى ساعات ليعثر عليها.

اقتنعت أنَّ باسم يوسف نفَّذ تفتيشًا غيرَ مصرَّح به. كان مثل هذا التفتيش غيرَ قانوني قبل إصدار قانون الباتريوت، وهو انتهاك صارخ لحقوقي الدستورية بحسب التعديل الرابع، وهذا ما تقوم به الشرطة السرية في الأنظمة العربية الدكتاتورية، أو في جمهوريات الموز في إفريقيا.

لا يوجد داعٍ أو مُسوِّغ لإصدار مذكِّرة تفتيش؛ لأنَّني لم أكن متورطة في أي نشاط إجرامي؛ فقد كانت ممارساتي كلها تدعم الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق.

لكنَّ الحكومة لم تعد بحاجة إلى إذن بالتفتيش لدخول البيوت الخاصة وتفتيشها من دون معرفة ساكنيها؛ فقد أصبحت الشرطة الاتحادية تتصرف على هواها من دون إلزام نفسها بإبلاغ صاحب البيت بعد ذلك، وأعتقد أنَّني فاجأتهم وهم في البيت؛ لأنَّهم تركوا الوثائق، وخرجوا من الباب الخلفي.

أصبحت تفاصيل المؤامرة تتضح أكثر؛ فعندما اقتحموا البيت لم أكن أعرف أنَّ يوسف كان عميلًا سريًّا لمكتب التحقيقات الفيدرالي، كنت قد استنتجت أنَّه شاب متهور أفقدته الحرب

اتزانـه، ولكنّنـي كنـت أيضًـا مرهقةً، وغـيرَ متزوجـة، ولم أكن بحاجـة إلى رجال غـير متزنين يقتحمون بيتي، ويعبثون بمكتبي، هل يمكنكم تصور هذا المشهد؟

بعد أيام شعرت بانزعاج أكثر عندما هاتفني يوسف ليطلب الأوراق التي تركها وراءه عندما خـرج مسـرعًا مـن بيتي [286]. لم يعتذر عـن اقتحامه بيتي من دون إذن، لقـد أراد الأوراق فقط، قلت له بعد أن استعدت هدوئي: يمكنك الحصول عليها إذا كنت بحاجة شديدة إليها.

لم ينتـهِ الأمـر عنـد هـذا الحـد؛ إذ طلـب إليَّ أن أتـرك الأوراق في مغلّف بحديقـة للأطفال قريبة من بيتي [287]. عندها سـألت نفسـي: هل كان يراقبني وأنا أُروِّض كلبي؟ فطلبه يشـير إلى أنَّه قد درس تضاريس الحي الذي أقيم فيه.

اقتنعـت أنّنـي إذا رفضت تسـليم الأوراق فإنّه سـيقتحم بيتي مرَّةً أخـرى ويأخذها، لم تكن لديَّ أدنى فكرة عما يمكن أن يفعله أيضًا، ولم تكن لديَّ رغبة في معرفة ذلك؛ لذا فقد استجبت لطلبه، وتركت المغلّف في الحديقة.

كل ذلـك يُوضِّح الممارسـات السـيئة التي تَسـبَّب فيها قانـون الباتريوت، هـذا القانون الذي أربك المواطنين العاديين الملتزمين بالقانون الذين يتوقعون من العملاء الفيدراليين أن يتعاملوا مع الجمهور بحكمة، إنَّ من شأن ذلك أن يطلق جرس الإنذار داخل الكونغرس.

بدايةً، وقبل كل شيء، فإنَّ من المعيب أن يُعامَل أي شخص يدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان كما لو كان مجرمًا.

لقـد أصـر الكونغرسـ - عند إقرار القانـون- على أنَّ قوانين المراقبة التـي تنتهك الحريات الشـخصية لا تنطبـق إلا على الإرهابيين فقط، والحقيقة أنَّ مكتـب التحقيقات الفيدرالي أفاد بأنَّ المكالمات الدولية فقط هي التي ستخضع للمراقبة.

لكنَّ خبرتي تُثبِت أنَّ هذا الوعد كان كاذبًا؛ لأنَّ المكتب يستخدم قانون الباتريوت في ملاحقة الناشطين السياسيين أيضًا، حتى أولئك الذين يساندون الديمقراطية، وينبذون العنف.

وهنـا أسـأل: مـاذا سـيحدث لـو أنَّ الشـرطة الفيدرالية لاحقـت مواطنـةً أمريكيـةً ملتزمةً بالقانـون، تدافـع عن حقها في حمل السـلاح الـذي يكفله التعديل الثاني من الدسـتور؟ في هذه

الحالة سيُقتَل شخص ما. وبحسب خبرتي الشخصية، فإنَّني لن أتعاطف مع شخص مسيء مثل يوسف، إذا ضُبِط متلبسًا وهو يسرق وثائق من دون إذن تفتيش، فيقتله شخص لم يكن يعرف هويته، هذه بذاءة وانتهاك صارخ لكل ما تمثله قيم وطننا العليا، ومن المؤكد أنَّ ذلك سيُفضي إلى المزيد من المشكلات؛ لأنَّ القانون قد صيغ بطريقة سيئة.

أما بالنسبة إليَّ فقد كان يوسف محظوظًا؛ لأنَّني وصلت إلى البيت قبل (أليس) زميلتي في السكن، وهي امرأة ملتزمة بالقانون كانت تحمل مسدسًا مرخَّصًا في حقيبتها طوال الوقت؛ لحماية نفسها من أي شخص يحاول سلبها، أو يقتحم بيتها.

ولو أنَّها ضبطت باسم يوسف المدعو آدم، وهو يعبث بمحتويات خزانتها، لأطلقت عليه النار من دون تردد، فما الذي كان سيحدث لو أنَّها قتلت عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي المجهول الذي لا يحمل إذن تفتيش؟ هل ستُقدَّم إلى المحاكمة؟ ماذا لو رد بإطلاق النار عليها، وقتلها في بيتها؟ مَن سيكون الملوم في هذه الحالة؟

أنا سأقول لكم: إنَّهم أعضاء الكونغرس الذين أقروا هذا القانون السيئ الذي أعلن الحرب على المواطنين الأمريكيين النزيهين في انتهاك صارخ للحماية الدستورية.

إنَّ أعضاء الكونغرس الذين صوَّتوا لصالح هذا القانون خائنون لوطننا، ولكنَّني أستبق الأحداث.

بعد نحو ثلاثة أسابيع تلقيت مكالمة أخرى من آدم، قال فيها إنَّ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي حققوا معه، وإنَّه يشعر بالخوف [288]. أعطيته اسم محام معروف، ولكنَّني لم أكن متأكدةً أنَّه يُعد مكيدةً للإيقاع بي، أو أنَّه في ورطة حقيقية، ومع ذلك فقد أصر على وجود بعض المستثمرين الذين قد يُموِّلون مشروعي في العراق، لم أكن متأكدةً إن كانوا نزقين مثله. وفي الأحوال كلها، فإنَّ سلوكه أخافني؛ ولكن، كيف يمكن أن أقع في مشكلة لمجرد إعطائه اسم محام؟ فنحن لم نصل بعدُ إلى مرحلة أصبح فيها هذا التصرف غير قانوني.

وبالتزامن مع هذه التطورات، فقد كان الوضع في العراق يتدهور بسرعة، وكانت الحاجة مُلحَّةً إلى وجود شخص ما لتغيير سياسات الاحتلال المدمرة، لقد كان العراق على شفير الهاوية، وكنت أعرف جيدًا ما قد يعنيه ذلك.

إذا كان يوسف يأمل أن يُبعدني عن مشروعاتي، فإنَّه فشل في ذلك فشلًا ذريعًا؛ فقد نقلت تهديدي برفع دعوى قضائية إلى الأمم المتحدة، وأثنيت في رسالة إلى السفير الفرنسي مارك دي لا سابلييه، في الثالث والعشرين من شهر يوليو عام 2003م (وهذه أيضًا اعترضها مكتب التحقيقات الفيدرالي)، على الموقف الشجاع للرئيس جاك شيراك في معارضة الحرب [289].

جاء في الرسالة: «ننوي أن نُثبت أنَّ المحاكم الدولية يمكن أن تُحقِّق العدالة للدولة الضعيفة في وجه استبداد المحتلين غير الشرعيين... بطريقة قوية فاعلة من دون اللجوء إلى العنف.

«إنَّ إفشال المحاكم سيكون من أكبر الأخطاء في نزاع عسكري محفوف بقرارات سيئة كثيرة، وإذا حاولت الأمم المتحدة منع المحاكم من كفالة القانون الدولي للشعوب كلها - بالتساوي، ومن دون تحيز- فسيكون صعبًا قول إنَّ العنف ليس السبيل الوحيد لتحقيق العدالة، وستصبح الدول التي ترسل الأسلحة والجنود إلى العراق أهدافًا رئيسةً».

وكما ترون يا أصدقائي، فإنَّ هذا قد يُعرِّضني للاعتقال؛ لأنَّ دعمي للانتخابات الحرة، ولسجون خالية من التعذيب قد يوصَف بأنَّه (تنظيم مقاومة ضد الاحتلال الأمريكي) [290].

في بيان الاتهام، ادَّعى يوسف أنَّه قدَّم نفسه لي بوصفه عميلًا للاستخبارات الليبية [291]، وهذا ما صدمني؛ لأنَّني اعتقدت أنَّه من الاستخبارات الأمريكية، وتجدر الإشارة إلى أنَّني لم أجتمع به بعد اللقاء الثاني.

ربما أرادت وزارة العدل أن تدينني أمام الرأي العام لتعبيري عن رأيي، لكنَّها وجدت صعوبةً في إقناع القاضي وهيئة المحلفين بذلك، لقد كانت تعرف هذا، لذلك جعلت يوسف يدَّعي أنَّه عميل ليبي.

إذا سألتم: هل يستحق الأمر هذا العناء كله؟ فإنَّني أجيب بكل ثقة: نعم. فإذا كان دعم الديمقراطية الحقيقية في أي مكان من العالم يُصنَّف بأنَّه (تنظيم مقاومة ضد الاحتلال الأمريكي)، فأرجوكم أن تقبلوني عضوًا في هذه المقاومة، إنَّ هذا الاتهام يبين أنَّ أمريكا تعاني خللًا فظيعًا، وأنَّه قد آن الأوان لكي تستعيد عافيتها.

ليس المُحيِّر في الأمر تركيز نشاطي على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق الجديد، وإنَّما الهجوم الذي شنته عليَّ الحكومتان البريطانية والأمريكية بسبب ذلك، وهذا يعني أنَّ اعتقالي يفضح زيف التحرير وكذبه، أليس كذلك؟

أشعر أنَّني أوقعتكم في حيرة، وقد تقولون إنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا دعمتا الديمقراطية في العراق من دون حاجة إلى مراقبين مثلي، أليس هذا هو التبرير الأساسي للغزو؟

اسمحوا لي أن أقول لكم إنَّ هذا غير صحيح؛ لأنَّ الانتخابات الحرة لم تكن ضمن المخطط المرسوم لمستقبل العراق، وقد عمل النشطاء داخل العراق وخارجه على محاسبة الولايات المتحدة، وحققنا انتصارًا حاسمًا في النهاية، لكنَّ هذا كان انتصار الشعب على السياسيين؛ لأنَّ واشنطن ولندن لم تُحبِّذا تدخلنا إطلاقًا.

أجل، لقد أوضحت السياسة الأمريكية الحقيقية التي أعلنها بول بريمر (قيصر العراق) في الخامس عشر من شهر نوفمبر عام 2003م، أنَّه لن يكون للشعب العراقي أي حق أو رأي مباشر في اختيار حكومته. [292]

كان بريمر وطاقمه في سلطة التحالف المؤقتة ينوون اختيار القادة الجُدد الذين ستتألف منهم الحكومة الانتقالية، وكانت الخطة تهدف إلى تشكيل مجالس سياسية في المحافظات العراقية، تضم متخصصين وخبراء وشيوخ عشائر، وتشرف عليها لجنة تنظيمية من (15) عضوًا يختارهم الأمريكيون أيضًا.

وكان هذا المجلس سيختار ممثلين منه لحضور المؤتمر الوطني الذي سيكلف بصياغة دستور دائم، واختيار مرشحين للبرلمان الانتقالي المؤلَّف من (250) عضوًا.

أما هذا البرلمان فكان من المقرر أن يختار الرئيس والحكومة من بين أعضائه، وكانت هذه العملية الملتوية ستؤدي إلى تأجيل الانتخابات المباشرة سبع سنوات قادمة.

كان الصمت المُطبِق يُخيِّم على أرجاء القاعة عندما أعلن بريمر هذه الخطة المقنَّعة للاستبداد الأمريكي في العراق، ولما انتهى من قراءتها انفجرت صيحات من كل مكان: كلا كلا.

قبل ذلك، كانت قرارات كثيرة سيئة قد فُرِضت على العراق، لكنَّ محاولة حرمان الشعب العراقي من حقه في اختيار حكومته من خلال الاقتراع المباشر، كانت القشة التي قصمت ظهر البعير كما يقولون، حيث قوبلت الخطة بمقاومة علنية، وقد خرج آية الله السيستاني من معتكفه في النجف ليصدر فتوى تعارض اقتراح بريمر، جاء فيها:

«لا توجد أي ضمانة بأنَّ المجلس سيضع دستورًا يتطابق مع المصالح العليا للشعب العراقي، ويُعبِّر عن الهوية الوطنية، القائمة على الإسلام والقيم الاجتماعية النبيلة»[293].

لذلك، فقد أُنقذت الديمقراطية في العراق نتيجةً للثورة الشعبية التي قلبت المخطط الأمريكي رأسًا على عقب، ولكن، ما الذي حدث لصديقي الطيب مثنى الحانوتي؟

بينما كان المنفيون العراقيون الآخرون يتخبطون وهم يحاولون إنشاء قاعدة دعم سياسي لهم داخل العراق، كان مثنى يواصل نجاحاته بوصفه صانعَ سلام لا متعاونًا، وقد كرَّمه الشعب العراقي مُعترِفًا بدوره في إرسال المساعدات الإنسانية في أثناء مرحلة فرض العقوبات.

ولو أنَّه حظي بدور في القيادة العليا للعراق الجديد، لشعر العالم بارتياح شديد، ولكان ذلك خطوةً صحيحةً باتجاه السلام الحقيقي؛ نظرًا إلى التأييد الكبير الذي حظي به بين الناس العاديين.

إذن، ما الذي فعله المنفيون العراقيون الموتورون للإطاحة بهذا الرجل البارز؟ لشعورهم بالغيرة من اتصالاته الواسعة في عموم العراق؛ فقد عمل المنفيون السابقون بحماس شديد من أجل اعتقال مثنى داخل الولايات المتحدة، وقد نجحوا في ذلك بعد خمس سنوات من سقوط نظام صدام حسين؛ إذ اتُّهِم في شهر مارس عام 2008م بأنَّه (عميل عراقي غير مرخَّص)؛ بسبب الادعاء السخيف القائل إنَّه حصل على مليوني برميل نفط من حكومة صدام[294].

مليونا برميل نفط!

لقد صُعقت عندما سمعت ذلك، بقيت صامتةً لا أقوى على الكلام، ثم انفجرت ضاحكةً؛ لأنَّ الاتهام كان غبيًّا، كانت أول مرَّة التقيته فيها عام 2002م عندما كنا نشارك في حملة مناهضة الحرب والعقوبات[295]. وبسبب تاريخي الماضي؛ فقد عملت جاهدةً لمعرفة أكبر

قـدر مـن المعلومات عـن حياته الخاصــة، ووفقًا لما توصلت إليـه، فإنَّ هذه الاتهامـات هـي هُراء لا يســتطيع التبجـح به سـوى المنفيين العراقيين، وهـم عـادةً خياليون كثـيرًا في مؤامراتهم، ولم أستطع طوال سنوات تعاملي مع ملف العراق، أن أتغلب على الشعور بالدهشة كلما سمعت روايةً خياليةً جديدةً زاخرةً بالكذب والعدوانية، وأعتقد أنَّهم يستحقون الجوائز في الأدب الخرافي.

يوجد مثل يقول: «إنَّك تستطيع الحكم على الرجل من قوة أعدائه». فإذا وجدت أنَّ المنفيين العراقيـين لا يحبون شـخصًا ما، فإنَّ هذا الشـخص يتحلى بالنـزاهـة، مثل مثنى الحانوتي، ولا شك. والخلاصة هي أنَّه إذا كانت مجموعات المعارضة في واشنطن، التي يقودها نائب الرئيس تشيني والسيناتور جون ماكين، تعارض أنشطتك، فلا بُدَّ أنَّك تقوم بعمل شيء صحيح.

كنت على وشك اكتشاف هذه الحقيقة بنفسي.

الفصل 16

اللعبة الأبدية *

«أنا مضطر أن أقول ما أراه صحيحًا» (أجاب السيناتور).

«وأنا مضطر إلى قتلك إذا قلت ذلك» (هدده الإمبراطور)*.

* أصل العنوان هو لعبة البكاء(The Crying Game)، وهو عنوان أغنية معروفة، وهو أيضًا عنوان فيلم إثارة بريطاني عُرض عام 1992م، ويعالج قضايا نفسية تتوزع بين العرق والجنس والوطنية. تدور أحداث الفيلم حول قصة صداقة بين جندي بريطاني مختطف ومتطوعة في الجيش الجمهوري الإيرلندي. وفي نهاية الفيلم يلتقط أحد الممثلين مسدسًا استخدمته صديقته لقتل فتاة أخرى، ويضع بصمات أصابعه عليه ليُسجَن بدلًا منها. وحين زارته في السجن سألته: لماذا فعلت ذلك؟ فأجاب: لقد قال أحدهم يومًا ما: هذه طبيعتي. (المترجم).

* من بيان ألقاه السيناتور روبرت بيرد أمام الكونغرس معارضًا فيه قانون الأمن القومي لعام 2002م، وهذا القول مقتبس من كتاب (خطابات إبيكتيتوس) (The Dissourses of Epictetus, by P.E. Matheson (1916))، وهو جزء من حوار جاء فيه:

- «يمكنك أن تمنعني من أن أصبح عضوًا في مجلس الشيوخ، ولكنّني سأدخل بعد أن أصبحت عضوًا.
- ادخل، إذن، ولكن التزم الصمت.
- لا تسألني، وسأظل صامتًا.
- ولكن عليَّ أن أسألك.
- أنا مضطر أن أقول ما أراه صحيحًا.
- وأنا مضطر إلى قتلك إذا قلت ذلك.
- ومَن قال لك إنّني مخلَّد؟ ستقوم بواجبك، وسأقوم بواجبي: واجبك أن تقتل، وواجبي أن أصمد، وأن لا أهرب. واجبك أن تنفيني، وواجبي أن أذهب إلى المنفى من دون أن أتأوّه». وفي النهاية، قتل الإمبراطور هذا السيناتور الشجاع. (المترجم).

ماتت بتلات الورد القليلة بسرعة تحت حرارة شمس صيف العراق، وحولت أشياء بسيطة في حياتنا العصرية، مثل انقطاع الكهرباء ونقص الغذاء، إحباطات العراقيين إلى كره وغضب. لم يتوصل البحث عن أسلحة الدمار الشامل إلى أي نتيجة؛ ما أبطل المُبرر الذي زعمته الإدارة الأمريكية لشن الحرب، وأدرك الأمريكيون سريعًا أنَّ قوات تنظيم القاعدة هي الوحيدة التي وصلت العراق بعد سقوط نظام صدام حسين فقط؛ ما أبطل المُبرر الثاني للمغامرة الأمريكية البغيضة، ولم يمضِ وقت طويل حتى تراجع الجنود الأمريكيون وراء الأسلاك الشائكة والحواجز الأسمنتية من دون وجود قوة حماية كافية، ثم أطلقت حرب رمضان تمردًا شاملًا استُخدمت فيه العمليات الانتحارية، والعبوات الناسفة المصنوعة من لا شيء، وقد انطلقت المقاومة العنيفة من المساجد، وامتدت إلى التجمُّعات السنِّية في الفلوجة والموصل، والمناطق ذات الأغلبية الشيعية، مثل النجف والناصرية.

لقد انهارت مسرحية النصر في أشهر قليلة، وسقط قانون التحرير بين الركام وتشوه بحيث لا يمكن تعرفه، إلى جانب ادعاءات النصر المتفحمة، لقد حدث كل شيء سريعًا، استيقظ الأمريكيون في صباح أحد الأيام ليكتشفوا أنَّهم أصبحوا جيشًا مهزومًا.

كانت كلمة (فيتنام) على كل لسان، وأخذت إدارة جيش الاحتلال تعيد الجنود الذين كان يُفترَض أن يخدموا طويلًا في العراق بسبب توتر ما بعد الصدمة الذي أخذوا يعانونه.

عندها أخذ الشعب الأمريكي يطالب بمعرفة السبب، وبيان لماذا أصبح الأمريكيون يوصفون بالأشرار في أي صراع.

في واشنطن، شعر قادة الكونغرس بالذعر بعدما تجاهلوا صيحات مئات الآلاف من ناخبيهم بصورة رسائل ومكالمات هاتفية ومظاهرات، تطالب بعدم التورط في العراق، والسماح لمفتشي الأمم المتحدة بإنهاء مهمتهم. لم يكن الشعب الأمريكي يريد أن يضحي من أجل هذه الحرب أبدًا، وأصبح مستقبلهم الآن مرهونًا بفشلها.

أخذ الكونغرس يواجه اتهامات قاسية، ومعارك انتخابات شرسة، ترافقت مع تزايد المشاعر المعادية لشاغلي الوظائف العامة، كان العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر هما موضوع النقاشات الرئيس، وأخذت أسئلة كثيرة تتردد، مثل: هل كان الجمهوريون قادرين حقًّا

على قيادة الحرب على الإرهاب؟ هل حققوا ما وعدوا به؟ متى حصلت وكالة الاستخبارات الأمريكية على أول معلومة عن هجوم إرهابي وشيك؟

بدايةً، كانت انتقادات خافتة عن دورنا في إعطاء هذه المعلومات، ولكن كان علينا الانتظار وقتًا أطولَ حتى تنكشف الحقيقة.

تزايدت أيضًا المراهنات الرئاسية حتى وصلت إلى مستويات مخيفة، ولو استطاع الجمهوريون هزيمة آلة الحزب الجمهوري لأخرجوا من الكونغرس عددًا كبيرًا من الجمهوريين.

أخذ الكونغرس ينهار ويتآكل، فبدأوا يبحثون عن كبش فداء، عن أي شيء يُجنِّبهم تحمُّل مسؤولية أخطائهم في الاندفاع إلى الحرب التي كلَّفت أمريكا مكانتها الكاملة في العالم، وكذلك قدرتها على فرض سياساتها على حلفائها الموثوقين، هذا حتى لا نذكر التكاليف المالية الباهظة التي كان يُفترَض أن تُصرَف على المدارس، والمشروعات العامة، ودوائر الشرطة.

لقد كانت هذه الخسائر فادحةً، تمامًا مثلما حذَّرت الاستخبارات من ذلك.

لقد كانوا يخاطرون بفقدان مقاعدهم في الكونغرس أيضًا، وإذا حدث ذلك فإنَّ الوضع سيكون مأساويًّا بالنسبة إليهم. وفي حال تحمَّلوا مسؤوليتهم عن هذه الحرب، فإنَّ ذلك سيعني نهايةً لتاريخهم، وسيدمرون إلى الأبد! ولكن، ماذا لو وُجِد شخص آخر يمكنه تحمُّل المسؤولية نيابةً عنهم؟

الوسطاء السريون، وربما شخص مثلي، وهذا ما قصدوه فعلًا؛ وهو إلقاء مسؤولية الحرب على الوسطاء السريين الذين أعدُّوا التقارير لوكالة الاستخبارات الأمريكية ووكالة الدفاع الوطني عن المرحلة السابقة للحرب.

كان عدد الوسطاء السريين قليلًا، قد لا يتجاوز العشرة [296]. فإذا كان ممكنًا إلقاء اللوم على معلوماتنا الاستخباراتية غير الصحيحة التي وجهت قراراتهم قبل الحرب، فإنَّ ذلك سينقذهم بكل تأكيد.

هـذه كانـت خطتهم؛ تخطيط الكونغرس والبيت الأبيض لتحويل الغضـب العام إلى مجتمع الاسـتخبارات، عن طريق اتهام الوسـطاء السـريين ومسـؤوليهم بالفشـل، والمخاطرة، وانعدام مهارات التفكير الإستراتيجي، أو المخاطرة الإبداعية، كما وصفتها لجنة رئاسية لاحقًا [297].

كانـت خطـة الهجـوم تلك تقضـي بإعلان عدم كفاية الوسـطاء السـريين؛ مـا يعني عواقب وخيمة لمستقبلي المهني.

وقـد تطلـب الأمر مـن الجمهوريـين والديمقراطيين تفكيـرًا متأنيًـا لضمان جعل الوسـطاء السريين كبش فداء، كانت الرهانات كبيرة، وأنا متأكدة أنَّهم توقعوا منا أن نفهم ذلك.

أود الإشـارة هنـا إلـى التقليد المتبع في الكونغرس؛ وهو تعرُّض موظفي الكونغرس للهجوم والمساءلة عندما يتخذ الكونغرس قرارات غير صحيحة.

أنا أعرف ذلك؛ لأنَّني كنت موظفةً سـابقةً في الكونغرس؛ فعضو مجلس الشـيوخ أو النواب لا يتحمَّل المسـؤولية إذا حدث خلل في خطاب أو اجتماع ما، وإنَّما يتحمَّلها الموظف أو السـكرتير الصحفي الذي أعدَّ الخطاب أو رتَّب الاجتماع، ويشـترك الجمهوريون والديمقراطيون في هذه الممارسة البشعة.

ومـما يُؤسَـف له أنَّ هـذه المراوغة للهروب من تحمُّل المسـؤولية قد أصبحت عـادةً متَّبعةً في الكونغرس؛ الجبن يحكم الكونغرس.

تُفسِّـر هـذه الأنانيـة، إضافـةً إلـى قـدر كبـير من الجبن، السـبب الـذي جعـل الجمهوريين والديمقراطيـين يتحـدون في كيـل النعـوت المهينـة لوكالـة الاسـتخبارات الأمريكيـة ووكالـة استخبارات الدفاع، ووصفهما بعدم الكفاية في المرحلة التي سبقت الحرب.

كانـت هـذه هـي اللعبة السـرمدية للطبـع الإنسـاني، وعدم تحمُّـل المسـؤولية، وإلقـاء اللوم علـى الآخريـن، وقـد تقمَّـص الديمقراطيـون والجمهوريـون دور الضحايـا لما أسـموه (الفشـل الاستخباراتي) الشامل.

في الأشـهر اللاحقة، ألقت عضو مجلس الشـيوخ السـابقة جين هارمان، من كبار مسؤولي لجنة الاسـتخبارات، اللوم على الوسـطاء السريين لفشـلهم في وضع بدائل للحرب، أو تصحيح

الافتراضات الواردة في نقاشات الكونغرس، وأخذت تسأل: «لماذا لم يعمل أيٌّ منهم على وضع الأمور في نصابها الصحيح؟» [298].

استنتجت النائبة هارمان أنَّ فشل الوسطاء السريين في ممارسة دور فاعل بخصوص تصحيح المعلومات المغلوطة، أجبر الكونغرس على الرضوخ للبيت الأبيض بدلًا من مقاومة كارثة سياسة الحرب هذه، لم تكن لدى الكونغرس بدائل؛ نظرًا إلى عدم وجود أي بدائل لدى الوسطاء السريين [299].

لكنَّ إستراتيجية الإنكار هذه كانت تعاني خللًا خطيرًا، يتمثل في قيامي بهذه الأشياء كلها، حتى إنَّني أطلعت كبير موظفي مكتب النائبة هارمان على مشروع السلام البديل الذي أعدَّته وكالة الاستخبارات الأمريكية لإنهاء النزاع في العراق، وقد أعطيته نسخًا من رسائلي إلى آندرو كارد.

وهنا تكمن المشكلة بالنسبة إلى الكونغرس؛ فأنا لا أوافقهم الرأي، ولا أتعاطف معهم. وعندما أطلقت حملة (مواطنون من أجل النزاهة العامة) بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اخترت هذا العنوان المستعار المحافظ نسبيًا؛ لأنَّني كرهت غياب المساءلة، فأردت كشف الحقيقة لا التستر عليها، لقد أردت نقل الصراع إلى ساحتهم، ولن أتوقف عن ذلك حتى أنتصر، وبصراحة لقد مللت طريقة واشنطن في إدارة الأمور.

لذلك، فقد واصلت دوري الرقابي بعد غزو العراق، ووزعت الوثائق التي تبين انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، وطالبت بوقفها، وقد دافعت عن حق المعتقلين في الحصول على الاستشارات القانونية، والاحتجاج على اعتقال الجنود الأمريكيين لهم في منتصف الليل، وأكدت وجوب حمايتهم من هجوم كلاب الحراسة عليهم، وعدم الإساءة إليهم جنسيًّا [300]، وذلك بعد انتشار الشائعات عما كان يجري في سجن (أبو غريب)، وقبل انكشاف الفضيحة.

وأخيرًا، فقد شملت حملة (مواطنون من أجل النزاهة العامة) الدفاع عن حق العراق في تشكيل الأحزاب السياسية، ورسم مستقبله السياسي من دون الاعتماد على العراقيين المنفيين الذين سحقوا المعارضة بعنف [301]. كان يتعيَّن بناء العراق الجديد من الداخل، لا أن يُفرَض من الخارج.

أعلنت أيضًا -صراحةً- عن كرهي للجمهوريين بسبب أكاذيبهم وادعاءاتهم بمعرفتنا السابقة عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وزهوهم بأدائهم القيادي الرفيع في القضايا المتعلقة بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب، فهذا زيف وخداع سياسي من وجهة نظري، كذلك رفضت الاتهامات القائلة إنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر تُعزى إلى انعدام التعاون بين الوكالات على المستوى القيادي والمتوسط، وأعلنت أنَّ كبار المسؤولين الجمهوريين في وزارة العدل هم الذين رفضوا التخطيط والتنسيق لوقف الهجمات، وكان لا بُدَّ من صدور توجيهات من الوزارة للبدء بهذا التعاون. وفي الوقت الذي كان فيه موظفو المستوى الأدنى يدركون أهمية مثل هذا التعاون، لم تكن لدينا السُّلْطة لنفرض هذا التعاون، ولكنَّنا حذَّرنا - بكل تأكيد- من خطورة انعدام مثل هذا التعاون، وهذا ما جعل المسؤول عني (الدكتور فيوز) يطلب إليَّ الاتصال بآندرو كارد في بيته في آرلينغتون بولاية فرجينيا، في منتصف شهر أغسطس عام 2001م. لقد أردنا يومها تخطي العوائق السياسية من وزارة العدل.

ووفقًا للتهديدات التي نقلتها إلى الدبلوماسيين العراقيين بنفسي في شهري إبريل ومايو من عام 2000م، وما تلا ذلك، فليس لديَّ أدنى شك في أنَّ كبار مسؤولي البيت الأبيض قد حلَّلوا سيناريو هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واتخذوها ذريعة للحرب على العراق.

وتأسيسًا على ذلك، فقد توقعت الاستخبارات هذا الهجوم بتفاصيله كلها، وحاول المسؤولون عني وقفه بشتى السبل، لكنَّ المخطط السري لشن الحرب على العراق كان في طور الإعداد، وبدلًا من الاستماع إلى تحذيراتنا الاستباقية العاجلة، اختار كبار المسؤولين في البيت الأبيض عدم اتخاذ حتى إجراءات مضادة بسيطة كانت ستمنع الإرهابيين من تحقيق مآربهم، مثل استنفار قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية (نوراد)، أو تركيب مدفع مضاد للطائرات على سطح أحد برجي مركز التجارة العالمي؛ لذلك فإنَّ المسؤولين الحكوميين- بالرغم من معرفتهم بما كان سيحدث- تخلوا عن التزاماتهم بحماية سلامة أراضي الولايات المتحدة، وهذا عمل متعمَّد يدل على إهمال قيادي لا يغتفر.

توجد أيضًا أسئلة تتعلق بأموال الميزانيات السوداء التي خُصِّصت للعمل الميداني بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد رصد الكونغرس نحو (75) مليون دولار لهذه الميزانيات السرية، لكنَّها بطريقة ما سُحبت من المشروعات الميدانية مثل مشروعي، وحُولت إلى الأعمال

الحكومية الإدارية، وشراء أجهزة تِقانة متطورة. وتوجد مؤشرات قوية على أنَّ جزءًا كبيرًا من هذه الميزانيات قد ذهب إلى حسابات مصرفية شخصية، وإلى بيوت الخدمات الاستشارية.

أما الأفراد الذين لم يُصرَف لهم شيء من ميزانيات مكافحة الإرهاب فَهُم الوسطاء السريون مثلي، الذين يقومون بالعمل اليومي لمكافحة الإرهاب، أو العملاء في الشرق الأوسط مثل صديقي في المخابرات العراقية، وهذا هو جوهر عمل مكافحة الإرهاب، ولو صُرفت هذه الأموال في مكانها الصحيح لأمكن للولايات المتحدة تحديد الإرهابيين الذين دخلوا العراق، وأمكنة إقامتهم، ومَن قابلهم، والأنشطة التي مارسوها.

كان يمكن الاستفادة من حصتنا البالغة (13) مليون دولار في تعيين (20) عميلًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بغداد، إضافةً إلى فريق من محللي وكالة الاستخبارات الأمريكية في مقر الوكالة، يتولى مهمة الإشراف على فريق العملاء هؤلاء، لكنَّ الذي حدث حقيقةً هو صرف أموال دافعي الضرائب على إعداد التصحيحات والتعديلات الهندسية لبناء بيت فخم في فرجينيا.

لو كانت سياسة مكافحة الإرهاب تعني للإدارة الأمريكية أكثر من مجرد الدعاية، لكانت هذه المشكلات كلها كفيلةً باستنفار الكونغرس بأكمله، وفتح تحقيقات، وتغيير قوانين صرف الميزانيات السرية وتدقيقها.

لكنَّ الكونغرس رفض بشدة التحقيق في فضيحة الميزانيات السرية. ومن المعروف أنَّ بيوت الخدمات الاستشارية هي أحد المُسهمين في الحملات الانتخابية؛ ما قد يعني أنَّ أموال الميزانيات السرية تتسرب إلى الكونغرس مرَّةً أخرى وقت الانتخابات، ولأنَّ هذه الأموال جاءت من عَرق دافعي الضرائب البسطاء؛ فلا بُدَّ من وجود مساءلة ما.

والسؤال المطروح هنا، هو: مَن المسؤول عن هذا كله؟

والجواب بلا منازع هو الحزب الجمهوري الذي تحكم في هذه الميزانيات؛ لأنَّ مَن يسيطر على البيت الأبيض يسيطر على السياسة التنفيذية والتعيينات العليا في الجهاز التنفيذي.

وقد حدث هذا كله أمام أعين الحزب الجمهوري، ولو أنَّ الحزب الديمقراطي عمد إلى هذه الإدارة الرديئة للأموال الفيدرالية المُخصَّصة للأمن القومي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لما أعفاهم الشعب الأمريكي من المساءلة؛ فهذه قرارات فاسدة، هددت - ولا تزال تُهدد- الأمن القومي للولايات المتحدة.

وبدلًا من التحقيق في هذا الأمر، فقد لجأ القادة الجمهوريون إلى إثارة المشاعر الوطنية التي رافقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ لإرضاء طموحاتهم الزائفة.

ومن هؤلاء السيناتور جون ماكين، ونائب الرئيس ديك تشيني؛ إذ مارس هذان الرَّجلان دورًا كبيرًا في إثارة المخاوف المجنونة من علاقات صدام حسين المزعومة بالإرهابيين، وظل كبار المسؤولين يستعرضون أنفسهم على شاشات محطة فوكس نيوز، ويوجهون مطالب وتحذيرات للعراق من أجل إثارة الهستيريا العامة، وحشد التأييد لحربهم القادمة.

وبينما كان الجمهوريون يقومون بذلك نقلت حملتي إلى الكونغرس، ورددت على الاتهامات بالحقائق التي تؤكد نجاحنا في ضمان تعاون العراق مع سياسة مكافحة الإرهاب.

ولو كان الجمهوريون يعتقدون حقًّا أنَّ الإرهابيين كانوا يستخدمون العراق ملجأً لهم، كما كانوا يزعمون على شاشات التلفزة، لكانوا أرسلوا فريقًا من مكتب التحقيقات الفيدرالي للعمل الميداني في بغداد؛ من أجل توفير قوة ردع لمواجهة هؤلاء الإرهابيين، والحقيقة أنَّه لو حدث ذلك لكان عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي يمارسون عملهم في العراق، بدءًا بشهر فبراير من عام 2001م؛ أي قبل تسعة أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد وافقت الحكومة العراقية على هذا الاقتراح بعد الهجوم على المدمرة كول في شهر أكتوبر عام 2000م.

وبالرغم من ذلك، فقد رفض السيناتور ماكين - بعد اختلاق مشكلة زائفة- استعمال أداة فاعلة لمواجهة التحدي من منبعه.

طالب ماكين أيضًا بتمكين مكتب التحقيقات الفيدرالي من الوصول إلى السيد العاني (الدبلوماسي العراقي) الذي يزعم أنَّه التقى محمد عطا (العقل المدبر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر) في مدينة براغ، وقد وافق المسؤولون العراقيون على ذلك بعد ساعات قليلة من

طلب ماكين، وتلقيت شخصيًّا تأكيدات من وفد عراقي كان يزور الأمم المتحدة، ونقلت رد القيادة العراقية إلى البيت الأبيض في الثاني من شهر ديسمبر عام 2001م.

لكنَّ ماكين تجاهل هذه الحقائق، وظل يستعرض نفسه في وسائل الإعلام، وصرَّح في إحدى المقابلات أنَّ العاني مهم جدًّا في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، ثم فشل في استغلال نفوذه لضمان إجراء مقابلة مع هذا الدبلوماسي كما اتُّفق عليه، يُدلِّل هذا كله على مزايدات الجمهوريين بعد الحادي عشر من سبتمبر، وعلى انعدام صدقهم فيما يتعلق بالأمن القومي.

والأسوأ من هذا كله هو أنَّ قيادة الحزب الجمهوري لم تتخذ أي إجراء عملي، بل إنَّها -في الحقيقة- رفضت هذا الإجراء؛ لإغلاق مصادر التمويل التي تُغذي تنظيم القاعدة، وأعتقد أنَّ هذا كان أخطر قرار حكومي، وأكثر القرارات غباءً في هذا القرن. لقد رفض الجمهوريون استلام الوثائق المصرفية والتعاملات المالية؛ لأنَّ هذا الكنز جاء من العراق، وكان يضم معلومات قيِّمة عن خلايا تنظيم القاعدة في العالم. حدث ذلك مع أنَّه لم يوجد في العالم شخص لاحق الجهاديين بقسوة مثلما فعل صدام حسين الذي حرص على معرفة خبايا الحركات الإسلامية المتشددة وأمكنة وجودها. وبالرغم من ذلك، رفض الجمهوريون استلام هذه المعلومات منه، ولا تزال هذه الأموال تُغذي الأنشطة الإرهابية حتى يومنا هذا، والأخطر من ذلك أنَّها كانت تُموِّل عمليات حركة طالبان ضد القوات الأمريكية وقوات حلف النيتو في أفغانستان وباكستان؛ إذ تُستخدَم عوائد بيع الأفيون البالغة ثلاثة بلايين دولار سنويًّا في مهاجمة جنودنا، وإفشال أي نصر أمريكي؛ وهذا ما جعل مقاتلي الجبال الفقراء في أفغانستان يهزمون تحالفًا من (42) دولةً في هذه الحرب القاسية، بالرغم من تفوق الغرب في الأسلحة والتدريب العسكري. ومع بقاء هذه الإمبراطورية المالية متماسكةً، فإنَّ مقاتلي الجبال الأفغان سيملكون المال الكافي لمواصلة القتال إلى ما لا نهاية؛ لذا، أخشى أن يُوظف الإرهابيون هذه الأموال في الهجوم الآتي على التراب الأمريكي الذي ربما وصل الإعداد له إلى مراحل متقدمة.

سيكون هذا الهجوم أكبر وأسوأ من أي هجوم سابق، وقد تُستخدَم فيه قنبلة ذرية قذرة تستهدف المركز المالي لمدينة نيويورك. إذا حدث ذلك فيجب تقديم مسؤولي البيت الأبيض السابقين إلى محاكمة عسكرية، وحرمانهم من الامتيازات ومعاشات التقاعد كلها بسبب هذه

الأضرار الناجمة عن إهمالهم، ومهما كانت الوعود التي يُطلقها الجمهوريون في واشنطن، فقد فات الأوان لتغيير نتاجات أفعالهم.

ودعوني أخبركم السبب.

لعنة صدام

منذ بدايات التهديد بالحرب حذَّر الدبلوماسيون العراقيون من أنَّ خيبة الولايات المتحدة ستكون كبيرةً إذا فكَّرت في غزو بغداد، والاستيلاء على تلك الوثائق عن طريق الحرب والاحتلال.

وعرض الدبلوماسيون على واشنطن عملية مقايضة؛ فإذا قبلت الولايات المتحدة بالعراق شريكًا أمميًّا للحرب على الإرهاب، يمكن لبغداد أن تُسلِّم هذه السجلات المالية، وسنُحقِّق أعظم أهدافنا معًا في الحرب على تنظيم القاعدة، لكنَّ العكس صحيح أيضًا؛ إذ ستخسر الولايات المتحدة في حربها على العراق كل شيء يمكن أن يُقدِّمه العراق للمساعدة في الحرب على الإرهاب، وستُتلف تلك الوثائق كلها، وتختفي المعلومات الاستخباراتية إلى الأبد.

لم يكن لدى الحكومة العراقية نيَّة بالسماح للولايات المتحدة أن تخرج بمكاسب من كلتا الحربين، وقد سبَّب هذا التهديد مشكلة خطيرة عندما حاول الجمهوريون جاهدين إعلان النصر في الحرب على الإرهاب. والحقيقة أنَّهم فشلوا؛ فالشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يُحقِّق النصر في الحرب على الإرهاب هو قطع الإمدادات المالية لتنظيم القاعدة، لكنَّ ذلك لم يعد موجودًا.

لقد أحرق صدام حسين تلك الوثائق مع سقوط أول قذيفة على بغداد، وكان الدبلوماسيون العراقيون قد أكدوا لي في شهر فبراير عام 2003م، أنَّ هذه الوثائق لا تزال موجودةً، لكنَّها لم تعد كذلك بعد الغزو. كانت هذه خسارة كبيرة للولايات المتحدة؛ لأنَّ هذه الوثائق جُمعت في عشر سنوات، واحتفظت بها الحكومة العراقية على أمل مقايضتها برفع العقوبات، وسيكون مستحيلًا محاولة استرجاعها مرَّةً أخرى.

أجل، لقد أحسن صدام حسين لعب تلك الورقة إستراتيجيًّا، ووعد بأن لا تحصل الولايات المتحدة على هذه الوثائق خارج تسوية شاملة لملفات العراق جميعًا، وليس لديَّ شك في أنَّ صدام حسين أوفى بوعده.

وهكذا، أضاعت الإدارة الأمريكية تلك السجلات؛ إرضاءً لغرورها، وتصميمها على إسقاط نظام صدام حسين، وأي سياسي في واشنطن يقول عكس ذلك سيكون كاذبًا وخادعًا للشعب.

لهذه الأسباب أعتقد أنَّ على لجان الاستخبارات في مجلسي الشيوخ والنواب أن تتخلص من الأعضاء الجمهوريين والديمقراطيين معًا؛ بسبب فشل الكونغرس في ممارسة رقابة فاعلة على أنشطة البيت الأبيض. وقد ساعد هذا الفشل المخزي المسؤولين الجمهوريين على إطلاق مزاعم عن أدائهم، وهي مزاعم كاذبة لم تتحقق؛ ما ألحق أضرارًا عظيمةً بأمن الولايات المتحدة والأمن العالمي.

والمضحك في الأمر هو أنَّ الرقابة تتعلق بالإسهام الوحيد الذي يُقدِّمه الكونغرس في الحرب على الإرهاب؛ إنَّه يُقدِّم الأموال، ثم يراقب، هذا كل شيء. وبالرغم من خطابات المزايدات جميعًا، فإنَّ الكونغرس لم يستطع ممارسة ما تبقى له من سلطة، وفشل فشلًا ذريعًا.

وأخيرًا، فإنَّ ما يرعبني هو رفض القادة الجمهوريين التحقيق فيما قاله العراق عن وجود صلة شرق أوسطية بتفجير مدينة أوكلاهوما، الذي دمر روضة أطفال، من بين أشياء أخرى، وأعتقد أنَّ سبب هذا الرفض هو عدم مشاركة الأطفال في الانتخابات! لكنَّ هذا لا يعفي وزارة العدل من مسؤولية التحقيق في هذه المزاعم.

والحقيقة أنَّ هذا الرفض يدهشني أيضًا؛ ففي السابع عشر من شهر يونيو عام 2002م قابلت أحد كبار موظفي السيناتور نيكلز والنائب جي سي واتس، وأطلعتهما على المزاعم العراقية [302]، وكانا من قيادة الأغلبية الجمهورية في مجلسي الشيوخ والنواب، وكان بإمكانهما فتح تحقيق؛ بإجراء مكالمة هاتفية مع وزارة العدل، وقد غادرت مكتبيهما، وأنا مقتنعة أنَّهما سيقومان بالإجراءات المطلوبة فورًا.

والمفاجأة هي أنَّهما لم يقوما بأي شيء، مع أنَّهما يُمثِّلان مدينة أوكلاهوما، وهذا ما سبب لي ألمًا نيابةً عن عائلات أوكلاهوما، فقد أعطاها القادة المنتخبون كلامًا معسولًا، ولم يتابعوا

هـذه القضيـة فيما بعدُ؛ لذلك، عليهم أن لا يلوموني على الفشـل، وإنَّما لوم قيادات الكونغرس الضعيفة على زيفها وخداعها ومزايداتها لتضخيم أدائها؛ إذ إنَّ تسـويق الذات الفارغ هو مثل نص سينمائي لا معنى له [303].

إنَّ قيـادة الحـزب الجمهـوري تتحمَّل الذنب كاملًا؛ فهي التي أوجدت مسـرحًا سياسـيًّا من الحرب على الإرهاب، وتلاعبت بعواطف الناس، وحولت كارثة الحادي عشـر من سـبتمبر إلى حملة انتخابية. وللأسف، فإنَّ هذا الضجيج كله لم يؤدِّ إلى أي شيء ملموس. فعندما تستعرض بمخيلتك بوابات معسكر غوانتانامو وعنوان قانون الباتريوت ستجد أنَّ سياسة الجمهوريين في مكافحة الإرهاب كانت فارغةً من حيث الأداء.

كان كل مـا فعلـوه مجـرد هُـراء، وحملـةً انتخابيـةً تخلَّلهـا الكثـير مـن الصخب والأجراس والصفـير، وبعـد عـام من العمل الميداني اسـتنتجت أنَّ كل مـا فعلوه كان عملية خـداع واحتيال لتضليل الناخبين، وما زلت أشعر بالغضب حيال ذلك.

وهنـا تكمـن مشـكلة الكونغرس؛ فأنـا لم أوافق على حملـة التضليـل هذه، لقـد أردت وضع الحقائـق أمـام الشـعب الأمريكـي، لقـد أردت الـكلام، وكان قـول الحقيقـة سـيَحول دون بيـع الكونغرس خدعه لجمهور النـاخبين، وهـذا ما وضعني في حالة صدام مع الكونغرس.

بعد ذلك وقع حدثان كانا لصالحي؛ فمن أجل امتصاص الغضب الشـعبي؛ اضطر الرئيـس بوش إلى تعيين لجنة مستقلة من السياسيين والخبراء للتحقيق في فشل الاستخبارات في مرحلة ما قبل الحرب على العراق.

بعدها بأيام قليلة، اتصلت بكبير موظفي مكتب السينـاتور ترينت لوت وجون ماكين، وطلبت رسميًّا السماح لي بالشهادة أمام اللجنة الجديدة [304].

وقـد سـجل مكتب التحقيقات الفيـدرالي مكالمات عـدَّة، كنت أجريتها مع مكتب السـيناتور لوت، تؤكِّد أنَّني قدَّمت نفسي بوصفي وسيطًا سريًّا لوكالة الاستخبارات الأمريكية. أبلغت كبير موظفـي المكتب أنَّ لديَّ معلومات اسـتخباراتية من مصـادر موثوقة عن مرحلة ما قبل الحرب، وقلت إنَّني أريد من اللجنة الرئاسية أن تستمع إلى شهادتي، وقد وثَّقت إحدى هذه المكالمات في الفصل الأول من هذا الكتاب.

اتصلت أيضًا من هاتف مكتبي - في وقت استراحة الغداء- بمدير مكتب السيناتور ماكين، وتحدثت إليه عن تاريخ أسلافي في ولاية أريزونا، وأكدت له أنَّ أقاربي جميعًا هم من دائرة ماكين الانتخابية، وأنَّني كنت وسيطةً سريةً في المرحلة السابقة للحرب.

وللتحقق من وصول رسالتي إلى المعنيين؛ فقد اتخذت خطوة عملية أخرى، فبعثت رسائل بالفاكس إلى كل مكتب في مجلسي الشيوخ والنواب، وأنا أعترف أنَّ ذلك كان مثل التلويح براية حمراء أمام ثور هائج، ولكنَّهم يستحقون ذلك.

اعترض مكتب التحقيقات الفيدرالي هذه الرسائل أيضًا، التي جاء فيها [305]: «يوجد الكثير من المعلومات غير الصحيحة التي تتردد في الدوائر الحكومية عن أنشطة العراق في مرحلة ما قبل الحرب، ومن أجل توضيح الحقائق؛ فإنَّني أبعث إليكم بالرسائل الآتية الموقعة، التي سُلِّمت إلى آندرو كارد، ووزير الخارجية كولين باول، ومجلس الأمن الدولي. تشتمل هذه الرسائل على تفاصيل جهود العراق لاستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، بدءًا بالشهر السابق لاستلام الرئيس جورج بوش السلطة، ومحاولاته التعاون مع الحرب على الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر.

وعلى العكس من التقارير كلها الصادرة عن البيت الأبيض، فإنَّهم يعرفون أنَّ العراق قد حاول مدَّة عامين أن يُثبِت عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل، وقد تصرف العراق دائمًا على نحوٍ يُظهِر حرصه على الامتثال للقرارات الدولية.

يعرف البيت الأبيض أيضًا أنَّ العراق قد دعا مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى عمل مقابلات مع شخصيات في بغداد بخصوص قضايا تتعلق بالحرب على الإرهاب، مثل السيد العاني وآخرين من الذين لديهم معلومات عن تنظيم القاعدة، وكذلك تفجير مدينة أوكلاهوما، وكانت الحكومة العراقية على قناعة بأنَّ الاستخبارات الأمريكية ستقدِّر هذه المعلومات كثيرًا، لكنَّ الولايات المتحدة رفضت إجراء هذه المقابلات.

ومما يُؤسَف له أيضًا هو أنَّ القيادة الأمريكية تأثرت بالتضليل الإعلامي الذي مارسه المنفيون العراقيون أكثر من تأثرها بتحذيرات الاستخبارات، أو المظاهرات المناهضة للحرب التي نظمها الناخبون الأمريكيون.

وما يقلق الكثيرين منا هو أنَّ المنفيين العراقيين قد تلاعبوا بالقيادة الأمريكية بكل سهولة.

لكنَّ هذا لا - أُكرِّر لا - يُعَد فشلًا للاستخبارات الأمريكية، وإنَّما هو - بالتأكيد - فشل القيادة التي رفضت تقبل أي معلومات لا تتوافق مع مخططها؛ وهو مخطط وُضِع أساسًا لصالح مجموعة المنفيين المعروفين بأكاذيبهم وخداعهم. والمحزن في الأمر هو أنَّ هذه السياسة تشجع شن مزيد من الهجمات على الولايات المتحدة، وتُلحِق ضررًا بأمنها».

وبذا، فقد واجه الكونغرس مشكلة خطيرة؛ إذ كان يُفترَض باللجنة الرئاسية أن تُحدِّد مواطن فشل الاستخبارات؛ ولذلك فإنَّ الأمريكيين سيكتشفون أنَّ الاستخبارات قد قامت بعمل رائع في حال أعلنت معلوماتي على الملأ. لقد عملنا ما بوسعنا لتحذير الكونغرس من هذه الحرب [306]، وأكدنا وجود خيار سلام كان يمكن أن يُحقِّق الأهداف الأمريكية كلها من دون إطلاق رصاصة واحدة [307].

ومهما كانت الطريقة التي تنظر بها إلى هذا الأمر، وبالرغم من أنَّ عددًا قليلًا فقط يُصنَّفون بأنَّهم وسطاء سريون ناشطون في الشأن العراقي؛ فإنَّنا لم نقع في الأخطاء التي وقعت فيها المصادر الأخرى. ولو كان السياسيون في الكونغرس راغبين في اتباع المسار الدبلوماسي بدلًا من الصراع العسكري، لوجدوا في تقاريرنا ما يغنيهم عن ذلك.

لقد سبَّبت هذه الحقيقة رعبًا شديدًا لقادة الكونغرس؛ إذ كان من المستحيل عقد نقاش علني؛ لأنَّ ذلك سيكشف وجود خيار سلام، خاصةً في تلك المرحلة التي كانت فيها حملة الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس على أشدها؛ لذلك كله، كان لا بُدَّ من وقفي بأي طريقة كانت.

كان الجمهوريون والديمقراطيون يأملون التخلص من مشكلاتهم مع الناخبين عن طريق الأحاديث الملتوية.

لكنَّ حزبًا ما كان قذرًا جدًّا؛ حتى إنَّه وجَّه نيران انتقاداته إلى الوسطاء السريين المشاركين في أنشطة مكافحة الإرهاب وجمع المعلومات الاستخباراتية في المرحلة السابقة للحرب.

وعندما اتصلت بمكتب السيناتور جون ماكين والسيناتور ترينت لوت، لفت ذلك انتباه الجمهوريين، وكان ابن عمي آندرو كارد (كبير موظفي البيت الابيض) هو الذي أعطى الجمهوريين الضوء الأخضر ليفعلوا بي ما يحلو لهم، ليس لديَّ أدنى شك في ذلك، لقد جاء القرار من السلطات العليا.

الفصل 17
قانون الباتريوت

«في عصر الخداع العام هذا يصبح قول الحقيقة عملًا ثوريًّا».

جورج أورويل، صحفي وروائي بريطاني (1903م- 1950م).

في لغة الاستخبارات يُعرف هذا بـ (الإنهاء مع التحامل الشديد)*، ويشمل (التحامل الشديد أو المتطرف) اغتيال متعاون مع الاستخبارات، أو التحطيم المادي للجسد والروح؛ ما يجعل الكلام مستحيلًا، أو من غير معنى، وهذا يتخطى تدمير مصداقية الوسيط السرية أو سمعته؛ إنَّه شيء ثانوي بالنسبة إلى الساديين، والهدف الأساس للتحامل المتطرف هو تصفية الوسيط؛ أي قتل كيانه الجسدي والروحي.

وهذه أقصى عقوبة يمكن أن تصيب الأشخاص الذين قد تُلحِق تصرفاتهم ضررًا كبيرًا بالاستخبارات، أو تُهدد بنشر غسيلها القذر على الملأ.

* كان مصطلح الإنهاء مع التحامل الشديد (termination with extreme Prejudice) يُستخدَم أصلًا في مجال العمل عند إنهاء وظيفة شخص ما فورًا، وعدم إعطائه فرصة للعودة إلى العمل مرَّةً أخرى، وقد استخدمته أجهزة الاستخبارات لإنهاء العلاقة بالعميل، أو اغتياله جسديًّا بحيث لا يعود يُشكِّل مصدر قلق أو تهديد. (المترجم).

نعم؛ وإلا، فما معنى (سري جدًّا) إن لم يكن شيئًا قذرًا لا تريد الحكومة أن يعرفه الناس؟ مثل تحذيراتنا السابقة بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أو تعاون العراق في ملف مكافحة الإرهاب، أو خيار السلام بدل الحرب، وهكذا فإنَّ (الإنهاء مع التحامل الشديد) يكون الخيار الأخير عندما يُمثِّل العميل خطرًا كبيرًا على السياسيين الفاسدين الذين يخشون فضيحة كشف مخططاتهم المنحرفة.

عندما تصبح الحقيقة خيانةً، وعندما يوجد شيء قذر يحاول شخص متنفِّذ إخفاءه بأي طريقة ممكنة، فهنا يُطبَّق قانون (الإنهاء مع التحامل الشديد)، وهذا ما يُفسِّر وجود قصص أسطورية في عالم الاستخبارات؛ إذ لا مستقبل لضابط الاتصال أو الوسيط السري، وإنَّ رصاصةً واحدةً في الرأس تكفي عندما يصبح ما يعرفه مصدر قلق.

زد على ذلك أنَّ العملاء الأجانب يتعرضون غالبًا إلى التعذيب قبل قتلهم، حين يلقي الطرف المعادي القبض عليهم من أجل معرفة المعلومات جميعها التي نقلها إلى الأمريكان، أو هكذا قيل لي عندما جنَّدوني أول مرَّة؛ لذلك يصبح الرصاص في النهاية عملًا رمزيًّا للرحمة؛ احترامًا للأيام الخوالي، وعلاقات الزمالة قبل الخيانة.

وإلى أن تحين تلك اللحظة، يتعيَّن على العملاء أن يكونوا حذرين جدًّا فيما يخص الالتزام بالتعليمات، أما في حالتي فقد قمت تحديدًا بما أبلغته للدكتور فيوز وهوفين منذ بداية هذه المغامرة؛ وهو أنَّني أعارض أي حرب ثانية على العراق، ولكنَّني لم أكن أتصور أنَّ ثقتي في هذين المسؤولين كانت في غير محلها؛ بالرغم من أنَّهما حذَّراني من عدم الوثوق -بعد الآن- بأصدقائي في عالم الاستخبارات، ولا حتى بأعداء أصدقائي.

كان مسؤول وكالة الاستخبارات الأمريكية (الدكتور فيوز) يقول لي دائمًا إنَّ مسألة عدم الثقة هذه ليست أمرًا شخصيًّا، وإنَّه يمكن التخلي عن العملاء ببساطة، وإنَّ أحد الأطراف قد يُسلِّمهم إلى الطرف الآخر في غمضة عين.

ولكنَّني لم أتصور ألبتة أنَّني سأتعرَّض لهذا الموقف، فأي ميثاق شرف انتهكت؟ لقد أردت -باعتزاز- أن أُمثِّل الصوت المعارض لسياسة الحرب، لقد أردت أن أُوضِّح في شهادتي أمام اللجنة أنَّني قمت بما يجب على الوسيط السري أن يقوم به؛ وهو التحذير من الأخطاء الواردة

في افتراضات الكونغرس، أردت أن أُوضّح أيضًا أنَّ دبلوماسية القناة الخلفية وفرت فرصًا كثيرةً لحل النزاعات، وضمنت المصالح الأمريكية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات، إلا أنَّ الجمهوريين الداعين إلى الحرب في الكونغرس والبيت الأبيض اختاروا مسارًا مختلفًا.

وهؤلاء المناصرون للحرب هم الآن أعضاء في اللجنة الرئاسية المكلفة بالتحقيق في أداء الاستخبارات في المرحلة السابقة للحرب، الذين حاولوا التخلص من مسؤولية قراراتهم الفاشلة بإلقاء اللوم عليَّ، لقد رأوا أنَّ العملاء السريين هم كبش الفداء الذي يسهل التضحية به، وأنَّه كلما قلّ عددهم كان ذلك أفضل.

لقد كنت نقيضًا لهم على مستويات عدَّة، ولكن إذا كانوا يريدون إسكاتي، فإنَّني لا أنوي الالتزام بما يريدون؛ لأنَّني أُؤمن بأنَّ للشعب الحق في مساءلة قياداته بسبب القرارات التي يتخذونها باسمنا؛ لأنَّهم يُمثّلوننا؛ لذلك ستوجد بعض الأصوات، لكنَّ صوتي سيكون هو الأعلى.

ومن المؤكد أنَّني سأُسبِّب لهم المتاعب قبل أن يُحمّلوني مسؤولية هذه الحرب التي بَذلت كل جهد لوقفها.

هل تتصورون هذه السخافة في إلقاء اللوم على عميل سري مثلي بسبب معلومات استخباراتية غير صحيحة، بعد تحذيراتي كلها من العواقب المدمرة لهذه الغلطة، وبعد هذه الرسائل كلها إلى الكونغرس والأمم المتحدة، التي بعثتها إلى كبار الموظفين والمستشارين الصحفيين والسياسيين جميعًا في مجلسي الشيوخ والنواب؟

لقد صرخت بأعلى صوتي! والآن، يتصورون أنَّهم سيلقون باللائمة عليَّ، لكنَّني سأفضحهم أولًا، لقد صمَّم ديك تشيني وجون ماكين على أن يلقيا بي في الجحيم، لسنوات مضت كانوا يعاملونني على أنَّني استثمار وطني، أما الآن فقد أصبحت عائقًا في طريقهما.

لقد أَثَرْتُ عشَّ الدبابير عندما طلبت الإدلاء بشهادتي عن أنشطتي، وفي الوقت الذي قضيته أنتظر الرد على طلبي، كان موظفو الكونغرس يُعِدُّون مذكّرات مثولي أمام المحكمة، وكانوا حريصين على صدور هذه المذكّرات قبل اجتماع هيئة المحلفين في مدينة نيويورك.

كانـوا يريـدون إدانتـي بتهمـة (العمالة للعراق مـن دون ترخيص)، هذا أمـر مضحك، لقد أعدَّ البيت الأبيض ووزارة العدل خطة لإبعادي عن المشهد، وإسكاتي إلى الأبد؛ من أجل إخفاء الحقيقة.

لاحقًـا، قـد يتلقـى آندرو كارد إطراءً كبـيرًا لتعاونه مع هيئة المحلفـين بمانهاتن فيما يخص إعـداد مذكّـرة الاتهـام [308]، لكنَّـه نسـي تفسـير معضلة صغيرة؛ هـي أنَّني كيف عملت سـنوات طويلة وسـيطًا سـريًّا بإشـراف وكالة الاسـتخبارات الأمريكية ووكالة الأمن الوطني، من المؤكد أنَّه لن يُنكر عدم معرفته بهذا الأمر؛ فهو يعرف تفاصيل محادثاتنا السرية جميعها بخصوص اسـتئناف عمليات التفتيش عن الأسـلحة، ويعرف نشـاطي في مكافحة الإرهاب الذي دام تسع سنين، وشمل كلًّا من: ليبيا، ولوكيربي، والعراق، وسوريا (حزب الله)، واليمن، وماليزيا.

من الواضح أنَّه نسي هذا كله عندما تحدث أمام هيئة المحلفين [309].

ربما كان سـبب ذلك (رهاب المسـرح)؛ فالتهمة كانت مسـرحيةً سياسيةً على أي حال. وفي الواقـع، فإنَّني أرسـلت إليه أحد عشـر تقريـرًا مرحليًّا عن العراق قبل الحـرب [310]، لكنَّ آندرو كارد نسـي أن يذكرهـا كلها أمام هيئة المحلفين، لقد تعمَّد إخفـاء معرفته بهويتي، والهدف من مراسـلاتنا التي كانت قانونيةً تمامًا، وفي الأحوال كلها، يبدو أنَّ آندرو كارد حلف يمينًا كاذبةً، ويتعيَّن محاكمته على عرقلة سير العدالة.

إنَّ الأمريكيـين العاديـين يمكن أن يحاكموا على الحنث باليمـين، لكنَّ بيان آندرو كارد أمام هيئة المحلفين اختفى تمامًا، فقد حاولت مع المحامين - طوال خمس سنوات- الاطلاع على هذا البيان، ولكن لم يُسمح لنا بذلك.

وفي الوقـت نفسـه، نفـى المدعـي العـام إدوارد أوكالاهان مـرارًا في المحكمة وأمـام القاضي مايكل موكاسـي، ثم القاضية لوريتا بريسـكا بعد ذلك؛ أن تكون شـهادة آندرو كارد أمام هيئة المحلفـين قد أثبتت أنَّني عميلة للاسـتخبارات الأمريكيـة [311]، وإذا كان هذا صحيحًا فإنَّه يعني أنَّ آندرو كارد كان كاذبًا.

لقد كانت غلطةً فظيعةً بالتأكيد، وتوجد علامة استفهام كبيرة على دقة دفاع أوكالاهان، واللافت في الأمر أنَّ (شميل)؛ عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي المسؤول عن التحقيق، ظل صامتًا في المحكمة، وهو يجلس إلى جانب أوكالاهان عندما قال ذلك.

لقد زادت تصريحات أوكالاهان من ألمي؛ لأنَّني كنت أعرف أنَّ مسؤولي البيت الأبيض كذبوا على هيئة المحلفين، فجاء المدعي العام في مقاطعة نيويورك الجنوبية لتوفير الحماية لهم؛ بمنع الوصول إلى الدليل المؤكد على جرائمهم.

وعلى كلٍّ، فإنَّ وزارة العدل حَمَتْ - عن عمد- مسؤولي البيت الأبيض الذين ارتكبوا جرائم بحق المواطنين العاديين، لم يقتصر الأمر على العراق فقط.

والأسوأ من ذلك هو أنَّ كبار مسؤولي وزارة العدل استفادوا مباشرةً من خداع الادعاء العام الأمريكي أيضًا. في ذلك الوقت كانت لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر توشك أن تنتهي من إعداد تقريرها [312] الذي ينتقد عدم كفاية الاستخبارات، وفشلها في توقع الهجمات، وانعدام التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والاستخبارات لإفشال اختطاف الطائرات.

تخيَّلوا لو أنَّني - في تلك اللحظة- كنت أمام المحكمة، ثم شهد شهود معروفون - بعد القسم- بمعرفتهم بتحذيراتي من الهجمات، ومطالبات فريقي بالتعاون بين الوكالات لمنع هذا الهجوم، لو حدث ذلك لكانت ركائز تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر قد انهارت [313]؛ لأنَّ تحذيراتي في شهر أغسطس عام 2001م تفضح سياسة الإنكار التي اتَّبعها مكتب النائب العام آشكروفت ومكتب مكافحة الإرهاب، ولكانت لجنة الحادي عشر من سبتمبر أُجبرت على الاعتراف بأنَّ استنتاجاتها كانت مُوجَّهةً سياسيًّا لإبعاد المسؤولية عن كبار المسؤولين الحكوميين، لو حدث هذا كله لمثل نهايةً مأساويةً لقادة الحزب الجمهوري.

وفي الأحوال كلها، فقد كان الكشف عن هذه الحقائق سيُؤثِّر في نتائج الانتخابات بالنسبة إلى جورج بوش الذي يخوض منافسة قوية مع جون كيري، ناهيك عن تأثيرها في انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب، لو حدث ذلك لطالب الناخبون المثقفون بأجوبة صريحة لأسئلتهم عن أداء الحزب الجمهوري فيما يتعلق بالأمن القومي، ولتعرَّض النائب العام للانتقاد؛ لتضليله

الكونغرس بخصوص فشل القيادة قبل الحادي عشر من سبتمبر؛ ما يزيد من المطالبة الشعبية المتعاظمة لطرد القيادات غير الكفؤة المتفشية في مختلف أنحاء البلاد؛ لذلك، وضع قادة الحزب الجمهوري خطة لحجب الحقائق، وإخفاء الجريمة.

لقد عملت الكثير من قيادات الحزب الجمهوري المتنفِّذة على إبقائي صامتة؛ حفاظًا على مصالحها الشخصية، وكانت إستراتيجيتها في احتواء الضرر ميكافيليةً بحيث فاقت سياسات إسكات المعارضين أيام ستالين ومعسكرات العمل.

ولكنَّني في ذروة تخيلاتي المجنونة، لم أكن أتصور أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يُدبِّر لي هذه المكيدة، ربما لأنَّني لم أكن يومئذٍ أعاني جنون الارتياب.

بدأ ذلك صباح يوم الحادي عشر من شهر مارس عام 2004م، بعد نحو شهر من اتصالي الهاتفي بمكتب السيناتور ماكين والسيناتور لوت. يومها، استيقظت على طرق عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي على باب بيتي في مدينة تاكوما بارك بولاية ميريلاند [314].

وقد صدمت أكثر عندما رأيتهم يحملون الأصفاد ومذكِّرة اعتقال، لقد جاؤوا ليأخذوني!

بعد خوسيه باديلا*، أصبحت الآن المواطنة الأمريكية الأصلية التي تكتشف الطبيعة الزلقة الغادرة لقانون الباتريوت الأمريكي.

لقد وصفتني لائحة الاتهام بأنَّني (عميلة عراقية غير مرخصة)، و(متآمرة مع جهاز الاستخبارات العراقية) لأهداف غير معلومة [315]. لقد جعلني هذا الاتهام في وضع قانوني قريب من عدو غير مقاتل، وهذا اتهام مخيف بالنسبة إلى ناشطة سلام. لقد استُخدم قانون الباتريوت، الذي أقره الكونغرس على عجل في أثناء الهستيريا التي أعقبت هجمات الحادي

* مواطن أمريكي اعتنق الإسلام، وسمى نفسه عبد الله المهاجر، اعتُقل في شهر مايو عام 2002م بتهمة التآمر لإعداد (قنبلة قذرة)، ثم وُضع في معتقل عسكري، وتعرَّض لتعذيب شديد لانتزاع اعترافاته، واضطرت إدارة الرئيس بوش إلى نقله إلى سجن مدني إثر حملة احتجاجات من منظمات حقوق الإنسان. وقد أسقطت المحكمة عنه تهمة (القنبلة القذرة)، واتهمته بمساعدة الإرهاب، وحُكم عليه عام 2008م بالسجن مدَّة (17) عامًا و(4) أشهر، ثم حُكم عليه في الرابع عشر من شهر سبتمبر عام 2014م مرَّةً أخرى بالسجن مدَّة (21) عامًا. (المترجم).

عشـر مـن سـبتمبر، أول مـرَّة لمعاقبـة مواطنـة أمريكية قضـت حياتهـا في مقاومـة الإرهـاب أو الحـرب، وأعطـت تحذيـرات مسـبقة دقيقة عـن هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر، وضمنت تعاونًا عربيًّا مع التحقيق في الهجمات.

بدايـةً، أود الإشـارة إلـى أنَّ المراجعـة السـريعة قد تُظهـر أنَّ قانون الباتريـوت يتناقض مع أهدافه، إلا أنَّ الدراسة المتأنية تُظهر أنَّ محاكمة المتهمين السياسيين مثلي هي الهدف الرئيس لهذا القانون، الذي يُوفِّر الإطار القانوني لمنع الأفراد من مساءلة الحكومة.

إنَّه يسـاوي بين الإرهاب والعصيان المدني ضد سياسـات الحكومة، وكلاهما يقع ضمن فئة التحريض علـى الفتنة، وباسـتخدام هذا النـوع من المنطق، فـإنَّ قانون الباتريـوت يُطبِّق - في سـحق المعارضـة السياسـية- الأدوات نفسـها التـي قصد بها الكونغرس القضـاء على الخلايا الإرهابية، هذه هي النهاية المنطقية، أليس كذلك؟

إنَّ التفكـير الحـرَّ يُفضـي إلـى انتقاد سياسـة الحكومة، ولكن يتعـيَّن - تبعًا لهـذا القانون- التعامـل مـع الانتقـاد بوصفـه تهديدًا لمنظومـة الدولة، يسـتوجب القضـاء عليه عنـد الضرورة لحماية النخبة.

باختصـار، فـإنَّ قانـون الباتريـوت يُمهِّـد الطريـق لفتح معسـكرات الاعتقـال، ولكنَّ معظم الأمريكيـين لا يدركون - حتى الآن- أنَّه يُرسِّـخ إطار الفاشـية القانوني، ويُمثِّـل بدايةً لكل أنواع الاضطهاد والدكتاتورية في الولايات المتحدة.

ولهـذا، فـإنَّ قضيتـي تُبـيِّن مـدى (الخيريـة) التـي يمكـن أن تُحقِّقهـا هـذه الدكتاتوريـة. ومثلما كانت (أليـس) تكتشـف الأشـياء المدهشـة في (بلاد العجائب)، وجدت نفسـي أهيم في (العالم الجديد الشـجاع) في وزارة العدل، مع ما في هذا العالم من شـبهٍ برؤية دوس هكسـلي وفرانز كافكا.

اكتشفت أنَّ قانون الباتريوت قد وضع الأدوات الكفيلة بإسكات المعارضين؛ ما يجعله وسيلة بيد الحكومة لممارسـة عمليات التسـتر. إنَّ هذا الكابوس القانوني الذي عانيت ويلاته يكشـف عددًا من الأسباب التي تبرر إلغاء هذا القانون فورًا من أجل حماية وطننا وحرياتنا.

لكنَّنـي لم أكـن أدرك ذلـك بعدُ في صباح اليوم الذي اعتُقلت فيـه، وها أنا ذا أقبع في قفص الحجـز في محكمـة فيدراليـة في بالتيمـور أراجـع التهمـة المُوجَّهـة إليَّ، كانت مسـاحة القفص (3,5 × 3,5) قدم، وهي مساحة تتسع لمكتب ثُبِّت بالأرض، وطاولة صغيرة. عندما قرأت صحيفة الاتهام أول مرَّة شعرت بغضب شديد، حتى إنَّني أخذت أُفكِّر في تحطيم قضبان القفص.

لقد وُجِّهت إليَّ رسميًّا تهمة (عميلة غير مرخصة)، بدعوى تسليم رسائل معارضة للحرب إلى ابن عمي آندرو كارد، ممارسةً حرية التعبير في نطاق عائلتي.

ولكـن، مـا الذي كان في الرسـالة وجعـل دم آندرو يغلي؟ لقد تَبيَّن أنَّه درس استشـرافي؛ إذ أعطيـت آنـدرو درسًـا بسـيطًا في التاريـخ، قلت فيـه إنَّ الولايـات المتحدة ظلت تقصـف العراق بالقنـابل (13) سـنةً مسـتمرةً، وإنَّ سـفك الدماء هذا، إضافةً إلى المعاناة التي لا تطاق بسـبب العقوبات، أوجد كراهية عميقة للولايات المتحدة، أما إذا نشـبت الحرب فقد يقبض العراقيون على مَن كان سـبب شـقائهم، وسـيكون انتقامهم طاغيًا، وسـوف يتوافد الآلاف من الجهاديين لقتال الجنود الأمريكيين [316].

وهكـذا، فقـد تَبـيَّن أنَّ جرائمي ضد الدولة هي دقتي المتناهية؛ توقع فشـل الاحتلال بوضوح تـام، لم يكـن في الرسـالة أي تهديـد أو عدوانية، وقد ختمت الرسـالة بالقول: «أتوسَّـل إليك أن تؤيد السلام».

كل هـذا لا معنـى لـه في نظر قانـون الباتريوت، فقد كانـت معارضة الحرب بالنسـبة إليهم خيانةً من الدرجة الأُولى؛ ما جعلني (عدوًّا للدولة).

لـو كان ميكافيلـي حيًّـا لشـعر باعتـزاز كبـير، لقـد سـمح اتهامـي للجمهوريـين باللعـب في الاتجاهـين معًـا؛ فقد وُجِّهـت إليَّ التهمة لأنَّني قلت لهم الحقيقة عـن العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ثم إذا تخلصوا مني قانونيًّا، وأخرجوني من المشهد، فإنَّ أعضاء الكونغرس سـيخرجون لاتهام العملاء السـريين مثلي بأنَّهم لم يُحرِّكوا سـاكنًا لتصحيـح الأخطاء الواردة في نقاشـات الكونغرس قبل الحرب، وهكذا انخدع الكونغرس بصمتنا، وألقى بنفسـه من فوق الجرف، وهذه طريقة ذكية للتخلص من عبء المسؤولية، أليس كذلك؟

يوجد أمر شـرير آخر مخفي في التهمة؛ لقد سـلَّمت رسـالة الخيانة حقيقةً إلى شـخصين: آنـدرو كارد، ووزيـر الخارجية كولين باول الذي يسـكن بجوار مسـؤولي في وكالة الاسـتخبارات الأمريكية الدكتور فيوز [317].

لم يُسمح لي قط، في عالم قانون الباتريوت الغامض، بمعرفة أي الرَّجلين – آندرو كارد، أم كولين باول– رفع الدعوى ضدي، وبحسب قانون الباتريوت، فإنَّ الرَّجلين– نظرًا إلى سُلْطتهما ومكانتهما الاجتماعية– يتمتعان بحقوق إضافية أكثر مني، مثل عدم كشـف هوية المدَّعي عليَّ، لقـد كان بإمكانهمـا أن يكذبا، ويبقيا في أمـان، أما أنا فأتعرَّض للعقوبة، مع أنَّني طالبت بحقي في مواجهتهما بالمحكمة.

إنَّ مثـل هـذه الاعتبـارات التي تراعـي المنصب السياسـي الرفيع للمدعي، تشـبه – إلى حدٍّ كبـير– القانـون السـائد في الصـين أو الاتحـاد السـوفيتي سـابقًا، هـذه هـي امتيـازات الطغاة وأعوانهم، وهذا ما يحظره دستور الولايات المتحدة.

لكـنَّ نظامنـا القضائي أثبت – مع ذلك– أنَّ الوزير باول هو الذي سـلَّم نسـخ رسـائل آندرو كارد إلـى مكتـب التحقيقـات الفيدرالي؛ فقد تلقـى المحامون المدافعون عني نسـخًا من المغلَّف، وعليه عنوان باول، وملاحظات بخط يدي [318]، وهكذا عرفنا أنَّ باول شارك في حملة (القبض علـى السـاحرات) التـي أدَّت إلـى اتهامـي، مع أنَّه لم يُسـمح لفريـق الدفاع عنـي بالاطلاع على إفادتـه لمكتـب التحقيقـات الفيدرالي، أو لهيئة المحلفين، والأسـوأ من ذلك أنَّه لم يُسـمح لفريق الدفاع – طوال خمس سـنوات– بالاطلاع على بيانات هيئة المحلفين، أو مقابلات الشـهود التي أجراها مكتب التحقيقات.

وكان علينا – تبعًا لقانون الباتريوت– أن نُسلِّم بكل ما تقوله وزارة العدل، أما هيئة المحلفين فكانـت أكـثر قـذارةً مـن كل هـؤلاء؛ إذ كانت أشـبه بالمحاكم الملكية في القرن الخامـس عشـر، وكانت جلساتها سريةً، ومن غير شهود.

لقد انحصرت الأدلة التي تدعم براءتي في الوثائق التي أُخذت من جهاز الحاسوب الخاص بي، ونصوص المكالمات الهاتفية ورسـائل الفاكس التي اعترضها مكتب التحقيقات. والطريف

في الأمـر أنَّ مـا قـام به المكتب كان كنزًا لفريق الدفاع؛ فقد شـمل (28) ألـف مكالمة هاتفية، و (8) آلاف رسالة إلكترونية، ومئات رسائل الفاكس، وكلها كانت مختومةً بالتاريخ والوقت [319].

لقد توافرت لنا الكثير من الأدلة لفضح كذب الجمهوريين في الكونغرس، ولكنّنا لم نحصل علـى بيـان واحـد من هيئة المحلفـين، أو أي مقابلـة مع الشـهود المفترضين، يمكن أن يُسـهم في الدفاع عني.

وبالرغـم مـن هـذه العراقيل كلها، فـإنَّ الدفاع عني لم يكن مشـكلةً بالنسـبة إلى المحامين؛ فقد كان سـهلًا تحديد هويتي اسـتنادًا إلى عملي في قضية لوكيربي مع الدكتور فيوز، وهذا ما يدحض إنكار آندرو كارد معرفته بعملي مع وكالة الاستخبارات الأمريكية، وحتى لو كان المدعي العـام محقًّا بالقول إنَّ آندرو كارد أدلى بشـهادة كاذبة أحدثـت ارتباكًا مؤقتًا بخصوص طبيعة عملـي، وحتـى لو أنَّ مكتـب التحقيقات الفيدرالي فشـل في معرفة علاقاتي بالاسـتخبارات قبل اعتقـالي؛ فقـد كان بإمكانهما معرفة ذلك لاحقًا وبسـرعة، كان بإمكان المكتـب أن يَتبيَّن خطأه مباشرةً بعد التحقيق مع هوفين والدكتور فيوز.

ولـو أنَّهمـا أدليا بشـهادة كاذبة لكنـت طالبت بمحاكمتهما بتهمة عرقلة سـير العدالة؛ ذلك أنَّ للمواطن الأمريكي الحق في حمايته من التهم الباطلة وشهادة الزور، تمامًا مثل الأمريكيين الأقوياء والمتنفذين.

ومـا يُعزينـي هو أنَّ هوفـين والدكتور فيوز نفيا المشـاركة في الحملة التي اسـتهدفتني، وقالا إنَّهما علما عن اعتقالي من محطات التلفزة، وقالا إنَّ اعتقالي لم يكن عملًا حكيمًا.

ومـا قـالاه يعنـي أنَّ مكتـب التحقيقـات الفيـدرالي لم يلتزم بالإجـراءات المتبعـة في مجتمع الاسـتخبارات، التـي تقضـي بضرورة استشـارة المسـؤولين المباشـرين عـن العميل أو الوسـيط السـري قبل اعتقاله، وهذه أمور تتعلق بقانونية عمل الوسـيط، وبما سـيحدث بعد كشـف هويته ومهمته.

ولكـن، يبـدو أنَّ البيـت الأبيض ووزارة العدل كانا يريدان إسـكاتي بأي طريقـة، حتى إنَّهما تجاهلا الإجراءات الاحترازية المرعية في وكالات الاستخبارات.

ولم يكن مكتب التحقيقات الفيدرالي يعرف قبل اعتقالي أنَّ هوفين والدكتور فيوز قد اتخذا قرارًا في بداية علاقتنا يتمثل في حمايتي من أي ملاحقة قانونية.

ولما كنت سأعمل في مجال مكافحة الإرهاب، وأتصل مباشرةً بحكومات (مارقة) في طرابلس وبغداد، فقد قرر هذان المسؤولان منعي من توقيع أي اتفاقيات عدم إفشاء؛ ولذلك، لم أُوقِّع أي اتفاقية من هذا النوع طوال تسع سنوات، وكان يمكنني إفشاء أي شيء أمام المحكمة.

عندما بدأت الاتصال بالليبيين عام 1995م، كانت وزارة العدل تلاحق أي شخص يُشكِّك في الرواية الرسمية التي تتهم ليبيا بتفجير طائرة (البان آم 103) فوق مدينة لوكيربي، مثلما كان فريقنا ينوي فعله، وقد سُجن ليستر كولمان [320]؛ عقابًا له على كتابه (طريق الأخطبوط) الذي فضح فيه دور تهريب الهيروين في تفجير لوكيربي، وفي ذلك قال الدكتور جيم سواير؛ المتحدث باسم عائلات ضحايا لوكيربي: «إنَّ سوء المعاملة التي تعرَّض لها كولمان على أيدي السلطات الأمريكية، يدل على أسلوب اضطهاد الأشخاص الذين يُشكِّكون في الرواية الرسمية التي تزعم أنَّ ليبيا هي المسؤولة الوحيدة عن التفجير» [321].

وجَّهت الوزارة أيضًا التهمة إلى فاتس كانسترارو؛ مدير العمليات السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية، ومدير برامج الاستخبارات في مجلس الأمن القومي [322]؛ عقابًا له على تشكيكه بالرواية الرسمية، ثم أُخلي سبيله بعد ذلك.

وفي الحقيقة، فإنَّ هذا الصراع حمل معه أخطارًا عدَّةً؛ فلما كان فريقنا جزءًا من المجموعة نفسها التي عارضت التستر في قضية لوكيربي، فقد اتفقنا - من أجل حمايتي قانونيًّا - على احتفاظي بحقي في الإفشاء الكامل، وفي الأوقات جميعها.

ربما كان هذا القرار هو الذي أنقذ حياتي، وربما لم يكن باستطاعة مكتب التحقيقات ملاحقتي لو أنَّه علم بوجود مثل هذا الاتفاق؛ لذلك فإنَّ جهلهم بوجوده يُؤكِّد ما قاله هوفين والدكتور فيوز من أنَّهما لم يُستشارا قبل اعتقالي، ولو أنَّ أحدًا طلب رأيهما لخيَّبا أمله بسرعة؛ لأنَّه إذا كان هدف اعتقالي هو إسكاتي، فإنَّ أسوأ شيء يمكن أن يفعلوه هو زَجي في قاعة المحكمة بمذكِّرة إحضار.

وهذا يُفسِّـر سـبب عدم مفارقة الابتسامة وجهي - بعد انتهاء صدمة اعتقالي- بقية اليوم، وأنا أنتظر جلسة طلب الإفراج عني بكفالة، لقد أعطوني فرصة ذهبية لأهزمهم جميعًا.

مع نهاية اليوم، لم يكن عندي أدنى شك في أنَّ آندرو كارد أدرك ذلك أيضًا؛ فقد وقع البيت الأبيض في خطأ جسيم، وأعمت الرغبة في الانتقام مسـؤوليه عن رؤية الخطوة اللاحقة؛ وهي محاكمتي التي سأقول فيها كل شيء أمام عدسة آلة تصوير المحكمة.

وربمـا هـذا مـا جعل المدعـي العـام إدوارد أوكالاهان يُصِر طـوال مدَّة اتهامـي [323] على أنَّ تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي يدعم أقوالي [324].

لقد عرفنا الآن ما قاله الشهود لمكتب التحقيقات الفيدرالي؛ لأنَّهم كرَّروا ما قالوه أمام فريق الدفـاع (بريان شـاوغينزي، وتيد لينـداور)، وأكدوا روايتي تمامًا، وعرفنـا أيضًا أنَّ أوكالاهان مذنـب لتلاعبـه في إجـراءات التقاضـي، وحجب الأدلة المُبرِّئـة، عندما وقـف في المحكمة، ويده اليمنـى علـى قلبـه، نافيًـا تأكيـد علاقتـي بهوفين والدكتـور فيـوز [325] [326]. لقد أدلـى أوكالاهان بشهادة زور أمام القاضي موكاسي الذي حل مكان ألبرتو غونزاليس.

والمخيـف في الأمـر هـو أنَّ قانـون الباتريـوت يجيز مثل هذه السـلوكات اسـتنادًا إلـى بنوده الاستبدادية الخاصة بـ(الدليل السري).

لـو عـاد الحـكام المسـتبدون إلـى الحياة لأشـادوا بهـذا القانـون، ولرقـص سـتالين ورفاقه في المعسـكر الشـيوعي السـابق، وقـادة الصـين وميانمار طربًـا؛ فالطغاة يحبُّون هـذا النوع من القوانين؛ لأنَّها مُعَدَّة أصلًا لقمع معارضي الحكومات، ومَن يقولون الحقائق لكشف فسادها.

والواقع أنَّ سـتالين قد يكتشـف أنَّ هذا القانون المُكوَّن من (7000) صفحة قد انتحل معظم نصوص القانون الجنائي السوفيتي لعام 1926م، الذي أفضى إلى إنشاء استخبارات الكي جي بي، ومعسكرات الأعمال الشاقة في سيبيريا.

وكما قال لافرينتي بيريا؛ رئيـس الشـرطة السرية في عهد ستالين: «أرني الرَّجل، وسأكشف لك الجريمة».

وكان تيم وو قد نشر مقالة في موقع سليت عام 2007م، عنوانها (خرق القانون)، وذلك بعد إعلان الإدارة الأمريكية نيَّتها تطبيق قانون الهجرة، وفيها قدَّم وو أدلة بشعة على الممارسات المتشابهة للمدعين العامين، خاصةً أولئك الذين كانوا يتولون قضيتي.

في مكتب المدعي العام في المقاطعة الجنوبية لمدينة نيويورك، اعتاد الموظفون ممارسة لعبة هزلية؛ كان المدعون العامون يتحلقون حول طاولة، ثم يختار أحدهم اسم أحد المشاهير عشوائيًّا، مثل الأم تيريزا أو جون لينون، ثم يطلب إلى أحد صغار المدعينَ العامينَ التفكير في جريمة لاتهام هذه الشخصية بها، لم تكن هذه الجرائم تتعلق بالاغتصاب، أو القتل، أو الجرائم الأخرى الشبيهة بتلك التي قد تشاهدها في المسلسل الدرامي (قانون ونظام)، وإنَّما نوع آخر غير معروف يزخر به القانون الجنائي الأمريكي، مثل (شهادة الزور، واعتراض البريد، ونداء استغاثة كاذب في أعالي البحار). (كلها جنايات حكمها خمس سنوات).

تكمن المهارة في العثور على جنايات تناسب الشخصية المختارة، وتنتهي بها إلى السجن.

إذا فكَّرت في هذه اللعبة ستجدني أحد ضحايا هذه اللعبة المروِّعة، فإذا أبعد عميل وكالة الاستخبارات الأمريكية الرئيس المكلف بالعراق عن الطريق، فعندها يترك الحبل على الغارب للكونغرس والبيت الأبيض لإعادة كتابة التقارير المتعلقة بالعراق والحادي عشر من سبتمبر، كما يحلو لهما، يمكن للمسؤولين – مثلًا– أن يبالغوا في الحديث عن أدائهم بخصوص الأمن القومي.

وهذا ما فعلوه تحديدًا، وقد أدركت وأنا في قفص الحجز أنَّ التهمة كانت حبلى بالانتقام، إن لم أقل العمل الإجرامي، فقد وُصفت المطالبة بتطبيق القانون الدولي لحماية الديمقراطية ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، بأنَّها – بحسب قانون الباتريوت– (تنظيم مقاومة ضد القوات الأمريكية)، ومن الواضح الآن أنَّ جعل الولايات المتحدة تتحمَّل مسؤولية أعمالها، وتطبيق اتفاقات جنيف على الجنود الأمريكيين، أصبح جريمةً في ظل هذا القانون.

وهذه التهمة تزيدني فخرًا؛ لأنَّها تفضح سخافة عهد الجمهوريين في تجييش العالم لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وآسيا، وفي الوقت نفسه، تُجرِّم مَن يدعو إلى الديمقراطية داخل الولايات المتحدة.

ولهـذا واسـتنادًا إلـى قانون (الإنهـاء مع التحامل الشـديد) ، فقد اغتنمـت بعض الأطراف في الاسـتخبارات (وليس جميعهـا) الفرصـة لمعاقبتـي؛ لأنَّنـي لم أوافـق على الرواية الرسـمية لاتهـام ليبيـا في قضيـة لوكيربي، لكنَّ هذا أعطاني سـلاحًا أدافع به عن نفسـي؛ إذ لديَّ شـهود لا يكذبون، في حين كانت إفادات شـهودهم كاذبةً. اجتاحني شـعور بالأمان، فإذا كانت التهمة زاخرةً بالانتقام فقد كانت أيضًا مليئةً باليأس.

هدأت أعصابي بعد قراءة التهمة؛ وسواء كانت بدوافع سياسية أو لا، فسرعان ما أدركت أنَّ أي مُدَّعٍ عامٍّ لا يمكن أن يخاطر برفع هذه القضية إلى المحكمة؛ إذ لا يوجد في التهمة أي شيء يمكن أن يرتقي إلى مسـتوى جنحة، أو إلى مسـتوى جريمة أقل خطورة، تسـتحق كشف ضخامة كذب قيادات الكونغرس، وكل ذلك الطنين الإعلامي بشـأن تفوّق قيادة الحزب الجمهوري في قضايا الأمن القومي.

إذا قدَّموني إلى المحاكمة، فإنَّ ادعاء اتهم جميعها سـتنهار في الدقائق الأُولى من شـهادتي، لقـد بـدا لي رد فعلـي منطقيًـا ومعقـولًا، ولكنَّنـا - في الحقيقـة- كنـا في بداية منزلقـات قانون الباتريوت، وهذه المهزلة القانونية التي لن يكون فيها أي شيء عقلاني، أو منطقي، أو دستوري.

بعـد أربع سـنوات في هذة المأسـاة، يمكن لهذة القضيـة القانونية أن تكون عنوانًا رئيسـ في مواقع التواصل الاجتماعي [327] welcomebacktopottersville.com.

التهم السرية، أو الدليل السري

ألقت قضيتي ضوءًا ساطعًا على كيفية تدمير قانون الباتريوت الحريات الأساسية في قاعة المحكمة، في تجاهل صارخ للدستور الأمريكي.

كانت المداولات في قاعة المحكمة مشـتتة بين (الدليل السـري) و(الشـهاد السرية) ، وبذلك فقدت حقي في مواجهة مَن اتهموني في محاكمة علنية.

والأخطر من هذا كله أنَّ لائحة الاتهام تضمَّنت اتهامين سـريين يُوضِّحان الخطر الحقيقي لقانـون الباتريـوت، وقد أعطوني وأعطـوا المحامي تاريخ حدوث هاتـين المخالفتين المزعومتين؛

إحداهما في الرابع عشر من شهر أكتوبر عام 1999م؛ أي قبل خمس سنوات من اتهامي، والأخرى في شهر أكتوبر عام 2001م تقريبًا» [328].

ما عدا ذلك، لم يُسمح لنا بمعرفة ما تضمَّنته أنشطتي، وأي القوانين التي خالفتها، ولم تكن وزارة العدل ملزمةً بوصف جرائمي المزعومة، ولو حتى بلغة عامة.

(فمثلًا، يوم الرابع عشر من شهر أكتوبر، دخلت المتهمة متجرًا وسلبته مستخدمةً مسدسًا، إنَّ هذا العمل يُعَد سطوًا مسلحًا).

لم تقل الوزارة شيئًا كهذا، بل طبَّقت قانون الباتريوت للقول بأنَّ عملًا غير محدد حدث يوم الرابع عشر من شهر أكتوبر عام 1999م؛ ما شكَّل مخالفةً لقانون ما، هذا كل ما كان علينا معرفته.

سارعت وزارة العدل أيضًا إلى إبلاغ المحكمة بأنَّ إدانة المتهمة في أي من هذه التهم السرية يوجب عقوبة السجن مدَّة خمس سنوات في سجن حكومي.

وكما لو كان هذا العبث لا يكفي، فقد اعتمد قانون الباتريوت على الدليل السري لتبرير هذه التهم السرية، وهذا يعني أنَّ للادعاء العام الحق في الطلب إلى هيئة المحلفين إدانتي بالتهم السرية من دون إبراز دليل من أي نوع على وقوع المخالفة المزعومة، أو حتى توضيح لماذا كانت هذه المخالفة من نوع السلوك الإجرامي الذي يستحق مُقترِفُه السجن خمس سنوات، وهكذا فإنَّ قانون الباتريوت يطلب إلى هيئة المحلفين قبول هذه التهم عن طيب خاطر؛ لأنَّ الادعاء العام يقول ذلك.

وإذا أمر القاضي بذلك فعلى هيئة المحلفين تجاهل غياب الدليل في المداولات؛ إذ يمكنه - بكل بساطة- أن يقول لهيئة المحلفين إنَّ وزارة العدل ترى أنَّ الدليل يكفي لإثبات عناصر الجريمة، وإنَّ الأسباب تكفي لإدانة المتهم [329]، أنا لا أختلق ذلك؛ لأنَّ هذا هو الواقع.

يضاف إلى ذلك أنَّ الدليل الذي قد يُبرِّئني من التهم يمكن أن يُصنَّف ضمن فئة سري، ولا يجوز الاطلاع عليه، أو حتى معرفة أنَّه موجود، لم يبقَ أمامنا سوى معرفة إن كانت المحكمة

ستسمح لنا بتقديم معلومات حسّاسة لهيئة المحلفين؛ إذا حصلنا عليها بجهدنا الخاص، أما الدليل الذي استولوا عليه من بيتي فقد جرى التعتيم عليه.

فمثلًا، صَنَّفت وزارة العدل مكالمة مُطوَّلة أجريتها مع منظمة (متحدون من أجل السلام والعدالة) في سان فرانسيسكو، ضمن بند سري [330]، بالرغم من أنَّها إحدى المنظمات الأمريكية الكبرى المناهضة للحرب. وما يبعث على الشك هو أنَّ مكالماتي مع الصحفيين في محطة فوكس نيوز في واشنطن صُنِّفت أيضًا على أنَّها سرية، ولم يُسمح لأحد بالاطلاع عليها، والسؤال الخطير هو: لماذا؟

لقد صُنِّفت الشهادات أمام هيئة المحلفين على أنَّها سرية؛ لأنَّها تتعلق بمسؤولين حكوميين، وقد منعتني وزارة العدل من الاطلاع عليها، بالرغم من أنَّها كانت ستُثبِت أقوالي بالعمل لصالح وكالة الاستخبارات الأمريكية، وتُسقِط التهم المُوجَّهة إليَّ، لقد مُنعت من استلامها أو استخدامها؛ لأنَّها كانت ستُبرِّئني. ولتضييق الخناق عليَّ؛ فقد سمح قانون الباتريوت للمدعي العام بتقديم الوثائق في جلسة سرية، لاطلاع القاضي فقط، ولم يُسمح للمحامي باستلام نسخ منها لتفنيدها، ولم تكن وزارة العدل ملزمةً بالإقرار أنَّ تقديم الوثائق في جلسة سرية قد حدث أصلًا [331].

وتأسيسًا على ذلك، فإذا كان كبار السياسيين، مثل آندرو كارد وكولين باول، قد كذبوا على هيئة المحلفين؛ للتستر على معرفة الحكومة بالمعلومات الاستخباراتية الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، أو مرحلة ما قبل الحرب على العراق؛ فإنَّ قانون الباتريوت يضم في جعبته مخزونًا وافرًا من الأسلحة القانونية لمنع الكشف عن هويتهم [332].

هذا يعني أنَّ مَن هم في السُّلطة يفوزون، ومَن هم خارجها يذهبون إلى السجن، هذا هو قانون الباتريوت، وهذه هي الطريقة الأمريكية الجديدة.

يجب هنا تأكيد هذا الأمر؛ فبالرغم من إفادات الشهود، أو الأدلة التي كانت ستُبطِل التهم المُوجَّهة إليَّ، وتنقذني من سنوات السجن، فإنَّه لم يُسمح لي وللمحامي حتى بمعرفة وجودها، أو دراستها، أو استلام نسخ منها، ولم يُسمح للمحامي أيضًا بمناقشة مصداقيتها أمام هيئة المحلفين، وهذا ما يحدث لي تحديدًا [333].

وبناءً على ذلك، فقد تحولت المداولات في نهاية المحاكمة إلى مشهد مرعب.

كيف تعمل قوانين السرية؟

يدّعي القانون ضمن فئة (سرية الدليل) أنّه يضع الضمانات، مراعيًا مستويين من السرية [334].

وبموجب الفئة الرئيسة للسرية فإنَّ المحامي والمتهم يُمنعان من رؤية الدليل، وفي الجزء الفرعي الثاني، فقد يلتمس المحامي من الحكومة رفع السرية من أجل دراسة بعض أجزاء الدليل السري، ويقتصر الأمر فقط على ذلك الجزء الذي يختار المدعي العام الكشف عنه، وتستغرق عملية رفع السرية عن الدليل مدّةً تتراوح من ستة أشهر إلى سنة، يحدث هذا في حين يظل المتهمون قابعين في السجن بانتظار المحاكمة (في معظم قضايا الأمن القومي تُمنَع الكفالة عن المتهمين. ولأنَّ القضية تتعلق بقانون الباتريوت؛ فإنَّ معظم المتهمين الذكور يوضعون في الحجز الانفرادي إلى حين محاكمتهم، لقد تعلمت ذلك بأصعب الطرق، وحاربت بأسناني وأظافري حتى لا أحشر في الحفرة).

ولا حاجة إلى القول إنَّ طلب رفع السرية يستغرق وقتًا طويلًا لدراسة الدليل، وإعداد الرد، ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد؛ لأنَّ النجاح في رفع السرية يعتمد على طبيعة عمل المحامين؛ فالذين يعملون مع اتحاد الحريات المدنية الأمريكية أو مركز الحقوق الدستورية، قد ينجحون في عدد قليل من قضايا رفع السرية؛ لذلك فإنَّ أحد المحامين قد ينجح في الوصول إلى الدليل السري أكثر من غيره [335]، ولكنَّ المتهم لن يعرف ذلك عند اختيار المحامي، وإنَّما بعد الانتهاء من المراجعة الأمنية، عندئذٍ يكون الوقت قد فات لتغييره؛ لأنَّ موعد المحاكمة يكون قد اقترب.

أما بالنسبة إليَّ - طوال خمس سنوات- فقد تولى قضيتي اثنان من المحامين يتمتعان بخبرة مختلفة في رفع السرية الأمنية، لم تكن لدى المحامي الأول (سام تالكين) أي خبرة في قضايا من هذا النوع، أما المحامي الثاني البارز برايان شوغنيزي فقد سبق له أن عمل في منصب كبير المدعينَ العامينَ مع القاضي جون سيريكا في واشنطن، وكان يتولى القضايا المحلية والعالمية المهمة المتعلقة بالأمن الوطني والاستخبارات الأمريكية.

ومع ذلك، لم يستطع هذان المحاميان ألبتة معرفة ما تشتمل عليه هذه الاتهامات السرية، أو الاطلاع على الدليل السري.

خلاصة القول أنَّ ضمانات نجاح المحامي في رفع السرية الأمنية عن التهم والدليل لا معنى لها، وأنَّها مجرد إجراءات شكلية، وحتى بعد منح الإذن برفع السرية الأمنية، فإنَّه لا يُسمح للمحامي بالاطلاع على المضمون الكامل للدليل السري، بل إنَّ الأمر يظل بيد وزارة العدل لتحديد ما يستحق الكشف عنه [336]. وبذلك، فإنَّ محامي الدفاع لا يملك وسيلةً للطعن في التصنيف الأمني؛ لأنَّه لا يعرف أصلًا طبيعة الأدلة المزعومة.

هل ترون مقدار الصعوبة؟

هنا يكمن جوهر المشكلة؛ فبصرف النظر عن مستويات النجاح في الوصول إلى الدليل، فإنَّه يُحظر على المحامي الكشف عن طبيعة الدليل السري للمتهم بأي صورة كانت، فهذا الدليل هو لمعرفة المحامي واطلاعه فقط، ولا يمكن للمتهم رؤيته أو معرفته، ولذلك لا يستطيع إعداد رد عليه [337].

أما المحامي الذي ينتهك قانون الباتريوت بإفشاء طبيعة التهم السرية أو الدليل السري، فقد يواجه عقوبات من المحكمة، أو يُحرَم من ممارسة مهنة المحاماة، أو ربما يُقدَّم إلى المحاكمة.

وهكذا، فإنَّ المحامي - بحسب قانون الباتريوت- قد يغامر بدخول السجن، أو فقدان حق ممارسة المحاماة؛ إذا أبلغ المتهم بطبيعة الدليل السري، ولو حتى بعبارة غير مباشرة، بهدف إعداد رد على الاتهامات، وفي هذا ظلم واضح؛ لذلك ليس مستغربًا أنَّ معظم المحامين يخشون انتهاك هذه القاعدة؛ لأنَّهم يغامرون بخسارة كل شيء.

وعليه، فإنَّ قانون الباتريوت يُقيِّد قدرة المتهم على إعداد إستراتيجية للطعن في الاتهامات، وهذا يُؤثِّر في نتائج المداولات بصورة كبيرة.

وباختصار، فإنَّ هذا القانون يجعل المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه، وهذا أمر مهم؛ لأنَّه لا علاقة لهذا بكفاية المتهم في الحياة اليومية، أو فهمه إجراءات المحاكمة؛ فالكفالة

القانونية تتعلق تحديدًا بقدرته على مساعدة المحامي لإعداد مذكِّرة الدفاع، وهذا -صراحةً- أمر مستحيل من دون معرفة الاتهامات، أو رؤية الدليل الذي قد يُثبِت القضية أو يُبطِلها، وهذا يجعل المؤامرة تزداد تعقيدًا.

تخمينات الاتهامات السرية

من المؤكد أنَّ الشعب الأمريكي يتوقع أن تحصر وزارة العدل الدليل السري والاتهامات السرية في الأمور المتعلقة بأقصى حالات الأمن القومي، والواقع أنَّ مثل هذه القضايا القانونية يجب أن تحظى باهتمام خاص، فهل أنتم مستعدون للتضحية بحرياتكم من أجل ذلك؟ ولكن، دعوني أولًا أُوضِّح لكم الأمر.

طوال خمس سنوات لم يستطع الفريق الموكَّل بالدفاع عني عمل شيء سوى تخمين حقيقة هذه الاتهامات، ولكنَّنا في الأحوال كلها، نستطيع تحديد أنشطتي في المرحلة الزمنية التي تدور حولها هذه الاتهامات، وفيما يتعلق بما حدث يوم الرابع عشر من شهر أكتوبر، فقد اعتقدنا أنَّني اتُّهمت لمنعي الحكومة العراقية من دفع تبرعات مالية لحملة جورج بوش الانتخابية عام 2000م.

هذا صحيح؛ فبناءً على توجيهات عاجلة من المسؤولين عني، طلبت إلى العراق أن لا يدفع عن طريقي - على الأقل- تبرعات غير قانونية لحملة بوش.

هذا مضحك، أليس كذلك؟ لقد كان صدام حسين مهتمًّا بتجديد صداقته القديمة مع عائلة بوش، وقد حثني الدبلوماسيون العراقيون على تقديم المساعدة، وهذا ما أبلغته مباشرةً إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية ووكالة استخبارات الدفاع في شهر أكتوبر من عام 1999م، وهو ما جعل مكتب التحقيقات الفيدرالي يعرف التاريخ الحقيقي للطلب العراقي.

من جانبه، هدد مسؤولي من وكالة استخبارات الدفاع بول هوفين أنَّه سوف يُدمِّر بغداد بنفسه إذا فشلت في منعهم من دفع التبرعات المالية؛ لأنَّ ذلك سيسبب إحراجًا للجمهوريين من مختلف مستويات الحكومة، ولهذا السبب وحده، فقد أُمِرت أن أعمل كل ما بوسعي لوقف المسعى العراقي، وبصورة خاصة، فقد نقلت تفاصيل أنشطتي إلى آندرو كارد في رسالتين:

الأُولى بتاريخ الأول من شهر مارس عام 2001م، والثانية يوم الثاني من شهر ديسمبر عام 2001م [338].

وهكذا، فأنا الذي حذَّرت البيت الأبيض من هذه المشكلة، وقد خمَّن محامو الدفاع أنَّ قادة الحزب الجمهوري، ربما خافوا أن يكون صدام حسين قد نجح في محاولته عن طريق قناة أخرى، ولم يريدوا أن يأتي أحد ليدقق سجلات الحملة الانتخابية، فيكشف حقيقة هذه الأموال غير القانونية.

وإذا كان التخمين صحيحًا فهذا يُوضِّح كيف يمكن إساءة استعمال قانون الباتريوت لحماية طموح السياسيين، ومن الواضح أنَّه لا يوجد شيء غير قانوني من جانبي؛ لأنَّني منعت جريمة قبل وقوعها.

ومع ذلك، فقد اعتقلوني، وطبَّقوا مبدأ السرية لحماية الجمهوريين من الفضائح المحرجة التي قد تُدمِّر سمعة الحزب، ولا علاقة لرفاهية الشعب الأمريكي بهذا كله، وقد اعتُقلت، وهددت بالسجن مدَّة خمس سنوات؛ لمنعي من تحذير الناخبين الذين لهم الحق في معرفة مَن الذي يشتري السُّلْطة في واشنطن.

أما بالنسبة إلى التهمة الثانية، فلم يعرف فريق الدفاع ما حدث في أحد أيام شهر أكتوبر عام 2001». [339] ومع ذلك، فقد خمَّنا أنَّها تتعلق بجهودي لجمع إحصائيات صحية من العراق عن آثار اليورانيوم المنضب من حرب الخليج الأُولى.

تشير هذه الاحصائيات إلى ارتفاع نسبة التشوهات بين المواليد العراقيين وزيادة حالات الإصابة بالسرطان بسبب التعرُّض طويل المدى للإشعاع، وكان مسؤولو الصحة في بغداد يقولون إنَّ الإصابة بالسرطان بين الأطفال منتشرة أكثر من حالات الرشح.

كان أي نقاش علني في المحاكمة سيتطرَّق إلى هذه المشكلات الصحية؛ ما يسبب إحراجًا لوزارة الدفاع الأمريكية، لأنَّ المشكلة لا تقف عند هذا الحد، فقد تمتد لتشمل الجنود الأمريكيين العاملين في العراق الذين قد يتعرضون لأخطار صحية.

وهـذا مـا حدث فعلًا؛ فقد ارتفعت نسـبة التشـوهات بـين أطفال الجنـود الأمريكيين الذين خدموا في العراق؛ ما زاد من تكاليف الرعاية الصحية طويلة المدى؛ لذلك، لجؤوا إلى تصنيف (اليورانيوم المنضب) ضمن بند تهمة سـرية يدعمها دليل سـري، وكان هذا الخداع يهدف إلى منـع وصـول المعلومات إلى الجنـود الأمريكيين وعائلاتهم، ولم يكن باسـتطاعة وزارة العدل أن تمارس سلطة اعتقال مواطن أمريكي لجمعه إحصائيات عن الأوضاع الصحية من دون تفعيل قانون الباتريوت، والاعتماد على الاتهامات السـرية والدليل السـري؛ لجعل هذا النشـاط يبدو إجراميًّا يسـتحق مَن يمارسـه دخول السـجن، هذا شـيء رهيب ومخيف، ولكنَّنا لا نسـتطيع أن نقول لكم ما هو، هكذا كانوا يدَّعون.

ولكن، تبيّن أنَّ هذا الشيء قد يكون رهيبًا ومخيفًا فقط لأعضاء الكونغرس المؤيدين للحرب، الذين يريدون حرمان الجنود الأمريكيين من المزايا الصحية، وهذه جريمة حقيقية!

العامل الحاسم

إنَّ العامـل الحاسـم في أي محاكمـة جنائية - بحسـب قانون الباتريوت- هـو القاضي، فقد تحدَّدت نتيجة قضيتي بنـاءً على الكيفية التي قرر فيها القاضي مايكل موكاسـي (النـائب العام لاحقًا) تطبيق هذه القيود الدستورية.

بدايةً، لم يكن توجُّهه واضحًا، لكنَّني أدركت - مع مرور الوقت- أنَّه كان ينظر إلى الصـورة العامـة للقضيـة، وكنـت على قناعة أنَّه سـيرى - بعد انقشـاع الغشـاوة- أنَّ ما قمـت به لم يبلغ مسـتوى النشـاط الإجرامـي الذي يـبرر محاكمتي.[340] فـإذا اعترفت وزارة العـدل بأنَّني كنت أقوم بمهمة وسيط سري، وإذا أوضح المسؤولون عني بعض الأمور البسيطة، فإنَّ التهمة ستموت في مهدها.

والأسـوأ من هذا كله هو أنَّ هذه القضية كانت تُنذر بسـابقة قانونية خطيرة يمكن الاعتماد عليها في قضايا لاحقة، وأعتقد أنَّ القاضـي شكَّ في أنَّ الغموض لا يبرر الضرر الكبير الذي قد يلحق بالنظام القضائي الأمريكي. لهذه الأسـباب، فإنَّنا لا نلوم هذا القاضي إذا أراد الاعتذار عن النظر في هذه القضية، وأعتقد بأنَّ هذا أمر مهم لفهم تصرفاته.

لقـد كنـت واضحـةً منذ البداية؛ فأنا لن أعترف أبدًا أنَّنـي مذنبة بخصوص تنظيم مقاومة ضـد الولايـات المتحدة، وممارسـة دور عميلـة عراقية غير مرخصة، والتآمر مع الاسـتخبارات العراقية، عليهم ألا يحلموا أنَّني سأعترف بهذه التهم.

كان التماس التوصـل إلـى تسـوية أمـرًا مسـتحيلًا أيضًا، وكان علـيَّ أن أطلـب تقديمي إلى المحاكمة. وفي هذه الحالة، يتعيَّن على القاضي موكاسي أن يجد طريقة لرفض القضية حتى لا تكون سابقةً في نظام التقاضي الأمريكي.

لكنَّ السؤال المطروح هنا، هو: كيف سيفعل ذلك؟ فهذا ليس أمرًا سهلًا؛ ولهذا فإنَّنـي أغفر لـه، لقـد كان قانون الباتريوت يعتوره الخلل، حتى إنَّ أحد قضاة هذا البلد البارزين اضطر إلى التحايل عليه، ولم يكن باستطاعة قاضٍ أقل مرتبة منه أن يفعل ذلك.

وهـذا شـيء مخيف حقًّـا؛ نظرًا إلى الطريقة النهائية التي فعل بهـا ذلك؛ فالإجراءات التي اتخـذت بحقـي تُعَـد دليـلًا صارخًـا على ضـرورة إلغاء مثل هـذا القانـون فورًا؛ لحمايـة نزاهة العملية القانونية، إذ إنَّ السير في حقل الألغام الدستوري هذا سيكون محفوفًا بأخطار شديدة، ومع ذلك فإنَّ هذا - من وجهة نظر القاضي- كان أهون الشرين، مقارنةً بتطبيق هذا القانون الظالم على إجراءات المحكمة للمتهمين كافةً.

كان يمكن لأي محامٍ متمرس أن يطعن في صلاحية هذا القانون، ولكنَّ المحامي الذي عينته المحكمة لم يكن - للأسف- يملك الخبرة الكافية للتعامل مع هذا القانون الشائك.

لقد علمتني محنتي هذه درسًا مخيفًا عن السبب الذي يجعلنا ننظر إلى حقوقنا الدستورية بقداسـة، ونعمل على حمايتها بصرف النظر عن الثمن، وهذا السـبب هو أنَّ قانون الباتريوت يسـحق هذه الحقوق بطريقة لا يمكن تصورها، فقد اكتشـفت مع كل صفعة تلقيتها أهمية هذه الحقوق بالنسبة إلى العملية القانونية.

ولذلـك، سـيظل شـكري موصـولًا للقاضي موكاسـي إلى أن أمـوت؛ لبصيرته في اسـتخدام الأدوات المتوافـرة لديـه لرفض هـذه القضية، فقد أنقذ حياتي وحريتـي؛ لأنَّ ما حاولت الإدارة الأمريكيـة القيـام بـه بعـد ذلك يرقى إلـى مرتبة القتـل العمد، وكان هـذا (إنهاء مـع التحامل الشديد).

كانت وزارة العدل ووكالة الاستخبارات تريدان قتلي، وعندما بدأ الهجوم كان يجب الاستمرار فيه حتى النهاية؛ لأنَّ أي شيء أقل من التدمير الشامل كان سيُدين الحزب الجمهوري لتآمره على الأمن القومي، لكنَّني لم أفهم ذلك في صباح اليوم الذي اعتُقلت فيه، وصمَّمت على الذهاب إلى المحاكمة مهما كانت النتائج.

وبطريقة ما، أعتقد أنَّ هذا الهجوم هو أكبر شرف يمكن للحزب الجمهوري أن يمنحني إياه، وأنا أشعر باعتزاز شديد؛ لأنَّني وقفت بصلابة، وحذَّرت الكونغرس من كارثة الحرب، وحاولت أن أقول للشعب الأمريكي الحقائق المتعلقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولست نادمةً على ما تعرَّضت له.

وبالرغم من هذا كله، فلم تكن لديَّ أدنى فكرة أنَّ هذا الكابوس كان مجرد بداية، لم أكن أعرف أنَّني سأفقد حقوقي الدستورية التي ناضل من أجلها المؤسسون الأوائل لمنع الملاحقات السياسية، ولم تكن لديَّ أدنى فكرة أنَّ قانون الباتريوت سيأخذ خمس سنوات من عمري، لم يعطوني الفرصة للمثول أمام المحكمة، ولن تعقد محاكمة أمام هيئة محلفين كما يضمن الدستور ذلك للأمريكيين جميعًا، وفي النهاية كانوا على وشك تدميري؛ جسدًا، وعقلًا، وروحًا.

لقد كانت القوى التي تسيطر على الحكومة تتوقع أنَّ الإساءات التي تعرَّضت لها ستجعلني مشلولة الجسد والروح، وفي الحقيقة فإنَّهم كادوا ينجحون في ذلك، لولا أنَّ القاضي النزيه كان له رأي آخر.

تعالوا لنتابع معًا هذا الكابوس الرهيب، ودعوني أُبيِّن لكم السبب.

الفصل 18
قضية المحاكمة المفقودة

«إذا كنت تستطيع الاحتفاظ بعقلك عندما يفقد مَن حولك عقولهم ثم يلومونك على ذلك.

إذا كنت تستطيع أن تثق بنفسك عندما يشك فيك الناس كلهم بل تجد عذرًا لشكوكهم أيضًا.

إذا كنت تستطيع الانتظار، ولا تمل الانتظار، أو عندما يكذبون عليك، فلا تكذب عليهم،

وإلا فأنت لست صالحًا، ولست عاقلًا».

روديارد كيبلنغ، شاعر إنجليزي.

لقد لجأت وزارة العدل إلى خدعة خطيرة بتوجيه اتهاماتها إليَّ، لكنَّني لم أكن أنوي الانهزام أمامها، كانت قيادة الجمهوريين بحاجة إلى استخدام مختلف أسلحتها؛ لأنَّني كنت مصممةً على المقاومة حتى النهاية، وأن أنتصر.

لم أخشَ الذهاب إلى المحاكمة في يوم من الأيام، ولم أُفكِّر في الاعتراف بأنَّني مذنبة، ولو للحظة واحدة. وقد أنشأت إستراتيجية قانونية كاملة في الساعات الأُولى التي أعقبت اعتقالي، فبعد قراءتي صحيفة الاتهام، اكتشفت فيها أخطاء كثيرة، ثم حدَّدت الشهود والإثباتات الضرورية التي ستدحض التهم المُوجَّهة إليَّ.

كانت القضية بالنسبة إليّ تحرُّشًا قانونيًا، لكنّني أدركت أيضًا أنّني سأنتصر عندما تبدأ المحاكمة، وينكشف سخف القضية، والأهم من ذلك أنّ الجمهور سينتصر بعد معرفة الكثير من الحقائق عن العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والفرص الضائعة لتعزيز مكافحة الإرهاب، مثل الحصول على السجلات المالية لتنظيم القاعدة من بغداد من أجل القضاء على شبكة تدفق الأموال التي تُغذي الإرهاب.

لم يكن الجمهور يعرف هويتي بعدُ، وهذا الجهل سينتهي بعد إدلاء الشهود بإفاداتهم، وبالتأكيد فإنّ المحاكمة لن تكون مملةً؛ لأنّني سأُثبت خبرتي في مكافحة الإرهاب استنادًا إلى عملي في قضية لوكيربي، وكنت على ثقة بأنّ هيئة المحلفين ستأمر بالإفراج عني حين يفهم أعضاؤها طبيعة عملي في تحقيقات أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كان إثبات أنّني كنت أعمل وسيطة سرية لوكالة الاستخبارات الأمريكية أسهل من الأمور الأخرى كلها، وقد شملت قائمة شهودي موظفين سابقين في الكونغرس، وصحفيين مثل إيان فيرغوسن، الذي أجرى مقابلة مع مسؤولي في وكالة الاستخبارات الأمريكية الدكتور فيوز، في أثناء محاكمة لوكيربي، ونشرها في صحيفة غلاسكو صنداي هيرالد [341]. ووعد إدوارد ماكينشي (أحد المحامين الإسكتلنديين الرائعين الذي نجح في تبرئة موكّله المواطن الليبي الأمين خليفة فحيمة الذي كان متهمًا في قضية لوكيربي) بالسفر على حسابه الخاص ليشهد لصالحي بخصوص علاقة العمل الطويلة التي كانت تربطني بالدكتور فيوز [342] [343]، وقد بعث لي برسالة عن طريق البريد الإلكتروني عارضًا المساعدة.

لم تكن لديَّ أي مشكلة في إثبات علاقتي بوكالة الاستخبارات الأمريكية، أما القول بعكس ذلك فهو تضليل من وزارة العدل.

ولحُسن الطالع، فإنّني أستطيع أيضًا تقديم شهادة الدكتور فيوز المكتوبة عن محاكمة لوكيربي، التي قدّمها إلى محكمة اليكسندريا بولاية فرجينيا في شهر يناير عام 2001م [344]. تُثبت هذه الشهادة دور الدكتور فيوز في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتتضمّن تفاصيل عن معرفته بالأحداث التي أدّت إلى تفجير طائرة (البان آم 103)، وقد تضمّنت الشهادة قائمة تحوي أسماء (11) إرهابيًا شاركوا في عملية التفجير لأهداف مزدوجة، منها حماية تهريب المخدرات من وادي البقاع في لبنان. كانت

متطلبات وكالة الاستخبارات المركزية الخاصة بهذه الوثيقة المكتوبة استثنائيةً؛ فهي مختومة، ولا يمكن إلا لقاضٍ آخر داخل الولايات المتحدة (مثل القاضي موكاسي)، أو قاضٍ في إسكتلندا فتح هذه الوثيقة، وقد اشترطت وكالة الاستخبارات الأمريكية أن لا يطلع على هذه الوثيقة أي شخص آخر داخل الولايات المتحدة؛ ولذلك فإنَّ هيئة المحلفين لا يمكن أن تطَّلع عليها، ولكنَّها كانت - على أي حال- ستُعزِّز من فهم القاضي موكاسي لطبيعة أنشطتي مع الدكتور فيوز.

وفي حال انعقاد المحاكمة، فإنَّ شهادة المحامي ماكينشي، إلى جانب شهادة الدكتور فيوز، كانت ستُفجر قضية لوكيربي مرَّةً أخرى [345]، وكان هذا سيعني المزيد من المتاعب لوزارة العدل التي قاومت أي محاولة لتبرئة ليبيا من تفجير لوكيربي، وأسباب هذا المنطق معروفة في أوروبا والشرق الأوسط، لكنَّها غير مفهومة داخل الولايات المتحدة.

أما بخصوص إثبات صلة الدكتور فيوز بالقضايا المرتبطة بالعراق، فأمر بسيط أيضًا؛ إذ شهد أمام الكونغرس عام 1992م [346]، وذكر اسم شركة أمريكية كانت تُزود العراق بمنصات إطلاق صواريخ سكود قبل حرب الخليج الأُولى، لقد أثبتت تلك الشهادة خبرة الدكتور فيوز بالصفقات العسكرية العراقية، وبهذه الشهادة، وبوثائق أخرى من تحقيق النائب تشارلز روس، أصبح لديَّ أكثر من دليل لإثبات معرفة الدكتور فيوز بالشأن العراقي [347]. وبذلك، سيكون سهلًا إثبات إشرافه على الجهود السرية لعودة مفتشي الأسلحة إلى بغداد.

كنت في وضع جيد، وما كان متهمون آخرون ليحلموا بمثل هذا الوضع، وقد شعرت بقوة كافية لمواجهة هذه المشكلة.

لكن، كان عليَّ أن أتحلى بالصبر لأشهر قليلة حتى انتخابات نوفمبر، لقد أخلوا سبيلي بكفالة مقدارها نصف مليون دولار، لكنَّ ذلك لم يخيفني، وأنا التي تعاملت مع ليبيا والعراق ثماني سنوات، إلا أنَّ الشيء المعيب الذي أقلقني هو تآمر كبار المسؤولين في الحزب الجمهوري لاعتقال وسيط سري ظلمًا، ضمن إستراتيجيتهم لخداع الناخبين بخصوص القضايا الانتخابية الرئيسة: هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والمعلومات الاستخباراتية عن العراق في مرحلة ما قبل الحرب، وقبل كل شيء أداء الجمهوريين في الحرب على الإرهاب.

يا لها من كذبة كبيرة! فالجمهوريون لم يُحقِّقوا هذا النجاح البارز في الحرب على الإرهاب كما يدَّعون، وإنَّما العكس هو الصحيح، لكنَّ الناخبين لن يعرفوا الحقائق إلا بعد الانتخابات الرئاسية.

قلت لنفسي إنَّ الأمريكيين سيغضبون كثيرًا عندما يطلعون على الحقيقة في أثناء محاكمتي، وإنَّ خداع الحزب الجمهوري سيثير نقاشًا في المدَّة الرئاسية الثانية لطرد الرئيس بوش من البيت الأبيض.

كان واضحًا أنَّ الجمهوريين لا يمكنهم مواجهة الناخبين بالحقائق، فلجأوا إلى أساليب الطغاة في اعتقال مَن يقولون الحقيقة؛ ليتسنى لهم البقاء في السُّلْطة، وادعاء تحقيق إنجازات زائفة، لكنَّ محاكمتي ستفضح هذه الادعاءات والأكاذيب جميعًا بكل تأكيد.

تصورت وأنا أُحلِّق بخيالي أنَّني سأرى الجمهوريين بعد انكشاف أمرهم، وهم يرتدون قبعات الرقص، ويحملون لافتات كُتِب عليها: «لن نكذب على الناخبين مرَّةً أخرى بخصوص مكافحة الإرهاب».

بعد تراجع بوش المفاجئ عام 2004م، وظهور جون ماكين منافسًا قويًّا على ساحة الحزب الجمهوري، يحق لنا أن نسأل: هل كان بوش سينجح في انتخابات الرئاسة مرَّةً ثانيةً لو أنَّ الأمريكيين عرفوا حقيقة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والتحذيرات التي سبقتها، وخيارات السلام قبل الحرب؟

هل كان الناخبون سيغفرون؟ هل كان الفشل في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر سيُدمِّر طموحات الجمهوريين؟

شخصيًّا، أشك كثيرًا في أنَّه كان سينجح لو عرف الأمريكيون ذلك، وربما كانت دوائر الحزب الجمهوري تعتقد ذلك، وإلا لما اعتقلوني.

في شهر مارس عام 2004م كانت خبرة ما قبل المحاكمة مؤذيةً ومحبطةً أكثر من أي شيء آخر، لكنَّ مقاومتي الفطرية انتفضت مرَّةً أخرى، فقررت أن أصمد وأنتصر.

منذ الأيام الأُولى لاعتقالي بدأت وسائل الإعلام العالمية تتحدث عن علاقتي العائلية بآندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض).

ونتيجةً لهذا النبش في تاريخي العائلي؛ واجه البيت الأبيض مشكلة خطيرة، أما الحزب الديمقراطي فلم يكن يهمه أنَّني عملت مستشارة صحفية لعدد من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين، واتُّهِمت أنَّني (عميلة عراقية).

إنَّ سبب المشكلة التي واجهها الجمهوريون هو إرسالي (11) رسالةً إلى آندرو كارد، تتضمَّن تفاصيل عن موافقة العراق على استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة.

ولسوء طالع البيت الأبيض، فقد كنت مقتنعةً - صباح يوم اعتقالي- أنَّ مسؤولي القديم الدكتور فيوز، وربما بول هوفين، قد اتصل بكبار المسؤولين في وكالة الاستخبارات ليُذكِّرهم أنَّه لا توجد اتفاقية (عدم إفشاء) تحتم عليَّ التزام الصمت [348].

كنت أستطيع قول ما أشاء، وسأفعل ذلك بكل تأكيد، وهذا لسوء طالع آندرو كارد.

ما إن انتشر نبأ اعتقالي حتى تجمَّعت وسائل الإعلام العالمية في مدينتي الصغيرة تاكوما بارك في ولاية ميريلاند التي تبعد أميالًا قليلةً عن البيت الأبيض.

ثم جاء فريق صحفي من التلفاز الروسي، وأجرى مقابلات مع أصحاب المحال التجارية وجيراني، وقد علم بالخبر أصدقائي في تايوان وماليزيا وفرنسا وكندا وبريطانيا، ونقلت وسائل الإعلام الخبر نفسه: اعتقال ابنة عم آندرو كارد بتهمة العمالة للعراق.

كان هذا خبرًا مفرحًا.

لكنَّ بعض وسائل الإعلام أخطأت في نقل الخبر، بقولها إنَّني اعتقلت بتهمة التجسس لصالح العراق، وبالرغم من أنَّ هذا الخبر لم يكن صحيحًا، فإنَّه زاد من مأزق البيت الأبيض.

بينما كنت محتجزةً في قفص الحجز في محكمة بالتيمور، ووسائل الإعلام تضغط على البيت الأبيض للحصول على تفاصيل دقيقة، كانت مشكلة آندرو كارد (سوزان لينداور) تتفاقم أكثر فأكثر. في هذه الأثناء، لا بُدَّ أنَّ عصابة آندرو كارد كانت تبحث عن حل سريع، لقد كانوا

بحاجة إلى شيء يُغيّبني عن المشهد الإعلامي، وهنا تأكدت أنَّ البيت الأبيض أيقن أنَّ تقديمي للمحاكمة سيكون غلطةً كبيرةً، كانوا يدركون أنَّني لن أعترف بالتهمة المُوجَّهة إليَّ أملًا في التوصل إلى تسوية ما، كانوا يعرفون أنَّ المحاكمة ستكون فضيحة مُدوية بالنسبة إليهم؛ لأنَّني أستطيع إثبات صحة ما أقوله.

كنت مثل الإعصار الذي سيطيح بخيام الحزب الجمهوري الهزلية، لذلك، كانت عصابة آندرو كارد بحاجة إلى إستراتيجية لإسكاتي، وكانوا يريدونها بأقصى سرعة ممكنة.

وأخيرًا، انتهى يوم انتظاري الطويل في قفص الحجز عندما أخذوني للمثول أمام القاضية سوزان غوفي، عند الساعة الرابعة بعد الظهر، حيث وافقت على طلب الكفالة، ونُقلت قضيتي من محكمة بالتيمور إلى محكمة مدينة نيويورك.

تقدم المدعي العام، ووقف أمام القاضية، قائلًا لها بانفعال إنَّ أحد أفراد عائلتي قد أبلغه أنَّني حاولت الانتحار قبل أسابيع من اعتقالي. واستنادًا إلى هذا الزعم، فإنَّ وزارة العدل طلبت عرضي على طبيب نفساني لتقييم حالتي قبل إطلاق سراحي بكفالة. ما عدا ذلك، فإنَّ الوزارة لا تعترض على إطلاق سراحي؛ لأنَّه لا خوف من هروبي، ولأنَّني أملك بيتًا، وأحتفظ بعلاقات قوية مع المجتمع المحلي [349].

كان أحد المحامين يتابع إجراءات الإفراج عني بكفالة، وما لبث أن جاء إليَّ مسرعًا ليفجر قنبلةً في وجهي.

وحقيقة الأمر أنَّني صدمت؛ فهذه أول مرَّة أعرف فيها أنَّني ميَّالة إلى الانتحار، وتصورت آندرو كارد يربت على ظهر أحد زملائه في البيت الأبيض؛ ليُهنِّئه على العمل الرائع الذي قام به!

هذا يعني أنَّ كل مَن عارض جورج بوش والحرب على العراق هو إنسان مجنون، أليس كذلك؟ لم يكن ديك تشيني أو دونالد رامسفيلد هما مَن قدَّم معلومات غير صحيحة عن العراق، وإنَّما أنا الذي فعلت ذلك؛ لأنَّني غير كفؤة، وأفتقر إلى روح المغامرة، وإلى مهارة حل المشكلات.

انتحارية؟ سألته وأنا أضحك. أنت تمزح، ولا شك! لا بُدَّ من وجود أكثر من سوزان ليندا ور في المحكمة اليوم؛ لأنَّني أجزم أنَّهم يتحدثون عن المرأة الخطأ، فأنا لم أُفكِّر في الانتحار طوال حياتي.

لقد قلت لأصدقائي مرارًا قبل اعتقالي إنَّ عليهم أن يستبعدوا فكرة الانتحار من أذهانهم إذا حدث لي شيء ما، لكنَّهم سيحاولون إظهار موتي يبدو انتحارًا، أما أصدقائي فكانوا يعرفون أنَّني لن أُقدِم على شيء كهذا؛ فأنا أُؤمن بأنَّ الحياة مغامرة علينا أن نعيشها، ونستمتع بها، حتى في أسوأ الظروف.

بعد سماعي ما قاله، رجوته أن يعود إلى القاضية، وينفي هذا الادعاء السخيف لأنَّ دوافعه سياسية.

قال المحامي الرائع: «إنَّ وسائل الإعلام كلها تتحدث عن قضيتك»، ثم أضاف: «إنَّ البيت الأبيض في ورطة كبيرة بسبب اعتقالك، إنَّهم يبحثون عن مخرج، سوف ننفي ميلك إلى الانتحار، لكنَّك في الحقيقة لا تملكين أي خيار، إنَّهم مستعدون لإطلاق سراحك بكفالة إذا قبلت المثول أمام طبيب نفساني، القاضية ترى أنَّ هذا الطلب معقول، ثم بإمكانك بعد ذلك أن تذهبي إلى بيتك»».

نظرت إلى الساعة، كانت الرابعة بعد الظهر، ثم نظرت إلى الصحفيين المتجمهرين في قاعة المحكمة بانتظار الخطوة اللاحقة.

حسنًا، لقد بدا لي الخروج من قفص الحجز والنوم في سريري تلك الليلة صفقةً رابحةً، ألا يدل ذلك على أنَّني عاقلة؟ ستستغرق العملية ساعة واحدة؛ فقد وعدوا أنَّها ستنتهي هذا المساء، بعدها سأقضي الليلة في بيت ضيافة بانتظار وصول والدي لتسليمي إليه، ثم أظل بعد ذلك في بيتي إلى أن يحين موعد المحاكمة.

يمكنني أن أتحمَّل هذا كله، ليست لديَّ مشكلات عاطفية لأتحدث عنها مع الطبيب النفساني، وأنا أصلًا من الأشخاص الذين لا يحبون علم النفس كثيرًا، وكنت أُؤمن أنَّه مضيعة للوقت والجهد، لكنَّني أُدرك أيضًا أنَّ وزارة العدل تمارس معي لعبة قذرة، ومن المؤكد أنَّ أي

عالم نفساني شريف سيُكذِّب مزاعم الوزارة، سأقول لهذا الطبيب النفساني إنَّني لست بحاجة إلى استشارة.

عندما أتذكَّر هذه الأحداث جميعًا أعتقد أنَّه كان عليَّ أن أرفض هذا العرض؛ لأنَّني قدَّمت في تلك اللحظة تنازلًا قاتلًا أضر بمصداقيتي إلى حدٍّ كبير مثلما أضر بقضيتي.

كل ما كنت أريده في تلك الليلة هو أن أعود إلى البيت، ولأنَّه لم تكن لديَّ أي خبرة سابقة بالمحاكم؛ فقد اعتقدت أنَّ عرضي على الطبيب النفساني أمر بسيط، وتافه، ولا معنى له، واعتقدت أنَّ من الأفضل لي أن أُبيِّن للقاضية أنَّني متعاونة حتى تسمح بإطلاق سراحي بكفالة.

ولو أنَّ أحدهم نصحني لكنت حميت نفسي من مؤامرة اغتيال الشخصية التي تتناقض مع حقائق حياتي، وقد أعددت - مع مرور الوقت- إستراتيجيةً لمواجهة الألاعيب النفسية الفاسدة في المحاكم. ولكن، بعدما تعلمت الدرس القاسي.

ما زلت أتذكَّر تلك الليلة بوضوح تام، كنت مرهقةً وجائعةً، حتى إنَّني كنت أغفو من حين إلى آخر، وقد ظل ذلك الطبيب النفساني الغبي يدق على الطاولة ليوقظني، حاولت أن أُبقي عينيَّ مفتوحتين، وغرست أظافري في كف يدي، في محاولة يائسة لأظل مستيقظةً، لكنَّه أبلغ المحكمة أنَّ استجابتي كانت عشوائيةً.

لحُسن الطالع أنَّ المحامي العام الأول كان رائعًا؛ فقد أصر على تأجيل جلسة التقييم إلى اليوم الثاني، ليتسنى لي تناول شيء من الطعام، وأنال قسطًا من الراحة بعد عناء هذا اليوم.

ولكن، هل فهم الطبيب النفساني (العاقل المتبصر) ذلك؟ لا، لقد حاول ذلك الغبي أن يُلحِق بي أكبر ضرر ممكن، رافضًا إنكاري الشديد أنَّني ميالة إلى الانتحار، وأنَّني لا أعلم مصدر هذا الادعاء السخيف، وقد استنتج أنَّني غير مدركة لميولي الانتحارية، ولكنَّها موجودة.

يضاف إلى ذلك أنَّ شخصًا ما أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّ أخي يعاني اضطرابًا وجدانيًّا ثنائي القطب، أو الهوس الاكتئابي، وهذا غير صحيح تمامًا؛ فأخي جون كان يمر بنوبات من (الاضطراب الوجداني الموسمي) أو ما يُعرف بحزن الشتاء، وهو إنسان واثق من نفسه، وموهوب، ومبدع.

وفي عبارات ينقصها المنطق أعلن الطبيب النفساني أنَّه إذا كان أخي يعاني نوبات الاضطراب الوجداني ثنائي القطب، فهذا يعني بالضرورة أنَّني أعانيها أيضًا (أي أنا وأخي توأمان متطابقان). وفي الواقع، فإنَّ الاضطراب الوجداني ثنائي القطب لم يظهر علي مُحيّاي في المقابلة؛ لأنَّني -عمليًا- كنت نائمةً، وقد توقعت أنا والمحامي أن يتحلى هذا الخبير النفساني بشيء من النزاهة، ويأخذ حالتي البدنية في الحسبان، إلا أنَّه تجاهل في تقريره قولي له إنَّني مُجهَدة، لقد كان هذا أول درس لي في كذب سيكولوجيا المحاكم التي تخترع، وتكذب، وتتجاهل خدمةً لأغراضها.

كانت كلمتي مقابل كلمته، وقد تعلمت ذلك الدرس مرَّةً أخرى مع نتائج مُحبِطة إلى أن اهتديت إلى حل، وسيسعدني أن أشارككم فيه.

توجد طرائق كثيرة تحمي بها نفسك من هذا النوع من السيكولوجيا الكاذبة، وهذه الطرائق تُؤثِّر كثيرًا في النتائج.

بمحض المصادفة، لقد فعلت شيئًا بطريقة صحيحة؛ فقد رفضت مقابلة الخبير النفساني إلا بحضور المحامي الذي نجح في منعه من التسبب في ضرر أكبر، لقد أبلغه المحامي أنَّنا سنطلب في نهاية الأسبوع تقييمًا آخر من طبيب نفساني يسكن قريبًا من بيتي، قبل ظهوري أمام القاضي موكاسي في نيويورك.

وبذلك، فإنَّ هذه الإحالة الاستشارية سيتولاها الطبيب الثاني؛ ما يعني أنَّ الطبيب الأول لن يستغلني - كما بدا واضحًا- لأنَّني كنت مصدر دخل بالنسبة إليه.

في تلك الليلة تعلمت أنَّ علم النفس قد أصبح مستخدمًا في المحاكم للإضرار بسمعة المتهمين؛ لجني دخل أكبر، ولم يعد توفير خدمة مجتمعية للمتهمين المتعبين هو الدافع الرئيس للاستشارة النفسانية التي تطلبها المحكمة؛ لذلك فإنَّ علم النفس ليس له علاقة بمساعدة الناس، وقد أصبح وسيلةً لجمع المال من أجل دفع أقساط البيوت والسيارات، وأصبح المتهمون مثل الصراف الآلي الذي يسحبون منه أموال الدولة.

لم تعد هذه المهنة موضوعية ولا علمية، وكل ما يعني الممارس لها هو المال؛ لذلك فقد كان التقرير الذي أَعَدَّه الدكتور جون كينيدي، الخبير النفساني في خدمات صحة العائلة، بعد يومين من التقييم الأول، مختلفًا تمامًا [350].

لقد أخبرني الدكتور كينيدي أنَّه لم يواجه في حياته مثل هذا الضغط السياسي لإصدار تقييم سلبي، وقال إنَّه تلقى مكالمات عدَّة من جهات رسمية حاولت التأثير في رأيه المهني، زاعمةً أنَّني أحتاج إلى تدخل علاجي.

وقد ذكر لي أنَّ ما يطلبونه منه غير مهني، وغير أخلاقي، وأكد أنَّه لا يمكن أن يفعل ذلك، ولن يكتب في تقريره سوى ما يراه، وهذا هو التقرير الذي رفعه إلى القاضي موكاسي [351]:

«لقد اتُّهِمت ليندا اور قبل يومين بأربع تهم بدعوى أنَّها عميلة غير مرخصة لدولة أجنبية، وقد حظيت قضيتها باهتمام واسع من وسائل الإعلام، وكان والدها قد أبلغ السلطات بأنَّ ابنته فكَّرت مؤخرًا في الانتحار؛ لذا وخلال ساعات قليلة بعد اتهامها، فقد عاينها الدكتور روسكيز، خبير علم النفس التشريحي، ثم قرر أنَّها مصابة بالهوس أو الجنون، ووصف لها دواء الألانزابين من عيار (5) ملغم.

تصف ليندا اور نفسها بأنَّها مبدعة، مفعمة بالحيوية، ودودة، عاطفية، وحين تعمل في مشروعات معينة، فإنَّها قد تستمر في العمل إلى ساعة متأخرة من الليل، ومع ذلك، فإنَّها تنفي أن تكون قد عانت نوباتِ أرقٍ طويلةً، أو انقطاعًا عن الواقع، وتنفي أنَّها قد مرَّت بحالات اكتئاب، أو فكَّرت في الانتحار، وتنفي أيضًا أنَّها تناولت الكحول، أو تعاطت المخدرات.

«اختبار الحالة العقلية: التواصل البصري سليم، الحركات عادية، الكلام سريع، المشاعر متناغمة، عمليات التفكير منطقية وخطية وموجهة نحو الهدف، محتوى التفكير خالٍ من الهلوسة والأوهام، أو الميل إلى القتل أو الانتحار، أعربت عن ثقتها بقرب إخلاء سبيلها، حكمها سليم، إدراكها متماسك إلى حدٍّ كبير».

أوقف الدكتور كينيدي الألانزابين، ووصف الديباكوت بدلًا منه لاستخدامه في حال شعوري بالخوف في أثناء احتجازي، لم يكن للاستعمال اليومي، وإنَّما لتهدئتي عند شعوري بالخوف.

ونظـرًا إلـى أنَّني لم أتعرَّض للاعتقال في الماضي؛ فلم أكن قادرةً على معرفة كيف سـتكون استجابتي لمثل هـذا التهديـد، لم يكن باسـتطاعتي توقـع إذا كنت سـأتناول هذا الـدواء أم لا. لا شـك في أنَّ الإنسـان يمـر بأوقـات صعبـة إذا كان متهمًـا، ولكـن يتعـيَّن عليـه أن يظـل هادئًا؛ ليسـتطيع التركيـز، وإعـداد إسـتراتيجية مناسـبة للدفاع. وافقـت على الاحتفـاظ بالديباكوت تحسـبًا للطـوارئ، وقد مرَّت بي أيام اضطررت فيها إلى تناولـه، كانت تعليمات الوصفة تقضي بتناول (30) حبّةً في (18) شهرًا.

أوصى الدكتور كينيدي باستمرار جلسات الاستشارة مدَّةً تتراوح من أربعة أسابيع إلى اثني عشـر أسـبوعًا [352] إلى حين مثولي أمام القاضي موكاسي، كان المدعي العام وسُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة قد طلبا خضوعي للاستشارة النفسانية إلى أن يحين موعد المحاكمة.

والحقيقة أنَّ حكاية التهديد بالانتحار المزعوم تركت أثرًا سـلبيًّا، وما أثار فضولي هو كيف اسـتطاعت سُـلْطة خدمات مـا قبل المحاكمة أن تُلفِّق قصة التهديد بالانتحار، مـن الواضح أنَّ شـخصًا ما سـأل والدي، الذي كان يعيش في سكوتسديل بولاية أريزونا، عما يعرفه عن حياتي. الجـواب الصحيـح الـذي يمكـن أن يقوله هو: «ليس الكثيـر». وكان والدي قد أرسـل إليَّ - قبل بضعة أسابيع من اعتقالي- إعلانًا في إحدى الصحف، يطلب نساء بصحة جيدة، للمشاركة في تجربة خاصة بالأمراض التناسـلية النسـائية؛ بغية اختبار دواء جديد لعلاج سـرطان المبيض. ولأنَّ والدتي توفيت بهذا المرض؛ فقد اعتقد أنَّني قد أرغب في المشاركة في تجربة اختبار الدواء الجديد.

لم أكن أحب الإيثار كثيرًا حتى أُعير معهد الصحة الوطني أعضائي الداخلية لاسـتخدامها في البحث الطبي؛ لذلك ألقيت الصحيفة في سلَّة المهملات.

وتأسيسًـا على ذلك، فقد تمسـكت سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة بهذا التصرف، قائلةً إنَّ رمي الإعلان في سلَّة المهملات يُمثِّل تهديدًا بالانتحار؛ لأنَّ والدتي توفيت بذلك السرطان، وهذا ما يُفسِّر كيف أمرت المحكمة بعرضي على طبيب نفساني.

وفي ضوء ما عانيته في جلسات الاستشارة هذه، فقد رأيت التهديد الكاذب بالانتحار تعصُّبًا جنسيًّا مهينًا حاطًّا من شأن النساء السجينات.

يبدو الأمر نوعًا من الفكاهة السوداء العبثية؛ لأنَّ الناس كانوا يسألونني طوال الوقت: «ما سبب بقائك حيَّةً بعد كل ما مررت به في هذه القضية؟».

كان ردي: «لأنَّني رفضت أن أموت قبل الذهاب إلى المحاكمة؛ لذلك فمن المحتمل أنَّني سأعيش إلى الأبد». وهكذا، فإنَّ الانتحار لن يحدث أبدًا؛ لأنَّه بعيد عن تفكيري.

وفي الأحوال كلها، فإنَّ هذه القضية المُلفَّقة تُفسر المسار الملتوي الذي امتد من البيت الأبيض إلى أمر المحكمة الذي أجبرني على حضور جلسات الاستشارة النفسانية من أجل تشويه سمعتي.

والحقيقة أنَّني كرهت أمر حضور هذه الجلسات الأسبوعية كرهًا شديدًا، ومع ذلك فقد أطعت هذا الأمر عامًا كاملًا، ثم أخذت أشعر بالقلق عندما لم يتحدَّد موعد للمحاكمة. كان الدكتور تاديسا الذي أجرى معي مقابلة في خدمات صحة العائلة يدرك ما يدور؛ فقد قال لي إنَّ أمر المحكمة كان يهدف إلى صرف انتباه وسائل الإعلام عن علاقتي العائلية بأندرو كارد.

قال لي أيضًا إنَّه تلقى مكالمات هاتفية عدَّة من سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة تطلب إليه أن يصرف لي أدوية تجعلني مدمنة، وعندما رفض طلبوا إليه أن يعتذر عن متابعة حالتي؛ ليتسنى لهم إحالتها إلى معالج آخر، وهذا - في رأيه- يعني أنَّهم يبحثون عن شخص يستطيع أن يحقنني بأدوية تجعلني مدمنة، وأضاف: «إنَّ تدخل هذه السُّلْطة في عمل الطبيب النفساني هو تصرف غير مهني، وغير أخلاقي، وإنَّ ذلك يُعَد دليلًا على أنَّ السياسيين يحاولون التأثير في قرار الطبيب ليكون ضد المتهم، ويكفيه فخرًا أنَّه رفض طلبهم».

بعد الصدمة التي سببها لي الطبيب الأول ليلة اعتقالي، لم أعد أشك في أنَّ طبيبًا آخر يفتقر إلى الصدق والنزاهة سيستجيب لطلبهم؛ لأنَّ بعض الاستشاريين النفسانيين المتعاونين مع المحاكم يكذبون، وهم يزعمون أنَّ كذبهم هو لصالح المتهم الذي قد ينجو من العقوبة بسبب التقرير الذي يُقدِّمه الاستشاري.

وحتى الدكتور تاديسا المعروف بنزاهته، دهش لأنَّني لم أكن أهتم بما كان يقوله؛ فقد قلت له إنَّني لا أنوي تغيير أي شيء في حياتي، وإنَّني - خلال سنة- سأخرج من مكتبه مثلما كنت في اليوم الأول الذي دخلت فيه عيادته.

أخذت معي في أولى جلساتي كتابًا عن الطبخ، وأجبرته على سماعي وأنا أقرأ المقادير، وعندما سألني عما إذا كنت أنوي إعداد أي من هذه الوجبات، أكدت له إنَّني لن أفعل شيئًا من هذا أبدًا، وإنَّ ما يقوله هو مثل هذه الوجبات التي لن أطبخها.

كان الدكتور تاديسا يتمتع بروح الفكاهة؛ فقد أحضر معه في الجلسة الثانية نسخة من صحيفة واشنطن بوست، وأخذ يناقش المقالات والأحداث الجارية، هذا كل ما أتذكَّره عن تلك الجلسات. وفي الحقيقة، فإنَّني لا أتذكَّر أي شيء سوى صحيفة واشنطن بوست، وتذمري من الأذى الذي تسببه هذه الجلسات لحياتي المهنية؛ لأنَّني لا أستطيع العمل طوال اليوم، وهذا ما دمرني ماليًّا.

كانت هذه الجلسات مملَّة جدًّا، وقد سمَّيتها (مجالسة الأطفال)، وكنت أقول لأصدقائي ممازحةً إنَّ عليَّ الذهاب «مرَّةً في الأسبوع لأطمئن على الدكتور تاديسا». وحتى أجد موضوعًا للحديث، كنت أعُد إشارات المرور الحمراء والخضراء وأنا في طريقي إلى عيادته.

وقد سألني مرَّةً: إلى ماذا ترمز» إشارات المرور بالنسبة إليك؟، فأجبته إنَّها ترمز إليه، وإلى العراقيل التي تضعها وزارة العدل لتأخير انعقاد المحاكمة.

وفي صباح يوم آخر أخذت أنظر في الفضاء كما لو كنت في حالة موت دماغي، ويبدو أنَّني تنهَّدت بعمق. حينها، انحنى الدكتور تاديسا، ثم سألني: ما الأمر يا سيدة ليندا اور؟ بماذا تفكِّرين؟ فقلت له: أفكِّر في أي أنواع المثلجات سأشتريه للعشاء، ولكنَّني لا أعرف من أي المتاجر سأشتريه، قال: أخشى أنَّني لا أستطيع مساعدتك، فقلت له: بالتأكيد، هل تعتقد أنَّني يمكن أن أستشيرك بخصوص شيء مهم كهذا؟!

بعد مرور سنة على هذا العبث رفضت بشدة الاستمرار فيه، فإذا أرادت المحكمة أن تلغي كفالتي فلتفعل، ثم قلت للدكتور تاديسا إنَّه لم يُضف أي شيء إلى حياتي.

واتهمته بعرقلة حياتي المهنية حتى يجني المزيد من الأموال من المحكمة، وقد كان سعيدًا لأنَّني قررت التوقف عن حضور الجلسات، وكما شاء القدر، فقد كان لهذه الجلسات قيمة غير متوقعة في المعركة القانونية القادمة [353].

فيما يأتي ما كتبه الدكتور تاديسا في تقريره الشهري (انظر الملحق) [354]:

مايو 2004م: «تبدو السيدة ليندا اور في وضع نفسي مستقر».

يونيو 2004م: « تُظهر السيدة ليندا اور استقرارًا، ولا تَظهر عليها أي أعراض نفسية قد تتطلب اهتمامًا إضافيًا أو خاصًا».

يوليو 2004م: «لا تُظهر السيدة ليندا اور أي اهتزاز عاطفي، أو مشكلات نفسية أخرى، وتقول: إنَّها لا تتناول أي أدوية، وإنَّها مستقرة».

أغسطس 2004م: «أعربت السيدة ليندا اور عن قلقها من الغموض الذي يكتنف مستقبلها بسبب هذه المشكلة القانونية، وهي تبدو مستقرة، ولا تَظهر عليها أي أعراض، أو مشكلات نفسية».

سبتمبر 2004م: « تحضر السيدة ليندا اور الجلسات في موعدها، وقد أعربت عن قلقها وإحباطها حيال مشكلتها القانونية، ولا تَظهر عليها أي أعراض، أو علامات غير عادية، وهي تبدو مرتاحة وقادرة على التعامل مع تحدياتها النفسية والعاطفية من دون تناول أي أدوية».

أكتوبر 2004م: «تحضر السيدة ليندا اور الجلسات في موعدها، ولا تَظهر عليها أي علامات جنون، أو اضطرابات عقلية، تبدو مستقرة ومهتمة بقضيتها القانونية، وتبدو أحيانًا قلقة خشية احتمال سجنها».

نوفمبر 2004م: «لا تُظهر الاختبارات العقلية أي علامات أو أعراض نفسية، لكنَّها أحيانًا تُظهر توترًا وقلقًا عندما تتحدث عن مشكلتها القانونية، ومع ذلك تبدو موجهة نحو الهدف، ويبدو حكمها على الأشياء ضمن المدى الطبيعي».

ديسمبر 2004م: « تحضر السيدة ليندا اور الجلسات في موعدها، وهي تُعبِّر عن أفكارها بصراحة، وهي قلقة على مستقبلها وهويتها، ولا تَظهر عليها أي اضطرابات عاطفية، وتفكيرها مركز وهادف».

يناير 2005م: «تحضر السيدة لينداور الجلسات في موعدها، ويَظهر عليها الاستقرار العاطفي، ولا تَظهر عليها أي أعراض نفسية، لكنَّها مع ذلك تبدو قلقة بخصوص ما ستؤول إليه مشكلتها القانونية».

ومما جاء في تقرير شهر مارس عام 2005م (بعد مُضي سنة كاملة):

«لا تزال السيدة لينداور قلقةً بخصوص مشكلتها القانونية، ولم تَظهر عليها حتى الآن أي أعراض جنون، أو اكتئاب، أو أي حالات نفسية أخرى قد تتطلب علاجًا إضافيًّا».

إنَّ هذه التقارير موجودة لدى سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة، وهي تؤكد استقراري العاطفي والنفسي طوال سنة كاملة؛ فقد قالت السُّلْطة إنَّ وضعي العقلي والنفسي والعاطفي مستقر، وإنَّني لا أعاني أي مشكلات.

ونظرًا إلى إرسال تقارير هذه الجلسات إلى سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة؛ فقد كانت وزارة العدل على علم بها أيضًا.

لكنَّ المثير في الأمر هو أنَّ السلطة رفضت بشدة تسليمي نسخًا من هذه التقارير، فلجأت إلى التحايل، وتظاهرت بوجود سيدة رائعة في (حركة مناهضة الحرب)، وهي خبيرة نفسانية مستعدة لفحصي بصورة غير رسمية، وطلبت إرسال ملاحظات الدكتور تاديسا إليها [355]، وأوضحت أنَّها بحاجة إلى معرفة سلامتي العقلية، كانت هذه هي الطريقة الوحيدة، وإلا لما كنت حصلت عليها ألبتة.

الحمد لله أنَّني نجحت في ذلك، وقد كان لهذه الملاحظات أهمية كبيرة، لم أكن أنا والدكتور تاديسا نعرف أنَّ هذه الملاحظات سوف تمثل لي طوق النجاة مستقبلًا، وتَصرف عني إساءة لم يتعرض لها وسيط سري أمريكي منذ الحرب الباردة، لقد كانت صمام الأمان الوحيد الذي أنقذني من وحشية وزارة العدل.

لهذا، فإنَّني أشكر الدكتور تاديسا ما حييت؛ لما يتصف به من نزاهة وصدق في ممارسة مهنته، فهو لم يحاول استغلالي لجني مزيد من المال، وقد وثَّق استقرار حالتي النفسية ليتسنى رفع أمر المحكمة، لم يكن خطؤه فساد سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة، وسعيها إلى حماية

مسـؤولي الحزب الجمهوري في الكونغرس؛ باسـتغلال أمر المحكمة لصالحهم، خلافًا لما وُضِع له الأمر من مسـاعدة المتهم والأخذ بيده، لا الوقوف إلى جانب السياسـيين ودعمهم. لم يوجد أي مُـبرِّر لإجبـاري علـى حضور تلك الجلسـات، ويُعزى الفضـل إلى الدكتور تاديسـا في وقفها، ومقاومة الضغوط التي قال إنَّها غير مهنية، وغير أخلاقية.

كان أمـر المحكمـة أكـثر مـن مجـرد انتهـاك لحياتـي الخاصـة؛ فقـد كان أشـبه بالأسـلوب السوفيتي الذي كان يتحكم في العلاج لمعاقبة المثقفين والمنشقين في عهد النظام الشيوعي، لقد كان أسلوبًا ستالينيًّا، ولا شك، وكانت تلك الجلسات الإجبارية تشويهًا لسمعتي من أجل الطعن في مصداقيتي قبل المحاكمة، ولكن لم يكن أمامي أي خيار آخر، فاستسلمت لها.

لكننّـي أدركـت أيضًا أنَّ هذه الألاعيب والأباطيل كلها سـوف تنقلب عليهم في النهاية، وأنَّها سوف تفشل في العثور على سلاح قوي فاعل يثنيني عن طلب إجراء المحاكمة.

لقـد كنـت أعـرف حقوقي بحسـب الدسـتور، ولكنَّنـي لم أعرف أنَّهـا ناقصة بحسـب قانون الباتريوت.

ولم أكـن أعـرف أنَّ المحامـي سـام تالكـين قـد دُعـي إلـى جلسـة سـرية في وزارة العـدل لمناقشة حالتي.

لقـد كانـوا يريدون تغييبي عن الحقائـق بأقصى طريقة يمكن تصورهـا، فهذا هو (الإنهاء مع التحامل الشديد).

الفصل 19

الإيجاز السري والطب النفسي الحديث

(حرب استخبارات مصغرة)

«يجب إنعاش شجرة الحرية من حين إلى آخر بدم الوطنيين والطغاة».

توماس جفرسون، الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية (1801م- 1809م).

أو كما قال رئيس وزراء فرنسا أرماند ريشيليو (1585م- 1642م): «الخيانة ترتبط بالتواريخ»، كنت أسعى من أجل انعقاد المحاكمة، ومن دون معرفتي أنَّ المحامي سانفورد تالكين الذي عينته المحكمة قد دُعِي إلى حضور (إيجاز سري) عن حالتي.

حدث ذلك (الإيجاز السري) في دهاليز وزارة العدل في العاشر من شهر فبراير عام 2005م [356]. ولكن، لا يوجد سجل بأسماء الحضور، أو الجهات الاستخباراتية التي كانت موجودةً؛ لذا لم أعلم بحدوثه، بالرغم من أنَّ هذا الاجتماع كانت له نتائج خطيرة فيما يتعلق بحريتي وحقوقي القانونية.

لم أعرف بذلك إلا بعد أربع سنوات عندما سلَّم تالكين نسخًا من هذا الاجتماع إلى المحامي المحترم برايان شوغنيزي الذي حل مكانه.

سلَّم تالكين هذه النسخ بعد أسبوع من رفض القضية [357]، وبعد 16 شهرًا من استلام شوغنيزي القضية رسميًّا، وهذا تحديدًا يحكي الكثير عن الممارسات اللاأخلاقية لوزارة العدل، وقد رفض تالكين التعاون في الدفاع عني بأي صورة كانت.

بعد البحث في آلاف الصفحات من الوثائق القانونية وتسجيلات التنصت، اكتشفت أنا والمحامي شوغنيزي (اتفاقية عدم إفشاء خاصة بإيجاز سري) بتوقيع تالكين [358]، وقد نصت الاتفاقية على أنَّ الاطلاع على المعلومات الواردة في الإيجاز يحتاج إلى إذن أمني، فقد منعت تالكين من الافصاح عن المعلومات الواردة في الإيجاز لأي شخص، وأنا منهم، أو أي محامٍ لاحق من دون إذن مكتوب من وزارة العدل.

مرحبًا بكم في أمريكا الجديدة

وهكذا، فقد كنت أول ضحايا قانون الباتريوت بقوانينه الخاصة بـ(الدليل السري) وسلطته الاستثنائية التي تُجبر المحامي على حجب المعلومات المهمة و(الدليل السري) عن المتهمين أو المحامين المعنيين بالقضية.

لقد أَعَدَّ اتفاقَ عدم الإفشاء عن الإيجاز السري فريقُ أمن التقاضي ومراجعة الامتثال التابع لوزارة العدل، ومما جاء في الاتفاق الذي خُطَّ في صفحتين:

«أنا المُوقِّع أدناه أُقِرُّ بالشروط الواردة في الاتفاق فيما يتعلق باطلاعي على المعلومات السرية، بما في ذلك الإجراءات التي يتعيَّن مراعاتها في التحقُّق من الشخص الذي أُفكِّر في كشف المعلومات له، والذي يحق له الاطلاع عليها.

ولن أكشف هذه المعلومات السرية لأي كان إلا باذن مكتوب من أي وزارة أو جهة حكومية مسؤولة عن سرية هذه المعلومات».

وكان تالكين قد وقع هذا الاتفاق في العاشر من شهر فبراير عام 2005م (انظر الملحق).

تَبيَّن فيما بعدُ أنَّ أهداف هذا الاجتماع كانت مُغرِضةً؛ ففي هذه المرحلة كان تالكين قد وعد بإعداد دفاع يُثبِت أنَّني كنت مكلفة بالتعامل مع العراق بوصفي وسيطًا سريًّا. وفي مطلع شهر

فبراير وُعِد تالكين بالسفر إلى إسكتلندا لمقابلة المحامي الإسكتلندي إدوارد ماكيشيني الذي شارك في محاكمة تفجير لوكيربي، والذي يستطيع تأكيد أنَّ الدكتور فيوز يعمل لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان بإمكانه الاطلاع على شهادة الدكتور فيوز المكتوبة التي يُمنع الاطلاع عليها في الولايات المتحدة.

تزامن ذلك (الإيجاز السري) مع تغير جذري في إستراتيجية دفاع تالكين؛ لأنَّ القوى الخارجية قررت فجأةً، ومن دون علمي، أنَّه لا يحق لي الاستعانة بمحامٍ عام، بل والأكثر من ذلك أنَّني لن أُقدَّم إلى المحاكمة.

وهكذا، فقد حرمت من حقي في المحاكمة، كما يضمنه الدستور، بالرغم من احتجاجي.

لم أكن أدرك في بداية الأمر أنَّ هذا سيحدث؛ فقد أبقاني المحامي مُغيَّبةً تمامًا عن هذا التطور الخطير في قضيتي.

وبعد استبدال تالكين لم نكن أنا والمحامي شوغنيزي نعرف ما قام به، ولم يخبرني قط بسبب تخليه عن قضيتي، ولكنَّنا وجدنا الدليل؛ إذ إنَّه حين أَعَدّ مذكِّرة الدفاع عني لم يلتزم بقاعدة الحرب التي تقول: «لا تسمح لعدوك أبدًا أن يختار أرض المعركة، وإذا فعلت ذلك فإنَّك تخاطر بحياتك»، وقد اختار أن يذهب بنفسه إلى وزارة العدل، ويوقع ذلك التعهد بعدم الإفشاء، وهكذا، فقد ضاعت إستراتيجية الدفاع عني.

لم أكن أنا والمحامي شوغنيزي من النوع المستسلم العاجز؛ فقد كنت أحتفظ بنسخ عن الوثائق الأصلية التي حصلت عليها من مكتب التحقيقات الفيدرالي بعد اعتقالي، وهي تشمل (28) ألف مكالمة هاتفية مسجلة، و(8000) رسالة بالبريد الإلكتروني، ومئات من رسائل الفاكس، وكل وثيقة خزَّنتها في جهاز الحاسوب، كنت أيضًا أحتفظ بالإثباتات المهمة، بما في ذلك إشعار المصرف بالمبالغ التي دفعها لي الدكتور فيوز [359] في شهري مايو وأكتوبر من عام 2001م.

من جانبه، حصل تالكين على وثائق لا تُقدَّر بثمن من المحامين الإسكتلنديين الذين شاركوا في قضية لوكيربي، تتعلق بارتباط الدكتور فيوز بوكالة الاستخبارات الأمريكية، ودوره الرئيس

في تحقيقات الكونغرس في عام 1992م، الخاصة بالشركة الأمريكية التي زوَّدت العراق بمنصات لإطلاق صواريخ سكود قبل حرب الخليج الأُولى [360].

وقد احتفظ تالكين بهذه الوثائق كلها إلى ما بعد رفض الدعوى؛ لأنَّه مُنِع من إبلاغي بما جرى في اجتماعه مع وزارة العدل، ما أدى إلى تواطئهم وتحاملهم عليَّ.

لا أعتقد أنَّه كان سيستمتع ببرد فعلي لو أنَّه أخبرني بذلك، كنت سأغضب كثيرًا، فأنا أعرف حقوقي، وأرفض التخلي عنها، وكنت أطالب بحقي في مواجهة مَن يتهمونني لأطعن في اتهاماتهم في محاكمة علنية. صحيح أنَّ المحاكمات ليست ممتعةً، لكن موقفي كان بسيطًا ومنطقيًّا؛ وهو أنَّ وزارة العدل لا تملك الحق في توجيه اتهامات لأي مواطن أمريكي ما لم تكن مستعدةً لدعم هذه الاتهامات بأدلة أمام المحكمة. يجب أيضًا فضح الملاحقات السياسية لمعارضي سياسة الحكومة، وإدانتها، وعدم التسامح معها في الولايات المتحدة.

إنَّ اتهام وسيط سري أمريكي بدعوى تناول وجبة خفيفة مع أحد الدبلوماسيين، في أثناء التحقيقات في هجمات إرهابية، يبدو تصرفًا غبيًّا، وإنَّ اتهام مواطن أمريكي لتأييده الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، هو اتهام تفوح منه رائحة النفاق؛ لذلك كنت أعتقد بوجوب رفض هذه الاتهامات فورًا، مع الاعتذار، ولكن وبعدما وجهت إليَّ وزارة العدل هذه الاتهامات، فقد تمسكت بحقي الدستوري لإثبات أنَّ ما قمت به لم يبلغ مستوى النشاط الإجرامي، زد على ذلك أنَّني لم أكن حتى تلك المرأة التي تناولت الوجبة الخفيفة مع ذلك الدبلوماسي، أما فيما يتعلق بنشاطي المعارض للحرب فهذا من حرية التعبير السياسي، وهو حق سأتمسك به.

لسوء طالع البيت الأبيض، فإنَّ حق المتهم بالدفع بالبراءة هو حق مقدس في مختلف أنحاء العالم، وإنَّ حق التقاضي مكفول حتى في الأنظمة الشمولية، مثل نظام الصين وكوريا الشمالية أو حتى إيران، ولا يمكن رفض طلب التقاضي بسبب (إيجاز سري).

ومع ذلك، فهذا ما حدث لي.

الطب النفسي بأسلوب سوفيتي

بعد إتمام الصفقة مع المحامي تالكين كانت وزارة العدل بحاجة إلى وسيلة لتنفيذ ما أصبح الآن (قرارًا سريًّا)؛ لحرماني من حقي في المحاكمة.

قبل أسبوعين من انعقاد جلسة الإيجاز، في اليوم الثامن عشر من شهر يناير عام 2005م، طُلب إلى تالكين حضور جلسة تقييم نفساني للدكتور سانفورد دروب، المدير السابق لقسم التقييم النفساني في مستشفى بيلينيو في نيويورك [361].

كان الدكتور دروب قد انضم عام 2005م إلى الهيئة التدريسية لجامعة فيلدنغ في ولاية كاليفورنيا، وهو يُدرِّس كيفية إجراء التقييم النفساني بطلب من المحاكم، وكان مسؤولًا عن وضع المعايير الخاصة بالتقييم النفساني، وتدريب الموظفين على كيفية إجرائه [362].

قال لي تالكين إنَّ هذا التقييم أمر عادي، وهو يهدف إلى تحديد الإستراتيجيات الممكنة لدعم قضيتنا، لكنَّ تالكين والدكتور دروب لم يقولا لي إنَّهما كانا ينويان إثبات عجزي عن المثول أمام المحكمة، وإنَّما قالا إنَّ التقييم يهدف إلى تحديد أي ثغرة نفسانية يمكن استخدامها في الدفاع عني، خطر ببالي ذلك الإرهاق والقلق في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فقلت لا بأس في ذلك، لكنّي لم أجزم إذا كان ذلك سيُؤثّر في إجراءات المحكمة أم لا.

قابلت الدكتور دروب في نيويورك يوم الثامن عشر من شهر يناير، واستغرقت المقابلة ساعتين ونصف الساعة، غادرت بعدها عائدةً إلى بيتي في ميريلاند [363].

لفهم الوضع أكثر، فإنَّ جلسات التقييم النفساني تتراوح عادةً من ثماني ساعات إلى عشر ساعات، وبذلك فإنَّ زمن هذه الجلسة كان أقل بكثير من المعايير المرعية.

تبع ذلك اختبار رورشاخ لبقع الحبر بعد أسبوعين. يومها، وصل الدكتور دروب متأخرًا، ولم تستغرق هذه المقابلة (الثانية) أكثر من (35) دقيقةً، بما في ذلك وقت الترحيب والوداع.

لا توجد أي فحوص سيكولوجية أخرى، مثل اختبار مينيسوتا متعدد الأوجه للشخصية، وهو اختبار كان متداولًا في سبعينيات القرن الماضي، ويتألف من (500) سؤال اختيار من متعدد بأجوبة (نعم) أو (لا). يطرح الاختبار أسئلة قاطعة، مثل: هل تخاف الفئران؟ هل تخاف

الرعد أو البرق؟ هل لعبت بالدمى وأنت صغير؟ هل تحب تسلق الأشجار؟ هل تحب التحدث إلى الآخرين؟ هل تحب قراءة الكتب؟ وكلها أسئلة سخيفة، وتافهة، ولا معنى لها، ويُعَد اختبار الشخصية متعدد الأوجه المرجع للتقييم في ميدان الطب النفسي، وهذا أمر مهم؛ لأنَّني لم أُقدِّم هذا الاختبار إلا بعد نشر الأطباء النفسانيين لنتائجهم. إنَّه شيء لا يُصدَّق. لقد قطعت (214) ميلًا بالسيارة من ميريلاند إلى مانهاتن، وبالعكس؛ لأُقدِّم اختبار رورشاخ لبقع الحبر في (35) دقيقةً!

جعلني هذا أدرك أنَّ الدكتور دروب لا يفهم أي شيء عن توتر العمليات الاستخباراتية، فهذا الفهم ضروري لتفسير توتري وضغوط الأداء بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولكن يبقى عليَّ إثبات أنَّ هذا التقييم غير دقيق.

والغريب في الأمر أنَّ أعراض ما بعد الصدمة قد اختفت من حياتي تمامًا، لكنَّها كانت تَظهر كلما تعرَّضت لأي صدمة أو توتر جديد، إلا أنَّها في هذه المرحلة كانت كامنةً.

لذلك، أبلغت تالكين والدكتور دروب -صراحةً- أنَّني لا أرغب في جعل العلاج النفسي جزءًا من قضيتي، وأنَّني أريد إثبات عملي وسيطًا سريًّا للحكومة الأمريكية فحسب.

كنت مهذبةً، ولكن صريحةً في آنٍ معًا، فأنا لا أهتم بالعلاج النفسي، وأعتقد أن لا معنى له.

والأهم من ذلك هو أنَّني وقعت إقرارًا يسمح للدكتور تاديسا بتسليم ملاحظاته على حالتي إلى الدكتور دروب، وإلى المحامي [364]، وقد أكدت تلك الملاحظات أنَّني لا أعاني أي أوهام، أو اضطرابات عاطفية أو نفسية، ولا أحتاج إلى علاج نفسي إضافي (انظر الملحق).

والأكثر من ذلك هو أنَّ الدكتور دروب كان يعرف أنَّني اتفقت مع الدكتور تاديسا على إنهاء الجلسات؛ لأنَّها كانت مضيعةً للوقت [365]. كان الدكتور تاديسا يعتقد أنَّ مسألة عرضي على طبيب نفساني كانت فقط لحماية المحكمة في حال أي محاولة لإيذاء نفسي، وهذا ما لم يخطر ببالي ألبتة، وقد اتفقنا أن لا معنى لإطالة هذه المعاناة لكلينا.

ربما كان مهمًّا إخبار الدكتور دروب بشكايتي من أنَّ سُلْطة خدمات ما قبل المحاكمة ترفض تسليمي نسخًا من ملاحظات الجلسات، ويُحتمل أنَّه اعتقد أنَّني لن أراها أبدًا، ولم يكن يعلم

أنَّني تحايلت للحصول عليها، وقد شعرت بالأمان لأنَّها وثَّقت سلامة قواي العقلية طوال عام كامل.

وأخيرًا، فإنَّ الدكتور دروب رأى بنفسه أنَّني لا أعاني أي أعراض؛ لذلك كان يختصر الجلسات من ثماني ساعات إلى ساعتين ونصف الساعة.

كانت جلسة الثامن عشر من يناير مملَّةً في أفضل حالاتها؛ إذ لم نجد أي قضايا عاطفية نتحدث عنها، وكان الدكتور دروب يستجديني، ولكنَّني كنت أرفض مجاراته؛ لأنَّني أُؤمن بأن لا مكان لهذه الحيل في المحاكم إلا في الحالات المستعصية، مثل انفصام الشخصية، أو عند تعرُّض زوجة أو طفل للإساءة. وما عدا ذلك، فلا أريد سماع أنَّ شخصًا من ذوي نسبة الذكاء المنخفض، أو ممن يعانون الاضطراب الوجداني ثنائي القطب، لا يتحمَّل مسؤولية ما اقترفته يداه من اختلاس، أو سطو، أو غير ذلك. وفي رأيي، فإنَّ علم النفس لا يعطي مُبرِّرًا للسلوك الإجرامي.

أعتقد أيضًا أنَّ القضاة يعانون كثيرًا من الفوضى التي يُحدثها العلاج النفسي في قاعات المحاكم؛ لأنَّ الأطباء النفسانيين يُزوِّرون تقاريرهم، ويزعمون أنَّها (علمية)، و(طبية)، وغير قابلة للنقاش.

والعلاج النفسي لا يفيد المتهمين أيضًا؛ لذا فمن الأفضل لنا أن نتحمَّل مسؤولية قراراتنا في هذه الحياة، بصرف النظر عن ملاءمتها للواقع الذي نحياه.

لقد قلت رأيي للدكتور دروب بصراحة، وتحدثت عن معارضتي لاستخدام الطب النفساني في الدفاع عني، وأخبرته أنَّني أعترض على إلهاء المحامي عن المُضي قُدمًا في تحديد موعد للمحاكمة، وقد أيقنت أنَّه أصبح مدركًا مدى كرهي للعلاج النفسي، ورغبتي الشديدة في إثبات براءتي. إنَّ أي طبيب نفساني متنور كان سيتوقع ثبات هذه المعتقدات الراسخة وديمومتها.

أما بخصوص قلق ما بعد الصدمة، فإنَّ العلاج النفسي يمكن أن يُوضِّح أثر الإرهاق المزمن في حياتي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكيف أربك ذلك فهمي لألاعيب سياسة البيت الأبيض الخاصة بالعراق. فقد كانت للجمهوريين خطة سرية لم يريدوا لأحد أن يطلع

عليها، خاصةً إذا كان ناشط سلام مثلي يعارض العقوبات والحرب، ويعقد اجتماعات منتظمة يحضرها دبلوماسيون من السفارة العراقية.

كان يمكن لجلسات العلاج النفسي أن تساعدني على فهم ما يجري، وأن تصف حالة التعب والإرهاق التي كنت أعانيها، حتى إنَّني لم أكن أُدرك ذلك وحدي من دون مساعدة، لكنَّ هذا لم يحدث قط.

حين قابلت الدكتور دورب أول مرَّة في الثامن عشر من شهر يناير أدركت أنَّه لا يفهم حقيقة قلقي وتوتري، وأنا مقتنعة أيضًا أنَّه كان يدرك ذلك، وهذا يُفسِّر لماذا كان التقييم مملًّا؛ فقد غادرت مكتب المحامي مباشرةً بعد اختبار بقع الحبر، ثم عدت إلى بيتي، وكان هذا مضيعةً للوقت.

في العاشر من شهر فبراير عام 2005م استضافت وزارة العدل (إيجازا سريًّا) للمحامي، كما يُثبت ذلك اتفاق عدم الإفشاء [366]. وبعد ثلاثة أسابيع، في الثامن والعشرين من شهر فبراير عام 2005م، أصدر الدكتور دروب تقريرًا يفيد أنَّني «غير أهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة» [367]، وهكذا، ألقى الطب النفسي ظلاله الثقيلة على قضيتي.

إنَّ أي إعلان يشير إلى حالة الجنون يتطلب دليلًا لدعم التشخيص، وفي حالتي لا يوجد مثل هذا الدليل، وقد برر الدكتور دروب استنتاجاته بمنطق ملتوٍ مختصر، قائلًا [368]:

«تُصر السيدة ليندا اور على أنَّها لا تريد الاستمرار في إجراءات الدفاع على أساس أنَّها مختلة عقليًّا، وهي تُصر أيضًا على وجوب جمع محاميها الوثائق والشهود؛ لإثبات أنَّها لم تستلم المبالغ المزعومة، وأنَّها وسيط سري مهم يعمل لصالح وكالة استخبارات الدفاع ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وقد أدى إصرارها على علاقتها بضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية (الدكتور فيوز) إلى عرقلة جهود استشاري علم النفس لتوفير دفاع قوي لصالحها.

إنَّ رفض السيدة ليندا اور اقتراح المحامي بمتابعة إعداد دفاع نفسي ليس هو ما يجعلها غير أهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، وإنَّما إصرارها على وجوب جمع محاميها الشهود والوثائق، ولا شك في أنَّ مرضها العقلي هو ما جعلها عاجزةً عن التعاون مع المحامي في إعداد مسودة الدفاع عنها، وهذا هو - في الواقع- ما يمنع المحامي من إعداد دفاع فاعل مُقنِع» [369].

كان هذا هو التشخيص الطبي الذي أَعَدَّه الدكتور دروب، والذي أشار فيه إلى أنَّ رغبتي في توثيق حقائق حياتي عن طريق مصادر مستقلة وموثوقة تُؤكِّد وجود إعاقة نفسية حادة لا تسمح لي بالمثول أمام المحكمة. وبعبارة أخرى، فإنَّ رغبتي في إثبات براءتي أصبحت تعني أنَّني مصابة بلوثة عقلية.

هذا هو الجنون حقًّا، وهو أيضًا غير دستوري؛ إذ لا يحق لك أن تحرم شخصًا من التقاضي لمجرد أنَّه طلب ذلك. وبعد أشهر، حين تسلَّمت نسخة من تقرير الدكتور دروب، صُدِمت من موقفه المعادي للمرأة، وتجاهله إسهامها الفاعل في الجهد الاستخباراتي منذ الحرب العالمية الثانية؛ فقد كانت فكرة مشاركة المرأة في مكافحة الإرهاب أكثر مما يمكن أن يتقبله الدكتور دروب؛ لذا فقد اعتمد على اختصاصه في الطب النفساني لإثبات أنَّه يستحيل على المرأة القيام بهذا العمل.

ما عدا ذلك، لم يُعطِ أي تفسير لتناقضه مع تقرير الدكتور تاديسا الذي أفاد بأنَّني لا أعاني أي أعراض خلل عقلي في الاثني عشر شهرًا الماضية، كان الدكتور دروب يحتفظ بنسخ من هذه التقارير، ولكنَّه تجاهلها كلها.

بعد سنة دعا القاضي موكاسي إلى اجتماع، وطلب تفسيرًا لهذا التناقض [370].

ولكن - للأسف- كان هذا الأستاذ الجامعي العلامة قد سبب لي ضررًا بليغًا؛ فقد كانت درجة الدكتوراه التي يحملها الدكتور دروب كافيةً ليقبل القاضي موكاسي رأيه بوصفه حقيقة علمية، وهكذا استنتج الدكتور دروب - بالتغاضي عن شهادة شهود كثيرين، واستخدام اختبار بقع الحبر، وجلسات لم تُثبِت أنَّني أعاني أي خلل عاطفي- أنَّني «عاجزة عن المساعدة في الدفاع عن نفسي».

والمثير في الأمر أنَّه لم يسمح لي بمعرفة إذا كان تقييم الدكتور دروب قد اكتمل أم لا، ولم يسمح لي أيضًا بمراجعته، أو تصحيحه، أو التعليق عليه، أو معرفة مضمونه. وقد مرَّت شهور وشهور، وأنا لا أعلم أنَّ الدكتور دروب قد أبلغ المحكمة أنَّ حالتي لا تسمح بالمثول أمام المحكمة، في حين ظل المحامي تالكين يعدني أنَّنا سنذهب إلى المحكمة مثلما كنت أُلِح عليه، أعتقد أنَّ (الإيجاز السري) الذي حضره في وزارة العدل كان هو سبب تحوله المفاجئ.

واللافت في الأمر أنَّ تشخيص الدكتور دروب كان يماثل شكوى السيناتور ماكين وقادة الحزب الجمهوري (وكثير من الديمقراطيين) في ذلك الوقت، عندما كان الكونغرس ينتقد الوسطاء السريين بشدة؛ لفشلهم في اقتراح بديل للحرب، أو تصحيح الافتراضات الخطأ في الإعداد للحرب، وهي الأشياء كلها التي اتُّهِمت بها. زعم الكونغرس أيضًا أنَّ الوسطاء السريين جمعوا تقييمات غير صحيحة، وأنَّ عدم كفاءة الوسطاء هي التي وضعت البلاد في هذا المأزق.

لذلك، جاء تقييم الدكتور دروب متناغمًا مع رسالة الجمهوريين، بالرغم من أنَّ أنشطتي كانت تدحض ادعاءاتهم جميعها.

وهكذا، فقد وُضِعت إنجازاتي جانبًا لصالح هلوسات الدكتور دروب التي تعرَّض فيها لشخصيتي وحياتي الخاصة؛ إذ اخترع واقعًا جديدًا يتناقض مع الحقائق كلها، وقد حدث هذا كله في ثلاثة أسابيع بعد ذلك (الإيجاز السري) في وزارة العدل.

«كانت لعبة من ألاعيب الحرب الباردة، وهي إستراتيجية تشبه ملاحقة الكُتَّاب والمثقفين أيام الاتحاد السوفيتي السابقة» كما قال المحامي اللامع شوغنيزي الذي تولى الدفاع عن قضيتي بدلًا من تالكين في أعقاب خروجي من سجن كارسويل، وهذا ما خطر ببالي أول مرَّة عندما سمعت قصة سوزان، وهذا ما جعلني أتولى قضيتها. وقد ذكَّرتني قصتها بكتاب **أرخبيل معسكرات العمل** الذي ألَّفه المنشق السوفيتي أليكسندر سولجنتسين، وكتاب **الظلام على القمر** الذي سطره الروائي الإنجليزي آرثر كوستلر.

والحقيقة أنَّ هذا التماثل مع الطب النفسي السوفيتي هو أمر مخيف؛ لأنَّ المواطنين الغربيين يميلون إلى نسيان أنَّ ثلث المنشقين والمثقفين كانوا يُعتقلون لممارستهم أنشطة معادية للحكومة، حيث كان الممارسون لهذا الطب يُعلنون أنَّ أي معارض للسياسة السوفيتية يعاني مرضًا عقليًا خطيرًا، وكان لا بُدَّ من إصلاح المعارضين بوساطة الصدمات الكهربائية، والجرعات الزائدة للأدوية والمؤثرات العقلية؛ لمعالجتهم مما كانت موسكو تسميه انفصام الشخصية (الشيزوفرينيا)، بالرغم من أنَّ أطباء النفس الحقيقيين يعترفون أنَّ معظم هؤلاء المنشقين والمثقفين لم تَظهر عليهم أعراض أمراض العقل، أو الانحراف السلوكي.

وعن ذلك يقول مدير جامعة موسكو للطب النفسي البروفيسور آندريه شنزنفسكي، الذي ابتكر تشخيص (انفصام الشخصية بطيء التطور)، إنَّ معظم المرضى كانوا يمارسون حياتهم الطبيعية مثل بقية أفراد المجتمع، وكانت أعراض حالاتهم تشبه الاضطراب العصبي الخفيف، أما المؤشرات فكانت تدل على جنون الاضطهاد، وجنون العظمة؛ فمثلًا: كان الأفراد الذين تَظهر عليهم هذه الأعراض يبالغون كثيرًا في تقييم إسهاماتهم في المجتمع، وكانوا يعتقدون أنَّ الحكومة السوفيتية تضطهدهم، وكانوا يحملون أفكارًا عظيمةً لإصلاح المجتمع، بما في ذلك (أوهام الإصلاح)، و(النضال من أجل الحقيقة)، و(عبادة الجلد والتحمُّل).

وبالرغم من أنَّ هؤلاء المنشقين السياسيين كانوا يعيشون حياة اجتماعية طبيعية، فإنَّ الدكتور شنزنفسكي يُصِر على أنَّه وزملاءه كانوا محقين في إخضاع هؤلاء للعلاج القسري؛ بغية وقف تطور مرضهم العقلي الذي سيظهر لاحقًا إذا لم يُعالَج.

وهكذا، لم يعد هؤلاء الرجال والنساء الشجعان - الذين كانوا يطالبون بالحرية من الاضطهاد السوفيتي- نشطاء، أو منشقين، بل مرضى.

وبعد سنوات من احتجازهم في المصحات العقلية، والاضطهاد السياسي، والعمليات الجراحية الدماغية، والصعقات الكهربائية، لم يكن مستغربًا أنَّ كثيرين منهم اقتنعوا بما كانوا يسمعونه من الأطباء وأفراد العائلة المرعوبين بتغيير مواقفهم الناقدة لسياسة الحكومة، وعندما يحدث ذلك كانوا يعودون أصحاء عقليًّا مرَّةً أخرى.

وبالتأكيد، لا توجد أي سجلات طبية تُثبِت تراجع مستوى أدائهم العقلي بعد كل المعاناة التي مرُّوا بها؛ لذا فإنَّ السلطات المعنية ستعتقلهم مرَّةً أخرى إذا انتكسوا، وعادوا إلى انتقاد الحكومة، وهذا تحديدًا ما دبَّرته لي وزارة العدل.

إنَّ أي شخصٍ غِرٍّ (غير خبير) في هذه القضايا قد يصاب بصدمة شديدة؛ لأنَّه يتوقع من الطب النفسي أن يكون عقلانيًّا ونزيهًا، ولكن بحسب مفاهيم الطب النفسي، كما يُحدِّدها الدكتور دروب وأمثاله، فإنَّ الحقيقة لا تعتمد على العوامل الخارجية، وإنَّما على فهم الطبيب لها، وبذلك فإنَّ الدليل الواقعي لا مكان له في هذا الفهم.

لكن هذا كله لم يضع حدًّا للجدال؛ فلسوء طالع مدرسة الدكتور دروب في الطب النفسي، فإنَّ الأدلة وإفادات الشهود تلاحقت بعد ذلك لتنقض مزاعمه الاستفزازية جميعها.

لقد ثبت لي من تجربتي المرعبة أنَّ الطب النفسي ليس طبيًّا ولا علميًّا بأي حال من الأحوال؛ فهو لا يمكن أن يصمد أمام أي اختبار حقيقي؛ لأنَّ هذا يتطلب طمس الحقيقة لاكتساب مصداقية مزعومة، وهو مجال مفتوح للفساد، وعندما تَظهر الحقائق فإنَّه ينهار تمامًا، وهذا ما حدث للدكتور دروب.

نقطة ضعفي

تصوروا عبثية حالتي؛ فبعد مُضي سنة من اتهامي كنت أحاول الذهاب إلى المحكمة من دون أن أعلم بتواطؤ المحامي مع وزارة العدل، وكنت أجهل الأساليب الكثيرة للتلاعب بالتقييم النفساني، ولم أُدرك أنَّ أسهل طريقة للإفلات من المحاكمة هي إعلان أنَّ المتهم (غير أَهْلٍ للمثول أمام المحكمة)، وهذا يعني أي شيء.

والمضحك في هذا كله أنَّ إعدادي لخطة الدفاع لم يتوقف (لجهلي بما يُدبِّره المحامي). ولأنَّني كنت لا أستطيع دفع أتعاب محامٍ خاص؛ فقد شمَّرت عن ساعديَّ، وبدأت أولًا بإعداد قائمة تضم أسماء الشهود، وتواريخ الرِّسائل التي أرسلتها من جهاز الحاسوب؛ لإثبات أنَّني لم أكن في نيويورك في الأوقات التي ادَّعوا فيها أنَّني كنت بصحبة الدبلوماسي العراقي صالح محمود، كنت جاهلةً تمامًا لكل ما يدور، وكان المحامي يتواطؤ من وراء ظهري، ثم يُؤكِّد لي أنَّه يعمل على تحديد موعد للمحاكمة.

في هذه الأثناء جمعت ما يكفي من أدلة البراءة، حتى إنَّني اكتسبت خبرة قانونية ساعدت بها المحامي الثاني (برايان شوغنيزي) على إعداد مذكِّرة دفاع للمحكمة العليا تخص متهمًا ثانيًا، فإذا كنت أستطيع إعداد مذكِّرة للمحكمة العليا، فمن المؤكد أنَّني أستطيع الدفاع عن نفسي أمام محكمة المقاطعة في أي يوم.

ولسوء الطالع وبحسب الطب النفسي، فإنَّ حقيقة أنَّني دفعت تالكين إلى مقابلة الشهود. وجمع الأدلة تُؤكِّد تشخيص إعاقتي العقلية، وأنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة.

كانت الطريقة الوحيدة لتنفيذ هذه الخطة المجنونة هي عدم إخباري بما يقومون به، وهذا ما فعلوه طوال أشهر عدَّة.

لقد عشت في ظلام، ولكنّني أحسست بوجود خطأ ما عندما أخذ أصدقائي يطرحون أسئلة عن حقوقي في تسريع انعقاد المحاكمة، عندها بدأت أشعر بالقلق؛ لأنَّ أحدًا لم يقابل أيًا من شهودي الرئيسين.

أخذ هذا الأمر يضغط على أعصابي، فضلًا عن نقطة الضعف القاتلة في دفاعي؛ وهي تعيين المحكمة تالكين محاميًا لي، وتعرُّضه لضغط شديد، إلى جانب راتبه الذي لا يكفي لهذا النوع من القضايا. وفوق هذا كله، فقد كان ينقصه الفهم الأولي لطبيعة عمل أجهزة الاستخبارات، لكنَّه لم يُظهر أي ميل إلى التعلم.

وما زاد من سوء أدائه هو استئجاره مُحقِّقًا خاصًّا في نيويورك جاء إلى واشنطن مرَّةً واحدةً فقط، وكان ذلك عشية انتخابات عام 2004م [371]. كان كثير من شهودي من المتهمين بالقضايا السياسية، وقد قضوا ليلتهم يشاهدون التلفاز لمعرفة نتائج الانتخابات، ثم أخذوا إجازات في اليوم الثاني، فلم يستطع المُحقِّق مقابلة أحد منهم؛ ما جعله يترك العاصمة في عصر ذلك اليوم، ولم يعد إليها مرَّةً أخرى، ولم يكترث تالكين للأمر.

ثم حدثت أشياء أخرى بسيطة أربكت الوضع؛ فقد استدعت المحكمة شركة هاتف غير مُشترِك فيها لتسليم كشوفات بالمكالمات الهاتفية، ولم يكن هاتفي مسجلًا لديها [372]، ولو استطعت أن أُثبِت من سجلات المكالمات أنَّني كنت في البيت، ولم أكن أتناول طعام الغداء في نيويورك مع الدبلوماسي العراقي، لأمكن استبعاد التهم الصغيرة من القضية.

رأى تالكين أنَّ استدعاء الشركة الخطأ لا يهم؛ لأنَّ شركات الهاتف جميعها - باعتقاده- تملك سجلات المكالمات نفسها للمشتركين كافةً في منطقتي، لكنَّه قضى تسعة أشهر، وهو يتابع الشركة الخطأ [373]، متجاهلًا رجائي له بأن يعود إلى القاضي موكاسي لاستصدار أمر باستدعاء الشركة المعنية.

ولسوء الطالع، فإنَّ اعتراف تالكين بخطئه جاء متأخرًا؛ إذ دُمِجت الشركة المعنية في شركة هاتف جديدة، فشُطِبت سجلات المكالمات القديمة كلها، لقد كانت هذه خسارة كبيرة لقضيتي.

توجد أيضًا بعض الأخطاء المزعجة الأخرى؛ إذ حصل تالكين على إذن قضائي بالاطلاع على التسجيلات جميعها الخاصة بي من وكالة الأمن القومي، لكنَّه لم يحتج عندما حصرت الوكالة عملية البحث في الوثائق غير السرية [374] (انظر الملحق).

وبذا، فقد كانت عملية البحث هذه لا معنى لها؛ لأنَّ الوثائق السرية والسرية جدًّا استُبعدت من عملية البحث، كانت هذه الوثائق تتعلق بنشاطي في مكافحة الإرهاب في الأعوام (1993م–2003م)، وتحذيرات فريقي بخصوص الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، ومحادثات لوكيربي مع ليبيا، والهجوم على المدمرة يو إس إس كول، وتحقيقات فريقي في نشاط تنظيم القاعدة، وصولًا إلى التحذيرات بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وجهودي في ضمان تعاون العراق بعد وقوع هذه الهجمات.

لقد سمحت وكالة الأمن القومي بالتفتيش في الوثائق غير السرية مدَّة ساعتين فقط، في حين كانت عملية البحث الحقيقية تحتاج إلى فريق قانوني كامل يعمل مدَّة أسبوعين على الأقل.

ثم حدث منعطف بشع آخر؛ هو تنفيذ عملية البحث في اليوم الرابع من شهر فبراير عام 2005م، قبل أسبوع من اجتماع (الإيجاز السري) في وزارة العدل الذي تمخض عن (الاتفاق السري) لحرماني من المحاكمة، ثم أعلن الدكتور دروب أنَّني غير أهلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة في الثامن والعشرين من شهر فبراير.

قلة من الناس الطيبين

يوجد عامل حاسم في حرب الاستخبارات؛ هو تحكم أعدائي في أفعالهم فقط، وعجزهم عن السيطرة على أفعالي؛ لذلك ما كنت لألعب اللعبة كما يريدون، وإنَّما كان عليَّ اختراق حصارهم لي، في تلك اللحظة ابتسم لي الحظ عندما ظهر عمي المحبوب تيد لينداور.

كان تيد من الناس الذين يحبون عائلتهم، وكان لديه أربعة أبناء من صُلْبه، وستة من زوجته، وكان على استعداد لفعل أي شيء من أجل حمايتهم جميعًا، واللافت في الأمر أنَّهم كانوا جميعًا من المتعلمين. لقد واجهت مشكلات أكثر مما واجهوه مجتمعين، ومع ذلك فقد بذل العم تيد جهدًا خاصًّا لحمايتي، ولحُسن الطالع أيضًا أنَّ ثاير (تيد) لينداور مارس المحاماة في

القضايا التجارية والمدنية أكثر من (40) عامًا، وقد أثبت حضورًا مميزًا، وشق طريقه بقوة، وربح أكثر القضايا تعقيدًا.

لم تكن هذه أول مرَّة أشعر فيها بإخلاصه، وأراه يقف إلى جانبي في الأوقات العصيبة؛ فقد كان دائمًا يهبُّ لنجدتي ومساعدتي حين أكون بحاجة شديدة إليه.

كان الغريب في الأمر أنَّ العم تيد ظهر على الساحة في الوقت الذي توصل فيه المحامي المعين من المحكمة إلى اتفاق مع وزارة العدل، وكان المدعي العام إدوارد أوكالاهان قد طلب إليَّ مقابلة الطبيب النفساني الدكتور ستيوارت كلينمان، وكنت أضغط على تالكين لمقابلة شهودي، وهو ما لم يفعله بعد عام من اعتقالي.

وفيما يتعلق بطلب المدعي العام، فقد طمأنني العم تيد بأن قال إنَّ لي الحق في المثول أمام المحكمة بصرف النظر عن الهدف الذين يريدون تحقيقه من جلسات العلاج النفسي، وإنَّ لي الحق في استدعاء شهود النفي وتقديم دليل براءتي للمحكمة.

والمقلق في الأمر أنَّ عددًا من الشهود أبدوا امتعاضهم بعدما رفض تالكين طلبهم بإجراء المقابلات عن طريق الهاتف [375]، مع أنَّه أقسم لي بأنَّ شهودي في قضية لوكيربي لم يردوا على أي من رسائله، ولكن ولسوء حظه، فإنَّ المحامي السويدي إيدي ماكيشني كان يُحوِّل إليَّ نسخة من كل رسالة إلكترونية كان يرسلها ردًّا على تالكين [376]، وعندما واجهته انكشف كذبه، زد على ذلك أنَّ تالكين أهان أحد المحامين المعروفين الذي كان مستعدًّا للقدوم إلى نيويورك – على نفقته الخاصة– لحضور جلسة محاكمتي، كانت تلك اللفتة مبادرةً كريمةً من ذلك المحامي، لكنَّ سام تالكين رفضها. كنت أُدرك عجزه، حتى وإن لم أكن أفهم سبب سلبيته. ولكن، ما الذي يمكن فعله؟

هنا تدخل العم تيد بقوة [377] (انظر الشهادة في الملحق)؛ فقد بذل جهدًا خاصًّا للاتصال بالمحامي ماكيشني، واستطاع توثيق العناصر الرئيسة لروايتي، بما في ذلك علاقة الدكتور فيوز بوكالة الاستخبارات الأمريكية، وعملنا معًا في قضية لوكيربي، وبعد أن استطعنا إثبات ارتباطنا بوكالة الاستخبارات الأمريكية، وعملنا معًا في قضايا مكافحة الإرهاب، أصبح دفاعنا متماسكًا، وكان هذا مطلبًا أساسيًّا.

كان ماكيشني كنزًا لا يُقدّر بثمن بالنسبة إلى أي متهم؛ فهو الذي نجح في تبرئة الأمين خليفة فحيمة، أحد المواطنين الليبيين اللذين كانا متهمين في قضية لوكيربي.

كان هذا هو المحامي الرائع الذي رفض تالكين الرد على رسائله. كان العم تيد عظيمًا، فقد اتصل بي بعد مكالمته مع ماكيشني، وقال مبتهجًا: «أنت آمنة تمامًا، سوف تكسبين هذه القضية؛ إذ يمكنك إثبات كل ما قلتيه لي»، وأضاف بأنَّه يشعر بارتياح كبير لأنَّ ماكيشني ضمن قائمة شهودي [378].

تحدث العم تيد أيضًا إلى بارك غادفري الذي أكد صدق تحذيراتي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر [379]، وإلى بول هوفين الذي أكد ارتباط الدكتور هوفين بوكالة الاستخبارات الأمريكية وعلاقة العمل الطويلة بيننا حتى هذه المرحلة.

لقد أكد هوفين حقيقة عملنا بالرغم من أنَّ الاستخبارات كانت تريد قتل قضيتي بأي ثمن [380]، عندما التقيت الدكتور كلينمان أول مرَّة شعرت بهدوء وطمأنينة، وأكدت له أنَّني أستطيع مواجهة المحاكمة، وأنَّني لا أنوي الاعتراف بأنَّني مذنبة، كان العم تيد قد انتهى من إجراء المقابلات قبل أسبوع، وهذا ما جعلني أطمئن أنَّني أستطيع تقديم الدليل الذي يطلبه القاضي موكاسي، وهذا ما قلته للدكتور كلينمان.

ولسوء الطالع أنَّني لم أكن قد قرأت تقييم الدكتور دورب بعدُ، ولم أكن أعلم أنَّه قد طَعن في نزاهة شهودي؛ لذلك وبعد لقائي بالدكتور كلينمان، أخبرت الدكتور دروب بالجهود التي بذلها العم تيد نيابةً عني، وبمكانة الشهود السويديين الذين شاركوا في محاكمة لوكيربي، ثم سمع انتقادي الشديد لجلسات الطب النفسي التي عرقلت مهمة المحامي؛ ما دفع أفراد عائلتي إلى المسارعة لنجدتي، وقد ختمت حديثي بتذكيره أنَّ العم تيد مارس المحاماة مدَّة أربعين عامًا.

وللأسف، فإنَّ غلطةً واحدةً كلفتني الكثير؛ وهي أنَّني وثقت بنزاهة الطب النفسي؛ فقد اعتقدت أنَّ الطبيب النفساني عندما يستلم ما يُثبِت روايتي، فإنَّه سيُضمِّن تقريره هذه الحقيقة. وإذا كانت لدى الدكتور دروب أي أسئلة، فقد كان بإمكانه الاتصال بالعم تيد مباشرةً، كنت أعتقد أنَّ التقييم النفساني لحالتي لم ينتهِ بعدُ، وفي حال لو كان قد انتهى، ألم يكن دروب ملزمًا أخلاقيًّا بتصحيح الأخطاء الواردة في تقريره؟

هكذا كنت أعتقد؛ لأنَّني لم أفهم الأساليب الملتوية للأطباء النفسانيين في قاعات المحاكم.

مواجهة الطبيب النفساني في المحاكم

أدعوكم إلى الاستفادة من أخطائي، وعليكم أن تتذكَّروا بعض النصائح التي قد تصون حرياتكم وسمعتكم في يوم من الأيام، ولو أنَّ أحدًا نصحني، وأنا أمرُّ بهذه الأزمة، لاستطعت حماية نفسي:

القاعدة الأُولى: لا تذهب إلى جلسة تقييم نفساني، وأنت جائع، أو متعب. فيما يخصني فقد كنت ليلة اعتقالي مرهقةً وجائعةً، وأخذت أغفو من حين إلى آخر، وأنا في عيادة الطبيب النفساني، لكنَّ ذلك الأحمق ظل يدق على الطاولة ليوقظني، وقد كان المحامي حكيمًا عندما اقترح تأجيل الجلسة إلى الغد حتى أتمكن من النوم وتناول بعض الطعام، ومع ذلك فقد حاول الطبيب النفساني تلطيخ سمعتي، وهو ما كلفني الكثير.

القاعدة الثانية : سجل الجلسة، ولا تحضر أي جلسة تقييم لأي سبب من دون أن تسجلها بوساطة أي جهاز تسجيل؛ فقضيتي مليئة بأمثلة على الأطباء النفسانيين الذين حاولوا اختلاق أشياء لا وجود لها. سيقول لك أحدهم صراحةً: «إنَّها كلمتي مقابل كلمتك، فالدليل الوحيد هو ما أقوله وما تقوله أنت، فمَن منا سيُصدِّقون، في رأيك: أنا أم أنت؟ أنا طبيب وكلمتي مسموعة».

لا يمكن أن تُصدِّق هذا حتى تمر بهذه الخبرة بنفسك، وسيكون الوقت قد فات لحماية نفسك؛ لذلك سجل جلستك مع الطبيب النفساني؛ فقد دفعت ثمنًا باهظًا لأنَّني لم أُسجِّل أول جلستين مع الدكتور دروب والدكتور كلينمان. وعندما فقدت ثقتي بنزاهة الطب النفسي أخذ المحامي برايان شوغنيزي يضغط عليهم بشدة، فكانوا ينتقلون من كذبة إلى أخرى، وعندما كنا نكشف كذبة لهم كانوا ينتقلون إلى الكذبة التي تليها وهكذا.

لم تتوقف هذه الأكاذيب إلا عندما بدأت بتسجيلها، لا تتنازل عن هذا السلاح؛ لأنَّ أي طبيب نفساني يخاف تسجيل المقابلة، سيسعى إلى تحطيمك داخل المحكمة، فإذا رفضوا التسجيل فارفض المقابلة.

القاعدة الثالثة: اطلب رؤية الوثائق كلها المذكورة في التقييم، وحذر الطبيب من أنَّك ستطعن في هذه الوثائق إذا كانت مزورةً، وأنَّك ستطلب تعويضًا ماليًّا عن الضرر الذي سببه لك.

القاعدة الرابعة: لا تحضر جلسة الطبيب النفساني إلا بحضور محاميك؛ فمهمة الطبيب المعين من الادعاء العام هي إدانتك، وكل ما تقوله سيتناهى إلى مسامع الادعاء العام. إذا وجدت أمور تريد أن تتجنبها فلك الحق في رفض مناقشتها، لا تكشف عن دفاعك حتى لا يستعدوا لمهاجمته في المحكمة، وإذا كان محاميك معك في الجلسة، فبإمكانه أن يطلب إلى ذلك الأحمق التوقف عن طرح السؤال الواحد عشرين مرَّةً، وهذا ما يفعلونه دائمًا. كن يقظًا دائمًا؛ فالجواب الأول هو الجواب الصحيح، وإذا أجبت عن السؤال نفسه مرَّتين يمكنك رفض الإجابة عنه مرَّةً ثالثةً، والطريقة الآمنة للتعامل مع هذا الوضع هي قول: «لقد ناقشنا هذا الموضوع، فهل لديك أي أسئلة أخرى؟ أو: هل سننهي المقابلة؟».

القاعدة الخامسة: لا تُناقِش أي شيء خارج الموضوع، والرد البسيط على ذلك هو أن تقول: «هذا الموضوع لا علاقة له بالوضع القانوني الحالي، ولن أناقشه، وإذا كنت تريد أن تستمر في طرح هذا النوع من الأسئلة، فسوف ننهي المقابلة، هل توجد موضوعات أخرى؟ هل انتهيت؟».

القاعدة السادسة: لا تفترض أبدًا أنَّ الطبيب النفساني، الذي يبدو لك عاقلًا ومحبًّا للخير وهو يناقش حياتك الخاصة، هو إنسان عاقل رزين. إنَّ علم النفس يمكن أن يجذب أفرادًا حياتهم الشخصية مضطربة، لذلك يكون أمر المحكمة بإجراء تقييم نفساني فرصةً لهم لكي يمارسوا سُلْطتهم عليك، فهم يعتقدون أنَّهم مُهِمون عندما يبتزون الآخرين.

لذا، عليك أن تسجِّل كل شيء، وإلا فإنَّك تقترف أكبر غلطة في حياتك، ويمكن أن تُدمِّرك.

هل تعتقدون أنَّني مصابة بجنون الشك؟

إنَّ ما حدث لي لاحقًا كان أفظع كابوس مررت به في حياتي، ومن المؤكد أنَّني لم أكن مُتشكِّكةً بدرجة كافية.

الفصل 20

غير أهْل قانونيًّا للمثول أمامَ المحكمة

لا يوجد أي إخطار سابق، وإنَّما مجرد رسالة من القاضي موكاسي تقول إنَّه يريدنا في المحكمة الأسبوع المقبل، وقد أقسم المحامي تالكين أنَّه لا يعرف السبب.

لكنَّني لست غبيةً، فالمحكمة لم تطلبني للمثول أمامها بعد مرور (17) شهرًا من اعتقالي بتهمة العمالة للعراق، لا بُدَّ من وجود شيء ما يجري في الخفاء، وقد شعر العم تيد بالقلق أيضًا، ووعد أن يحضر بالطائرة من كاليفورنيا ليذهب معي إلى المحكمة [381]. كان الوقت غير ملائم بكل تأكيد؛ لأنَّه كان يستعد للانتقال إلى ولاية إلينوي للعمل مستشارًا قانونيًّا في إحدى الشركات الكبرى.

لم تكن تلك المرَّة الأُولى التي يتخلى فيها العم تيد عن كل شيء، ويهرع لمساعدتي. صحيح أنَّ ابن عمي آندرو كارد والبيت الأبيض كانا ضدي، ولكنَّني لم أكن وحيدة.

لم أتوقف في الأشهر الماضية عن سؤال المحامي تالكين عن التقييم النفساني، فقد مضى وقت طويل منذ مقابلة الدكتور سانفورد دروب في يناير، والدكتور ستيورات كلينمان في إبريل.

أصبحنا الآن في شهر سبتمبر، ولم يرفع الدكتور كلينمان تقريره بعدُ، بحسب ادعاء تالكين، الذي قال إنَّ القاضي موكاسي ربما يريد مساءلة الادعاء العام لتأخره في تقديم التقرير.

ولما كان المحامي لا يعرف السبب، فكيف لي أن أعرف؟ لم تكن لديَّ أدنى فكرة إن كان الدكتور دروب قد حدَّث تقريره بعدما أخبرته بنجاح جهود العم تيد في العثور على الشهود المستعدين لإثبات صحة ما جاء في روايتي، كنت قد تحدثت عن خبرة العم تيد الطويلة في القانون، لكنَّني لم أُعرِّفه بالدكتور كلينمان، ومع ذلك، فقد اعتقدت أنَّ الطبيبين يتمتعان بالنزاهة التي تجعلهما يعترفان بصدقي، بعدما تأكد مكتب التحقيقات الفيدرالي، والادعاء العام من تاريخي المهني.

لقد وصلنا إلى مرحلة لا يمكن لأحد فيها الادعاء أنَّني لا أملك دليلًا على عملي لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووكالة الأمن القومي بإشراف مباشر منهما؛ لذا فإنَّ الادعاء بعكس ذلك يعني مخالفةً قانونيةً صريحةً من مكتب الادعاء العام، وعملًا لا أخلاقيًّا من الدكتور دروب والدكتور كلينمان.

أما فيما يتعلق بعجز تالكين وعدم كفايته فقد كنت أراهن على إدراك الدكتور دروب لما بين السطور؛ لأنَّ أي طبيب نفساني فطن وذي بصيرة سيدرك أنَّ طلب المساعدة العائلية في أمور مهمة، مثل عمل مقابلات مع الشهود، يعني أنَّ أداء المحامي المعيَّن من المحكمة ليس كما يجب. لقد كان تالكين بحاجة إلى مساعدة إضافية، وقد وفرتها له عن طريق عمي تيد.

ولسوء الطالع أنَّني أصبحت معتادةً على تهرُّب تالكين من إعطاء إجابات وتفسيرات قاطعة؛ لذا فعندما قال إنَّه لا يعرف سبب استدعائنا إلى المحكمة، فقد تصورت أنَّه لا يعرف حقًّا.

وقد توقعت أنَّ القاضي سيجمعنا، ثم يمارس علينا بعض الضغوط للاعتراف بالجرم لقاء تخفيف الحكم. وفي الأحوال كلها، سيكون وجود العم تيد مهمًّا؛ لأنَّ الادعاء العام سيعرف عندئذٍ أنَّني لا أعتمد في دفاعي على تالكين وحده، وهذا ما كان يجب أن يحدث.

ومن المحزن أنَّني لم أكن أُدرك حينها كيف أصبح الطب الشرعي يتفنن في استغلال المحاكم، وكيف أنَّ المحامين العامينَ الذين تنقصهم المهارة يساعدون الأطباء النفسانيين في مهمتهم هذه.

وعلى كلٍّ، فلم أكن أنا ولا العم تيد مستعدينِ لما كان ينتظرنا في المحكمة عصر ذلك اليوم [382].

عندما وصلت مع العم تيد إلى مكتب تالكين حلف لنا ألف مرَّة بأن لا علم له بتقييم الدكتور كلينمان، ونفى أن يكون قد قرأه، وتوقع أنَّه سيكون جاهزًا عندما نذهب لمقابلة القاضي موكاسي [383].

توتر تالكين عندما رأى العم تيد؛ إذ توقع أن أحضر وحدي من دون أي دعم أو توجيه عائلي، وحدث أنَّ أحد زملاء تيد كان موجودًا بنيويورك في ذلك الوقت، فأصبح الشاهد الثالث على كل ما حدث عصر ذلك اليوم.

بعد وقت قصير من وصولنا أخذ تالكين يتأفف، وبالرغم من إصراره على عدم علمه بما جاء في تقرير الدكتور كلينمان، فإنَّه قال بأنَّ الادعاء العام قد يطلب حجزي في إحدى المصحات للتحقق من سلامة قواي العقلية.

هنا ثار تيد ليندا ور، قائلًا: «هذا هُراء؛ إنَّ سوزان لا تعاني أي شيء، سنطعن في أي تشكيك بخصوص سلامة قواها العقلية، ولن نسمح بأن يحدث هذا لها.

لقد قرأت قانون الطب النفسي، ويحق لها المثول أمام المحكمة قبل اتخاذ الحكومة أي إجراء ضدها، لها الحق في استدعاء شهود النفي وتقديم الدليل لدحض التهم الموجهة إليها ظلمًا، نحن ننوي ممارسة حقوقها كاملة بحسب القانون، إنَّ عائلتها لن تسمح بحدوث ذلك من دون مقاومة» [384].

لاحظت أنَّ تالكين أخذ يتصبب عرقًا ويتذمر، ثم قال: «لا يوجد لديَّ دليل واحد يُثبِت أنَّ روايتها صحيحة».

التفت العم تيد إليَّ، قائلًا: «اطردي هذا الرجل فورًا».

ثم التفت إلى تالكين ثانيةً، وقال: «لقد تحدثت إلى شهود سوزان، وليست عندي أي مشكلة في تحديد مكان وجودهم [385]. كلهم على استعداد للمساعدة، إنَّ قضيتها رابحة يا سام، ولو أنَّك قابلتهم بنفسك لكنت عرفت ذلك، ولطعنت من أجل رفض القضية من أساسها».

عندئذ، شعر تالكين بالخوف، وقال: «لا أدري ما الذي ينوي الادعاء العام فعله، ولكنَّني أعتقد أنَّه قد يرغب في وضعها في إحدى المصحات أشهرًا قليلةً للتحقق من سلامة قواها

العقلية، وفي حال وجد أي شيء يمكننا فعله لجعلها أهْلًا قانونيًّا فيمكننا الذهاب إلى المحكمة مثلما تريد»[386].

قفز تيد من مقعده، قائلًا: «هل أنت مجنون؟ هل تعرف خطورة ما تقول؟ إنَّ آندرو كارد وعصابته في البيت الأبيض لن يسمحوا لها بالخروج إذا أُدخلت مستشفى للطب النفسي، إنَّ آندرو من لحمي ودمي، ولكنَّني سأقول لك بصراحة إنَّه رجل مأجور يعمل عند عائلة بوش منذ عقود، لقد عمل مع بوش الأب في ماساتشوسيتس، لقد كان نائب كبير موظفي البيت الأبيض في عهد بوش الأب قبل التحاقه بالعمل مع جورج الابن، وهو لم يحصل على هذه الوظائف لأنَّه رجل صالح؛ إنَّه شرير، وعصابته أيضًا شريرة.

سوف يقضون على أي إنسان مثل سوزان إذا تمكنوا منه، ولا يهمهم إذا سحقوا إنسانًا ضعيفًا، هل قرأت صحيفة الاتهام يا سام؟».

قال ذلك، وهو ينظر في عيني تالكين، ثم أضاف: «إنَّ سوزان تقف حجر عثرة في طريقهم بسبب ما تعرفه عن العراق، وإذا أدخلوها مصحة للأمراض العقلية فإنَّها لن تخرج منها أبدًا، سوف يقضون عليها، هذه مصيدة لن تخرج منها».

ربما - لحُسن طالعي- لم أُدرك في ذلك اليوم ما توقعه العم تيد.

ثم تحدث تالكين أخيرًا، قائلًا: «لا أدري ما الذي سيحدث، علينا أن ننتظر حتى نرى التقرير»، فرد عليه تيد بقوله: «بصرف النظر عما يقوله التقرير يا سيد تالكين، فأنا أقول لك الآن إنَّ عائلتها تطالب بتقديمها إلى المحاكمة، وسنطعن في مصداقية تلك التقارير، لن نقف مكتوفي الأيدي ونترك الادعاء العام يفعل بها ما يشاء».

التفتُّ إلى العم تيد، وقلت: «إنَّ لدينا ملاحظات الدكتور تاديسا في الجلسات التي استمرت طوال عام في خدمات صحة العائلة، وهو يقول إنَّني لا أعاني أي خلل: لا اكتئاب، ولا اضطراب في المزاج، لا توجد أعراض على خلل في الوظائف العقلية: لا هذيان، أو أوهام، لا شيء! هذه سجلات حديثة تُثبِت أنَّه لم تَظهر عليَّ أي أعراض نفسانية، سنُقدِّم هذه التقارير إلى القاضي، ونطلب إلى الدكتور تاديسا أن يدلي بشهادته أمام المحكمة، إنَّ القضية برمتها سياسية، ونستطيع إثبات ذلك».

ثم قال العم تيد بحزم، مُوجِّهًا حديثه إلى تالكين: «عليك أن تبلغ القاضي أنَّنا نطالب بعقد محاكمة، وإذا لم تقل له ذلك فسأبلغه بنفسي. أما أنت يا سوزان، فعليك أن تبلغي المحكمة فورًا أنَّني مشارك في الدفاع عنك [387]، فعندئذ، أستطيع مخاطبة المحكمة نيابةً عنك، وإذا كنت لا تستطيع التعامل مع هذه القضية يا سيد تالكين فإنَّنا سنستغني عنك، وقد نفعل ذلك اليوم إذا اضطررنا إليه».

كانت المسافة إلى المحكمة قصيرة، ولكنَّني شعرت أنَّني أسير إلى حبل المشنقة، كان ذلك أسوأ من أي شيء آخر تصورته من قبلُ، لم يكن معقولًا أن يتخلى المحامي عن القضية حتى تتمكن وزارة العدل من الدوس علينا.

كان العم تيد يبدو مذهولًا، لكنَّني شكرت الله على وقوفه إلى جانبي، حاولت، ونحن نسير، أن أتنفس بعمق، وأن أظل هادئةً؛ حتى أتمكن من مواجهة هذه الأحداث الصادمة المتلاحقة.

لكنَّ شيئًا غريبًا حدث، ونحن في طريقنا إلى المحكمة؛ لقد اختفى تالكين، قال لنا إنَّ عليه أن يجري بعض المكالمات الهاتفية ليتأكد أين وصل تقرير كلينمان، وأعتقد أنَّه أراد تحذير المدعي العام بأنَّني أحضرت معي مفرزة فرسان جاهزة للقتال، وأنَّني لم أكن وحدي في نيويورك كما توقعوا، ومهما كان مخططهم فقد حضر العم تيد ليتحداهم، كان عملاقًا وقوةً لا تقهر، وكانوا بحاجة إلى حيل قذرة للطعن في حججه القانونية.

ومرةً أخرى، وكما شاءت الأقدار، لم أكن والعم تيد سيئي الظن إلى حدٍّ كبير؛ فعندما دخلنا المبنى أخذوني والعم تيد وزميله في العمل إلى قاعة المحكمة، وكان تالكين بانتظارنا وبيده نسخة من تقييم الدكتور كلينمان، التي كان يزعم أنَّه لا يعرف شيئًا عنه، ثم ألقى بها على الطاولة، وكانت مفتوحةً على صفحة الاستنتاجات [388].

أُصبت بصدمة شديدة وأنا أقرأ ما يأتي:

1. « تبالغ السيدة لينداور كثيرًا في الحديث عن احتمال فوزها بالقضية، وهذه عادة المتهمين الجنائيين الذين يبالغون في الحديث عن براءتهم، وهذا عمل مرتبط بالإحباط وهزيمة الذات. إنَّ اتخاذ الخيارات السيئة وفقدان الأهلية (القانونية) هما تعبيران غير مترادفين.

إنَّ حكمها الخطأ ناجم عن مرض عقلي يشوه الواقع، وهذا ما يُحدِّد كيفية تقييمها لقضيتها القانونية، وتعاملها معها، إنَّها تستخدم قدرتها العقلية بطريقة غير عقلانية، وتعتقد أنَّها ستكسب القضية. وحتى إذا لم تفز فإنَّها ستصبح بطلةً لجهودها المزعومة في مكافحة الإرهاب، ويجب ألَّا يحكم عليها بناءً على قوانين إصدار الأحكام الفيدرالية.

إنَّها تعرف قوانين إصدار الأحكام الفيدرالية، ولكنَّها - بسبب مرضها العقلي- تسيء استخدام المنطق لتستبعد انطباقها عليها.

2. تبالغ السيدة لينداور في الحديث عن وجود دليل مفيد تقول إنَّها ستستخدمه في الدفاع عن نفسها.

إنَّ مُعِد هذا التقييم لا يعطي رأيًا بخصوص علاقاتها السرية والمهام التي تدَّعي أنَّها كانت مكلفةً بها.

لذلك، من المنطقي استنتاج أنَّها بعيدة عن الواقع حين تعتقد أنَّها قادرة على تقديم دليل مقنع بأنَّها كانت أحد العملاء السريين؛ إن لم تكن العميل السري الرئيس في مكافحة الإرهاب، وهي تعتقد أنَّ تعرُّف هيئة المحلفين كل ما فعلته لحماية أمن الولايات المتحدة سيجعلهم يُعلنون أنَّها ضحية اضطهاد وملاحقة، ويرفضون الاتهام الموجه إليها، ثم يخلون سبيلها. إنَّها تُفكِّر في دفاع تبريري قائم على الوهم، تفرض فيه على هيئة المحلفين نظرتها إلى نفسها، وإلى دورها في العالم.

3. إنَّها ترفض بشدة دفاعًا متماسكًا؛ أي (الاختلال العقلي)، ولا يعطي مُعِد التقرير رأيًا فيما إذا كانت حالتها العقلية تفي بمعيار دفاع الاختلال العقلي، لكنَّه يرى أنَّ من المعقول التفكير في تطبيقه». كانت هذه خلاصة تقرير الدكتور ستيوارت كلينمان؛ البروفيسور في الطب النفسي بجامعة كولومبيا.

عندما انتهيت من قراءة التقييم شعرت أنَّ الجنون قد سيطر على إجراءات المحكمة.

لم يُصدِّق العم تيد ما قرأه، وقال لي - وسط ذهوله- إنَّه لم يرَ في حياته المهنية شيئًا كهذا قط، ثم التفت إليَّ فجأةً، قائلًا:

«يجب أن تطردي السيد تالكين فورًا، اطرديه يا سوزان، وإلا ستخسري القضية [389]، قولي للقاضي إنَّك تُعيِّنيني مستشارًا قانونيًّا إلى أن تختاري محاميًا آخرَ، عندئذٍ، سأخاطب المحكمة، وسأقول للقاضي إنَّني أجريت مقابلات مع الشهود، وهم أشخاص يتمتعون بمصداقية عالية [390].

وسأطالب بجلسة لتقرير أهليتك، وسأطعن بالافتراضات غير الصحيحة في تقارير التقييم هذه، وسنُقدِّم قائمة بأسماء الشهود غدًا، هل تفهمين؟ عليك أن تتحركي بسرعة، هل تفهمين؟».

(هززت رأسي موافقة).

«ولكن عليك أن تطردي سام حالًا، ومن دون أي تأخير، عليك أن لا تترددي، عليك أن تتصري في الآن وفورًا».

كنت في حالة صدمة شديدة، كانت حياتي تحترق أمامي، لقد عملت في مكافحة الإرهاب بالعراق وليبيا تسع سنوات، والآن يُعلنون أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة!

استرجعت الأحداث سريعًا.

في شهر أغسطس عام 2001م حذَّرت مكتب مكافحة الإرهاب من احتمال وقوع هجوم مشابه لهجمات الحادي عشر من سبتمبر باستخدام طائرات مخطوفة لمهاجمة مركز التجارة العالمي، وقبل أن تصدر لجنة التحقيقات في الهجمات تقريرها أكد مكتب التحقيقات الفيدرالي تقريري في مقابلة مع بارك غادفري [391].

وأعتقد بأن هوفين والدكتور فيوز أكدا ذلك أيضًا؛ إذ تحدثا إلى صحيفة نيويورك تايمز عن تحذيراتنا، فكيف يقولون إنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة؟

لقد حذَّرت سابقًا من احتمال وقوع هجوم على المدمرة يو إس إس كول، وعلى مركز التجارة العالمي، فكيف يقولون إنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة؟

لقـد بدأتُ المفاوضـات بخصـوص محاكمة لوكيربي مع الدبلوماسـيين الليبيين في نيويورك، ثم عقدت محادثات أولية لاسـتئناف عمليات التفتيش عن الأسـلحة مع السفير العراقي سعيد حسن وكبار الدبلوماسيين العراقيين.

ولكنَّهم يقولون إنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، فكيف ذلك؟ لا بُدَّ أنَّ هذه مزحة سـمجة، اطلبـوني إلى المحاكمة، وسـأُقدِّم إلى المحكمـة الملفات التي تُثبِت ذلك، وسـأذل هؤلاء الأغبياء.

لقد داس الطب النفسي على الحقائق، لا شك في أنَّ هؤلاء الناس مجانين! وهنا أسأل: هل قرأ الدكتور كلينمان التهم المُوجَّهة إليَّ؟

أنـا متهمـة بأنَّنـي (عميلـة عراقية)، وأنا لا أُفشـي سـرًّا إذا قلت إنَّني كنت علـى تواصل مع الدبلوماسيين العراقيين سنوات عدَّة، وهذا شيء اتفقت مع وزارة العدل عليه.

أما فيما يتعلق بشـعور العظمة، واعتقادي أنَّنـي واحدة من عدد قليل من الوسـطاء السـريين الذين كانوا مكلفين بمتابعة الحالة العراقية، فأنا أحيلهم إلى تصريح مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية في صحيفة واشـنطن بوسـت، الذي اشـتكى فيه من أنَّ عدد العملاء داخل العراق لا يتعدى أصابع اليد الواحدة [392].

كان عدد الوسـطاء المكلفين بملف السـفارة العراقية في الأمم المتحدة ثلاثة أشـخاص، لكنَّ زميلـيَّ المتهمـيِن معـي لم يكلفا بهذه المهمة إلا بعد هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر؛ ما يعني أنَّنـي كنت الوسـيط السـري الوحيـد قبل الهجمات، وهـذه حقيقة إحصائية بسـيطة [393]، وكان عملي يتركز على مكافحة الإرهاب، وهذه حقيقة أيضًا، وليست مزحةً.

قد يتبادر إلى الذهن الأسئلة الآتية: هل ستحترم هيئة المحلفين فريقي لأنَّه حذَّر سابقًا من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أم ستحترم نجاحي في ضمان تعاون العراق مع التحقيق في الهجمات؟ [394] هل سيُقدِّر أعضاء الهيئة أنَّنـي أقنعت العراق بدعوة فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى العمل فيه، أو تسليم سجلات مالية خاصة بقيادات تنظيم القاعدة؟

وفي ضوء إنجازاتي هذه، هل سيعرب المواطنون الأمريكيون عن اشمئزازهم من سعي وزارة العدل لمعاقبتي بزعم أنَّني تناولت الغداء مع دبلوماسي عراقي؟ [395] أو: هل سيدرك أعضاء هيئة المحلفين أنَّ ما قمت به كان نيابةً عنهم؟

أعتقد أنَّهم سيدركون ذلك، وأنَّهم سيبدأون بطرح أسئلة صعبة عن تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر أيضًا!

ولكن، هل سأتمكن من إثبات روايتي عن طريق المصادر المستقلة؟ والجواب هو نعم، بكل تأكيد!

عندما تصفَّحت تقييم الدكتور دروب المُلقى على الطاولة بجانب تقييم الدكتور كلينمان، اكتشفت أنَّه لم يُحدِّث المعلومات بعد مكالمتي الهاتفية معه التي أبلغته فيها بنجاح العم تيد في الاتصال بشهود معروفين نيابةً عني.

لقد دهشت؛ لأنَّ هذا يعني أنَّه استنتج أنَّ ثقتي بمكانة المحامين الإسكتلنديين هي دليل على وجود خلل عقلي [396]، لكنَّه لا يعرف أنَّ قائمة شهودي تشمل موظفين في الكونغرس، وصحفيين، وأساتذة جامعيين،

ولا شك في أنَّ دعمهم يشهد على مصداقيتي ضمن حلقة معارفي في العالم والشرق الأوسط [397].

إنَّ قضيتي معقدة، ولكن يمكن أن أنتصر، لقد فشل المحامي تالكين في مهمته، لكنَّ عمي تيد أنقذ الموقف[398] بتواصله مع الشهود، وكان الدكتور دروب يعرف ذلك، وكانت استنتاجاته تهدف إلى تضليل المحكمة، وما أحزنني هو أن لا أحد في وكالة الاستخبارات الأمريكية أو وزارة العدل، ممن يعرفون أنَّني على حق، قد اهتم بقضيتي.

أما المدعي العام أوكالاهان فقد يواجه بعض الصعوبات؛ إذ عليه أن يُفسِّر لماذا اتُّهِمت لمجرد تناول وجبة سريعة في أثناء تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، عليه أن يُفسِّر أيضًا كيف أنَّ دعم الديمقراطية في العراق يُعَد جريمة، ولماذا اتُّهِمت لمحاولتي تجنيد ضابط كبير في

المخابرات العراقية لكي يساعدنا على ملاحقة الإرهابيين الأجانب المختبئين في العراق، ولماذا وصفت وزارة العدل ذلك بأنّه (مؤامرة مع المخابرات العراقية).

وهنا أسأل: هل يعرف مكتب التحقيقات الفيدرالي أي شيء عن عمل الاستخبارات؟ (أشك في ذلك).

وفيما يتعلق بهذا الهُراء الخاص بتعليمات إصدار الأحكام، فقد أبطلت المحكمة العليا الصفة الإجبارية للتعليمات الفيدرالية، وجعلتها اختيارية فقط، فلو وجّه لي أحد القضاة تهمة لتناولي وجبة سريعة ثمنها (15) دولارًا في مدينة نيويورك، لتوقعت أنّه سيُعدّل حكمه وفقًا لطبيعة التهمة، ولن يحكم عليَّ بالسجن عشر سنوات.

أما الدكتور كلينمان فقد اعترف - بعد سلسلة مقابلات استمرت عشر ساعات- أنّه «لا يستطيع إعطاء رأي في حالتي العقلية، يمكن أن يرقى إلى تبرير الدفاع عني بدعوى الاختلال العقلي».

لذلك، يتضح عدم وجود مُبررات للدفع برفض القضية بدعوى الاختلال العقلي، لكنّ وزارة العدل كانت تريدني أن أعترف بأنّني مختلة عقليًا، بصرف النظر عن الرأي المهني.

كان اعترافي بالاختلال العقلي يبدو لي مثل الإقدام على الانتحار؛ لإنقاذ إدارة بوش والأعضاء الجمهوريين في الكونغرس، الذين اتهموني بالفشل في جمع معلومات استخباراتية عن مرحلة ما قبل الحرب، وعن هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

لقد كان الجمهوريون مغرمين بالحديث عن فشلي المزعوم، وعن عبقريتهم في حماية الأمن القومي، كانت هذه حجة غبية لتبرير اتخاذ قرارات قانونية سيئة، وكان المدعي العام غبيًّا أيضًا لاعتقاده أنّني سأسمح له باختيار دفاعي.

والحقيقة أنّ مشكلتي لا تُعزى إلى ضعف الإستراتيجية القانونية، وإنّما إلى المحامي الذي عينته المحكمة؛ إذ لم يستطع التعامل مع القاضي بطريقة صحيحة، فخبرته كانت قليلةً، وأجره أدنى من المتوقع، وارتباطاته كثيرة.

مـرَّت هـذه الأفـكار كلهـا أمامـي سـريعًا، ولم يخرجني من ذهـولي إلا العم تيـد وهو يقول: «اطـردي تالكـين الآن، وسـأطالب بعقد جلسـة للمحاكمة، هذا هو القانون، وسـنُلزم السـلطات به». [399]

بدأ تالكين يتحدث بلهجة اعتذار: «توجد مشـكلة في عقد جلسـة لإثبات أهليتها العقلية، إنَّ المدعي العام يريد تحويلها إلى تقييم نفساني، ليس إلى مستشفى، وإنَّما إلى سجن، أعتقد أنَّه سـجن. لا، ليس سـجنًا في الواقع. سـوف تقضي فيه أربعة أشـهر فقط، ثم يقررون بعدها إذا كانت أَهْلًا قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، ثم نسـتطيع أن نقرر ما سـنفعله، فإذا كانت غير أَهْل قانونيًّا فمن المحتمل أنَّهم سيسقطون التهم، لن تتجاوز المدَّة أربعة أشهر» [400]، كان واضحًا أنَّه يعرف ما ستفعله وزارة العدل.

«أربعـة أشـهر!»، صـرخ العـم تيـد، ثم أضاف: «هـل أنت جـاد في ذلك؟ نحـن لا نوافق على ذلـك! نحـن لا نهتـم بما يريده المدعي العام، هذه صفقة لن تقبلها سـوزان، هـل تقبلين بهذا يا سوزان؟»، هززت رأسي بالنفي.

قال العم تيد: «لقد درسـت هذا القانون، يوجد مخرج يا سـيد تالكين لحمايتها من الحجز إلى حين انعقاد المحاكمة، ونحن ننوي استخدام ذلك لتحدي هذه التقارير» [401].

كان العم تيد في حالة غضب شـديد، لكنَّه تابع حديثه: «أسـتطيع أن أرى العيوب الكثيرة في هذه التقييمات، وسأُوضِّح الحقائق عندما أتحدث إلى القاضي عصر هذا اليوم، وسنناقش ما تبقى في المحاكمة».

تأكـد لي ذلـك اليـوم أنَّ العـم تيـد كان مـن النوع الـذي لا ينحني تحـت الضغـط، وأنَّه على استعداد للدفاع عن موكِّله حتى الموت.

عاد مرَّةً أخرى مُوجِّهًا كلامه إليَّ بغضب: «اطرديه يا سوزان! اطرديه الآن!».

أومـأت برأسـي فقـط، كنـت في حالة صدمة شـديدة منعتني مـن الكلام، خـرج تالكين من الغرفة، ثم عاد بعد دقائق ومعه سكرتيرة القاضي موكاسي، وكانت تحمل رسالة لنا [402].

تحدثت بصوت عالٍ كما لو كانت تخاطب جلسة محاكمة:

«بلغنا أنَّكما تُفكِّران في استبدال السيد تالكين؛ ليتسنى للسيدة ليندا اور طلب تحديد موعد للمحاكمة، إنَّ القاضي موكاسي على علم بذلك، نود توضيح أنَّه في حال اتخذت السيدة ليندا اور هذا القرار اليوم، فإنَّه سيُقبَض عليها فورًا، وتُلقى في السجن، ستُلغى كفالتها بدءًا من اليوم إلى أن تنتهي القضية، وإذا وافقت على التخلي عن طلب عقد المحاكمة إلى ما بعد الخضوع لتقييم نفساني في السجن مدَّة أربعة أشهر، فسيكون أمامها ثلاثة أيام لترتيب أمورها قبل إيداعها السجن صباح الإثنين».

كانت الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الخميس.

كانت عبارة (الإنهاء مع التحامل الشديد) مكتوبة بالدم على حائط قاعة هيئة المحلفين، فهل يمكن لأحد أن يتصور هذا الكابوس المخيف؟ لقد أدانني تقييم الدكتور دروب، وتجاهل قوة شهودي ونزاهتهم حين أعلن تقريره أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة؛ لإصراري على براءتي، والآن ها هم يحرمونني من حقوقي الأساسية في عقد جلسة استماع قبل المحاكمة لتقديم الإثبات الذي يدحض الاتهامات.

وبدلًا من ذلك، سأذهب إلى السجن مباشرةً من دون الإقرار بالذنب، أو أي نوع من جلسات الاستماع، وسيتجنب آندرو كارد وكولين باول الإحراج الذي سينجم عن مواجهتي في محاكمة علنية، وسيظل الجمهوريون في الكونغرس يسرحون ويمرحون وينسجون حكايات خيالية عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر واستخبارات ما بعد الحرب، وهم لا يخشون انكشافها.

كانت شهادتي ستكشف هذه الأكاذيب جميعًا، أما أعضاء الحزب الجمهوري فقد فشلوا في دورهم في كشف الحقائق، في حين نجح الجمهوريون في سَجن الوسطاء السريين؛ لمنعهم من كشف أباطيلهم وخداعهم للناخبين، وأما زميلاي فقضيا (18) شهرًا في السجن، ثم أُبعدا من الولايات المتحدة بعد ذلك، في حين أعلنوا أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا، وألقوا بي في السجن من دون محاكمة! وإذا سألتموني سأقول لكم إنَّهم مارسوا جنونًا جماعيًّا.

لقد كره السياسيون معرفة الحقائق المتعلقة بالعراق، ولم يعترفوا أنَّهم كانوا واهمين بأنَّ سياسة الحزب ستنجح، واتهموني بأنَّني كنت واهمة لأنَّني سميتها كارثة؛ لذا كان واضحًا أنَّهم يريدون تصحيح تفكيري، وليس تفكيرهم.

أمـا الطـب النفسـي فكان مهزلـةً؛ فإذا كنـت أَهْلًا قانونيًـا للمثول أمام المحكمـة، فقد حان الوقت لإغلاق نظام المحاكم بأكمله، وربما وكالات الاستخبارات أيضًا!

ونحـن في حالـة ذهول وصدمـة، دخلت قاعة المحكمة مع العم تيد لرؤية القاضي موكاسـي، كانـت الغرفـة مكتظةً برجال الشـرطة، فهمس لي العم تيـد بأنَّه لم يشـاهد في حياته مثل هذا العدد في قاعة المحكمة، حتى عندما يتعلق الأمر بأخطر المجرمين [403].

شـعرنا بشـيء من الاطمئنان عندما بدا لنا أنَّ القاضي موكاسـي يشـك في نتيجة التقييم، وأكد لنا أنَّه لا ينظر إلى ما يقوله الأطباء النفسـانيون عن أي متهم بوصفه حقائق مُسـلَّم بها، ثم قال شيئًا من قبيل: «لمجرد أنَّهم قالوا هذه الأشياء عن السيدة ليندا اور لا يعني أنَّها حقيقية، ولكنَّنـي أسـمح لـك بمتابعتهـا سـيد تالكـين». وردًّا على تعـاوني، فقد تسـاهل قليـلًا بخصوص التوقيت، وقال إنَّه سـيعطيني مهلة عشـرة أيام [404] بدلًا من ثلاثة أيام؛ إذا وافقت على تسـليم نفسي طواعية.

أومأ لي العم تيد برأسه لأتجاوب مع موقف القاضي؛ على أمل أن لا يستمر الحجز طويلًا.

والحقيقـة أنَّـه لم يكـن أمامي أي خيار آخر، ولكنَّـي سأخسـر الكثير إذا لم تكن لديَّ خطة للتكيف مع الوضع.

وقـد صُدمـت أكثر من قبلُ عندما وقف المدعـي العام ليعلـن أنَّ المكان الذي سـأخضع فيه للملاحظة هو سجن كارسويل، داخل قاعدة كارسويل الجوية في تكساس.

كانـت هـذه مفاجـأةً أخرى، فهـم لم يكتفوا بحرمـاني من المحاكمـة؛ لمعاقبتـي على إيماني ببراءتـي، بـل وصل بهم الأمر إلى وضعي في قاعدة عسـكرية؛ لأنَّنـي (عميلة عراقية)، ليقرروا إذا كنت أَهْلًا قانونيًّا للمثول أمام المحكمة مستقبلًا.

لم يُبْدِ تالكين أي اعتراض على هذه الصفقة التي عقدها نيابةً عني، ومن وراء ظهري، أما فيما يتعلق بجلسـة الاسـتماع إلـى إثباتاتي، فقد أقر القاضي بهذا الحـق، ولكن بعد قضاء مدَّة السجن [405].

وللحقيقة، فإنَّ الأشهر الأربعة كانت لا شيء بالنسبة إلى قاضٍ يُصدِر أحكامًا على المتهمين تتراوح من خمس سنوات إلى عشرين سنةً. وبصراحة، فإنَّ هذه المدَّة كانت مثل تربيتة على الكتف، وهي أفضل ما يمكن أن يحلم به أي متهم، كان الأمر يبدو منطقيًا من وجهة نظر القاضي؛ لأنَّ القضية ستنتهي بعد ذلك، ومع ذلك، يظل السجن سجنًا. في رأيي أنَّه يجب ألَّا يوضع أي متهم في السجن من دون محاكمة، أو اعتراف بالذنب، وما زلت حتى هذا اليوم أشعر بالألم والحزن كلما تذكَّرت تلك الأيام.

يُفسِّر هذا كله كيف أصدر القاضي موكاسي في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام 2003م، حكمًا بحجزي في سجن كارسويل مدَّة (120) يومًا فأقل كما ينص على ذلك القانون الفيدرالي [406].

كان عليَّ أن أُسلِّم نفسي إلى إدارة سجن كارسويل يوم الثالث من شهر أكتوبر عام 2005م، ثم يُطلَق سراحي يوم الثالث من شهر فبراير عام 2006م.

بعد انتهاء اجتماعنا بالقاضي موكاسي أخبرتنا سكرتيرته أنَّها تتوقع انتهاء تقييم السجن قبل هذه المدَّة بكثير، وقد يطلقون سراحي في غضون (60) يومًا، وهي المدَّة العادية لمثل هذا النوع من التقييم، وسيوافق ذلك أعياد الميلاد، وهذا ما أعطانا سببًا للتفاؤل [407].

لكنَّ الأطباء النفسانيين المجانين هؤلاء لم يكسبوا المعركة بعدُ؛ فما زال عليهم أن ينتظروا إصدار سجن كارسويل تقييمًا بأنَّني غير أَهْلٍ قانونيًا؛ فالسجون لا تحب إصدار مثل هذا الحكم من دون سبب وجيه.

من ناحية أخرى، فليس من الحكمة أن يُفسِّر المتهمون تفكير القاضي، مع أنَّنا لا نستطيع مقاومة ذلك الإغراء؛ لذا أعتقد أنَّ قانون الباتريوت كان وراء ما حدث في ذلك اليوم.

وأنا مقتنعة أنَّ أي قاضٍ نزيهٍ فذٍّ مثل موكاسي سيكره هذا القانون الذي يصادر الحماية الدستورية، ويهين النظام القضائي الأمريكي. قد أكون مخطئةً في هذا، ولكن كان لدى القاضي موكاسي قبل ذلك اليوم المشؤوم مجموعة خيارات لتسريع البت في قضيتي؛ كأن يرفض استنتاجات التقييم، أو يقبل طلبي لعقد جلسة استماع، أو يُحدِّد موعدًا للمحاكمة.

لكنَّه لم يفعل، وإنَّما أعطى المحامي الفرص جميعها للخروج من حقل الألغام هذا، وكان ذلك كرمًا منه؛ لذا كان يمكن لمحام ملتزم، مثل تيد لينداور، أن يلجأ إلى خيارات كثيرة، وكان يمكن للمحامي برايان شوغنيزي - الذي تولى قضيتي بعد خروجي من سجن كارسويل، المعروف بقدرته على التعامل مع أصعب القضايا الدولية- أن يجد خيارات أكثر. لو حدث ذلك قبل اليوم الذي قابلنا فيه القاضي موكاسي لكان الوضع مختلفًا تمامًا؛ فالعم تيد والمحامي شوغنيزي لهما تاريخ حافل في القضاء يمتد إلى أربعين عامًا، أما تالكين -المحامي المعين من المحكمة- فكان يهرب من أخطائه، ولا يعترف بها، ولم يكن لديَّ ما يكفي من المال لاستبداله، لقد كنت في مأزق.

لكنَّ الأطباء النفسانيين المعتوهين لم يعرفوا أي شيء عن طبيعتي، فنحن أحيانًا قد نواجه مأساة بصورة أو بأخرى، والشجاع المصمم على الحياة يواجه لحظة الحقيقة التي يرى فيها ما ينتظره، فيتخذ قرارًا واعيًا؛ هو مواجهة العاصفة من دون أن ينكسر. قد ينحني، ولكنَّه سيجتاز محنته، ويصل إلى شاطئ الأمان، إنَّه يفعل ذلك؛ لأنَّه لا يوجد أمامه أي بديل آخر، وهذه هي حقيقته المعنوية التي تصبح واقعه.

أعترف أنَّني بكيت كثيرًا، وأنا في طريقي إلى البيت في تلك الليلة، وقد أوقفتني دورية شرطة لتجاوزي السرعة المقررة، ثم تركوني أواصل رحلتي عندما رأوا دموعي.

عندما وصلت إلى البيت كنت قد استعدت هدوئي، وقررت أن أتماسك، كان أمامي عشرة أيام لترتيب أموري، كنت أعاني صدمة شديدة، ولكن كان عليَّ تأجيل حزني إلى وقت آخر.

كان عليَّ حزم ممتلكاتي الشخصية جميعها، ودفع قسط الرهن، وإبلاغ أصدقائي بما حدث لي، والعثور على مَن يعتني بكلبيَّ الصغيرين وقطتي، وقد قبلت صديقتي كارين أندرسون أن تعتني بهم، وقد وعدت كارين بالبحث عن مستأجرين للبيت في أثناء غيابي.

حدثت معجزات صغيرة في بلدة تاكوما بارك في أثناء غيابي، ويعود الفضل في ذلك إلى هذه السيدة الرائعة.

كان عليَّ أن أصمد بصرف النظر عن المتاعب التي تواجهني، وأن لا أهزم.

ولكن، هل ما زلتم تعتقدون أنَّني مصابة بجنون الشك؟ إذن، اسمحوا لي أن أقول لكم إنَّ الكابوس الذي مررت به في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام 2005م كان مجرد البداية.

الفصل 21

السِّرُّ الساطع

«توجد أشياء في السماء والأرض يا هوراشيو،

أكثر مما حلمت به في فلسفتك».

شكسبير، من مسرحية هاملت.

وأنا في طريق عودتي إلى ميريلاند في تلك الليلة الحزينة من شهر سبتمبر، فكَّرت في شيئين كرهني الأطباء النفسانيون بسببهما، وأعترف أنَّني قد صُدِمت من عمق تلك الكراهية ومرارتها، وهي كراهية لم أعرف مثيلًا لها في حياتي.

عند مراجعة التقييمات بدا لي أنَّ الدكتور دروب والدكتور كلينمان كرها قوتي الروحانية، كما كرها قوّتي ودافعيتي لأنَّني امرأة، لقد أرادوني ضعيفة متوسلة، لكنَّني رفضت، وربما جرح هذا كبرياءهما وأغضبهما.

وكما ترون، فأنا أتمتع بحياة روحانية عميقة، وهي حياة ثابتة وخاصة، ولكنَّني - مع ذلك - لست مبشرةً أسعى إلى جعل الآخرين يعتنقون طريقة تفكيري، ولا يحبطني ضعف إيمان الآخرين. وبالرغم من ذلك، فأنا لست شديدة التدين، وهذه هي المفارقة الكبيرة في هذا كله،

إنَّ هـذا الإيمـان والروحانيـة يتغلغلان عميقًـا في روحي، وأنا أعترف أنَّنـي أُؤمن بالله والملائكة والنعمة الإلهية، والنبوة الممتدة منذ الأزمنة السـحيقة التي لا تزال تأتي للذين يفتحون قلوبهم ليسمعوا.

لم يدهشـني شـيء أكـثر من الإهانات التي تعرَّضت لها بسـبب التعبير عـن إيماني في أثناء أزمتي القانونية. والطريف في الأمر أنَّ الذين هاجموني لهم ارتباطات قوية بالحزب الجمهوري الـذي يناصـر وجهات النظر الدينية؛ فمثلًا: كان المدعي العام إدوارد أوكالاهان قد ترك وزارة العدل في شـهر يوليو عام 2008م؛ ليعمل ضمن الحملة الرئاسـية للمرشـح جون ماكين وسـارة بالـين [408]، ومـع ذلـك، وفي تصـرف لا يخلـو مـن النفاق، فقـد تعرَّضت لأشرس هجـوم؛ لأنَّني مارسـت إيمـاني بهدوء واعتـدال أكثر من بالين نفسـها، وقد ركَّز أوكالاهـان في مهاجمتي على الروحانيـة في حياتـي، وفي قاعة المحكمـة التي يفترض فيها أن يحظـى المواطنون بالحماية من الهجـوم عليهـم، إنَّ هـذا النوع مـن النفاق من أحد ناشـطي الحزب الجمهوري يجـب أن يكون مدعاةً لقلق الأمريكيين جميعًا، بصرف النظر عن الانتماءات السياسية، أو المعتقدات الدينية الخاصة.

إنَّ هذا النفاق يُثبت، بما لا يدع مجالًا للشك، أنَّ الحزب الجمهوري يستغل الإيمان علنًا من أجل تحقيق مكاسب سياسية، ويحتقر الروحانية سرًّا، وقد سميت ذلك (المسيحية الانتخابية)، وهي لافتة كاذبة لاجتذاب الناخبين، والحصول على التمويل، إنَّه استغلال واضح للدين، ويجب أن يثير غضب كل مَن يؤمن بالله، أو بنزاهة العمل الانتخابي.

أقول هذا وأنا أُعلن صراحةً أنَّني استخدمت روحانيتي في مكافحة الإرهاب لإنشاء علاقات مع الدبلوماسيين العرب، انسجامًا مع فلسفتي في معارضة الحرب.

كان ذلـك مهمًّا بالنسـبة إليَّ لإثبات أن ليس ضروريًّا اعتماد المجتمـع على التهديد بالعنف لتحقيق هذه الأهداف، وقد تجاوب العرب مع مبادرتي بلطف، وأدركوا وجود دافع روحاني وراء معارضتي للعنف، فتعمقت علاقاتنا نتيجةً لذلك.

أنا أؤمن بشدة أنَّ العنف ينتج من ألم روحاني شديد يفتح الباب أمام العنف، وأؤمن أنَّنا لا نستطيع مقاومة العنف من دون حب، وأنت لا تستطيع مقاومة العنف من دون حب، ولا تستطيع محاربة الشر بالشر، وتحتاج إلى الحب والرحمة لإطفاء لهيب الكراهية والتعصب.

كانت هذه المعتقدات هي التي وجهت أنشطتي في اتصالاتي كلِّها مع ليبيا والعراق طوال تسعينيات القرن الماضي، وهي معتقدات خاصة بي، وهي تُفسِّر سبب تعرُّضي لعداء مكشوف من الدوائر المؤيدة للحرب التي كانت ترفض الاعتراف بما أنجزته بالأساليب السلمية، لقد أردت إثبات أنَّ العدوان العسكري يمكن تجنبه، وإظهار أنَّ نهجي في معارضة الحرب عند التعامل مع العرب يمكن أن يضمن تعاونهم في مجالات عدَّة، ويُخفِّف - في الوقت نفسه- التوتر الذي يتحول إلى عنف، ولن يحتاج أحدنا إلى جهد كبير لمعرفة أنَّ طريقتي لم تُعجب دعاة الحرب، وقد انتقدني مَن لا يفهمون ما أقوم به بكل قسوة.

وبالرغم من هذا كله، أستطيع القول إنَّ طريقتي قد حققت الكثير من الخير، وإنَّني أشعر بالرضا - حتى وإن لم يشاطرني أحد هذا التفكير- للتغيير الذي حدث في كثير من السياسات.

وقد اعترف المسؤولان عني (هوفين والدكتور فيوز) بهذا التأثير؛ فبعد تحذيراتي الاستباقية فيما يتعلق بالهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، أخذا يتابعانني من كثب، وكنا نلتقي أسبوعيًّا حتى عام 2002م. وبلغ مجموع اجتماعاتنا نحو (800- 900) اجتماع، يضاف إلى ذلك أنَّني اجتمعت (150) مرَّةً مع الدبلوماسيين الليبيين بدءًا بشهر مايو عام 1995م، و(150) مرَّةً مع الدبلوماسيين العراقيين بدءًا بشهر أغسطس عام 1996م.

كانت طريقتي ناجحةً تمامًا، وإلا لما كان العرب والأمريكيون تعاملوا معي طوال هذه السنوات، وقد نلت أجمل إطراء من السفير الليبي السابق في الأمم المتحدة عيسى بابا، الذي قال لي في إحدى المناسبات: «لو أنَّ كل واحد تعامل مع مكافحة الإرهاب مثلما تتعاملين معه يا سوزان، لكانت الدول العربية كلها مستعدة لمساعدة أمريكا».

وللأسف، فإنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر أفضت إلى شعور معادٍ للإسلام. وباعتقادي، فإنَّ احترام الأديان يبني جسورًا بين الثقافات، ويوجد نظامَ قيمٍ مشتركًا يتجاوز

خلافاتنا، وبالاستناد إلى هذه القيم، يمكن للحكومات الإسلامية أن تصبح حليفةً وشريكةً في العمل لخير الإنسانية، وحل المشكلات بالطرائق السلمية.

أنا لست الوحيدة التي تعتقد أنَّ الحياة الروحانية تستطيع شفاء الجروح بصورة أكثر من التركيز على الألم والخبرات السلبية.

إلا أنَّ الأطباء النفسانيين كرهوني لأنَّني آمنت بأنَّ الله سيظل معي في محنتي، لقد أرادوني أن أشك في إيماني، لكنَّني بقيت متمسكة بإيماني، ولم أترك لهم الفرصة ليجعلوني أشك في أنَّ الله تخلى عني، وقد حدثت معي قصة حقيقية، لكم أن تُصدِّقوها أو لا تُصدِّقوها.

كان ذلك في عطلة نهاية الأسبوع التي سبقت اعتقالي، يومها لم أكن أعرف أنَّ حياتي ستنقلب رأسًا على عقب، ولكنَّني استيقظت في ذلك الصباح وأنا أشعر بنورانية غامرة استمرت ساعات، وهذا ما قد تشعر به إذا كانت لديك حياة روحانية، لهذه الحالة تسميات كثيرة في الأديان المختلفة؛ إنَّها (انكشاف الغطاء) كما يُسميها الصوفيون، إذ تشعر بالاتصال مع الخالق وجمال هذا الكون، لقد غسلتني بماء الحب الطاهر، ومنحتني نعمة الانعتاق.

يومها، لم أكن أعرف أنَّ هيئة المحلفين كانت تختتم مداولاتها في مدينة نيويورك، ولم أكن أعرف أنَّني سأُعتقل بعد أيام بتهمة الخيانة بحسب قانون الباتريوت.

كل ما عرفته هو أنَّ الله كان يحنو عليَّ، فامتلأت روحي جمالًا وسكينةً وحبًّا، وقد خطر ببالي أنَّ الناس يمرُّون بأنواع الأزمات والمتاعب جميعها، لكنَّهم يحتاجون إلى لحظة مثل هذه.

لقد جاءت هذه النعمة الإلهية من حيث لا أدري، ولم أجد تفسيرًا لها، فقد غمرتني فجأةً ومن دون مقدمات،

وأتذكَّر أنَّني شكرت الله على نعمه، بالرغم من المتاعب التي مررت بها مؤخرًا.

أردت الاحتفال بتلك النعمة الإلهية، فذهبت إلى مشتل زراعي، واشتريت شجرة يابانية من نوع الصفصاف الباكي، ثم غرستها في فناء بيتي، وسميتها (شجرة السلام).

بعد خمسة أيام اعتقلوني بتهمة الخيانة، عندما أتذكَّر هذه السكينة التي مررت بها أزداد إيمانًا بأنَّ الله كان يرى الذين يتآمرون عليَّ، فأنزل هذه السكينة ليواسيني، لقد جاءت هذه النعمة الإلهية قبل بدء متاعبي، فمنحتني الحب، وقالت لي إنَّ كل شيء سينتهي على خير، لقد مررت بهذا كله وأنا أؤمن به من كل قلبي.

الفصل 22

سجن كارسويل

«من أي حديد، من أي دم، من أي نار صُنعنا

مع أنَّنا نبدو مثل الضباب، فإنَّهم يرجموننا

ويقولون بأنَّنا نمشي ورؤوسنا في الغمام

وحده الله يعلم كيف نقضي أيامنا، وكيف ننام».

أوديسيوس إليتيس، شاعر يوناني حاصل على جائزة نوبل، من قصيدة (مقاومة الفاشية).

سوف أظل أتذكَّر كارسويل دائمًا؛ لأنَّه كان معتقل غوانتانامو الخاص بي، كان حجزي في سجن بقاعدة عسكرية هو آخر مكان على وجه الأرض أردت أن أكون فيه، في الوقت الذي كان فيه الجنود الأمريكيون يخسرون حربًا حذَّرت منها، وانتقدتها بصوت عالٍ، لقد اعتقلوني بتهمة العمالة للعراق، وهي تهمة أقرب إلى تهمة العدو غير المحارب.

قبل دخولي السجن نصحني أحد الأصدقاء أن أظل هادئةً ومتأمِّلةً كأنَّني في (خبرة رهبانية)، وقال إنَّ أحدنا يستطيع اختيار أفكاره، حتى لو لم يستطع اختيار المكان الذي يوجد

فيه، كانت تلك نصيحة رائعة، فقررت أن أعيش هذه الخبرة، وقد نجحت فكرته في الأشهر الأُولى من احتجازي قبل أن تغمرني حياة السجن، وتزداد الأمور سوءًا.

يقع السجن داخل قاعدة كارسويل الجوية، والبنايات الرئيسة فيها كانت أساسًا المستشفى السابق الذي توفي فيه الرئيس جون إف كينيدي بعد إطلاق النار عليه في تكساس، كان السجن مكوَّنًا من مجموعة بنايات أسمنتية ضخمة رمادية اللون تطل على أرض منبسطة، ومحاطًا بجدارين من الأسلاك الشائكة طولها عشرون قدمًا، بينها ممر ضيق يُفضي إلى قسم الإدارة وقاعة الزوار، وكانت الأرض بين السياج مزروعةً بالعشب الأخضر، وكانت السماء زرقاءَ صافيةً.

خلف سياج الأسلاك الشائكة المزدوجة كانت أشجار من البلوط تفصل السجن عن القاعدة الجوية، وما عدا ذلك، لا يوجد شيء يميِّز هذا المكان، وإذا كان هذا كل ما قد تراه من تكساس، فإنَّك لن ترغب في العودة إليها مرَّةً أخرى.

ما الداعي إلى العجلة في إرسالي إلى السجن؟ قلت لنفسي وأنا أنتظر إجراءات التفتيش والدخول المهينة.

كان ذلك يوم الثالث من شهر أكتوبر عام 2005م، وقد وُجِّهت إليَّ التهمة في شهر مارس عام 2004م من دون جلسة محاكمة واحدة. وفجأةً، قررت وزارة العدل - بعد (19) شهرًا من إطلاق سراحي بكفالة- إرسالي إلى السجن في غضون عشرة أيام.

فما الذي حدث ودفعهم إلى إبعادي عن المشهد؟ لا بُدَّ من وجود سبب ما، لقد سجنوني لحدوث شيء ما. ولكن، ما هو؟ كانت أمامي أيام كثيرة لأُفكِّر في الجواب.

سألني طبيب نفساني في المقابلة التي سبقت دخولي زنزانة السجن: «لماذا تعتقدين أنَّهم أعلنوك غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة؟»، ثم أضاف: «يقال عادةً إنَّ النزلاء غير أَهْلٍ للمثول أمام المحكمة؛ لأنَّهم يكونون معاقين عقليًا، حتى إنَّهم لا يستطيعون التحكم في تصرفاتهم؛ فَهُم قد يعانون - مثلًا - الهلوسة أو انفصام الشخصية، ولكن لا يبدو عليك شيء من ذلك، فما كتبوه في هذا التشخيص النفساني لا ينطبق على حالتك».

«ربما كان ذلك بسبب توتر ما بعد الصدمة؛ نتيجةً لعملي في مكافحة الإرهاب»، قلت له ذلك وأنا غير متأكدة مما أقوله، من دون الخوض في ملابسات قضيتي السياسية.

«لكنَّ توتر ما بعد الصدمة نادرًا ما يُبرِّر بأنَّ الشخص غير أَهْلٍ للمثول أمام المحكمة»، قال ذلك، وهز رأسه نافيًا، «وإلا لاستثني معظم السجناء من المحاكمة».

نظر في عينيَّ، ثم قال: «كيف تصفين تعامل محاميك في هذه القضية؟».

لقد وضع إصبعه على الجرح، ولكنَّني - مع ذلك- لم أعرف إلى أي حدٍّ كان عليَّ أن أتحدث عن تقصير المحامي، فلو قلت له ما أعرفه لأخبر المدعي العام بذلك، وهذا لن يفيدني بشيء.

قلت له بهدوء وحزم: «لقد أشرت يا سيدي إلى نقطة مهمة جدًّا».

«هذا ما اعتقدته، أحيانًا ما يرتبك المحامون بسبب القضايا الشائكة مثل قضيتك، خاصةً بعض المحامين الذين تُعيِّنهم المحكمة، وهذا مخرج سهل بالنسبة إليهم»، قال ذلك وهو يحاول فهم سبب كتماني، ثم أضاف: «لكنَّ هذا لا يعني أنَّنا سنقبل بذلك، هل تفهمين؟».

هززت رأسي بالموافقة على ما قاله، فبسبب ذلك المحامي الغبي سأقضي عقوبة في السجن من دون الاعتراف بأنَّني مذنبة، وعليَّ بعد ذلك أن أبدأ من الصفر، وأن أذهب إلى المحكمة برفقة محامٍ جديد، لكنَّ الشيء الوحيد الذي يجعل هذه الإستراتيجية ممكنة هو أن تنتهي هذه القضية بعد خروجي من سجن كارسويل؛ لأواصل حياتي من دون وجود إدانة أو قيد في سجلي، فقد كانت هذه هي الصفقة وراء إرسالي لقضاء أربعة أشهر في السجن، لكنَّني شككت في أنَّ ذلك سيحدث.

«لقد قال القاضي موكاسي إنَّ التقييم يجب أن ينتهي في الثالث من شهر فبراير، ولكنَّه قد ينتهي قبل ذلك»، قلت له ذلك في محاولة لسماع تأكيد منه، فقال: «لن يستغرق الأمر هذا الوقت كله، ولكنَّني أفهم سبب وجودك هنا، عليَّ أن أُجري بعض المكالمات لأتحرَّى هذا الأمر».

لقد فهمت ما يعنيه؛ فأي إنسان يمكن أن يشمئز لاعتقاده أنَّني أتظاهر بأنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، لكنَّ التقييم الموجود أمامه ينسجم تمامًا مع مزاعم الكونغرس الكاذبة عن فشل الاستخبارات قبل الحرب، ومع ما أرادوا أن يعتقده الشعب الأمريكي؛ وهو

أنَّ الوسطاء السريين يتحمَّلون مسؤولية القرارات السيئة؛ ولذلك فقد دعم الطب النفسي مخططات الإدارة الأمريكية بهذه التقييمات الفاسدة واللا أخلاقية.

كان هذا الهجوم الشرس إستراتيجيةً متقنةً لإخفاء الحقائق؛ فقد حرمتني التهمة الباطلة من شرح ما عملته قبل الحرب، وهو ما يناقض كل ما قالوه للشعب الأمريكي، ثم إنَّ تقييمي بأنَّني غير أهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة قد قضى على سمعتي، ناهيك عن أنَّ رفض تقديمي إلى المحاكمة حرمني من فرصة كشف خداع أعضاء الكونغرس وتضليلهم للشعب الأمريكي.

وأخيرًا، لقد أطلق وضعهم لي في هذا السجن يد البيت الأبيض لإعادة كتابة التاريخ بالطريقة التي يريدونها، وحتى لو أنَّني صبرت وتحمَّلت إلى أن يُطلِقوا سراحي، ما كنت لأجد أحدًا يستمع إليَّ؛ لأنَّ مصداقيتي قد تضرَّرت، وسأكون وحيدةً.

ما الداعي إلى العجلة في إرسالي إلى السجن؟ لقد ظل هذا السؤال يُلِح عليَّ.

عندما وصلت إلى كارسويل كان السجن مكتظًّا، فاضطروا إلى وضع القادمين الجُدد في قسم العزل الانفرادي، وفيه قضيت أول أسبوعين؛ لأنَّه لم يكن لديهم أَسِرَّة كافية.

والحقيقة أنَّ الحجز الانفرادي كان سيُحسِّن ظروف العيش لو أنَّني بقيت فيه؛ فقد كانت مساحة الزنزانة (80) قدمًا مربعًا، وكان كل أربعة سجناء ينامون على سرير حديدي من طبقات.

أما ممتلكاتنا الشخصية القليلة، بما في ذلك ملابس السجن، فقد وضعناها في سلال صغيرة تحت الأَسِرَّة، أما المرحاض فقد كان في إحدى زوايا الزنزانة مكشوفًا ومن غير مقعد، وقد أعطوا كل واحدة منا حصتها من لفائف ورق الحمام، كان هذا هو الوضع السائد.

أما الذين يعتقدون أنَّ السجون هي نوادٍ ترفيهية للنزلاء المدلَّلين، فإنَّهم لا يعرفون حقًّا هذه النوادي والسجون؛ فعندما كنت أجلس على أرض الزنزانة الأسمنتية، وأُسند ظهري إلى أحد الأَسِرَّة، كنت أمد قدميَّ فألمس السرير المقابل، كان عليَّ أن أظل جاثمةً في هذا المكان الضيق طوال أكثر من (22) ساعةً في اليوم،

وكان يسمح لكل واحدة منا بمغادرة الزنزانة مرَّتين في الأسبوع للاستحمام. ولأنَّ هذا القسم كان مُخصَّصًا للعقوبات؛ فقد كانوا يُقيِّدوننا من فتحة في الزنزانة، في كل مرَّة نغادرها، وكانوا أيضًا يُقيِّدوننا حتى في الحالات الطارئة قبل دخول الشرطة إلى الزنزانة.

كنا ننتظر موعد الاستحمام بشوق طوال الأسبوع حتى نحظى بفرصة الوقوف مدَّة (45) دقيقةً من دون قيود في أرجلنا، وكان علينا أن نتعرى في غرفة الحمام من أجل التفتيش البصري قبل السماح لنا بالاستحمام، وكان علينا أن نظل عراةً بعد الاستحمام قبل أن يسمحوا لنا بارتداء ملابسنا والعودة إلى الزنزانة.

وكثيرًا ما كان الحراس يسمحون لنا - في أيام الاستحمام- بانتظار دورنا داخل غرفة رياضة صغيرة، رُسِمت على أحد جدرانها صورة زيتية كبيرة، وربما تكون هذه اللوحة الجدارية قد أنقذت سجناء كثيرين من الجنون أكثر مما فعله الأطباء النفسانيون مجتمعين.

يوجد قانون (افتراض) خارج السجن ينص على أنَّ للنزلاء الحق في ساعة لممارسة الرياضة كل يوم، حتى في السجون التي تُشدَّد فيها الحراسة، وفي الحقيقة سُمح لنا بالخروج مدَّة ساعة كل أسبوع أو عشرة أيام للتريض داخل ساحة محاطة بجدار عالٍ، وسياج من الأسلاك الشائكة، كانت هذه الساعة تشمل وقت تقييد أرجلنا بالأصفاد، وتنظيمنا في طابور، ثم السير بنا إلى ساحة السجن، وما إن نستلقي تحت أشعة الشمس مدَّةً كافيةً حتى يأتون ويُقيِّدوننا من أيدينا، وبذلك يكون مجموع الوقت الذي نقضيه خارج الزنزانة لا يتعدى (30) دقيقةً كل عشرة أيام.

كانت بعض النساء يوضعن في قسم العزل الانفرادي أشهرًا عدَّةً، كانت مخالفاتهن بسيطة، لكنَّ طريقة احتجازهن ساديةً وعنيفةً من أجل تحطيم معنوياتهن، وقد رأيت بعضهن متهالكات ومنتحبات؛ لذلك صدقوني عندما أقول لكم إنَّ العزل الانفرادي هو نوع من أنواع التعذيب، خاصةً حين يُحرَم مَن يوضعون فيه من التسلية أو ضوء الشمس.

لم تكن الزنزانة مريحةً إطلاقًا، وكانت الأَسِرَّة مُثبَّتةً بالأرض بعيدًا عن الجدران؛ حتى لا يحظى النزلاء برفاهية إسناد ظهورهم إلى الحائط الصُّلب.

كان فراشـنا قطعةً من الإسـفنج، وغطاؤنا بطانيةً رقيقةً، كانت معظم السـجينات يقضين يومهـن في النـوم؛ لأنَّ الأضـواء كانـت تُطفأ نهـارًا، أما أنا فكنـت أقضي يومي في قـراءة الكتب التافهة التي يوزعونها علينا، أو في كتابة رسائل لأصدقائي؛ ولذلك كنت أجلس القرفصاء تحت النافذة الصغيرة الوحيدة التي يمر منها ضوء الشمس إلى الزنزانة.

أعـترف أنَّـي كنت أخاف في الأيام الأُولى من الضغـط لإبقاء الأنوار مضاءة، فزميلاتي في الزنزانة قضين وقتًا في السجن أكثر مني، ولم يسبق لي أن دخلت نَظَارة في مخفر، أو سجنًا.

في الأسـبوع الأول مـن وجـودي في سـجن كارسـويل أدخل حديـث أولئك النسـوة الخوف في قلبي، كانت إحداهن تُدعى لاتينا، وكانت جميلةً فتيَّةً بريئةً؛ ما جعلني أسأل عن الجريمة التي ارتكبتها.

ولكـن حـذار من المظهر؛ لأنَّه قد يكون خادعًا في السـجن؛ فعندما كان عمرها ثمانية عشـر عامًـا حُكـم عليها بالسـجن عشـرين عامًـا، وهو حكم يبـدو مخيفًا، وقد اعترفـت لي في إحدى الليالي أنَّها كانت بصحبة عصابة شوارع في مدينة لوس أنجلوس حيث تعيش، وكانت بحوزتهم مخدرات ومسدسـات، وبينما هم يقودون السـيارة انتشـى أحدهم فأخذ يطلق النار من مقعد السيارة الخلفي، هذا الأمر يحدث كثيرًا، ولكن أن يحكم عليك بعشرين سنة في السجن، فهذه مأساة كبيرة!

كان في السـجن زميلـة أخـرى أحببتها كثيرًا، وكانت تضع وشـمًا من دمعتـين بجانب إحدى عينيها، كان العاملون في السـجن يتوقفون عند زنزانتنا ليسـألوا عن ذلك الوشم، وقد جاء آمر السجن مرَّةً ليراها، كان عملًا فنيًّا متقنًا، وقد أحبه الحراس كثيرًا.

شـرحت لي بطريقة لطيفة أنَّ وشـم الدموع يعني في السـجن عدد الأشـخاص الذين قتلهم مَن يحمل ذلك الوشم، كانت لديها دمعتان، غمزتني بطرف عينها مع ابتسامة عريضة، وحين أعربت لهـا عن صدمتي الشـديدة أقسـمت لي أنَّها لم تقتـل أحدًا، لكـنَّ صديقاتها يحببن هذا الوشم، وكذلك أنا.

— ولماذا أنت هنا؟ سألتني إحداهن، ثم اقترين مني ليسمعن الجواب.

– أنا هنا بتهمة الخيانة! لأنَّني عارضت الحرب على العراق، ولكنَّهم – في الواقع– يعتقدون أنَّني تناولت (تشيز بيرغر).

لم أكن أعتزم الطلب إلى زميلاتي في الزنزانة إبقاء الأنوار مضاءة إذا أردن الذهاب إلى النوم، وكنت أُفضِّل القراءة في الظلام بدلًا من إثارة جدال في تلك الزنزانة، وقد تصورت أنَّني كنت تحت رحمتهن، ولكنِّي بعدما تكيفت مع الوضع اكتشفت أن ليس عليَّ الخوف من أي شيء تفعله معظم هؤلاء النساء؛ فقد كانت كل واحدة منا تحب أن تقضي وقتها بهدوء ما أمكن، وأن تتجنب المواجهات من أي نوع، كنَّ على استعداد لمساعدتي بالرغم من آلامهن، وقد تَبيَّن لي أنَّ الحراس يُمثِّلون خطرًا على مستقبلي أكثر من السجينات.

وما شغل الكثير من تفكيري في زنزانة العزل الانفرادي التي كانت تظل معتمةً بحيث لا يستطيع الإنسان معرفة إذا كان الوقت ليلًا أم نهارًا؛ هو وزير الخارجية السابق كولين باول (رئيس الأركان الأمريكي المتقاعد). قبل ثلاثة أسابيع من تسليم نفسي للسجن أجرت الصحفية المعروفة في التلفاز باربرا وولترز مقابلة معه يوم الثامن من شهر سبتمبر عام 2005م [409]، وقد بُثَّت المقابلة في اللحظة التي كانت تستعد فيها وزارة العدل لنقلي إلى سجن كارسويل من دون محاكمة أو جلسة استماع [410].

كانت تلك من أكثر المقابلات الصحفية صراحةً؛ فقد اشتكى إلى الصحفية الأمريكية الأُولى أنَّ أحدًا لم يُحذِّره من التقارير المبالغ فيها عن مخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل وقدرته على تصنيعها التي كان المعارضون العراقيون يُروِّجون لها.

هاجم أيضًا أجهزة الاستخبارات بشدة لفشلها في إطلاعه على الوضع قبل إلقاء خطابه الشهير أمام الأمم المتحدة، قبل أسابيع من الحرب الأمريكية على العراق، وهاجم بصورة خاصة صغار الموظفين في الاستخبارات [411].

ومما قاله في تلك المقابلة: «يوجد أفراد في الاستخبارات كانوا على علم – في ذلك الوقت– أنَّ مصادرهم ليست موثوقةً، وأنَّه يجب عدم الاعتماد عليها، هؤلاء الأفراد لم يخبروني بذلك، وقد دمروني» [412].

والحقيقة أنَّه توجد مشكلة فيما قاله؛ هي أنَّ كل ما قاله كان كذبًا؛ لأنَّني حذَّرته بوضوح – بوصفي وسيطًا سريًّا– من قبول هذه المزاعم، وقد تركت له وثائق في بيته، وناشدته أن يدعم السلام بدل الحرب، ورجوته قبل خطابه في الأمم المتحدة يوم السابع والعشرين من شهر يناير عام 2003م، أن يأخذ الأمور الآتية في الحسبان [413]:

«إنَّ ما سأقوله لاحقًا سوف يزداد حدة مستقبلًا، ولكنَّني ملزمة بأن أقوله لك.

نظرًا إلى محاولة العراق – طوال عامين– عقد محادثات سرية مع الولايات المتحدة، والتعهُّد باستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة فورًا؛ فيوجد احتمال كبير بعدم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، أرجو أن لا تلتفت إلى ما يقوله المعارضون العراقيون لك؛ لأنَّهم كاذبون معروفون، وهم تواقون لتوريط الولايات المتحدة من أجل حماية أنفسهم.

إنَّ بإمكان الولايات المتحدة أن تقتل (1,7) مليون إنسان إثر حملة قصف شريرة، ثم إعلان الانتصار.

لقد أكد العراق – منذ أكثر من عام قبل تعيين كوفي أنان– أنَّه سيغتنم أي فرصة ليُثبت للولايات المتحدة أنَّه لا يملك أي أسلحة مُحرَّمة، وأنَّه مستعد في أي لحظة للسماح باستئناف عمليات التفتيش، وهذا ما يشعرني بأن ليس لديهم ما يخفونه، وكل ما قالوه ببساطة هو أنَّ خطة التفتيش ستكون عديمة الجدوى من دون دعم الإدارة الأمريكية لها، وأنَّها لن تساعد على تخفيف التوتر، وقد أثبتت التطورات الحالية أنَّهم محقون.

لا تخدع نفسك، سيدي الوزير، إذا اعتقدت أنَّ الحرب ستكون غير مكلفة، إنَّ اقتناعك بما تقول خطأ فادح؛ لأنَّ التورط في حرب شوراع بحثًا عن صدام حسين يحمل في طياته أخطارًا عدَّةً للجنود الأمريكيين، ومهما كان رأي الشعب العراقي في صدام حسين، فإنَّ الناس العاديين يكرهون الولايات المتحدة بسبب العقوبات والقصف الجوي، وهم سيعاملون مَن يساعدكم على أنَّه خائن.

في ضوء هذه الظروف، فإنَّ الوحشية الضرورية المطلوبة لكسب هذه الحرب ستؤدي إلى مرحلة احتلال مدمرة، لقد حارب العراقيون الاحتلال من قبلُ، وسيردون على العدوان ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

أما خارج العراق فيشير الإسلاميون إلى فشل القيادات الموالية للغرب في حماية الشعب العراقي، وسوف يستغل المتشددون هذا الفشل للحصول على تنازلات من حكوماتهم، ولن يكون مستغربًا انتصار إيران وأسامة ابن لادن في هذه الحرب لا الولايات المتحدة، وسيقف الشارع العربي إلى جانبهما.

أرجو أن تسمح لي بمساعدتك، لا يزال باستطاعة الولايات المتحدة أن تُحقّق نصرًا عظيمًا، وتحافظ على قوة سلطتها الأخلاقية أمام العالم، يمكن تحقيق أهداف إدارة بوش من دون التسبب في إثارة عمليات انتقام إرهابية ومقاطعة دولية، أو تدمير التحالفات الدولية في الحرب على الإرهاب، أو التسبب في عجز كبير في الإنفاق؛ ما يؤدي إلى إطالة أمد الركود، وإرباك الوضع في سوق المال، وإخافة الطبقة الوسطى، أو فتح باب الحرب الجهادية، وهذا ما سيحدث»، وفي الواقع، فإنَّ نصيحتي هذه ردت على الشكاوى كلها التي أثارها كولين باول، أضف إلى ذلك أنَّني حذَّرته مرَّةً أخرى يوم السابع والعشرين من شهر يناير، قبل أسبوع من خطابه في الأمم المتحدة يوم الخامس من شهر فبراير، وبدلًا من تقدير جهودي لتزويده بتغذية استخباراتية راجعة ذات جودة عالية في أثناء حمى الاستعداد للحرب، اشتكى الوزير إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي؛ لأنَّ إنسانة عادية مثلي، اتصلت به! فقد سلَّم هذه الأوراق إلى وزارة العدل التي وجهت إليَّ هذا الاتهام لاتصالي به وبآندرو كارد [414]، وقد نسي أن يذكر ذلك في المقابلة.

والحقيقة أنَّ تظاهره بالغضب كان مجرد مشهد تمثيلي، وبصرف النظر عن موقفي من الحرب فقد كان ما قاله خداعًا بشعًا.

لقد افترض كثيرون أنَّ ابن عمي المحبوب آندرو كارد هو الذي اشتكى إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، ولكن تَبيَّن أنَّ كولين باول هو الذي بدأ هذا العمل القذر، مع أنَّ آندرو كارد أظهر تعاونًا في تحقيق المكتب بكل تأكيد. لقد بدأ كولين اللعبة، ثم استغلها السيناتور جون ماكين ذريعةً لتوجيه اتهام لي من أجل إسكاتي؛ ليتسنى للجنة الرئاسة التي يرأسها إصدار بعض الاستنتاجات السخيفة بخصوص المعلومات الاستخباراتية لمرحلة ما قبل الحرب.

ولكن، لا يوجد شـك في أنَّ كولين باول هو الذي لعب دور المحرِّض الرئيس، وقد قدَّم مكتب التحقيقات الفيدرالي نسخًا من الملاحظات المكتوبة بخط يدي، المُوجَّهة إلى كولين باول، بوصفها دليلًا يدينني.

عندما كنت في سجن كارسويل تمنيت لو أستطيع تسليم هذه الأوراق إلى باربرا وولترز، وتخيلتها وهي تُؤنِّب هذا الجنرال لأنَّه كذب على زملائه الضباط والجنود الأمريكيين، ثم تنزع تلك الأوسمة من على صدره! ولو كان القرار بيدي لقدَّمت هذا الرجل إلى محاكمة عسكرية. ويبدو أنَّ هذه البشاعة كلها كانت غير كافية؛ فبعد أيام من بثِّ المقابلة يوم السابع عشر من شهر سبتمبر وافقت وزارة العدل على تقرير عدم الأهلية للمثول أمام المحكمة [415]؛ لتضمن أن لا أحد سيتحدى كذبة باول، أو يواجهه مع آندرو كارد في محاكمة علنية، كما ينص على ذلك الدستور.

وفي الوقت الذي أطلق فيه باول حَملة استعادة سمعته كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يحجز لي سريرًا في سجن كارسويل، وذلك كله بفضل قانون الباتريوت، لقد أودعوني السجن لأنَّني تجرأت وقلت له إنَّ العراق لا يملك أسلحة دمار شامل، وبذلك يستطيع المتنفذون في واشنطن غسل الدم والقاذورات من تاريخهم، إنَّ ما فعله كولين باول هو الذي جعلني أُسميه (المحتال الأكبر).

بقيت أول أسبوعين من وجودي في قسم العزل الانفرادي أترنَّح من وقع تلك الكذبة، وكنت أتميَّز غيظًا في كل مرَّة أُقيَّد وأُفتَّش فيها.

وبالرغم من هذا كله، لم يكن أمامي أي خيار سوى التكيف مع هذا الوضع، وفي هذه الأثناءعرفت موقع كارسويل من مخطط نظام السجون الاتحادية.

أود الإشارة هنا إلى أنَّ تقارير مكتب الإحصاء الأمريكي ذكرت أنَّ واحدًا من بين كل مئة أمريكي يدخل السجن كل يوم من أيام السنة [416]، وبذلك فإنَّ الولايات المتحدة تتصدر قائمة الدول فيما يخص سجن الأشخاص.

كان اسمه الرسمي مركز كارسويل الطبي، وهو سجن النساء الحكومي الوحيد في الولايات المتحدة الذي يُقدِّم الرعاية الصحية للنزيلات المصابات بالسرطان، والإيدز، وأمراض القلب،

والأمراض المزمنة الأخرى، كان نصف النزيلات، البالغ عددهن (1400) معتقلة، [417] بحاجة إلى رعاية صحية، أما النصف الباقي فكنَّ بصحة جيدة تمامًا، وهذا ما جعلني مطمئنة، في بادئ الأمر.

ولسوء الطالع، فإنَّ كارسويل اكتسب سمعة سيئة بسبب سوء الخدمة الطبية التي يُقدِّمها للسجينات، وقد هدد مجلس ترخيص المستشفيات مرارًا بإلغاء ترخيص مجلس كارسويل، ما لم يُحسِّن خدماته، ودعوني أقل لكم السبب: نقلت إليه امرأة مصابة بالسكري حيث خضعت لعملية جراحية، لكنَّهم بتروا قدمها الخطأ.

وقد أُجريت عملية قلب لامرأة أخرى قبل دخولها السجن، لكنَّ مسؤولي السجن رفضوا أن يصرفوا لها الأدوية التي وصفها أطباء القلب، وقد أصيبت بنوبة قلبية، وسقطت على الأرض، وظلت ملقاةً في مكانها ساعات عدَّة، وكان موظفو السجن يدوسون على جسدها، ولم يحاول أحد رفعها عن الأرض ووضعها على سرير، وظلت هكذا حتى استعادت وعيها بعد ثلاث ساعات، ثم زحفت حتى وصلت السرير من دون مساعدة أحد.

أما الحالة الثالثة فكانت امرأةٌ مصابةٌ بفتق واسع، تدفع مصارينها إلى داخل بطنها طوال الوقت وهي تتألم، لكنَّ سلطات السجن رفضت إجراء عملية أو فحوص طبية لها، ولم تُقدِّم لها أي نوع من العلاج، وأتوقع أنَّها ماتت بعد خروجي من السجن.

وقد علمت أنَّ سلطات السجن كانت تُؤمِّن النزيلات صحيًّا، وتأخذ تعويضات مالية عن كل امرأة تموت، وقد أثار هذا تكهنات عن الدافع المالي الذي كان يجعل سلطات السجن تُحجِم عن تقديم أي رعاية صحية للمريضات إلى أن يَمُتْنَ.

كانت رائحة البول تنتشر من فتحات التهوية في الجناح العلاجي؛ ما يعني أنَّ المريضات كنَّ يتبولن في أسِرَّتهن، ولا يجدن مَن يهتم بهن، أو يعتني بنظافتهن.

وقد انتشر النمل والقمل في الجناح إلى درجة مخيفة، وهذا ما ذكرته الصحفية بيتي برينك من مجلة (فورت وورث) الأسبوعية، التي قالت إنَّها رأت الحشرات «تزحف على أجساد المريضات المحتضرات، أو الفاقدات الوعي، وقد غطَّت جسد مريضة مشلولة واحدة على الأقل» [418].

وقد دأبت سلطات السجن على طلاء الجدران والممرات قبل أي عملية تفتيش، فتتحسَّن الأوضاع أسابيع قليلة.

وداخل هذا السجن الذي توجد فيه نساء يعانين أنواع الأمراض المزمنة جميعها، توجد وحدة في الطابق الثالث تُسمى (إم-4)، وفيها تعاني المريضات أسوأ كابوس يمكن أن يتخيله عقل.

تستطيع هذه الوحدة استقبال ما بين (40- 50) امرأةً في آنٍ معًا، ويُحوَّل نصف نزيلات هذه الوحدة إلى سجن كارسويل للتقييم النفساني قبل إصدار الحكم عليهن، أما الباقيات المحكومات مُددًا طويلةً فقد عانين أمراضًا عقليةً أو إعاقاتٍ بدنيةً تتطلب مراقبة حثيثة، فضلًا عن بعض النزيلات اللواتي حاولن الانتحار، واحتجن إلى مراقبة خاصة.

كانت حمية الديتوكس هي الوصفة الشائعة لإزالة السموم من أجساد النساء المدمنات على الهيروين، وكان بعضهن يعانين الصرع، وكانت إحداهن مصابة بخبل الزهايمر، ولم تتلقَّ أيٌّ منهن رعاية خاصة في تلك الوحدة، وقد ماتت إحداهن اختناقًا لأنَّ السلطات لم تُوفِّر لها جهاز تنفس بالرغم من أوامر القاضي، ثم ماتت فتاة أخرى، وتسلَّمت سلطات السجن التعويض المالي من بوليصة التأمين.

هذه هي الطريقة التي يعمل بها النظام داخل هذا السجن، ومع ذلك بدت لي وحدة العلاج جيدة بعد أسبوعين من احتجازي في قسم العزل الانفرادي.

أما الآن فأشعر أنَّني على وشك أن أصبح بطلة فيلم إثارة، وأتصور أنَّني قلت في خطاب قبول جائزة الأوسكار: «أود أن أشكر الأكاديمية لإنقاذي من قسم العزل الانفرادي، ليبارككم الله جميعًا».

لم أتصور في بداية الأمر أنَّني سأركع على ركبتيَّ في الأشهر الأُولى، وأدعو الله أن يخرجني من وحدة العلاج هذه، لكنَّني أول الأمر كنت حسنة النية، ولم أكن أعرف ما يدور داخل هذا السجن.

أمـا بالنسـبة إلـى السـؤال الآنـف ذكـره (لمـاذا كانـوا في عجلـة مـن أمرهـم لإرسـالي إلى السجن؟)، فقد جاءني الجواب فجأةً بعد أيام قليلة من خروجي من وحدة العلاج.

في ساعة متأخرة من إحدى الليالي، وبينما كنت أشاهد محطة سي إن إن في تلفاز السجن، عرفت أنَّ أعضاء الكونغرس الديمقراطيين فتحوا تحقيقًا عن العراق بقيادة جون مورثا وكارل ليفـين [419]؛ لأنَّهـم لم يكونـوا يثقون بكل ما يقوله الجمهوريون، ومَن الـذي يمكن أن يلومهم على عدم الثقة هذه؟

لقد أراد الديمقراطيون أن يعرفوا إن كان الجمهوريون في الكونغرس قد زينوا الأمور لإدارة بوش أم لا، وهذا ما فعلوه بالتأكيد.

مـا أراده الديمقراطيـون تحديدًا هو معرفة إن كان الجمهوريـون قد عاقبوا أفرادًا عارضوا سياسة الحرب التي ينتهجونها، وكيف.

عندماعرفت لماذا كانوا يسـتعجلون إرسـالي إلى السجن؛ فإذا ظل الجمهوريون مسيطرين علـى المشـهد فإنَّهـم يسـتطيعون حجـب أي شـهادة معاديـة، أمـا إذا تحكـم الديمقراطيـون في التحقيق فإنَّ الحقيقة ستنكشف، وهي حقيقة بشعة على أي حال.

عندمـا أنتهـي من شـرح كيفيـة اعتقالي مـع زميلـيَّ الآخرين بتهمـة مختلفـة، هي (العمالة للعراق) - إذا طلبوني للشـهادة- فسـيتضح كيف أنَّ مسؤولي الحزب الجمهوري قد كذبوا على الشـعب الأمريكـي والمجتمـع الدولي بخصوص العراق، وستنكشـف معرفة وكالة الاسـتخبارات الأمريكيـة السـابقة بهجمـات الحادي عشـر من سـبتمبر، والتضليـل في التحقيقـات، والتبرير السخيف للحرب على الإرهاب [420].

سأشـرح بإسـهاب كيـف أنَّ الشـابين العراقيـين المتهمـين معـي سـاعدا مكتـب التحقيقـات الفيـدرالي لأنَّهمـا أرادا البقـاء في الولايـات المتحـدة، وكيف وعدهـم المكتب بتسـهيل إجراءات الإقامة، وكيف خانا والدهما، وهو دبلوماسـي عراقي، ليقوما بمهمة جمع المعلومات، وسأشـرح للجنة التحقيق كيف كافأتهما وزارة العدل باعتقال أشقائهما وشقيقاتهما، والزج بالعائلة كلها في السـجن بمدينـة نيويـورك، وكيف اسـتخدمت وزارة العدل أقاربهما رهائـن لإجبارهما على

توقيع اعتراف بأنّهما زودا الاستخبارات الأمريكية -عمدًا- بمعلومات كاذبة قبل الحرب، وكتبا تقارير للمخابرات العراقية عن المعارضين العراقيين [421].

لقد عمل هذان الشابان في محل لتنظيف الملابس، ومحل لبيع الأفلام في مانهاتن [422]، ولم يعرفا أحدًا من المعارضين العراقيين، ولم يكن لدى وزارة العدل أي دليل يدعم هذه الاتهامات والاعترافات التي انتُزعت بالإكراه والابتزاز [423]، وقد طالب أحد الشابين بتقديمه إلى المحاكمة، فسجنوه مدّة (18) شهرًا، ثم رُحِّل الشابان إلى خارج الولايات المتحدة.

تحكي المكالمات الهاتفية المسجلة حجم الآلام التي مرُّوا بها، وهو ما يتعارض مع القيم كلها التي تمثلها الولايات المتحدة؛ أجل، إنَّ لديَّ أشياء قليلة أود أن أقولها للجنة التحقيق.

كان الجمهوريون يعرفون ذلك، وهذا ما دفعهم إلى إبعادي عن المشهد حتى لا يجد الديمقراطيون ما يستندون إليه، فتفشل عملية التحقيق؛ إنَّ ما قاموا به كان عملًا خسيسًا جبانًا.

أتذكّر أنَّ النائب جون مورثا كان يقول: «إنَّ الوسطاء السريين لا يتحركون بسرعة ليخبرونا بحقيقة ما حدث» [424]، وحين مرَّ أحد الحراس سحبته إلى غرفة التلفاز، ثم قلت له وأنا أبكي: «إنَّ مورثا يتحدث عني، وأنا لا أستطيع الإدلاء بإفادتي؛ لأنَّ وزارة العدل حجزتني هنا لتبعدني عن واشنطن، كان يجب أن أكون الآن في الكونغرس لا في السجن من دون محاكمة، مورثا يريد من الوسطاء السريين أن يتقدّموا ويكشفوا حقيقة ما حدث قبل الحرب، يريد الديمقراطيون في الكونغرس أيضًا سماع ما نود قوله».

نظر الحارس إليّ بأسى وتعاطف، قائلًا: «إنّهم لا يريدونك أن تتكلمي يا ليندا اور، ولن يسمحوا لك بذلك، وإذا أردت الخروج من هنا فعليك أن تجاريهم».

أَوْضح لي تشكيل لجنة التحقيق كل شيء، وقد شعرت بغضب شديد وأنا أشاهد التلفاز في تلك الليلة، ووعدت نفسي بأنّني سأحتفظ بالحقيقة داخلي إلى أن يحين الوقت لكشفها.

لكنّني كنت أعرف العقبات التي ستعترضني إذا تكلمت؛ لأنَّ مصداقيتي تشوهت تمامًا بدعوى عدم الأهلية العقلية، فمَن الذي سيستمع إليَّ الآن؟ ومع ذلك، فقد قررت أن أتحمَّل،

وأن أواجه المشكلة. صحيح أنَّهم يتحكمون في تصرفاتهم لكنَّهم لا يتحكمون في تصرفاتي، فما عساني أن أفعل غير ذلك؟ ظل اهتمامي منصبًا على موعد إطلاق سراحي، حفظت يوم الثالث من شهر فبراير، وبقيت أنتظر، لا يزال أمامي أربعة أشهر، وأستطيع تحمُّل ذلك؛ فأنا امرأة صُلْبة، أُحافظ غالبًا على هدوئي في حال تعرَّضت للضغط.

أربعة أشهر وسينتهي هذا كله مثلما وعدني المحامي سام تالكين؛ فقد حقق البيت الأبيض ما يريده بانتقامه مني لمعارضتي حرب آندرو كارد، ونجح كولين باول في استعادة سمعته الملوثة، فما الذي يريدونه مني بعد ذلك؟

قال لي تالكين إنَّ وزارة العدل ستسقط التهم، وستنتهي القضية، وسيكون سجلي نظيفًا، لم يكن أمامي في الأشهر الأُولى من احتجازي أي خيار سوى الوثوق به، فهو الذي توصل إلى هذه الصفقة، لقد بدا لي ذلك مقنعًا، ولكنَّني والعم تيد كنا بحاجة إلى شيء أكثر حتى نقتنع ونُصدِّقه [425]، فهل تلوموننا على ذلك؟

كنت أنا والعم تيد قد أعددنا خطة بديلة في حال سرت الأمور عكس ما نتوقع، كانت الخطة تقضي بأن يطلب العم تيد عقد جلسة استماع بالنيابة عني، كان تالكين يعرف ذلك، ولهذا ظل يتصل بي في السجن لطمأنتي أنَّ القضية ستنتهي.

في أثناء وجودي في السجن تلقيت أطنانًا من رسائل التشجيع والمؤازرة من أصدقائي، وقد حافظت على نشاطي، وكنت أمشي ستة أميال يوميًا في المضمار الخارجي، وقرأت كتبًا كثيرةً عن الجاسوسية والجريمة، وكنت أَحُل ألغاز الكلمات المتقاطعة.

وهكذا، دخلت في (خبرة الرهبانية) في حياة السجن، وحاولت حماية نفسي من الشعور بالمرارة، فماذا كان يمكنني أن أفعل غير ذلك؟

حاولت أن أكون لطيفةً تجاه النساء الأخريات، وكوَّنت صداقات سأحتفظ بها إلى الأبد، كانت كل واحدة منا تفرح لفرح الأخريات وتحزن لحزنهن، وأعتقد أنَّني أصبحت إنسانةً أفضلَ لتعرفي إلى هؤلاء النسوة.

كانت لوحدة العلاج خصوصية غريبة، فهي وحدة مغلقة، أما سبب ذلك فلم أجد له تفسيرًا، كنا ننتظر وقتًا طويلًا حتى يفتح الحراس الأبواب للخروج أو الدخول.

توجد وحدة أخرى اسمها (إم- 2)، وهي تضم ما بين (70- 80) سجينةً مُدانةً، كانت أولئك السجينات يعانين أوضاعًا صحيةً سيئةً تتمثل في أمراض القلب، والميل إلى الانتحار، وأمراض الشيخوخة، وحالات أخرى، لم تكن هذه الوحدة مغلقةً، وتُقدِّم خدمة طبية متميزة، وفيها سقطت أول صديقاتي على الأرض أمام الممرِّضين الذين لم يهبوا لتقديم المساعدة لها، قد تبدو لك هذه مزحة، ولكنَّ هذا هو الواقع.

يحتل جناح المستشفى الطوابق العليا، لكنَّه لا يحمل من المستشفى سوى الاسم؛ لانعدام الاهتمام بالمرضى، ونقص المواد الطبية، لذلك فقد رأيت الكثير من الكراسي المتحركة وعليها نساء يعانين الإيدز أو السرطان، وكانت حياتهن تذوي بسرعة.

لكنَّ سوء الخدمة الطبية لم يكن الخطر الوحيد الذي يتهدد حياة السجينات؛ إذ إنَّ حالات الاغتصاب هي من الأمور الشائعة في هذا السجن؛ فمنذ عام 1997م أُدين ثمانية من الموظفين المتخصصين بتهمة الاغتصاب، وهذا يعني حالة إدانة واحدة سنويًا، ومن بين أولئك المُدانين رجلا دين، وطبيب نساء، وطبيب نفساني، ومشرف خدمات تغذية، وثلاثة حراس [426].

وقد شملت حالات الإساءة الإكراه على ممارسة الجنس على سبيل الرشوة لتسهيل الحصول على السجائر المهربة، أو الإفلات من العزل الانفرادي.

لا تستطيع النساء السجينات المقاومة، وإذا فعلن ذلك فإنَّهن يُتهمن بالاعتداء على ضباط السجن، ما يضيف سنوات أخرى إلى حكمهن؛ لهذا، لا تجد النساء خيارًا سوى الاستسلام. وما يُصعِّب الأمر أنَّ المرأة المغتصبة لا تستطيع بعد ذلك إثبات أنَّها أُجبرت على ممارسة الجنس رغمًا عنها.

إنَّ من الصعب التفكير في أسماء كبار الموظفين الذين اعتدوا على السجينات جنسيًا من دون أن تصاب بالصدمة؛ ففي عام 2008م حُكم على الكاهن فنسنت إيناميتي بالسجن أربع سنوات بعد إدانته بما سماه القاضي(جرائم جنسية شائنة) بحق سجينتين [427].

وقد توقعت المحكمة وجود كثير من النساء اللواتي لم يجرؤن على التقدم بشكاوى، كان هذا الكاهن قد قضى سبع سنوات في وظيفته الكهنوتية في سجن كارسويل، وعندما دخلت السجن سمعت السجينات يتهامسن بضرورة رفض أي خدمة يعرضها عليهن، أو بعدم منحه فرصة الاختلاء بإحداهن في مكتبه.

إضافةً إلى حالات الاغتصاب، كانت الإساءة إلى حقوق النزيلات القانونية مشكلةً خطيرةً، لكنَّني لم أكن أعرف ذلك في البداية؛ لأنَّني كنت أحاول أن أبدو مهذبة ما أمكنني ذلك.

لقد تقبلت حياة السجن معتمدة على الدعم اللامحدود من زميلي جي بي فيلدز الذي كان يعتني ببيتي في تاكوما بارك؛ كان فيلدز خبير حاسوب عمل مع الاستخبارات البحرية في الغواصات قبل التحاقه بوزارة الخارجية، كان يقول مازحًا إنَّه قضى ست سنوات من حياته تحت الماء، كان من المثقفين المتنورين المدافعين عن الحريات المدنية، ولم يكن يتردد في الدفاع عن القضايا الشائكة، أما أكثر شيء عُرف عنه فهو امتلاكه دراجة نارية من نوع (بي إم دبليو)، يسافر بها في رحلةِ نهايةَ الأسبوع، ويتباهى أنَّه قطع مسافة ألف ميل في أربع وعشرين ساعةً.

كان فيلدز رفيقي، وكنا نعتزم الزواج، بالرغم من أنَّه كتم هذا الأمر عن الآخرين، وقد نصحه بعض الأصدقاء أن يبتعد عني للحفاظ على وظيفته، لكنَّه لم يستمع إليهم، وظل يساندني طوال مدَّة سجني، ثم مات بسرطان الدم قبل انتهاء قضيتي.

والحقيقة أنَّ فيلدز حصل على إذن من الجهات الأمنية عندما انتقل ليعيش معي؛ لأنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي يرى أنَّني أُمثّل تهديدًا أمنيًّا، كان بالنسبة إليَّ الفارس الشهم، وكنت سأنهار لولا دعمه لي.

في أثناء وجودي في السجن تلقيت منه مكالمات هاتفية كانت تستغرق (300) دقيقة كل شهر؛ أي خمس ساعات، ولما كان وقت مكالماتي المُخصَّص ينتهي كان يرجوني أن أنتظر حتى بداية الشهر المقبل لنبدأ من جديد.

لو أنَّه لا يزال حيًّا إلى اليوم لكان أحد الأمناء على حماية الدستور الأمريكي؛ فقد كان وفيًّا لمهنته الأُولى في الاستخبارات البحرية، وكان يُصِر على أن لا نتحدث عن العسكر بعدم

احترام، بالرغم من كرهنا للحرب. كانت إدارة السجن تراقب المكالمات الهاتفية، لذلك يقول إنَّ الجنود القدامى مثله التحقوا بالجيش من أجل حماية حرياتنا ودستورنا، بما في ذلك حق معارضة الحكومة، ويؤمن بأنَّ الاختلاف في القضايا السياسية لا يعني أنَّنا لا نحب بلدنا، وهكذا، ظل فيلدز إلى جانبي؛ ما جعلني أتحمَّل قسوة السجن، ولا أنهار.

كان المضمار الخارجي الواسع في باحة السجن محطةً للتسلية والحياة الاجتماعية للسجينات كافةً، ومن أجل التريض وطرد التوتر؛ كنت أمشي ست ساعات يوميًّا: ثلاث ساعات في الصباح، وثلاث ساعات أخرى بعد الظهر.

كانت الإدارة تسمح لنزيلات وحدة العلاج باستخدام وسائل الترفية في صالة الجمباز، وبالرغم من أنَّ الأدوات الرياضية لم تكن كافيةً فإنَّها كانت رفاهيةً بالنسبة إلينا، إضافةً إلى ألعاب اللوح وألعاب أخرى، كنا نتسلى أربع ساعات في محاولة لنسيان وجودنا داخل السجن.

كان في السجن مكتبة صغيرة، نَعُدها مصدر سعادة لنا، إلا أنَّها كانت متخصصة في روايات الجرائم، ما عدا ذلك، كانت النساء يقضين وقتهن في صنع الدمى للأطفال، وكن يتبادلن الخيوط والألوان والتصميمات، وبصورة عامة، لم تكن هؤلاء النسوة عنيفات، والحقيقة أنَّ عددًا كبيرًا منهن ما كُنَّ ليُعتقلن قبل عشر سنوات، أما اليوم فالعقلية السائدة لا تتورَّع عن سجن الجدات لرفضهن الشهادة ضد أبنائهن الذين يُعتقلون لتعاطيهم المخدرات.

كان من بين السجينات امرأة حُكم عليها بالسجن (15) عامًا؛ لأنَّها أهانت المحكمة بعد رفضها الإدلاء بشهادتها ضد رجل شرطة فاسد هدَّد بقتل إخوتها في كل مرَّة تنظر المحكمة في قضيتها، فيلاحق إخوتها في مكان عملهم، ويجبرهم على ركوب سيارة الشرطة، ثم يأخذهم إلى خارج المدينة، ويشير إلى أمكنة فارغة، قائلًا إنَّه سيقتلهم، ثم يدفنهم فيها، أو يصف لهم كيف سيدس لهم المخدرات، ويرسلهم إلى السجن مثل أختهم، أو كيف سيجرح نفسه، ويتهمهم بمهاجمته.

عندما قابلتها أول مرَّة كان قد مضى عليها في السجن ثماني سنوات، وهذه المرأة لم تخالف القانون في حياتها ولو مرَّةً واحدة، وقد طالب محاميها المحكمة أن تنظر إليها بعين الرحمة،

وتـرأف بحالهـا؛ لأنَّ ذلـك الشـرطي ظل يُهدد بقتـل عائلتها طوال مدَّة وجودها في السـجن إذا غيَّرت شهادتها، لكنَّ القاضي تجاهل هذا الطلب.

هـذا هـو نظام السـجون الجديـد؛ فبعض النزيلات اقترفـن جنحًا كبيرة مثـل إطلاق النار في أثنـاء قيادة السـيارة، وبعضهن فتحن باب البيـت الأمامي لأصدقاء أبنائهن المدمنين الذين تعاطـوا المخـدرات في الدور الأرضي. واسـتنادًا إلى مبـادئ إصدار الأحكام، فقـد حُكم عليهن كمـا لـو كُـنَّ مشـاركات في الجُرم، وهذا سـبب وجيـه يجعل القضاة يسـمحون بعرض المتهمين على طبيب نفسـاني لتخفيف الحكم، وتروي بعض هؤلاء النسـوة حكايات تستحق أن تستمع لها المحكمة.

مـن بين هؤلاء النسـاء فتاة شـوارع كانت تمتهـن البغاء مُذ كان عمرهـا (16) عامًا، بعدما هربت مـن البيت لتعرُّضهـا للاغتصـاب علـى يد شـقيقها، وقـد التقطهـا أحـد المجرمين من الشارع عندما كان عمرها (19) سنةً، ثم حبسها في غرفة، وعذَّبها، واغتصبها أيامًا عدَّةً بعد تقييدهـا. اسـتطاعت الفتـاة - بعدما خـرج هذا المجرم إلى العمل في أحـد الأيام- أن تقفز من النـافذة وهي عارية، وأخذت تطلب المساعدة، كانت تلك الفتاة محظوظة لأنَّ الشرطة اكتشفت جثث عدد من المومسات مدفونة في فناء البيت.

بعـد سـنوات حُكم عليها بالسـجن لتعاطيها المخدرات، لكنَّ محاميها طلـب إلى المحكمة أن ترأف بحالها؛ لأنَّها كانت تعاني توتر ما بعد الصدمة.

كان عمرهـا (23) عامًـا عندمـا قابلتها أول مـرَّة، وربما كانت هذه هي المـرَّة الوحيدة التي حظيـت فيهـا بتقييم نفسـاني صحيح، يسـمح لها أن تحكـي للقاضي قصة حياتها، وأن تلتمس تخفيف الحكم.

كانت أيضًا امرأة كبيرة في السن تعتني بامرأة أخرى مصابة بالزهايمر، وتنشر الحُب بين نزلاء وحدة العلاج جميعًا، وقد حُكم عليها بالسجن؛ لأنَّ شقيقها وضع قنبلة محلية الصنع في سـيارة محاميها، فانفجرت عندما دار محرك السـيارة، فاتهموها بالمشـاركة في الجريمة التي وقعت وهي موجودة في سـجن كارسـويل لدراسـة حالتها النفسـية في تهمة أخرى، تتعلق بسـوء

استخدام وصفة طبية، مثل الفاليوم الذي تتناوله لتظل هادئةً، وقد تَبيّن أنَّ شقيقها المختل عقليًا الذي لا يزال طليقًا قد أشعل النار في بيتها مرَّتين وأطفالها داخله.

ما فهمته منها هو أنَّها وأشقاءها نشأوا في ظروف مأساوية، في بيتٍ شهد سفاح ذوي القربى، وعمليات ضرب مبرح، وإدمان على المسكرات، وحدث أن أطلق عليها والدها النار، فأصابها في قدمها، وقد رأيت أثر الجرح بنفسي، لم يمنعها جرحها من الذهاب إلى المدرسة في اليوم الثاني، وعندما رأتها المعلمات أخذنها إلى غرفة الإسعاف، هذه المرأة المُسِنَّة المسالمة لا ذنب لها سوى أنَّها عاشت طفولة تعيسة، ولم تقترف جريمة بنفسها، وأنا أشك في أنَّها تستطيع ذلك.

لقد أحببتها لأنَّها ساعدتني على ترتيب سريري حين دخلت وحدة العلاج أول مرَّة، وأعتقد أنَّ القاضي كان حكيمًا عندما درس الشريط الكامل لتاريخ حياتها قبل إصدار الحكم عليها، وكذلك فعل المحامي الذي نجا من الانفجار؛ إذ أيَّد تخفيف الحكم.

أما المرأة المصابة بالزهايمر التي لم تكن تدرك أنَّها في السجن، فإنَّ حالتها هذه دليل على عدم الرحمة في إصدار الأحكام حين ترفض المحكمة أخذ العوامل المخففة بالحسبان.

كان واضحًا أنَّ هذه المرأة تعاني عته الشيخوخة، وكان من الصعب تركها وحدها، كانت لها بنت سيئة الأخلاق تعمل في تهريب المخدرات، وقد استغلت الابنة مرض أمها، فاصطحبتها لاستلام شحنة قادمة من المكسيك، فاعتقلتهما الشرطة، وقُدِّمتا إلى المحاكمة، لكنَّ القاضي لم يرأف بحال الأم المصابة بمرض الزهايمر، وحكم عليها بالسجن ثماني سنوات، كانت هذه المرأة المسكينة تسير تائهة في الممرات باحثة عن أولادها، وتتخيل أنَّهم سُرقوا، وتشعر أحيانًا بالخوف ليلًا، فتجول الزنازين الأخرى معتقدة أنَّ النزيلات من أفراد عائلتها، لقد كانت بحاجة إلى بيت إيواء، ولكن كان من المستحيل أن تقبلها أي جهة وهي مُدانة بجُرم المخدرات.

كل هذا يُفسِّر - بعد غضبي الشديد من تصنيفي بـ (غير أَهْلٍ قانونيًا) - كيف أدركت أنَّ لهذا النوع من الأحكام مزايا خاصةً، وأنَّه يتعيَّن الأخذ به.

أما فيما يتعلق بقضيتي وبعيدًا عن الطب النفسي الذي أكرهه، فإنَّني أعتقد بوجود جانب خاص من حكم عدم الأهلية يرتبط بقانون الباتريوت تحديدًا.

إنَّ عدم الأهلية يتعلق تحديدًا بقدرة المتهم على المساعدة في إعداد الدفاع عن نفسه، لكن السؤال المطروح هنا، هو: كيف يمكن – بحسب قانون الباتريوت- لأي متهم محاصر باتهامات سرية ودليل سري وشهادات هيئة محلفين سرية، أن يساعد محاميه على إعداد دفاعه أمام المحكمة. بالنسبة إليَّ، فقد أخفوا الدليل السري الخاص بإثبات عملي في مكافحة الإرهاب تسع سنوات، مع أنَّه كان سيخلصني من معظم التهم الخطيرة، وبعض التهم الصغيرة. حدث ذلك بعد حضور المحامي جلسة (إيجاز سري) في وزارة العدل، نوقشت فيها الإستراتيجية القانونية التي مُنع المحامي من إطلاعي عليها، أو إطلاع محامين آخرين عليها ممن يعملون في هذه القضية، وهذا ما جعلني عاجزة عن المشاركة في إعداد دفاع عن نفسي؛ لذا فإنَّ قانون الباتريوت- نظرًا إلى صياغته وطبيعته- يجعل أكثر المتهمين قدرةً غير أهلٍ للمثول أمام المحكمة. في أثناء الأشهر التي قضيتها في كارسويل، كنت أسأل نفسي عما إذا كان القاضي موكاسي قد استخدم هذا المنطق في تقرير مصير قضيتي (منطق مختلف عن لغة الطب النفسي)، مراعيًا وجود ظروف خارجة عن قدرة المتهم تجعله فاقد الأهلية، وكنت أيضًا أسأل نفسي: هل كان قراره لاستبعاد القضية مدفوعًا بكرهه لقانون الباتريوت؟

من المؤكد أنَّ قضيتي قد أوجدت سابقة جديدة في تصنيف عدم الأهلية؛ فقد كان القاضي موكاسي على علم بالعوامل المختلفة جميعها حين اختار قبول نتيجة عدم الأهلية.

لذا، فإنَّني أقترح على المحامين الذي يصطدمون بقانون الباتريوت أن يشيروا إلى قضيتي؛ لأنَّها سابقة في الدلالة على أنَّ القانون نفسه يُفضي إلى حالة عدم أهلية مصطنعة، تمنع المتهم من المساعدة على إعداد إستراتيجية دفاعية.

عندما غادرت سجن كارسويل كان القاضي موكاسي قد جمع ما يكفي من المعلومات عن حياتي، واستنتج أنَّ أنشطتي كانت قانونيةً، واستبعد انخراطي في أي سلوك إجرامي مستقبلًا.

لم أكن قلقةً عندما جاء عيد الميلاد؛ فقريبًا سأعود إلى البيت، أو هكذا اعتقد الجميع.

عندما وصلت إلى سجن كارسويل كانت أجواء قضيتي ملبَّدةً بغيوم ثقيلة، لكنَّني لم أسمح لها بأن تتحول إلى عواصف، كان على قسم العلاج النفسي أن يؤدي مهمتين: تقديم رأي بخصوص الاستمرار في حجزي أو إطلاق سراحي، والتوصية بما يمكن فعله لاستعادة أهليتي

حتى يمكن الاستمرار في إجراءات المحاكمة، وفي كلتا الحالتين، كان الرأي النهائي متروكًا للقاضي موكاسي.

منذ الأيام الأُولى لوجودي في وحدة العلاج، تأكد للمعالجين أنَّني لا أعاني أي هلوسات، أو اكتئاب، أو نوبات جنون، ولا أُمثِّل خطرًا على نفسي، أو على الآخرين، والشيء الوحيد المتبقي هو تأكُّد إدارة السجن أنَّه يمكن تصديق حكايتي وإثباتها.

من المهم معرفة المأزق الذي أوصلنا إلى هذه المرحلة؛ فقد احتجزوني لأنَّ قانون الباتريوت سمح للمدعي العام أن يحجب عن المحكمة المعلومات المُفضية إلى البراءة، التي تُثبِت أنَّني كنت أعمل وسيطًا سريًّا، بناءً على قوانين الدليل السري، أما مكتب التحقيقات الفيدرالي فقد تَثَبَّت من قضيتي قبل ذلك بكثير؛ لأنَّ الشهود كرَّروا كل ما قالوه لمكتب التحقيقات الفيدرالي أمام العم تيد ليندأور، ثم أمام المحامي الثاني برايان شوغنيزي. في الظروف العادية تطلب المحاكم إلى المدعينَ العامينَ الإقرار بالمعلومات المُفضية إلى البراءة حال اكتشافها، لكنَّ المدعي العام رفض الإقرار بذلك في قضيتي، وقد أرادت وزارة العدل أن تتأكد إن كان المحامي يستطيع إثبات روايتي وحده من دون أي تعاون من جانبها.

والحقيقة أنَّ مزاعم الدكتور دروب الكاذبة وتشكيكه في نزاهة شهودي، ألحقت ضررًا كبيرًا بقضيتي، وأدَّت إلى حرماني من حريتي [428].

لقد تصرف هذا الطبيب النفساني بطريقة متهورة وغير أخلاقية، ولم يغيِّر تقريره بعد علمه بنجاح العم تيد في العثور على الشهود نيابةً عني [429]، لقد كان أمامه الوقت الكافي ليضيف المعلومات الجديدة إلى تقريره، وكان يمكنه التحدث إلى العم تيد شخصيًّا؛ إذا كان يشك في روايتي، لكنَّه اختار أن لا يفعل ذلك.

وفي الواقع، فإنَّ الأمر كله لا علاقة له بالطب النفسي؛ لأنَّهم يكتبون تقارير التقييم على نحو يتناغم مع الاتهامات المطروحة أمام المحكمة؛ ولهذا، فقد رفضت الانصياع لمخططاتهم، وتحركت بسرعة لوضع الأمور في نصابها الصحيح، فإذا كانت وزارة العدل لن تفعل ما هو صحيح لتعترف بالحقيقة طواعيةً، فإنَّني سأواجههم بها، وألقيها على وجوههم، وإذا توقعوا الاعتماد على التقرير الكاذب للدكتور دروب فإنَّهم واهمون.

بعد دخولي سجن كارسويل مباشرةً أعطيت كبير الأطباء النفسانيين، جيمس شادوك، أرقام الهواتف والبريد الإلكتروني لاثنين من الشهود المستعدين للإدلاء بشهادتهما؛ لإثبات صحة روايتي [430].

كان الشاهد الأول إيان فيرغوسن؛ وهو صحفي إسكتلندي سابق شارك في تأليف كتاب التستر: **الفضيحة الخفية لقضية لوكيربي** [431] الذي يكشف تفاصيل مثيرة عن تفجير طائرة (البان آم 103).

كان فيرغوسن من الباحثين عن الحقيقة أينما كانت، وهو ينتمي إلى مدرسة التحقيق الصحفي العتيدة التي جعلته ينتقد أي ظلم أو فساد سياسي يلاحظه، ولذلك كنت واثقة أنّه لن يسكت وهو يرى وزارة العدل تحتجزني في قاعدة عسكرية من دون محاكمة، وبالفعل، فقد أخذ فيرغوسن - بعد أسابيع قليلة من احتجازي- يتصل هاتفيًا بالأطباء النفسانيين الذين حاولوا التهرُّب من الرد عليه.

كان لمحاولته صدى كبير [432]؛ فقد تأكد أنَّ هوفين والدكتور فيوز لهما علاقة بالاستخبارات، وأنَّنا تعاونا معًا. وفي هذا السياق، تَثبَّت فيرغوسن من علاقة الدكتور فيوز بمحاكمة لوكيربي، أما بالنسبة إلى هوفين فتأكد - من مصادره- أنَّ الرجل كان ضابط اتصال في وكالة استخبارات الدفاع في قضية لوكيربي.

كان ذلك هو كل ما أحتاج إلى إثباته في دفاعي، وبعد إثبات هذه العلاقة الاستخباراتية سيكون من السخف الادعاء بأنَّ أحد ضباط وكالة الاستخبارات الأمريكية، مثل الدكتور فيوز، لا يمكن أن يهتم بليبيا والعراق في ذلك الوقت، خاصةً أنَّ السجلات الرسمية تُثبِت أنَّه أدلى بشهادته أمام الكونغرس في قضية الشركة الأمريكية التي زودت العراق بمنصات متحركة لصواريخ سكود قبل حرب الخليج الأُولى.

وبذلك، يكون فيرغوسن قد وضع حجر الأساس لدفاعي، وهو ما ساعد إدارة سجن كارسويل على التحقُّق من هويتي وعملي وسيطًا سريًا بإشراف أعضاء من الاستخبارات الأمريكية.

كان بـارك غادفري شـاهدي الثاني؛ وهو أسـتاذ علم الحاسـوب في جامعة يـورك في تورنتو بكندا، وصديق منذ تسـعينيات القرن العشـرين، وقد زارني في بيتي مرَّات عدَّة، وكان يهاتفني كل أسبوع، وأبدى استعداده ليشهد أنَّه لم يلاحظ عليَّ أي مرض عقلي طوال (15) عامًا [433].

والأهم من ذلك أنَّ غادفري سيُقدِّم معلومات قيِّمة عن تحذيرات فريقي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكيف أخبرته في شهر أغسطس عام 2001م أنَّ الهجوم كان وشيكًا، وأنَّ عليه أن يبتعد عن نيويورك لأنَّنا نتوقع سقوط ضحايا بصورة جماعية [434].

وعـد غادفري أنَّه سـيتحقق من أنَّ الدكتور شـادوك عرف أنَّ مكتـب التحقيقات الفيدرالي كان على علم بتحذيراتي التي أبلغته بها في تورنتو في شـهر سـبتمبر عام 2004م، قبل عام من إرسالي إلى سجن كارسويل [435].

وتأسيسًـا علـى ذلـك، فإنَّ إنـكار تحذيراتي بخصوص هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر سيكون غباءً، إضافةً إلى خطورته السياسية؛ لأنَّ الكذب على القاضي موكاسي سيكشف عملية التستر الرسمية التي لن يَسْلم أحد من عواقبها؛ وهذا قد يُفسِّر لماذا أشارت وثائق السجن إلى إلحاحي على الدكتور شادوك مدَّة شهرين تقريبًا لإجراء مقابلات مع فيرغوسن وغادفري [436].

لحُسـن الطالـع أنَّ فيرغوسـن وغادفـري كانـا حريصين على سـلامتي، وبذلا جهـدًا كبيرًا للتواصـل مـع الأطبـاء النفسـانيين في السـجن، غـير أنَّ موظفـي السـجن أبلغوا فيرغوسـن أنَّ الدكتور شادوك كان في إجازة طوال شهر نوفمبر، وهذا كذب واضح، لكنَّه لم ييأس.

في أحـد الأيـام كنـت في صالـة الرياضـة عندمـا جاء الدكتـور شـادوك يبحث عنـي، ويداه ترتجفان، وطلب إليَّ رقم هاتف إيان فيرغوسن، قال إنَّه كان يتحدث إلى فيرغوسن في فرنسا، لكنَّ الاتصال الهاتفي انقطع، وأضاف بأنَّ لديه المزيد من الأسـئلة ليطرحها على فيرغوسـن، ثـم قـال: «نعم، إنَّ روايتك تبـدو صحيحةً تمامًا»، ثم أبلغني أنَّه تحـدث إلى غادفري بعد ذلك، وقـد شـهد غادفري أمام المحكمة أنَّ المحادثة كانت قصـيرةً؛ صحيح أنَّها كانت قصيرةً، لكنَّها كانت كافيةً لإثبات أنَّني قد حذَّرت من وقوع هجمات تشمل استخدام طائرات مخطوفة لضرب مركز التجارة العالمي.

شعرت بالانتشاء؛ فقد انكشف خداع وزارة العدل بعدما وجّه لها فيرغوسن وغادفري ضربة قاضية بالنيابة عني، ولا شك في أنّني أحسست بارتياح كبير، فقد كان ذلك أكثر مما يتمناه أي متهم.

وما يعنيه ذلك هو أنّ موظفي مكتب السجون تلقوا تأكيدات تفيد بأنّ (العميلة العراقية) المحتجزة كانت في الحقيقة وسيطًا سريًا، وأنّها حذّرت سابقًا من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كانوا يعرفون أيضًا أنّ مكتب التحقيقات الفيدرالي قد أكد هذه الحقيقة من قبلُ.

لذلك، أدركوا أنّ أي محاولة لإيذائي تعني وجود عملية تستر رسمية تترتب عليها المساءلة أمام سكان مدينة نيويورك، التي كان يُفترض أن أُقدّم فيها إلى المحاكمة أمام هيئة المحلفين؛ للحكم على نشاطي قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر وبعدها.

المهم في هذا كله هو أنّ إدارة سجن كارسويل تلقت هذه الإثباتات جميعًا في أول شهرين من وجودي في السجن.

في أي قضية غير سياسية، كان زيف تقييمات الدكتورين دروب وكلينمان سينكشف، أما في قضيتي فقد استغرقوا وقتًا طويلًا للتحقق من طبيعة عملي وتحذيراتي.

كان مفترضًا بعد مقابلات السجن أن يُقدّموني إلى المحاكمة، أو تُرفض القضية إذا أرادت وزارة العدل التنازل عن الاتهامات بهدوء، لكنّ اتهامي اتخذ أبعادًا سياسيةً خارجةً عن السيطرة؛ فقد ثبت أنّ مسألة عدم الأهلية كانت مهزلةً قانونيةً، وفي الواقع كان لشهادة فيرغوسن وغادفري قيمة كبيرة لسبب مختلف؛ هو أنّه إذا تراجع المدعي العام عن وعده بإلغاء القضية ضدي، فإنّ على وزارة العدل إدراك أنّني لم أكن أتصرف من موقف ضعف، كما حاول الدكتور دروب أن يوحي به.

ومهما يكن، فقد شعرت بطمأنينة فيما تبقى من شهر ديسمبر؛ فبعد أسابيع قليلة، سيكون القاضي موكاسي أمام خيارين؛ إما رفض الاتهامات كلها، وإما عقد جلسة محاكمة علنية ليسمع الجميع الحقيقة [437].

أخذت أَعُد الأيام المتبقية على إطلاق سراحي، وفكَّرت في شجرة الصفصاف الباكي في حديقة منزلي، التي قال أصدقائي إنَّها ستزهر بعد عودتي إلى البيت بقليل.

في ليلة عيد الميلاد قدَّم لنا السجن عشاءً حقيقيًّا، كانت حفلةً حقيقيةً، هاتفت بعدها فيلدز، ووعدته أنَّني سأعود إلى البيت في عيد الحب، ووعدني أنَّه سيأتي إلى السجن ليحملني على دراجته، كنا نتطلع إلى مستقبل مُفعم بالأمل.

كان عيد الميلاد في السجن فرصةً لأُفكِّر في نعمة الله؛ فبعد أسابيع قليلة سأكون في بيتي، تاركًا خلفي بعض النساء الرائعات اللاتي قضيت معهن أوقاتًا لا تُنسى، ضحكنا فيها، وبكينا معًا، ولعبنا ألعابًا مضحكة لنُسلي أنفسنا.

بينما كنت أحصي الأيام الأخيرة جاءت نساء أخريات، ثم خرجن بعد التقييم النفساني، كان من المفترض أن أخرج أيضًا، لكنَّ مكتب السجون أراد أن يبقيني في الحجز إلى ما بعد انقضاء الأشهر الأربعة المطلوبة لمثل هذا النوع من تقييم الأهلية، كانت الغاية هي أن أقضي أطول مدَّة في السجن.

لا بأس (قلت لنفسي)، يمكنني الانتظار حتى الثالث من فبراير، وهذا أيضًا سيمر، كانت الحكومة تمارس لعبتها، ومع ذلك لم يكن أمامها أي خيار سوى رفض القضية، أو عقد المحاكمة، أو هكذا كنا نعتقد.

لكن هذا كله تغير في الثالث والعشرين من شهر ديسمبر عام 2005م، قبل يومين من عيد الميلاد. لقد تحقَّقت إدارة سجن كارسويل من روايتي، إلا أنَّ المعيب أنَّها بدأت الآن تبحث عن طريقة لطمس هذه الإثباتات.

وهكذا، كان كابوس (الإنهاء مع التحامل الشديد) على وشك أن يبدأ.

الفصل 23

إذا لم تنجح المحاولة الأولى فاقتل الرهينة

تلقيت طلقة التحذير الأُولى قبل يومين من عيد الميلاد، عندما جاء الدكتور كولين فاس إلى وحدة العلاج في سجن كارسويل ووضع ورقة في يدي؛ كانت إشعارًا بعقد جلسة استماع خاصة بالعلاج [438] داخل السجن لتقرير إن كنت بحاجة إلى تناول الأدوية.

أخذت يداي ترتجفان؛ إذ أدركت أنَّني أُواجه تهديدًا خطيرًا، فأنا أعرف ما يمكن أن تقوم به الاستخبارات إذا أرادت القضاء على أي إنسان، أدركت السبب فجأةً، فشعرت بالاشمئزاز.

كان إطلاق سراحي المتوقع سيُمثِّل تهديدًا جديدًا لعملية التستر الناجحة على أسرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والمعلومات الاستخباراتية السابقة للحرب على العراق.

وما دامت وزارة العدل تحتجزني في سجن داخل قاعدة عسكرية، فإنَّ الحقيقة ستظل سجينة معي، أما إذا أطلقوا سراحي ورفضت المحكمة النظر في القضية، فإنَّ أكاذيبهم ستنهار، وتنكشف الحقائق، وكان أعضاء الكونغرس من الحزب الجمهوري، وبعض الأسماء الكبيرة من الحزب الديمقراطي، قد بنوا سمعتهم على أكاذيب عن فاعلية سياسة الحرب على الإرهاب، والادعاء الكاذب بشأن عدم تعاون العراق مع التهديدات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، لقد استمرأوا هذا الخداع، لكنَّني سأحرمهم نعمة التمتع به.

لقد تضاعف مستوى التهديد الذي أواجهه وأنا في السجن؛ فالتعسف الذي عانيته بسبب عملية التستر، والاعتقال غير القانوني، والسجن غير القانوني وفق قانون الباتريوت، أظهر حجم العداء المتعمَّد لنظام المساءلة السياسية، وكشف الخداع المدبر من كبار المسؤولين في الحزب الجمهوري، وقد اتضح ذلك من انضمام المدعي العام إدوارد أوكالاهان لاحقًا إلى حملة جون ماكين وسارة بولين في انتخابات عام 2008م؛ إذ تولى تقديم الاستشارة في سياسة مكافحة الإرهاب، كما جاء في سيرة حياته بشبكة (الإنترنت) [439].

إذا استفاقت وسائل الإعلام من غفوتها فإنَّ هذه ستكون فضيحةً مُدوية، أما الأطباء النفسانيون فقد باعوا أنفسهم للبيت الأبيض عندما ادَّعوا أنَّني فاقدة الأهلية/ وقد أدركوا -بعدما باعوا أخلاقهم المهنية- أنَّ الخطوة اللاحقة ستكون أكثر سهولة (الترويج لفكرة حقني بالمخدرات إلى أن أتخلى عن أقوالي بخصوص العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر)، وأشك في أنَّهم توقفوا قليلًا ليُفكِّروا في قذارة اقتراحهم، وإذا لم يكونوا قد فعلوا ذلك فدعوني أُوضِّح لكم مؤامرتهم.

كانت جلسة الاستماع الداخلية ستعقد يوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر عام 2005م [440]؛ أي بعد خمسة أيام من استلامي إشعارًا يفيد بأنَّ لي الحق في استدعاء شهود، وتقديم الأدلة من خارج السجن، وكذلك طلب شهادة أطباء السجن.

كانت المهلة قصيرةً، وكانوا يعرفون أنَّ الشهود سيسافرون لقضاء إجازة عيد الميلاد ورأس السنة، وأنَّني لن أتمكن من استدعائهم للشهادة، وما زاد الأمر تعقيدًا أنَّ رصيدي من الوقت المُخصَّص لإجراء المكالمات الهاتفية قد نَفِدَ، وبذلك لن أستطيع الاتصال بالشهود قبل الأول من يناير عندما أحصل على رصيد جديد.

كنت أعرف أنَّه يحق للمحامي حضور جلسات الاستماع في السجن، وهذا ما يمكن أن يفعله العم تيد، أسرعت إلى لقاء الدكتور شادوك للحصول على تفسير، وطلب تأجيل جلسة الاستماع مدَّة أسبوع حتى أتمكن من ترتيب أموري.

أَوضح لي شادوك أنَّ جلسة الاستماع هذه هي الأُولى من نوعها في سجون الولايات المتحدة، وللمصادفة، فقد كانت محكمة استئناف الدائرة الثانية قد أصدرت قرارًا مهمًّا يتعلق بحق

السـجناء في رفض تناول الأدوية، وحقهم في عقد جلسـة اسـتماع داخلية قبل رفع توصيات إلى المحكمة.

ووفقًا لهذا الحكم، فإنَّ السـجناء سـيبلِّغون عن طريق جلسـة الاسـتماع هذه ما تنوي إدارة السـجن فعلـه، وبذلـك تتاح لهم الفرصة لرفض هذا الإجراء، زد على ذلـك أنَّ الحكم قد أكَّد حق السجناء في استدعاء الشهود من خارج السجن، وتقديم أي دليل يدعم سبب رفضهم تلقي هذا العلاج.

كان قـرار المحكمـة هـذا مهمًّا لحماية حقوق السـجناء، وأنا هنا أُعبِّر عن امتناني الشـديد للسـجين الـذي حـارب مـن أجل إصـداره، لقـد جاء هـذا القـرار في الوقـت المناسـب، وقررت الاستفادة منه جيدًا، خاصةً أنَّني سأكون أول سجين يتمسك بحقوقه وفقًا لهذا القرار.

والأهـم مـن هذا أنَّ القرار أتاح لي فرصة إثبات مصداقيتي أمام موظفي سـجن كارسـويل جميعًا، وكشـف غباء الأطباء النفسـانيين وكذبهم فيما يخص الطعن في شـخصيات شـهودي. وبناءً على ذلك، قلت للدكتور شـادوك إنَّني أريد من إيان فيرغوسـن وبارك غادفري أن يشهدا بوسـاطة نظـام مكبر الصوت، وذكَّرتـه بأنَّه قد تحدث إلـى الرَّجلين من قبـلُ، فأكدا له علاقة العمـل التـي كانـت تربطنـي بالدكتور فيـوز، وكذلك تحذيراتي مـن هجمات الحادي عشـر من سبتمبر.

ومهما يكن المخطط الخبيث الذي كانت إدارة سـجن كارسـويل تنوي تنفيذه من وراء جلسة الاسـتماع هذه، فقد صمَّمت على إفشـاله، بحيث يُجبر موظفو السـجن الآخرين على سـماع ما يعرفه شادوك؛ لإدراك أنَّ إدارة السجن كانت متورطة في مخطط تستر خبيث.

بقـي علـيَّ الاهتمام بالتفاصيل حتى الصغيرة منها؛ لأسـتطيع تقديم أفضل دليل، ولأنَّنـي لا أقدر على مجاراتهم في ألاعيبهم، أو الاعتماد على نزاهة الأطباء النفسانيين بعد كل ما عانيته على أيديهم.

أما بالنسـبة إلى سـلامة قواي العقلية فقد كان صديقي بارك غادفري مسـتعدًّا ليشـهد أنَّه لم يلاحـظ علـيَّ أي مرض عقلي طوال (15) عامًا [441]، وهذا مـا يزيد من صعوبة تبرير عملية

(التخديـر القسـري)، خاصةً أنَّني لم أكن أنوي تناول هـذه الأدوية حتى لو اضطرني الأمر إلى الذهاب إلى المحكمة العليا.

لذلـك، فقد كانت شـهادة غادفـري مهمةً جدًّا؛ أما طلبي تأجيل الاسـتماع أسـبوعًا واحدًا، فـكان لضمـان نزاهـة الإجـراءات؛ إذ كنـت أسـتطيع - بعـد الأول مـن يناير حـين أحصل على رصيـدي مـن وقت المكالمات الهاتفية- أن أطلب نسـخًا من رسـائلي التي بعثتهـا إلى آندرو كارد والوزير كولين باول؛ لأُثبِت أنَّني كنت مهنيةً ومهذَّبة في اتصالاتي مع الرَّجلين، ولم أُوجِّه إليهما أي تهديد، وأخيرًا يمكن أن أُقدِّم تقارير الملاحظة التي استمرت (12) شهرًا في خدمة الصحة العائليـة [442] التـي تُوثِّـق أنَّ الدكتـور تاديسـا لم يلاحـظ عليَّ أي علامات تشـير إلـى وجود خلل عقلي، أو اكتئاب، أو اضطراب مزاج، وأنَّه لم يرَ أي سبب لمزيد من العلاج النفسي.

كنت متأكدةً أنَّ الدكتور شـادوك يحتفظ بنسـخ من تقارير الدكتور تاديسـا، ولكنَّني لم أكن مسـتعدةً للمخاطـرة، فكان عليَّ أن أذهب إلى جلسـة الاسـتماع هذه وأمـوري مرتبة تمامًا، لقد طلبـت التأجيـل أسـبوعًا واحدًا فقط، لا أكثر، لكنَّ شـادوك رفض التأجيل، وهـذا ما صدمني، وجعلني أشـعر بالقلق؛ فهذا النوع الجديد من جلسـات الاستماع يُقصَد منه حماية السجناء في ظروف تشـبه ظروفي تمامًا؛ لذا فإنَّه برفضه طلبًا مشـروعًا لاسـتدعاء الشهود وتقديم الدليل، يتعمَّد عرقلة تنفيذ قرار محكمة الاسـتئنـاف؛ لأنَّ أسـبوع تأخير لن يهدم النظام، خاصةً بعدما قضيت ثلاثة أشهر في السجن من دون اتخاذ إجراء من أي نوع.

مـن جانبـه، اعـترف شـادوك بأهميـة مـا قـد يقولـه فيرغوسـن وغادفـري لزملائـه، وقد أراد اسـتبعاد شـهادتيهما من سـجلات السـجن للأسـباب نفسـها التي أردتها أن تكون في هذه السـجلات، كان يعرف أنَّ رفضه طلبي التأجيل سـيكون انتهاكًا لروح قرار محكمة الاسـتئناف، لكنَّه فعل ذلك على أي حال.

لم تكـن هـذه هي المـرَّة الأُولى التي أتذكَّر فيها كيف أنَّ الحقيقة تخيف الأطباء النفسـانين، وكيـف يقاتلون بشراسـة لطمسـها من أجل الحفاظ على نفوذهـم في المحاكم، وقد أطلقت على هـذه الظاهرة وأنا في كارسـويل اسـم (الطب النفسـي الوهمي)؛ لأنَّه كمَن يضـع فيلًا في قاعة المحكمة، وقد كنت مُحقةً في شكي.

في صبيحة يوم جلسة الاستماع كنت مستعدةً للمعركة، بالرغم من صدمتي لاكتشاف المخطط الرهيب الذي أَعَدَّته لي إدارة السجن.

عندما دخلت القاعة كان كلٌّ من الدكتور كولين فاس وويليام بديرسون بانتظاري، ولم يكن الدكتور شادوك معهما [443].

سلَّماني فورًا مذكِّرة داخلية عنوانها (إشعار بجلسة تلقي الأدوية، وتذكير بالحقوق)، ثم طلبا إليَّ توقيعها. تضمَّنت الوثيقة فراغًا أسفل أسماء الشهود الذين أردتهم أن يتحدثوا نيابةً عني [444]. لقد أرادت إدارة السجن أن تتظاهر أنَّني لم أطلب شهادة فيرغوسن وغادفري، وعندما قلت إنَّني سأُدوِّن اسميهما في المساحة الفارغة، سارع الدكتور فاس إلى أخذ الورقة مني، ثم كتب عليها: «السيدة ليندا اور ترفض التوقيع»، ووضع إشارة × على خط التوقيع [445].

لم يوجد متسع من الوقت للاحتجاج على هذا الكذب، فحولت بصري إلى الجزء الموسوم بـ (سبب العلاج: استعادة الأهلية، علاج الأوهام) [446]. أما العلاج المقترح فهو مضاد للعته، ومُهدِّئ البنزوديازيبين، ومضادات الاكتئاب، ومثبتات المزاج [447]، فغرت فمي من شدة الصدمة.

بعدما استعدت توازني ركَّزت على قائمة العلاج، وبدأت هجومي العنيف، منتقدةً وصف علاج لحالات غير موجودة، ومما قلته: أريد أن أسجل أنَّني قد طلبت التأجيل للحصول على إفادات الشهود، لكنَّ طلبي رفض.

لنلقِ نظرة على هذا، أرى أنَّ هذه الأدوية هي لعلاج الأوهام، فهل نحن هنا نتحدث عن أدوية خاصة بي أم أنَّها أدوية لكما؟ وأنا أسأل هذا لأنَّكما الوحيدان اللذان ينكران الحقائق في قضيتي، وما هذا الدواء للأوهام؟ سألت، هالدول؟ [448].

لكنَّ الدكتور بديرسون ظل صامتًا.

إذن، فهو مُهدِّئ أعصاب، كما قيل لي، ثم اغتصبت ابتسامة.

إذا كنت مهتمًّا بصدق يا دكتور بديرسون، فأقترح تأجيل هذا الاجتماع أسبوعًا واحدًا حتى تستطيع الاتصال بهؤلاء الشهود، ويمكنك أن تسألهم بنفسك، لا أطلب إليكما أن تُصدِّقا ما أقول، ولكنَّني متأكدة أنَّها خالية من الأوهام.

وفي الحقيقة، فإنّ شهادة فيرغوسن وغادفري كانت ستدحض هذا التشخيص في ثوانٍ قليلة، وكذلك تقارير الدكتور تاديسا التي ستضع حدًّا لهذا الهُراء كله.

ثم أضفت: ربما لا تعلمان أنَّ زميلكما الدكتور شادوك قد تحدث إلى هؤلاء الشهود، وتحقق من صحة روايتي [449]. والدكتور فاس الموجود هنا يعرف ذلك حق المعرفة؛ ولذلك لا أتصور لماذا تعتقدان أنَّني سأتقبل هذا الوضع.

واصلت حديثي قائلةً: إليك بعض الحقائق يا دكتور بديرسون: إنَّ وزارة العدل تدَّعي أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة؛ لأنَّ سياسيي الحزب الجمهوري في واشنطن لا يريدون أن يتحمَّلوا مسؤولية أخطائهم في العراق، إنَّهم يريدون إلقاء اللوم على الوسطاء السريين، كما لو كنا السبب في إرسال الجنود الأمريكيين للزحف على بغداد، ومع ذلك لا أُخفيكم سرًّا أنَّني معجبة بالحاكمين في واشنطن؛ فقد اعتقلوني لأنَّني قلت لهم إنَّ الحرب ستكون مأساويةً، وها هم الآن يعقدون مؤتمرات صحفية في الكونغرس لاتهامي بأنَّني لم أُحذِّرهم ألبتة من أخطار غزو العراق، إنَّهم ليسوا أكثر من مجرد جبناء، أعتقد أنَّ هذه هي عين الحقيقة يا دكتور بديرسون، ودعني أضع الحقائق أمامك مباشرةً: لن أوافق أبدًا على ابتلاع أدوية الأمراض العقلية لإنقاذ أي سياسي ورَّط نفسه في مشكلة بواشنطن، لن أضع سُمًّا في جسدي لمساعدة جورج بوش أو جون ماكين، هذا مستحيل.

ثم أخذت أُلقي عليهما محاضرة في هذا الشأن:

سواء تحدثتما إلى شهودي اليوم أو لم تتحدثا، فقد تحقق موظفوكم من صحة روايتي، وإذا ذهبتما إلى المحكمة، وقدَّمتما تقريرًا مزوَّرًا يفيد بأنَّ روايتي لم تتأكد وأنا موجودة في كارسويل، فهذا يعني ارتكاب جنحة اليمين الكاذبة، إذا فعلتما ذلك فإنَّكما ستكذبان على قاضٍ فيدرالي كبير، وأقسم بالله أنَّني سأجعلكا تندمان على ذلك؛ لأنَّ اليمين الكاذبة جريمة بحسب القانون، ستذهبان إلى السجن، ولن أتردد في اتهامكما. ثم ضحكت، وأضفت: توجد نساء كثيرات في سجن كارسويل اليوم؛ لأنَّهن كذبن على قاضٍ، أو على مكتب التحقيقات الفيدرالي؛ لذلك فمن الأفضل أن تتوقَّفا، وتُفكِّرا فيما تفعلان.

إذا كنتما تريدان أن يُكرِّر الشهود ما قالوه لشادوك فبإمكاننا ترتيب ذلك، وليست لديَّ أي مشكلة، والحقيقة أنَّني أردت تأجيل هذا الاجتماع إلى الأسبوع المقبل لتتمكنا من سماع ما سيقولون، ولكنَّ زميلكما تحدث إليهم فعلًا؛ لذلك فقد فات الوقت لإنكار مصداقيتي وفي هذه المرحلة، إذا زوَّرتم أقوالًا وكذبتم على القاضي فإنَّكما ستتعرَّضان للمحاكمة، ولا شك.

هل أوضحت موقفي؟

نظرا إليَّ بصمت وبرود، ثم قلت: والآن، وبعدما فهم كل واحد منا الآخر، لنلقِ نظرة على قائمة الأدوية هذه. آه، هذا مضاد للاكتئاب.

قال الدكتور بديرسون: بروزاك.

قلت: بروزاك، يا إلهي! ولكنَّ هذا دواء قوي جدًّا، فكيف تصفون لي دواءً وأنا لا أعاني الاكتئاب إطلاقًا؟

وأخيرًا، تحدث الدكتور فاس، قائلًا: ربما في يوم من الأيام - مستقبلًا- ستعانين الاكتئاب؛ لذلك فهذا الدواء لمنع حدوث ذلك، عليك أن تنظري إلى المستقبل.

رددت عليه مُوبِّخةً: على رسلك، أنا لا أعاني الاكتئاب وأنا في السجن، وهذه أكثر تجربة مروعة يمكن أن يمر بها الإنسان، وها أنا ذا أمارس حياتي بنشاط، وأمشي في المضمار نحو (4—6) أميال يوميًّا، ولا أعاني أيًّا من أعراض الاكتئاب، ولكن ربما في يوم ما مستقبلًا - بعد سنوات من الآن، لا ندري متى- قد أعاني الاكتئاب، ربما في يوم ما، فهل يتعيَّن عليَّ أن أبدأ تناول الأدوية المضادة للاكتئاب من هذه اللحظة؟ هل فهمت حقًّا ما تعنيه؟

احمرَّ وجه الدكتور فاس، وقال: لقد اعترفت أنَّك تعرَّضت للاكتئاب قبل عشرين عامًا، أنت تعترفين أنَّ ذلك حدث من قبلُ.

كنت قد نسيت ذلك تمامًا، لكنَّني لم أستسلم، فقلت: قبل عشرين عاما! أنت في الواقع لا تعني ما تقول. قبل عشرين عامًا كنت طفلةً تخرجت في الجامعة للتو، محاولةً شقَّ طريقي بنفسي، لقد عشت في سياتل حيث كانت تمطر من دون توقف طوال الوقت. نعم، لقد أُصبت بالاكتئاب؛ لذلك تركت سياتل، ثم كبرت، وهل تعلم ما حدث؟ لقد اختفى الاكتئاب تمامًا.

ثم التفتُّ إلى الدكتور بديرسـون، قائلةً: لا أعتقد أنَّك جاد إذا كنت تُفكِّر في أنَّني سـأتناول البروزاك اليوم؛ لأنَّني اكتأبت عندما كانت تمطر في سـياتل، هذا لن يحدث أبدًا، وعليك أن لا تُفكِّر في ذلك ألبتة.

عبس الدكتور بديرسون، قائلًا: إذن، فأنت ترفضين تناول العقاقير، بالمناسبة نحن نسميها أدوية، وأنت تقولين لنا إنَّك تعتقدين أن لا حاجة لك بها، وإنَّك لن تتناوليها.

قلـت لـه: هـذا صحيـح، لـن أُدخـل هـذه العقاقير في جسـدي لعلاج حـالات لا وجـود لها. لا البروزاك، ولا أي شيء آخر، وأعتقد أنَّ الطبيب الذي وصفها لا يتحلى بروح المسؤولية، وأنا لن أجاريه في ذلك.

دعـوني أُكـرِّر: لن أُدخل هذه العقاقير في جسـدي لعلاج حالات لا وجـود لها. والآن، ما هذا الشيء الآخر؟

أجاب الدكتور بديرسون: أتيفان، هذا مُثبِّت للمزاج، إنَّه لحالات القلق والتوتر.

حسنًا، نظرًا إلى أنَّ السبب الوحيد لتوتري هو وجودي في السجن؛ فأنا متأكدة أنَّني سأكون بخير حال خروجي منه في الثالث من فبراير، لذلك، فالجواب هو بالرفض، فأنا لا أنوي البقاء طويلًا في السـجن حتى أتناول الأتيفان، لم أكن بحاجة إليه طوال الأشـهر الثلاثة التي قضيتها هنـا، ولـن أحتاج إليه حتمًـا عند عودتي إلى بيتي، وأُكرِّر إنَّني لـن أتناول أدوية لحالات مرضية غير موجودة من أجل إنقاذ عصابة دجالين في الكونغرس، يخشـون أن يخسروا في الانتخابات القادمة.

لا أتذكَّر الأشـياء الأخرى التي قلتها، ولكنَّني أُقسـم أنَّ هذه هي الروح القتالية التي تحدثت فيها في جلسة الاستماع تلك.

ولكن يا أصدقائي، بالرغم من شجاعتي الظاهرة، فقد عدت إلى زنزانتي وأنا أرتجف من الخوف، وتكومت في سريري؛ هل تتصورون كيف يحاولون إجباري على تناول هذه الأدوية؟

هالدول، بروزاك، أتيفان!

وأخيرًا، أدركت ما لم تستطع ثلاثة أشهر في السجن إقناعي به؛ وهو أنَّ وزارة العدل والبيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية يريدون تدميري، وأنَّهم لا ينوون اطلاق سراحي، لكنَّني لم أعرف كيف يمكنهم خرق القانون ليفعلوا ذلك، بدت لي الأمور مخيفة، لكنَّني حمدت الله لأنَّني قوية، وأستطيع التفكير بسرعة.

أعترف بوجود شيء خاص بِ(الإنهاء مع التحامل الشديد) لا يَظهر إلا إذا واجهت القسوة على أشدها، وهو يهدف إلى تدمير الوسيط السري جسديًّا، وتصفيته روحيًّا؛ أي قتل الجسد والروح؛ لذلك، فإنَّ حقن الوسيط السري يرقى إلى منزلة (القتل مع التحامل الشديد).

عندما يهاجمونك بهذه الطريقة فإنَّهم يستخدمون الخدع القذرة كلها التي يمكن تصورها، وعليك أن تتلقى الضربات، وأن تقاتل وتقاتل؛ لأنَّك إذا توقفت لسبب ما – لتصرخ، أو تشتكي- فإنَّهم سيقضون عليك، وهذا هو الهدف. وهم فاسدون، وأقوى منك، ويملكون المال الكافي، إنَّها منازلة قذرة سوف تستمر إلى أن يقضوا عليك، ومع ذلك، فإنَّك تستطيع الرد، والمحافظة على تماسكك، وإعداد إستراتيجية استباقية.

يوجد شيء آخر هو وجود فصائل داخل أجهزة الاستخبارات على الدوام، وعندما يلجؤون إلى سياسة (الإنهاء مع التحامل الشديد)، فإنَّ أحد هذه الفصائل يكون في موقف قوي – مؤقتًا- مثل المعسكر المنادي بالحرب داخل الحزب الجمهوري، الذي أيَّد المعارضين العراقيين، وهؤلاء قساة، ولا يأبهون بالعواطف، وليس لديهم أدنى رحمة.

لذلك، فهم مستعدون لقتل الرهينة في عملية (الإنهاء مع التحامل الشديد) إذا شعروا أنَّهم سيُهزمون، تمثل هذه المرحلة قمَّة قذارتهم، وفيها يبلغون أوج قوتهم، وهكذا يستطيعون اجتذاب الحلفاء الضعفاء، مثل أطباء العلاج النفسي الذين يبيعون ضمائرهم من أجل حفنة دولارات.

يتعيَّن على هؤلاء الأطباء النفسانيين أن يلعبوا- في مرحلة ما- لعبة استخبارات حقيقية، لكنَّهم في الواقع مجرد بيادق؛ لأنَّ هذا العالم ليس عالمهم، وهم لا يعرفون أنَّ سيف داموكليس سيسقط على رقابهم؛ لأنَّ الذين أعطوهم أوامر القتل سيتخلون عنهم، ويتركونهم في العراء.

تستفيد الفصائل الأخرى من هذا الوضع؛ لذلك ستجد نفسك وحيدًا في خضم المعركة، فيراك شخص ما وراء الكواليس يدرك أنَّ مسار المعركة سيتغير، فيرمي إليك بما تدافع به عن نفسك، فتواصل المعركة وحدك، ولكنَّك هذه المرَّة تملك سلاحًا، ولا يوجد أمامك أي خيار إلا تلقي كل لكمة توجه إليك.

عندما بدأت المؤامرة تُحاك ضدي كنت أولًا أقاتل من أجل حياتي، ولحماية نفسي من التلف الدماغي الذي ستحدثه هذه الأدوية بكل تأكيد، ثم أخذت أقاتل من أجل حريتي للخروج من السجن، ولكنَّ حماية نفسي من الأدوية الكيميائية كانت أولويتي القصوى.

أما قولهم إنَّني غير أَهْلٍ قانونيًا فلم يكن يعني لي أي شي؛ فهذه الألاعيب لا تنفع معي، ولا تخيفني، وإلا لما استطعت التعامل مع ليبيا والعراق ووكالة الاستخبارات الأمريكية، ولكن ما كان يخيفني حقًّا هو إجباري على تناول هذه الأدوية التي أكرهها؛ فأنا أُؤمن أنَّ دماغي وحواسي نعمة لا تُقدَّر بثمن، ولا يمكن أن أُدمِّر نظام عمل دماغي، أو أن أُغيِّر تفكيري لقاء أي شيء في العالم، كنت أمام خيارين لا ثالث لهما: إما النصر، وإما الموت.

اتخذت في ذلك الصباح قرارًا حاسمًا؛ هو عدم السماح لهم بقتلي، وعدم التنازل لهم في أي مرحلة من مراحل هذه المعركة الرهيبة. إنَّ الاستمرار في هذه المعركة قد يضعف قوتي، وقد يزيدها، لكنَّ إدراكي ومعرفتي لنفسي وإيماني بها لن يتغير؛ لذلك لن أسمح لهم أن يقرروا مَن أكون، أو يسرقوا هويتي.

لقد آمنت أنَّني سأُبعث من جديد إذا نجوت من هذه الوحشية، ولن تتغير الحقيقة التي أحملها مهما يكن الذي يحكم في البيت الأبيض.

إنَّ هذه الحقيقة مهمة جدًا، وإلا لما كان القادة الجمهوريون قد قاتلوا بكل هذا العنف لتدميرها. كان حقني بتلك الأدوية يعني أن أكون ميتةً وأنا حيَّة، وهذا ما كان يرعبني؛ ولهذا، فبينما كنت أنتظر بقلق وخوف قرار إدارة السجن بتخديري، أو ما سموه (التخدير القسري)، لم أتوقف للحظة عن التفكير في معسكر الخصم؛ فقد كانوا أقوياء، ولا شك.

كان الشيء الأكثر خطورة من (الطب النفسي التضليلي) هو تضليل مسؤولي البيت الأبيض وقادة الكونغرس الحريصين على التمسك بالسُّلْطة، الذين تنقصهم الشجاعة والنزاهة لتحمُّل مسؤولية قراراتهم، والذين يسعون إلى القضاء عليَّ لإخفاء دليل ضعفهم.

وحدث بعد اطلاق سراحي مباشرةً أنَّ صحفيًّا مشهورًا اسمه جون ماكلالين كشف كيف أنَّ مسؤولي البيت الأبيض والكونغرس قد اختلقوا حقيقة افتراضية عن العراق، وكيف هاجموا بشراسة أي إنسان يُهدد بفضح واقعهم.

وهكذا، لم أكن الوحيدة التي أدركت الجنون الجماعي المسيطر على معسكر الحرب في الحزب الجمهوري. ولسوء الطالع أنَّ قضيتي جمعت الطب النفسي التضليلي وسياسة الحرب التضليلية، ليظل المجانين في الكونغرس ممسكين بالسُّلْطة ما دمت موجودةً في السجن.

إنَّ حقيقة أنَّني كنت على حق لم تكن تعني لهم أي شيء، ولم يكونوا ليسمحوا لأحد أن يكشف خدعهم المسرحية.

فكَّرت في هذه العوامل كلها وأنا أنتظر بقلق القرار الداخلي لإدارة سجن كارسويل بخصوص التخدير القسري، لكنَّني بدأت بإعداد إستراتيجية لمقاومة مخططهم المخيف.

أخذ قلبي يرتجف حين دسَّ أحد موظفي السجن القرار من تحت باب زنزانتي.

ركضت لالتقاطه، وأخذت أُقلِّب الصفحات، وقلبي يكاد يخرج من صدري، إلى أن وصلت إلى نهاية التقرير: «التخدير القسري مرفوض» [450].

تنفست الصعداء، لقد كسبت الجولة الأُولى، ضحكت بهستيريا، واحتضنت زميلاتي في الزنزانة، وأخذت أقفز مثل طفلة صغيرة.

وعندما هدأت درست القرار الداخلي بتركيز أكثر (انظر الملحق). وقد جاء في الصفحة الرابعة منه (ملخص الدليل) ما يأتي [451]: «قالت السيدة ليند اور أنَّها تعارض تناول الأدوية من أي نوع، بما في ذلك أدوية الأمراض العقلية، وقد استبعدت احتمال إصابتها بأي مرض عقلي، وتحدثت مرَّةً أخرى بإسهاب عن اعتقادها أنَّ الحكومة تحتجزها لأنَّها تمثل تهديدًا

للإدارة الأمريكية بسبب أفكارها المعارضة لسياسة الإدارة الخاصة بالعراق، وتقول إنَّها كانت عميلًا رسميًّا في مكافحة الإرهاب مدَّة تسع سنوات.

نفت ليندا اور أن يكون لديها أي نوايا لإيذاء نفسها أو غيرها، وأكدت أنَّ حياتها خالية من أي سلوك عدواني. وقَّع هذه الوثيقة الدكتور ويليام بديرسون، والدكتور كولين فاس».

كان كل شيء واضحًا في تلك الوثيقة التي كُتبت بخط اليد، والتي مثلت دليل نفي لتبرير مكتب السجون للعلاج المطلوب.

لم يُقدِّم سجن كارسويل أي دليل آخر لتبرير إعطائي أدوية للأمراض العقلية؛ فقد كان الهدف الوحيد من هذه المداواة هو تصحيح ادعاءاتي بأنَّني كنت أعمل وسيطًا سريًّا للاستخبارات الأمريكية مدَّة تسع سنوات، وأنَّ الحكومة كانت تضطهدني لاختلافي مع سياسة الحزب الجمهوري بخصوص العراق، لكنَّهم كانوا يواجهون مشكلة في فرض هذا العلاج؛ هي أنَّ روايتي كانت صحيحةً، وكانوا يعرفون ذلك.

لقد أفاقت وسائل الإعلام من غيبوبتها، واعترفت أنَّ البيت الأبيض مُغرم بمهاجمة المعارضين لحماية سياسة الحرب، وأنَّ سجن كارسويل يستخدم الطب النفسي على الطريقة السوفيتية أيام الحرب الباردة لشل إرادة المعارضين.

وهكذا، فقد نجح هجومي في وقفهم بجلسة الاستماع الخاصة. ومع ذلك، فعندما رأيت تلك الوثيقة أُصبت بحالة من اليأس وانعدام المنطق بسببها، وعرفت أنَّ إدارة السجن لن تتوقف عن المحاولة.

في هامش الصفحة الثانية توجد مربعات مكتوب في بعضها ما يأتي:

— هل طلبت الشهود؟ (أجاب الدكتور بديرسون: لا [452] [453]، وهو كاذب).

وكُتِب في مربع آخر:

— الدليل المقدم، وشهادة الشهود (كتب الدكتور بديرسون: غير مطلوب. وهو كاذب أيضًا).

كل ذلك كان يعني الكثير؛ فإدارة السجن كانت مصممةً على رفض الشهود، حتى وصل الأمر إلى تزوير التقرير والكذب على المحكمة.

لكنَّ ذلك لم يزعجني كثيرًا، وكنت واثقةً أنَّني سأكسب الجولة الثانية.

وفي المقابل، فقد كنت متأكدةً أنَّ هذا الهجوم لن يتوقف في حال تدخل البيت الأبيض أو وزارة العدل من خارج السجن.

شعرت أنَّ الأمور ستسوء أكثر؛ لذلك اتصلت بصديقي فيلدز في الأول من يناير، وقلت له إنَّني أشك في عودتي إلى البيت يوم الثالث من فبراير. أحيانًا، يكون الشك مفيدًا.

الفصل 24
الفساد في كارسويل

«إنَّ كل ما يحتاج إليه الشر لينتصر، هو أن لا يفعل الخيرون شيئًا».

إدمولاند بيرك، سياسي وفيلسوف إيرلندي (1729م- 1797م).

يبدو أنَّ عمليات الاغتصاب وحرمان السجينات المريضات من الرعاية الصحية كانت غير كافية من وجهة نظر القائمين على إدارة سجن كارسويل؛ فقد أُقِر فيه شيء أكثر إيلامًا من ذلك، هو رفض إدارة السجن إطلاق سراح السجينات بعد إكمالهن المدَّة المقررة، مُبرِّرةً ذلك بأسباب سخيفة.

وقد حدث ذلك في حالات لا يمكن أن يتصورها العقل، ولم أُصدِّق ذلك إلا عندما رأيته بنفسي، فقد استطاعت امرأة من شيكاغو الانتصار لقضيتها أمام المحكمة العليا، حين قدَّمت التماسًا، وأَعَدَّت مذكِّرة دفاعها بنفسها من دون اعتماد على محامٍ؛ كان مجرد قبول المحكمة العليا التماسها حالةً فريدةً؛ إذ توجد آلاف الحالات التي ترفض المحكمة النظر فيها، لكنَّها اختارت هذه القضية تحديدًا، والأهم من ذلك هو أنَّ المحكمة رفضت التهم المُوجَّهة إلى هذه المرأة، وأمرت بإطلاق سراحها من سجن كارسويل فورًا.

كان ذلك نصرًا كبيرًا لا يمكن لأي متهم أن يحلم به؛ فالوصول إلى المحكمة العليا وكسب القضية هو أمر شبه مستحيل، وكان أكثر ما يمكن أن يحدث في مثل هذه الحالات هو إسقاط المحكمة جزءًا من التهم، لكنَّ المحكمة - في هذه الحالة- قبلت مذكِّرة دفاع المرأة كاملةً، وأمر القاضي بإطلاق سراحها، والاكتفاء بالمدَّة التي قضتها في السجن، وقد قرأت الحكم بأم عيني.

إذن، ماذا حدث لتلك المرأة باعتقادكم؟ هل تعتقدون أنَّ إدارة السجن اهتمت بقرار المحكمة؟

إنَّ هذه الإدارة لم تكترث بقرار محكمة الاستئناف الخاص بحق السجينات في رفض تناول دواء الأمراض النفسية، وحقهن في الرعاية الصحية بعد العمليات الجراحية؛ ما أدى إلى موت بعض السجينات.

وهكذا، فقد رفضت إدارة السجن إطلاق سراح هذه المرأة، وكأنَّها أرادت أن تقول للسجينات الأخريات اللاتي يُفكِّرن في الحذو حذوها «أن لا فائدة من المحاولة، وأن لا سلطة لأي محكمة أو قاضٍ فيدرالي على السجناء، سوى سلطة السجن».

ولأنَّ إدارة السجن تواطأت مع مكتب السجون؛ فقد تأخر موعد إطلاق سراح هذه المرأة خمسة أشهر أخرى، لكنَّ تجاهل أمرٍ من المحكمة العليا لم يكن المثال الوحيد على تلاعب إدارة السجن بالإجراءات؛ لحرمان السجناء من حريتهم في نهاية مدَّة العقوبة؛ فقضية كاثلين رامف، العاطلة عن العمل، تكشف جانبًا آخرَ من تجاهل إدارة السجن قرارات المحاكم لإبقاء السجناء في الحجز، وكان قد حُكم على كاثلين بالسجن مدَّة ثمانية أشهر؛ لأنَّها غيَّرت لافتة الترحيب على واجهة إحدى المدارس لتصبح (مدرسة العار) [455]، وهي مدرسة يُسميها الناشطون مدرسة التعذيب؛ لأنَّ خرِّيجيها كانوا من بين مسؤولي الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية، وهي الأنظمة المعروفة بقتلها للمثقفين والسياسيين المعارضين لها.

في يوم إطلاق سراحها تجمَّع عشرات من نشطاء السلام أمام بوابة السجن للاحتفال بهذه المناسبة، وقد جاء هؤلاء من أمكنة بعيدة في الولايات المتحدة ليرافقوها في طريق عودتها إلى بيتها [456].

لم يعجب ذلك مدير السجن جي بي بروغان، فأجبر كاثلين على توقيع تعهُّدٍ بدفع غرامة قدرها ألفا دولار، وإلا فإنَّها ستظل في السجن إلى ما شاء الله، وإذا لم تدفع هذه الغرامة فإنَّها ستُعتقل مرَّةً أخرى، وتعاد إلى السجن [457]. ونظرٌ إلى أنَّها كانت تعيش على ما تُقدِّمه المعونة الاجتماعية؛ فقد رفضت دفع الغرامة، فقرر بروغان إبقاءها في السجن إلى أن تتدبر أمر هذه الغرامة، وقد وصفت محاميتها مورين تولبرت هذا الإجراء بأنَّه غير دستوري، مشيرةً إلى أنَّ الغموض في إجراءات إطلاق سراح السجناء يسمح لمسؤولي السجن بإعادة سجن مَن انتهت مدَّة محكوميتهم [458]، وهذا ما يفعله سجن كارسويل، فعندما لا تستطيع النساء السجينات دفع المبالغ المطلوبة منهن، فإنَّهن يبقين في السجن إلى أن يدفع أصدقاؤهن أو عائلاتهن هذه المبالغ.

وما يزيد الوضع سوءًا هو أنَّ القضاة لا يطلعون على قرار الاستمرار في حجز السجينات؛ إذ يتخذ مدير السجن قراره من دون استشارة أحد، وفي مثل هذه الحالات لا تُعقد جلسات استماع، ولا يُسمح للسجينات بتعيين محامٍ لمتابعة قضاياهن، ولا يوجد حد زمني لمدَّة احتجاز مكتب السجون كل مَن ترفض التوقيع على الاتفاقية. والمعروف أنَّ معظم تلك السجينات هن من الفقراء، ولا تتوافر لهن فرص عمل بعد خروجهن، وقد يضطررن إلى اقتراف مزيد من الجرائم لدفع غرامة السجن. كانت كاثلين محظوظةً لأنَّ أصدقاءها دفعوا الغرامة المطلوبة منها، لكنَّ سجينات غيرها لم يكنَّ محظوظات مثلها، فلبثن في السجون شهورًا طويلة بعد انتهاء مدَّة الحكم.

قصة نارين ضياء

تُسهم الاعتبارات السياسية بفاعلية في تحديد القرارات التي يتخذها سجن كارسويل، وكثيرًا ما تكون هذه القرارات مأساويةً، ومضحكةً أيضًا.

وكما تبيَّن لاحقًا، فلم أكن السجينة الوحيدة المرتبطة بقضايا الحرب على العراق التي دخلت سجن كارسويل، يوم الثالث من شهر أكتوبر عام 2005م؛ فقد جاءت مهاجرة عراقية تُدعى نارين (نانسي) ضياء من أجل الخضوع لتقييم نفساني شامل.

وقد توطدت صداقاتنا بالرغم من تعارض قضيتينا من مختلف الوجوه؛ إذ اتُّهِمْتُ بالعمالة لحكومة صدام حسين، في حين اتُّهِمَتْ نارين بمحاولة مساعدة بعض العراقيين على الهروب من ملاحقة هذه الحكومة لهم قبل الحرب.

وقد حاولت نارين مساعدة أي عراقي يحاول دخول الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة؛ بتأمين حصول عائلات مسيحية على تأشيرات من الأردن لدخول الإكوادور التي كانت تشجع هجرة العراقيين الأثرياء للإقامة فيها [459].

بعد وصول هذه العائلات إلى الأرجنتين، تمكن ما بين (40-50) عراقيًّا من دخول الولايات المتحدة، وقد أقسمت نارين أن لا علاقة لها بذلك، وأنَّ علاقتها انقطعت بتلك العائلات بعد مغادرتها الأردن، لكنَّ وزارة العدل أصرت أنَّها تتحمَّل مسؤولية وجهتهم النهائية. قال محاميها إنَّ الولايات المتحدة تتدخل في سياسة الأرجنتين المتعلقة بمنح التأشيرات، وإنَّ اعتقالها جاء لإجبار الحكومة الأرجنتينية على تغيير سياستها في تسهيل هجرة العراقيين إليها.

تُعَد قضية نارين دليلًا على نفاق الحكومة العراقية التي ادَّعت أنَّ ممارسات نظام صدام حسين حيال المعارضين كانت المُبرر لشن الحرب، ولو أنَّها كانت صادقةً في هذا الادعاء لكرمت نارين بدلًا من سجنها.

أما سبب إرسالها إلى سجن كارسويل للتقييم النفساني فلأنَّها - كما قالت- تعرَّضت للتعذيب على أيدي رجال المخابرات العراقية الذين علَّقوا ابنها، وعمره ثلاث سنوات، من رقبته بمروحة في السقف، وعندما حاولت تخليصه ضربها أحدهم بسكين مُحدِثًا جرحًا في ذراعها طوله نحو عشرة سنتيمترات.

وكانت نارين قد أُجبرت على الزواج وعمرها (13) سنةً من رجل كردي أكبر منها عمرًا بكثير، وكان مقاتلًا في المعارضة المسلحة، وقد اغتصبها مرارًا وهي في سن المراهقة، فهربت من العراق مع أطفالها للخلاص من معاملة زوجها، ومن المشكلات التي كانت المقاومة المسلحة تُسبِّبها لعائلتها.

قال محاميها: إنَّه يجب أخذ هذه الحقائق بالحسبان.

وهكذا، فقد وصلتُ وإياها إلى سجن كارسويل معًا في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، وقد كشفت قضية كلٍّ منا غياب المنطق في موقف الحكومة من العراق، وألاعيب الطب النفسي التي تعرَّضنا لها.

كان للتقييم النفساني دلالات سياسية في اتجاهين مختلفين، فبينما كنت أعتقد أنَّه يمكنني المساعدة على إعداد الدفاع عن نفسي، كانت نارين تنهار عند أول ذكر للعراق، ولا تستطيع مواصلة الحديث أكثر من عشر دقائق.

جاء محاميها من واشنطن مرَّتين، ولكنَّها اختبأت منه، وكان الحراس يبحثون عنها في كل مكان، حتى وجدوها مُتكوِّمةً في أحد المراحيض. لقد كان من الصعب عليها التخلص من ذكرياتها، وكانت تنفجر باكية، وتصرخ بلغتها العربية في وجه القاضي وهيئة المحلفين.

وحتى عندما كنا نتجاذب أطراف الحديث كانت تشعر بالارتياب من اعتقالي بتهمة العمالة للعراق، وكانت تتوقف عن الحديث معي أيامًا معدودات.

وبالرغم من هذا كله، فقد رفض الأطباء النفسانيون الاعتراف بعجزها عن الإسهام في إعداد مذكِّرة الدفاع عنها، وقالوا إنَّ كل ما مرَّت به لا علاقة له بتصرفاتها، وإنَّها لا تعاني أي وضع نفسي يمنعها من مساعدة نفسها بشأن مذكِّرة الدفاع خاصتها.

وطوال أربعة أشهر من وجودنا معًا في وحدة العلاج، كنا نخرج معًا، ونسير في المضمار الخارجي، ونتحدث عن عائلتينا ووضعنا القانوني. وقد أخبرتني أنَّ إدارة السجن ستطلق سراحها إذا اعترفت أنَّها مذنبة، وضغطت عليها في ذلك؛ لإدراكها أنَّها لا تستطيع المثول أمام المحكمة بسبب ثورتها العاطفية.

لكنَّ إدارة السجن أَخَلَّتْ بوعدها وخانتها، وعلمتُ لاحقًا أنَّ وزارة العدل أوصت بسجنها مدَّة (15) عامًا، وهو حكم كانت نارين مُجبرَةً على القبول به [460]؛ حتى لا تعود إلى العراق.

كان هذا الحكم ظالمًا؛ لأنَّ رجال عصابات التهريب الذين يجلبون مئات من المهاجرين غير الشرعيين إلى داخل الولايات المتحدة، لا يُحكَم عليهم بمثل هذا الحكم [461].

وهكذا، فإنَّ الأطباء النفسانيين الذين أعلنوا أنَّني غير أَهْل قانونيًّا للمثول أمام المحكمة هم أنفسهم الذين أعلنوا أنَّ نارين مخوَّلة قانونيًّا؛ ليجعلوها تُقِرُّ بالتهمة المُوجَّهة إليها، هذه هي حقيقة الطب النفسي في كارسويل؛ فهو غير ثابت، ومُسيَّس، وفاسد.

قضية أهليتي القانونية

بالتأكيد، كانت قضيتي على المحك، فهل كنت حقًّا غير أَهْل قانونيًّا؟ هل هذه تصرفات وسيط سري غير كفء؟ هل تعني تحذيراتي السابقة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والهجوم على المدمرة يو إس إس كول، وعلى مركز التجارة العالمي عام 1993م، أنَّني فشلت في أداء دوري؟ هل تقبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن يعمل معها وسيط سري مدَّة ثماني سنوات إن لم يكن موضع ثقة؟ ناهيك عن أنَّ اتصالاتي شملت دولًا معادية للمصالح الأمريكية.

لقد كنت أُؤمن دائمًا أنَّ الحكم عليك يعتمد على قوة خصومك، وقد كان خصومي ديك تشيني، وكولين باول، والسيناتور جون ماكين، والسيناتور ترينت لوت، وآندرو كارد، وألبيرتو غونزاليس. ولكنَّني كنت غير كفؤة - بحسب زَعْم القادة الجمهوريين في واشنطن- عندما أعددت قاعدة بيانات تضم عناوين مكاتب مجلسي الشيوخ والنواب لتوجيه الرسائل إليها [462].

هل كنت غير كفؤة عندما حذَّرت من أنَّ تكلفة الحرب ستبلغ نحو (1,6) تريليون دولار؟ كيف سيُؤثِّر ذلك في سوق المال وديون الولايات المتحدة؟ [463]. هل كنت غير كفؤة عندما توقعت أنَّ إيران سوف تصبح قوةً إقليميةً؟ هل كنت غير كفؤة عندما توقعت ظهور قيادات شعبية وخلايا إرهابية ردًّا على الاحتلال الأمريكي للعراق؟ هل كنت غير كفؤة عندما توقعت أنَّ القوى الديمقراطية سوف تفقد تأثيرها لصالح المتشددين الإسلاميين؟ هل كان هذا عدم كفاية من جانبي، أم أنَّني كنت كبش فداء لأخطاء الآخرين؟

في عام 2007م أصدرت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ تحذيرات مشابهة لتحذيراتي، وأعلنت أنَّ تقارير عام 2003م كانت من المحطات المشرقة القليلة في المعلومات الاستخباراتية

التي سبقت الحرب [464]، وقد عملت جاهدةً في جمع هذه المعلومات، لكنَّ وزارة العدل رأت أنَّ رسائلي إلى آندرو كارد وكولين باول [465] كانت سببًا لتوجيه الاتهام إليَّ.

أما السيناتور جون وارنر فقال: إنَّ تلك التقارير كانت مذهلةً واستشرافيةً، وفي المقابل وصفها بعضهم بأنَّها خيانة، ووصفني بأنَّني غير كفؤة، فهل يمكن أن يكون الطب النفسي فاسدًا لهذه الدرجة؟ جوابي عن ذلك هو نعم.

في أثناء وجودي في سجن كارسويل جاءت نساء كثيرات من أجل التقييم النفساني، ثم غادرن بعد ستة أو سبعة أسابيع، كان هذا هو الوقت المعقول لمثل هذه التقييمات، ولم يتوافر المزيد للقيام به؛ فقد كان أطباء السجن يجرون معنا مقابلات مرَّةً أو مرَّتين، ثم يتحدثون إلى بعض المصادر الخارجية للتحقق مما نقول.

وفي حال وجود تقييم نفساني سابق، فإنَّ هؤلاء الأطباء قد يدرسونه، أما في حالتي فقد قرر الدكتور تاديسا إنَّه لم يلاحظ عليَّ أي أعراض نفسانية طوال عام كامل من المراقبة؛ لذا فقد كنت سليمةً معافاةً قبل دخولي السجن [466]، ومع ذلك، فقد جاءت نساء كثيرات وغادرن، أما أنا فلم أغادر؛ فهذه هي الطريقة التي يعمل بها السجن.

حدث ذلك بالرغم من التقارير الإيجابية التي كتبها عني موظفو الخدمة الاجتماعية، وقالوا فيها إنَّني كنت على علاقة طيبة بالنزيلات، وإنَّ صحتي العقلية والبدنية جيدة [467]، وجاء في ملاحظاتهم المكتوبة بخط اليد أنَّ تصرفي داخل وحدة العلاج كان طبيعيًّا [468]، وأنَّ المشكلات في الوحدة لم تكن سلوكيةً [469].

لقد كان هدف إرسالي إلى سجن كارسويل من أجل استعادة التأهيل، هو توضيحي الخيارات القانونية خلال (90) يومًا [470]، وإظهاري القدرة على العمل مع المحامي في هذه المدَّة، لذا، فإنَّ وصف هؤلاء الموظفين لي بأنَّني متعاونة، مرحة، مبتسمة، حسنة المظهر، لبقة، هادئة، سعيدة، لا يُبرِّر إعطائي أدوية طوعًا أو كرهًا. وفي إجراء احتياطي احترازي كنت أُوقِّع التقارير الشهرية، وأُرفق ذلك بمطالبة إدارة السجن بإجراء مقابلات مع شهودي للتحقق من روايتي [471]، وبوجود توقيعي على تلك التقارير لا يستطيع أحد إنكار أنَّني لم أُطالب بالتحقُّق

من روايتي [472]، وهذا ما حدث عندما نجح الطبيب النفساني شادوك في الاتصال بكلٍّ من فيرغوسن وغادفري.

وكانت إدارة السجن قد اضطرت إلى إلغاء التداوي القسري؛ نظرًا إلى عدم وجود أي أساس طبي لذلك [473]. كان يمكن لأي متهم آخر أن يعود إلى بيته، أو يعاد إلى المحكمة، لكنَّهم قرروا إبقائي حتى انقضاء (120) يومًا؛ فقد أرادت وزارة العدل أن أظل في السجن أطول مدَّة ممكنة.

يوجد شيء آخر ساعد على حمايتي - أو هكذا كنت أعتقد - هو حقي في عقد جلسة استماع قبل اتخاذ قرار نهائي بخصوص أهليتي؛ فالقانون الاتحادي يضمن حق المتهم في طلب الشهود، وتقديم الدليل لنقض التقييم النفساني [474]، ولحماية نفسي؛ فقد ترددت على مكتبة السجن، وانكببت على دراسة كتب القانون، ثم تقدَّمت بطلب لعقد جلسة استماع مع قائمة بأسماء الشهود، وسجلت طلبي بحسب الإجراءات المطلوبة، وقد تشبَّثت بالأمل في انعقاد جلسة الاستماع، واعتقدت أنَّني أصبحت مصونة الجانب من الجبهات جميعها، مهما حدث بعد ذلك.

عدم كفاية محامي المحكمة

إذا كان هذا هو الحال، فأين المشكلة؟

يوجد إجراء متبع في مسائل الكفاية، هو تقييم إذا كان المحامي يواجه مشكلة في التعامل مع القضايا الشائكة أم لا؛ لذا فهو يلجأ إلى استخدام دفاع (عدم الأهلية)، وكانت إدارة السجن قد استغلت - من المقابلة الأُولى - العوائق التي يواجهها المحامي في التعامل مع ملابسات وضعي القانوني.

أبلغت إدارة السجن منذ الأيام الأُولى لوجودي في قسم العزل الانفرادي أنَّ العم تيد اضطر إلى إجراء اتصالات مع شهود مهمين بسبب تلكؤ المحامي تالكين [475]، وكان على إدارة السجن أن تدرك أنَّ التدخل القانوني من أحد أفراد العائلة يثير علامات استفهام كثيرة بخصوص كفاية المحامي.

في الظروف العادية تؤدي الشكوك في أداء المحامي إلى إلغاء الدفع بعدم الأهلية، أما في حالتي فقد تغاضوا عن ارتباك تالكين، ومما زاد الوضع سوءًا فيما يتعلق بحقوقي القانونية بَدء الولايات المتحدة وبريطانيا بخسارة الحرب في مطلع عام 2006م؛ إذ نشر المتمردون الفوضى التي هددت بزج البلاد في أتون صراع طائفي بين الشيعة والسنّة من الشمال إلى الجنوب، ومع ازدياد عدد الخسائر البشرية ارتفعت حدة انتقادات الكونغرس للوسطاء السريين؛ بسبب فشلهم المزعوم في جمع المعلومات الاستخباراتية في مرحلة ما قبل الحرب، كان السياسيون مغرمين بهذه الحكاية، وكانوا يُكرِّرونها في كل مناسبة، ومن وجهة نظر الطب النفسي، فقد كان السياسيون في الكونغرس يعانون (انهيارًا نفسانيًا)؛ لأنَّهم كانوا يبذلون جهدًا كبيرًا في تصوير أنفسهم على أنَّهم ضحايا معلومات استخباراتية مضللة جعلتهم يؤيدون قرار الحرب على العراق.

ولهذا، اتخذت وزارة العدل قرارًا حاسمًا بعدم السماح لأي إنسان (أو شيء) أن يُكذب الرواية التي كان قادة الحزب الجمهوري يقولونها للشعب الأمريكي، كان هذا هو كل ما يهم إدارة سجن كارسويل؛ لذلك حاول الأطباء النفسانيون بناء حقيقة جديدة عن عملي، تحمي مصالح السياسيين في واشنطن؛ وهي الادعاء أنَّني أعاني مرضًا نفسانيًا غير محدد [476].

لقد فعلوا ذلك بالرغم من معرفتهم أنَّني لا أعاني أي أعراض نفسانية أو أمراض عقلية، باستثناء توتر ما بعد الصدمة عندما رفضت وزارة العدل إطلاق سراحي [477] بعد انتهاء مدَّة الحجز المقررة، وهذا رد فعل طبيعي تجاه الأحداث التي سأرويها.

إنَّ هذا التعسف القانوني الذي تعرَّضت له هو أكبر دليل على فشل القيادة في واشنطن؛ لأنَّ الكونغرس لم يُوفِّر لي الدعم والحماية عندما احتجت إليهما، فأين كانت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ عندما كان الوسيط السري بحاجة إليها؟ لماذا لم تتخذ أي إجراءات لحماية وسيط سري تعرَّض للانتقاد لمجرد أنَّه امرأة؟ فإذا كان قادة الكونغرس صادقين في ادعاءاتهم بخصوص تقديم الدعم لنشاط مكافحة الإرهاب، الذي قضيت تسع سنوات من العمل فيه، فقد حان الوقت ليُثبِتوا هذه الادعاءات.

لماذا لم يتحرك أيٌّ منهم لمساعدتي؟

أذكر أنَّني في أحد الأيام تحديت طبيبًا نفسانيًّا في كارسويل، وقلت له إنَّ على إدارة السجن أن تتوقع أن يجري الكونغرس تحقيقًا في الإساءات التي تعرَّضت لها وأنا في السجن، لكنَّ الطبيب ضحك قائلًا: «إنَّهم لا يهتمون بما يحدث لك، لن يساعدك أحد، وهم راضون عن الطريقة التي تعاملنا بها مع قضيتك».

وإذا كان ما قاله صحيحًا فهذا حتمًا موقف مخيف؛ لأنَّ سجني كان سابقةً خطيرةً في أجهزة الاستخبارات الأمريكية التي لجأت إلى الأسلوب السوفيتي في معاقبة مَن يعرفون (الحقائق المزعجة)، ومحاولة تصحيح تفكيرهم من أجل التستر على أخطاء السياسيين.

لكنَّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما درجة الانحطاط التي يمكن لقادة الحزب الجمهوري أن ينحدروا إليها؟ والجواب هو أنَّهم مستعدون للنزول إلى أدنى درجات الانحطاط المكنة من أجل إلحاق الأذى بغيرهم وإنقاذ أنفسهم.

كان كل شيء - بما في ذلك حالتي هذه- يتوقف على القاضي موكاسي؛ فقد أكد لي العم تيد أنَّ القاضي موكاسي هو من النوع الذي لا يمكن خداعه بسهولة، وهو ينتظر الفرصة لإنهاء هذه القضية، لكنَّه يريد أن يعرف ما ينوون فعله، فكل ما لديه هو الطعن بعدم الأهلية الذي تَقدَّم به المحامي تالكين.

بحسب القانون الاتحادي، فإنَّ أطول مدَّة حجز لغرض تقييم القدرة على الخضوع للمحاكمة كانت (120) يومًا فقط [478]. وفي حال لم يُظهر الشخص أي سلوك عدواني تجاه نفسه أو غيره، فيجب إطلاق سراحه، وهذه مدَّة طويلة على أي حال؛ لأنَّ معظم التقييمات النفسانية تنتهي خلال (60) يومًا، إلا إذا كانت تتعلق بالتخلص من الإدمان، وهذا يعني أن أكون خارج السجن يوم الثالث من شهر فبراير عام 2006م، وليس بعد ذلك بيوم واحد بحسب القانون الفيدرالي، لم يكن أمامي أي خيار آخر سوى الانتظار.

ولكن، ومع اقتراب اليوم الموعود، فقد أخذت السجينات الأخريات يتهامسن ويقلن إنَّ إدارة السجن لم تتخذ بعدُ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراحي.

وأخيرًا، جاء يوم الثالث من فبراير، لقد كان يومًا عاديًّا مثل أي يوم آخر، لم أُودع السجينات الباقيات، ولم يَحْضُنِّي أحد، ولم يوقظني الحراس قبل الفجر ويأخذوني إلى خارج السجن قبل

استيقاظ السجينات لوداعي، ثم أُبلغت أنَّ مكتب السجون قرر تأجيل الإفراج عني إلى أجل غير مسمى [479].

عندما قرأ أصدقائي وعائلتي هذا الخبر على الموقع الإلكتروني لمكتب السجون، لم يُصدِّقوا ما حدث، وأخذوا يشعرون بالخوف، أما أنا - المتهمة بأنَّني (عميلة عراقية)، فبقيت داخل السجن في القاعدة العسكرية وقد اعتراني فزع شديد.

الفصل 25
مفكِّرة السجن

«الشجاعة هي مقاومة الخوف والتحكم فيه، وليس غياب الخوف».

مارك توين، كاتب أمريكي.

«ماذا تقولين؟ لقد كذبوا. ماذا تعنين؟ لا يمكنهم أن يكذبوا على قاضٍ فيدرالي!

هذه جريمة، وهم يعرفون أنَّها جريمة، نصف السجناء يُعتقلون لأنَّهم أدلوا بإفادات كاذبة، والنصف الآخر يُعتقل لعرقلته سير العدالة، هم يعرفون أنَّهم لا يستطيعون فعل ذلك، هذا صحيح، فالعم تيد قال لي إنَّ الناس يكذبون دائمًا في المحكمة.

أجل، المجرمون يكذبون، فماذا عن موظفي مكتب السجون؟ يُفترض أنَّهم الأشخاص الذين يقولون الحقيقة». كانت هذه بعض تعليقات السجينات عندما سمعن خبر تأجيل الإفراج عني.

في يوم الثالث من فبراير انتهت المدَّة المقررة لاحتجازي بهدف التقييم النفساني، وكان يُفترض أن أركب الطائرة من دالاس عائدةً إلى ميريلاند، والحقيقة أنَّني أُصبت بالجنون عندما أخبرني تيد بقرار تأجيل الإفراج عني إلى أجل غير مسمى [480].

لم يكن هذا ما اتفقوا عليه، صحيح أنَّهم عقدوا هذا الاتفاق من دون موافقتي أو معرفتي، ولكن كان من المفترض أن يلغي المدعي العام التهم المُوجَّهة إليَّ، ويطلق سراحي لقاء التنازل عن حقي في عقد جلسة استماع قبل الاعتقال، وتعاوني من أجل مصلحة الأمن القومي، هكذا كانت اللعبة التي أقنعوا بها القاضي موكاسي.

والأسوأ من ذلك هو أنَّ إدارة سجن كارسويل كانت تسعى إلى ربطي على سرير، ثم حقني بدواء الهالدول [481] المضاد للذهان إلى أن أتوقف عن الادعاء أنَّني عملت لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في مكافحة الإرهاب تسع سنوات [482]، وأنَّني حذَّرت من وقوع هجوم إرهابي كبير يتضمَّن اختطاف طائرات لتدمير مركز التجارة العالمي، وقد وصف سجن كارسويل حالتي بأنَّها اضطراب نفساني غير محدد.

فهل جاء هذا الهجوم ضدي من لا مكان، أم من مقر الحزب الجمهوري مباشرةً؟ حتى الآن، لم أكن قد اطَّلعت على تقرير سجن كارسويل الذي أَعَدَّه الدكتور جيمس شادوك، لكنَّ العم تيد اطَّلع عليه، كان من الواضح أنَّ هذا التقرير تجاهل حديث الدكتور شادوك نفسه إلى اثنين من الشهود اللذين أكدا له صدق روايتي [483]، وهوية ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية الذي كان مسؤولًا عني في الشأن العراقي، بما في ذلك شهادته أمام الكونغرس في قضية الشركة الأمريكية التي كانت تُزود العراق قبل الحرب بمنصات متحركة لإطلاق صواريخ سكود [484] [485] [486].

تحدث الدكتور شادوك أيضًا إلى بارك غادفري الذي أكد له تحذيراتي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر [487]، ووعد غادفري بالتحقُّق من أنَّ إدارة سجن كارسويل تدرك أنَّه يُكرِّر ما قاله لمكتب التحقيقات الفيدرالي في شهر سبتمبر عام 2004م.

وهكذا، فإنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي والمدعي العام إدوارد أوكالاهان كانا يعرفان هذه الحقيقة، قبل سنة من دخولي سجن كارسويل، والحقيقة أنَّ إصراري على تأكيد روايتي قبل المحاكمة قضى على إمكانية إنكار المسؤولية، حيث يحمي أحد الأطراف طرفًا آخرَ من تحمُّل المسؤولية عن طريق حجب معلومات مهمة، وبذلك، فإنَّهم لن يستطيعوا الاختباء خلف ادعاء عدم المعرفة - وهذه خدعة مُفضَّلة في واشنطن- بعدما أُغلقت عليهم نوافذ الإنكار من الزوايا كلها.

كان الجميع يعرفون أنَّني أقول الحقيقة، لكنَّ الشخص الوحيد الذي لم يتحقق من مصداقيتي كان القاضي موكاسي؛ لأنَّه اعتمد على نزاهة وزارة العدل المُلزَمة بعدم الكذب في مثل هذه القضايا أمام المحكمة، أما الدكتور شادوك فكان متورطًا في عملية التستر هذه؛ لأنَّه كان يعرف أنَّ فيرغوسن وغادفري كانا حريصين على توضيح الحقائق، وإزالة الغموض القانوني.

وبالرغم من كل هذا، فقد تعمَّد صياغة تقريره ليوحي بعدم وجود أي إثباتات مستقلة على صدق روايتي، وهو بذلك يكون قد زوَّر تقريره الذي سيُقدِّمه إلى القاضي موكاسي الذي كان ينظر في القضية التي رفعها لاري سلفرستين [488] مالك مركز التجارة العالمي. من جانبهم، حاول الأطباء النفسانيون في سجن كارسويل حقني بأدوية مخدرة؛ لمنعي من قول إنَّني حذَّرت سابقًا من هجمات الحادي عشر من سبتمبر [489].

كانت إدارة السجن تأمل بعد حقني بجرعات كبيرة من دواء الهالدول المضاد للذهان، أن أنسى تفاصيل أنشطتي في السفارة العراقية، وهي أنشطة تتناقض مع الحقائق الوهمية التي اخترعها قادة الحزب الجمهوري، بمَن فيهم ابن عمي العزيز آندرو كارد.

أما بالنسبة إلى الحجز إلى أجل غير مسمى، فقالت إدارة السجن إنَّ عليَّ أن أظل في السجن إلى أن يتأكد الأطباء النفسانيون أنَّ العلاج كان فاعلًا [490]، من جانبها، توقعت التقييمات النفسانية أنَّ شفائي قد يتطلب البقاء في السجن سنوات عدَّة؛ لأنَّ إيماني بعملي محفور في داخلي بقوة.

لا شك في أنَّ أوكالاهان وشادوك قد اقترفا خطأً مهنيًّا فادحًا بحجبهما عن القاضي موكاسي معلومات مهمة تنفي التهم المُوجَّهة إليَّ، وهي معلومات كان بحاجة إلى معرفتها، والاطلاع عليها.

وللذين هم خارج عالم الاستخبارات، فإنَّ مصطلح (بحاجة إلى أن يعرف) يُطبَّق عندما يخاطر أي فرد، بصرف النظر عن كونه قاضيًا، باتخاذ قرار قد يضر مسار العمليات الاستخباراتية، أو يُؤثِّر سلبًا في سمعة أجهزة الاستخبارات؛ فالشخص (بحاجة إلى أن يعرف) من أجل توجيه تصرفات الآخرين حتى لا يُقدِموا على عمل متهور أو خطير.

أما التهديد بحقن وسيط سري بالأدوية قسرًا لعلاجه من معرفته معلومات استخباراتية حقيقية، فإنَّه - لا شك- من أكثر الأخطاء بشاعةً؛ إذ إنَّه يُحوِّل الطب النفسي إلى أداة من أدوات فاشية الدولة، وهذا ما أحرج القاضي موكاسي، واضطره إلى أن يتستر قانونيًّا على تحذيرات فريقي الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على العراق، وهذا شيء لا يمكن أن يُقدِم عليه بمحض اختياره، والخطأ الذي وقع فيه المدعي العام أوكالاهان وإدارة سجن كارسويل، هو أنَّهما لم يُفكِّرا في عواقب إخفائهما المعلومات عن قاضٍ نزيهٍ مثل موكاسي؛ فقد تصورا فقط أنَّ حقني بكمية كافية من أدوية الأمراض العقلية سيجعل الجميع يكذب بخصوص العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، من دون أي حرج، لقد أرادا تخدير قاضٍ فيدرالي وتوريطه في ذلك.

والحقيقة أنَّ حقن أي إنسان بالأدوية المخدرة لكسر إرادته هو سلاح سياسي؛ فالمدعي العام نفسه كان حيوانًا سياسيًّا لأنَّه ترك وظيفته في نيويورك ليتولى منصب كبير المستشارين في حملة جون ماكين وسارة بولين الرئاسية عام 2008م [491]. ولا يمكنني أن أنسى أو أغفر أنَّني اعتُقلت بعد (30) يومًا من اتصالي بمكتب ماكين، وطلبي الإدلاء بشهادتي أمام لجنة التحقيق الرئاسية في المعلومات الاستخباراتية لما قبل الحرب.

ويا لها من مصادفة أن ينتقل المدعي العام للعمل مع ماكين في حملته الانتخابية! وهو يعمل الآن في شركة بيبادي نيكسون للمحاماة التي تعيد إلى الأذهان فضائح الرئيس ريتشارد نيكسون.

يمكنك أن تتصور حجم الرعب الذي مررت به عندما سمعت هذه الأخبار. بدايةً، يعني الحجز إلى أجل غير مسمى قضاء أطول مدَّة محكومية، وهي في حالتي عشر سنوات، وهذا هو الحكم المعتاد في قضايا المجرمين العنيفين الذين يُصنَّفون بأنَّهم غير أَهْلٍ للمثول أمام المحكمة، وقد بدا لي أنَّ مكتب السجون أراد أن يُجرِّب إمكانية تطبيق قانون الباتريوت على جرائم أخرى؛ ما يجعلني في مأزق قانوني صعب.

في ذلك اليوم (الثالث من شهر فبراير)، وفي لحظات الرعب القاتلة، لم أكن متحققةً من الجزء الأسوأ في حالتي؛ الحجز في السجن إلى ما شاء الله، ومن دون المرور بالإجراءات

القانونية المطلوبة؛ بسبب التقييم النفساني الكاذب، أو خطر حقني بالهالدول طوال مدَّة احتجازي.

وفي الواقع، فإنَّ الجزء الأخير كان هو الأسوأ؛ لأنَّ الهالدول حقيقةً دواء مخدر يشل حركة الإنسان اليومية، لقد أرادوا أن يطلقوا عليَّ النار مثلما قد يفعلون مع أي مروج مخدرات.

وبصراحة، كنت أُفضِّل أن يُعذِّبوني بالغمر في الماء على أن يحقنوني بهذا المخدر؛ إذ لم يخطر ببالي قط أن أقبل بهذا لقاء حريتي، كنت مستعدةً للبقاء في السجن أطول مدَّة ممكنة، ولكنَّني لم أكن مستعدةً لأسمح لهم بتخديري من أجل إنقاذ سمعة بعض السياسيين في واشنطن، كنت مستعدةً لمتابعة هذه القضية قانونيًّا، ولو أدى بي الأمر إلى عرضها على المحكمة العليا، كنت والعم تيد على ثقة بوجود الكثير من المخارج القانونية التي يمكن الاستفادة منها في التغلب على التخدير القسري في حال أدانني القاضي موكاسي.

وما أخافني هو أنَّ قرار الحجز إلى أجل غير مسمى سيظل ساري المفعول، وما أخافني أكثر هو أنَّني بقيت في الأشهر اللاحقة أُفكِّر فيما إذا كانت المحكمة ستوقف قرار التخدير القسري مؤقّتًا في أثناء النظر في القضية أم لا.

طلب إليَّ العم تيد أن لا أخاف، ووعد أن يزورني في السجن لنتمكن من وضع إستراتيجية مضادة [492]. أما المحامي سام تالكين فبدا أنَّه فقد توازنه، ولم يستطع التعامل مع هذا التغير المفاجئ في الأحداث، ولذلك لم يقم بأي إجراء للمطالبة بإطلاق سراحي.

وأما العم تيد فأقسم لي أنَّه لن يتركني وحيدة، وأنَّه سيحاول التوصل إلى حل ما مع القاضي ليخرجني من السجن، وهذا ما جعلني أتمسك بشجاعتي في لحظات الرعب واليأس.

بعد الثالث من شهر فبراير عام 2006م أخذت مسرحية عبثية تُعرَض داخل أسوار السجن؛ فقد قررت إدارة السجن أنَّ عملي وسيطًا سريًّا في مكافحة الإرهاب وجمع المعلومات الاستخباراتية كان مجرد وَهْم يجب تصحيحه. أخذ مسؤولو السجن يفرضون جنونهم واختلالهم العقلي عليَّ، محاولين إعادة اختراع حقائق حياتي، لم يعد أي عمل مارسته أو إنجاز حققته يهم بعد الآن.

لقد حاولوا أن يقنعوني بأن أُنكر حقائق حياتي طواعيةً، لكنَّهم فشلوا في ذلك، فاقترحوا أن يشلوني جسديًّا بحيث لا أستطيع أن أتكلم أو أُفكِّر.

في كل مرَّة التقيت فيها الدكتور فاس كنت أُذكِّره بأنَّ الدكتور شادوك تحدث إلى الشهود الذين أكدوا صدق روايتي، وكان يجيبني: «هذا لا يهم، سأقول للقاضي إنَّ هذا من نسج خيالكِ، مَن سيُصدِّقون في رأيك: أنا أم أنتِ؟».

في إحدى المرَّات قال لي أحد الأطباء النفسانيين: «لا تقلقي، سأعطيك أدوية كثيرة تجعلك تنسين هذه الذكريات المزعجة إلى الأبد».

كان خوفي من غير حدود، فمَن الذي يهتم بمعرفة الحقيقة في سجن كارسويل؟ مَن الذي يكترث بالقانون؟ مَن الذي يهتم بالسلوك الأخلاقي؟ لا أحد.

وقال لي أحدهم: «الحقيقة هي ما أقوله أنا». أذكر أنَّني نظرت إلى عينيه، قائلةً: «أنت مخطئ بكل تأكيد».

لهذه الأسباب كلها أعتقد بوجوب وقف التقييم النفساني في سجن كارسويل فورًا، فهذا الفساد لم يبدأ منذ قضيتي، ولم ينتهِ بها؛ إنَّه داء مستوطن راح ضحيته نساء كثيرات، وخُدِع به قضاة كُثر، أما بالنسبة إليَّ فقد بدأ كابوس (الإنهاء مع التحامل الشديد) على أشده، وتذكَّرت قول مارك توين: «الشجاعة هي مقاومة الخوف والصمود أمامه»، وعندما فكَّرت في هذا القول مرَّةً أخرى شعرت بخوف لا يوصف؛ فقد بدت لي احتمالات الفوز في الجولة الأُولى ضئيلة، من دون رفع القضية إلى المحكمة العليا، وكان مسؤولو السجن واثقين أنَّهم سينتصرون عليَّ، ولم يتوقعوا قط أنَّني سأفوز.

بدأت أتعرَّض في نومي لكابوس متكرر؛ إذ كنت أجد نفسي في غرفة مليئة بالماء حتى سقفها، ولم أستطع التنفس إلا بوساطة أنبوب صغير يخرج من فتحة فوق رأسي، كان الأنبوب رفيعًا، وكان التنفس صعبًا.

كنت أرى نفسي مقيَّدة إلى أرض الغرفة، واستطعت وأنا أنظر في الماء أن أرى فتحة التهوية، ولكنَّني لم أستطع رؤية ما وراءها، لأعرف إن كانت يد خفية ستمتد لتقطع الأكسجين عني،

لقد أخافتني تلك اليد الخفية كثيرًا، وأتذكر أنَّني قلت لنفسي إنَّ عليَّ أن أصمد، وأن أُركِّز على التنفس؛ لأنَّني إذا خفت فسأفقد مصدر الأكسجين الشحيح هذا، وستكون النتيجة مأساويةً، لم يكن أمامي سوى التحكم في الوضع، ومع ذلك لم أكن أسيطر عليه، هل ترون هذه المفارقة؟ تصوروا مكانًا يمكن فيه تعذيب السجناء وشل حركتهم من دون أي رادع لوقف هذا التعسف، الذي يستمر شهرًا بعد شهر، وعامًا بعد عام، إلى أن يُدمِّر حياتهم، ويستحيل شفاؤهم.

والآن، ربما أصبحت لديكم فكرة عما أتحدث عنه؛ كان يتحكم في حياتي اليومية حراس السجن الطيبون من جهة، ومجموعة من الأطباء النفسانيين الساديين من جهة أخرى. ولسوء الطالع أنَّ الأطباء النفسانيين كانوا قادرين على ممارسة سُلْطتهم لإلحاق أكبر قدر من المعاناة بالنزيلات عن طريق جرعات الدواء، ولم تكن أي امرأة من تلك النسوة تملك أي حق قانوني - مهما كان نوعه- لحماية نفسها من تعسف أولئك الأطباء.

كان التخدير القسري يدور حول ممارسة السُّلْطة، وهذه الخبرة المرعبة لا تزال تلاحقني حتى هذا اليوم.

إساءة معاملة السجينات

حدثت أشياء سيئة كثيرة في سجن كارسويل، لكنَّ أحدًا لم يتعرض للمعاناة مثلما تعرَّضت له النساء في وحدة العلاج؛ فكل النساء من الأعراق والأصول جميعًا تعرَّضن لسوء المعاملة، لكنَّ النساء السود الفقيرات كنَّ ضحايا ممارسة موظفي العلاج النفسي من البيض، ولو اطَّلع الشعب الأمريكي على التعذيب الذي يتعرضن له لأصيب بصدمة كبيرة.

أما النتيجة فكانت بشعةً وقبيحةً؛ فخلال سبعة أشهر من وجودي في سجن كارسويل رأيت تلك النسوة عند وصولهن إلى السجن، وهنَّ غالبًا بصحة جيدة، وواثقات من أنفسهن، وودودات، وغير عنيفات.

وباختصار، فقد كنَّ لطيفات مهذبات، وكنَّ يضحكن ويمازحن السجينات الأخريات. أما جريمتهن فكانت تورط أصدقائهن أو أزواجهن في بعض الأعمال الإجرامية، فاعتُقلن معهم، كان من بين هؤلاء النسوة مجموعة كبيرة لم تُفصح بشيء لمكتب التحقيقات الفيدرالي، فاتُّهِمن

بعرقلة سير العدالة، وتوجد أخريات اتُّهِمن بإعطاء إفادات كاذبة لحماية أولئك الرجال، وقد كلفهن هذا الوفاء سنوات عدَّة في السجن.

ومع مرور الأيام، كنت أُلاحظ تحولهن من نساء سعيدات وواثقات إلى نساء خائفات ومرتبكات، وهذا أسوأ تحول يمكن للإنسان أن يتصوره، أو يتمناه لعدوه، لم تُظهر أي واحدة من هؤلاء النسوة أي أعراض تدل على انفصام الشخصية أو الهلوسة، ولا يمكن تصنيف إحداهن بأنَّها مريضة عقليًّا، لقد دخلن السجن وهنَّ بصحة بدنية وعقلية جيدة، وأصبحن عليلات خلال مدَّة قصيرة بسبب سوء المعاملة، كنَّ نساء طبيعيات، ولم يكنَّ مجرمات أو قاتلات، وما كان ينبغي أن يكنَّ في السجن؛ إنَّ هذا كله يجعل ما يقوم به مسؤولو السجن بشعًا، وبدلًا من تعرُّضهن للإساءة من سجينات شريرات فقد كنَّ ضحايا للأطباء النفسانيين البغيضين الذين سعوا إلى مضاعفة عذاباتنا عن طريق جرعات الدواء المخدرة؛ لشل حركتنا، وقتل إنسانيتنا. ومن دواعي فخر هؤلاء النسوة أنَّهن - بالرغم من وحشية العلاج النفسي- استطعن اكتشاف جوانب القوة لديهن للبقاء أحياء. وكانت إحدى زميلاتي قد كتبت مقطعًا من قصيدة على باب خزانتها: «لا أزال قادرةً على النهوض».

كانت كل يوم تقف أمام خزانتها، ثم تقرأ المقطع كما لو كان ترانيم صلاة.

كانت نساء كثيرات يخضعن لتخدير شديد يجعلهن ينمن (15–18) ساعةً يوميًّا، كنا نتناول طعام الغداء في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحًا، والعشاء الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، ثم كانت كل واحدة تعود إلى الزنزانة لتنام حتى الساعة السادسة والنصف، ثم نتناول وجبة خفيفة قبل عملية العد المسائية. بعد ذلك كانت معظم النساء يذهبن إلى النوم حتى صباح اليوم الثاني، فيأتي الحراس ليأخذونا إلى صالة التسلية، وكان عدد كبير منهن يسقط على الأرض من شدة تأثير الدواء.

كانت جرعات الدواء قويةً بصورة تجعلهن غير قادرات على الكلام أو تناول الطعام بسبب الرجفة التي أصابت أيديهن؛ ما يجعل الشراب ينسكب على ثيابهن، وكنَّ يتبولن في أثناء نومهن لعجزهن عن التحكم في حركات أجسادهن ليتمكنَّ من الذهاب إلى المرحاض، فكانت بعض النزيلات يستيقظن في منتصف الليل ليغسلن أغطية أَسِرَّتهن.

والأسوأ من ذلك أنَّهن كنَّ غير قادرات على الاستحمام، فكانت زميلاتهن يساعدنهن على خلع ملابسهن وتنظيفهن، ولا تزال الأصوات التي كانت تصدر من الحمام تتردد في سمعي:

«ارفعي ذراعيك، قفي على قدميك، دعيني أشاهد ظهرك، سأحضر لك كرسيًّا لتجلسي عليه، سأغسل شعرك، لا تجعلي رغوة الصابون تدخل في عينيك، دعيني أُنشِّف جسمك لكي تلبسي ثيابك».

كنت أبكي حزنًا على تلك النسوة اللاتي تحولن إلى أطفال صغار لا حول لهن ولا قوة، كنَّ في العشرينيات والثلاثينيات من العمر، وكنَّ قويات إلى أن دخلن السجن، للتخدير، والإذلال، والتعذيب.

لو كانت هذه العذابات تنتهي في أيام أو أسابيع لهان الأمر، لكنَّها تستمر طوال سنوات السجن، وهي أسوأ من السجن نفسه. وأكثر ما يضحك في هذه الأجواء المأساوية طريقة إدارة السجن في تصنيف السجينات في المرحلة التي تسبق المحاكمة؛ إذ يريد الادعاء العام تقديم بعضهن إلى المحاكمة، وحرمان بعض آخر منها كما هو حالي، فإذا وصلت متهمة ترتبط قضيتها - في أحد جوانبها - بعامل نفساني كانت إدارة السجن تأخذ منحى مختلفًا تمامًا؛ فمثلًا: إذا أراد محامي الدفاع أن يُثبت أنَّ المتهمة تعاني عجزًا في القدرة بسبب الاضطراب الوجداني ثنائي القطب - وهذه حيلة معروفة للحصول على حكم مخفَّف من المحكمة - فإنَّ أول سؤال يطرحه مسؤولو السجن هو: هل كانت الوافدة الجديدة تتناول أي مضاد للاكتئاب أو مُثبِّتات المزاج؟ ونادرًا ما وُجدت نزيلة تتناول أدوية أقوى من هذه.

فإذا كان الجواب بالإيجاب كانت إدارة السجن توقف هذه الأدوية لتبيان حقيقة الحالة، وكان وقف الوصفات الطبية هو الطريقة المعتمدة لاستعادة الأهلية المطلوبة للمثول أمام المحكمة، أو إثبات أنَّ المتهمة لا تعاني عجزًا حقيقيًّا في القدرة (كانت إدارة السجن ترفض غالبًا ادعاءات عدم الأهلية).

خمِّنوا ما الذي سيحدث؛ بعد أسابيع قليلة من إزالة السموم من الجسم كانت معظم السجينات يعدن إلى وضعهن الطبيعي من دون أي دواء، عندئذ، كانت إدارة السجن تخبر المحاكم أنَّ تلك النسوة كنَّ يتناولن الأدوية المهدئة من دون سبب، وأنَّ بعض الأطباء وصفوا

هذه الأدوية لهن؛ لأنَّهم أساؤوا تشخيص حالاتهن، فربطوا المشكلات الشخصية بالاختلالات العقلية، وبعد تنظيفهن من تلك السموم كانت إدارة السجن ترسلهن إلى المحاكمة بعد الإعلان أنَّهن أَهْلٌ للمثول أمام القاضي.

هذه أمثلة صارخة على كيفية تأثير أدوية الأمراض العقلية في أداء الإنسان، وعلى زيف الطب النفسي الذي يميل إلى اختراع مرض من أعراض غير مرئية، أو إلى وصف مجموعة جديدة من الأدوية لإزالة الآثار التي سببتها الأدوية القديمة. كان الله في عون النزيلات اللاتي يأتين إلى سجن كارسويل من أجل التقييم النفساني الذي يُعَد جزءًا من محكوميتهن، أو أولئك اللاتي أُعلن أنَّهن غير أَهْلٍ للمثول أمام القاضي بالرغم من احتجاجهن؛ لأنَّ الادعاء العام لم يكن - في الواقع- يملك أي دليل يدعم الاتهامات المُوجَّهة إليهن، أو لأنَّهن رفضن الاعتراف بأنَّهن مذنبات.

هؤلاء النسوة - مثلي- كنَّ الأكثر معاناةً؛ لأنَّ إدارة سجن كارسويل كانت تصفنا بالواهمات وانعدام المسؤولية لإصرارنا على براءتنا، فتطلب إلى المحكمة السماح بإعطائنا كميات كبيرة من الأدوية لإعادة تأهيلنا، كان هذا هو الإجراء المتبع، وكانت كل واحدة تأخذ الخليط نفسه من الهالدول والأتيفان والبروزاك، حتى النساء من خارج وحدة العلاج كنَّ يأخذن جرعات قوية من أدوية الأمراض العقلية.

لقد قضيت مدَّةً كافيةً في السجن جعلتني ألاحظ أنَّ السجينات الجديدات كنَّ يصلن بصحة جيدة ومعنويات عالية، ولم تكن أي واحدة منهن توحي بأنَّها مجرمة أو خطيرة، ولم أشاهد أيًّا منهن تُهدد الحراس أو النزيلات الأخريات، كانت جرائمهن عاديةً، ولم يكن القتل أو السطو على المصارف من بينها، كانت الجرائم تتعلق بالمخدرات، والتهرُّب الضريبي، أو التورط في جرائم ارتكبها رجال؛ فجأةً، كنَّ يتوقفن عن الكلام والقراءة أو كتابة الرسائل لعائلاتهن؛ لأنَّهن أصبحن غير قادرات على الإمساك بالقلم، أو فهم ما يقرأن.

ويُعزى الفضل إلى سجن كارسويل في إعادة هؤلاء النسوة إلى أُميتهن، ولأنَّهن كنَّ عاجزات عن القراءة؛ فلم يستطعن إعداد مذكّرات للدفاع عن أنفسهن بالاستعانة بمكتبة السجن.

أذكر أنَّ رجال الشرطة أحضروا امرأة إلى السجن لم تستطع أن تتذكَّر رقم هاتف زوجها بالرغم من مرور عشرين عامًا على زواجهما، حاولنا مساعدتها على تذكُّر رقم الهاتف، لكنَّ محاولاتنا باءت بالفشل حتى إنَّنا شككنا أنَّها متزوجة أصلًا.

ولكن، تَبيَّن بعد ذلك أنَّها كانت نزيلةً سابقةً في سجن كارسويل، وأنَّ الشرطة ألقت القبض عليها لإلغائها كفالتها، ثم حقنتها بأدوية تماثل في نسبها وشدتها النسب المعتمدة في سجن كارسويل، كانت تلك المرأة مشلولة الحركة بصورة منعتها من القيام بأبسط الأشياء مثل الاتصال بالهاتف، لم يعرف زوجها ما جرى لها، وكانت لا تعرف كيف تُنظِّف نفسها، وَلَكُمْ أن تتصوروا كيف يكون الوضع في هذه الحالة.

المحزن في الأمر أنَّ هذه المرأة كانت مديرةً لأحد المصارف، ولم تكن تعاني أي أمراض عقلية، واعتقلتها الشرطة في قضية احتيال قام بها موظفون آخرون.

تجاهلت إدارة سجن كارسويل تاريخها، وأعلنت أنَّها غير أَهْلٍ عقليًّا للمثول أمام القضاء بالرغم من احتجاجها الشديد، ورفضت الاستجابة لطلبها الدفاع عن نفسها، ورفض التهم المُوجَّهة إليها، والمريب في الأمر هو أنَّ الإدارة طلبت الإذن من المحكمة لحقنها قسريًّا بجرعات قوية من الهالدول، وظلت محتجزةً أحد عشر شهرًا، ثم أفرجت عنها المحكمة بشرط أن تستمر في تناول هذه الأدوية باختيارها، لكنَّها توقفت عن تناولها بعد سنة.

وها هي قد عادت إلى السجن مرَّةً أخرى، ولكن مع محام جديد طعن في التهمة الأصلية، وشكَّك في السبب الذي جعل المحامي الأول يدَّعي أنَّها غير مؤهَّلة للمحاكمة. الغريب في الأمر - بعد هذا العذاب كله الذي مرَّت به- أنَّ المتهمين الآخرين في القضية اعترفوا بأن لا علاقة لهذه المرأة بجريمتهم، وهكذا، فقد تَبيَّن أنها بريئة؛ ما أجبر إدارة السجن على وقف حقنها بالأدوية.

أتدرون ما حدث بعد ذلك؟ لم يَظهر على مُحيا هذه المرأة المسكينة أي علامات تدل على مرض عقلي من أي نوع، وهذا مثال آخر على وحشية إدارة هذا السجن في تعذيب سجينة بريئة لا تعاني أي مرض عقلي، لا لشيء إلا لمجرد فرض سلطتها على السجينات.

تُثبِت قصتها شيئًا مهمًّا بالنسبة إلى الجدل الدائر حول الطب النفسي في السجون؛ هو: إذا غيَّرنا المحامي فإنَّ تشخيص السجين يتغير، وكذلك إستراتيجية الدفاع، وهُراء الطب النفسي كله، ذلك أنَّ التقييمات النفسانية تصاغ عادةً لدعم إستراتيجية المحامي الدفاعية، ولا تُعبِّر بحال عن الوضع الصحي الحقيقي للمتهم؛ لذلك لو كان الأطباء النفسانيون منصفين ما وجدنا مَن يستحق العلاج سوى الذي يعاني حالات انفصام الشخصية الحادة، أو الاضطراب الوجداني ثنائي القطب.

لوضع الأمور في سياقها الصحيح، فإنَّني لم أشاهد طوال وجودي في سجن كارسويل مدَّة سبعة أشهر ونصف الشهر سوى حال انفصام شخصية واحدة، وحالتَي اضطراب وجداني ثنائي القطب، وسجينتين كانتا تسمعان أصواتًا، وربما كان ذلك بسبب الأدوية القوية التي أُجبِرتا على تناولها، أما بقية السجينات فكانت حالاتهن طبيعيةً، لكنَّهن - لسبب أو آخر- شاركن في أعمال إجرامية.

لسوء الطالع، فإنَّ تلك المرأة ترددت على سجن كارسويل مرَّتين، وقضت (15) شهرًا في السجن وهي تحاول إقناعهم بأنَّها بريئة، لكنَّهم لم يستمعوا إليها. لقد مرَّت هذه المرأة بمعاناة وعذابات كثيرة منذ بداية قضيتها حتى نهايتها، وذلك كله بسبب إساءة استخدام إدارة سجن كارسويل لسلطتها في المحاكم، وحقن السجينات بأدوية لا مُبرر لها، وهذا ما أرادت أن تفعله بي. علينا تذكُّر أنَّ هذا كان يحدث في تكساس، ويمكنك أن تُفكِّر في أسوأ صور الفساد المتمثلة في موظفي السجون لتفهم الوضع داخل ذلك السجن.

يمكن لهذا السجن أن يظل بعيدًا عن المساءلة بسبب غياب الإجراءات الصحيحة، وإدارته تعرف ذلك؛ لذا فهي تتصرف على هواها؛ فمثلًا: عندما كان مجلس مراجعة اعتماد المستشفيات يأتي لتفتيش مرافق السجن، كان الحراس ينقلون النساء المُخدَّرات بفعل جرعات التخدير القوية إلى قسم العزل الانفرادي إلى حين الانتهاء من عملية التفتيش، وهكذا لم يكن أحد من الخارج يهتم برؤيتهن، ولم تكن إدارة السجن مضطرةً إلى الإجابة عن الأسئلة الخاصة بأثر الأدوية التي تشل حركتهن.

ما يجري في هذا السجن هو مشكلة خطيرة، وأنا لست الحالة الاستثنائية التي أُسيئت معاملتها في كارسويل، لكنَّني الحالة الاستثنائية الوحيدة التي نجت من سوء المعاملة، وقد

نجوت لأنَّني قاتلت بشدة مثلما كنت أقاتل الأشياء الخطأ في هذه الحياة؛ لذلك، ومن أجل مصلحة السجينات، يجب منع هذا السجن من عمل تقييمات نفسانية للمحاكم، ويجب مراجعة سياسة تخدير السجينات المتبعة، واعتماد رؤية جديدة حتى لا تكون القسوة جزءًا من عملية التقييم، وحتى يتوقف فساد الأطباء النفسانيين.

معتقل غوانتانامو الخاص بي

عندما أصف سجن كارسويل بأنَّه (معتقل غوانتانامو الخاص بي)، وعندما أصف وضعي بأنَّه قريب من تصنيف (عدو غير محارب)، فتوجد أسباب وجيهة لذلك، بعد خوسيه باديلا، الذي اعتنق الإسلام وسمى نفسه عبد الله المهاجر، كنت المواطنة الأمريكية غير العربية التي تُوجَّه إليها تُهَمٌ وفقًا لقانون الباتريوت، والمضحك في الأمر أنَّ الكونغرس أقر القانون المؤلَّف من (700) صفحة، الذي سلبنا حقوقنا الدستورية، من دون قراءته في أعقاب الهستيريا التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد جاء هذا القانون- كما يزعمون- لتمكين سلطات إنفاذ القانون من القضاء على الخلايا الإرهابية، ومع ذلك، فإنَّ أول مَن اكتوى بنار هذا القانون هو مواطنة أمريكية مناهضة للحرب، وربما لم يخطر هذا ببال مَن أقروا هذا القانون.

والحقيقة أنَّ هذه القانون قد استُخدِم بداية الأمر لإبقاء الأمريكيين جاهلين بقضايا الأمن القومي عندما أخذ الناس العاديون يطرحون أسئلة عن سياسات البيت الأبيض، لقد استهدف هذا القانون الأشخاص الذين يعرفون الحقيقة من أجل إسكاتهم، في الوقت الذي كان فيه أعضاء الكونغرس يتفاخرون بأدائهم من أجل كسب أصوات الناخبين، وقد وضع هذا القانون ليكون أداةً مثاليةً لأي عملية تستر حكومية؛ إذ سرعان ما يُعتقَل المُبلِّغون عن الفساد، في حين يظل السياسيون في مأمن وهم يفبركون حكايات لحماية وجودهم في السُّلْطة.

لم يكن الجنود في قاعدة كارسويل الجوية يعرفون أنَّني وسيطة سرية وقعت في مأزق لأنَّها قدَّمت معلومات دقيقة عن الحرب في العراق، ولم يكونوا يعرفون أنَّني حذَّرت من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وشاركت بفاعلية في التحقيقات المتعلقة بهذه الهجمات، كل ما كانوا يعرفونه هو إلقاء القبض عليَّ لأنَّني (عميلة عراقية) كما جاء في وسائل الإعلام، كان الاتهام

المُوجَّه إليَّ مجرد ستار دخان، ودعاية مضللة؛ لكنَّ الجنود كانوا يُصدِّقون ما قيل لهم، ولم يكن باستطاعتي أن أقول لهم الحقيقة؛ لأنَّني كنت محتجزةً في قاعدتهم العسكرية من دون أي محاكمة.

في ذلك الوقت، كان الجنود الأمريكيون يخسرون الحرب في العراق؛ إذ تعرَّضت القوات الأمريكية لخسائر بشرية فادحة عام 2006م بسبب الهجمات الانتحارية والعبوات الناسفة، وقد بُترت أطراف الآلاف منهم، وأُصيب آخرون بالشلل وبإصابات في الرأس، وأدى ذلك كله إلى فقدان الجنود الأمريكيين السيطرة في ميدان المعركة، وظهرت على مَن عاد من العراق أعراض الصدمة العنيفة.

لذلك، كان وضع (عميلة عراقية) داخل قاعدة عسكرية مثل التلويح بحزام ناسف أمام كتيبة من الجيش، فَهُم لم يستطيعوا القضاء على تنظيم القاعدة في العراق، فأرادوا أن يعاقبوني ويجعلوني عبرة لِمَن اعتبر؛ لأنَّني (جاسوسة عراقية).

أوفى العم تيد بوعده، وقطع (700) ميل بالسيارة من ولاية إلينوي ليصل إلى قاعدة كارسويل الجوية في تكساس، في رحلة استغرقت (11) ساعةً.

عندما وصل إلى السجن قدَّم نفسه على أنَّه أحد أعضاء فريق الدفاع عني، وكان يحمل ترخيص المحاماة. عرف الجنود أنَّه جاء لزيارة (العميلة العراقية المتهمة)، فرفض حارس البوابة السماح له بالدخول.

بدايةً، حلف الجنود أن لا وجود لأي سجن في القاعدة، وأنَّني غير محتجزة عندهم، شعر العم تيد بالارتباك، لكنَّه أكد لهم أنَّ ما يقولونه غير صحيح لأنَّ لديه ما يُثبت وجودي في سجن كارسويل، ثم طلب أن يكلم الضابط المناوب الذي حضر لرؤيته، لكنَّه رفض أيضًا الاعتراف بوجود سجن داخل القاعدة العسكرية [493].

أَوْضح له العم تيد أنَّه قطع مسافة (700) ميل، وأنَّه متأكد أنَّ هذا السجن موجود داخل القاعدة، لكنَّهم لم يكترثوا لما قال، ولم يسمحوا له بدخول القاعدة، لكنَّ العم تيد ليس من النوع الذي يستسلم بسهولة، فظل في جدال معهم مدَّة ساعتين، ثم أصر على حقه الدستوري في الدخول، وحذَّرهم من رفع شكوى بحقهم، وهذا ما فعله؛ إذ أبلغ سكرتير القاضي موكاسي

أنّـه قـد مُنـع من دخول السـجن في نهايـة الأسـبوع، عندما يكون مفتوحًـا لأفراد العائلة؛ سـواء أمحامين كانوا أم لا.

كانت تلك أول محاولة يقوم بها لزيارتي، وفي المحاولة الثانية تذرَّع الجنود بسبب آخر لمنعه مـن الدخـول. صحيـح أنَّهم اعترفوا بوجود السـجن، لكنَّهم قالوا إنَّه لا توجـد زيارات في عطلة نهاية الأسبوع.

دخل معهم العم تيد في جدال مرَّةً أخرى، فاتصل الخفير بالضابط المناوب الذي حضر إلى البوابـة، لكنَّـه رفض السـماح له بالدخول بحجة أنَّه جاء في غـير الوقت المُخصَّص للزيارة [494]، مـع أنَّ عائـلات كثـيرة كانت تمر عـبر البوابات لزيارة السـجينات. لم تنفع الحجـج والإثباتات كلها في إقناعهم بالسماح له بالدخول، وزادوا على ذلك بأن أخبروه أن لا يحضر غدًا لأنَّهم لن يسمحوا له بالدخول.

طـوال هـذه المدَّة، لم يفعل المحامي الموجود في نيويورك شـيئًا من أجـل الإفراج عني، لذلك كان الأمل معقودًا على العم تيد في التوصل إلى حل ما؛ لذا فقد كانت الزيارة مهمةً جدًّا. ولأنَّه كان يـدرك ذلـك؛ فقـد أَعَدَّ لكل شـيء حسـابه، حيث أبلـغ المحكمة أنَّه محامٍ مشـارك في فريق الدفاع عني. كان القاضـي موكاسي قد رأى العم تيد في المحكمة في اليوم الذي أرسلوني فيه إلى كارسويل، فعرف علاقتنا الوثيقة، وكان موظفو السجن في وحدة العلاج يعرفون ذلك أيضًا.

بالرغـم من أنَّه في السـبعين من عمره، ومارس مهنـة المحاماة أربعين عامًـا، وكان مظهره يوحي بالوقار، فإنَّ الجنود في قاعدة كارسويل لم يسمحوا له بالدخول.

عندئـذ، شـعر العـم تيـد بالغضب، فقد كانت هـذه زيارته الثانيـة خلال أسـابيع قليلة، وها هـم يمنعونـه مـن الدخول لأتفـه الأسـباب [495]. نبَّه الضابـط المناوب علـى أنَّه سـيعود بعد أيام معدودات، وسـيحضر معه ضباط الحرس الفيدرالي لمرافقته في دخول القاعدة والسـجن إذا حاولوا منعه للمرَّة الثالثة [496]، وقد هدد بتقديمهم إلى محكمة عسـكرية؛ لأنَّهم نكثوا بقسـمهم المتعلق بحماية الدستور.

لسـوء الطالع، فقد تَبيَّن أنَّ الجنود الذين يحرسـون قاعدة كارسـويل كان يجهلون الدسـتور الـذي ينص علـى توفير الحمايـة للمواطنين من هذا النوع من التعسـف، ومما يُؤسَـف له أنَّهم

داسوا على الدستور، وهذا يوجب فصل السجون عن المؤسسات العسكرية؛ لأنَّ العسكر لا يعرفون كيفية التعامل مع هذه القضايا.

كان العم تيد من النوع الذي لا يلين، ولا يتراجع أمام التحدي؛ لذا فإنَّ أول شيء فعله صباح يوم الإثنين هو الاتصال بالقاضي موكاسي، وإخباره كيف انتُهكت حقوقه الدستورية، وكيف فشل المحامي سام تالكين في مهمته ما اضطره إلى التدخل، ثم قدَّم شكوى رسمية، وطلب أن يرافقه بعض ضباط الحرس الفيدرالي في أثناء دخوله القاعدة [497].

أدرك القاضي موكاسي أنَّ الوضع يكاد يخرج عن السيطرة، وأنَّ اتفاق إرسالي إلى السجن أربعة أشهر لقاء إنهاء القضية قد انهار. حدث هذا الانتهاك لحقي في الحصول على استشارة قانونية في مرحلة حرجة؛ لأنَّني كنت بحاجة شديدة إلى توجيه من محامٍ متمرس.

أما القاضي موكاسي فكان لا يستطيع التحرك بسبب التواطؤ الخفي بين المحامي والادعاء العام، وهنا جاء الخلاص من المأزق عندما تدخل هذا المحامي التوّاق إلى لعب دور في التوصل إلى حل عملي.

وبكثير من الاهتمام والغضب لتعطيل حقوقي القانونية، أمر القاضي ضباط الحرس الفيدرالي أن يظلوا مستعدين لمرافقة العم تيد عندما يأتي لزيارتي بعد أيام قليلة، وأمر إدارة سجن كارسويل بفتح قاعة الزوار لي فقط؛ لأنَّ هذه الزيارة جاءت برعاية المحكمة [498].

حصل العم تيد على رقم الهاتف الخلوي الخاص بالقاضي موكاسي؛ لاستدعاء ضباط الحرس الفيدرالي في حال حدوث أي مشكلة، أو تأخير للزيارة، والحقيقة أنَّ القاضي موكاسي أرعب بعض مسؤولي السجن وأنَّبهم، فأمر هؤلاء الحراس بضرورة البحث عني وإحضاري بسرعة عند وصول العم تيد، وهدد المسؤولين بمحاكمتهم إذا لم يُسمح لعمي بزيارتي، وكما يقولون: «الثالثة ثابتة»، فقد نجح التهديد باستنفار الحرس الفيدرالي؛ إذ أحاطوا بالعم تيد وهو يدخل البوابة، فالتقينا أخيرًا [499].

من نعم الله أنَّ العم تيد كان يملك بصيرة مكَّنته من صياغة تسوية عملية لمشكلتي؛ فقد حمل معه تعهدًا لأُوقِّعه قبل تسليمه إلى القاضي موكاسي، كان التعهد بسيطًا، وهو يتضمَّن موافقتي على حضور جلسات العلاج النفسي في ميريلاند بدلًا من تكساس، وتناول الأدوية

التـي يصفهـا لي الأطباء المحليون، لقـد علمتنا الخبرة أنَّه عندما تخرج الاعتبارات السياسـية من المعادلة، فإنَّ الوصفات الطبية لن تكون ضرورية، ومع ذلك، فقد وقعت ذلك التعهد [500].

حقـق الاتفـاق الـذي اقترحه العم تيـد أهدافًا عـدَّةً؛ إذ أوْضح للمحكمة كيفيـة تلبية مطلب الادعاء العام في تناول الدواء، والالتفاف على رفضي أخذ الدواء الذي وصفه سـجن كارسـويل لحـالات لا وجـود لهـا علـى أرض الواقـع، كان الاتفاق بسـيطًا، لكنَّـه حقق ما فهم العـم تيد أنَّه يرضـي القاضـي، وقد صاغه بلغة دقيقة تكون مقبولةً للمحكمة؛ لكي تسـمح بإطلاق سـراحي، ومنعني من تغيير ولو كلمة واحدة فيه.

بقي أن أقول: إنَّ استقراء تفكير القاضي ليس أمرًا سهلًا، ومع ذلك فأنا أعترف أنَّ القاضي موكاسي كان -باعتقادي- يشعر بالقلق والانزعاج من هذه التطورات المفاجئة.

لم نعتقـد أنَّ القاضـي توقـع هذه الخديعة مـن المدعي العام الذي طالب بالتخدير القسـري بعـد قبـول المحكمـة لتقرير انعدام الأهلية العقلية؛ لأنَّه يكون بذلـك قد وضع القاضي في موقف صعب بعدما أرسـلني إلى كارسـويل مدَّة مئة وعشـرين يومًا من دون عقد جلسـة اسـتماع كانت ستجيب عن أسئلة كثيرة في روايتي.

يمكن القول: إنَّ الاتفاق أعطى المحكمة شيئًا لتبنـي عليه، فقد أثبت أنَّ أكثر المتهمين أهميةً وثقـلًا لا يمكنـه أن ينجـو مـن أخطار قانـون الباتريوت؛ سـواء أمحـامٍ كبير دافع عنـه مثل تيد لينداور أم محامٍ صغير مثل سام تالكين.

وفيما يخص حالتي، فقد كان المحامي مقيَّدًا (بالدليل السري، و(الاتهامات السرية)، أما أنا فكنت محتجزةً في قاعدة عسـكرية - يُمنع فيها الاتصال بالمحامي- إلى أجل غير مسـمى، لقـد أضعفـت هـذه العوامـل قدرتي علـى الاسـتعداد للمحاكمـة، فأصبحت عاجـزةً عن تخطي العقبات الخارجية غير الدستورية.

كان القاضـي موكاسـي يتمتـع بعقـل قانوني متطـور وإحساس عميق بالعدالـة، وكان رفض السـماح للعم تيد بدخول قاعدة كارسـويل الجوية لزيارتي رسـالةً واضحةً بخصوص العراقيل التي تعترض قضيتي.

كان العـم تيـد يثق بنزاهة القاضي موكاسـي، أما أنا فقد بـدا لي الرَّجل غامضًا؛ ما جعلني أشعر بخوف شديد لجهلي بحكم المحكمة المُقبِل.

مجتمع التواصل الاجتماعي

كان ذلـك أسـوأ شـيء عانيته في حياتي، بالرغم من مروري بصعوبـات كثيرة من قبلُ، وقد ظل النـاس يسألونني دائمًا: كيف استطعتِ الصمود والبقاء حيَّة في مثل هذه الظروف الشائكة المعقدة؟

بدايـةً، كانـت احتمـالات نجاحـي في هـذه القضية شبه معدومـة؛ لأنَّ المحاكم اعتـادت أن توافق -بصورة تلقائية- على طلبات السـجون المتعلقة بتخدير المسـاجين؛ لذا فإنَّ إدارة سجن كارسويل كانت تتوقع أن يحدث الشيء نفسه معي، لكنَّ إدارة السجن لم تعرف أنَّني كنت أعتمد على نوعين من الأسلحة السرية:

أولهما: عمي تيد الذي قاتل بشراسة، وأَعَدَّ اتفاقًا يرضي المحكمة، ويخرجني من السجن. وثانيهما: صديقي فيلدز الذي استنفر مجتمع التواصل الاجتماعي وإذاعات (الإنترنت) لدعم قضيتي.

كان فيلـدز يحـب الاختـلاف في الآراء، وكان مـن المدافعين العنيدين عـن الحريات المدنية، وعن حق الآخرين في التعبير عن آرائهم، واعتناق فلسفات مختلفة عن الحياة والسياسة، وفوق هذا كله، فقد كان يؤمن بأنَّ ما يميِّز الجيش الأمريكي هو تفرده في الدفاع عن البلاد، وحماية الدستور.

منذ الأيام الأُولى لوجودي في كارسـويل أخذ فيلدز يحث وسـائل الإعلام على تبني قضيتي، لكنَّها لم تهتم وظلت متفرجةً، وهذا ما شـجع إدارة سـجن كارسـويل على الاسـتمرار في تنفيذ خططها ضدي من دون حسيب ولا رقيب؛ شعر فيلدز بالرعب والقلق على حياتي؛ لأنَّهم سجنوني مـن دون محاكمـة، وخـاف أكثر عندما رفضوا الإفراج عني بعد انتهاء مدَّة التقييم النفسـاني، فلجأ إلى محطات الإذاعة، وأقنع عددًا من كبار المذيعين بإثارة قضيتي، ثم نشـر حكايتي على

مواقع التواصل الاجتماعي، وطالب بالدفاع عن حقي في عقد جلسة استماع لأتمكن من كشف الحقائق.

كان الله إلى جانبي مرَّةً أخرى عندما انضمت جانيت فيلان، الناشطة المعروفة بالدفاع عن الحريات، إلى حملة فيلدز. كانت جانيت تُقدِّم برنامجًا إذاعيًّا، فخصَّصته للحديث عن إساءة الأطباء النفسانيين للنساء، وتحدثت عن محاولات تخديري بالقوة لكيلا أكشف الحقائق التي حاولت الحكومة إخفاءها.

وسرعان ما انضم مُدونون وصحفيون آخرون إلى الحملة، وكان على قادة الكونغرس والبيت الأبيض أن ينزلوا من أبراجهم العاجية ليواجهوا جيش المُدونين الزاحف الذي أخذ يُهددهم، ويكسر صمت وسائل الإعلام.

لقد أنقذ فيلدز والمُدونون الآخرون حياتي وحريتي، ومن دونهم ربما كان مصيري مختلفًا.

وأخيرًا، فقد حالفنا الحظ عندما أصدرت المحكمة في الرابع والعشرين من شهر إبريل عام 2006م بيانًا مفاجئًا.

الفصل 26

الأجواء الودودة لطائرة نقل المجرمين

كان صديقي فيلدز يقول لي ممازحًا إنَّني أُمثِّل دور بطلة في إحدى روايات روبرت لودلم المثيرة عن الجاسوسية، فقد كان كل حدث في قضيتي يشتمل على تحول مروع في الحبكة يزداد خطورة مع مرور الوقت.

وفجأةً، ومثل صباح يوم ربيعي جميل، أُبلغت أنَّهم سينقلونني من سجن كارسويل.

جاء الحارس، وأطل برأسه من باب الزنزانة، وارتسمت على شفتيه ابتسامة خبيثة، ثم قال: «هيا يا لينداور، ابدئي بحزم أشيائك، ستتركين هذا المكان، ستغادرين مساء الغد».

أعتقد أنَّني صرخت بصوت عالٍ؛ لأنَّ السجينات الأخريات ركضن من الممر، وجئن ليسمعن الأخبار، كان ذلك يوم الرابع والعشرين من شهر إبريل عام 2006م، كان فرحي غامرًا لا يُصدَّق، فها أنا ذا سأغادر هذا المكان بعد قضاء سبعة أشهر ونصف شهر في هذا السجن في انتهاك صارخ للقانون [501]؛ لأنَّ وزارة العدل أَعَدَّت هذه المكيدة حتى لا تعقد محاكمة أستطيع فيها كشف الحقائق، وبالرغم من هذه المعاناة كلها فإنَّني طرت من الفرح في ذلك اليوم.

«أنا عائدة إلى بيتي، أنا عائدة إلى بيتي»، قلت ذلك، وأخذت أرقص في أنحاء الزنزانة.

«اسمعي يا لينداور: غدًا مساءً ستخرج حافلة مليئة بالسجينات لنقلهن إلى مدينة أوكلاهوما، أما أنت فستسافرين على متن طائرة (كون إير) إلى نيويورك».

«على طائرة (كون إير)! لا بُدَّ من وجود خطأ ما، فأنا أعيش في ميريلاند».

«لن تعودي إلى البيت يا ليندا ور، إنَّهم يرسلونك إلى مركز الإصلاح في مانهاتن، وسوف تظلين هناك حتى موعد المحاكمة».

يا إلهي! إنَّهم مصممون على القضاء عليَّ (قلت لنفسي)، لكنَّني لم أَدْرِ في تلك اللحظة عمق ضغينتهم. «هل سأظل في السجن؟ أنا لا أفهم. من المفترض أن يُطلَق سراحي بعد التقييم، لقد تحدثت إلى المحامي أمسِ، فلماذا لم يخبرني أنَّهم سيُقدِّمونني إلى المحاكمة؟ كيف لا يعلم المحامي أنَّهم سينقلونني من هنا؟».

«لا أدري»، هز الحارس رأسه، وأضاف: «لكنَّك ستتركين هذا المكان يا سوزان، هذا شيء جيد، أليس كذلك؟ سيقول القاضي شيئًا ما قبل إطلاق سراحك، هذا كل شيء، اهدئي».

«أجل أجل، لا بُدَّ أن يكون الأمر هكذا، لقد قدَّم عمي حلًّا مقترحًا إلى المحكمة، وقد اضطر إلى فعل ذلك؛ لأنَّ المحامي الغبي لم يُفكِّر في هذا الحل».

«ربما تكون الجلسة من أجل ذلك، هذا أمر جيد في الأحوال كلها. احزمي أشياءك، فأنت ستغادرين كارسويل، افرحي».

تجمَّعت السجينات حولي، وكان رأيهن واحدًا: «إذا كانوا سيخرجونك من هنا يا سوزان، فإنَّك لن تعودي إليه، لقد انتهى كل شيء، لقد اعتنى بك عمك».

لا أستطيع أن أحصي عدد المرَّات التي تمنين فيها أن يكون لهن عم مثل عمي.

«ستعودين إلى البيت. ولكن، عليك أن تتوقفي في نيويورك أولًا».

بالرغم من كل خيبة الأمل المؤقتة فقد شعرت بإثارة شديدة، ولم أشعر بمثل لحظات السعادة هذه في حياتي، لكنَّ المحامي لم يكن متحمسًا عندما هاتفني قائلًا: «لقد دعا القاضي إلى عقد جلسة استماع يا سوزان. كنت تريدين هذا، أليس كذلك؟ حسنًا، سيكون لك ذلك. وهذا هو ما جعلنا نرسلك إلى مركز الإصلاح».

تنهدت بعمق، وهززت رأسي أسفًا، فها نحن نعود إلى المربع الأول بعدما أمضيت سبعة أشهر في السجن من أجل لا شيء.

كان العم تيد قد حذَّرني من أن لا فائدة من الغضب، فاستمعت إلى نصيحته، وأخذت أُركِّز على شيء واحد؛ هو أن أعود إلى البيت، أخذت أُتمتم بيني وبين نفسي، وكظمت غيظي. كان العم تيد محقًّا في كل ما فعله؛ فعلى الأقل، سيعرف القاضي موكاسي الحقيقة، ولن تبقى أي علامات استفهام، سيسمع الحقيقة بنفسه مثلما سمعها مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومكتب النائب العام، وموظفو سجن كارسويل، والعم تيد، عندئذٍ، لا يمكن لأحد أن يدَّعي أنَّني اختلقت هذه القصة.

تصورت أنَّ المحكمة ستعيد تجديد (تفعيل) كفالتي إلى حين انعقاد المحاكمة؛ فقد سلَّمت نفسي إلى السجن طواعيةً ما يعني أنَّني لا أُفكِّر في الهرب، فكَّرت مرَّةً أخرى في الأشهر الضائعة، ثم تذكَّرت وجه العم تيد وهو يقول لي: «حافظي على تركيزك، إنَّ ما أوصلك إلى هنا ليس بأهمية ما ستفعلينه لاحقًا، علينا أن نخرج من هذا المأزق يا صغيرتي».

جعلني ذلك أشعر بشيء من الطمأنينة لأنَّ لديَّ مثل هذا المستشار القانوني.

«حسنًا، سنستدعي الشهود لنثبت أنَّ روايتك صحيحة، وهذا سيضع حدًّا لقذارة الطب النفسي، وسيسمع القاضي موكاسي ليعرف أنَّ التهمة كانت مجرد هُراء».

ثم تذكَّرت الدكتور ريتشارد فيوز وهو يحرك إصبعه مثل البندول، قائلًا لي: «إنَّ كل حالة، وكل مواجهة تعطيك سلاحًا أو أداةً لتدافعي بها عن نفسك، وعليك أن تستخدميها عندما يتهددك أي شيء».

حسنًا، إذن، لنعقد جلسة الاستماع. والحقيقة أنَّني كنت سأشعر بالسعادة لو أنَّ المدعي العام أوفى بعهده وأسقط التهم، مَن الذي يمكن أن يلومني في ذلك؟ أما عند انعقاد الجلسة، وبعد تأكيد الشهود روايتي، فسنطالب بإسقاط التهم بأنفسنا، ويظل الأمر بيد القاضي، لكنَّ هذا التطور منحنا فرصة جديدة لتصحيح الضرر الذي أحدثه تقرير الدكتور دروب الذي استهان بقيمة شهودي، أضف إلى ذلك أنَّ وزارة العدل أخذت ثأرها مني؛ ولذلك فإنَّ جلسة

الاستماع التي تسبق المحاكمة ستكون لصالح الجميع، وقد تُقنع المحكمة ببراءتي، وترفض الدعوى.

ناهيك عن السعادة التي سأشعر بها عندما أُثبت أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي ومكتب المدعي العام كانا يعرفان أنَّني كنت أقول الحقيقة، وأنَّهما يخدعان القاضي موكاسي، والفضل في ذلك يعود إلى قانون الباتريوت.

تذكَّرت، وأنا في دوَّامة الأفكار هذه ما قالته لي أمي في يوم ما: «وفري عواطفك ليوم ثأرك».

«لا أدري إن كنا بحاجة إلى هؤلاء الشهود» (أخذ سام تالكين يتذمر).

«ما الذي تقوله؟ بالتأكيد نحن بحاجة إليهم».

كان تالكين المسكين يشعر بالسخط، ولم يعلم أنَّني سأطرده عندما أعود إلى البيت.

«سنتحدث عن ذلك عندما تصلين إلى هنا». كانت هذه طريقته ليقول لي إنَّ المشكلة لم تنته بعدُ.

«اسمعي! هذه الجلسة لا علاقة لها بتأهيلك؛ إنَّها تتعلق بالتخدير القسري».

«ما الذي تقوله بحق السماء؟ جلسة استماع عن التخدير القسري! هل هم مجانين؟».

سقط قلبي بين ضلوعي عندما قال لي ذلك، فقد أدركت الآن لماذا تردد تالكين في إبلاغي بذلك من قبلُ.

«كلا، هذا غير معقول. إنَّهم... ».

قلت له كلمات بذيئة كثيرة من تلك المفردات التي تتعلمها وأنت في السجن، وقد قال لي فيلدز عند عودتي إلى البيت: إنَّني أشتم مثل القراصنة.

«لكنَّ القانون يكفل حقي في جلسة استماع لحسم موضوع أهليتي، وأنا أرفض التنازل عن هذا الحق، إنَّ لي الحق في استدعاء الشهود للرد على الأسئلة التي أثارتها هذه التقييمات النفسانية الغبية [502]، وهذا ما أنوي فعله تحديدًا».

همس تالكين على الهاتف، قائلًا: «حسنًا، لقد قلت لهم إنَّنا لا نحتاج إلى ذلك»، وأضاف: «فأنا لم أعرف أنَّ المدعي العام سيطلبهم».

«ماذا؟ ما الذي لم تعرفه؟».

كان هذا هو (الإنهاء مع التحامل الشديد) في أقسى صوره، وقد ظل هذا المحامي يقع في المصيدة كل مرَّة؛ لأنَّه كان يرفض الاستماع إليَّ، أو إلى العم تيد، لإيمانه بصدقهم، لكنَّه كان يكتشف خطأه مرَّةً تلو الأخرى.

لو كان الأمر يخصه شخصيًّا ما اكترثت لذلك، ولكنَّه كان يتلاعب بحريتي. وقد شككت أنَّ تالكين كان يخشى أن تسمع المحكمة كيف اضطر العم تيد إلى إجراء مقابلات مع الشهود، وكيف استطاع أن يتحقق من صدق روايتي بكل سهولة [503]، وهذا سيفضح زيف الصعوبة التي زعمها تالكين بخصوص تحديد أمكنة وجود هؤلاء الشهود.

«لقد وافقت على بيع حقوقي؟ ولكن، اسمع. سأبعث برسالة إلى القاضي موكاسي اليوم، وسأطالب باحترام حقوقي كما يضمنها الدستور، سنتصل بالشهود، وسيحضرون، سنكون مستعدين، وأنا هنا لا أمزح، هذا شيء تتعلمه من وجودك في السجن، لقد كان لديَّ الوقت الكافي لأقرأ كتب القانون، ستنعقد جلسة الاستماع، ولا يعنيني ما قلته للقاضي موكاسي، أنت غير مخوَّل بانتهاك حقوقي، سيحضر بارك غادفري يوم المحاكمة ليشهد أنَّني حذَّرته من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وسيبلغ القاضي موكاسي أنَّه أخبر مكتب التحقيقات الفيدرالي بكل ما قلته له قبل سنة، كلهم يعرفون الحقيقة، وكلهم كانوا يكذبون على القاضي موكاسي، يوجد اسم لكل هذا، هو اليمين الكاذبة، وهذا يُعَد جريمة، ولو كنت القاضي لغضبت جدًّا من هذا الخداع».

قلت ذلك بغضب وأنا آخذة بنصيحة فيوز: «إنَّ كل حالة، وكل مواجهة تعطيك سلاحًا أو أداةً لتدافعي بها عن نفسك، وعليك أن تستخدميها عندما يتهددك أي شيء».

كانت تلك أفضل نصيحة لذلك اليوم.

حسنًا، إذن، سأخرج من كارسويل، وسأقابل القاضي، ولن تفصلنا عن بعضنا أي مسافة، سأنظر في عينيه مباشرةً لأقول كل شيء.

سأقول له كيف يمكنني المشاركة في إعداد إستراتيجية دفاع قانونية وأنا على بُعْد (1600) ميل من المحامي.

حسنًا، إنَّ نقلي إلى نيويورك سيكون نعمةً من الله، وقد أقسمت أنَّني لن أعود إلى تكساس مرَّةً أخرى، وإذا أراد أحد من أصدقائي الرائعين أن يراني، فيمكنه أن يأتي إلى ميريلاند.

كان مشهد الخروج من سجن كارسويل في تلك الليلة سرياليًّا، فقد بقينا مستيقظات حتى الساعة الرابعة صباحًا، وانطلقت بنا الحافلة في الظلام في رحلة طولها (200) ميل. كان الجو احتفاليًّا ومُؤثِّرًا؛ فقد قضت بعض السجينات سنوات خلف تلك الأسلاك الشائكة، فانحنين على الأرض يُقبِّلنها، ويشكرن الله.

والمفاجئ أنَّ مركز العبور الخاص بالسجن كان داخل مطار مدينة أوكلاهوما في منطقة منفصلة لها مدرجها الخاص، وقد بدا لي أنَّه يستطيع استيعاب ثلاث مئة امرأة في وقت واحد.

كان منظره مثل مهجع طائرات ضخم، ولم تكن فيه نوافذ، بل زنازين حجز واسعة تكفي أربعين أو خمسين شخصًا، وكان في كل زنزانة حمامان مكشوفان من دون مقعد أو مناديل تنظيف؛ بعد عملية الفرز أخذونا إلى غرفة واسعة خلف الأبواب المغلقة، فيها طاولات لتناول الطعام، ومصبغة. وحين بدؤوا عملية الفرز أخذوا ينادون علينا واحدةً تلو الأخرى إلى خارج زنزانة الحجز، حيث كان الحراس يتحققون من سجلاتنا.

عندما نادوني اكتشفت أنَّ إدارة سجن كارسويل لعبت تلك اللعبة القذرة مرَّةً أخرى؛ إذ أوصت بوضعي في زنزانة الحجز الانفراي في أثناء عملية النقل.

ما يُحمد لحراس السجن أنَّهم قالوا لي إنَّ تلك الزنزانة لا تليق بامرأة، وإنَّ طلب سجن كارسويل لا معنى له؛ فسجلي نظيف، في حين توجد بعض النساء العنيفات اللواتي لم يطلب سجن كارسويل وضعهن في الحجز الانفرادي.

وأخيرًا، قرروا تجاهل ذلك الطلب، ولكنّني فهمت دافع إدارة السجن فورًا؛ إذ لم يكن لذلك الطلب أي علاقة بالمشكلات السلوكية.

لا تنسوا، فمثلما شاركت في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر فقد شاركت أيضًا في التحقيقات الخاصة بتفجيرات أوكلاهوما، وقد اشتكيت من أنَّ وزارة العدل كانت تتستر على المعلومات الاستخباراتية من العراق التي تُثبت وجود مؤامرة أوسع في هجوم أوكلاهوما؛ إذ قال العراق إنّه يمتلك دليلًا على تورط جهات شرق أوسطية في الهجوم، بما في ذلك السجلات المالية لقيادات تنظيم القاعدة.

وقد تَبيَّن وجود دليل ظرفي على أنَّ تيري نيكولز (المتهم الثاني في تفجير أوكلاهوما) كان قد اجتمع برمزي يوسف (العقل المدبر للهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م) عندما كانا يترددان على الجامعة نفسها في الفلبين، وقد استخدم المفجرون شاحنات محملة بالسماد.

لقد أرادت إدارة سجن كارسويل من وراء وضعي في زنزانة العزل الانفرادي أن تمنعني من التحدث إلى المساجين أو الحراس في مدينة أوكلاهوما؛ حتى لا يسمعوا ما قد أقوله عن هذه التفجيرات، خاصةً أنَّ الحراس ربما يعرفون بعض عائلات الضحايا، فتنتشر القصة الحقيقية عن التستر الحكومي.

وعلى كلٍّ، فإنَّ زنزانة الحجز الانفرادي ليست مكانًا سيئًا بالنسبة إلى النساء فحسب، بل لأي سجين آخر؛ لأنَّها تمثل عقوبة قاسية، وقد فكَّرت فيما يمكن أن تلفِّقه لي إدارة سجن كارسويل بعد وصولي إلى نيويورك.

يمكنكم أن تتصوروا هذا المشهد المحزن المضحك وأنا أقف مقيَّدة اليدين والقدمين، مرتديةً لباس السجن. كنت على وشك الصعود إلى طائرة (كون إير) المُخصَّصة لنقل المجرمين من مدينة أوكلاهوما - حيث شاركت في التحقيقات التي أعقبت التفجيرات فيها - إلى نيويورك، التي وجهت منها تحذيرات من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأول هجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م.

وكأنَّ هذه المفارقة لم تكن كافيةً، فقد كانت المحكمة تبعد نحو كيلومتر واحد عن موقع مركز التجارة العالمي الذي كان المَعْلم البارز في مدينة نيويورك.

وبانتظار المثول أمام المحكمة، فإنَّهم سيحجزونني في مركز الإصلاح؛ وهو المكان الذي احتُجز فيه رمزي يوسف والمتهمون الآخرون بانتظار محاكمتهم في قضية تفجيرات عام 1993م، وهي السنة التي بدأت فيها عملي وسيطًا سريًّا للاستخبارات الأمريكية.

ومثل حلقة أحداث تراجيديا إغريقية، فقد دارت معظم خبراتي الحياتية المعقدة حول مركز التجارة العالمي من البداية إلى النهاية، لقد وهبت حياتي كلها لهذا العمل، وضحيت بحياتي الشخصية من أجله، ومع الإثارة كلها المرافقة لهذا العمل لم أكن أسعى وراء الشهرة، وإنَّما كنت أحتفل بانتصاراتي مع عدد قليل من الأشخاص الذين عرفوا قيمة العمل الذي أقوم به، خاصةً دور الوساطة السرية مع العراق وليبيا، ولا أُبالغ إذا قلت إنَّ فريقي قام بعمل رائع، ولكن انظروا كيف كافأتني أمريكا على ذلك.

لم أكن مسافرةً في سيارة فخمة لحضور احتفال موشى ببساط أحمر وورد، ولن يعطوني مفتاح مدينة نيويورك تكريمًا لي، ولن أسافر بالطائرة في مقصورة الدرجة الأُولى، ولن أنزل في فندق خمس نجوم، لكنَّني سأسافر مقيَّدة في طائرة نقل المجرمين، سأسافر مع عتاة المجرمين الذين لم يروا امرأة منذ سنوات.

ولأنَّني كنت مقيَّدةً؛ فقد كان أحد الحراس يرافقني إلى الحمام، ويسحب بنطالي ثم يرفعه ثانيةً عندما أقضي حاجتي.

لماذا يفعلون بي ذلك؟ لقد اتهموني أنَّني عميلة ليتسنى للسياسيين في الكونغرس أن يتفاخروا بنجاحاتهم في مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي، وقد حرموني من المثول أمام المحكمة حتى لا يعرف سكان نيويورك ما فعلته لأجلهم [504] [505].

يقولون: إنَّ مدينة نيويورك متحجِّرة القلب، ولكنَّ سكان مدينة أوكلاهوما ربما لا يزالون يتذكَّرون المدرسة التي دُمِّرت ومات فيها (19) طفلًا [506]، هل يعنيكم هذا كله؟ إنَّه يعنيني، ولو أنَّ أهالي أولئك الأطفال طلبوا إليَّ أن أتوقف عن ملاحقة مَن قتلوا أطفالهم لفعلت ذلك؛ احترامًا لأحزانهم، ولكنَّني لن أتوقف أبدًا عن ملاحقة أي شخص يقتل أطفال الآخرين، ويجد سياسيين يتسترون على جريمته.

وهـا أنـا ذا الآن في طريقـي لأقـف أمـام القاضـي مايـكل موكاسـي، وأقنعـه بسـبب رفضي التخدير طوال السنوات العشر التي قضيتها في السجن - من دون محاكمة-؛ لأنّني شاركت في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، وحذّرت آندرو كارد وكولين باول من كارثة غزو العراق.

يا لها من رحلة جوية تعيسة!

الفصل 27
الإنهاء مع التحامل الشديد

«كل إنسان يطمح إلى تطبيق القانون» (يقول الرجل). «إذن، لماذا أتوسل من دون الناس لكي تسمحوا لي بالدخول بعد هذه السنوات الطويلة كلها؟» يُدرك الحاجب أنَّ الرجل قد فقد عقله. وحتى يجعل حواسه التالفة تلتقط الكلمات، فإنَّه يصرخ في أذنه: «لا يُسمح لأحد غيرك بالدخول إلى هنا؛ لأنَّ هذه البوابة قد صُنعت لأجلك فقط، وسأغلقها الآن».

من مسرحية المحاكمة، تأليف فرانزكافكا.

يُعَد التخدير القسري بالهالدول أقوى علاج للأمراض العصبية معروف حتى الآن، وهو يشل حركة الجسم، فيصبح الإنسان يعاني مثل معاناة المصاب بمرض الزهايمر.

هذه هي النتيجة المخيفة لهذا العلاج، لكنَّ الأسوأ يأتي بعد ذلك؛ إذا كسب المدعي العام أوكالاهان هذه الجولة، فإنَّ ذلك سيعني خضوعي لهذا العلاج، وتدميري جسدًا وعقلًا، ولن أستطيع تبادل الأفكار مع الآخرين؛ سواء بالمحادثة، أو الكلمات المكتوبة، هذه هي الفكرة من وراء هذا كله.

سوف أصبح مشلولةً مثل بقية النساء البائسات في وحدة العلاج سيئة الذكر في سجن كارسويل، بحيث لا أستطيع الإمساك بملعقةٍ لآكل، أو أرفع كوبًا إلى شفتيّ من دون أن أسكب

الطعام أو الشراب، ولن أستطيع الاستحمام أو ارتداء الثياب من دون مساعدة، وسأنام مثلهن (15– 18) ساعةً في اليوم، وأبول وأنا في سريري.

وكأنَّ هذا العذاب كله لا يكفي؛ فقد أرادت إدارة سجن كارسويل حجزي إلى أجل غير مسمى، ما يعني سجني عشر سنوات، لقد أرادت هذه الإدارة تجربة قانون الباتريوت وتطبيقه على جرائم العنف التي يُحتجز على أساسها المتهم غير الأهْلِ للمثول أمام المحكمة أطول مدَّة ممكنة، وحتى إذا أقرت المحكمة الحجز إلى أجل غير مسمى، فإنَّ إدارة السجن هي التي ستقرر متى يُطلق سراحي؛ حين تُقنِع وزارة العدل أنَّ تاريخي في العمل الاستخباراتي لم يعد يُمثِّل تهديدًا للنخبة في واشنطن، وهذا يعني أنَّ حياتي ستتحول إلى جحيم لا يطاق.

وهذا هو (الإنهاء مع التحامل الشديد) الذي كانت أهدافه أسوأ من مجرد تشويه سمعتي، لقد أرادوا تحطيم إنسانيتي؛ جسدًا، وعقلًا، وروحًا؛ حتى تخفي وزارة العدل الدليل على جرائم الإدارة الأمريكية بحق الشعب الأمريكي.

كان (الإنهاء مع التحامل الشديد) وحده الكفيل بحماية قادة الحزب الجمهوري الذين بنوا شهرتهم على أسطورة كاذبة، تتعلق بأدائهم في مجال الأمن القومي، فكان عليهم أن يقضوا عليَّ لحماية أنفسهم، وها نحن الآن نتجمَّع في واشنطن لحضور جلسة استماع تبحث هذا الاقتراح البغيض بتخديري قسرًا، لكنَّهم لم ينتبهوا إلى مسألة مهمة، هي أنَّ تعرُّض شخص ما للقتل لا يعني أنَّه سيستسلم من دون مقاومة، وفي هذه الحالة كان على مكتب التحقيقات الفيدرالي أن يستمع بانتباه إلى بول هوفين، الذي قال لي مرَّةً وهو يضحك: «سوزان، لو كنت سأخوض معركة في زقاق خلفي في منتصف الليل، لوددت أن تكوني إلى جانبي؛ لأنَّك ستقاتلين حتى الموت».

لا توجد علاقة تربط الطب النفسي بقضيتي على أرض الواقع؛ لأنَّ الهجوم عليَّ كان لدوافع سياسية، ولأنَّني درست القانون الخاص بانعدام الأهلية القانونية في مكتبة سجن كارسويل؛ فقد فهمت تحديدًا كيف أتعامل مع التقييمات النفسانية وأدحضها، لقد منحني هذا القانون فرصة إزالة أي غموض في قضيتي؛ فإقناع المحكمة مرهون بتقديم الشهود الذين يمكن أن يُؤكِّدوا للقاضي موكاسي التفاصيل الحقيقية لحياتي، وبالمثل فإنَّ لي الحق في إثبات سلامتي العقلية خلافًا لما جاء في تلك التقييمات النفسانية السخيفة.

عندما تتضح الحقيقة فإنَّ هذه التقييمات الزائفة تصبح عديمة القيمة. في اجتماعي الأول مع المحامي تالكين في مركز الإصلاح، أوضحت له أنَّني سأتبع هذه الإستراتيجية، كنت غاضبةً لأنَّه لم يتعامل مع قضيتي بطريقة صحيحة، فقد قامر بحياتي وخسر. ولما كان المدعي العام قد تراجع عن وعده بإسقاط التهم، فقد أردت فضح هذه التقييمات، والعودة إلى دفاعي الأصلي، لكنَّ تالكين قال لي إنَّ الأطباء النفسانيين الذين اختلقوا هذه التقييمات هم وحدهم أصحاب الحق في الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة، وأضاف بأنَّه ينوي دعوة شاهد معين يُدعى الدكتور روبرت غولدشتاين، أستاذ علم النفس في جامعة كولومبيا.

والحقيقة أنَّه لم يسبق لي أن تحدثت إلى هذا الرجل من قبلُ حتى مثُل أمام القاضي ليُشوه سمعتي؛ فقد أبلغ القاضي أنَّه يفهم شخصيتي أكثر من أي شخص آخر من خارج ميدان الطب النفسي، ممن عرفوني منذ (15) عامًا أو أكثر، كان ذلك انتهاكًا صارخًا لحقي تبعًا لقانون انعدام الأهلية القانونية، لذلك فقد شعرت بخوف حقيقي.

أيقظني حراس السجن قبل فجر يوم الرابع من مايو لحضور الجلسة الأُولى من جلستي الاستماع المقررتين، ثم اقتادوني في دهاليز مركز الإصلاح إلى قاعة المحكمة المجاورة.

عندما وصلنا فتشوني جسديًا، ثم ألبسوني زي السجن الخاص بالمحاكمة، ووضعوني داخل قفص الحجز، وانتظرت ساعات قبل استدعائي للمثول أمام القاضي.

كنت قد أعددت بيانًا مكتوبًا مختصرًا لكنَّ القاضي موكاسي رفض السماح لي بمخاطبة المحكمة [507].

القاضي موكاسي: «كلا، أنت المحامي، وعليها أن تخبرك بما تريد أن تقوله، ثم تقوله لي أو لا تقوله بحسب تقديرك إن كان ذلك لصالحها».

تالكين: «السيدة لينداور ترغب أن تعلم المحكمة أنَّها أَهْلٌ للمثول أمامها، وهي تنفي التقارير كلها، وهي تعتقد أنَّ هذه التقارير كاذبة وغير دقيقة».

القاضي موكاسي: «أنا أفهم ذلك، وهذا إقرار بموقفها، وأعتقد بوجود تسجيل لهذا الموقف من قبلُ؛ لذلك فإنَّ أي تأثير محتمل لذلك في الإجراءات اللاحقة؛ سواء من حيث قانونيتها أو عدمها، قد أصبح واضحًا الآن».

إذا بدا لكم هذا الأمر قاسـيًا فهو في الواقع كذلك؛ إذ كان القاضي موكاسـي أمام خيارين: إمـا أن يقبـل بحجة عدم تأهيل وسـيطة سـرية أدَّت عملها بإخلاص طوال عشـر سـنوات، وهو يعـرف أنَّ هـذا سـخيف قانونيًّا، وإما أن يرفض إسـتراتيجية عدم التأهيـل، ويجبر الدفاع على الذهـاب إلـى المحاكمـة، وفي هـذه الحالـة فإنَّه سـيكون مضطـرًّا لتطبيـق قانـون الباتريوت في محكمته، وهو القانون الذي ينتهك حقوق المتهمين في محاكم الولايات المتحدة.

لا شـك في أنَّ قضيتي تُعَد سـابقة سيئة، وهذه حقيقة كان يفهمها قاضٍ كبير مثل القاضي موكاسـي، وقد اسـتطاع محامٍ خبير مثل برايان شـوغنيزي أن يُعري قانون الباتريوت، ويُظهر عيوبه؛ لأنَّه كان يتمتع بالمعرفة القانونية لإثبات عدم دسـتورية هذا القانون، لكن للأسـف، فإنَّ هذا المحامي لم يكن يتولى مهمة الدفاع عني في هذه المرحلة، لقد كان المحامي سـام تالكين في حالة ارتباك شديد، وكان الأمر سيُفضي إلى نتائج كارثية.

كان التفتيش من دون إذن – كما يجيز قانون الباتريوت ذلك، الذي تعرَّضت له مرَّتين- هو أقل ما يقلقني، بالرغم من الانتقاد الشعبي الذي تعرَّض له هذا النوع من التفتيش.

لكنَّ الجانب المرعب فيه هو (الدليل السري)، وقد اكتشفت أنَّ هذا الجانب لم يكن لصالح المتهم من زاويتين [508]؛ أولهما: إنَّ وزارة العدل تسـتطيع رفض الكشـف عن أي دليل كما تشـاء، وثانيتهمـا: إنَّ المتهـم، أو القاضـي، أو هيئـة المحلفـين لا يسـتطيعون الاطلاع على هـذا الدليل. ولكن، يمكن للوزارة أن تكشف بعض الأدلة السرية لمجرد إغاظة المحامي [509]، ومع ذلك ومهما كان مستوى الاطلاع المحدود الممنوح للمحامي، فإنَّه غير مخوَّل بمناقشة هذا الدليل مع المتهم، أو أي محامٍ آخر له صلة بالقضية، ولهذا الوضع عواقب وخيمة لا يمكن تصورها، مثل (الإيجاز السـري) الذي حضره المحامي يوم العاشـر من شـهر فبراير [510]، والذي سـبق إعلان الدكتور دروب يوم الثامن والعشرين من شهر فبراير أنَّني غير أَهْلٌ للمثول أمام المحكمة [511]، وقد جعل قانون الباتريوت ذلك مستحيلًا.

وضع (الدليل السري) الأساس (لتهمتين سريتين) في مذكِّرة الاتهام [512]، وإذا كنت أستطيع تفسير ذلك فإنَّ المحامي لن يعرف طبيعة هذه الاتهامات السرية، ولن يستطيع إطلاعي عليها.

إنَّ هذا يوجِد صعوبات غير متوقعة في المحاكمة؛ فأي إثبات بعدم الوجود في مكان وقوع الحدث سيكون تخمينًا. ومن المشكوك فيه إن كان القاضي سيسمح للدفاع بعرض إثباتات تُؤكِّد عدم الوجود في مكان وقوع الحدث أمام هيئة المحلفين. ولكن، ماذا يمكننا أن نفعل؟

لهذا، سيكون القاضي موكاسي مضطرًا إلى اتخاذ قرار.

لهذه الأسباب كلها فقد خطر لي أنَّ (الدليل السري) يحمل خطرًا مرعبًا أكثر مما كنت أعتقد سابقًا؛ فالدليل السري الذي يُثبِت براءتي، والذي كان يمكن أن ينقذني من قضاء سنوات في السجن (يُسمى المعرفة المُبرِّئة)، حُجِب عن المحكمة أيضًا، بما في ذلك جميع ما يُثبِت عملي في الوساطة السرية الرسمية لمكافحة الإرهاب طوال تسع سنوات، بإشراف مباشر من الاستخبارات الأمريكية، وهذا يُفسِّر لماذا حجبت وزارة العدل هذه الحقيقة بعد الإعلان أنَّها (دليل سري)، ورفضت الإقرار بها [513].

وهذا ما أدى إلى وصولنا إلى المحكمة في ذلك اليوم الرائع من شهر مايو؛ لمعرفة إن كان يجب عليَّ الخضوع للتخدير القسري، لشفائي من الاعتقاد أنَّني كنت وسيطًا سريًّا، وهي الحقيقة التي يعرفها مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومكتب السجون، ومكتب المدعي العام، ووزارة العدل.

وبالرغم من شعوري بالخوف والارتباك في ذلك اليوم، فإنَّني كنت مقتنعةً أنَّ القاضي موكاسي سيدرك فظاعة الموقف أيضًا.

لهذا، فإنَّني أُكِنُّ له احترامًا كبيرًا؛ فقد كان يدرك الأضرار التي سيُلحقها قانون الباتريوت بالنظام القضائي الأمريكي. فإن لم يستطع رفض قضيتي فقد يكون مضطرًا إلى إشعار هيئة المحلفين أنَّ استخدام (الدليل السري) لتثبيت (التهم السرية) لا يمكن الاستهانة به عند اتخاذ قرار بإدانتي [514]؛ أي سيكون عليه إبلاغ هيئة المحلفين أنَّ وزارة العدل رأت أنَّ (الدليل السري) يكفي لإثبات حدوث تصرف خطأ غير محدد، في يوم غير محدد، في انتهاك لقانون غير محدد، وهذا هو كل ما يُسمح لهيئة المحلفين بمعرفته [515].

وبذلك، فقد يُحكم عليَّ بالسجن خمس سنوات من دون معرفة السبب؛ لكنَّ قاضيًا نزيهًا عالِمًا في القانون مثل موكاسي لا يمكن أن يقبل هذه الطريقة، فهو قد يُطبِّقها لأنَّها قانون، لكنَّه

سيُفكِّر في عواقب قراراه على الحريات المدنية، وقد أدركت منذ اليوم الأول لاتهامي أنَّه كان ينظر إلى (الدليل السري) باشمئزاز شديد؛ لأنَّه يعرف ما يعنيه، وما الذي سيؤدي إليه.

في صباح ذلك اليوم كنا نواجه مشكلة أخرى؛ فالقاضي موكاسي سينطلق من الإستراتيجية الدفاعية التي سيُقدِّمها المحامي إليه، وهو لا يستطيع إعداد تلك الإستراتيجية وحده، ولا يستطيع أيضًا تحسينها، كانت إستراتيجية انعدام الأهلية القانونية هي كل ما استطاع تالكين تقديمه إلى المحكمة، فهو لم يستطع حتى دحض أبسط التهم التي تدَّعي أنَّني تناولت الغداء مع دبلوماسي عراقي في اليوم الذي لم أكن فيه موجودةً في نيويورك.

وبالرغم من أنَّ الدفع بأنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة يُعَد مهينًا بحد ذاته، فإنَّه كان يمكن أن يُنهي القضية بعدما قضيت أقصر مدَّة سجن ممكنة بحسب القانون؛ وهي أربعة أشهر، كان يمكن للقضية أن تنتهي - كما وعد المدعي العام- من دون الذهاب إلى المحاكمة، وبذلك نكون قد تخطينا قانون الباتريوت. لو حدث ذلك لعدت إلى البيت من دون وضع حكم بالإدانة في سجلي، كان أي قاضٍ سيقبل بهذا الحل المعقول، وقد يوافق عليه معظم المتهمين غيري.

أما التخدير القسري فكان مأزقًا مختلفًا؛ لأنَّه أربك الحل القانوني إلى درجة كبيرة؛ فقد خُدعت لقبولي الذهاب إلى السجن لقاء إطلاق سراحي؛ لذلك فإنَّ فكرة إجباري على تناول الهالدول كانت تخيفني حتى الموت، ولا أُخفيكم سرًّا أنَّني كدت أنهار، وبكيت وأنا مقيَّدة في قفص الحجز، وقد لاحظ القاضي موكاسي ذلك عندما شاهدني وأنا جالسة في وجوم ورعب ظاهرين؛ لكنَّ خياره وخياري كان إما رفض تقييم انعدام الأهلية القانونية والبدء من الصفر، وإما الاستمرار في خوض هذه المعركة.

بالنسبة إليَّ فقد كانت المسألة محسومةً؛ فأنا أكره الأدوية، ولا يمكن أن أقبل تدمير تفكيري ووعيي بهذا السم القاتل للعقل، كنت مستعدةً لرفض التخدير القسري حتى لو أدى بي الأمر إلى رفع القضية إلى المحكمة العليا؛ لأنَّني أعرف أنَّ هذه الطريقة غير أخلاقية طبيًّا، وأنَّها ذات دوافع سياسية.

بصراحة، لقد تعاملت مع إرهابيين، ولكنّهم لم يخيفوني مثلما أخافني هؤلاء الأغبياء المجانين الذين يُسمون أنفسهم أطباء نفسانيين.

أفقت من سرحان أفكاري على صوت مطرقة القاضي وهو يعلن افتتاح الجلسة، وكانت أشعة الشمس تتسلل خلال نوافذ قاعة المحكمة، كان الشاهد الأول عصر ذلك اليوم من شهر مايو، هو الدكتور كولين فاس الذي نزل إلى الحلبة نيابةً عن سجن كارسويل [516].

في تقديمه لنفسه، شهد الدكتور فاس أنَّه عمل طبيبًا نفسانيًّا في سجن كارسويل مدَّة سنة، وأنَّه تخرج في جامعة الطب في بانغلو بالهند، وخدم في مستشفى مايو كلينيك في روشستر بولاية مينيسوتا [517].

تقدَّم الدكتور فاس - نيابةً عن سجن كارسويل- بطلب لربطي على سرير، وحقني بدواء الهالدول [518] إلى أن أشفى من ادعائي أنَّني عملت وسيطًا سريًّا لحساب الاستخبارات الأمريكية فيما يخص إجراء مباحثات مع العراق [519]، أما بالنسبة إلى شفائي، فقال: إنَّه يتطلب إعطائي أقوى دواء متوافر للسجون.

ما السبب تحديدًا؟ ما أعراض المرض العقلي التي ظهرت عليَّ؟ خاصةً أنَّني قد خضعت للمراقبة مدَّة سبعة أشهر ونصف، فلا بُدَّ أنَّهم قد لاحظوا خللًا سلوكيًّا اقتضى حقني بأقوى دواء متوافر للسجون. إنَّ أخلاق مهنة الطب تحتم وجود أعراض مرض ما قبل صرف العلاج لمريض يقبل به، فما بالك في فرضه على مريض لا يرغب فيه! أترك لكم الأمر لتقرروا إذا كان سجن كارسويل قد لبَّى هذا المعيار أم لا.

في ذلك اليوم حدَّدت المحكمة المحور الرئيس؛ وهو معرفة إذا كانت قد ظهرت عليَّ أعراض الهلوسة أم لا [520].

أوكالاهان: هل ترى المربع الذي يحمل إشارة X؟

فاس: أجل ذلك بخط يدي.

(في الثالث من شهر أكتوبر عام 2005م - يوم تسليم نفسي إلى السجن- حدَّد الأطباء النفسانيون الهدف بخفض حدة الهلوسة السمعية والبصرية وتكرارها في (120) يومًا. وفي

السادس والعشرين من شهر أكتوبر عام 2005م - بعد ثلاثة أسابيع من وصولي إلى كارسويل- شُطب ذلك الهدف من تقرير الدكتور فاس).

فاس: إنَّ السبب الذي جعلني أشطب ذلك، هو أنَّ السيدة ليندا اور أنكرت في أثناء وجودها في وحدة العلاج في كارسويل، أنَّها تعاني الهلوسة، ونحن لم نلاحظ أي دليل خارجي على ذلك.

تالكين: هل يعني ذلك أنَّ مَن كان في كارسويل ممن تحدثت إليهم، لم يلاحظوا أيضًا أي دليل خارجي؟

فاس: نعم، لم يلاحظ أي شخص آخر أي دليل خارجي.

تالكين: وأنت ذكرت ما قالته من نفيها أنَّها تعاني الهلوسة، وهي موجودة في كارسويل.

فاس: هذا صحيح.

تالكين: ماذا؟ لا هلوسة، لا تسمع أصواتًا، لا شيء مطلقًا!

لا لا! إنَّ ما ذكرته التقارير مجرد دعاية كاذبة حاكها سادة البيت الأبيض، لا بُدَّ أن يكون هذا النفي مخيبًا لآمالهم؛ لذلك كان على الأطباء النفسانيين أن يبحثوا عن شيء آخر.

ماذا عن الأوهام؟ هل يوجد أي دليل يُثبِت أنَّني أعاني الأوهام؟

دعونا نتذكَّر أنَّ جلسة الاستماع الداخلية الخاصة بالعلاج [521] التي عُقدت يوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر، توصلت إلى أنَّ علاج الأوهام ضروري لاستعادة أهليتي القانونية، وقد وصفت أوهامي المزعومة كما يأتي: «لقد نفت احتمال المرض العقلي، وكرَّرت ما قالته سابقًا من اعتقادها أنَّ الحكومة تحتجزها لأنَّها تمثل تهديدًا للإدارة بسبب اختلافها في الرأي حيال سياسات الإدارة الأمريكية تجاه العراق، وهي تقول إنَّها كانت عميلةً حكوميةً مدَّة تسع سنوات، وتعمل في مجال مكافحة الإرهاب».

كانت الوثيقة المكتوبة بخط اليد مُوقَّعةً من الدكتور بديرسون والدكتور كولين فاس، وهي التي شهد عليها الدكتور فاس أمام القاضي موكاسي.

أوكالاهان: الرجاء الانتقال إلى الصفحة رقم (11)، هل يوجد فيها كتابة بخط اليد؟

فاس: هذا خط السيدة لينداور. وفي أعلى القسم الخاص بالتشخيص، كتبت: الشاهد يُثبت أنَّ هذا صحيح تمامًا.

أوكالاهان: الرجاء الانتقال إلى الصفحة رقم (14)، هل يوجد فيها أي كتابة بخط اليد؟

فاس: يقول النص: «تنفي سوزان لينداور وجود أي أعراض هلوسة، وتطلب أن يعمل شادوك مقابلات مع الشهود، إنَّها تنفي ذلك تمامًا. التوقيع: سوزان لينداور، 16 يناير 2006م» (انظر الملحق).

أوكالاهان: أود أن ألفت انتباهك إلى الصفحة رقم (17)، هل يوجد فيها أي كتابة بخط اليد؟

فاس: عليها توقيع السيدة ليندوار بتاريخ 28 مارس 2006م، ورفضت التشخيص، ونفت وجود أعراض.

أوكالاهان: خط مَن هذا باعتقادك.

فاس: هذا خط يد السيدة ليندوار.

أوكالاهان: انتقل إلى الصفحة رقم (18)، هل يوجد فيها أي كتابة بخط اليد؟

فاس: يقول النص: «لم أعرف أي أعراض إطلاقًا»، هذا يتعلق بالأعراض النفسانية.

أوكالاهان: خط مَن هذا باعتقادك.

فاس: هذا خط يد السيدة ليندوار.

لا يمكنكم أن تتصوروا كيف كانت يدي ترتعش عندما أمسكت القلم لأكتب تلك الكلمات، يومها نظرت حولي ورأيت حياة السجينات المحطَّمة، وعرفت ما ينتظرني إن لم أقاوم وأنتصر.

أوكالاهان: ما التشخيص المسجل في الصفحة رقم (11)؟

فاس: حسنًا، إنَّه استبعاد لاضطراب التوهُّم، وقد أدخلنا ذلك في جهاز الحاسوب.

أوكالاهان: وهل استبعدتم اضطراب التوهُّم في أثناء خضوع السيدة ليندوار للتقييم في وحدة العلاج بسجن كارسويل؟

فاس: في نهاية مرحلة التقييم التي انتهت في شهر ديسمبر عام 2005م استبعدت اضطراب التوهُّم، بعد مراقبة السلوك، وجلسات التشخيص، والاختبار النفساني.

أوكالاهان: إذا انتقلنا إلى الصفحة رقم (3)، فما التاريخ الصحيح؟

فاس: 21 ديسمبر 2005م.

وهكذا، نرى أن لا وجود لاضطراب التوهُّم، وهذا لسوء طالع وزارة العدل؛ فبالرغم من محاولاتها، فإنَّ سجن كارسويل لم يجد أي دليل لتبرير هذا التشخيص المدفوع سياسيًّا.

لقد كانت روايتي حقيقيةً، وهذا ما جعل من الصعب إعلان أنَّني أعاني اضطراب التوهُّم. ومن أجل حماية نفسي – بعد رفض سجن كارسويل إطلاق سراحي- فقد نقلت المعركة إلى داخل السجن؛ إذ حذَّرت العاملين جميعًا في قسم العلاج النفسي أنَّني سأرفع دعوى ضدهم بحلف يمين كاذبة إذا ذهب الدكتور شاردوك إلى المحكمة ونفى تأكيد روايتي، وقد أبلغتهم – مثلما أبلغت زميلاتي السجينات- أنَّ على شادوك أن يتوقع قضاء سنوات في السجن إذا أدلى بشهادة كاذبة بعد حلف اليمين، وهذا باعتقادي هو سبب إرسال سجن كارسويل الدكتور فاس ليشهد في المحكمة بدلًا من شادوك.

والسؤالان المطروحان هنا، هما: لماذا؟ لماذا استبعد سجن كارسويل اضطراب التوهُّم؟ هل كان الدكتور فاس أمينًا ليشرح للمحكمة أسباب اضطرار سجن كارسويل لاستبعاد هذا التشخيص؟

لم يسأل أحد هذين السؤالين، ولم يُعطِ الدكتور فاس تفسيرًا؛ لذلك، فهو لم يتطرَّق إلى ذكر أسماء اثنين من الشهود، أكدا روايتي في اتصالاتهما الهاتفية مع الدكتور شادوك.

لقد تعمَّدوا عدم ذكر اسميهما؛ لأنَّهما كان سيكشفان مؤامرة السجن مع سياسيي الحزب الجمهوري، وقد قال الدكتور فاس إنَّ التشخيص كان يوم الحادي والعشرين من شهر ديسمبر، واكتفى بذلك.

صُعقت من هذا التاريخ وأنا جالسة على كرسي الاتهام؛ لأنَّ جلسة الاستماع الداخلية عُقدت يوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر؛ أي بعد أسبوع من عمل التشخيص (انظر الملحق).

في تلك الجلسة اقترح الدكتور فاس والدكتور بديرسون عليَّ أن أتناول أدوية الأمراض العقلية لعلاجي من اضطراب التوهُّم؛ بغية استعادة أهليتي.

أما الآن فإنَّ الدكتور فاس يعترف باستبعاد اضطراب التوهُّم قبل أسبوع من عقد جلسة الاستماع الداخلية، وباعتقادي فإنَّ هذا يلخص طبيعة الطب النفسي المضطربة، فهل يعقل لأي طبيب متمرس أن يصف الأنسولين لمريض لا يعاني مرض السكر؟ هل يعقل أن يصف الطبيب العلاج الكيميائي لمريض لا يعاني السرطان؟

إنَّ كل سؤال يجيب عن نفسه؛ فأي طبيب محترم سيقول إنَّ وصف دواء لمرض غير موجود يُعَد عملًا غير أخلاقي، وعلينا أن نتذكَّر أنَّ القاضي موكاسي أعلن صراحةً - عندما أصدر حكمه - أنَّ دفاعي يفتقر إلى الدعم الكافي من مصادر مستقلة، كما هو واضح من التقييمات النفسانية [522].

كان واضحًا أنَّ القاضي الذي اعتمد على التقييمات النفسانية وشهادات المحكمة، لم يكن يعلم أنَّ روايتي قد تأكدت من مصادر موثوقة، ومن شهود مشهورين تحدثوا إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، والعم تيد، والدكتور شادوك [523]، ولا شك في أنَّه كان أمام الأطباء النفسانيين الوقت الكافي لتضمين أقوال هؤلاء الشهود في تقاريرهم، ولكنَّ هذا كان سيؤدي إلى إفشال هدفهم؛ وهو الحفاظ على سُلْطتهم المرجعية أمام المحكمة، التي تسمح لهم بالادعاء أنَّ المتهم غير أَهْلٍ عقليًّا للمثول أمامها، بالرغم من احتجاجاته الشديدة، وهذا ما جعلني أُسمِّي هذا النوع من الطب (الطب النفسي التوهُّمي).

ولكن، مهلًا! لقد كانت جلسة الاستماع هذه مُخصَّصةً لبحث إذا كان يجب ربطي على سرير، وحقني بجرعات الهالدول القوية، فما الذي يُسوِّغ هذا التخدير القسري إذا لم يوجد أي دليل على الهلوسة، أو الاكتئاب، أو اضطراب التوهُّم؟ هل كنت عدوانيةً في تعاملي مع الحراس أو السجينات الأخريات؟

فاس: لقد كانت مهذبةً ومتعاونةً جدًّا معنا، لقد أرادت أن تحكي لنا قصتها، وقد استمعنا إليها، والحقيقة أنَّنا لم نواجه أي مشكلة إلا بعدما قلنا لها رأينا، في نهاية مرحلة التشخيص قابلنا السيدة ليندا اور، وأبلغناها تشخيصها النفساني، فغضبت، وثارت، وأصبحت عدوانيةً منذ ذلك الحين تجاه أعضاء فريق المعالجة جميعهم، وقد ظلت عدوانيةً ومعترضةً حتى يوم مغادرتها سجن كارسويل.

أعترف صراحةً أنَّني أمقت الطب النفسي. ولكن، هل كان ما قاله الدكتور فاس صحيحًا؟ هل كان سلوكي عدائيًّا تجاه موظفي السجن، أو الحراس، أو السجينات مثلما قال الدكتور فاس؟

الحقيقة أنَّ تعليقات موظفي السجن في وحدة العلاج ترسم صورة مغايرة لما قاله [524]، وقد جاء في هذه التعليمات: «حالة السيدة ليندا اور سليمة، لا تبدو عليها أي مشكلات سلوكية، إنَّها متعاونة وهادئة، وتهتم بصحتها ونظافتها، إنَّها تركز على الذهاب إلى المحاكمة، تعاملها مع الموظفين سليم».

وكان المحامي قد أثار هذا الموضوع لدى استجوابه الدكتور فاس [525].

تالكين: في هذه التقارير كلها، كان سلوك السيدة ليندا اور وتعاملها مع الموظفين سليمًا، هل هذا صحيح؟

فاس: نعم، في معظمه.

تالكين: وهل كان سلوكها وتعاملها مع الآخرين، باستثناء الأطباء النفسانيين، سليمًا ومناسبًا؟

فاس: كلمة (مناسبًا) كلمة معقدة وغامضة. وفي الواقع، فإنَّها ليست كذلك؛ فقد حافظت على هدوئي، بالرغم من الإساءات وانتهاك حقوقي في سجن كارسويل، ولم أتسبب في حدوث أي مشكلة في تلك الوحدة، وهذا شيء رائع في ظل الأجواء التي كنت أعيش فيها، وهذا ما كانت تُؤكِّده التقارير الشهرية التي أفادت بأنَّني كنت اجتماعيةً مهتمةً بصحتي ونظافتي (انظر الملحق) [526].

وطوال هذه الأشهر المخيفة كان المراقبون يصفونني بأنَّني: «مبتسمة، ومرحة، ومتعاونة» [527]. يبدو من هذه التقارير أنَّني كنت سجينةً مثاليةً.

أما فيما يتعلق بعدوانيتي تجاه المعالجين النفسانيين فحاولوا أن تتصوروا الصدمة التي تلقيتها. تُرى، كيف يكون رد الفعل الطبيعي لسجين محاصر يرفضون إطلاق سراحه في اليوم الذي حدَّده القانون بعدما سلَّم نفسه بالرغم من احتجاجاته الشديدة، ورفضت المحكمة احترام حقه القانوني في استدعاء الشهود الذين يُثبِتون أنَّ كل ما يقوله صحيح؟

هل ستغضب إذا استيقظت يوم إطلاق سراحك، واكتشفت أنَّ مدَّة احتجازك قد مُدِّدت إلى أجل غير مسمى؟ ربما إلى عشر سنوات! لقد توقعت إدارة سجن كارسويل أنَّ شفائي يتطلب مدَّةَ احتجازٍ طويلةً وعلاجًا في الأغلب؛ بسبب ثقتي الشديدة في نفسي وعملي؛ ما يعني أنَّ تحطيم شعوري بهويتي يتطلب مزيدًا من الوقت والجهد.

كانت الدلائل كلها تشير إلى سنوات سجن طويلة، فهل كنت ستخاف أم لا؟ هل من المنطق أن لا تخاف؟ أعتقد أنَّ هذا الوضع مثير لأعصاب معظم الناس.

إنَّ معظم حالات الحجز المفتوحة تقتصر على السجينات اللاتي فقدن الأهلية العقلية، وكان سلوكهن عنيفًا، ومَثَّلن تهديدًا دائمًا للمجتمع (كنَّ يُحتجزَن المدَّة القصوى). وفي الأحوال كلها، فإنَّ إدارة السجن هي التي تقرر وقت الإفراج عنهن وعني؛ ما يعني أنَّ المدَّة مفتوحة النهاية.

وهكذا، فإنّني أعترف بما أصابني من رعب، وأخذت من تلك اللحظة أشعر بالقلق على مستقبلي، وهذا يبدو لي سلوكًا منطقيًّا، لكنَّ السؤال الأهم هو: لماذا؟ كيف يمكن للطب النفسي أن يُسوِّغ هذا النوع من العلاج القهري إذا كان ذلك الإنسان لا يُظهر أي أعراض من أي نوع، ولا يعاني أي هلوسات، أو أوهام، أو اكتئاب، أو سلوك عنيف؟ لهذا، ظل الدكتور فاس والدكتور شادوك يبحثان عن حل يتمثل في: تشخيص اضطراب نفساني غير محدد [528]، ولا عجب في أنَّ التوصل إلى هذا الحل قد استغرق سبعة أشهر ونصف الشهر.

أوكالاهان: ولماذا قررتم أنَّ هذا التشخيص هو الأكثر دقةً؟

فاس: حسنًا؛ لأنَّها أساسًا لا تُلبي معيار التشخيص الذي ذكرته للتو، وعندما لا يُلبي شخص ما تشخيصًا معينًا، وإذا لم تكن البيانات كافيةً، أو كانت متضاربةً، فإنَّنا نخلص إلى تشخيص اضطراب نفساني غير محدد.

أوكالاهان: هل يشمل الاضطراب النفساني غير المحدد اضطراب التوهُّم؟

فاس: بالتأكيد، إنَّه يشمل مكوّن اضطراب التوهُّم.

بعد ذلك سأل تالكين: ما الذي يعنيه هذا التشخيص في الواقع؟

تالكين: يبدو لي هذا أنَّه تشخيص فضفاض. وبعبارة أخرى: إذا كان شخص ما سويًّا، ثم لم تجد أي اضطراب نفساني آخر، فعندئذٍ ستُصنِّفه في فئة اضطراب نفساني غير محدد.

فاس: نعم.

تالكين: لكنَّ هذا إقرار بأنَّك لم تكن قادرًا على إتمام تشخيص حالة ذلك الشخص؟

فاس: نعم، في بعض الحالات.

تالكين: بحسب معرفتك بالسيدة ليندأور، وباستثناء تعاملها معك عندما أصبحت عدوانيةً أو غاضبةً، عندما أخبرتها أنَّها تعاني مرضًا، كما يشير التقرير؛ هل كان تصرفها مع الأفراد الآخرين في وحدة العلاج طبيعيًّا؟ هل هذا صحيح؟

فاس: نعم.

تالكين: وقد استنتج الدكتور بديرسون أنَّه لا يوجد لدى السيدة ليندأور ميول انتحارية؟

فاس: هذا صحيح.

تالكين: لقد استنتج أنَّها لا تمثل خطرًا على نفسها.

فاس: أجل.

تالكين: أو على الممتلكات كما أعتقد.

فاس: أجل.

تالكين: إذن، فهذا موقف العاملين في كارسويل.

فاس: أجل.

تالكين: إنَّه سجن.

فاس: أجل.

تالكين: لا يُسمح لأحد أن يغادره بمحض اختياره.

فاس: هذا صحيح.

تالكين: إذن، فالتعامل بين الأفراد في ذلك السجن يختلف عن تعاملهم في الشارع، هل هذا صحيح؟

فاس: نعم، صحيح تمامًا.

تالكين: يتحفَّظ الناس في سلوكهم مع الآخرين.

فاس: في معظم الأحيان.

تالكين: ويختارون مَن يريدون التحدث إليه.

فاس: «هذا صحيح».

تالكين: «ويكون تصرف كل إنسان في السجن مثل هذا في معظمه (منعزلًا)، معظم الناس يتصرفون هكذا.

فاس: كثير من الناس هم كذلك.

تالكين: هذا سلوك طبيعي في هذا النوع من الأمكنة، أليس كذلك؟

فاس: أوافقك الرأي على ذلك.

تالكين: وفي عموم المستند القانوني الحكومي الذي يصف سلوكها، فهذا تحديدًا هو ما وُصِف به سلوكها بين زميلاتها السجينات، هل هذا صحيح؟

فاس: بأنَّها كانت حذرةً، نعم، هذا صحيح.

تالكين: وانتقائيةً.

فاس: أجل.

تالكين: وكانت مرحةً، وضحوكةً أحيانًا، هل هذا صحيح؟

فاس: نعم.

تالكين: وكانت تمر بعض الأوقات التي تقضي فيها وقتًا غير ممتع مع الآخرين.

فاس: هذا صحيح.

تالكين: كانت تمر بها أحيانًا أوقاتًا سيئةً، وتكون حزينةً، هل هذا صحيح؟

فاس: نعم.

في ضوء هذه الشهادة، كنت أتوقع أن يعطيني سجن كارسويل شهادة خلو من الأمراض العقلية، ومع ذلك وبالرغم من عدم وجود أي أعراض، فلم تستحِ إدارة سجن كارسويل ومكتب النائب العام من طلب إذن لقتلي كما لو كنت كلبًا ضالًّا، على الأقل، لقد أجرى الدكتور كلينمان

والدكتور فاس مقابلات معي، أما شاهد الدفاع الدكتور روبرت غولدشتاين (أستاذ الطب النفسي السريري في جامعة كولومبيا) [529] فلم يكترث لذلك، وقد وقعت عيناي عليه أول مرَّة عندما قَدِم إلى المحكمة ثاني أيام جلسات الاستماع. وبالرغم من تحفُّظي على طريقته، فإنَّه - على الأقل- عارض إخضاعي للتخدير القسري، وأكد للمحكمة أنَّ الأدوية لن تشفي حالتي، واستخف بفكرة أنَّني قد أعاني انفصام الشخصية، مع أنَّ أحدًا غيره لم يكن بمثل هذا الوضوح [530].

غولدشتاين: معيار انفصام الشخصية لا ينطبق على هذه الحالة أبدًا؛ لأنَّ المريض لا تَظهر عليه أعراض هذا المعيار (مثل: الهلوسة، أو الأفكار المشوشة، أو التوهُّم)، وإنَّما توهمات نوع نادر أو شاذ، وعندما أقول توهمات نادرة أو شاذة، فهذا مصطلح في الطب النفسي يعني أنَّ مثل هذه الأشياء لا تحدث في العالم الواقعي؛ كأن تعتقد أنَّ كائنات من المريخ زرعت أقطابًا كهربائيةً في دماغك للتحكم في سلوكك، أو شيء من هذا القبيل، أما في حالة اضطراب التوهم فإنَّ توهماتك لا تكون غريبةً أو نادرةً، وإنَّما أشياء يمكن أن تحدث؛ كأن تتوهم أنَّ شخصًا ما يطاردك، وأنَّ شخصًا ما يريد أن يقتلك، قد يملك بعض الأشخاص مواهب أو علاقات خاصة كما أوضحت من قبلُ.

كان ذلك يكفي لو أنَّه وقف عند هذا الحد، وبدلًا من ذلك، فقد طرح الدكتور غولدشتاين فرضية رابعة مفادها أنَّني أعاني اضطراب توهم من النوع المختلط، الذي يشمل جانبين، هما: جنون الارتياب، وجنون الشعور بالعظمة [531].

أود التذكير هنا أنَّ الطب النفسي في عهد الاتحاد السوفيتي السابق كان قد اعتمد مصطلحات وتشخيصات مماثلة لمهاجمة المثقفين والمنشقين السياسيين في مرحلة الحرب الباردة، وقد وُضع ثلث المثقفين السوفيت - الذين اعتُقلوا بتهم المشاركة في أنشطة معادية للنظام- في المصحات العقلية بناءً على هذا التشخيص.

تشمل توهمات الاضطهاد والارتياب - بحسب غولدشتاين- اعتقاد الفرد أنَّه مضطهد وملاحق، وأنَّه يوجد مَن يتجسس عليه، أو يريد إيذاءه، أو حتى قتله، ومثل هؤلاء الأفراد يقضون وقتًا طويلًا في محاولة حماية أنفسهم من هؤلاء الأعداء الوهميين. هنا، كشف غولدشتاين

جنون العظمة الذي يعانيه باختراع واقع يدعم التشخيص الذي أراد القيام به، ولكن، هل سبق لي أن عانيت جنون الارتياب في حياتي؟ أعترف أنَّني كنت أمازح أصدقائي بالقول إنَّ لدينا أجهزة تتبّع فضائية؛ لحفز الشرطة الاتحادية إلى مراقبتنا، وهذا لا يعني أنَّنا نؤمن بهذا (أو أنَّنا مخطئون).

يمكنني أن أُسمي جنون الارتياب بخطر المهنة؛ فقد عملت نحو عشر سنوات مع جهة اعتمدت على المراقبة لكسب لقمة عيشها، وأعتقد بوجود ارتباط وصلة بين المراقبة والاستخبارات.

إذن، هل كنت أعاني جنون الارتياب؟

أذكر أنَّني عندما شكوت المراقبة المشددة في أثناء مفاوضات لوكيربي، ضحك المسؤولون عني بهستيريا، وقال بول هوفين إنَّ أفراد الشرطة الفيدرالية سيكونون مقصرين في أداء واجبهم إذا لم يلاحقوني، وسيكون من الغباء أن لا تتوقعي ذلك وأنت تتعاملين مع دول مثل ليبيا والعراق.

وللمصادفة، فقد سجل مكتب التحقيقات الفيدرالي ما مجموعه (28) ألف مكالمة هاتفية، ومئات من رسائل الفاكس في سنتين قبل اعتقالي، ووجِدت تسجيلات فيديو لي وأنا أسير مع كلبيَّ في الحي الذي أسكنه [532]، وقد تعرَّضت لعمليتي تفتيش من دون إذن، واتهموني في النهاية أنَّني (عميلة عراقية).

فهل كنت أشك في أنَّني كنت مراقبةً لأنَّني فعلًا كنت تحت المراقبة؟

أعترف هنا أنَّ أفكاري بشأن المراقبة قد تبدو غير منطقية لَمن هم خارج المهنة، أو لزملائي الذين لا يعرفون أنَّني عملت وسيطًا سريًّا، وأنَّني كنت على اتصال مباشر بدبلوماسيين من الشرق الأوسط، ومع ذلك لم أكن مستعدةً قط لأناقش مع أصدقائي أي عملية مراقبة ليست مرتبطةً بمهامي الاستخباراتية. فهل كنت خائفة من هذه المراقبة؟ هل قضيت وقتًا طويلًا لحماية نفسي من «أعداء وهميين»، كما قال غولدشتاين؟

الحقيقة أنَّني لم أكن كذلك، وكما قال المحامي اللامع برايان شوغنيزي الذي تولى قضيتي بعد خروجي من كارسويل: «إنَّ امرأة تتعامل مع العراق وليبيا ربما لم تكن تخاف أي شيء».

ومـا فشـل الأطبـاء النفسـانيون في إدراكه هو أنَّني لو كنـت خائفةً لقطعـت علاقاتي بوكالة الاسـتخبارات الأمريكية، ولتوقفت عن الالتقاء بالدبلوماسيين العرب تمامًا، ولعملت في وظيفة أخـرى، أضـف إلـى ذلـك أنَّنـي لم أكـن أعـاني جنـون الارتيـاب، وإلا لمـا اتهمتنـي وزارة العدل بالاجتماع مع عميل سري من مكتب التحقيقات الفيدرالي، (والتآمر مع المخابرات العراقية)، وهذا عمل يتطلب شجاعة كبيرة.

أما التشـخيص الثاني للدكتور غولدشـتاين الذي زعم فيه أنَّني أعاني جنون العظمة، فقد بدا لي مضحكًا وغبيًا؛ ذلك أنَّ أوهام جنون العظمة، كما قال غولدشتاين، تشمل حالات يعتقد فيهـا الأفـراد أنَّهم يملكون مواهـب خاصة أو قدرات اسـتثنائية، وتربطهم علاقات بأشـخاص ناجحين أو بارزين، أو أنَّهم يتمتعون بمواهب خاصة، مثل العرافة والتنجيم [533].

وهذا الوصف قد ينطبق على نصف سكان واشنطن، وشيكاغو، ونيويورك، ولوس أنجلوس، وقادة المنظمات المدنية، والمحللين الذين تستضيفهم القنوات الفضائية.

هنا، كشـف الطب النفسـي عن طبيعته الحقيقية؛ وهي أنَّه يدافع عن الضحالة والتقليدية، ويهدف إلى إبقاء أفراد الشـعب الأمريكي مُغيَّبين مُهمَّشـين جاهلين غير واثقين، بدلًا من العمل بثقة لبناء حياتهم الخاصة.

لو أنَّ غولدشتاين كلمني – بدلًا من اختلاق حكايات– لعرف أنَّني امرأة واقعية لا تسعى إلى الشهرة، وأنا أدرك صعوبة إحداث التغيير، لكنَّه يستحق العناء والتضحيات المبذولة في سبيله، وهذا ما فعلته. ثم، متى كان الطموح والعمل الجاد والدافعية الذاتية والاعتزاز بالإنجاز عيوبًا شـخصيةً؟ ألا يعنـي هـذا ضحالـة التفكير الـذي يحتقـر المحـاولات الفردية للتميـز؟ وحتى لو اتهمني بجنون العظمة لأنَّه لا يحب الدافعية والإنجاز، فهل يعتقد أنَّني أهتم بما يقول؟

والحقيقة أنَّ القاضي موكاسي طرح سؤالًا قاطعًا نفذ من رؤوس الأطباء النفسانيين هؤلاء؛ فقد سأل غولدشتاين: ما فهمك للتهم المُوجَّهة إلى السيدة ليندا اور؟ هل تعرف أنَّ وزارة العدل قد اتهمتها بالانخراط في هذه الأنشطة؟

لقد أشار سؤال القاضي إلى خلل خطير في منطق العلاج النفسي؛ فالتهمة نفسها اعتمدت على علاقاتي بالدبلوماسيين العراقيين في الأمم المتحدة؛ لذلك فإنَّ مُسوِّغ المحاكمة اعتمد على

تلك الأنشطة، لكنَّ الأطباء النفسانيين المجانين تباروا في قاعة المحكمة ليُثبتوا أنَّ هذه الأحداث لم تقع قط، فإن لم تكن قد حدثت، فكيف يستطيع مكتب الادعاء العام أن يُبرِّر التهمة؟

كان هذا القاضي ذكيًّا، ورائعًا، وألمعيًّا، وخبيرًا قانونيًّا!

لقد قصد من سؤاله معرفة إن كانت أنشطتي ترقى إلى مستوى الجريمة، هل كنت عميلةً عراقيةً، أم كنت أقوم بعمل شرعي بإشراف مباشر من الاستخبارات الأمريكية؟

لم تكن وزارة العدل تُقرُّ بأنَّ أنشطتي لم تحدث قط، ولم أُنكر مشاركتي فيها، وحدهم هؤلاء الأطباء المجانين هم مَن أرادوا شفائي من الاعتقاد بأنَّ هذه الأفعال قد حدثت. فإذا لم تكن هذه الأفعال قد وقعت، فمن المستحيل تبرير التهمة المُوجَّهة إليَّ! إلا أنَّ هؤلاء الأطباء لم يفهموا ما رمى إليه السؤال، وبدلًا من ذلك أخذ الدكتور فاس والدكتور ستيوارت كلينمان يُؤكِّدان للقاضي أنَّ حقني بما يكفي من الهالدول، وقضاء وقت كافٍ في السجن، سيُفضيان إلى شفائي من الاعتقاد بأنَّ هذه الأحداث قد وقعت، وهي أحداث نصت عليها مذكِّرة الاتهام نفسها.

وكم سيستغرق هذا الشفاء؟

احتار الطبيبان أمام هذا السؤال الصعب، وأبلغا القاضي أنَّهما لا يعرفان جوابًا عن مثل هذه الأسئلة؛ فقد يستغرق الأمر سنوات عدَّة، أو قد يتطلب الأمر سجني عشر سنوات للتحقق من شفائي التام، وبعدها ستقرر إدارة السجن متى تطلق سراحي.

لكنَّهما اتفقا على أمر واحد، هو أنَّ حقني بكمية كافية من الهالدول سيتلف دماغي بحيث لا أعود أتذكَّر أي شيء؛ سيعاد إصلاح حياتي، ومحوها، أو إنهاؤها مع التحامل الشديد.

الفصل 28
سجن الإصلاح المركزي

يوجد فيلم رائع من بطولة روبرت ردفورد، اسمه (أيام الكوندور الثلاثة)، وهو يثيرني كثيرًا؛ ففي هذا الفيلم، يتورط عميل استخباراتي في عملية سرية في ذروة الحرب الباردة، ويقضى على أعضاء فريقه جميعًا بأسلوب (الإنهاء مع التحامل الشديد)، أما هو فيهرب، ويلاحقه أحد القتلة محاولًا أن يعرف كُنْه الشيء الذي اكتشفه؛ ما جعل الجميع يشعرون بالخوف.

تنتهي القصة بوقوف البطل بشموخ أمام مبنى صحيفة نيويورك تايمز، يُحذِّره رئيسه في وكالة الاستخبارات الأمريكية من الظهور، وينصحه أن يختفي، «وإلا فإنَّ سيارة ما ستقف إلى جانب الطريق في أحد الأيام، وسيُفتح الباب، وقد يرسلون مَن يقتله».

لكنَّ البطل رفض هذا الطلب، قائلًا لرئيسه: «انظر، أين نقف؟» كانا يقفان أسفل لافتة (صحيفة نيويورك تايمز)، وكان يعتقد أنَّه إذا حاول الضابط مضايقته فإنَّ الصحيفة ستنشر كل شيء، وستنكشف عمليات وكالة الاستخبارات الأمريكية كلها، وكذلك عملية قتل زملائه، لكنَّ الضابط هز رأسه قائلًا: «ما أدراك أنَّهم سيفعلون ذلك؟ ما الذي يجعلك واثقًا من ذلك؟».

«أنا متأكد، سيفعلون ذلك، سينشرون كل شيء» (يقول البطل بعفوية) [534].

والحقيقة أنَّ مأساتي هذه تشبه قصة روبرت ردفورد، بطل فيلم (أيام الكوندور الثلاثة)، من أوجه عدَّة، منها أنَّ صحيفة نيويورك تايمز كانت تملك المعلومات الكافية لتفجر هذه القضية؛ فقد أبلغني أحد كُتَّاب الصحيفة أنَّ ريتشارد فيوز وبول هوفين أكدا له - بعد أربعة أسابيع من اعتقالي- تحذيراتي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ودوري في مفاوضات لوكيربي، وكيف بدأت علاقتنا عام 1993م.

فإذا كان هوفين وفيوز قد أكدا للصحيفة حقيقة عملي، فلا شك في أنَّهما أبلغا مكتب التحقيقات الفيدرالي أيضًا، ألا تعتقدون ذلك؟

لأنَّني عملت في الصحافة سابقًا؛ فقد اعتقدت أنَّ الصحيفة تنتظر الوقت المناسب لتنشر خبرًا مثيرًا سيهز الإدارة الأمريكية؛ لذلك، انتظرت بأمل ولهفة نشر هذا الخبر بعد الجلسة الخاصة بالتخدير القسري، لكنَّ روبرت ردفورد كان مخطئًا، فقد كان صمت وسائل الإعلام مطبقًا ومخيفًا، فإذا كانت حياتك تعتمد على تقرير تنشره صحيفة نيويورك تايمز، فأنت - لا شك- ستكون في ورطة كبيرة.

في أيام الانتظار والخوف هذه، أصبح شعري الأشقر أبيضَ في أشهر قليلة بعدما رفض السجن إطلاق سراحي، وقد انتشر الشيب في شعري انتشار النار في الهشيم، وطلبت إلى صالون الحلاقة في السجن أن يصبغه لي، لكنَّهم قالوا إنَّ قوانين السجن تمنع تغيير مظهر السجينات؛ لذلك، بقيت أعاني حالة قلق دائمة بسبب تلاحق هذه الأحداث التي كانت تزداد سوءًا يومًا بعد يوم.

كان سجن الإصلاح المركزي يختلف عن سجن كارسويل في أنَّه كان مكانًا لحجز المتهمين بانتظار محاكمتهم، وكانت هذه الجرائم من كل لون (جرائم قتل، سطو على مصارف، تزييف، اتجار بالمخدرات، إرهاب)، وبالرغم من ذلك فقد تعودت حب هذا المكان.

كانت السيدة آلدريج مسؤولةً عن طابق النساء، وكانت تديره بصرامة آمر معسكر، بحيث لم تكن تتسامح مع أبسط الأشياء، مثل طلاء الأظافر، وقد حافظت على النظام والانضباط في الزنازين التي كانت تضم مئة امرأة، وكنت قد حظيت بحماية خاصة من الحارسات؛ ما منع السجينات من مضايقتي. ربما لم تكن السجينات يدركن أنَّني سجينة سياسية، لكنَّ

الحارسات كنَّ يشعرن بأنَّ شيئًا ما على وشك الحدوث؛ فقد كانت إحدى الحارسات تطلب إلى الجميع الهدوء والانتباه إذا مشيت في الممر، وغنَّت لي حارسة أخرى أغنية عندما رأتني أبكي.

كان نومي مصحوبًا بالقلق والتوتر، أما ساعات يقظتي فكانت مشحونةً بالعواطف المتزاحمة التي لم تجد متنفسًا للتعبير عنها لانعدام الخصوصية، كانت كل واحدة منا مكشوفةً أمام الأخريات حتى في الحمام المكشوف، ومع ذلك فقد عملت جاهدةً على مقاومة يأسي وأنا أنتظر بخوف ذلك اليوم الذي سيُصدِر فيه القاضي حكمه، لم أكن أعرف كيف سيكون هذا الحكم؛ لصالحي أم ضدي.

لو جاء الحكم في غير صالحي لكانت نتائجه مدمرة؛ لأنَّني لن أخسر حريتي فحسب، بل أفضل جوانب حياتي (تفكيري وعقلي)؛ لأنَّ التخدير القسري سيمحو ذكرياتي وسعادتي.

كنت فخورةً بذهابي إلى السجن لمعارضتي العنف والمعاناة التي ستنجم عن غزو العراق، وكنت أدافع بذلك عن موقف حركة معارضة الحرب؛ لأنَّني أُؤمن بهذه القيم طوال حياتي، ولن أندم إذا عانيت بسببها، إلا أنَّ التخدير القسري كان يخيفني. صحيح أنَّ حياة السجن قاسية وكريهة، لكنَّ الإنسان يمكنه أن يتغلب عليها، إلا أنَّ هذا التخدير تحديدًا كان يرعبني حتى الموت؛ لأنَّه سيُدمِّر أفضل ما فيَّ.

لم أُصدِّق أنَّ الغرباء قد يملكون الجرأة على إنكار عملي، ويُسمح لهم بالتحدث أمام المحاكم أكثر من الشهود المشاركين (الأصدقاء والزملاء الذين شاركوا معي في هذه الأنشطة).

إذا كان لدى المحكمة أي أسئلة، فقد بدا لي أنَّ الإجابة عنها ستكون بسيطةً، وذلك بتوجيه مذكِّرات استدعاء لهؤلاء الشهود؛ للإدلاء بإفاداتهم، لكنَّ المحكمة لم تفعل، وكان عليَّ أن أُجيب عن هذه الأسئلة.

لقد طلب المحامي أن لا أكتب إلى القاضي، وقد توقفت عن ذلك إلى أن رفض سجن كارسويل إطلاق سراحي، فبعثت برسائل مطوَّلة أتوسل فيها بعقد جلسة استماع، وقد ندمت لأنَّني لم أفعل ذلك من قبلُ.

في أربع مناسبات، أعددت قوائم بأسماء الشهود وأرقام هواتفهم وعناوينهم، ثم رجوت القاضي موكاسي أن يستمع إليهم قبل إصدار حكمه في قضية التخدير القسري [535]. رجوته أيضًا أن يعطي هؤلاء الشهود المرتبطين بالأحداث الأولوية، بدلًا من الاستماع إلى حاملي شهادات الطب النفسي الذين يستعرضون أنفسهم أمام المحكمة، كنت أعرف أنَّ طلبي ذلك (إعطاء الشهود المشاركين الأولوية بدلًا من الطب النفسي (التخميني)، كما أُسمّيه) سيُمثِّل أساس عملية الاستئناف أمام المحكمة العليا في حال كان حكم القاضي موكاسي ضدي، لكنَّ المشكلة - كما فهمت- هي أنَّه لم يكن باستطاعة القاضي رفض إستراتيجية دفاع المحامي، أو تغييرها إذا رأى أنَّها ستفيدني، أو أنَّ أداء المحامي كان دون المستوى المطلوب.

وتأسيسًا على ذلك، فإذا طلب المتهم عقد جلسة بالرغم من اعتراض المحامي، فإنَّ القاضي لن يقبل بذلك، زد على ذلك أنَّ المحامي تالكين لم يكن يريد من الشهود أن يكشفوا كيف يمكن إثبات روايتي بسهولة، أو كيف اضطر العم تيد إلى عمل مقابلات مع هؤلاء الشهود نيابةً عني، وهكذا كان تالكين يحمي نفسه حتى لا ينفضح أمر عدم كفايته، لكنَّ هذا لم يمنعني من كتابة رسائل حزينة للقاضي موكاسي تُبيِّن ما كنت أعانيه في ظلمة زنزانتي، كنت يائسةً جدًّا حتى إنَّني اقترحت أن يدلي مسؤولي السابق بول هوفين بشهادته - في جلسة مغلقة- عن علاقات العمل معه [536]، وكيف قدَّمني إلى الدكتور فيوز، وكيف دربني على الاتصال بالبعثة الليبية في الأمم المتحدة، وكيف كنا نلتقي مساء كل يوم خميس على مرأى ومسمع من كبار موظفي الكونغرس.

كان الهدف من ذلك كله هو طرح أسئلة مباشرة على هوفين: هل حدث هذا أم لا؟

إذا أنكر هوفين والدكتور فيوز إشرافهما على عملي، فهذا يعني أنَّهما يكذبان، ويعيقان سير العدالة؛ ما يضطرني إلى المطالبة بمحاكمتهما.

ولأنَّ حراسة سجن الإصلاح المركزي كانت مشددةً؛ فقد كنا نخضع لعملية عَدِّ السجناء بانتظام؛ ما كان يبقينا (15) ساعةً في اليوم داخل الزنازين.

في بعض الأحيان، كنت الوحيدة التي تتحدث الإنجليزية في زنزانتي؛ ما يجعل تبادل الحديث عملية صعبة، فنلجأ إلى لغة الإشارة، وبالرغم من محاولتنا أن نكون ودودات، فإنَّ

حشـر أربع نسـاء في زنزانة ضيقة كان سـببًا في التوتر، يضاف إلى ذلك أنَّنا كنا على أعصابنا بانتظار أن يقرر القضاة مصائرنا.

كان إغـلاق الزنازيـن علينـا يترك لنا فرصة للتفكير واسـترجاع الذكريـات. وفي الحقيقة، فـإنَّ الدكتـور فيوز وهوفين احتلا الكثير من تفكيري؛ أذكر أنَّني كنت أجلس في شـاحنة هوفين في شهر أكتوبر أو نوفمبر من عام 1993م، وكان يضحك بينه وبين نفسه بطريقته الساخرة.

هوفين: «هـل تعتقديـن أنَّني عثرت عليك مصادفة، وأنَّني عرفت أنَّك حذَّرت من تفجير مركز التجارة العالمي؟ أنا أعرف أشياء عنك أكثر مما يعرف أصدقاؤك وعائلتك، ما الشيء المشـترك بيننا؟ لا شـيء إطلاقًا؛ فأنا جمهوري محافظ، وأنت ديمقراطية حمقاء، أنا جنـدي، وأنت ناشـطة سـلام، لا توجد طريقة لنتعارف إلا عـن طريق تحذيرك المتعلق بمركز التجارة العالمي، لقد بعثوني لأبحث عنك، إنَّهم يعتقدون أنَّه لا بُدَّ من مراقبتك، وهم لا يريدونك أن تظلي طليقةً في واشنطن، وتُسبِّبي المزيد من المشكلات».

أو عند اجتماعي معه قبل ذهابي لمقابلة النائب السابق رون وايدن من أجل الوظيفة:

هوفين: «لا تشتكي إلى وايدن من المراقبة، لا أحد ينتهك حقوقك وهو يراقبك، لا يُسمح لوكالة الاسـتخبارات الأمريكيـة باسـتهداف المواطنـين الأمريكيين، أو القيـام بعمليات داخل الولايـات المتحـدة، إنَّ مَـن يقـوم بذلك هـو وكالة اسـتخبارات الدفـاع، وهي محقة في مراقبتك».

وقـد أثـار اسـترجاع حديث معين ذكريات حزينة، كان ذلك في أثنـاء محاكمة لوكيربي عام 2000م.

هوفين: «كنت أُفكِّر في ما عساي أن أقول إذا دُعيت إلى الإدلاء بشهادة عنك في المحكمة، ولكن من الأفضل أن تعرفي شيئًا، هو أنَّه لو سألني أحد عما إذا كنت عميلًا لوكالة استخبارات الدفـاع فإنَّنـي سـأُنكر ذلـك، إنَّ العملاء أجانب، وأنـا لا يمكن أن أكـون أجنبيًّا؛ لأنَّني وُلـدت في الولايـات المتحـدة، الأمريكيـون الذين يعملـون في وكالة اسـتخبارات الدفاع يُسـمون ضبـاطًـا؛ ولهذا فأنا (ضـابط الحـالة) المسـؤول عنك. عليـك أن تتذكَّري هذا؛ لأنَّ الجواسيس حذرون في استخدام اللغة، وبهذا نستطيع أن نُنكر من دون أن نكذب،

فإذا وقعت في مشكلة ما فمن الأفضل أن تطلبي إلى محاميك أن يسأل إذا كنت ضابط الحالة المسؤول عنك. ولكن، إذا سألني: هل أنا عميل لوكالة استخبارات الدفاع؟ فإنَّني سأنظر في عينيه، وأقول: لا، وهذا ليس كذبًا. وكيفما نظرت إلى الأمر، فإنَّ من الجنون إنكار أنَّ هوفين كان منغمسًا في عالم الاستخبارات الغامض، ومهما كانت اللغة الفنية التي استخدمها هذا العالم الخفي، فإنَّه كان يتبجَّح باكتشاف تورط نائب مدير مجلس الأمن القومي في فضيحة تزويد إيران بالأسلحة أيام الرئيس ريغان، وكان من بين حلقة أصدقائه شخصيات كبيرة في وكالة الاستخبارات الأمريكية، مثل بيل ويزنبيرغر الذي كان على علاقة وثيقة بإدوين ويلسون ضابط استخبارات البحرية الذي أُدين عام 1983م بتهمة تهريب أسلحة إلى ليبيا.

ضمن حلقة الأصدقاء الضيقة كان هوفين يُقدِّم نفسه بوصفه ضابطَ استخباراتٍ ملتزمًا، و(ضابط الحالة) المسؤول عني، وقد وفر لي الحماية اللازمة عندما حاول بعض العرب غير الودودين إيذائي.

وأنا متكومة على سريري الحديدي سألت نفسي: بعد كل هذه السنوات من العمل معًا، لماذا ظل هذان الرَّجلان صامتين وكل هذا يحدث لي؟ لماذا لم يفعلا شيئًا لمساعدتي وأنا أواجه احتمال سجني إلى أجل غير مسمى عشر سنوات، وخطر حقني بدواء الهالدول لمحو ذاكرتي؟ وفي الحقيقة، فإنَّني لم أتوقع مثل هذا الجبن.

لقد عرفنا أنَّ الرَّجلين قالا الحقيقة عندما تحدثا إلى صحيفة نيويورك تايمز، وأنَّ هوفين تحدث إلى العم تيد واعترف بكل شيء، ومع ذلك فقد رفض الدكتور فيوز التحدث إلى المحامين، وكان لا يرد على اتصالاتهم الهاتفية. وفي نهاية إحدى جلسات المحكمة عصر أحد الأيام، همس لي الضابط شميل (عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي) بأنَّ الدكتور فيوز ينفي علمه برحلتي إلى بغداد.

أثار هذا دهشتي؛ لأنَّني اتصلت به نحو أربعين مرَّةً ليدفع لي مستحقاتي المالية لقاء عملنا معًا، في تلك الأيام كانوا يدفعون للوسطاء السريين بعد إكمالهم المشروع المكلفين به؛ ليتأكدوا أنَّ المهمة قد أُنجِزت كما هو مخطط لها.

كان قادة الكونغرس قد أدلوا بتصريحات نارية في المؤتمرات الصحفية، واعدين بصرف مكافآت كبيرة لقاء عملي في قضية لوكيربي وقضايا الإرهاب الأخرى، لكنَّ هذه الوعود كانت تنتهي بانتهاء المؤتمرات الصحفية.

بعدما سمعت ما همس به العميل وهم يقيِّدونني ليعيدوني إلى زنزانتي أيقنت أنَّ الدكتور فيوز كان أيضًا يخشى المحاكمة؛ لأنَّه ربما أخبر رؤساءه في وكالة الاستخبارات المركزية أنَّني لم أُطالب بحقوقي المالية، ليحتفظ بمخصصات العمليات لنفسه، وهذا ما فعله تمامًا؛ إذ استحوذ على (13) مليون دولار من الميزانيات السرية الخاصة التي أقرها الكونغرس، وبنى بها قصرًا بدلًا من صرفها على العمليات الميدانية.

لم أحصل على سنت واحد من هذا المبلغ، وكذلك عميلنا في بغداد الذي كان مستعدًّا لملاحقة الإرهابيين الذين اتخذوا من العراق ملجأ لهم، ولأنَّني طالبت بصرف مخصصات لذلك الرجل؛ فقد وجهوا إليَّ تهمة العمالة، ورموني في السجن.

ما حيَّرني هو أنَّ الرَّجلين لم يتخلَّيا عني في البداية، وأكدا صحة روايتي وعلاقتي بهما، وقد اتصل بي ديفيد صامويل من صحيفة نيويورك تايمز - بعد أسابيع قليلة من اعتقالي- مُؤكِّدًا أنَّه أجرى مقابلات مع هذين الرَّجلين، وهذا يعني أنَّ الصحيفة حصلت على تأكيدات من مصادر وكالة الاستخبارات الأمريكية ووكالة استخبارات الدفاع عن تحذيرات فريقي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

لكنَّ الغريب في الأمر أنَّ صامويل نفسه اتصل بي مرَّةً أخرى ليقول إنَّ هوفين وفيوز أنكرا تلقيهما إشعارًا سابقًا باعتقالي، وإنَّ هذا الاعتقال قد فاجأهما، فسارعا إلى تبني قضيتي؛ لكي تتمكن الاستخبارات من تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه وزارة العدل. وبذلك، تكون صحيفة نيويورك تايمز قد حصلت على سبق صحفي، لكنَّها لم تنشر هذا الخبر، وتلاعبت بالتفاصيل لأسباب لا يعرفها أحد من خارج غرفة الأخبار.

ولو أنَّ الصحيفة مارست دورها الرقابي - نيابةً عن قرَّائها- لسارعت الجهات الاستخباراتية إلى وأد التهمة المُوجَّهة إليَّ في مهدها - على الأقل- بإجباري على قبول اتفاق عدم الإفشاء لقاء إسقاط التهمة.

إنَّ ما فعلته الصحيفة حقيقةً كان نشر تقرير غير محترف لا يرقى إلى معايير الصحافة الموضوعية الراقية، وقد تطرَّقت فيه إلى حياتي ومأزقي القانوني، وتجاهلت عملي في الوساطة السرية؛ والاستنتاج الوحيد لذلك التصرف هو أنَّ ديفيد صامويل كان صحفيًّا شابًّا تعوزه الخبرة للتعامل مع هذه القضية الحساسة، وقد لامني أصدقائي لاختياري هذا الصحفي الغِر الذي مسخ هذه القضية، وأنا أوافقهم هذا الرأي.

على سبيل المثال، فقد هاتفني صامويل قبل أيام قليلة من نشر الخبر، ليقول لي إنَّ الدكتور فيوز بدا قلقًا بعد المقابلة التي أجرتها معه الصحيفة، وإنَّه يريد تغيير أقواله، وهذا ما أدهشني لأنَّ صامويل هاتفني بعد المقابلة مباشرةً، قائلًا إنَّه وصفني كواحدٍ من أبرز الوسطاء السريين في تسعينيات القرن العشرين.

ومما قاله فيوز: «إنَّها تمتلك قدرة خارقة ودقة استثنائية في توقعاتها وتخميناتها، وهي من أذكى النساء اللواتي عرفتهن في حياتي، وكانت ذكيةً في تعاملها مع العرب».

لقد أطربني سماع هذا الإطراء الرائع، كان هذا قبل النشر! لكنَّني صُدِمت عندما قرأت المقالة! وما فعله صامويل - كما قال لي بعض الأصدقاء- هو أنَّه جمع بعض العبارات الغامضة في مقابلات هوفين وفيوز، ثم أخرجها من سياقها، وتوصل إلى استنتاجات لم تُناقَش مع هذينِ الرَّجلين في المقابلات.

وهكذا، فقد شَوَّهت الصحيفة الحقائق، وزادت القضية غموضًا، وأصبحت طرفًا في حرب الاستخبارات، لكنَّني لم أكن الضحية الوحيدة؛ لأنَّ قادة الحزب الجمهوري هاجموا الاستخبارات بعنف، وطالبوها أن تُعبِّر عن سياستهم تجاه العراق؛ لقد أرادوا أن يختاروا الحقيقة كما يشاؤون، وأن يعاقبوا مَن يعارضهم.

وبحسب تفكير قادة الحزب الجمهوري، فإنَّ الاستخبارات وُجدت لحماية السياسيين من الانتقاد الذي قد يتعرضون له بسبب أخطائهم، وهذا مغاير لمهمة الاستخبارات التي وُجدت لحماية الشعب والوطن ومبادئ الديمقراطية.

وبمهاجمتهم إياي بهذه الضراوة، فقد كشف قادة الحزب الجمهوري عن شيء أكثر بشاعةً هو جهلهم بكيفية عمل فرق مكافحة الإرهاب، وكرههم لَمن يؤدون هذا العمل، ومعاداتهم لهم؛

لهذا فهم يلقون بأخطائهم على كاهلنا، ويسجنوننا عندما نُهدد بكشف الروايات التي يريدون تسويقها؛ لذا فإنَّ أي سياسي في واشنطن يقول غير ذلك هو إنسان كاذب.

كتمان دليل براءة المتهم

لقد سُئلت مرَّات عدَّة: لماذا لم يكتشف مكتب التحقيقات الفيدرالي الكثير من الحقائق عني إذا كان عملي رسميًّا وحقيقيًّا؟ والجواب هو: ومَن الذي يقول إنَّه لم يفعل؟

الواقع أنَّهم كانوا يعرفون أنَّني أعمل في الوساطة السرية، لكنَّ قانون الباتريوت كان يمنعهم من كشف الحقائق، وقد حاول عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي العثور على أي شيء يُثبِت تهمة العمالة للعراق، فاقتحموا بيتي مرَّتين، ولم يجدوا شيئًا يمكن أن يُقدِّموه إلى هيئة المحلفين سوى ثلاث فواتير قيمتها (93) دولارًا؛ ليُثبِتوا أنَّني تناولت طعام الغداء مع دبلوماسي عراقي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر [537]، إضافةً إلى شريط مصور من كاميرا خفية في فندق الرشيد ببغداد [538]، كان هذا الشريط يصور اجتماعي مع صديقي في المخابرات العراقية الذي كان سيساعد مكتب التحقيقات الفيدرالي على ملاحقة الإرهابيين المختبئين في العراق.

لكنَّ هذا الشريط لم يخدم الهدف الذي أراده الادعاء العام، وإنَّما أثبت نجاح مشروع السلام، بما في ذلك تعاون العراق مع جهود مكافحة الإرهاب، واستعداده للسماح بعودة الشركات الأمريكية للعمل في القطاعات الرئيسة بعد رفع العقوبات [539]. وقد أدركت فورًا أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية لا يمكن أن تَعْرِضَ ذلك الشريط أمام هيئة المحلفين؛ لأنَّها لو فعلت ذلك لانهار المُسوِّغ الواهي لهذه الحرب البغيضة؛ ولذلك، لجؤوا إلى هذه المؤامرة لمنعي من المطالبة بمحاكمة أنفي بها التهم المُوجَّهة إليَّ، وقد اتفق مكتب الادعاء العام ومكتب التحقيقات الفيدرالي ومكتب السجون على إنكار أنَّني عملت وسيطًا سريًّا؛ ولهذا فقد صنَّفوا الحقائق كلها المتعلقة بعملي ضمن بند السرية، ومنعوا المحامين من الاطلاع عليها، واحتموا خلف قانون الباتريوت.

يُسمى هذا في إجراءات المحكمة (كتمان دليل البراءة)، وهو ما قد يُعرِّض المدعي العام لإجراء تأديبي قد يصل إلى منع ممارسة المهنة؛ لأنَّ تصرفه غير أخلاقي. إنَّ كتمان دليل البراءة هو ما يفعله قانون الباتريوت سيئ الذكر في أمريكا الجديدة.

دعم منظمة العفو الدولية

كان يمكنهم إحراز النجاح لولا إصرار صديقي فيلدز، ونشطاء الحقوق المدنية، والصحفية الإذاعية جانيت فيلان.

في صباح أحد الأيام، وبعد أسابيع قليلة من الجلسة الخاصة بالتخدير القسري، أيقظني الحراس على غير العادة في الساعة الخامسة والنصف لجلسةٍ غير مقررة، ففاجأني ذلك، وتوقعت الأسوأ من استدعائي غير المتوقع إلى المحكمة، وبكيت بحرقة لاعتقادي أنَّ القاضي سيُصدِر حكمه بالتخدير القسري، ليقتادوني بعد الحكم، ويعيدوني إلى سجن كارسويل بالقوة. قبل أيام، حُكِم على زميلتي في الزنزانة بالسجن ست سنوات لإدانتها بتهريب الهيروين من البرازيل، لكنَّ هذا لم يمنعها من مواساتي؛ لأنَّني كنت في وضع أسوأ من وضعها.

عندما وضعوني في قفص الحجز جاء المحامي مسرعًا، كنت أتوقع أي شيء عدا ما جاء ليقوله لي: «لقد أخذ بعض المدونين يتداولون قضيتك في المواقع الإلكترونية والإذاعات، وأخذ الناس يبعثون رسائل إلى القاضي». وفي لحظةٍ تحول حزني إلى فرح لا يوصف.

وأضاف: «لقد بعثوا إلى القاضي تقارير الطبيب النفساني الذي كنت تقابلينه في ميريلاند، وقد غضب القاضي موكاسي لدرجة جعلته يدعو إلى هذه الجلسة لمناقشة الأمر» [540].

«من الأفضل أن تقولي لأصدقائك أن يتوقفوا عن ذلك!».

حسنًا، لقد كانت هذه هي اللحظة التي أنتظرها من منظمة العفو الدولية في عصر (الإنترنت)، وقد شكرتها من أعماق قلبي بصمت. في لحظةٍ من تدفق المشاعر أمسكت قضبان القفص، قائلةً له:

«لـن يتوقـف أصدقائي، أنتم مَـن يجب أن يتوقف، هذه أمريكا، نحـن نقاتل من أجل حماية حقوق المتهمين كلهم وفقًا للدسـتور، لن تنجو بفعلتكم من العقاب أبدًا، هل تسـمعني؟ قل لذلك المدعي العام القذر أوكالاهان إنَّنا لن نتوقف عن القتال من أجل حماية الدستور. أنتم تنتهكون القانون».

كانـت تلـك لحظـةً فاصلـةً، ونقطـةَ تحـول في قضيتـي، أدركـت فورًا مَـن الـذي كان يحرك المُدونين؛ ما اضطر المحكمة إلى مواجهة رد الفعل العكسي هذا.

لقد أنقذ فيلدز وجانيت فيلان حياتي في ذلك الصباح، وكنت أود أن أشـكرهما من صميم قلبـي؛ لأنَّهمـا كسـرا صمـت وسـائل الإعـلام، وكشـفا الحقيقة التي كانـت وزارة العـدل تحاول حجبها عن الناس. وهكذا، اسـتطاع المُدونون أن يملأوا الفراغ الذي أحدثته وسـائل الإعلام، وأصبحوا أفضل أمل لحماية ديمقراطيتنا. وما فعله صديقي فيلدز هو نشر ملاحظات الدكتور تاديسا عن الجلسات التي أمرت بها المحكمة، وجاء فيها أنَّني لا أعاني أي اكتئاب، أو اضطراب في المزاج، أو أعراض لمرض عقلي.

ثـم انتقـل فيلـدز وجانيـت إلى محطـات الإذاعة البديلـة المعروفـة بدفاعها عـن الحريات، وطالبـا المسـتمعين الاتصـال بالمحكمة، وقد قال أحـد المتصلين: لماذا لم تَظهـر أعراض المرض العقلي في الحياة الواقعية، وظهرت عندما دخلت الاعتبارات السياسية في المعادلة النفسانية؟

وهذا ما جعل القاضي موكاسي يغضب بشدة، ويبحث عن إجابة لكلٍّ من السؤالين الآتيين:

لـماذا نُشـرت هـذه الوثائـق في مواقـع التواصـل الاجتماعـي ولم تَظهر في المحكمـة؟ لماذا لم يتطـرَّق المحامـي إلى هذه الوثائق، وهو يعرف أنَّني كنت أقاتل من أجل حياتي؛ لتجنب التخدير القسري لعلاجي من حالة غير موجودة؟ [541]

كانت تلك الملاحظات من مرجع معتمد في الطب النفسي راقبني مدَّة سنة كاملة، فما الذي يمكـن أن يُفسِّـر هـذا التناقض بين هـذه الملاحظات وإفادات الدكتور فاسـ والدكتـور كلينمان والدكتور دروب التي أدلوا بها بعد أداء القسم؟

طلب القاضي تفسيرًا لهذا التناقض، لكنَّه لم يحصل عليه، وعندما اقتادني الحراس وأنا مقيَّدة ليخرجوني من قاعة المحكمة، التفتُّ إلى المدعي العام إدوارد أوكالاهان، وقلت بصوت عالٍ: «هذه محاكمة مشبوهة، إنَّ شهودي يُثبِتون صحة روايتي، وأنتم لا تسمحون لهم بالظهور أمام القاضي؛ لأنَّ أكاذيبكم ستنكشف، أنت مدعي عام قذر يا سيد أوكالاهان، أنت لا شيء، بل مجرد محتال».

عندما سمع القاضي موكاسي ذلك انحنى، وجفل، وهز رأسه، لكنَّه عرف أنَّ ما قلته كان صحيحًا، وأنَّ المزيد من الحقائق سوف تتكشف.

الحياة في سجن الإصلاح المركزي

لا أستطيع القول إنني بقيت هادئة ورابطة الجأش في ذلك الصيف الحار الرطب في مدينة نيويورك؛ لأنَّ الخوف كان يسيطر عليَّ.

في الطابق الخاص بالنساء السجينات، لم يمر نفاق وزارة العدل بطلبها تخديري قسرًا مرور الكرام؛ فقد رأت السجينات الأخريات أنَّ من الظلم أن يُسجَنَّ سنوات عدَّة لاتِّجارهن بالمخدرات، في حين تسجنني هذه الوزارة لأنَّني أرفض تناول مخدرات آثارها الجانبية أسوأ بكثير مما كان بحوزتهن عندما أُلقي القبض عليهن. وبالنسبة إليهن، فلا يوجد فرق بين الأدوية التي يصرفها الأطباء والمخدرات المُحرَّمة.

وفي الحوارات التي كانت تجري بينهن، اتفقت السجينات على أنَّ السجون تمثل سوقًا كبيرةً لشركات تجارة الأدوية، وتُعَد مصدر ربح وفير لها.

أشك في أنَّ هذا النفاق قد غاب عن ذهن القاضي موكاسي أيضًا، لكنَّني لم أكن أعلم ذلك عندئذ، وكل ما رأيته هو أنَّ الجميع كانوا يكذبون عليه، وكلما كانت الكذبة خياليةً كان حظها في النجاح كبيرًا.

وهكذا، أخذت أتكيف مع حياة السجن، فماذا كان بوسعي أن أعمل غير ذلك؟ كان الطعام رديئًا، والزنازين مكتظةً، وكتب القانون في المكتبة ممزقةً.

أما الترفيه الخارجي فكان يقتصر على قضاء ساعة على السطح يومًا بعد يوم؛ للعب كرة الشبكة، والسلة، واليد، وأما السجناء الذكور فكانوا يقضون وقتًا أطول، ويلعبون ألعابًا أكثر.

وفي الحقيقة، فإنَّ السجينات كنَّ بحاجة إلى قضاء وقت أطول في الخارج؛ للتخفيف من ضغوط المحاكمات والأحكام.

وبالرغم من ذلك كله، كان هذا السجن جنةً مقارنةً بسجن كارسويل الذي يشهد إساءات مخيفة بحق النساء، والأكثر من ذلك أنَّ نظام الضبط الشديد كان يمنع التصرفات العنيفة، يضاف إلى ذلك أنَّ هذا السجن ربما كان الأكثر نظافةً من بين السجون الأمريكية جميعها؛ لأنَّ السجينات كنَّ يقضين اليوم وهنَّ ينظفن جدران الزنازين، فكانت تبدو لامعةً برَّاقةً، وقد دُهشت من ذلك في البداية، لكنَّني صرت أمارسه فيما بعد؛ لأنَّ هذا الجهد البدني كان يبقينا مشغولات طوال اليوم.

وما كان يُخفِّف عني هذه المعاناة هو أنَّ نيويورك كانت قريبةً من مكان سكن صديقي فيلدز الذي كان يزورني أيام الزيارات والأعياد. وسأظل أتذكَّر طوال حياتي صالون التجميل الذي أنشأته السجينات للاعتناء بنا؛ حتى يبدو مظهرنا جميلًا أيام الزيارات والمحاكمات.

منح هذا الصالون بعض السجينات فرصةً ليتعلمن المهنة، ويجدن وظيفة بعد خروجهن من السجن، وقد أسهمت الحياة الروحانية في جعل السجينات يتحمَّلن قسوة السجن، ويُعِدن ترتيب أولوياتهن، ويعترفن بمسؤولياتهن عن قراراتهن السيئة.

وفي الواقع، فإنَّ وجودي بين تلك النساء جعلني أُدرك أنَّ الشر موجود خارج أسوار السجن أكثر من داخله، ويتمثل هذا الشر في فساد الأطباء النفسانيين الذين تمرَّسوا في معرفة عيوب القانون من أجل انتهاك أبسط حقوق الحماية التي يستحقها المتهم.

وقد أدرك هؤلاء أنَّهم كذبوا على المحكمة، فاتحدوا لحماية أنفسهم ومنع كشف حقيقتهم عن طريق طمس الحقائق، لا يملك هؤلاء الأطباء أي وازع أخلاقي يمنعهم من الكذب وتزييف الواقع.

إنَّ هـذه الممارسـات الخادعـة هـي التي جعلتنـي أُطالب بتقييـد دور الأطباء النفسـانيين في إجراءات التقاضي؛ لأنَّهم لا يسعون إلا لتحقيق الربح، والحفاظ على سُلْطتهم، بعدما أصبحوا أداةً في يـد السياسـيين لمعاقبـة كل مَن يُفكِّر بحريـة مثلما فعلوا بي لمعارضتي اسـتخدام العنف في السياسـة الخارجيـة؛ إذ وضعـوني في السـجن مـن دون محاكمة، ما يتناقض مـع كل مبادئ الديمقراطية التي تحترم تعدد الآراء.

إنَّ كل مـا قامـوا به كان صورةً لما كان يدور في الاتحاد السـوفيتي السـابق عندما كان الطب النفسـي يُسـتخدَم في معاقبة المفكرين والمثقفين والمنشـقين لتصحيح تكفيرهم السياسـي؛ وما جعلنـي أرتعـب هـو أنَّ هـذا لم يكن يحدث في موسـكو بلينينغـراد عـام 1953م، وإنَّما في مدينة نيويورك عام 2006م.

الفصل 29
الرجل الأخير

لم أتوقف طوال أيام الصيف المشبعة بالرطوبة، وأنا في سجن الإصلاح، عن التفكير في كل هـذا الجنون المصاحب للورطة التي وقعت فيها، كان المعلقون يزعقون، والمهرجون يسـتهزئون، والجميع يكيل الاتهامات والانتقادات؛ لفشلي في اكتشاف مخطط الهجوم على مركز التجارة العالمي يوم الحادي عشر من سبتمبر.

شـاهدت ذلك كله على التلفاز في السـجن، وأنا لا حول لي ولا قوة، كان كل ما يُعْرَض مجرد مشاهد من المسرح السياسي الحقيقي الذي اعتادته واشنطن.

كان هذا كله يحدث، وأنا قابعة في السجن - بعدما أعلنوا أنَّني غير أَهْلٍ عقليًا للمثول أمام القضاء- لأنَّني كنت أُؤمن ببراءتي لعدم توافر الدليل ضدي [542].

وتأسيسًـا على ذلك، فقد قرر طبيبان نفسـانيان - اعترفا أنَّهما لم يلاحظا على سلوكي أي أعراض لمرض عقلي- أنَّنـي «لا أُقدّر خطورة التهـم المُوجَّهة إليَّ، وهذا الإقـرار من جانبي قد يكون ضروريًّا لجعلي أُسـهِم في الدفاع عن نفسـي»، ولكنَّني اختلف معهما في الرأي؛ فإذا وجد مَن يعاني اضطرابًا عقليًّا فهو الإدارة الأمريكية نفسها التي تحاول التملص من مسؤوليتها عن القـرارات التـي اتخذتهـا قبل الحـرب على العراق، وكنت في لحظات الغضب أسـأل الحراس: أليس من الأفضل حقن قادة الكونغرس بالهالدول لعلهم يكتسبون بعض المصداقية عند اتخاذ القرارات؟

ويا للأسف، فإنَّ هذا غير ممكن لأنَّهم كانوا في السُّلْطة، أما أنا فلا سلطة لي، فقد كنت حيث أرادني قادة الحزب الجمهوري أن أكون؛ محتجزةً مقيَّدةً، حتى يفعلوا ما يريدون من غير أن يتحداهم أي إنسان.

وما أغضبني هو أنَّ الجمهوريين أدركوا – بعد إقصاء العراق عن طريقهم- أنَّه يمكنهم إلهاء الناخبين الغاضبين عن طريق التبجُّح بنجاح أداء قيادتهم في مكافحة الإرهاب، لكنَّ إنجازاتهم كانت في الحقيقة أقل مما تباهوا به، وما قيمة ذلك؟ لو أصدر القاضي قرارًا بتخديري قسرًا، لكانت لعبة الحزب الجمهوري قد اكتملت، ولحملوني وزر أخطائهم، وما استطعت الخروج من السجن ألبتة لفضح أكاذيبهم.

ولكن، كيف استطاع الجمهوريون تبرير هذا الكذب الفاضح؟ لقد فعلوا ذلك باستخدام منطق فاسد بسيط، هو أنَّ الاستخبارات وُجدت أصلًا لحماية القيادة قبل أي شيء آخر، وأنَّ على رجال الاستخبارات أن يعملوا على تلميع صورة القادة؛ سواء استحقوا ذلك أم لا، حتى لو كانت الحقيقة هي الضحية، فالمهم هم السياسيون، وليس الشعب.

أما فيما يتعلق بسياسة مكافحة الإرهاب فقد تحولت إلى مسرحية أبطالها أعضاء الكونغرس، وأصبحت هذه السياسة جوفاء على أرض الواقع، وأضاعت الكثير من الفرص، لماذا لا نصيد عصفورين بحجر واحد؟

الفعل أفضل من القول، هذا أمر متعارف عليه، إلا أنَّ الإدارة الأمريكية لا تعترف بذلك. ولسوء طالعي، فإنَّ الحزب الجمهوري كان يحظى بالأغلبية في الكونغرس والبيت الأبيض. ولكن، كيف يمكن إنهاء ميزان القوى لصالح الجمهوريين أو الديمقراطيين؟ كان الجمهوريين يؤمنون بأنَّ أي عمل يحمي سياستهم الخاصة بالأمن القومي، هو عمل مشروع حتى لو انتهك الدستور؛ لذلك كان سجني وتهديدي بالتخدير القسري إستراتيجيةً مناسبةً لبقائهم في السُّلْطة، وهذا هو الهدف الرئيس، وسأكون الضحية على مذبح الطموح السياسي.

لنكن واقعيين، لقد كان كذبهم أقوى من صدقي، وكانت هذه هي المشكلة في قضيتي.

وفي فصول هذه الملهاة جميعها، كان القاضي موكاسي هو العامل المجهول الغامض، وكان مصيري كله يعتمد عليه، وكان هو الوحيد القادر على تفسير هذا التناقض في التقارير

المتضاربة، وكنت أنا الضحية، لقد توقعنا أن يصدر القرار في أسابيع قليلة، لكنَّنا انتظرنا أربعة أشهر.

كان القاضي موكاسي يوشك أن يتقاعد؛ ما يعني أنَّ الحكم في قضيتي سيكون هو آخر حكم يُصدِره في تاريخه المهني [543].

لحُسن الطالع، فإنَّ المسؤولين السابقين عني لم يتركوني في هذه المعمعة أتدبر أموري وحدي؛ فقد أخبرني الدكتور فيوز وهوفين قبل سنوات بما يجب عليَّ فعله إذا أُلقي القبض عليَّ، وهو أن أقول للقاضي كل شيء. لكنَّني لم أفعل لأنَّني توقعت من المحامي أن يقوم بذلك، واعتقدت أنَّ الأطباء النفسانيين الأغبياء سيُصدِرون تقريرًا دقيقًا عن حالتي.

أما الآن فقد تلقى القاضي موكاسي ما يكفي من المعلومات عن طريق الرسائل التي كانت تصل إليه من أصدقائي، فأصبحت لديه صورة واضحة عن روايتي [544]. كان يمكنه رؤية الأطراف القوية المصطفّة ضدي، لكنَّنا لم نستطع أن نتصور كيف يمكنه أن ينهي هذه اللعبة، وقد يخضع لرغبات الحكومة، ولن يقاوم، وهذا ما كان يرعبني.

إنَّ أي قاضٍ كبير مثل موكاسي يُفكِّر في كيفية جعل قراراته تمثل سابقةً لقضايا أخرى مستقبلًا، لكنَّ القضاة كافةً لا يفعلون ذلك. وما كان يمكن لقاضٍ لا يتمتع بخبرته وبصيرته أن يضع إستراتيجيةً لمنع تخديري القسري، وتخليصي من قبضة قانون الباتريوت في آنٍ معًا.

كان صيف نيويورك حارًا ورطبًا، ومرَّت الأيام وأنا أنتظر في قلق وخوف، ولم أكن لأصمد لولا دعم السجينات الأخريات، خاصةً صديقتي اليابانية سارة ياماساكي، مغنية الأوبرا التي كانت تتحفنا بأدائها على سطح السجن.

كان السطح فوق الطابق الحادي عشر، ويطل على مساحات خضراء في مانهاتن؛ ما يجعل السجينات يشتقن إلى الخضرة والشجر والحرية.

في عصر أحد الأيام قالت إحدى النساء المتدينات إنَّها تصلي لله لكي يبعث لنا وردًا، فضحِكْتُ، ثم أضافت: «إنَّ الله على كل شيء قدير، انتظرن، وسترين». وفجأةً، هبت ريح قوية، وطارت في السماء غيمة من زهور القرانيا البيضاء، ثم نزلت على السطح وفي ساحة السجن،

لم نُصدِّق ما حدث، فأخذنا نتسابق لجمعها ونحن في فرح غامر، وتلك المرأة تقول لنا: «لقد أخبرتكن أنَّ الله سيبعث لنا وردًا». ثم نظرت إليَّ قائلةً: «إنَّ الله معك يا سوزان، وهو لن يسمح لهم بإيذائك، حاولي أن لا تخافي». ولكن، مَن يده في النار ليس كمَن يده في الماء؛ فعندما تكون محجوزًا في سجن أربعة أشهر، فإنَّ هذه المدَّة تبدو لك سرمدية، خاصةً إذا كنت تنتظر مثل هذا القرار الحاسم الذي سيُؤثِّر فيما بقي من حياتك.

في عصر ذلك اليوم ذهبت لأعيد رواية كنت قد استعرتها من مكتبة السجن عن جاسوس يساق إلى كوخ، ثم يتولى طبيب نفساني تابع لوكالة الاستخبارات المركزية تخديره؛ لمنعه من الحديث عن عملية تُحاك خيوطها في السفارة السوفيتية في أثناء الحرب الباردة.

بدا لي كما لو كانت الرواية تحكي قصتي، ثم نظرت باتجاه أحد الحراس، وسألته إن كان المحامي قد سأل عني، فأجاب بالنفي. كان الحراس قد سمعوني وأنا أسأل هذا السؤال من قبلُ، كانوا يواسونني، ويُؤكِّدون لي أنَّهم سيبلغونني فورًا إذا استجد جديد.

في المساء، ذهبت لأستحم بعد العشاء هربًا من ثرثرة السجينات، وطلبًا لشيء من الخصوصية. في تلك اللحظة غير المتوقعة جاءت الرسالة، وفجأةً، أخذت إحدى زميلاتي في الزنزانة تدق باب الحمام، قائلةً إنَّ المحامي ينتظرني، وإنَّ الحراس قد جاؤوا ليأخذوني إليه.

خرجت وأنا مبتلة، ولم أنتظر لأمشط شعري وأخذت أركض مع الحراس باتجاه قاعة الزوار، عندما وصلت إلى حيث كان يجلس سام تالكين، وقفنا مذهولين، وكل واحد منا ينظر في عيني الآخر، ثم قال بهدوء: القاضي موكاسي حكم لصالحك، ستعودين إلى البيت.

كان تالكين مذهولًا مثلي، فبجرة قلم من القاضي انتهى هذا الكابوس الطويل بعد أحد عشر شهرًا قاسية في السجن.

سجدت لأشكر الله؛ لأنَّه أنقذ عقلي وجسدي وروحي. وفي الحقيقة، فإنَّني لم أستطع الوقوف ثانيةً على قدمي.

صحيح أنَّ سمعتي قد تشوهت، كما أراد قادة الحزب الجمهوري، ولكنَّ عقلي وجسدي وروحي - وهي كل ما يهمني- لا تزال سليمةً، كدت أطير من الفرح، كانت السجينات قد خلدن

إلى النوم، ولم أجد مَن يشاركني فرحي، لكنَّني أعرف أنَّ السجناء يفرحون إذا أُطلِق سراح أحدهم، ولكنَّهم يحزنون في الوقت نفسه. وفي الأحوال كلها، فأنت لا تنساهم، خاصةً أولئك الذين وقفوا إلى جانبك، وستظل تتذكَّرهم طوال حياتك.

في الصباح جاؤوا ليأخذوني إلى المحكمة، وفي الساعة الحادية عشرة من يوم الثامن من شهر سبتمبر عام 2006م، وفي آخر يوم عمل له في القضاء، أعلن القاضي موكاسي رفض طلب الادعاء بتخديري قسريًّا، وأطلق سراحي بكفالة نصف مليون دولار [545].

لوَّحت له بيدي لأشكره، فارتسمت ابتسامة كبيرة على شفتيه، وكان هذا آخر ما رأيته منه بعدما جاء الحاجب ليخرجني من القاعة. أود أن أعترف هنا أنَّ القاضي موكاسي هو الذي أنقذ حياتي، وأنا أُسميه بطلي، وهذا ما كان يدهش كثيرين؛ إنَّه رجل لا يشك أحد في نزاهته والتزامه بالقانون، وفي قضيتي، فقد كان محاطًا بمجموعة من الأوغاد يكذبون على المحكمة في كل فرصة تتاح لهم، وأنا أُدين له بحياتي. لقد أصبح بطلي في هذه المؤامرة القانونية الشريرة، فلولا ذكاؤه وفراسته لتحطَّمت روحي وجسدي بالتخدير القسري، والسجن إلى أجل غير مسمى، وهذا هو (الإنهاء مع التحامل الشديد)، هذا هو الإعدام من دون إراقة الدم.

وبالرغم من كل المكر والخداع الذي كان يحيط بالقاضي موكاسي، فإنَّه حقق شيئًا عظيمًا لم أكن أحلم به، هو تفوقه على الأطباء النفسانيين، وإصداره حكمًا سيحمي مزيدًا من الأمريكيين، ولست نادمةً على قضاء أربعة أشهر إضافية في السجن في انتظار هذا الحكم [546].

لقد استخدم بذكاء حجة المدعي العام المطالبة بالتخدير القسري لوقف إطالة أمد محاكمتي، حيث تغاضى عن الأدلة السرية، واعتمد على الأدلة المتوافرة التي تُبرِّر هذا التخدير، ليتساءل: هل كانت أنشطتي ترقى إلى مستوى النشاط الإجرامي؟ فإذا كان الادعاء العام محقًّا بخصوص حالتي العقلية، فمن المستحيل أن أُقدِم على عمل إجرامي.

كانت تلك الطريقة الوحيدة لحمايتي.

لقد بنى القاضي موكاسي قراره برفض التخدير القسري على ثلاث نقاط: أُولاها أنَّني لم أكن أُمثِّل خطرًا على نفسي أو على الآخرين، وثانيتها أنَّ الأدوية لن تُحسِّن جوهر حياتي اليومية، وثالثها أنَّ القاضي كان يشك في جدية الادعاء العام في عرض القضية للمحاكمة [547].

وبالرغم من هذا القرار الحاسم، فإنَّ القاضي موكاسي -للأسف- أبقى على استنتاج عدم الأهلية القانونية للمثول أمام المحكمة، وقد استند قراره إلى بعض آرائي الروحانية، وإيماني بالله والملائكة والنبيين، واهتمامي بالتصوف، وقد أبلغته في إحدى رسائلي أنَّه لن يضرني إذا استند في قراره إلى آرائي الدينية، ولن يُحطِّم إيماني، وكل ما كان يهمني في ذلك الوقت هو أن أنجو من التخدير القسري، مع أنَّ وصفي بغير الأهل عقليًّا كان إهانةً لي، والحقيقة أنَّه تصرف وفقًا لما قلت له أنَّني على استعداد لقبوله.

أنا على قناعة بأنَّ القاضي موكاسي رأى أنَّ تحريري من السجن، وتبرئتي من تهمة سيئة، مع إبقاء انعدام الأهلية القانونية، كان سبيله الوحيد لقتل القضية؛ وهذا ما أوصلنا إليه قانون الباتريوت: الاختيار بين انعدام الأهلية القانونية، أو تمزيق الدستور والإجراءات القانونية المرعية، ثم انتهاك حقوق المتهمين المحمية في النظام القضائي.

ونظرًا إلى وجودي في السجن، من دون أمل في عقد محاكمة؛ فإنَّني ومعظم المتهمين قد نقبل بهذا الخيار، مع إنَّه غير منصف إلى حدٍّ كبير.

خلاصة القول إن القاضي موكاسي منع الادعاء العام من تعذيبي جسديًّا بالهالدول، وضمن أنَّ وزارة العدل ستتوقف عن ملاحقتي لمعرفتي بحقيقة التحذير من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ومشروع السلام العراقي.

لقد (شُق الطفل إلى نصفين)؛ بأن راعى توازنًا قانونيًّا لم يكن مرضيًا لي، لكنَّ المهم في لعبة قانون الباتريوت السيئ هو أنَّ القاضي استخدم الأدوات المتوافرة لديه، فأنقذ حياتي وحريتي.

ومثلما قلت من قبل، فإنَّ هذا الرجل هو بطلي.

الفصل 30

لا تدعِ الأوغاد يقضون عليك

كان خروجي من الزنزانة في سجن الإصلاح خبرةً سريالية، فعندما أحضروني إليه أول مرة فتشوني جسديًّا، وقيّدوني، ورموني في قفص الحجز بانتظار جلسة المحكمة، أما الآن فها أنا ذا أُلوِّح بيدي مُودِّعةً القاضي موكاسي. بعد هذا الصراع العنيف للنجاة من الحجز إلى أجل غير مسمى، لم تستغرق عملية الإفراج عني أكثر من عشر دقائق. فُتِح الباب، فخرجت إلى عالم الحرية، وها أنا أسمع صوت البوابة الحديدية وهي تغلق من خلفي [548]. كان تالكين قد أبلغ صديقي فيلدز الذي كان بانتظاري أمام بوابة السجن.

ثم تقدَّم مني رجل محترم، ومن دون أن يَذكر اسمه، قال إنَّه المستشار القانوني السابق لديكتاتور بنما مانويل نورييغا، وإدوين ويلسون ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية الذي أُدين بتهمة تهريب أسلحة إلى ليبيا في سبعينيات القرن الماضي، وقضى (27) عامًا في السجن الانفرادي قبل أن يُطلَق سراحه، وقد تخلّت عنه وكالة الاستخبارات المركزية، ونفت أن تكون قد كلفته بهذه العملية السرية. مثلما حدث معي إلى حدٍّ ما.

قال لي الرجل إنَّني كنت محظوظةً جدًّا، وأخذ يحملق في وجهي؛ هل كان يتأكد أنَّني ما أزال حيَّةً بالرغم مما مررت به من معاناة رهيبة؟ لم أكن أعرف وقتها كيف يمكن أن يكونوا عنيفين إذا أرادوا أن يعبثوا معي.

عندمـا طلبـت بطاقة العمل الخاصة به هز الرجل رأسـه بابتسـامة، ثم قـال لي إنَّه كان في قاعة المحكمة مصادفة هذا الصباح، محاولاً حل قضية أحد المتهمين في آخر يوم عمل للقاضي موكاسي، وأضاف بأنَّ القاضي كان كريمًا ومتسامحًا معي، ثم أخبرني كيف حقق شخصيًّا مع الجنرال نورييغا في غرفة مظلمة لا يوجد فيها سوى مصباح صغير على الطاولة.

سموني مُتشكِّكةً إذا أردتم، ولكن من المتعارف عليه أن لا مصادفات في عالم الاستخبارات؛ فـإذا كنتـم تُصدِّقـون أنَّ محاميًا كبيرًا تولى قضيتي نورييغا وويلسـون كان يزور المحكمة صباح يـوم إطلاق سـراحي من دون تخطيط سـابق، فلن ألومكـم على ذلك؛ لأنَّكم لا تعرفون أسـلوب عمل الاستخبارات.

عندما صدر الحكم كنت واثقةً أنَّ الجهات الاستخباراتية تمنت أن يتوقف هذا الهجوم الآن، لكنَّ المشـكلة هي أنَّ هذه المسـرحة القضائية لم تنته بعدُ؛ فبالرغم من قضاء سـنة في السـجن، ومرور عامين ونصف العام على اتهامي، فإنَّني لم أُقدَّم إلى المحاكمة بعدُ، ولم يكن أحد يدري أنَّنـي كنـت لا أزال في منتصـف الطريق قبـل انتهاء هذه الورطة. وما حدث هـو أنَّ المحامي وقع في غلطة شـنيعة أخرى عندما فشـل في اسـتغلال الفرصة التي أتاحها حكم القاضي موكاسـي ليطالب برفض القضية، وفي الوقت نفسه، فقد بدأ بعض المفكرين المستقلين بين المُدونين عملية بحث لمعرفة السـر الذي يخفيه الحزب الجمهوري وراء اتهامي، وسـبب رفض الحكومة طلباتي المتكـررة لتقديمـي إلى المحاكمة، لقد أثار اتهامي وفق قانـون الباتريوت اهتمام المُدونين الذين واصلوا الحديث عن قضيتي.

وماذا عني؟ حسنًا، لم أكن أعرف كيف أتوقف.

قبل مواصلة معركتي كان عليَّ أن أستعيد صحتي، وأن أسترد عائلتي الصغيرة، كانت قطتي مدنايـت تنتظـر عند بوابـة البيت حين وصلت أنا وفيلدز، بدت القطة مدهوشـة، لكنَّها عرفتني فورًا، ثم جاء الكلبان الصغيران وأخذا يركضان في الساحة احتفالاً بالمناسبة.

انهالت عليَّ المكالمات من أصدقائي الذين أثنوا على شـجاعتي وصمودي، واسـتغربوا اتهام الحكومـة لي بعـدم الأهلية العقلية، وقد دعاني بعض هؤلاء الأصدقاء إلى التحدث أمام جمعية

سارة ماكليندون، في نادي الصحافة الوطني بواشنطن؛ تخليدًا لذكرى الصحفية الأمريكية الأُولى.

إنَّ الخطاب الذي ألقيته بعد أسبوعين من خروجي من السجن جعل عجلة القدر تدور من جديد، كان الجمهور صغيرًا، وضم نخبة من مثقفي واشنطن، وموظفي الكونغرس، وصحفيين، ومديري مراكز بحوث، وممثلين عن الاستخبارات البحرية ووزارة الخارجية.

كان برايان شوغنيزي من بين الحضور؛ وهو الرئيس السابق لدائرة مكافحة الفساد في المحكمة الاتحادية بواشنطن، وأحد مؤسسي شركة محاماة معروفة [549]، وكان قد عمل مع القاضي جون سيريكا الذي تولى قضايا فضيحة ووترغيت التي اتُّهِم فيها أعضاء من إدارة نيكسون. في تلك المحاكمات نجح شوغنيزي في إدانة اثنين من أعضاء الكونغرس في قضايا فساد، ثم تخصص في قضايا أمنية محلية وعالمية معقدة.

كان شوغنيزي يخفي وراء مظهره الأنيق وسلوكه المهذب، عقلًا قانونيًّا ثاقبًا. بعد سماع خطابي، طرح شوغنيزي سؤالًا في صُلْب الموضوع: «إذا كان المدعي العام يملك دليلًا حقيقيًّا ضدك، فلماذا لم يرفع القضية إلى المحكمة؟ لماذا سمح للمحامي باستخدام ذريعة انعدام الأهلية القانونية للمثول أمام القضاء من دون أن يعترض عليها؟ لماذا لم يهاجمها؟».

ثم عقَّب قائلًا: «عندما عملت في الادعاء العام كنت أريد متهمين يتمتعون بصحة عقلية لأتمكن من إدانتهم وسجنهم، لم أكن أسمح أبدًا لمحامي الدفاع أن يُقدِّم هذه المُسوِّغات من دون أن أتحداه، كنت أقاوم ذلك، وهذا ما يفعله المدعي العام في هذه الحالة، نحن لا نحب ذلك، ولو كنت مكانه لغضبت جدًّا من إعلان عدم أهليتك قانونيًّا».

أدرك شوغنيزي وجود أمر مريب عندما قال: «إذا كان المدعي العام يملك دليلًا حقيقيًّا ضدك»، لقد كان هذا الرجل مهذبًا عندما سأل إن كان يستطيع الاطلاع على الدليل في قضيتي.

التقينا بعد الخطاب، وتحدثنا بعض الوقت. وفي المساء، ذهبت إلى مكتبه، وناقشنا قضيتي مُطولًا، ثم انضم إلينا شخص آخر اسمه توماس ماتنغلي (نجح فيما بعدُ في استعادة سمعتي القانونية من بين الرماد)، لقد أثبت هذا الرجل أنَّه عبقري وفيلسوف بطريقته الخاصة، ومثقف في كثير من القضايا المحلية والعالمية، وكان يستطيع مناقشة أي قضية بتفصيل وبراعة،

ففي أثناء الجلسة، التفت إلى شوغنيزي، قائلًا: «أرى أنَّ عليك أن تتولى هذه القضية يا برايان، يمكنك أن تهزم قانون الباتريوت، يمكنك - على الأقل- أن تبرز بعض عيوبه، هل هذا صعب على شخص مثلك؟».

بدا لي عندها كما لو أنَّ الأقدار أخذت تعيد الأمور إلى مسارها الصحيح مرَّةً أخرى؛ فقد تولى شوغنيزي قضيتي بدلًا من تالكين؛ ما أحدث تحولًا حاسمًا في هذه القضية التي لم تنتهِ بعدُ.

وأخيرًا، وجدت مستشارًا قانونيًّا يعرف كيف تلتقي مصالح الاستخبارات وصناع القرار في واشنطن. وفي لحظة وفي لقاء واحد، وبمساعدة من ماتنغلي، أخذت قضيتي تتحرك على المستويات كلها.

في تلك الليلة أيضًا اكتشفت أمرًا مهمًّا لم أكن أعرفه من قبلُ، كان المنظم الرئيس لجمعية سارة ماكليندون هو جون إدوارد هيرلي؛ وهو مؤرخ للحرب الأهلية الأمريكية، وكان على علم بعلاقتي الوثيقة بهوفين.

قال لي هيرلي إنَّ العملاء السريين كانوا يترددون كثيرًا على المطعم الذي كنت أجتمع فيه مع هوفين، وإنَّ هوفين كان يدعوهم إلى ذلك المكان، وأضاف بأنَّه مستعد ليشهد بذلك في المحكمة.

كانت كيلي أوميرا (عضو في الجمعية) تتردد على المطعم أيضًا؛ وهي صحفية سابقة، وكانت رئيسة موظفي مكتب النائب آندرو فوربس، وقد حققت شهرة بعد نشر كتابها (انطفاء الطب النفسي: كيف يختلق هذا الطب الأمراض العقلية ويحقن بأدوية قاتلة) [550].

قالت كيلي إنَّها تعرف هوفين منذ عشرين عامًا [551]، وإنَّه كان يتحدث عني طوال الوقت، ووصفته بوسيط استخبارات؛ وقد اعتاد هوفين اصطحاب أوميرا للتدرب على إطلاق النار في مزرعة بيل ويزنبيرغر ضابط الاستخبارات المعروف الذي كانت له علاقات بليبيا وإدوين ويلسون، كان هوفين يتحدث إليها عن أوليفر نورث ودوره في فضيحة إيران كونترا، إلى جانب جيني ويتون ودوره في مشروع المشتريات العسكرية.

قالت كيلي إنَّها مستعدة لتشهد بذلك أمام المحكمة، وإذا أنكر هوفين ذلك فهذا يعني أنَّه ينتهك القانون، ويعرقل سير العدالة.

كان واضحًا في تلك الليلة أنَّ معسكر الحقيقة مستعد للمواجهة والدفاع عني.

بيَّنت كيلي في كتابها أخطار الأدوية المُغيِّرة لبنية العقل، وكيف تدفع الطلبة المراهقين إلى إطلاق النار في مدارسهم، وتدفع البالغين إلى اقتراف جرائم قتل [552].

أوردت الكاتبة أدلة تُثبِت أنَّ عددًا كبيرًا من القتلة يشتركون في شيء واحد، هو أنَّهم يبدؤون في تناول مضادات الاكتئاب، خاصةً البروزاك، قبل الجريمة بأيام أو أسابيع، وقالت إنَّ تناول البروزاك يؤدي إلى نتائج خطيرة، مثل قتل أفراد العائلة، أو زملاء الدراسة، لكنَّ شركات تصنيع الأدوية، مثل إيلي ليلي، تمارس ضغوطًا كبيرةً على وسائل الإعلام لمنعها من نشر تقارير عن الآثار الخطيرة لهذه الأدوية، ونتيجةً لذلك فإنَّ المواطنين العاديين يجهلون العلاقة بين الأدوية المضادة للاكتئاب والسلوك العنيف المفاجئ، بما في ذلك القتل، علمًا بأنَّ عمليات الانتحار تزداد بعد تناول هذه الأدوية.

أوضحت كيلي، تبعًا لشهادات المتخصصين، كيف يعمل الطب النفسي على نشر أمراض العقل، وقد نفى هؤلاء المتخصصون وجود دليل علمي يُثبِت حدوث اختلال في كيميائيات الدماغ، وهو ما يرفض الأطباء النفسانيون الاعتراف به [553].

«بالرغم من أنَّ الطبيب قد يقول للمريض إنَّ النقص في كيميائيات العقل هو الذي يسبب له الاكتئاب، فإنَّه لا يستطيع تقديم أي دليل يُثبِت وجود اكتئاب بيولوجي» [554]. كما يقول الدكتور بيتر بريجين، مؤلِّف كتاب **العلاجات المعطلة للدماغ** [555]. وتقول الدكتورة لورين موشير؛ الرئيسة السابقة لمعهد الصحة العقلية الوطنية لدراسة انفصام الشخصية: «لا يوجد أي معيار يدعم التشخيصات النفسانية» [556]. أما الدكتور إليوت فالنشتاين، مؤلِّف كتاب لوم الدماغ فيقول: «لا توجد أي فحوص لقياس التركيبة الكيميائية لدماغ الإنسان الحي» [557].

كان كتاب كيلي عزاءً لي بعد معاناتي في سجن كارسويل. وقد أشارت المؤلِّفة إلى تزايد معارضة العائلات لاستخدام التقارير النفسانية في المحاكم، وأسوأ ما يفعله الأطباء النفسانيون هو النظر إلى السلوكات العادية وردود الأفعال تجاه الأحداث (مثل: الحزن على وفاة قريب، أو

القلق الناجم عن حالات الطلاق أو فقدان الوظيفة) بوصفها اختلالات عقلية، وهم يستخدمون ذلك ذريعة لإجبار الأفراد على تناول الأدوية النفسانية. يواجه البالغون أو المراهقون -مثلًا- ضغوطًا كبيرةً للتكيف مع خطط العلاج بالمهدئات؛ نظرًا إلى آثارها الجانبية العكسية، وعندما يحدث ذلك يصف الأطباء أدوية إضافية لمعالجة المشكلات الناجمة عن الأدوية الأُولى، ونتيجة لذلك يجري تخدير الشعب الأمريكي بطريقة تُؤثِّر في سلوكهم إلى الأسوأ.

وأخيرًا، يثير هذا الكتاب أسئلة كثيرة تتعلق باستهداف النساء بهذه الأدوية؛ فمثلًا: أخذت شركة إيلي ليلي تُسوِّق البروزاك باسم سارافيم للنساء اللواتي يعانين التوتر قبل الدورة الشهرية، وهذان الدواءان متشابهان فيما عدا أنَّ لون البروزاك أخضر، ولون السارافيم زهري[558].

والسؤالان المطروحان هنا، هما: هل ستتوقف النساء عن تناول هذا الدواء بعد معرفة الحقائق؟ ثم: متى كانت الدورة الشهرية مرضًا عقليًّا؟

في حالتي، شخص الأطباء النفسانيون شعوري بالثقة والدافعية والاعتزاز بأنَّها مرض عقلي[559].

هذه هي اللغة الجديدة التي يستعملها الطب النفسي لمهاجمة جوانب القوة عند المرأة، مع أنَّ هذه الصفات قد تُعَد عند الرجال طموحًا وتصميمًا.

لقد استخدم الأطباء النفسانيون سُلْطتهم الطبية ليُثبِتوا أنَّ امرأةً مثلي يستحيل أنَّها شاركت في نشاط مكافحة الإرهاب؛ ولذلك قرروا أنَّني أعاني مرضًا عقليًّا يجعلني أعتقد أنَّني مارست هذا النشاط تسع سنوات، فكان لا بُدَّ أن أتعذَّب لأشفى، وأستعيد ثقتي بنفسي[560].

لسوء الطالع أنَّ هذه المواقف لم تتغير بعد خروجي من سجن كارسويل؛ فقد طالب الأطباء النفسانيون بإخضاعي إلى إعادة تأهيل لاجتثاث قوتي، واستقلالية شخصي، ومهارات اتخاذ القرار. وفي رأيهم، فإنَّني سأصبح معافاةً عندما تتوقف أعراض الثقة والدافعية، وعندما أتوقف عن الاعتقاد بأنَّني عشت حياة مجدية ذات معنى. لو أنَّني لم أقاوم لكانت هذه الحجج لا تزال مستمرةً حتى اليوم.

الخلاصة هي أنَّ الطب النفسي وصناعة الأدوية يُعَدان تجارةً كبيرةً تدر أرباحًا باهظةً، وهما يُسوِّقان بضاعتهما في المحاكم.

وهكذا، فإنَّ هذا الكابوس لم ينتهِ بعدُ، بالرغم من انتصاري في قضية التخدير القسري؛ ولهذا كان عليَّ مراجعة عيادة الاستشارات النفسانية للخضوع لعملية تقييم نفساني أخرى.

ولحُسن الطالع أنَّ العامل السياسي قد خرج من معادلة التشخيص، فما الذي توصل إليه التقييم الجديد؟ لقد وجدوا أنَّني أعاني توتر ما بعد الصدمة؛ نتيجةً لما مررت به في كارسويل، ولا شيء آخر [561]. وبعبارة أخرى، ووفقًا لهذا التشخيص: لو أنَّني لم أوضع في السجن من دون محاكمة، ولو أنَّهم لم يُهددوني بالتخدير القسري، لما كنت قد عانيت أي أعراض [562].

وبالرغم من ذلك، فقد أُجبرت على الخضوع لاستشارة نفسانية مدَّة تسعة أشهر إلى أن رفضت الاستمرار.

لقد كان عليَّ أن أعاني كل يوم سبت تكرار خبرتي في سجن كارسويل، والحديث عن الإساءات التي تتعرَّض لها السجينات، والذكريات المريرة التي ما تزال تلاحقني حتى هذا اليوم؛ والأكثر من ذلك أنَّ الدكتورة تيريزا بيرتون (الطبيبة النفسانية المعتمدة من المحكمة) كانت تقضي الوقت في البحث في شبكة (الإنترنت) عن ثيابٍ لابنتها، وأمكنة التسلية للترفيه عنها في نهاية الأسبوع، في حين كنت أضطر إلى الجلوس في مكتبها وأنا أعاني الملل الشديد.

كان عليَّ أن أقضي في عيادتها ساعة كاملة، وهي تبحث في شبكة (الإنترنت)، أو تُقلِّب صفحات المجلات. كان يمكن اختصار عدد الجلسات؛ لأنَّها كانت مضيعةً للوقت، ولا قيمة لها في حياتي، لكنَّ صاحبة العيادة ما كانت لتجمع الأموال لو فعلت ذلك؛ فقد كنت الصراف الآلي بالنسبة إليها.

إنَّ الأطباء النفسانيين لا يهدفون إلى جعل الزبائن أقوياء أو مستقلين، ولو فعلوا ذلك لخسروا هؤلاء الزبائن؛ ولهذا فَهُم يحاولون جعلهم يُركِّزون طاقتهم كلها على الأشياء السيئة، ولا عجب في أنَّ الناس الذين يشاركون في الجلسات الطويلة يعيشون حياة تعيسة.

وهكـذا، فإنَّ الطب النفسـي علمني شـيئًا مهمًّـا جدًّا، هو أنَّ تركيز طاقة الإنسـان كلها على الخـبرات السـيئة غباء؛ إذ لا فائـدة من اجترار هذه الخبرات مرَّةً تلـو الأخرى. ولإثبات ذلك؛ فقـد بـدأت لقاءاتي مع بيرتون في شـهر أكتوبر، ثم توقفت في منتصف شـهر ديسـمبر لظروف اضطرتها إلى إلغاء الجلسات، وتأجيلها حتى نهاية فبراير.

لقد أسـعدني ذلك كثيرًا؛ إذ سـاعدني على استعادة حريتي لشـهرين قادمين، فماذا حدث لي مـن دون هـذه الاستشـارة والتوجيه؟ كيف تعايشـت مع قلـق ما بعد الصدمة طوال شـهرين كاملين؟

لقـد تحسـن جوهـر حياتي فـورًا، فأصبحـت أكثر سـعادةً، وكدت أنسـى غضبـي ومعاناتي، واسـتعدت ثقتي بنفسـي، واسـتطعت في هذين الشـهرين ترتيب شـؤوني المالية، ودفعت ديوني، وأعـدت تصميـم مطبخي؛ ولسـوء الطالع، فإنَّ بيرتون حلت مشـكلاتها في نهاية شـهر فبراير، وفتحت عيادتها مرَّةً أخرى، فعدت إلى رحلة التعاسـة، كانت كل جلسـة تملؤني بالغضب، وكان إلغاء الجلسات يزيدني سعادةً طوال الأسبوع، وتأسيسًا على ذلك، فقد أخذت أسأل: ما جدوى حضور مثل هذه الجلسـات؟ وباعتقادي، فإنَّ التمارين الرياضية والترفيه عن النفس يمكنهما تخفيف التوتر والقلق أكثر من الجلسات النفسانية.

وبالرغـم من اضطراري إلى حضور هذه الجلسـات، فـإنَّ المدعي العام أوكالاهان لم يعجبه تشخيص بيرتون؛ لأنَّها لم تجد أي مُسوِّغ لوصف أدويةٍ تشفيني من أي شيء.

ولذلك، فقد طلب إليَّ الخضوع لتقييم جديد؛ لأنَّ بيرتون كانت خبيرةَ علم نفس، وليسـت طبيبةً نفسانيةً، لكنَّ بيرتون استغربت هذا الطلب، مثلما احتجت هيئة خدمات ما قبل المحاكمة، وقالت إنَّ هذا مضيعة للوقت والمال.

عندما سمع الطبيب النفسـاني الثاني روايتي أظهر قدرًا كبيرًا من الحكمة؛ إذ أكد في تقريره أنَّ الدكتورة بيرتون موثوقة، ولا يمكنه أن يضيف شـيئًا إلى اسـتنتاجاتها [563]، وقد رفضت هيئة خدمات ما قبل المحاكمة تسـليم المحامي شـوغنيزي نسـخة من التقرير، لكنَّ بيرتون أخبرتني بما جاء فيه.

ومرَّةً أخرى، وبعد أسابيع قليلة، أمر أوكالاهان أن أخضع لتقييم ثالث، ولكن هذه المرَّة عند الدكتور كلينمان، وهو أول مَن أعلن أنَّني غير أهْلٍ عقليًّا للمثول أمام المحكمة.

والمثير في الأمر أنَّ القاضية لوريتا بريسكا، التي جاءت بعد القاضي موكاسي، استجابت لطلب أوكالاهان، وهذا ما جعلني أخضع لثلاثة تقييمات إضافية بعد خروجي من سجن كارسويل [564].

كان المدعي العام يبحث عما يريد أن يسمعه، ولم يكن ليحصل على ذلك خارج الطب النفسي المُسيَّس، وما حدث الآن هو أنَّني تعلمت أشياء قليلة عن كيفية حماية نفسي من ممارسات الأطباء النفسانيين الفاسدين؛ كانوا يضحكون في وجهي عندما كنت أقول لهم إنَّ روايتي حقيقية، وإنَّني أريد أن أُثبِت ذلك في المحكمة.

لقد اكتشفت طريقة لحماية نفسي، وأنا أنصح أي فرد يُجبَر على الخضوع لتقييم نفساني بأمر من المحكمة أن يتبع هذه الطريقة، ولو أنَّني كنت أعرف ذلك من قبل لوفرت على نفسي الكثير من المعاناة، تتلخص هذه الطريقة في استخدام جهاز تسجيل لإثبات صدق ما تقوله، وكذب ما يقوله الطبيب النفساني، وعليك أن لا تفترض أنَّ مجرد المشاركة في حديث عقلاني يعني أنَّ هؤلاء الأشخاص عقلانيون، فالعكس هو الصحيح؛ لأنَّ دورهم هو تحريف كل شيء تقوله من أجل تسويق بضاعتهم.

هذا ما يُفسِّر السبب الذي جعلني أحمل معي جهاز تسجيل في ثالث جلسة تقييم [565]، وبذلك صرت أحشر بعضهم في الزاوية [566].

اسمحوا لي أن أقول لكم السبب، كما في هذا النص من جلسةٍ مع الدكتور كلينمان، في الثامن من شهر ديسمبر عام 2007م [567]، وهو يختلف عما يمكن أن تتوقعوه:

سوزان: هذه سوزان لينداور في مكتب سام تالكين، وأنا أطلب إليه رسميًّا حضور هذه الجلسة، وقد استدعيت إلى هنا بطلب من المحكمة، وهي جلسة مع الدكتور كلينمان الذي أتهمه بالحنث في اليمين في قضيتي. لقد أكد مكتب التحقيقات الفيدرالي روايتي، وأنا أقوم بهذا التسجيل لأهداف قانونية في قضية محتملة ضد الدكتور كلينمان.

الدكتور كلينمان: صباح الخير، عليَّ أن أقول قبل كل شيء أنَّ اسمي هو الدكتور كلينمان، وقد كلفت من مكتب الادعاء العام بإجراء فحص نفساني لحالتك العقلية، وهو يتعلق بالاتهامات المُوجَّهة إليك وفهمك لها.

سوزان: أجل، لقد سبق أن أعلنت أنَّني بريئة من هذه الاتهامات، وقد طالبت بتقديمي إلى المحاكمة، إلا أنَّ المدعي العام رفض لثلاث سنوات تقديمي إليها.

كلينمان: حسنًا، سنتحدث عن ذلك بعض الوقت؛ بدايةً، هل تعرفين الشخص الجالس إلى يميني وإلى يسارك؟

سوزان: إنَّه المحامي.

كلينمان: وما اسمه؟

سوزان: لقد تذكَّرت ذلك في التسجيل، اسمه سام تالكين، نحن في مكتبه في مانهاتن.

كلينمان: هل تسمحين لي بالتحدث إليك؟

سوزان: أنا هنا بأمر من المحكمة.

كلينمان: إذا قررت في أي مرحلة أنَّك لا ترغبين في التحدث إليَّ، أرجوك أن تخبريني.

سوزان: أنا هنا بأمر من المحكمة، ولهذا أتوقع منك أن تطرح أسئلتك، لقد تركت بيتي في الساعة السادسة وأربعين دقيقةً صباحًا، ووصلت إلى نيويورك بعد ساعة، أتوقع أن تطرح أسئلتك بسرعة لنتمكن من إنهاء الجلسة، وأنا أرفض الإجابة عن أسئلة تتعلق بإستراتيجية الدفاع، ما عدا أنَّني لن أستخدم محاميًا رسميًّا، وأنا أعرف أنَّ المدعي العام لا يحق له فرض ذلك المحامي، سأستدعي بعض الشهود الذين سيُؤكِّدون صحة روايتي بسهولة، وهي الرواية التي يعتقد السيد كلينمان أنَّها وهمية، هذا هو الوصف الذي استخدمته أنت.

كلينمان: كيف تعتقدين أنَّ شخصًا يستمع إليك الآن سينظر إلى ما تقولين على أنَّه... .

سوزان: لا يهمني ذلك.

كلينمان: في رأيك أنت.

سوزان: لا يهمني.

وبعد مدَّة قصيرة من هذا الحديث:

سوزان: سأزودك بنسخة من هذا الشريط، هذه ليست مشكلة.

كلينمان: حسنًا، كنت سأطلب تسليم الشريط للسيد تالكين.

سوزان: كلا كلا.

كلينمان: دعيني أُكمل حديثي... وأن يعمل السيد تالكين نسخةً منه للأسباب الآتية.

سوزان: كلا كلا، لديَّ محامٍ في واشنطن (السيد شوغنيزي) سيرفع قضية ضدك، فأنت مذنب بالكذب بعدَ أدائك القسم أمام المحكمة؛ لقد قضيت سنة في السجن لأنَّك كذبت على القاضي، تريد أن تقول أنَّك طبيب، لقد زعمت أنَّني غير أَهْلٍ عقليًّا للمثول أمام المحكمة، واتهمتني بأنَّني واهمة، وأوصيت بتخديري بالقوة.

كلينمان: حسنًا، هذه هي الشروط، سأطلب تسليم النسخة الأصلية من الشريط إلى السيد تالكين قبل مغادرتك.

سوزان: كلا.

كلينمان: لا بأس.

سوزان: لن أفعل ذلك، لكنَّني سأضمن أن تحصل على نسخة من الشريط.

كلينمان: هذا جيد، ولكن أود التحقق من وجود نسخة واحدة من هذا الشريط.

سوزان: أنا لا أثق بالسيد تالكين؛ لأنَّه رفض مرارًا إجراء مقابلات مع الشهود، فقد أثبت -للأسف- أنَّه ليس أهلًا للثقة.

كلينمان: أنت لا تثقين به.

سوزان: لا أثق به إطلاقًا.

كلينمان: ماذا تعتقدين أنَّنا سنفعل بالشريط؟

سوزان: ستضيعونه.

اتفقنا أخيرًا أن ننسخ الشريط في مكتب السيد تالكين، وكان ذلك حيث أخذت النسخة الأصلية، وحصل كلينمان على نسخة أخرى.

لقد أثبت تسجيل الجلسات أهميته الكبيرة في معركتي القانونية الثانية؛ فقد أجبر السيد شوغنيزي المحكمة -بعد مُضي سنة- على عقد جلسة للنظر في أهليتي العقلية، بعد تقديم التقييم الثالث من الطبيب النفساني الدكتور ريتشارد باتنر، وفي جلسة الاستماع تلك بنى الدكتور كلينمان شهادته على أساس ذلك الاجتماع [568] [569].

كان واضحًا أنَّ الدكتور كلينمان لم يدرك أنَّني احتفظت بتلك الأشرطة، بدلًا من تسليمها إلى تالكين مثلما طلب، أو ربما افترض أنَّني أضعتها. وفي الأحوال كلها، فعندما كذب الدكتور كلينمان في وصف حديثنا للقاضية بريسكا، فاجأ شوغنيزي الجميع عندما طلب الإذن بتنفيذ الأكاذيب التي وردت في شهادة الدكتور كلينمان [570]، ثم قدَّم نصًّا مكتوبًا لإثبات عكس ما قاله كلينمان.

الفكرة من وراء هذه الحكاية هي أنَّ على الشخص الذي يمر بهذه الحالة تسجيل الجلسات، وتفريغ النصوص، والاحتفاظ بالأشرطة؛ لمنع الطبيب النفساني من تحريف ما يحدث في الجلسات. وإليكم مثال آخر [571]:

كلينمان: لنعد إلى الوراء قليلًا؛ لقد قلت في الجلسة السابقة أنَّ الهدف هو الحديث عن التستر على المعلومات الاستخباراتية لمرحلة ما قبل الحرب، هل تعتقدين أنَّ لي أي دور في ذلك؟

سوزان: نعم.

كلينمان: وهل كنت أقوم بهذا الدور مُتعمِّدًا؟

سوزان: نعم.

كلينمان: حسنًا، إذن، أخبريني: ما دوري المتعمَّد في عملية التستر؟

سوزان: لقد كذبت مُتعمِّدًا على القاضي، لقد أخبرتك أنَّني كنت وسيطًا سريًّا مكلفًا بمتابعة الشأن العراقي، لقد كذبت وزعمت أنَّني واهمة؛ لأنَّني أُومن بقيامي بهذا العمل، وهذا ما فعلته طوال تسع سنوات.

كلينمان: حسنًا.

سوزان: لقد أعلنت أنَّني غير أَهْلٍ عقليًّا للمثول أمام المحكمة، وهذه مهزلة، كان ذلك من أجل أن لا يتحمَّل السياسيون مسؤولية قراراتهم؛ ليلوموا الوسطاء السريين بزعم أنَّهم لم يُوفِّروا لهم معلومات موثوقة. وبالمناسبة، فقد فتح مجلس الشيوخ تحقيقًا في المعلومات الاستخباراتية الخاصة بشهر يناير من عام 2003م، ووصفها بأنَّها صادقة واستشرافية.

كلينمان: إذن، هل أفهم من ذلك أنَّ الحكومة أمرتني بأن أعمل تقييمًا لتحديد أهليتك للمثول أمام القضاء؟ هذا ما أفهمه.

سوزان: هذا صحيح، ولكنَّني أوضحت لك أنَّني كنت وسيطًا سريًّا، وأنَّني كنت أقوم بذلك منذ سنوات، لكنَّك ذهبت إلى المحكمة، وقلت: لا أحد يستطيع توكيد روايتها، مع أنَّه من السهل إثبات ذلك.

كلينمان: من السهل إثبات ذلك، هل أعطيت محاميك هذه المعلومات؟

سوزان: بالتأكيد، لكنَّه لم يفعل شيئًا لإجراء مقابلات مع أولئك الناس؛ ولهذا بحث عنهم عمي تيد، وعمل مقابلات معهم.

كلينمان: إذن، عمك هو الذي أجرى مقابلات معهم.

سوزان: عمي محامي منذ أربعين سنةً، وهو الذي أجرى مقابلات معهم، وقد ردوا على مكالماته الهاتفية فورًا.

كلينمان: إذن، فقد أعطيت السيد تالكين هذه المعلومات.

سوزان: بالتأكيد.

كلينمان: هل أعطيتيه إياها فعلًا؟

سوزان: نعم نعم.

كلينمان: إذن، فهو قد... .

سوزان: كل شيء كان فوضى... .

كلينمان: لنعد إلى الوراء قليلًا، ونتحدث عن المحاكمة، ما التهم المُوجَّهة إليك؟ ما هي؟

سوزان: أنت تعرف هذه التهم، أنا متهمة بأنّني عميلة عراقية، وهذا أكثر شيء سخيف سمعته في حياتي. أريد أن أسمع المدعي العام يقول للشعب الأمريكي إنَّ العمل في مكافحة الإرهاب جريمة، وبالمناسبة فأنا أحد الذين حذَّروا من هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

كلينمان: وكيف عرفت بهجمات الحادي عشر من سبتمبر؟

سوزان: كنا نتوقع الهجوم منذ أشهر.

كلينمان: مَن تقصدين بـ (كنا)؟

سوزان: ريتشارد فيوز الذي أشرف عليَّ أشهرًا عدَّةً بعد محاكمة لوكيربي، والذي ألح عليَّ دائمًا لمعرفة إن كنت أملك أي معلومات عن أي هجمات محتملة، خاصةً الهجوم بطائرات مختطفة، وقد أمرني أن أُبلغ العراقيين والليبيين بأنَّه إذا هاجم أحد الولايات المتحدة وكانوا يعلمون بذلك، فسنعيدهم إلى العصر الحجري.

كلينمان: وهل قلت هذا للعراقيين والليبيين؟

سوزان: نعم، والحقيقة أنَّ ريتشارد فيوز قام بدوره على أكمل وجه؛ إنَّه رجل قوي، ويعمل لحماية بلاده، لا يوجد شيء يجعله يخجل من ذلك، وكذلك أنا، هذه هي الطريقة التي نعمل بها.

كلينمان: دعينا نتحدث عن العراق؛ لقد قلت لي مرَّةً أنَّك كنت في العراق.

سوزان: أجل، لن أُناقش أي أسئلة تتعلق بالتهم المُوجَّهة إليَّ.

كلينمان: أنا أسأل فحسب، هل تدركين أنَّه توجد تهمة مُوجَّهة إليك؟

سوزان: نعم، أنا أُدرك ذلك، وسأدحض هذه التهم في المحكمة.

كلينمان: ولكن، ماذا تعرفين عن هذه التهم؟ التهم موجودة، وأنا أسأل لأتأكد أنَّك تفهمين ما تعنيه.

سوزان: التهمة هي أنَّني سافرت إلى بغداد.

كلينمان: وماذا بعد؟

سوزان: جوابي هو أنَّهم كانوا يعرفون أنَّني سأذهب إلى بغداد، وأستطيع إثبات ذلك في المحكمة، وأستطيع إثبات أنَّني طلبت الإذن بذلك، كنت أقوم بما هو مطلوب مني القيام به، كانت نيتي حسنةً، هذا هو جوابي، لم أذهب إلى بغداد من دون معرفة الجميع، لو كانوا لا يريدون أن أذهب لرفضوا ذلك بكل بساطة.

كلينمان: حسنًا.

سوزان: كنت مستعدةً دائمًا للقيام بأي شيء يطلبونه مني.

والحقيقة أنَّني تقدَّمت بطلب رسمي للسماح لي بالسفر إلى بغداد في شهر مارس عام 2001م، وقد بعثت برسالة إلى آندرو كارد، وأرفقت بها الدعوة التي تلقيتها من وزارة الخارجية العراقية، ووعدت بمقابلة أي مسؤول أمريكي قبل الرحلة أو بعدها، ووافقت أيضًا على تأجيل الرحلة في حال طلبوا مني ذلك. يوجد عند المدعي العام نسخة من هذه المراسلات، وعند تالكين أيضًا [572].

بعد هذا المقابلة سأل كلينمان عن فيلم صوره العراقيون في آخر اجتماع لنا في بغداد، وظهر فيه صديقي العراقي الذي وافق على العمل ضابطَ اتصالٍ مع فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي، وكان هذا يتطلب منه شجاعة كبيرة لأنَّه يُعرِّض نفسه للقتل.

سوزان: هذا مجرد فيلم لم يهزني كثيرًا.

كلينمان: إذن، ما تفسيرك لهذا الفيلم؟

سوزان: لقد توقعت من العراقيين أن يصوروا هذا الاجتماع، أنا وسيطة سرية، كنت أعمل على إقناعهم بإعطائنا معلومات عن الإرهاب، كنت أتوقع منهم أن يصوروا الاجتماع.

كلينمان: حسنًا.

سوزان: لقد توقعت أنَّهم يسجلون ذلك، بالصورة أو الصوت، وهذا ما لم أعرفه، ولكنَّني توقعت أنَّهم سيفعلون ذلك.

كلينمان: لأنَّك وسيط سري.

سوزان: إنَّهم يعرفون ذلك، هذه لعبة، وهذه هي الطريقة التي نعمل بها، لقد أعطوني تعليمات، وتصرفت وفقًا لها، وقلت لهم: أخبروني ماذا تريدون، وسأقوم بذلك، أستطيع أن أُثبِت هذا للمحكمة.

كلينمان: هذا جيد.

سوزان: لم يكن عملي يُمثِّل مشكلة حتى تشكيل اللجنة الرئاسية للتحقيق في المعلومات الاستخباراتية السابقة للحرب على العراق، إنَّ لهم الحق في أن يشنقوني لو رفضت تقديم المساعدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إنَّ سبب اتصالاتي الرئيس هو أنَّه كان لا بُدَّ من وجود شخص له اتصالات قوية داخل الحكومة العراقية، يستطيع تزويدنا بمعلومات عن أي هجوم إرهابي من أي نوع، ولو أنَّني رفضت الحصول على تلك المعلومات بعد الحادي عشر من سبتمبر، لكان هذا خيانةً، ولكان ذلك مخالفًا لكل ما أُؤمن به.

تركز معظم الحديث مع الدكتور كلينمان على إمكانية التوصل إلى صفقة أعترف فيها أنَّني مذنبة لقاء وقف ملاحقتي، وهكذا عرفنا كذبه على المحكمة؛ لقد ألَح عليَّ الدكتور كلينمان مرَّةً تلو الأخرى لأعترف أنَّني مذنبة بتهمة التهرُّب الضريبي لكنَّني رفضت بشدة، وقد سجلت هذا كله [573].

والطريف في الأمر أنَّني لم أُتَّهم بالتهرُّب الضريبي [574]، ولم أكن مطالبةً بدفع أي ضرائب، وقد كان العرض مجرد وسيلة لإنهاء القضية؛ لأنَّ المدعي العام كان يدرك أنَّه لن يستطيع إدانتي بالتهم الأصلية، فكان عليهم البحث عن مخرج آخر.

وما أثار دهشتي هو أنَّ الدكتور كلينمان شهد أمام المحكمة أنَّني قلت إنَّ المدعي العام هو الذي طرح فكرة اعترافي بأنَّني مذنبة، وأبلغ القاضية أنَّه لم يكن يعلم بوجود مثل هذا العرض [575]، وأنَّه بعد التحقُّق من الأمر مع أوكالاهان اكتشف أنَّني كنت مخطئةً، وقال إنَّ خطأي بخصوص هذه الصفقة يُثبِت أنَّني ما زلت غير أَهْلٍ عقليًّا للمثول أمام القضاء.

لقد صُدِمت عندما سمعت ذلك.

مـرَّةً أخـرى، انـبرى شـوغنيزي لتعريـة كذب كلينمـان، وأثبـت أنَّه هـو الذي طرح الأسـئلة الخاصة بالصفقة [576]، وهو ما رفضته مرَّةً تلو الأخرى، وهكذا ثبت كذبه أمام القاضية.

توجـد ملاحظـة أخرى هـي أنَّ أسـئلة كلينمان التي اسـتغرقت نصف سـاعة لم تتطرَّق إلى وضعي النفساني، وإنَّما تركزت على مناقشة وضعي المالي [577]:

كلينمان: إذن، لا يزال عندك بيت.

سوزان: أجل.

كلينمان: هل البيت مرهون؟

سوزان: نعم.

كلينمان: هل تُسدِّدين الرهن؟

سوزان: نعم.

كلينمان: ما مدَّة السداد؟

سوزان: كل شهر مثل أي شخص آخر.

كلينمان: ما قيمة الدفعة الشهرية؟»

سوزان: نحـو (2500) دولار شـهريًّا، وقد أعـدت جدولة الدفعات وطلب القرض، وهذا يشـمل الضرائب.

كلينمان: هل استعنت بأي وكيل عقارات في جدولة الدفعات؟

سوزان: نعم، بالتأكيد.

كلينمان: أنا لست خبيرًا، ولكن يمكننا ترتيب ذلك مباشرةً مع المصرف، أو وكيل العقارات.

سوزان: أجل أجل.

كلينمان: وهل فعلت ذلك مع المصرف أم الوكيل؟

سوزان: مع الوكيل.

كلينمان: وماذا كان سبب إعادة الجدولة؟

سوزان: من أجل الحصول على فائدة أفضل؛ لدفع ديوني، وعمل تحسينات في البيت.

كلينمان: يعني هذا أنَّك حصلت على قرض، كم كانت الفائدة؟

سوزان: هذا ليس من شأنك.

كلينمان: لا بأس إذا لم تقولي لي ذلك، أريد فقط أن أفهم طريقة تفكيرك.

سوزان: هذا أمر لا يعنيك.

كلينمان: هل يبدو لك هذا تطفلًا؟

سوزان: نعم.

كلينمان: كيف يبدو لك هذا تطفلًا؟

سوزان: هذا ليس من شأنك.

كلينمان: هل لديك حساب في المصرف؟

سوزان: لن أجيب عن أي من هذه الأسئلة، أنت إنسان مقرف.

كلينمان: هل أنا كذلك حقًّا؟

سوزان: نعم، لقد أعدت جدولة القرض، وحصلت على فائدة جيدة، ودفعت ديوني كلها، وأعدت تصميم مطبخي، وركَّبت شبابيك جديدة.

كلينمان: لماذا أنا متطفل في رأيك؟

سوزان: لأنَّك تبحث عن سبب لمضايقتي.

كلينمان: أنا لا أبحث عن أي شيء، الأمر يتعلق بحالتك العقلية.

سوزان: هل هذا صحيح؟ قل لهم إنَّني مكتئبة جدًّا؛ حتى إنَّني دفعت ديوني كلها، وإنَّني قلقة لأنَّ ديوني انتهت، ما هذا الهُراء!

كلينمان: أي هُراء؟ لكنَّ هذا يتعلق بأهليتك العقلية.

سوزان: أنت بائس...

هل رأيتم الفرق الذي يُحدِثه التسجيل؟ ربما كنتم تتوقعون بعض الحديث العاطفي عن صدمة الطفولة، أو بعض المشاعر الدفينة عن الحياة، أنا أتحدى أي إنسان أن يشرح كيف تُعبِّر هذه المحادثة عن حالتي العاطفية، وكيف تُظهر قدرتي على الإسهام في دفاعي أمام المحكمة.

إنَّ هذه الجلسات والمقابلات كلها لم تُشغل برايان شوغنيزي عن متابعة قضيتي؛ فقد بدأ إجراء المقابلات مع الشهود وجمع الأدلة [578]. وبالرغم من أنَّ تالكين ظل يَظهر معي ويحضر الجلسات إلا أنَّ شوغنيزي أخذ يسافر إلى نيويورك لحضور جلسات تقييم الوضع مع القاضية بريسكا [579].

في ضوء جلساتي مع الدكتور كلينمان أصبحت وزارة العدل تعرف إستراتيجية دفاعي، وأدرك شوغنيزي أنَّها كانت تعمل جاهدة لمنعي من استخدامها؛ لأنَّني سأنجح في كشف زيف التهمة، وستكون الحكومة في موقف حرج بسبب الأكاذيب التي قالتها عن المعلومات الاستخباراتية السابقة للحرب، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر.

بحلول شهر مايو عام 2007م، أبلغت سام تالكين أنَّني لن أستمر في حضور الجلسات في عيادة الاستشارات النفسانية، وكان شوغنيزي يوجهني بذكاء، ويحثني على إعطاء المحكمة فرصة معقولة لنتمكن من إغلاق ملف القضية. في صيف ذلك العام عقدنا جلسات عدَّة مع المدعي العام، ثم ذكَّرنا القاضية أنَّ الأطباء النفسانيين حشروا موضوع عدم الأهلية العقلية في القضية، وفرضوه عليَّ من دون محاكمة، في انتهاك صارخ لحقوقي، وقال لها شوغنيزي إنَّه سيتولى الدفاع عني رسميًّا، ويرفع الأمر إلى القضاء إذا لم تنتهِ القضية قبل ذلك.

وعند هذا الحد سيُرمى الطب النفسي في المزبلة، وهي مكانه الصحيح.

في شهر أغسطس أعطى شوغنيزي المدعي العام فرصة أخيرة لإسقاط القضية، وذكَّره بوعد تالكين قبل سجن كارسويل أنَّ وزارة العدل ستسقط التهم إذا تعاونت في موضوع عدم الأهلية القانونية، وقد مضى عام على خروجي من السجن.

قال أوكالاهان إنَّه قد غيَّر رأيه، وإنَّ التهم ستظل مُوجَّهةً إليَّ لسنة قادمة، وربما سنتين.

شكره شوغنيزي بلطف، ثم انتقلنا للتحضير لجولة أخرى من المواجهة.

كان واضحًا أنَّ أوكالاهان لم يتعلم الدرس الحقيقي من حرب الاستخبارات؛ وهو سيطرته على أفعاله، لا أفعالي، ولهذا، رفضت في شهر أغسطس عام 2007م العودة إلى عيادة الاستشارات النفسانية بعد مرور عشرة أشهر على تلك الجلسات العبثية [580].

وقد أبلغت المحكمة أنَّني أرفض الاستمرار في هذه اللعبة، ثم حدث تطور جديد هو انضمام أوكالاهان قريبًا إلى حملة جون ماكين الرئاسية؛ مستشارًا في شؤون الأمن القومي ومكافحة الإرهاب [581]. كان هذا تحولًا مثيرًا، فقد اعتُقلت بعد مهاتفتي مكتب ماكين، طالبةً الإدلاء بشهادتي أمام اللجنة الرئاسية المكلفة بالتحقيق في أداء الاستخبارات في مرحلة ما قبل الحرب على العراق، لكنَّهم رفضوا طلبي.

والحقيقة أنَّني كنت أعتقد منذ سنوات أنَّ الجهة الاستخباراتية التي كانت تهاجمني ترتبط بعلاقات مع جون ماكين، وقد أكد هذا الرفض صحة شكوكي. لكنَّ الذي لم يتوقعه أوكالاهان هو أنَّ قضيتي أصبحت الآن بيد محام بارز وافق على رفعها إلى المحكمة.

الفصل 31
كاساندرا الأمريكية

لم يكـن مُفترَضًـا أن أُبعث بعد الموت، كان يُفترَض أن أعـرف أنَّني قد هزمت، لكنَّ الواضح أنَّهم لم يفهموني جيدًا؛ فلا وزارة العدل، ولا قادة الحزب الجمهوري عرفوا شخصيتي وقدرتي على التحمُّل والصمود.

لقد حطَّموني إلى حدٍّ ما، وشـوهوا سـمعتي، وتركوا في روحي جروحًا غائرةً سأحملها ردحًا مـن الزمـن. وبالرغم من هذا كلـه، فقد قررت أن أقاوم حتى النهاية بعدما شـفيت من صدمة السجن، وسأقاتل هذه المرَّة بجنون، وما جعلني أشعر بثقة كبيرة هو أنَّني لم أكن وحيدةً بعدما نجح صديقي فيلدز وسارة فيلان والمُدونون الآخرون ومحطات الإذاعة الخاصة في كسر جدار الصمت.

عندمـا اسـتأنفت معركتـي للمطالبـة بمحاكمتي سـألني أحـد المذيعين بعد سـماعه قصتي ومعاناتي: إذن، أخبريني يا سوزان لينداور، ما الذي أبقاك حيةً حتى الآن؟

كان جوابي: لقد رفضت أن أموت إلى أن يُقدِّموني إلى المحاكمة، وإذا ظلوا يماطلون فربما أعيش إلى الأبد.

وهكذا عادت قضيتي إلى اجتذاب اهتمام الناس من جديد، وصارت حديث الساعة كما لو أنَّ ثورةً من نوع ما تجتاح البلاد، شعرت أنَّني مثل طائر الفينيق الذي ينهض من بين الرماد.

من بين الأصوات كلها التي تميزت في عالم الصحافة الجديدة، كان مايكل كولينز أكثرهم تأثيرًا [582]؛ فهو الذي استطاع تغيير مجرى قضيتي بصورة كاملة.

كان القاضي موكاسي قد تقاعد يوم إطلاق سراحي، ثم رُشِّح لمنصب النائب العام، وقد نشر كولين سلسلة من المقالات عن تاريخ موكاسي في مهنة القضاء، وأشار إلى آخر حكم أصدره قبل تقاعده وأنقذني من التخدير القسري، ومما قاله كولينز إنَّ موكاسي أثبت أنَّه نصير للمستضعفين، وأعرب عن أمله بأن يكون من المدافعين الأشداء عن الحريات الفردية خلافًا لسلفه ألبيرتو غونزاليس.

بعد نشر هذه المقالات اتصلت به عن طريق ناشر الموقع الإخباري، ثم التقينا في مطعم لبناني، وكان متلهفًا لمعرفة حقيقة ما جرى. لقد أجرى معي ثلاث مقابلات طويلة، وكان مهتمًّا بمعرفة تاريخي في الوساطة السرية، بدءًا بمحاكمة لوكيربي، كان كولينز أول صحفي يطلب رؤية الرسائل التي بعثتها إلى آندرو كارد، وقد ذهل لعدم وجود دليل يدينني.

سماني كولنيز (كاساندرا الأمريكية)؛ لتنبؤاتي المُزلزِلة بخصوص نتائج الحرب على العراق [583]، وعدم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وبروز إيران، وظهور الحركات الإسلامية المتشددة، إضافةً إلى تأثيراتها في سوق المال والطبقة المتوسطة، وانتشار المقاومة المسلحة، وكراهية الشعب العراقي للولايات المتحدة بسبب ويلات الحرب والعقوبات.

ومثل كاساندرا، فقد تعرَّضت لعداء القيادات التي لم ترغب في سماع الحقيقة. عندما أصبحت لدى كولينز رؤية شاملة للقضية بمجملها أدرك فورًا وجود عملية تستر [584]، وقال إنَّ وزارة العدل كانت تحمي الإدارة الجمهورية من السقوط.

كانت قد مرَّت حتى الآن ثلاث سنوات ونصف على اتهامي، فضلًا عن قضائي سنة في السجن.

وفجأةً، أخذت الحقائق ترى النور بعد نشر كولينز هذه المقابلات في (400) موقع إخباري بشبكة (الإنترنت)، وأثبتت الكلمة أنَّها أمضى من السيف عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الديمقراطية والحرية [585].

ومع اشتداد حمى حملة الرئاسة بدأ الشعب الأمريكي يطرح أسئلة صعبة، لكنَّ قادة الحزب الجمهوري لم يستسلموا بسهولة، وزادوا من تهديداتهم وإهاناتهم لي، واستخدموا ويكيبديا لنشر دعايتهم المضادة؛ حتى إنَّهم اتهموني بالتجسس.

لكن هذا كله لم يخفني، فأنا أُؤمن أنَّ قيمة الشخص تقاس بحجم معسكر أعدائه. وقد شمل معسكر أعدائي ديك تشيني، وجون ماكين، وآندرو كارد، وجو آشكروفت، وكولين باول، وألبيرتو غونزاليس.

صحيح أنَّهم كانوا أقوياء وأنا ضعيفة، لكنَّ هذا لا يعني أنَّهم على حق، يضاف إلى ذلك أنَّ البيت الأبيض كان مشاركًا في المعركة، وكان منظمو حملة جون ماكين - عدوي اللدود- حريصين على إبقائي صامتة.

لسوء الطالع أنَّ التهديدات بإعادتي إلى السجن تزايدت مع تصاعد المنافسة بين ماكين وباراك أوباما في حملة الانتخابات الرئاسية.

وقد هددتني هيئة خدمات ما قبل المحاكمة مرَّات عدَّة بإلغاء كفالتي؛ لأنَّني أخذت بنصيحة المحامي، واتصلت بهم لتجنب المواجهة بيننا [586]. وقد سجلت المكالمة لحماية نفسي [587].

كان ذلك التهديد غير أخلاقي؛ لأنَّني لست مجرمةً سابقةً انتهكت شروط إطلاق سراحها بكفالة، وقد مضت ثلاث سنوات ونصف وأنا أطالب بحقوقي في إجراء محاكمة، وخضعت سنة أخرى للملاحظة في عيادة الاستشارات النفسانية التي قالت إنَّني لا أعاني شيئًا [588].

لقد واصلت مع المحامي المطالبة بعقد المحاكمة لنتمكن من تنفيذ التهم، وإجبار المدعي العام على الإقرار بإخفاء حقيقة هويتي عمدًا، ثم المطالبة بسجنه.

كنت أمازح أصدقائي بالقول إنَّ على القاضي أن يجبر أوكالاهان على دفع كفالة قدرها نصف مليون دولار لإجباره على قبول عقد المحاكمة؛ لأنَّه هو الذي كان يتملص منها، أما أنا فكنت مستعدةً لها [589].

لحُسن طالعي أنَّ استطلاعات الرأي أخذت تشير إلى تراجع مرشح الحزب الجمهوري في سباق حملة انتخابات الرئاسة، وهذا أعطاني فرصة للحديث في الإذاعات عن الحقائق

المتعلقة بالعراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعن ضعف سياسة الجمهوريين في مكافحة الإرهاب.

أبلغتني وزارة العدل أنَّها لن تتسامح مع هذا الوضع؛ لذلك جرت محاولات لإلغاء كفالتي وإعادتي إلى سجن كارسويل [590]، والغريب في الأمر أنَّ هيئة خدمات ما قبل المحاكمة لم تتحقق من الدكتورة بيرتون قبل إبلاغ القاضية بريسكا بالحادث المزعوم، وقد استدعوني على عجل لحضور جلسة طارئة، وطالبوا بإعادتي إلى سجن كارسويل في تلك الليلة، لكنَّ شوغنيزي واجههم، وأثبت كذبهم [591]، إلا أنَّ ذلك لم يمنعهم من إخراج شيء آخر من سلَّة خدعهم القذرة.

حدث ذلك في شهر ديسمبر عام 2007م عندما أُجبرت على الحضور إلى المحكمة في غياب شوغنيزي، وبحضور المحامي السابق سام تالكين للنظر في موضوع إلغاء كفالتي [592]. كان ذلك بعد دفع رسوم المحاماة ليتولى شوغنيزي قضيتي، وكانت المحكمة على اطلاع تام بذلك، وقد عُقدت المحكمة في يوم لم يتمكن فيه شوغنيزي من السفر إلى نيويورك، ورفضت المحكمة تأجيل الجلسة إلى الغد. في تلك الجلسة استغل تالكين الفرصة ليقوم بمحاولة أخيرة للطعن في كفايتي العقلية، وقال إنَّه يوافق على كل ما يود أوكالاهان أن يفعله بي، وإنَّه لن يعلن أنَّني أَهَلٌ قانونيًّا للمثول أمام القضاء إلا إذا قال أوكالاهان ذلك [593].

والأسوأ من ذلك أنَّ تالكين طالب بإخضاعي لتقييم نفساني مدَّة ثلاثة أيام لقاء عدم إعادتي إلى سجن كارسويل؛ لأنَّني طعنت في استنتاجات انعدام الأهلية القانونية [594]، لقد طالب بذلك بالرغم من آخر تقرير يُؤكِّد سلامة قواي العقلية [595].

كان واضحًا أنَّ تالكين يحاول أن يلحق بي أكبر قدر من الأذى بعدما علم أنَّ شوغنيزي سيتخذ اتجاهًا مختلفًا عن اتجاهه [596]، لكنَّ شوغنيزي نجح في إفشال طلب تالكين، وذهب إلى خطوة أبعد من ذلك عندما طلب رأي متخصصين من جامعة جورج تاون، وجامعة جورج واشنطن، ومعهد واشنطن للطب النفسي، وقد أكد هؤلاء أنَّ التقييم يمكن أن يُعمَل في العيادات الخارجية، ولذلك رفضوا إدخالي المستشفى [597]؛ وبدلًا من ذلك، اتفق شوغنيزي مع الدكتور ريتشارد باتنر (الطبيب النفساني المعروف) على إجراء التقييم في عيادته في واشنطن، لكنَّ موقف تالكين مثَّل صدمةً لي؛ ما اضطرني إلى إبلاغ المحكمة أنَّه لا يُمثِّلني، وأنَّ المحامي

شوغنيزي لم يستطع الحضور لارتباطات سابقة [598]، وما أنقذني من هذا التهديد الحقيقي هو أنَّ شوغنيزي هدد المحكمة بأنَّها إذا أمرت بحبسي فسيرفع القضية إلى محكمة الاستئناف [599].

لقد كانت قضيتي سلسلةً من الأكاذيب القانونية، وقد نجحوا في إطالة أمدها بسبب قانون الباتريوت، وعدم وجود محام مستعد للقتال من أجلي، وقد نجح هذا القانون في تغيير معادلة القوة في قاعة المحكمة، فانعدمت الشفافية، مما يُؤسِّس لمرحلة من الدكتاتورية في الولايات المتحدة.

وبالرغم من هذه الانتكاسات، فقد استمر الصحفيون والمذيعون المخلصون في الدفاع عن قضيتي، وتذكير القراء والمستمعين باحتمال إعادتي إلى السجن في أي لحظة، وهم لم يكونوا يبالغون في ذلك؛ لأنَّ الوضع ساء كثيرًا، حتى إنَّ الشرطة اتصلت بالمحامي شوغنيزي قبل أسبوعين من انتخابات نوفمبر لتخبره إنَّ احتمال القبض عليَّ لا يزال قائمًا، وقد رافق تلك التهديدات إجرائي مزيدًا من المقابلات الإذاعية للحديث عن حقائق هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب.

لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ شوغنيزي ظل يساندني بقوة، ولم يأمرني بالتراجع، وكان يطلب إليَّ أن أواصل المقاومة، وبقوة. هنا أخذ المعسكر الآخر يواجه مأزقًا. صحيح أنَّ المؤيدين للحزب الجمهوري في وزارة العدل استطاعوا منع محاكمتي معتمدين على أسس سخيفة، إلا أنَّهم لن يستطيعوا منعي من إثبات براءتي.

لقد تمثل مأزقهم في تأدية جون ماكين دورًا قياديًّا في لجنتي التحقيقات الخاصة بالعراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد ضم التقريران اللذان صدرا عن اللجنتين معلومات غير دقيقة، قدَّمها إلى الشعب الأمريكي بوصفه المتحدث الرسمي باسم اللجنتين؛ ولو أنَّ ماكين نجح في انتخابات الرئاسة لكنت حاربت من أجل عزله في أول يوم يصل فيه البيت الأبيض.

لقد استطاع الجمهوريون إخفاء الكثير من الحقائق عن الشعب الأمريكي، مثل التحذيرات الاستخباراتية الاستباقية عن هجمات مشابهة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي كانت دقيقةً من حيث الطريقة، والهدف، والتوقيت.

بعض الأخطاء يمكن غفرانها في النظام الديمقراطي، لكنَّ السماح بقتل آلاف المواطنين الأمريكيين، من أجل تبرير شن حرب غير ضرورية على دولة بريئة، يُعَد جريمة رهيبة لا تغتفر، ولا يزال معظم الأمريكيين غير مقتنعين بأنَّهم هم الذين فعلوا بنا هذا كله، ولكنَّ هذه هي الحقيقة.

كان المحيطون بجون ماكين يدركون أنَّ كشف الحقيقة في مرحلة الانتخابات سيؤدي إلى انهيار أكاذيب حملته بخصوص الأمن القومي، وهذا يُفسِّر سبب محاولة وزارة العدل إعادتي إلى السجن كلما رفعت صوتي، ولم يتوقف الهجوم عليَّ إلا بعد فوز باراك أوباما بالرئاسة؛ فعندما خسر ماكين توقفت الهجمات جميعها المُوجَّهة إليَّ.

منحنا هذا التطور زخمًا وقوةً إضافيةً، وكان شوغنيزي وتوم ماتنغلي مستعدينِ لما قد يحدث بعد ذلك. وقد دفعت صديقتي كارين أندرسون رسوم المحاماة من مدخراتها.

ومما يُؤسَف له أنَّ صديقي فيلدز كان يعاني مرضًا غامضًا، ثم تَبيَّن أنَّه مصاب بالسرطان، وقد أخذ بعد خروجي من السجن يشعر بالإعياء، ثم توفي في شهر إبريل عام 2008م، بعد يومين من موافقة المحكمة على عقد جلسة الاستماع التي قاتلنا من أجلها بقوة، ودُفن في مقبرة آرلينغتون الوطنية، تاركًا وراءه تاريخًا لجندي قضى حياته في الدفاع عن حريات الأمريكيين العاديين؛ فلولاه ما عرف أحد بمأساتي في سجن كارسويل، وما يحزنني أكثر أنَّه لم يعش ليرى النتائج.

أصبح كل شيء جاهزًا عندما بدأنا الهجوم المضاد على وزارة العدل، لكنَّ عاملًا جديدًا انضم إلى جبهة المواجهة، هو أنَّ قضيتي أصبحت الموضوع الرئيس في الصحافة الجديدة؛ ما ضمن أنَّ وزارة العدل لن تستطيع الاستمرار في تضليلها للشعب الأمريكي، أما شوغنيزي فنقل المعركة مباشرةً إلى ساحة المدعي العام، وكان مستعدًا لهذه المعركة كما ينبغي لمقاتل محترف.

الفصل 32

البراءة

في يوم جميل من أيام شهر يونيو عام 2008م لم تستطع المحكمة تأجيل القضية مدَّةً أطولَ، واستجابت القاضية بريسكا لطلبنا عقد جلسة استماع للطعن في استنتاجات عدم كفايتي العقلية للمثول أمام المحكمة.

ستكون هذه أول جلسة استماع منذ اعتقالي قبل أربع سنوات، وسيتقرر فيها إن كنت أهْلًا قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، وسيُسمح للمحامي باستدعاء شاهدين فقط يستطيعان إثبات روايتي، أما في جلسة المحاكمة فسيوجد عشرات الشهود، وقد حاول المدعي العام منع استدعائهم.

كانت كيلي أوميرا أول الشهود، وقد قضت (17) سنةً في الكونغرس، وتدرجت لتصبح رئيس مكتب النائب آندرو فوربز، وشاركت في التحقيقات الخاصة في التحطُّم الغامض لطائرة (تي دبليو إيه 800) فوق لونغ آيلاند، وهي التي ضغطت بقوة حتى اعترفت وزارة الدفاع أنَّ ثلاث غواصات كانت تجري مناورات قرب شواطئ لونغ آيلاند، ربما تكون أطلقت صواريخها على الطائرة المنكوبة خطأً [600].

انتقلت كيلي بعد ذلك للعمل في الصحافة الاستقصائية، ونشرت الكتاب الآنف ذكره (انطفاء الطب النفسي: كيف يختلق هذا الطب الأمراض العقلية ويحقن بأدوية قاتلة) [601].

وأخيرًا، كانت كيلي تعرف بول هوفين منذ عشرين عامًا، وقد تعرفت إليه - مثلي- عن طريق بات ويت التي كانت رئيس مكتب النائب هيلين بنتلي [602].

قالت كيلي في شهادتها: «تعرفت إلى بول عندما كنت أُحقِّق في وفاة إيرانا سان سلفادور، الذي كان يعمل حارسًا في السفارة الأميركية في السلفادور، لقد قُتل هذا الرجل، وكنت أُحقِّق في مقتله، أخبرت صديقة لي بهذا الحادث، فاقترحت عليَّ التعرف إلى بول هوفين الذي لم يتردد في مساعدتي، وهكذا كان؛ إنَّه إنسان لطيف، وقد أصبحنا صديقين، كان أول مَن اصطحبني إلى مطعم هونان الذي يتردد عليه موظفو الكونغرس، وكان بعض موظفي وزارة الدفاع يأتون إلى هذا المكان من حين إلى آخر، حيث يلتقون بعد العمل، ويتسامرون».

صمَّم شوغنيزي على إثبات علاقة هوفين العريقة بأجهزة الاستخبارات؛ سواء اعترف بعلاقته الرسمية بوكالة استخبارات الدفاع أم لم يعترف؛ ولذلك سأل كيلي أن تصف ما تعرفه عن عالم الاستخبارات الغامض، وقد كان وصفها مذهلًا ومخيفًا.

شوغنيزي: مع استمرار علاقتك به، هل عرفت الأشياء التي كان يفعلها ليعيش؟

كيلي: لا أدري ما الذي كان يفعله بول ليكسب لقمة عيشه، ولم أعرف قط أنَّه كان يعمل في وظيفة منتظمة مثل أي شخص آخر؛ أعني لم أشاهده قط وهو ينهض من نومه ليذهب إلى العمل، لكنَّني كنت أعرف أنَّ له علاقة بالشؤون العسكرية، حين عرفته لم يكن لديه وظيفة محددة.

شوغنيزي: هل حدث في يوم من الأيام أن تعرفت إلى شخص يُدعى جو هاريف؟

كيلي: نعم.

شوغنيزي: كيف تعرفت إليه؟ وكيف أصبحت علاقتك به؟

كيلي: كنت رئيس المحققين في تحطُّم طائرة (تي دبليو إيه 800) فوق لونغ آيلاند في شهر يوليو عام 1996م، ممثلةً السيناتور فوربز، وقد علم هوفين أنَّني أُحقِّق في هذا الحادث، فقال لي: «عليك أن تتحدثي إلى جو هاريف»، وهكذا فقد عرفني هوفين إلى هاريف؛ وهو ضابط سابق في سلاح البحرية، واستمرت علاقتنا أربع سنوات.

شوغنيزي: هل استخدم هوفين أي مصطلح فيما يتعلق بعلاقتك بجو هاريف؟

كيلي: حسنًا، حدث ذلك في نهاية علاقتنا؛ فطوال المدَّة التي عرفت فيها جو، بعدما تركت وظيفتي في الكونغرس، وعملت في صحيفة واشنطن تايمز، لم يقل لي بول أي شيء، ولكن حدث وأنا أتابع قضية تفجير مدينة أوكلاهما أنَّ جو أعطاني بعض المعلومات التي لم أفهمها في حينه، فبعثت إليه برسالة بالبريد الإلكتروني لتوضيحها، فرد قائلًا: «لا أريد أن أتحدث إليك مرَّةً أخرى أبدًا».

القاضية: أبدًا!

كيلي: لا أريد أن أتحدث إليك مرَّةً أخرى أبدًا، هذا ما قاله، ولم أعرف السبب، لقد صُدِمت إلى حدٍّ ما، فقد كنت أعتقد أنَّنا صديقان، ولم أفهم ما حدث. ثم قابلت بول، وأخبرته بما حدث، فنظر إليَّ قائلًا: «حسنًا، إنَّه لم يعد المُشرِف عليك بعد الآن»، وهذا ما أقلقني جدًّا؛ لأنَّ بول هو الذي عرَّفني إلى جو، ولم أكن أعرف أنَّه يراقبني.

شوغنيزي: ماذا فهمت من كلمة المُشرِف؟

كيلي: حسنًا، كيف تفهمها أنت؟

شوغنيزي: أنت التي ستجيبين.

كيلي: لا بأس؛ إنَّها تعني أنَّ شخصًا يراقبني، ثم يبلغ آخرين بأي معلومات قد أقولها له.

شوغنيزي: مَن هم؟

كيلي: الاستخبارات، هذا ما اعتقدته، قد أكون مخطئةً، ولكنَّ هذا ما اعتقدته.

شوغنيزي: فيما يتعلق بالسيد هوفين، هل فهمت أنَّه يمارس عملًا استخباراتيًّا بطريقة أو بأخرى؟

كيلي: هذا مجرد رأي.

شوغنيزي: نعم، هل اعتقدت أنَّ السيد هوفين عضو في الاستخبارات، أو مشارك فيها؟

كيلي: نعم.

شوغنيزي: لماذا؟

كيلي: لأنَّني اعتقدت من اليوم الأول الذي تقابلنا فيه أنَّه مُخبِر. وبالنسبة إلى الناس الذين لا يعيشون في واشنطن، أو غير المشاركين في أنشطة التحقيقات والاستقصاءات، فإنَّهم قد

لا يفهمـون ذلـك، لكنَّه كان دائمًا يملك معلومات مثيرة، كان يسـألني دائمًا عما أعرفه، وأذكر أنَّني أخبرته عن شـيء يتعلق بحادث تحطُّم الطائرة، فكان عنوان الصحف التي صـدرت في الغـد، لقـد شـعرت دائمًا أنَّه يُمـرِّر معلومات، وهذا هو الحال مع الأشـخاص جميعهم الذين عرفني بهم، هذا ما اعتقدته؛ لأنَّه لم يكن يمارس أي عمل.

شوغنيزي: هل تعرفين شخصًا يُدعى الدكتور ريتشارد فيوز؟

كيلي: نعم، لقد قابلت الدكتور فيوز.

شوغنيزي: كيف تعرفت إليه؟

كيلي: عن طريق بول هوفين.

شوغنيزي: هلَّا تكرَّمتِ بتوضيح ما حدث.

كيلي: لقـد أراد بـول أن يعرفنـي إلى صديقه الحميـم الدكتور فيوز، فأخـذني إلى مكتبه، كنت مريضـةً في ذلـك اليـوم، فتولـى بـول قيـادة سـيارتي، جلسـنا في المكتـب، وتحدثنا، ولم يعجبني كثيرًا.

شوغنيزي: هل اكتشفت لاحقًا إن كان للدكتور فيوز علاقة بالاستخبارات؟

كيلي: لقد أخبرني بول بذلك، وهذا في الواقع ما جعلني أتواصل مع سـوزان بعد هذه السـنوات كلها؛ فقد قرأت شهادتها الخطية عن لوكيربي.

شوغنيزي: ماذا تقصدين بالشهادة الخطية؟

كيلي: لقد كتبت شهادة خطية عن لوكيربي أمام المحكمة.

شوغنيزي: ما الذي لفت انتباهك في تلك الشهادة؟

كيلي: كانت شهادتها في الواقع هي ما قاله لي بول هوفين تحديدًا عن محاكمة لوكيربي.

شوغنيزي: وما هو؟

كيلي: إنَّ الليبيين لا علاقة لهم بتفجير طائرة (البان آم 103) فوق لوكيربي، وإنَّ السوريين هم مَـن فعلـوا ذلك، لقد كان الدكتور فيوز موجـودًا، وكان يعرف ذلك، كان من المفترض أن يَعقد اجتماعًا سـريًّا في سويسـرا مع عضو في الكونغرس، لكنَّ الاجتماع أُلغي لسبب ما،

وعندما رأيت شهادة سوزان على غوغل، هاتفتها قائلًا: سوزان، لم أكن أعرف أنَّ بول أخبرك الشيء نفسه الذي أخبرني به.

شوغنيزي: وما علاقة الدكتور فيوز بذلك؟

كيلي: قال بول إنَّ الدكتور فيوز كان موجودًا، وكان يعرف.

شوغنيزي: أين كان موجودًا؟

كيلي: لقد افترضت أنَّها سوريا، كان في سوريا.

شوغنيزي: وعرف ماذا؟

كيلي: عرف أنَّ السوريين هم مَن فجروا الطائرة، وليس الليبيون.

شوغنيزي: وهذا هو ما....

كيلي: وهذا ما كتبته سوزان في شهادتها، وقد ذهلت كثيرًا كثيرًا عندما رأيت الشهادة؛ لأنَّني لم أكن أعرف أنَّها كتبت شهادة، ولم أكن أعلم أنَّ شخصًا آخرَ أخبرها بالشيء نفسه الذي أخبرني به بول.

شوغنيزي: هل حدث ذلك بعد اجتماعك مع الدكتور فيوز؟

كيلي: لا أتذكَّر التواريخ؛ فقد تركت الكونغرس منذ عام 1997م.

شوغنيزي: هل كان ذلك قبل اجتماعك بالدكتور فيوز أم بعده؟

كيلي: كان بعد الاجتماع.

شوغنيزي: وهل اجتمعت به مرَّةً أخرى؟

كيلي: نعم، اتصل بي بول، وطلب إليَّ أن أكتب مقالة عن مشكلة يواجهها الدكتور فيوز مع مقاول كان يبني بيتًا له. لم أكتب المقالة؛ لأنَّهم لم يعطوني الوثائق التي احتجت إليها.

شوغنيزي: بالعودة إلى الشهادة المكتوبة الخاصة بليبيا وسوريا، هل لاحظت أي لقاء بين هوفين وسوزان؟ هل كنت موجودةً معهما؟

كيلي: نعم، طوال الوقت.

شوغنيزي: حسنًا.

كيلي: كان ذلك - على الأقل- كل يوم خميس في مطعم هونان، حيث يلتقيان ويتحادثان.

شوغنيزي: هل كان يتحدث عن لوكيربي باستمرار؟

كيلي: لا أدري، ليست لديَّ أي فكرة عن ذلك؛ فأنا لم أتنصت على حديثهما، كل ما أعرفه أنَّهما كانا يأتيان معًا، لقد سمعت عن سوزان من بول طوال الوقت.

شوغنيزي: ماذا سمعت؟

كيلي: كل ما يخطر ببالك؛ أعني، أنا آسفة، فأنا أشعر بالخجل، كنت صراحةً أشعر بالغيرة لحديثه عنها.

شوغنيزي: هل كان رأيه فيها جيدًا؟

كيلي: نعم، بالتأكيد؛ أعني هذا ما كُتب في الصحف، لكنَّ بول أطلق عليها اسمًا مستعارًا هو (رقاقة الثلج)، وكان يقول إنَّها حقيرة.

شوغنيزي: كانت ماذا؟

كيلي: حقيرة. لم أُفكِّر كثيرًا في هذا الوصف، لكنَّ بول تحدث عنها كثيرًا، كنا نلتقي ثلاث أو أربع مرَّات في الشهر، وكنا نتناول طعام العشاء... .

شوغنيزي: هل شرح لك في إحدى المرَّات ما كانت تقوم به؟

كيلي: أحيانًا.

شوغنيزي: وماذا كان ذلك؟

كيلي: كنت أستمع، وكان يقول لي أشياء.

شوغنيزي: حسنًا، هل تحدثت إلى بول هوفين عندما حقق معه مكتب التحقيقات الفيدرالي؟

كيلي: لقد هاتفني بول بعدما أجرى المكتب مقابلة معه.

شوغنيزي: هل حدثك عن مضمون تلك المقابلة؟

كيلي: نعم.

شوغنيزي: ما مضمون المقابلة كما قال لك؟

كيلي: كان اتصالًا هاتفيًّا غريبًا، لم أكن قد تحدثت إليه منذ مدَّة، كان قد غادر واشنطن مرَّةً أخرى، وأعتقد أنَّ هذا تصرف طبيعي بعد اعتقال سوزان، لقد غادر بسرعة، وذهب إلى مينيسوتا، وقد غضبت لأنَّه لم يودعني؛ فأنا أعرفه منذ زمن طويل، ثم عندما تلقيت

ذلك الاتصال كان مكتب التحقيقات الفيدرالي قد أجرى مقابلة معه، قال لي بطريقته إنَّ سوزان قالت «إنَّني أعمل مع وكالة استخبارات الدفاع، إنَّها مجنونة، وهي لا تعرف ما الذي تتحدث عنه»، فقلت له إنَّ سوزان قد تبدو سخيفةً، لكنَّها ليست مجنونةً، شعرت أنَّه يريدني أن أوافقه الرأي، ولكن لا يمكنني فعل ذلك، فقلت له إنَّني لا أعتقد أنَّها مجنونة.

شوغنيزي: حسنًا، هل قال إنَّ سوزان مخطئة أو غير دقيقة عندما وصفته بأنَّه يعمل في الاستخبارات، أم قال إنّها مجنونة لأنَّها قالت ذلك؟ ماذا كان انطباعك؟

كيلي: لم ينكر بول في المكالمة أنَّه يعمل مع وكالة استخبارات الدفاع، ولكنَّه ظل يُردِّد إنَّها مجنونة.

شوغنيزي: حسنًا، هل سبق له أن وصفها بالجنون؟

كيلي: لا، لم يقل لي ذلك.

عندما جاء دور المدعي العام فجَّر مفاجأةً حين قال إنَّ هوفين أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّه لا يعرف كيلي معرفة جيدة، وأنَّه التقاها مرَّةً أو مرَّتين.

أوكالاهان: أشكرك، لقد تحدثت عن اجتماعات في مطعم هوفان في واشنطن، هل هذا صحيح؟

كيلي: نعم، هذا صحيح.

أوكالاهان: كم عدد مرَّات هذه اللقاءات؟ كم دامت؟

كيلي: دامت سنوات، يمكنني القول إنَّها عشر أو خمس سنوات.

أوكالاهان: عشر أو خمس سنوات.

كيلي: أجل، أعتقد هذا، لقد قضينا وقتًا طويلًا، أعتقد أنَّها خمس سنوات، كانت المجموعة تجتمع منذ زمن طويل، وقد انضممت إليها متأخرة.

أوكالاهان: هل كان بول هوفين في تلك الاجتماعات التي ذكرتها؟

كيلي: نعم.

أوكالاهان: هل تعتقدين أنَّك التقيت السيد هوفين مرارًا؟

كيلي: نعم.

أوكالاهان: هل يدهشك معرفة أنَّ السيد هوفين أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّه التقاك مرَّةً أو مرَّتين؟

كيلي: أشعر بالإهانة لسماعي ذلك.

أوكالاهان: إذن، يدهشك ذلك؟

كيلي: كثيرًا.

كانت لحظات صادمة أخذت فيها كيلي ترتجف أمام القاضية.

أوكالاهان: والآن، لقد قلت إنَّك تعرفت إلى بول هوفين عن طريق هذه اللقاءات، وإنَّك تحدثت إليه كثيرًا، فهل هذا صحيح؟

كيلي: لقد عرفته قبل حفلات العشاء هذه، قبلها بسنوات.

أوكالاهان: إذن، قبل هذه الحفلات وبعدها، هذا يعني أنَّك تعرفت إليه في بدايات التسعينيات من القرن الماضي.

كيلي: أجل.

أوكالاهان: لكنَّك مع ذلك، لم تعرفي من أين كان بول هوفين يعتاش.

كيلي: هذا صحيح، وكما قلت لم أكن أعرف إذا كان له وظيفة منتظمة، أو أنَّه يعيش من نقل المعلومات، أو أنَّ هذه وظيفة أصلًا، لقد ضللني إلى حدٍّ ما.

أوكالاهان: إذن، فأنت لم تعرفي أنَّه كان يعمل مندوبًا لمحطة إي بي سي الإخبارية، هل هذا صحيح؟

كيلي: لا، لم أعرف ذلك حين عرفته.

أوكالاهان: ولم تعرفي أنَّه كان يعمل مندوبًا صحفيًّا غير متفرغ لبرنامج (ستون دقيقةً)؟

كيلي: كان ذلك قبل معرفتي به، كان ذلك من قبل، لقد كتبت تحقيقًا عن بنما، ولكنَّه مرض (أُصيب بفايروس في القلب)، لقد قال لي ذلك، لم أعرف أنَّه كان يقوم بعمل صحفي عندما كنت على علاقة به.

أوكالاهان: حسنًا، والآن، لم يخبرك هوفين بذلك قط، هل أخبرك أنَّه عمل مع وكالة الاستخبارات الأمريكية في يوم من الأيام؟

كيلي: لا، إطلاقًا.

أوكالاهان: لم يخبرك أنَّه عمل مع وكالة استخبارات الدفاع، هل هذا صحيح؟

كيلي: نعم، هذا صحيح؛ أعني لا يمكن أن يأتي شخص ويقول لك إنَّه جاسوس.

أوكالاهان: حسنًا، هل يمكن أن أُحدِّد التاريخ بين عامي 1999م، و 2003م؟

كيلي: نعم.

أوكالاهان: هل تعرفين أين كنت تعملين في تلك السنوات؟

كيلي: كنت أعمل في صحيفة واشنطن تايمز.

أوكالاهان: كم عدد المرَّات التي تحدثت فيها إلى بول هوفين في هذه السنوات؟

كيلي: طوال الوقت؛ أعني لقد كنا أصدقاء.

أوكالاهان: كم عدد المرَّات التي كنتما تتحدثان فيها تقريبًا؟

كيلي: مرَّةً واحدةً في الأسبوع على الأقل.

أوكالاهان: كانت هذه أحاديث هاتفية كما جرت العادة.

كيلي: كنا أحيانًا نخرج لتناول العشاء.

أوكالاهان: طوال هذه السنوات، هل تحدث بول هوفين عن سوزان ليند اور؟

كيلي: نعم، بالتأكيد.

أوكالاهان: هل تذكرين مرَّةً محددةً تحدث فيها عن سوزان؟

كيلي: كان بول يتحدث عن سوزان طوال الوقت.

أوكالاهان: أنا أتحدث تحديدًا عن المدَّة الواقعة بين عامي 1990م، و2003م، فهل تراجع حديث بول عنها عما كان عليه في بداية هذه المدَّة؟

كيلي: لا، يمكنني القول إنَّ حديثه زاد عما كان عليه سابقًا.

أوكالاهان: في المرَّات التي تحدثت فيها إلى سوزان لينداور، هل تعتقدين أنَّها كانت تبالغ في الحديث عن قاعدة معلوماتها بخصوص موضوع الحديث؟ هل كانت تبالغ في الحديث عن دورها؟

كيلي: لا.

أوكالاهان: هل كانت لديك أي شكوك في سلامة قواها العقلية؟

كيلي: لا.

أوكالاهان: هل تعتقدين أنَّك أَهْلٌ لإعطاء رأي في سلامة قواها العقلية؟

القاضية: هل تستطيعين الإجابة عن السؤال بصيغته هذه؟

كيلي: نعم، أعتقد أنَّني أَهْلٌ بقدر استطاعتي، وأنت تستطيع ذلك إذا قرأت دليل أعراض التشخيص مثلما يفعل أي طبيب نفساني، ولأنَّني عرفت سوزان منذ سنوات طويلة - ليس بوصفي صديقة لها، وإنَّما بوصفي أحد معارفها في اللقاءات، ومما كنت أسمعه من بول- فلم أشعر أنَّها تعاني عدم توازن عقلي.

عندما انتهى أوكالاهان سألها شوغنيزي: بالنسبة إلى السيد هوفين، هذا الشخص الذي يدعي أنَّه التقاك مرَّةً أو مرَّتين، كم عدد المرَّات التي التقيته بها تقريبًا منذ التسعينيات حتى الآن؟

كيلي: لم أجتمع به منذ انتقاله إلى مينيسوتا، لكنَّه كان رجلًا مهمًّا في حياتي، كنت أظنه صديقًا حميمًا، لقد تناولنا العشاء في بيوت العائلة مرَّات عدَّة؛ أعني لقد التقيته كثيرًا.

شوغنيزي: لحظة من فضلك، أين تعيش عائلتك؟

كيلي: في فرجينيا الشمالية.

شوغنيزي: هل كان يأتي لتناول طعام العشاء في منزل عائلتك؟

كيلي: نعم.

شوغنيزي: كم مرَّةً تقريبًا؟

كيلي: كانت شقيقتي مستعدةً لاستقباله في أي وقت، وكان يذهب إلى السباحة في البركة، لقد كان جزءًا من حياتي، كان صديقًا جيدًا، وكنا نلتقي ونتحادث دائمًا. وفي الحقيقة، فإنَّ بول هدد أحد الصحفيين يومًا ما لأنَّه لم يكن مهذبًا معي عندما كنت أعمل في الكونغرس، وقد أخبرته أن لا يفعل ذلك مرَّةً أخرى، لقد كنا صديقين.

شوغنيزي: إذن، عندما يقول إنَّه التقاك مرَّةً أو مرَّتين... .

كيلي: إنَّه يكذب.

شوغنيزي: هل لفت نظرك مؤخرًا أي كتابات أو أشياء تشير إلى ارتباط بول بالاستخبارات؟

كيلي: نعم، لقد بحثت في (الإنترنت)، وهو يشارك في المُدونات، وقد طبعت بعض إجاباته، وهي على ذلك الكرسي الآن، وفيها يرد على أسئلة عن مخبرين أو عاملين مع الاستخبارات، مثل: جيني ويتون، وإدوين ويلسون، وهو يعطي تفسيرات عن هؤلاء الأشخاص، وكيف عرفهم، وهكذا. عرفني بول أيضًا إلى بيل وأليس ويزنبيرغر، والمعروف أنَّ بيل مسؤول سابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية، وكنا نذهب إلى الصيد في مزرعته، كان بول يأخذني إليها.

شوغنيزي: بول هوفين.

كيلي: بول هوفين أخذني إليها، وكنا نخرج مع بيل وأليس لنتناول طعام العشاء؛ أعني أنَّ بول كان يعرف أشخاصًا في الاستخبارات، ومنهم بيل الذي لا يمكنه أن ينكر علاقته بوكالة الاستخبارات الأمريكية.

وأنا أجلس على كرسي الاتهام تنفست الصعداء، وأنا أستمع إلى ما قالته كيلي عن ارتباط بول هوفين بعالم الاستخبارات، وعن علاقته بي؛ لقد انتظرت تلك اللحظة طوال أربع سنوات، لكنَّهم لم يعطوني الفرصة لتوكيد معلوماتي من مصدر مستقل مثل كيلي، والفضل في ذلك يعود إلى محامٍ كان على استعداد للدفاع عني بقوة.

لقد تبيَّن من شهادة كيلي أنَّ بول هوفين كان يكذب على كيلي وعليَّ طوال هذه السنوات العديدة، وقد استبعدنا من حياته عندما لم يعد بحاجة إلينا.

ثم جاء دور بارك غادفري، أستاذ هندسة الحاسوب في جامعة يورك بتورنتو الذي عرفته منذ عام 1990م [603].

شوغنيزي: كم مرَّةً التقيت سوزان؟

غادفري: كنت أراها مرَّتين في الأسبوع حتى انتقلت إلى تورنتو عام 1999م، وكنت أتحدث إليها بالهاتف ثلاث مرَّات أو أكثر أسبوعيًّا.

شوغنيزي: إذن، كنت تعرفها جيدًا، هل هذا صحيح؟

غادفري: نعم.

شوغنيزي: هل كنت تعرف أنَّها كانت داعيةَ سلامٍ ومعارضةً للحرب؟

غادفري: نعم.

شوغنيزي: هل تحدثت إليك عن أنشطة أو أخطار معينة كانت تعتقد أنَّها تواجهنا؟

غادفري: نعم، لقد فعلت ذلك.

شوغنيزي: هل يمكن أن تصفها لنا؟

غادفري: أعتقد أنَّه من الأفضل لي أن أتحدث عن كيفية معرفتي أنَّها كانت ناشطة سلام، لقد شاركت معها في عدد من المظاهرات في بداية التسعينيات، كانت إحدى هذه المظاهرات في أثناء حرب الخليج، وفي منتصف التسعينيات عرفت أنَّها كانت تسافر إلى نيويورك لإجراء محادثات لها علاقة بمشكلات الشرق الأوسط.

شوغنيزي: هل حدث مرَّةً أن أعربت عن قلقها من هجوم محتمل على الولايات المتحدة؟

غادفري: نعم، لقد تحدثت عن ذلك.

شوغنيزي: ما الذي تحدثت عنه؟

غادفري: لقد حذَّرتني عندما كنت على وشك الالتحاق بعمل في نيويورك من أنَّ تلك المدينة خطرة، وأنَّها تتوقع وقوع هجوم كبير، كان ذلك قبل الحادي عشر من سبتمبر.

شوغنيزي: استمر لو سمحت.

غادفري: سألتها عن طبيعة الهجوم المتوقع، فقالت إنَّه سيكون ضخمًا، وقد يشمل استخدام طائرات مختطفة، وربما أسلحة نووية على شاكلة ما حدث عام 1993م.

شوغنيزي: ماذا كانت تعني في إشارتها إلى عام 1993م؟

غادفري: كانت تشير إلى التفجير الذي حدث في مركز التجارة العالمي.

شوغنيزي: هل كانت تعتقد أم كانت تقول لك بأنَّ هجومًا مماثلًا سيحدث قريبًا؟

غادفري: كانت تعتقد ذلك، وقالت إنَّ الهجوم القادم سيكمل حلقة ذلك الهجوم، وإنَّ هذا الهجوم سيحدث أواخر الصيف وبداية الخريف.

شوغنيزي: هل كنت تعرف أيًا من الأشياء التي كانت تقوم بها؛ ما جعلها تحصل على تلك المعلومات، وتتوقع هذا الهجوم؟

غادفري: حسنًا، كنت أعرف أنَّها تقوم بعمل يهدف إلى منع تدهور الأوضاع التي أدَّت إلى الحرب في العراق، وكانت تسافر إلى نيويورك لتتحدث إلى أشخاص معينين، ولكن لم يخطر ببالي أنَّها كانت مُطَّلِعةً على معلومات استخباراتية عن هذا الهجوم.

شوغنيزي: قلت إنَّها كانت تزور نيويورك بانتظام، فهل تعرف طبيعة الأشخاص الذين كانت تلتقيهم فيها؟

غادفري: لا، لا أعرف تحديدًا، إلا أنَّني عرفت لاحقًا أنَّهم أشخاص من القنصلية العراقية، مع أنَّها كانت تقول إنَّها تجتمع مع أشخاص من مختلف دول الشرق الأوسط.

شوغنيزي: هل ذكرت اسم أي من هذه الدول؟

غادفري: لا، ليس مباشرةً.

شوغنيزي: وهل ذكرت أمامك اسم شخص يُدعى بول هوفين؟

غادفري: نعم.

شوغنيزي: بأي شأن؟

غادفري: كنا مجموعة أصدقاء في عموم ميريلاند، وعندما كنا نلتقي كان حديثنا يتطرَّق إلى قضايا سياسية، أذكر في إحدى المرَّات، في الوقت الذي ترشح فيه بيل كلينتون للرئاسة، أنَّني تحدثت إلى سوزان عن أشياء قامت بها، فذكرت لي أنَّها تلتقي أسبوعيًّا بمجموعة أخرى تختلف تمامًا عن مجموعتنا، وأنَّ معظم أفرادها من الجمهوريين، ولهم علاقات بالاستخبارات، ثم ذكرت لي اسم شخص يُدعى بول هوفين.

شوغنيزي: هل قالت أي شيء عما قامت به مع هوفين، أم إنَّه كان مجرد عضو في المجموعة؟

غادفري: لم يكن الأمر يتعلق بنشاطها السياسي، أعتقد أنَّها كانت مجرد مجموعة اجتماعية، لقد دعوها إلى الانضمام إليهم، ثم تعرفت إلى هوفين.

شوغنيزي: هل شعرت بوجود عداوة بين سوزان وهوفين؟

غادفري: لا، لا توجد أي عداوة حسب علمي.

شوغنيزي: قلت إنَّ سوزان كانت تذهب للقاء أشخاص من الشرق الأوسط في السفارات، هل ذكرت دولًا معينة حسب علمك؟

غادفري: الحقيقة أنَّها لم تذكر، كانت تتحدث بصورة عامة، ولم تتعمق في التفاصيل.

أما أسئلة المدعي العام وأجوبة غادفري عنها فكانت مثيرةً؛ إذ حاول المدعي العام أن يصور تحذيراتي باحتمال وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر أنَّها هواجس، لكنَّ غادفري تمسَّك بما قاله، ثم قدَّم شهادة مكتوبة عن تحذيرات الحادي عشر من سبتمبر [604].

غادفري: إنَّ تحذير السيدة لينداور أول مرَّة عام 2000م كان غامضًا إلى حدٍّ ما؛ إذ قالت إنَّها تعتقد أنَّ هجومًا إرهابيًّا سيقع في مدينة نيويورك، وأتذكَّر أنَّ تحذيراتها أصبحت حاسمةً أكثر في ربيع أو صيف عام 2001م، وصارت قلقةً أكثر من احتمال وقوع الهجوم، وقد أخبرتني مرَّات عدَّة بأنَّ الهجوم سيشمل استخدام طائرة مختطفة، أو الهجوم بطائرات.

وقالت إنَّ الهجوم الذي سيستهدف الجزء الجنوبي من مانهاتن سيكون أكبر من الهجوم الذي تعرَّض له مركز التجارة العالمي عام 1993م. وفي شهر أغسطس عام 2001م قالت إنَّ الهجوم بات وشيكًا، وإنَّ الوضع خطير، وإنَّ أشخاصًا كثيرين سيقتلون. وفي شهر سبتمبر عام 2004م حقق معي ضباط من مكتب التحقيقات الفيدرالي بحضور الشرطة الكندية. جرى ذلك في كندا، فأنا مواطن كندي؛ ولهذا أصرت الشرطة الكندية على حضور المقابلة التي أجرتها عميلة مكتب التحقيقات الفيدرالي سوزان لوتورنيو.

تركزت المقابلة على حياة سوزان لينداور ومعارفها، ولم تتطرَّق إلى توقعاتها أو التهم المُوجَّهة إليها، لكنَّني أبلغت المُحقِّقة الأمريكية أنَّ توقعات سوزان لينداور عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت دقيقةً جدًّا.

وهكذا، فقد جاء هذا الشاهدان من خارج الدوائر الاستخباراتية ليُؤكِّدا صحة روايتي أمام المحكمة، ولو أنَّهما أدليا بشهادتيهما قبل شهر سبتمبر من عام 2004م لكانا سببًا مشكلة كبيرة للكونغرس الذي كان يستعد لنشر تقرير لجنة التحقيق في هجمات الحادي عشر من

سبتمبر؛ وهي اللجنة التي انتقدت (منظري المؤامرة) الذين قالوا إنَّ وقف هذه الهجمات، أو التقليل من آثارها كان ممكنًا. ولو جاءت هاتان الشهادتان بعد نشر التقرير لأحدثتا ضجة كبيرة، وهذا ما جعل وزارة العدل تقاوم بشدة أي محاولة لتقديمي إلى المحاكمة، ولم يكن مكتب التحقيقات الفيدرالي هو الجهة الوحيدة في وزارة العدل التي حققت مع غادفري، وإنَّما تحدث إلى أشخاص كثيرين، من بينهم الدكتور شادوك في سجن كارسويل [605].

غادفري: في مطلع شهر ديسمبر عام 2005م، وبعد أشهر من اعتقال السيدة ليندا اور، تحدثت إلى الطبيب النفساني الذي كلفته المحكمة بعمل تقييم نفساني لها، حاولت أن أُخبره بتوقعاتها عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعرضت القدوم من تورنتو للإدلاء بشهادتي أمام جلسة النظر في كفايتها العقلية، وقد حضرت الجلسة الخاصة بالتخدير القسري في شهر مايو عام 2006م، وعرضت الإدلاء بشهادتي في ذلك اليوم، لكنَّ محاميها السيد سام تالكين لم يستدعني للشهادة، لكنَّني تحدثت إليه في جلسة جانبية عن توقعاتها بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقلت له إنَّني أشعر بالاشمئزاز مما يجري في المحكمة.

وما من شك في أنَّ غادفري قد بذل جهودًا كبيرةً لتوثيق تحذيراتي عن طريق الاتصال بمكتب التحقيقات الفيدرالي، ومكتب السجون، والعم تيد، ومحامين كثيرين، إلا أنَّهم ظلوا يسخرون مني، ويصفون تحذيراتي وتوقعاتي بالأوهام.

ولولا فطنة الدكتور موكاسي لنجحت عملية الخداع والتزييف هذه، ولبقيت في السجن إلى أجل غير مسمى بسبب قانون الباتريوت، ولحقنوني بالهالدول كما يحلو لهم؛ لجعلي أتراجع عن آرائي، وعن الحقائق الثابتة في حياتي.

واصل غادفري الحديث عن شهادته المكتوبة [606]، قائلًا:

غادفري: في رأيي أنَّ السيدة ليندا اور مؤهَّلة تمامًا، وهي لا تعاني أي مرض أو اختلال عقلي، وتتمتع بمزاج جمالي، وهي مخلصة في الدفاع عن قضاياها، وكاتبة مبدعة، وصحفية سابقة، ولم يسبق لي أن لاحظت عليها أي مرض عقلي.

ثم تحدث عن عدم تعاون المحامي تالكين، بقوله:

لقد أبلغت محاميها أنَّني مستعد للتحدث إلى المحققين، وكنت مستعدًّا لحديث مُطول عن تحذيرات السيدة لينداور بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولكنَّني فوجئت أنَّ المحامي أنهى المكالمة بعد خمس أو عشر دقائق فقط، وأنَّ أسئلته لا تتعلق بالتهم المُوجَّهة إليها. وبعد بضعة أشهر اتصلت بعمها تيد لينداور، وتحدثت إليه مُطولًا عن موضوعات عدَّة في قضيتها، وأستطيع القول إنَّ السيدة لينداور كانت مضطرةً إلى الاستعانة بعمِّها لعمل مقابلات مع الشهود قبل إرسالها إلى سجن كارسويل.

وفي ختام إفادته انتقد غادفري فكرة عدم كفايتي القانونية للمثول أمام المحكمة، وانتقد وزارة العدل، قائلًا: في رأيي، وعلى عكس ما يقوله محاموو زارة العدل، فإنَّ السيدة لينداور أَهْلٌ الآن، مثلما كانت دائمًا، للمثول أمام المحكمة، وقد كان اتهامها بأنَّها غير أَهْلٍ قانونيًّا أمرًا مُحيِّرًا لي ولآخرين، وأعتقد أنَّ رفض طلبها المثول أمام المحكمة كان لدوافع سياسية. لقد عانت سوزان لينداور طوال هذه المأساة إساءات كثيرة، منها: المماطلة في تحديد موعد للمحاكمة (أو إسقاط التهم)، والتشكيك باستمرار في تحذيراتها من الهجمات الإرهابية، واحتجازها في قاعدة عسكرية سبعة أشهر على بُعْد (1300) ميل من بيتها، ثم احتجازها بضعة أشهر أخرى. إنَّ تصرف مكتب التحقيقات الفيدرالي ومكتب الادعاء العام في قضية السيدة لينداور، كان بغيضًا، ومن الواضح أنَّ أشياء أخرى تحدث في الخفاء.

الصحيفة العتيقة تعاني العته

شعرت بالفرح لهذا النجاح، واعتقدت أنَّنا قد ربحنا المعركة، إلى أن قرأت صحيفة نيويورك تايمز، نشرت الصحيفة خبرًا في قسم المحليات كتبه ألان فوير [607]، لم يأتِ فيه على ذكر شهادة كيلي أوميرا، وتأكيدها علاقتي الطويلة بهوفين، وارتباطاته بأجهزة الاستخبارات، ولم يتطرَّق إلى طبيعة عملي في الاتصالات السرية مع العراق قبل الحرب، والأسوأ من ذلك أنَّ الكاتب زعم أنَّني تطاولت على المدعي العام [608]، قرأت الخبر مرَّات عدَّة، ولم أُصدِّق الكذب الذي ورد فيه حتى إنَّني بكيت.

لا أدري مـن أين جاء بهذا؛ لأنَّ شـتم الآخرين ليـس من طبعـي، كان ما كتبه هذا الصحفي معيبًـا، ويفتقـر إلـى الموضوعية، لكنَّ النـاس العاديـين -للأسـف- يُصدِّقون كل مـا تكتبه هذه الصحيفة.

أما بالنسبة إلى الأسباب التي دفعت فوير إلى عمل ذلك فلا أعلم عنها شيئًا، لكنَّني شعرت بالخيانة؛ لقد انتظرت أربع سنوات لأقول الحقيقة لسكان مدينة نيوويرك، إلا أنَّ كل ما حصلت عليه هو جلسة واحدة، واستدعاء شاهدين.

ولكـنَّ الشـيء الـذي لم تكن تعرفـه هذه الصحيفة، هـو أنَّها لم تعد مصـدر الأخبار الوحيد بعـد ظهـور المُدونـين على السـاحة، كان أحد هـؤلاء، وهو مايـكل كولينز، قد جاء إلـى نيويورك لحضور جلسـة الاسـتماع، وسـجل كل ما حدث بانتباه واهتمام وتفصيل، ثم نشر ذلك كله، أما الصحيفـة العتيقـة فكانـت تعاني العته، ولم تنشـر الحقائـق، وقد حمل ما كتبـه كولينز عنوان: (كشـف تحذيـرات سـوزان لينـداور عـن هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر) [609]. أمـا المواقع الأخرى، ففضحت تواطؤ الصحيفة وتعتيمها على الحقائق [610].

كان ما نشرته المواقع الإلكترونية مصدر فرح لي بعد سنوات المعاناة هذه كلها، لكنَّنا لم نكن نعلم بوجود مفاجأة أخرى بانتظارنا.

بعد أسابيع قليلة من إدلاء كيلي وغادفري بشهادتيهما، ترك أوكالاهان مكتب المدعي العام في مانهاتـن، لينضـم إلـى كبـار العاملـين في حملة جون ماكـين الانتخابيـة [611] في منصب كبير المستشـارين، وأُوكلـت إليـه مهمة الإشـراف على حملة سـارة بالين التي ترشـحت لمنصب نائب الرئيس.

كان هـذا يكفـي لنعـرف أنَّـه كان يتلقـى راتبًا مـن ماكين، لقد كان كل شـيء لعبةً سياسـيةً، وكانت نتائجها معروفةً. وبذلك أكون قد أوضحت قضيتي كاملةً.

الفصل 33

قالت الملكة الحمراء: اقطعوا رأسها*

لقد ربحت المعركة، ورفعت رايات النصر الذي كان مُؤزرًا بكل تأكيد؛ ففي يوم واحد بالمحكمة أثبتُّ أنَّ كل ما قلته كان صحيحًا من اليوم الأول الذي اتهموني فيه بأنَّني عميلة للعراق.

ولكن، هل حصلت على الحكم؟ هل قبلت المحكمة بأنَّني أَهْلٌ قانونيًّا؟

في التاسع من شهر سبتمبر عام 2008م عيَّن الرئيس جورج بوش - في نهاية ولايته- القاضية لوريتا بريسكا رئيسًا لمحكمة الاستئناف الثانية، كانت هذه ترقيةً كبيرةً في تاريخها المهني [612].

كان معروفًا أنَّ لهذه القاضية علاقات أخرى بعائلة بوش؛ إذ كانت شركة المحاماة التي يملكها زوجها تتولى متابعة قضايا عائلة بوش القانونية؛ لذلك، فقد أعلنت هذه القاضية يوم الخامس عشر من شهر سبتمبر عام 2008م، وللمرَّة الثانية، أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، بعد ستة أيام فقط من تعيينها في منصبها الجديد [613].

---

* في الفصل الثاني عشر من قصة (أليس في بلاد العجائب)، تقول الملكة: «تنفيذ الإعدام أولًا، ثم إصدار الحكم بعد ذلك»، فترد أليس بالقول: «ولكنَّ هذا غباء»، فتأمرها الملكة بالتزام الصمت، لكنَّها ترفض ذلك، فتقول الملكة: «اقطعوا رأسها».

وهكذا، لم تكن لتحذيراتي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أو دقة معلوماتي الاستخباراتية في المرحلة السابقة للحرب، أي قيمة تُذكَر، وكذلك شهادة كيلي أوميرا وغادفري.

وجاء في قرار القاضية: «إنَّ اقتناعها بوجود فرصة نسبتها (95%) لإطلاق سراحها، يشير إلى أنَّها لم تدرك خطورة التهم المُوجَّهة إليها؛ ولهذا فإنَّها لا تستطيع المساعدة على إعداد دفاع عنها» [614].

أصدرت القاضية بريسكا الحكم بعد لحظات من انتهاء الدكتور كلينمان من تقديم شهادته ضدي [615]، بالرغم من تسجيلات الجلسات ومقابلاته كلها التي تدحض جميع ما قاله [616]، ومنها محاولة إقناعي بالاعتراف بتهمة التهرُّب الضريبي، وهي تهمة لم تُوجَّه لي أصلًا.

عندما رفضت هذا العرض أنكر أن تكون هذه المحادثة قد جرت أصلًا؛ ما دعا شوغنيزي إلى تقديم التماس لإعادة النظر في شهادته، لكنَّ القاضية بريسكا تجاهلت الطلب [617].

وقد أصدرت حكمها بالرغم من شهادة عدد كبير من الأطباء النفسانيين الذين قالوا إنَّهم لم يلاحظوا على سلوكي أي أعراض نفسانية، وحتى أطباء سجن كارسويل قالوا إنَّهم لم يلاحظوا عليَّ أي أعراض اكتئاب أو هلوسات.

عندما واجهتها بالكذب الذي يمارسه الأطباء النفسانيون في قاعة المحكمة، حاولت تيريزا بيرتون إيجاد عذر لهم، قائلةً لي: من الممكن أنَّهم لا يحبون آراءك السياسية، وإذا كانوا يكذبون، فربما يفعلون ذلك لينقذوك، ألا تريدينهم أن ينقذوك؟

قلت لها: هذه مهمة هيئة المحلفين.

وهي مهمتهم فعلًا، لا مهمة غيرهم.

الفصل 34

الحوار... الحوار... والديمقراطية

سألني أحد الأصدقاء: ما الذي يميزك أكثر؟ أهي إنجازاتك، أم مأساتك العلنية الموجعة؟

توجد قصة أُحبُّها كثيرًا تتحدث عن امرأة دخلت الجنة وهي متعبة ومنهكة، بعد رحلة طويلة من المشكلات وخيبات الأمل في الحياة، أخذها الملاك إلى شباك ذي زجاج مزخرف، ثم قال لها: «انظري، هذه شظايا حباتك التي تكسرت، كنت تعتقدين أنَّ روحك هشَّة مثل الزجاج، لقد اعتقدت أنَّك فقدت هذه الأجزاء المكسورة إلى الأبد، ولكن وكما ترين، فقد احتفظنا بها لك، لقد أخذنا هذه الأجزاء، وصنعنا منها صورة لحياتك بألوان الزجاج، انظري كيف تُشكِّل الألوان هذه الفسيفساء التي تُصوِّر قصة حياتك، هذه الشظايا المعتمة كلها جاءت من زمن المعاناة، ولكن انظري كيف تُحدِث ظلالًا حول الألوان الحمراء البراقة، والخضراء، والزرقاء من الأيام السعيدة في حياتك؛ لهذا فإنَّ السواد يُبرِز لحظات الفرح في حياتك، وهي في مجموعها تُشكِّل لوحة جميلة».

أعتقد أنَّها قصة جميلة، وأنا أُحبها كثيرًا، وأرويها دائمًا؛ لأنَّني أعتقد أنَّه مهما كان الثمن الذي دفعته لرحلة حياتي فإنَّه يستحق هذا العناء، لقد كانت معركةً قاسيةً؛ لأنَّ مَن فعلوا بي ذلك حاولوا تدمير ثقتي، وإيماني، وشعوري بهويتي، واعتزازي بإنجازاتي.

وبالرغم من كل ما فعلوه، فإنَّني أعتقد أنَّهم فشلوا في تحقيق هدفهم، وعزائي هو أنَّني لم أندم قط على أفعالي أو خياراتي، ولم أتخلَّ عن معتقداتي السياسية أو الروحانية، إلا أنَّني

أعتقد - في الوقت نفسه- أنَّ خبرتي تبعث بإشارات تحذير مفادها أنَّ ديمقراطيتنا وحرياتنا ليست محميةً كما يعتقد الشعب الأمريكي.

لقد كان الهجوم عليَّ غير أخلاقي من البداية حتى النهاية، ولم يوقفه أي شيء، أو يحد من زخمه، ولولا ذلك القاضي الذكي لكانوا دمروا حياتي كلها، وهذا ما يمكن أن يفعله قانون الباتريوت بأي مواطن أمريكي له رأي مخالف.

فما الذي كان الجمهوريون يُخفونه وجعلهم يُسكتونني طوال خمس سنوات بتهمة كاذبة؟

أعتقد أنَّ الجواب مهم ومُبشِّر بمستقبل أفضل؛ لقد أراد الجمهوريون أن يتستروا على نجاح الحوار (قبل الحرب على العراق) الذي انتهى بموافقة العراق على التعاون في ملف مكافحة الإرهاب، والتحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد أثبتت جهودي أنَّ الدبلوماسية يمكن أن تُحقِّق نتائج كانت ستُفضي إلى تجنب الحرب، لكنَّ الإدارة الأمريكية أرادت إقناع العالم أنَّ الحرب هي الحل الوحيد؛ لقد كانوا مخطئين ولا شك؛ فالحوار والتواصل أوجد فرصة قوية للسلام.

وأعتقد أنَّ من المهم - بالنسبة إلينا جميعًا- الاعتراف، خاصةً في ضوء الصراعات والنزاعات المسلحة في عموم الشرق الأوسط، بوجود ما يُنذِر بأنَّ هذا العالم قد أصبح على شفير الهاوية، أو أنَّه يوجد مَن يدفع إليها.

ولكن، ماذا عنا؟

بالنسبة إليَّ، أعتقد أنَّنا نتجاهل وسيلة قوية من شأنها وقف تلك الصراعات؛ وهي التواصل.

إنَّ الحوار والمشاركة يُوفِّران مخرجًا من هذا الوضع، وفي الحقيقة، فإنَّ هذا ليس حُلمًا أو أنموذجًا مثاليًا، وإنَّما هو حقيقة ممكنة كما ثبت لي في اتصالاتي مع ليبيا والعراق؛ إذ استطعت الدخول بهدوء في إحدى السفارات، والجلوس إلى جانب الدبلوماسيين، وتناول كوب من الشاي، والانخراط في حديث ودي، ومن هذا العمل البسيط استطعنا فتح قناة خلفية لمناقشة القضايا الرئيسة التي كانت تعرقل إقامة علاقات طبيعية بين الجانبين.

وهذا ما حدث في قضية لوكيربي، وفي موافقة ليبيا على وقف إيواء الإرهابيين، والتخلي عن فكرة التسلح النووي.

وحدث الأمر نفسه في العراق؛ إذ نجحت الاتصالات السرية في ضمان تحقيق الأهداف الأمريكية جميعها [618]. وعندما بدأ العالم يرفض استمرار أزمة العراق الإنسانية، وعندما ظهرت بوادر تشير إلى انهيار العقوبات، وضعت الاستخبارات الأمريكية مخططًا طموحًا لتأمين المصالح الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب، وقد نجحنا في ذلك لدرجة كانت ستدهش روسيا وفرنسا والصين؛ الأعضاء في مجلس الأمن.

وقد أَجبرت وكالة الاستخبارات الأمريكية العراق عن طريق المفاوضات المكثفة من شهر نوفمبر عام 2000م إلى شهر مارس عام 2002م، على قبول عودة مفتشي الأسلحة من دون شروط، بعدما وافق العراق على أدق معايير الالتزام والشفافية التي لم يشهدها التاريخ من قبلُ.

لم يُظهر العراق أي مقاومة، وإنَّما كان مستعدًّا لإثبات حُسن نواياه تجاه المطالب الأمريكية المعلنة جميعًا. والحقيقة أنَّ العراق شجع الولايات المتحدة على دراسة احتمالات السوق الكبيرة في مختلف القطاعات، وأعلن عن استعداده للتحالف مع الولايات المتحدة، والدخول في شراكة تجارية معها بعد انتهاء العقوبات.

كان الدبلوماسيون العراقيون يُذكِّرونني دائمًا بأنَّ العراق كان حليفًا للولايات المتحدة في مواجهة إيران، وأنَّ هذه الصداقة يمكن تجديدها.

وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد وضعت العراق أمام اختبار مهم؛ هو طلب حصة الأسد للشركات الأمريكية في عقود إعادة الإعمار، وقد وعد العراق بمنح هذه الشركات حصتها في السوق مثلما كانت قبل حرب الخليج الأُولى، وكذلك منحها الأفضلية في عقود الاتصالات، والرعاية الصحية، وتجهيز المستشفيات، والأدوية، وبناء المصانع، والنقل، ووعد العراق أيضًا بشراء مليون سيارة أمريكية الصنع سنويًّا على مدار عشر سنوات.

أما المشروعات النفطية فكانت مضمونةً أيضًا؛ إذ وعد العراق بدءًا بشهر نوفمبر عام 2000م بالسماح للشركات الأمريكية بالمشاركة في امتيازات التنقيب عن النفط وإنتاجه،

ومـن النجاحـات الكبـيرة التي حققتها المفاوضات السـرية ضمان مشـاركة العـراق في الحرب علـى الإرهـاب، والموافقـة على وجود فريق مـن مكتب التحقيقات الفيـدرالي في العراق، ومنحه صلاحيـات بخصوص إجراء التحقيقات، ومقابلة الشـهود، واعتقال المشـتبه بهم، يضاف إلى ذلك أنَّ العراق وعد بتسليم وثائق مصرفية تكشف مسار تنقُّل أموال الشبكات الإرهابية.

وأخـيرًا، وفي رحلتـي إلـى بغداد في شـهر مارس عـام 2002م، اسـتطعت زرع مصدر داخل المخابرات العراقية كان مستعدًّا للعمل ضابطَ اتصالٍ سريًّا مع مكتب التحقيقات الفيدرالي أو الإنتربـول، وخاطـر بحياته مـن أجل ذلك، كان هذا إنجـازًا مذهلًا، لكـنَّ وزارة العدل عاقبتني عليه.

توافـرت أيضًـا فرصـة لتحقيـق إصلاحات ديمقراطية رئيسـة في العراق، وهـذا ما اقترحه المسؤولون العراقيون أنفسهم، وقدَّموا خطة للتطبيق أثارت إعجابي واهتمامي.

ولا أتصور ما الذي يمكن للولايات المتحدة وأوروبا أن تُحقِّقه أكثر من ذلك، من دون حشـد جنـدي واحـد لاحتـلال بغداد، أو إطلاق صـاروخ واحد لتدمير البنية التحتيـة في ذلك البلد، لو حدث ذلك ما ماتت أي أُم أو أي طفل في العراق، أو أي جندي أمريكي.

لقـد وافقـت على العمل في الوسـاطة السـرية؛ لأنَّني كرهـت المعاناة التي سـببتها العقوبات للشعب العراقي، ولأنَّني آمنت بأنَّ العالم سيكون أفضل من دونها.

كانت هذه الحرب باهظة الثمن؛ فقد غرق العراق في مسـتنقع الطائفية، وكشـفت وحشـية الاحتـلال عن زيف ادعاءات التحرير، وسـوف تنشـأ أجيال عراقية علـى كره الولايات المتحدة، لقد خسرت الولايات المتحدة حليفًا كبيرًا في الشرق الأوسط، في حين كسبت إيران هذا الشريك والجار القوي.

طوال هذه المساعي كلها أبقى فريقنا الاتصالات سريةً وبعيدةً عن وسائل الإعلام، وحققنا الأهـداف جميعهـا التـي ضمنـت المصالـح الأمريكية في مجالات واسـعة، لكنَّ المعسـكر المنادي بالحرب أبقى على التهم الموجَّهة إليَّ طوال خمس سـنوات، ولم يتورع عن اتباع كل ما من شأنه أن يخفي الحقائق عن الشـعب الأمريكي، وكل ما فعله هو تلك التصريحات الاسـتعراضية عن سياسـة الأمـن القومـي التي لم تُحقِّق شـيئًا، لقـد كان مـن مصلحـة الإدارة الأمريكية الادعاء

بأنَّ نظام صدام حسين كان يدعم الإرهابيين في الشرق الأوسط، بالرغم من علمها أنَّه كان يلاحقهم ويضطهدهم.

لماذا الحقيقة مهمة اليوم؟

نظرًا إلى الوضع المتشائم الذي يواجهه العالم اليوم؛ أعتقد أنَّه يتعيَّن على الأمريكيين والمجتمع الدولي إدراك ما يمكن تحقيقه عن طريق الحوار.

وبالرغم من أنَّ النزاع مع العراق بدا صعبًا، فإنَّ الأمل في حله ظل حيًّا حتى النهاية.

كانت العقبة الرئيسة أمام طريق السلام في العراق، هي الرغبة في الحرب، والاعتقاد السائد بأنَّ الدبلوماسية لم تُحقِّق أي نتائج؛ ولهذا فهي مضيعة للوقت.

كانت هذه العقلية هي التي عرقلت سبل التوصل إلى اتفاق سلام، وهي عقلية قاصرة يتعيَّن تغييرها؛ لأنَّ الحوار - خلافًا لما يعتقده الناس- لم يفشل، وهذا ثابت من خبرتي وتجربتي مع العراق وليبيا.

أعتقد أنَّه توجد أربعة شروط ضرورية لنجاح الحوار، هي:

1. شجاعة القيادة في مواجهة المشكلات مباشرةً، والعمل بعيدًا عن العمل الدعائي.
2. الالتزام بالبحث عن الحلول حتى النهاية، وعدم التراجع عند أول عقبة؛ فأنا شخصيًّا التقيت بالدبلوماسيين الليبيين والعراقيين (300) مرَّة تقريبًا. صحيح أنَّ المفاوضات استغرقت وقتًا أطول مما كان متوقعًا، لكنَّنا حققنا أكثر مما أردنا تحقيقه في البداية.
3. وجوب بدء الحوار بصورة سرية في البداية؛ لأنَّ ذلك هو أفضل طريقة لاستكشاف الخيارات الإبداعية.
4. احترام الفروق الثقافية والمعتقدات الدينية، ومعاملة شعوب الدول الأخرى بكرامة، وجعلهم شركاء في التغيير.

كان هذا هو جوهر المنحى الذي استخدمته، وأُؤكِّد لكم أنَّنا أنجزنا أكثر مما كنا نهدف إليه؛ ففي حالة ليبيا أدَّت المحادثات مع الدبلوماسيين - التي بدأت عام 1995م- إلى كسر

الجمود في قضية لوكيربي، وتوقفت ليبيا عن دعم الإرهاب، وتخلَّت عن برنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل، وزادت من تعاونها الاقتصادي مع أوروبا.

وقد أظهرنا طوال هذه المحادثات احترامنا لهوية ليبيا الإسلامية، وما كنا لنُحقِّق هذه الإنجازات كلها من دون الحوار.

وأخيرًا، يجب على الأمم المتحدة - من أجل السلام العالمي- أن تمارس دورها في رعاية الحوارات وحل الأزمات، وهذا ما لم تفعله في حالة العراق وليبيا؛ إذ لم تتدخل إلا بعدما توصلنا إلى إطار عمل لحل النزاع، أو بعدما وافقت ليبيا على محكمة لوكيربي، ووافق العراق على استئناف عملية التفتيش عن الأسلحة.

وللحقيقة، فإنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية لم تكن ترغب في أي دور للأمم المتحدة في الحالة العراقية؛ ليتسنى للولايات المتحدة التحكم في الوضع على هواها. وللحقيقة أيضًا، فإنَّ الأمم المتحدة لم تُبدِ أي رغبة للمشاركة في حل النزاع مع العراق، وكانت سعيدةً بالبقاء بعيدًا، ولم تمارس أي دور قيادي.

أما الاستثناء فهو مشاركة ماليزيا بشخص سفيرها حاسمي آغام في المفاوضات بصورة غير مباشرة، وبذل سوريا جهودًا تستحق الثناء في محاولة لتجنب الحرب.

إنَّ هذا النجاح يحمل أملًا لحل النزاعات مستقبلًا، ويتعيَّن على الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي إدراك أنَّ الحوار والقليل من الدبلوماسية يمكن أن يُفضيا إلى نتائج فاعلة يُعتمد عليها، وأنا أؤمن بشدة أنَّ الديمقراطية تساعد الشعوب على طرح أفكارها لحل المشكلات بحرية. وفي المقابل، فإنَّ علينا أن نولي الحقوق المدنية أهميةً خاصةً، وأن لا نسمح للسياسيين في واشنطن بالتلاعب بها.

لقد تأكد لي طوال هذا الكابوس الذي سببه قانون الباتريوت أنَّه من غير المسموح به إرسال الجنود الأمريكيين إلى أفغانستان والعراق ليموتوا ويُقتلوا باسم الديمقراطية، في الوقت الذي تُقيَّد فيه الديمقراطية داخل الولايات المتحدة. لقد كانت جريمتي هي ممارسة حرية التعبير، وانتقاد سياسة الحكومة، وحتى لو كنت مخطئة في تحذيراتي بخصوص نتائج الحرب على

العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإنَّ هذا لا يعني حرماني من حرية التعبير عن رأيي.

ومما يُؤسَف له أنَّ المعسكر المعادي كان يملك السُّلْطة، وأراد إفهامي أن لا حول لي ولا قوة، وأنَّني مجرد رقم ضِمْن الشعب الأمريكي الذي لا يحق له مساءلتهم؛ لأنَّنا اخترناهم ليحكموا، ويتخذوا القرارات باسمنا.

والأسوأ من هذا كله أنَّ الكونغرس أقر قانون الباتريوت؛ لمعاقبتنا وإسكاتنا بتلفيق اتهامات سرية، أو السجن من دون محاكمة، ومصادرة حقوقنا الدستورية.

لذلك، يتعيَّن على الشعب الأمريكي أن يستيقظ، وأن يدرك أنَّه إذا كان عهد جورج بوش قد انتهى، فإنَّ أتباعه لا يزالون في السُّلْطة، وقد تعلموا كيف يستخدمون قانون الباتريوت بفاعلية ضد المواطن الأمريكي.

إنَّ ما حدث لي سيتكرر باستمرار، وهم سيزدادون جرأةً وشرًّا إلى أن يطالب الشعب الأمريكي بإلغاء هذا القانون، وإذا كنتم لا تصدقونني فعليكم أن تتذكَّروا أنَّ الشرطة الفيدرالية أخضعت للمراقبة المطالبين بوقف الاحترار العالمي؛ لأنَّهم إرهابيون بحسب قانون الباتريوت، ولم يستثنِ القانون معارضي الحرب، ومنظمة العفو الدولية، وحتى نشطاء حماية الحيوانات. وهؤلاء جميعًا يُعَدون تهديدًا أمنيًّا.

وقد حرصت الشرطة على مراقبة نشاط هؤلاء الأشخاص، والتنصت على هواتفهم.

إنَّ هذا كله يجعلني أسأل: لماذا فقدنا إيماننا بقيم الحرية؟ لأنَّ هذا هو ما يحدث اليوم، لقد أصبحنا نخشى الحرية.

وإذا لم نعمل على إلغاء هذا القانون فإنَّ كثيرين سيتعرضون للأذى؛ لذلك يجب علينا أن نُجبر قادتنا على إثبات وفائهم للديمقراطية بالتبرؤ من هذا القانون؛ إنَّه قانون خيانة لا قانون وطنية.

من جانبي، لا أشعر بالندم على ما عانيته في سبيل الدفاع عن قيمي؛ فقد دافعت عما أُحِب، ولن أُغيِّر موقفي.

وهـا أنـا ذا اليوم أعيش في تاكوما بـارك، وأعمل على إنقـاذ الحيوانات الضالـة، وما تزال شجرة الصفصاف الباكي تنمو في ساحة البيت الأمامية غير عابئة بهذا العالم المضطرب.

في كل ربيـع، تُزهـر شـجرة السـلام هذه مـن جديد، وبالرغم مـن أنَّنا فشـلنا في وقف هذه الحرب المدمرة في العراق، فإنَّ عزائي هو أنَّنا بذلنا أقصى ما نستطيع.

ومثلمـا كتب أوديسيوس إليتيس عن مقاومة الفاشـية في اليونان: «دعهـم يرجمونا، دعهم يقولوا إنَّنا نسير ورؤوسنا شامخة في السماء، هؤلاء يا صديقي لم يعرفوا قط بأي حجارة، بأي دماء، بأي حديد، بأي نار نحن نبني ونحلم ونغني» [619].

قبـل خمسـة أيـام من تنصيب الرئيس باراك أوباما، أسـقطت وزارة العـدل التهم جميعها المُوجَّهة إلى سوزان ليندا ور [627]؛ إذ لم يتمكنوا طوال خمس سنوات من إدانتها بأي جريمة، ولم تتوقف قط عن المطالبة بتقديمها إلى المحاكمة.

ملحق

الرد العراقي الرسمي

1. لو أنَّ هذا الطلب قُدِّم في ظروف مختلفة لكنا قبلناه، أو تجاوبنا معه.

2. مع استمرار العدوان الأمريكي والبريطاني والأجواء المحمومة في الولايات المتحدة ضد العراق، فإنَّ أي خطوة يتخذها العراق قد تُفسَّر بطريقة مسيئة لسمعته، وحرصه على حماية كرامته.

3. وبالرغم من ذلك، فإنَّ كل ما تقترحين يُعبِّر عن موقف العراق الحقيقي.

4. إذا أعلنت الولايات المتحدة نيَّتها وقف الغارات الجوية على العراق (أو أي شيء من هذا القبيل) من أجل التركيز على القضايا الأخرى، فإنَّ الوضع سيكون مختلفًا (أفضلَ).

5. ومع ذلك، فنحن مستعدون للاجتماع بأي مسؤول أمريكي بطريقة سرية أو علنية لمناقشة القضايا المشتركة.

6. وفي الأحوال كلها، فإنَّ العراق نفسه قد عانى الإرهاب، بما في ذلك سيادة الرئيس الذي كان هدفًا لمحاولات اغتيال عدَّة، إضافةً إلى محاولة اغتيال السيد طارق عزيز في الأول من شهر إبريل عام 1980م (أُصيب فيها بجروح)، وتعرَّض بعض أعضاء القيادة العراقية لأعمال إرهابية.

7. لقد أبدى العراق حُسن نواياه تجاه الولايات المتحدة في عام 1993م بعد حادث مركز التجارة في أوكلاهوما، وأبلغ الحكومة الأمريكية بوساطة قسم رعاية المصالح العراقية في واشنطن أنَّ العراق على استعداد لتزويد الولايات المتحدة ببعض المعلومات عن المتورطين في الهجوم؛ إذا أرسلت واشنطن وفدًا إلى بغداد، لكنَّ الطرف الأمريكي تعامل مع العرض العراقي باستخفاف، وطالبنا بتزويده بتلك المعلومات؛ ما يعني أنه يرفض الاجتماع بنا.

8. هذا هو الموقف العراقي الرسمي.

توصيات كارسويل للعلاج

ملخص دليل الإثبات

شهادة المريضة (ملخص شهادة المريضة بخصوص العلاج بالأدوية المضادة للأمراض العقلية، وإرفاق أي وثيقة تُقدِّمها المريضة): «تُؤكِّد شهادة السيدة ليندا اور أنَّها ترفض أي علاج من أي نوع، بما في ذلك الأدوية المضادة للأمراض النفسانية، وهي تنفي احتمال إصابتها بأي مرض عقلي، وتحدثت بإسهاب - مرَّةً أخرى- عن اعتقادها بأنَّ الحكومة تحتجزها؛ لأنَّها تمثل تهديدًا للإدارة الأمريكية، لاختلافها معها في المواقف حيال العراق، وهي تقول إنَّها كانت تعمل عميلة للحكومة طوال تسع سنوات في مجال مكافحة الإرهاب، وقد نفت السيدة ليندا اور أن تكون لديها نية لإيذاء نفسها, أو إيذاء الآخرين، ونفت أيضًا أن تكون قد مارست في حياتها أي سلوك عدواني».

تقرير الملاحظة

المركز الطبي الاتحادي/ كارسويل

تقييم فردي

اسم المريض: سوزان لينداور.

التاريخ: 22/ 2/ 2006م.

التقييم الطبي: لا شيء، الشاهد يُثبِت أنَّ الرواية صحيحة.

صحة بدنية جيدة، تختلط بغيرها بصورة طبيعية، أداؤها العقلي جيد.

اسم الطبيب: الدكتور فاس.

اسم الطبيب المشارك: الدكتور شادوك.

احتمال انقطاع التفاعل، عمليات تفكير متباينة.

أمرت المحكمة بإخضاع المريضة للتقييم الطبي مدَّة (120) يومًا.

ستخضع المريضة لاختبارات نفسانية، وملاحظات سلوكية، ومقابلات طبية.

أداء السيدة لينداور طبيعي داخل الوحدة.

سيُرسَل تقرير إلى المحكمة.

توقيع المريضة

اتفاق عدم إفشاء معلومات سرية

اتفاق بين سانفورد نولان تالكين والولايات المتحدة:

1. إقـرارًا منـي بقانونية الاتفاق، أُقِرُّ أنا المُوقِّـع أدناه، بالالتزامات الواردة في هذا الاتفاق، فيمـا يتعلـق بمنحي امتيـاز الاطلاع على المعلومات السـرية المدرجة ضمـن قانون الأمن الوطني، وأنا أُدرِك وأُقِرُّ أنَّ منحي امتياز الاطلاع على المعومات السرية يعني أنَّ حكومة الولايات المتحدة تمنحني ثقة خاصة.

2. أُقِرُّ أيضًا أنَّني تلقيت شـرحًا أمنيًّا يتعلق بطبيعة المعلومات السـرية والحفاظ عليها، بما في ذلـك الإجـراءات التـي يتعيَّن اتباعهـا في تقرير إذا كان الأشـخاص الآخـرون الذين قـد أُفكِّـر في إطلاعهـم علـى هذه المعلومـات لهم الحـق في ذلك، وأُقِـرُّ أنَّنـي أفهم هذه الإجراءات.

3. لقـد أُبلِغـت أنَّ الإفشـاء غير المسـموح بـه، أو التعامـل بإهمال مع المعلومات السـرية من جانبي، قد يسـبب أضرارًا فادحةً للولايات المتحدة، وقد تسـتفيد منه دول أجنبية؛ لهذا فإنَّني أُقِرُّ بعدم البوح بالمعلومات السرية لأي شخص، إلا إذا:

أ- أُبلِغت بصورة رسمية أنَّ الشخص الذي سيتلقى هذه المعلومات مخوَّل رسميًّا من حكومة الولايات المتحدة.

ب- تلقيت مذكِّرة كتابية مسبقة من الجهة الرسمية المعنية، تمنحني إذنًا أمنيًّا بكشف هذه المعلومات، أُدرِك أيضًا أنَّني إذا كنت غير متأكد من وضع المعلومات السـري، فإنَّ عليَّ التأكد من أي مسؤول مُخوَّل أنَّ المعلومات غير سرية قبل إقدامي على كشفها.

شهادة بارك غادفري

أنا الدكتور بارك غادفري، أستاذ مساعد في قسم العلوم وهندسة الحاسوب في جامعة يورك بمدينة تورنتو، وأنا أقدِّم هذه الشهادة المكتوبة استجابةً لطلب السيدة ليند اور، وأصف فيها أجزاء من شهادتي في جلسة أمام القاضية لوريتا بريسكا في شهر يونيو عام 2008م:

1. لقد عرفت السيدو ليند اور منذ عام 1991م عندما كنت أُعد أطروحة الدكتوراه في جامعة ميريلاند، كنا أصدقاء إلى أن انتقلت إلى تورنتو للعمل بجامعة يورك في شهر أغسطس عام 1999م:

أ- في هذه الأثناء كنت أتحدث إليها بالهاتف مرَّتين أو ثلاث مرَّات أسبوعيًّا، وكنا نلتقي مرَّةً واحدةً في الأسبوع.

ب- تتمتع السيدة ليند اور بعقل لامع ذكي، ولديها حماسة شديدة في الدفاع عن قضاياها، وهي كاتبة مبدعة، وصحفية سابقة، لم أُلاحِظ عليها قط أنها تعاني أي مرض عقلي.

2. كانت لديها شكوك وتوقعات مختلفة عن هجمات إرهابية محتملة، وقد أَسَرَّتْ بها إليَّ وإلى آخرين:

أ- في عام 2000م، وبعد محاكمة لوكيربي، قالت لي في مناسبات عدَّة إنَّها قلقة من الهجوم الإرهابي اللاحق على الولايات المتحدة، وأنَّه قد يشمل اختطاف بعض الطائرات، أو القصف بها، وقد نصحتني بالبقاء بعيدًا عن مدينة نيويورك.

ب- في ربيع وصيف عام 2001م أعربت السيدة ليند اور في مناسبات عدَّة عن قلقها المتزايد من احتمال استهداف الهجوم الإرهابي الجزء الجنوبي من مانهاتن، وقالت إنَّه سيكون أضخم من الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، وإنَّ الهجوم المتوقع سيكمل الحلقة التي بدأها الهجوم الأول.

ج- لقد قرأت مقالات مايكل كولينز التي تحدث فيها عن تحذيراتها بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأنا أعتقد أنَّه وصف بدقة شهادتي أمام القاضية بريسكا في شهر يونيو عام 2008م.

3. لقد كنت طرفًا في قضية السيدة لينداور بعد اعتقالها:

أ- ففي شهر سبتمبر عام 2004م أجرى معي مكتب التحقيقات الفيدرالي مقابلة بحضور الشرطة الكندية، وقد تحدثت إلى عميلة مكتب التحقيقات الفيدرالي السرية سوزان ليتورينو. ومع أنَّ المقابلة تركزت على حياة السيدة لينداور الخاصة، فإنَّ الحديث تناول التهم المُوجَّهة إليها، وتوقعاتها.

ب- لقد أعربت عن استعدادي للتحدث إلى المُحقِّق المكلف بالعمل مع محاميها بخصوص تحذيراتها من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لكنَّني فوجئت بأنَّ المُحقِّق أوقف المحادثة بعد خمس دقائق من بدئها، ولم يكن لأسئلته علاقة بالتهم المُوجَّهة إلى السيدة لينداور.

ج- بعد بضعة أشهر اتصلت بعم السيدة لينداور، تيد ليندور، الذي تحدث عن قضيتها بإسهاب، ويمكنني القول إنَّها كانت مضطرةً إلى طلب المساعدة من عمها لإجراء مقابلات مع الشهود، قبل إرسالها إلى سجن كارسويل.

د- في مطلع شهر ديسمبر عام 2005م تحدثت إلى الطبيب النفساني المكلف بقضيتها، وقد حاولت في أثناء الحديث تأكيد أنَّ السيدة لينداور أخبرتني وأخبرت آخرين بالهجمات الإرهابية في مانهاتن قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لكنَّه لم يُبدِ أي اهتمام لسماع ذلك.

4. بقيت على تواصل مع قضية السيدة ليندور حتى موعد جلسة محاكمتها:

أ- في رأيي، وعلى النقيض مما يقوله محامو وزارة العدل، فقد كانت السيدة ليندور - ولا تزال- أهْلًا عقليًّا للمثول أمام القضاء، وأنا وآخرون نشعر بالحيرة من اتهامها بأنَّها غير أهْلٍ عقليًّا؛ ما دفعني إلى استنتاج أنَّه توجد دوافع سياسية لرفض طلبها بتقديمها إلى المحاكمة.

ب- في أثناء وجودها في السجن عَرضْتُ القدوم من تورنتو للإدلاء بشهادتي في أي جلسة خاصة بتقرير كفايتها العقلية، وإعلام المحكمة أنَّني كنت أعرف نشاطها السياسي قبل توجيه الاتهامات إليها.

ج- لقد حضرت جلسة الاستماع الخاصة بالتخدير القسري في شهر مايو عام 2006م، وعرضت على المحكمة أن أُدلي بشهادتي في ذلك اليوم. وفي الحقيقة، فإنَّني ذهبت إلى المحكمة على افتراض أنَّه سيسمح لي بالشهادة، إلا أنَّ محاميها السيد سام تالكين لم يطلبني للشهادة، وقد أخبرته بتوقعاتها عن الهجمات الإرهابية، بيد أنَّه لم يكترث، وقد دهشت من إجراءات المحكمة في ذلك اليوم.

د- في شهر يونيو عام 2008م، وبعد سنتين، سُمح للسيدة ليندا اور أخيرًا بالمثول أمام جلسة استماع لتقرير أهليتها العقلية للمثول أمام القضاء، وقد شهدت أمام القاضية بريسكا بأنَّ السيدة ليندا اور أَهْلٌ عقليًّا، وأنَّها لا تعاني أي مرض عقلي، ثم أخبرت القاضية بتحذيرات السيدة ليندا اور، وبمقابلتي مع مكتب التحقيقات الفيدرالي في شهر سبتمبر عام 2004م.

وبالرغم من صداقتي مع السيدة ليندا اور، وكرهي لممارسات الإدارة الفيدرالية في ذلك الوقت، فإنَّني حاولت أن أظل محايدًا، وأن أتعاون مع التحقيق، وما كنت آمله هو أن يكون لدى الحكومة سبب عادل - بالرغم مما قد يسببه ذلك للسيدة ليندا اور- وإلا، فإنَّ هذه التهمة لا تخدم العدالة.

من ناحية أخرى، لم يكن لديَّ قط أي سبب للاعتقاد بصحة التهمة المُوجَّهة إلى السيدة ليندا اور، وأنا أثق بها تمامًا، يضاف إلى ذلك أنَّني دهشت من الطريقة التي تعاملت بها وزارة العدل مع السيدة ليندا اور.

لقد عانت السيدة ليندا اور طوال هذه المأساة، وحيكت أعذار عدَّة لتأخير تحديد موعد لمحاكمتها (أو إسقاط التهم)، وقد شكَّكت وزارة العدل في تحذيراتها بالرغم من توكيدنا إياها. لقد وُضعت في مصحة للأمراض العقلية داخل سجن مدَّة سبعة أشهر، وكان هذا المكان يبعد (1300) ميل عن بيتها، ثم احتُجزت بعد ذلك أشهرًا عدَّةً، لقد كان سلوك مكتب التحقيقات الفيدرالي ومكتب المدعي العام بغيضًا، ومن الواضح أنَّ أشياء كثيرة أخرى تجري في الخفاء.

لقد أدليت بهذه الشهادة حتى يعرف الجميع قصة سوزان ليندا اور.

د. بارك غادفري، 1 يونيو 2010م.

شهادة ثاير ليندارو

لقد مارست مهنة المحاماة أكثر من (40) عامًا داخل الولايات المتحدة وخارجها. قبل ستة أشهر من سجنها، أجريت مقابلات مع عدد من الشهود المهمين الذين لهم علاقة بقضيتها، وقد أكد جميعهم روايتها، ومن هؤلاء إدوارد ماكيشني، المحامي الإسكتلندي في محاكمة لوكيربي الذي أكد علاقة العمل الطويلة بين سوزان والدكتور ريتشارد فيوز وعلاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكنت قد تحدثت إلى بول هوفين الذي اعترف أنَّه كان أحد المشرفين على سوزان في اتصالاتها داخل الأمم المتحدة، وتحدثت أيضًا إلى عدد آخر من الشهود، من بينهم: الدكتور بارك غادفري، والصحفي الإسكتلندي إيان فيرغوسن الخبير في قضية لوكيربي.

لا يوجد مجال للتشكيك في أنَّ سوزان كانت عميلةً سريةً، وأنَّ أعضاء في الاستخبارات الأمريكية كانوا يُشرِفون على عملها.

كانت قضيتها بالنسبة إلى كثيرين ممن يثقون بالتقاليد القانونية لهذه البلاد، على النقيض من توقعاتنا كلها، لقد جرت محاولات لإخفاء الحقائق عن المحكمة؛ لأنَّ وزارة العدل أرادت -ببساطة- عدم الاعتراف بدور سوزان في جمع المعلومات الاستخباراتية في المدَّة السابقة للحرب، أو في التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. إنَّ حجز حرية أي مواطن أمريكي من دون محاكمة، وفي غياب الإجراءات السليمة، يُعَد انتهاكًا للقيم كلها التي تحاول المحاكم الأمريكية الالتزام بها.

في ذلك اليوم من شهر ديسمبر لم نكن نعرف سبب استدعاء سوزان للمثول أمام المحكمة. يومها، قال المحامي إنَّه لم يتلقَّ بعدُ تقرير الدكتور ستيوارت كلينمان. وحتى بعد وصولنا إلى المحكمة لم نكن نعلم أنَّهم ينوون إرسالها إلى السجن، أو حرمانها من جلسة تُؤكِّد فيها سلامة قواها العقلية، وهذا إجراء عادي.

لقد طلبت إليها طرد سام تالكين، وتعييني بدلًا عنه لأتمكن من طلب عقد جلسة استماع، لكنَّ المحكمة أفادت بأنَّه سيُقبض على سوزان فورًا إذا فعلت ذلك، وستُلغى كفالتها، وأُبلغت أنَّ لديها ثلاثة أيام لترتيب شؤونها إذا وافقت على تأجيل جلسة الاستماع بانتظار الحصول على تقييم نفساني من السجن، وقد مَدَّد القاضي مايكل موكاسي هذه المدَّة عشرة أيام.

لا يوجد مجال للشك في أنَّ سوزان كانت تريد عقد هذه الجلسة.

ومن المحتمل أنَّ القاضي موكاسي كان يتوقع أنَّ مدَّة التقييم لن تكون طويلةً. وفي الحالات الطبيعية، فإنَّ هذه العملية تستغرق ما بين ستة أسابيع إلى ثمانية أسابيع بالنسبة إلى السجناء غير السياسيين.

لكن ولسوء الطالع، فإنَّ ملابسات إسهاماتها في جمع المعلومات الاستخباراتية، وفي التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، عرقلت هذه الإجراءات، وقد واجهت خطر حجزها إلى أجل غير مسمى، وتخديرها قسريًّا بدواء الهالدول.

ولا مجال للشك في أنَّ المعالجين النفسانيين في سجن كارسويل، ومكتب المدعي العام في نيويورك، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزارة العدل نفسها، كانوا يعرفون أنَّ رواية سوزان صحيحة؛ ولذلك فإنَّني مقتنع بوجود دوافع سياسية وراء طلب التخدير القسري.

وأخيرًا، لقد ذكرت سوزان أنَّني قمت بثلاث محاولات لزيارتها في السجن، وكنت أقطع (700) ميل بالسيارة كل يوم، وقد منعني حراس السجن من الدخول في المحاولة الأُولى، وأنكروا وجود أي سجين داخل القاعدة العسكرية، وقالوا إنَّ السجن يُغلق أبوابه أمام الزوار في نهاية الأسبوع. لم يُسمح لي بالدخول إلا بعد إصدار القاضي موكاسي أمرًا بذلك، حدث هذا كله في مرحلة حساسة عندما كنت أحاول التوصل إلى حل يرضي المحكمة، ويطلق سراحها. في تلك المرحلة كنا نريد فقط إطلاق سراحها؛ فقد كان قرار كفايتها العقلية ثانويًّا مقارنةً بحمايتها من التخدير القسري وإطلاق سراحها.

إنَّ (الإنهاء مع التحامل الشديد) يبدو لي عنوانًا مناسبًا لما حاولت الحكومة القيام به.

تيد لينداور.

الهوامش

الفصل الأول

1 FBI photograph of front door barricaded by plywood
2 FBI arrest record, March 11, 2004
3 Federal Indictment for Susan Lindauer, Southern District of New York, codefendants Al Anbuke brothers.
4 Supreme Court Overturns Sentencing guidelines, Washington Post A-1, Dec 2004
5 Ibid. Federal Indictment, Southern District of New York
6 FBI transcript. Meeting with Bassem Youssef, June 26, 2003
7 Television transcripts NBC News, ABC News, March 11, 2004
8 Ibid. Federal Indictment
9 Ibid. Federal Indictment
10 Andy Card Letters from December 2000 to January, 2003.
11 Iraq's response to 9/11, September 21, 2001
12 FBI charges under Federal Sentencing Guidelines
13 Ibid. Federal Indictment.
14 Ibid. Federal Indictment
15 Ibid. Federal Indictment
16 Susan Lindauer Letters to Andrew Card dated March 1, 2001 and December 2, 2001
17 Ibid. Andrew Card Letters
18 Ibid. Federal Indictment

19 Ibid. Federal Indictment
20 Susan Lindauer letter to Andrew Card, December 2, 2001
21 Susan Lindauer Letters to Vice President Richard Cheney and Andrew Card, December 20, 2000 through December 2, 2001
22 Susan Lindauer Letter to Andrew Card, January 8, 2001.
23 FBI Wire Transcripts, phone calls to Senator Lott's staff, February 2, 2004.
24 Ibid. FBI Wire Transcripts, February 2, 2004
25 Susan Lindauer Letter to Vice President Richard Cheney, December 20, 2000.
26 Ibid. FBI Arrest Report

الفصل الثاني

27 Mueller Nomination to head FBI. Washington Post August 3, 2001
28 "Syria dropped on Lockerbie," New York Times.
29 Official biography of Robert Mueller
30 Oklahoma City Bombing Revelations, Patrick B. Briley, 2007 Third Terrorist: The Middle Eastern Connection to the Oklahoma City Bombing, Jayna Davis, 2004.
31 FBI Orders Review of Oklahoma City Bombing Case, March 2005, FBI Archives
32 "Was Nidal Behind Lockerbie Bombing?" Daily Mail, UK July, 2002
33 Intelligence Resource Program
34 Ibid. Daily Mail, UK July 2002
35 Dr. Richard Fuisz. Curriculum Vitae
36 Ibid, Fuisz, C.V.
37 Ibid, Fuisz, C.V.
38 Susan Lindauer 's Lockerbie Statement to Kofi Annan, December 4, 1998
39 Richard Fuisz Deposition, U.S. District Court of Alexandria, Virginia, January, 2000. Law firm of Butera and Andrews.
40 Ibid, Dr. Fuisz Deposition, January 2000, Scottish Solicitor Edward MacKechnie
41 [Richard C. Fuisz Civil Action: 92-0941]
42 [Richard C. Fuisz Civil Action: 92-0941
43 Letter to Edward MacKechnie, Scottish Solicitor, Lockerbie Trial, July, 2000.
44 "Lockerbie: CIA Witness Gagged by U.S. Government, by Neil Mackay and Ian Ferguson. Sunday Herald, Glasgow, Scotland, May 28, 2000
45 U.S. Congress, Oct. 18, 2002
46 History Commons
47 Washington Post, Oct. 1, 2006, History Commons
48 History Commons

49 Le Figaro, 31 October 2001
50 BayArea.Com, June 6, 2002
51 ABC News, September 11, 2001
52 Dr. Parke Godfrey, Court Testimony, Southern District of New York. June, 2008
53 Ibid. Godfrey Testimony. U.S. vs. Lindauer, June 2008
54 Ibid. Godfrey Testimony, U.S. vs. Lindauer, June 2008
55 Ibid. Godfrey Testimony, U.S. vs. Lindauer, June 2008
56 Ibid. FBI Wiretaps, Susan Lindauer's home telephone, February 2, 2004

الفصل الثالث

57 BBC News, February 26, 1993
58 Wikipedia, Sheikh Abdul Rahmon and Ramzi Youssef
59 Susan Lindauer Journals. Evidence in U.S. vs. Lindauer
60 Ibid. U.S. vs. Lindauer
61 Jacqueline Shelly Lindauer Obituary, Alaska Commercial Fisherman, April, 1992
62 Congressional Testimony by Andrew Zimbalist, Robert A. Woods Professor of Economics, Smith College, House Ways and Means Committee on Economic Effects of U.S. Policy Towards Cuba, March, 1994
63 Baseball and Billions: A Probing Look Inside the Big Business of Our National Pastime, Harper Collins. Listed by Business Week in 1992's top eight business books
64 Operation El Dorado Canyon, Global Security
65 Paul Hoven bio, Spartacus Education Forums
66 Leslie Cockburn, Out of Control: Reagan's Secret War in Nicaragua, 1987.
67 Daniel Sheehan bio, Spartacus Education Forum
68 Ibid, Sheehan bio, Spartacus
69 Ibid, Hoven bio, Spartacus Education Forum
70 Spartacus "Education forum" Sept 13, 2007
71 Ibid, "Education forum" Sept 13, 2007
72 David Corn, Blond Ghost: Ted Shackley and the CIA's Crusades 1994
73 Ibid, Spartacus Education Forum
74 Ibid, Spartacus Forum
75 Ibid, Spartacus Education Forum, September 13, 2007
76 Susan Lindauer Lockerbie Statement to Kofi Annan, December 4, 1998
77 Ibid. Lindauer Lockerbie Statement, 1998
78 Ibid. Lindauer Lockerbie Statement, 1998

79 Ibid. Letter to Edward MacKechnie, Scottish Solicitor, Lockerbie Trial. July 2000
80 Susan Lindauer Letters to Andrew Card and Vice President Cheney, Dec 20, 2000 through January 2008

الفصل الرابع

81 CIA could count on one hand number of agents in Iraq, Washington Post
82 Ibid. Washington Post, Federal indictment U.S. vs. Lindauer and Al Anbukes.
83 Testimony of Patricia Kelly O'Meara. U.S. vs. Lindauer, June 2008
84 Susan Lindauer Letter to Andy Card, March 1, 2001
85 Susan Lindauer Letters to Andy Card and Vice President Cheney, Dec 20, 2000 to January, 2003.
86 Ibid, Lindauer Letters to Andy Card, December 20, 2000 to January, 2003.
87 Ibid. Federal Indictment U.S. vs. Lindauer and Al Anbukes
88 Ibid. Washington Post
89 US Delegation Says Sanctions Draining Iraqi People, Associated Press
90 Iraqis Struggle Under Sanctions." Leon Barkho, February 16, 2000
91 United Nations Accounts of Contracts on Sanctions Hold by Sector
92 Iraqis Struggle Under Sanctions." Leon Barkho, February 16, 2000
93 Ibid. Barkho February 16, 2000
94 Ibid. Barkho, February 16, 2000
95 World Health Organization, United Nations Children's Fund; Iraq Health Ministry tracking statistics
96 Ibid. U.N. Children's Fund, World Health Organization; Iraq Health Ministry
97 Ibid. World Health Organization, United Nations Children's Fund. December, 1996
98 Ibid. Iraqis Struggle under Sanctions. Barkho
99 Ex UN Official Says Sanctions Destroying Iraq, Reuters
100 Iraqis Say Sanctions Killed Over 11,000 last month, Reuters, 2/23/00)
101 Ibid. Iraqis Say Sanctions Killed over 11,000 last month
102 "Foreign Affairs" Journal, John Mueller and Karl Mueller, May/June 1999
103 Ibid.Ex UN Official says Sanctions Destroying Iraq, Reuters
104 Top UN official s urges end to trade sanctions," Feb. 8, 2000
105 Ibid. Top UN official urges end to trade sanctions.
106 107 Dennis Halliday online biography
107 Congressman: Ease Iraq Sanctions, Associated Press
108 German plane lands in Baghdad to evacuate patient. Aug 20, 2000
109 UN Rights Body calls for lifting Iraq Embargo."

110 Ibid. UN Rights Body calls for lifting Iraq Embargo.
111 TIME Magazine. Jan. 1, 1999 Vol. 153 No. 1
112 Ibid. TIME Magazine. Jan. 1, 1999 Vol. 153 No. 1

الفصل الخامس

113 "US Refiners Buying Most of Iraq's Oil"
114 Middle East Economic Survey, July 16 issue
115 St Petersburg Times, LUKoil's Iraq Plans Hit by 'Politics'
116 Letter to Andy Card and Vice President –Elect Richard Cheney, December 20, 2000.
117 Ibid Letter to Vice President –Elect Cheney, December 20, 2000
118 Susan Lindauer Letter to Andy Card, December 2, 2001
119 Ibid. Letter to Andy Card and Vice President-elect Cheney, December 20, 2000
120 Ibid. Letter to Andy Card and Vice President-elect Cheney, December 20, 2000
121 Ibid. Letter to Andy Card and Vice President-elect Cheney, December 20, 2000
122 Ongoing correspondence, UN reports, emails and phone transcripts of communications with Malaysian diplomat Rani Ali from 2000 through December, 2002
123 Country Fact Sheet for Malaysia, Central Intelligence Agency
124 Ibid. Multiple correspondence, phone calls, emails. Rani Ali, Malaysian Embassy
125 Ibid. Letters to Andy Card from December 20, 2000 through January, 2003
126 Ibid. Letters to Andy Card from December 20, 2000 through January, 2003

الفصل السادس والسابع

127 Clark, Wesley, Keynote Speech, Texas Democratic Party Convention June 9, 2006.
128 DOD Dictionary of Military and Associated Terms (JP 1-02). as amended through April 2010.
129 NORAD had drills of jets as weapons. USA Today, Steven Komarow and Tom Squitieri April 18, 2004.
130 Vince Canistraro, CNN, May 13, 2006
131 Scott, William Exercise Jump-Starts Response to Attacks. Aviation Week, June 4, 2002.
132 i. NORAD News Maintains Northern Vigilance Sept. 9, 2001
ii. Ibid. Exercise Jump-Starts Response to Attacks. Aviation Week, June 4, 2002.
iii. Complete 911 Timeline, (6:30 a.m.) September 11, 2001: NORAD on Alert for Emergency Exercises, Peter Jennings 911 Interviews, ABC News. History Commons,2010.

133 Aviation Week and Space Technology, 6/3/2002; Bergen Record, 12/5/2003
134 ABC News, 9/11/2002
135 From History Commons. Complete 911 Timeline.8:38 a.m.-8:43 a.m. Sept 11, 2001)
136 John Arquilla, Naval Postgraduate School, Monterey Herald, Jul. 18, 2002
137 Senate Select Committee on Intelligence and the House Permanent Select Committee on Intelligence, Congressional Reports: Joint Inquiry into Intelligence Community Activities before and after the Terrorist Attacks of September 11, 2001. Government Printing Office, December 20, 2002.
138 Ibid. Joint House-Senate Investigation
139 Ibid. Joint House-Senate Investigation
140 Ibid. Joint House-Senate Investigation
141 Ibid. Joint House-Senate Investigation
142 Ibid. Joint House-Senate Investigation
143 President George W. Bush, Florida Town Hall Meeting, Sept 12, 2001. Bush, George W., Headline Remarks, White House, December 4, 2001.
144 CNN.com/Inside Politics, Bush asks Daschle to limit Sept. 11 probes. CNN.com, January 29, 2002.
145 Washington Post, Nov. 16, 2005, "Document Says Oil Chiefs Met with Cheney Task Force"

الفصل الثامن

146 Ibid. "CIA could count Iraqi Agents on one hand," Washington Post
147 Ibid. "CIA could count Iraqi Agents on one hand," Washington Post
148 FBI Report, U.S. vs. Lindauer and Anbukes
149 FBI Evidence, photos and video, U.S. vs. Lindauer and Anbukes
150 FBI Evidence, Anbuke brothers' pay stubs and IRS tax filings
151 John McCain, ABC News NIGHTLINE, November 28, 2001
152 Vice President Richard Cheney, "Meet the Press," December 9, 2001
153 Susan Lindauer Letter to Andy Card, July 2001, Committee for Global Preservation of Trade
154 Ibid. Lindauer Letters to Andy Card December 20, 2000 through January, 2003
155 Ibid. Lindauer Letters to Andy Card.
156 Osama Bin Ladin, Jihad Fatwa, April, 1998
157 FBI Evidence, letters, U.S. vs. Lindauer and Anbukes, May 1998
158 FBI Evidence, Interview with Paul Hoven. U.S. vs. Lindauer

159 James Risen and Tim Weiner, the New York Times, October 30, 2001, "Three New Allies Help CIA in its Fight Against Terror." Subheading: "Since Sept 11, CIA officials have opened lines with intelligence officials from several nations that Washington has accused of supporting terrorism."

160 Federal Indictment, U.S. vs. Lindauer

161 FBI Evidence, visa receipts from Viand Restaurant in New York, September, 2001

162 Court testimony and Affidavit, Dr. Parke Godfrey, June 2008

163 FBI Evidence, record of file creation on computer hard drive, U.S. vs. Lindauer

164 Andy Card Letter, September 24, 2001. (ii) Federal indictment U.S. vs. Lindauer

165 Ibid. Andy Card Letter, September 24, 2001

166 Ibid. FBI evidence, restaurant receipt September 22, 2001

167 Official Response from the Government of Iraq to 9/11. September 21, 2001.

168 Ibid. Official Iraqi Response to 9/11 attack.(ii) Lindauer letter to Card, Sept 24, 2001.

169 Ibid. Andy Card Letter, September 24, 2001

170 Ibid. Andy Card Letter, September 24, 2001

171 Ibid. Federal Indictment U.S. vs. Lindauer

172 Ibid. Lindauer Letters to Andy Card.

173 Lindauer Letters to Andy Card, September 24, 2001 and December 2, 2001

الفصل التاسع والعاشر

174 Ibid. Letter to Andy Card and Vice President-elect Cheney, December 2000

175 Ibid. Lindauer Letters to Andy Card, Dec. 2000 through January, 2003.

176 Ibid. Official Iraqi Response to 9/11.

177 Ibid. Letter to Andy Card, December 2, 2001

178 Documentary Video: "Conspiracy? The Oklahoma City Bombing." History Channel, A & E Productions, 2001.

179 Oklahoma City Bombing Revelations, Patrick B. Briley, 2007

180 Oklahoma City Bombing Revelations, Patrick B. Briley, 2007

181 (i) "Conspiracy? The Oklahoma City Bombing"

(ii) Oklahoma City Bombing Revelations, Patrick B. Briley, 2007

(iii) Third Terrorist: The Middle Eastern Connection to the Oklahoma City Bombing, Jayna Davis, 2004.

181 Ibid. Conspiracy? The Oklahoma City Bombing" 2001

182 Ibid. Conspiracy? The Oklahoma City Bombing" 2001

183 Ibid. (i) "Conspiracy? The Oklahoma City Bombing"

184 Ibid. Official Iraqi Response to 9/11.

185 Susan Lindauer Letter to Andy Card, December 2, 2001.
186 Ibid. Letter to Andy Card, December 2, 2001
187 Ibid. Letter to Andy Card, December 2, 2001
188 Ibid. Letter to Andy Card, December 2, 2001
189 Ibid. Letter to Andy Card, December 2, 2001
190 Ibid. John McCain, ABC News NIGHTLINE, November 28, 2001
191 Ibid. Vice President Richard Cheney, "Meet the Press," December 9, 2001
192 Ibid. Letter to Andy Card, December 2, 2001
193 Ibid. Letter to Andy Card, December 2, 2001.
194 Congressional Testimony of Dr. Fuisz on U.S. Corporation that supplied Iraq with SCUD mobile missile launcher. 1992. (ii) Correspondence of Rep. Charlie Rose.
195 Ibid. Letters to Andy Card, Dec. 2000 through Jan. 2003
196 Ibid. Letter to Andy Card, December 2, 2001
197 Federal Indictment, U.S. vs. Lindauer
198 FBI Evidence, Surveillance photos possible NSA Source, February, 2002
199 Ibid. FBI Evidence. Surveillance photos, February 2002. U.S. vs. Lindauer
200 Ibid. FBI Evidence. Fax sheets to U.N. Security Council announcing peace framework and Iraq's consent to weapon inspections 'with no conditions."
201 FBI Evidence. Collection of phone transcripts, emails, letters from Rani Ali, diplomatic adviser to Ambassador Hasmy Agam from May, 2000 through December, 2002, concluding with introduction to his successor, Mr. Norzuhdy.
202 Washington Post. March 7, 2002.
203 Ibid. Federal Indictment, U.S. vs. Lindauer
204 Susan Lindauer Letter to Kofi Annan, March 17, 2002.
205 Ibid. Washington Post.
206 Global Security, Bio of Musab Al Zarqawi
207 Ibid. "Was Nidal Behind Lockerbie Bombing?" Daily Mail, UK
208 (i) Susan Lindauer Letter to Secretary of State Colin Powell, January 27, 2003
(ii) Susan Lindauer Letter to Syria's U.N. Ambassador Wehbe, February 2, 2003.
209 (i) Susan Lindauer Letter to Secretary of State Colin Powell, January 27, 2003
(ii) Susan Lindauer Letter to Syria's U.N. Ambassador Wehbe, February 2, 2003.

الفصل الحادي عشر والثاني عشر

210 Education for Peace in Iraq Center, meeting schedule with Congressional staff
211 FBI Evidence report to Defense Counsel. U.S. vs. Lindauer

212 Ibid. FBI Evidence report. U.S. vs. Lindauer

213 FBI Evidence. Phone Taps July 2002 to Senate Foreign Relations Committee.

214 FBI Evidence. Phone Taps. Calls to Congressional offices, July 2002 onwards.

215 Congress votes on Iraq War Resolution. SourceWatch.

216 Film Documentary, Body of War, directed by Ellen Spiro and Donahue, inter cuts the 2002 war debate with the postwar life of Tomas Young, a soldier who was paralyzedwith a shattered spine within a week of arriving in Iraq. Captures his personal meeting with Sen. Robert Byrd—and his snubbing by Sen. Feinstein's staff.

217 Sen Kennedy Floor Speech, Debate on War Authorization. Oct, 10, 2002.

218 Barak Obama Speech against Iraq War Authorization, Federal Plaza in Chicago, October 2, 2002.

219 FBI Evidence. Wire taps of phone calls to Congressional offices from July, 2002 until March, 2003.

220 FBI Evidence. Wire taps of phone calls to Senate Foreign Relations Committee

221 Letter to President Bush, Rep. Ron Kind and Rep. Sherrod Brown. January, 2003.

222 Anti War Protests Largest Since 60s. Washington Post. October 27, 2002

223 Ibid. Washington Post. October 27, 2002.

224 FBI Evidence. Citizens for Public Integrity. Blast fax and email data base listing of Congressional staffers in all House and Senate offices. U.S. vs. Lindauer.

225 Ibid. FBI Evidence. Citizens for Public Integrity. Email Data base of Congressional staffers

226 Ibid. FBI Evidence. Citizens for Public Integrity. Blast fax of Congressional offices and U.N. Ambassadors. U.S. vs. Lindauer

227 FBI Evidence. Citizens for Public Integrity Papers. U.S. vs. Lindauer Sept. 2002 through March 2003.

228 Ibid. FBI Evidence. Citizens for Public Integrity Papers. U.S. vs. Lindauer

229 Ibid. FBI Evidence. Citizens for Public Integrity Papers. U.S. vs. Lindauer

230 Ibid. FBI Evidence. Citizens for Public Integrity Papers. U.S. vs. Lindauer

231 Ibid. FBI Evidence summary for Defense. U.S. vs. Lindauer

232 "Huge Protests for Peace," San Francisco Chronicle. January 19, 2003

233 GREEN LEFT WEEKLY: "Largest Coordinated anti-war protest in history." Feb. 19, 2003

234 Ibid. Green Left Weekly. Feb. 19, 2003

235 Ibid. Green Left Weekly. Feb. 19, 2003

236 Ibid. Green Left Weekly. Feb. 19, 2003

237 Ibid. Green Left Weekly. Feb. 19, 2003

238 Wikipedia. Biography of Andrew Card

الفصل الثالث عشر والرابع عشر

239 Ibid. Statistics on UN sanctions deaths cross reference (i) the World Health Organization (ii) United Nations Children's Fund (iii) Iraq Health Ministry.

240 Ibid. (i) World Health Organization and (ii) United Nations Children's Fund

241 Ibid. United Nations Children's Fund

242 Ibid. Iraqi Health Ministry

243 FBI Evidence. Email exchanged by Lindauer and Rani Ali in December, 2002.

244 FBI Evidence. Email, phone correspondence from Rani Ali, Malaysian Embassy.

245 Ibid. FBI Evidence. Correspondence with Rani Ali, Malaysian Embassy

246 Russian Contracts in Iraq: Forgive or Forget, June 4, 2003, Daniel Kimmage

247 Susan Lindauer Letter to Andy Card, White House Chief of Staff, January 8, 2003

248 Letter to Andy Card, January 8, 2003

249 Ibid. Andy Card Letter, January 8, 2003.

250 FBI Evidence. Manila envelope with Colin Powell's address (next door to Dr. Fuisz)

251 Ibid. Keynote: Texas Democratic Party Convention General Clark. June 9, 2006.

252 FBI Evidence. Correspondence to Secretary Colin Powell, manila envelope plus hand written notes on Andy Card letters dated Sept 24, 2001; Dec 2, 2001; and Jan 8, 2003

253 FBI Evidence. Letter to Secretary Powell. January 27, 2003, manila envelope plus signature & handwritten notes

254 U.S. Senate Intelligence Committee. Inquiry of Pre-War Intelligence from January, 2003 Released in May, 2007.

255 Barbara Walters Interview with Secretary Colin Powell, ABC's 20/20. September 8, 2005

256 FBI Evidence. Correspondence with Rani Ali, Malaysian Embassy.

257 Letter to U.N. Ambassador Wehbe of Syria. February 3, 2003.

258 Ibid. Letter to U.N. Ambassador Wehbe of Syria. February 3, 2003.

259 FBI Evidence. Email correspondence with Rani Ali, Malaysian Embassy, Feb 2003.

260 FBI Evidence. Wire taps of phone conversation with Syria's Ambassador Wehbe at the United Nations, February 4, 2003.

261 "U.S. Rejected 2003 Iraqi Peace Offer: Saddam Hussein Proposed Elections, Disarmament, Help with War on Terror." Joseph Farah, G2 Bulletin, March 10, 2009 WorldNet Daily.

262 Ibid. "U.S. Rejected 2003 Iraqi Peace Offer:" G2 Bulletin, March 10, 2009.

263 FBI Evidence. Wire tap. Fax transmission of Peace Framework to Syrian Embassy, Office of Ambassador Wehbe at the United Nations. February 3.

264 Richard Harris, "MacArthur Park." Lyrics by Jimmy Webb. Recorded by Dunhill on "A Tramp Shining."

265 Ibid. "MacArthur Park." Lyrics by Jimmy Webb.

266 Ibid. "MacArthur Park." Lyrics by Jimmy Webb.

الفصل الخامس عشر

267 British Soldiers Torture, Rape Iraqi POWS, The SUN, UK, John Scott and Michael Lea, June 3, 2003

268 Soldier Accused of Assault. European Intelligence Wire.. January 26, 2005

269 Lynndie England, Life After Abu Ghraib, January 3, 2009.

270 FBI Evidence. Susan Lindauer Letter to British Ambassador Jeremy Greenstock at the United Nations on June 4, 2003, including proof of fax transmission,

271 UK Troops in Iraq Torture Probe. May 1, 2004. BBC, UK.

272 FBI Evidence. Legal Project in Iraq and The Hague. U.S. vs. Lindauer

273 Ibd. FBI Evidence. Legal Project in Iraq and The Hague. U.S. vs. Lindauer

274 (i) "Meeting Resistance," Documentary film directed by Richard Horowitz. 2006

(ii) "Iraq in Fragments," Documentary film by James Longley and Mohammed Haithem. 2006.

275 Ibd. "Meeting Resistance" and "Iraq in Fragments." 2006

276 Ibid. FBI Evidence. Legal Project in Iraq and The Hague. U.S. vs. Lindauer

277 Ibid. FBI Evidence. Legal Project in Iraq and The Hague. U.S. vs. Lindauer

278 Ibid. FBI Evidence. Compilation of faxes to Congress and U.N. post-invasion.

279 Ibid. FBI Evidence. Phone tap with FBI Under Cover Agent, Bassem Yousef.

280 FBI Evidence. Surveillance and audio record. FBI Meeting with Bassem Yousef. U.S. vs. Lindauer. June 23, 2003.

281 FBI Evidence. FBI Meeting with Bassem Youseff. U.S. vs. Lindauer. June 23, 2003.

282 Ibid. FBI Evidence. Audio record. FBI Meeting with Bassem Youseff. June 23, 2003.

283 Ibid. Federal Indictment U.S. vs. Lindauer. Charge of "Organizing Resistance to the United States."

284 FBI Evidence. Surveillance and audio record, FBI meeting with Bassem Youseff, U.S. vs. Lindauer July 17, 2003.

285 Ibid. FBI Evidence. Surveillance and audio record, Meeting with Bassem Youseff, July 17, 2003.

286 Court testimony of Dr. Parke Godfrey, Southern District of New York, June, 2008.

287 FBI Evidence. Phone tap conversation with Bassem Youseff. July, 2003.

288 FBI Evidence. Phone tap. Conversation with Bassem Youseff. July 2003.

289 FBI Evidence. Phone tap. Conversation with Bassem Youseff. July 2003.

290 FBI Evidence. French Ambassador Jean Marc de la Sabliere on July 23, 2003. Wire tap captured transmission record.

291 Ibid. Federal Indictment. U.S. vs. Lindauer

292 Ibid. Federal Indictment. U.S. vs. Lindauer

293 Coalition Provisional Authority. Paul Bremer. Announcement on caucuses in Iraq, Nov. 15, 2003

294 Ayatollah Sistani, Religious fatwa demanding rights to elections. December, 2003.

295 Federal Indictment. U.S. vs. Muthanna al Hanooti. March, 2008.

296 FBI Evidence. Phone taps. Conversations between Lindauer and al Hanooti, July 2002 through March, 2004. U.S. vs. Lindauer.

الفصل السادس عشر

297 Ibid. Washington Post. "CIA could count Agents in Iraq on One Hand."

298 Presidential Commission on Iraqi Pre-War Intelligence. Findings. New York Times. 2005.

299 A Woman of Intelligence. Smith Alumnae Quarterly. Summer 2005.

300 IBID. A Woman of Intelligence. Smith Alumnae Quarterly. Summer 2005.

301 FBI Evidence. U.S. vs. Lindauer

302 FBI Evidence. U.S. vs. Lindauer

303 FBI Evidence. Education for Peace in Iraq Center Lobby Days. June 17, 2002. Schedule for meeting staff for Senator Nickles of Oklahoma and Rep. JC Watts, Oklahoma

304 FBI Evidence. Captured fax transmissions to Congressional offices, 2003-2004.

305 Ibid. FBI Evidence. Wire Taps with Senator Lott's staff. February 2, 2004

306 Ibid. FBI Evidence. Fax Wire Taps. Congressional letter. February, 2004.

307 Ibid. FBI Evidence. Citizens for Public Integrity papers, fax and email lists.

308 Ibid. Letters to Andy Card December, 2000 through January, 2003 (ii) Dec. 2, 2001; (iii) Letter to Colin Powell Jan. 27, 2003.

الفصل السابع عشر

309 Washington Post, New York Times, March 12, 2004. "Susan Lindauer Arrested as Iraqi Agent."

310 Ibid. FBI Evidence. Lindauer Letters to Andy Card, Dec. 2000 through Jan, 2003.

311 Ibid. FBI Evidence. Lindauer Letters to Andy Card, Dec. 2000 through Jan, 2003.

312 Court Transcripts from March 11, 2004 through January 15, 2009. U.S. vs. Lindauer

313 9/11 Commission Report. Released October, 2004.
314 FBI Interview of Parke Godfrey, September, 2004. (ii) affidavit of Parke Godfrey, (iii) Court testimony of Parke Godfrey, Southern District of New York, June 2008.
315 Ibid. FBI Arrest Report, Susan Lindauer, March 11, 2004. U.S. vs. Lindauer
316 Ibid. Federal Indictment U.S. vs. Lindauer
317 Ibid. Susan Lindauer letter to Andy Card, January 8, 2003.
318 Ibid. FBI Evidence. Manila envelope and hand written notes to Secretary Colin Powell on copy of Andy Card letter dated Jan 8, 2003. Also letter to Secretary Powell dated January 27, 2003.
319 Ibid. FBI Evidence. Manila envelope and hand written notes to Secretary Colin Powell on copy of Andy Card letter dated Jan 8, 2003. Also letter to Secretary Powell dated January 27, 2003.
320 Ibid. FBI Evidence Summary presented to legal defense. U.S. vs. Lindauer
321 "Lester Coleman: From Agent to Outcast." Plane-Truth.com. Ongoing blog.
322 Ibid. Lester Coleman: From Agent to Outcast.
323 Vince Cannistraro, Wikipedia bio.
324 U..S. vs. Lindauer. Court transcripts from March 11, 2004 through January 15, 2009.
324 Ibid. U.S. vs. Lindauer. Court transcripts from March 11, 2004 through Jan 15, 2009.
325 U.S. vs. Lindauer. Court transcripts from September 2005 through August, 2008.
326 Ibid. U.S. vs. Lindauer. Court transcripts from September 2005 through Aug, 2008.
327 Ibid. U.S. vs. Lindauer Court transcripts from September 2005 through Aug, 2008.
328 WelcomebacktoPottersville.com: "Susan Lindauer, Meet Franz Kafka."
329 Ibid. Federal Indictment. U.S. vs. Lindauer
330 U.S. Patriot Act. Federal Statute.
331 FBI Evidence. Classified Phone Calls. United for Peace and Justice. San Francisco
332 Ibid. U.S. Patriot Act. Federal Statute.
332 Ibid. U.S. Patriot Act. Federal Statute.
333 Ibid. U.S. Patriot Act. Federal Statute.
334 Ibid. U.S. vs. Lindauer Court transcripts from March 11, 2004 through Jan. 15, 2009.
335 Ibid. U.S. Patriot Act. Federal Statute.
336 Ibid. U.S. Patriot Act. Federal Statute.
337 Ibid. U.S. Patriot Act. Federal Statute.
338 Ibid. U.S. Patriot Act. Federal Statute.

339 Lindauer Letters to Andy Card, dated March 1, 2001 and December 2, 2001.

340 Ibid. Federal Indictment. U.S. vs. Lindauer

341 Judge Mukasey raised the question of whether my actions rose to a level of criminal activity in his decision against forcible drugging, Sept. 8, 2006.

الفصل الثامن عشر

342 Ibid. "Lockerbie: CIA witness gagged by U.S. Government, by Ian Ferguson. May 28, 2000.

343 Email Correspondence with Edward MacKechnie, 2004- 2005.

344 Affidavit of Ted Lindauer that he functioned as attorney to interview witnesses, including MacKechnie in May, 2005

345 Deposition of Dr. Richard Fuisz, U.S. District Court, Alexandria, Virginia. Dec. 2000 and Jan, 2001. Conducted by Washington Law Firm of Butera and Andrews for Scottish Solicitors in the Lockerbie Trial at Camp Zeist

346 A large number of my witnesses were connected to Lockerbie, for the simple fact that it would be the most expeditious manner of proving Dr. Fuisz's CIA credentials. It was therefore entirely relevant. Also on our list was Dennis Hart from Butera and Andrews, who took the deposition in Judge White's Court.

347 U.S. Linked to Iraqi Scud Launchers, Seymour M. Hersh, New York Times, Jan 25, 1992

348 Letter from Rep. Charlie Rose to Charles Murdter, Fraud Division of U.S Department of Justice, requesting criminal investigation of a U.S. Corporation accused of supplying SCUD mobile missile launchers to Iraq, citing obstruction of justice in a congressional investigation.

349 Ibid. Court testimony by Parke Godfrey, Southern District of New York, June 2008.

350 Court record. U.S. vs. Lindauer. Bail and extradition hearing. Susan Gauvey, Magistrate, Baltimore, Maryland. March 11, 2004.

351 Psychiatric Evaluation Report by Dr. John S. Kennedy for Family Health Services, Hyattsville, Maryland, March 13, 2004.

352 Ibid. Psychiatric Evaluation Report by Dr. Kennedy. March, 2004.

353 Ibid. Psychiatric Evaluation Report by Dr. Kennedy. March, 2004.

354 Federal Court Transcripts, U.S. vs. Lindauer. June, 2004.

355 Monthly psychological observations Dr. Bruke Taddesseh, Family Health Services in Maryland, filed to Pre-Trial Services in Greenbelt and New York. March 2004 to March 2005.

356 Release waiver for observation notes by Family Health Services, March 2005.

الفصل التاسع عشر

357 Classified Non-Disclosure Agreement, signed by Sam Talkin, February 10, 2005. Department of Justice, Compliance Review and Litigation Security Group, Security and Emergency Planning Staff.

358 Federal Express Receipt. Law offices of Talkin & Muggruccio. Jan 23, 2009.

359 Ibid. Classified Non-Disclosure Agreement. February 10, 2005.

360 Personal checks from Dr. Richard Fuisz to Susan Lindauer, May, 2001 and Oct, 2001

361 Documents pertaining to Committee Chairman Charlie Rose's investigation of a U.S. Corporation accused of supplying SCUD mobile missile launchers to Iraq.

362 Psychiatric Evaluation by Dr. Sanford Drob in New York City reports interview dates of January 18, 2005 and February 8, 2005.

363 Professional biography of Dr. Sanford Drob, Fielding Graduate University, Santa Barbara, California.

364 Ibid. Psychiatric Evaluation by Dr. Drob for Defense in U.S. vs. Lindauer

365 Release waiver for observation notes by Family Health Services, March 2005 to be sent to Dr. Drob and attorney, Sam Talkin.

366 Dr. Taddesseh's observation reports for February, March and April, 2005.

367 Ibid. Classified Non-Disclosure Agreement. February 10, 2005.

368 Ibid. Psychiatric Evaluation for Defense, Dr. Drob, U.S. vs. Lindauer. Feb 28, 2005.

369 Ibid. Conclusion of Psychiatric Evaluation by Dr. Drob. U.S. vs. Lindauer. Feb. 28, 2005

370 Ibid. Conclusion of Psychiatric Evaluation by Dr. Drob. U.S. vs. Lindauer. Feb. 28, 2005

371 Court transcripts. Statement of Judge Mukasey demanding explanation for discrepancy in psych reporting. June 2006.

372 Ibid. Psychiatric Evaluation for Defense, Dr. Drob, U.S. vs Lindauer Feb 28, 2005.

373 Record of Subpoenas filed by Defense Counsel, Sam Talkin. U.S. vs. Lindauer

374 Ibid. Record of Subpoenas filed by Defense Counsel, Sam Talkin. U.S. vs. Lindauer

375 Response to Subpoena by Defense Intelligence Agency. U.S. vs. Lindauer, Feb 4, 2005

376 Email correspondence from Eddie MacKechnie and Ian Ferguson from Jan. 2005 to June 2005.

377 Email correspondence from Eddie MacKechnie from Jan. 2005 to June 2005.

378 Affidavit from Thayer Lindauer, U.S. vs. Lindauer.

379 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix.

380 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix.

381 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix.

الفصل العشرون

382 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix.

383 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

384 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

385 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

385 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

386 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

387 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

388 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

389 Psychiatric Evaluation by Dr. Stuart Kleinman for the Prosecution. U.S. vs. Lindauer Sept. 23, 2005.

390 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

391 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

392 Ibid. Affidavit from Dr. Parke Godfrey in Appendix

393 Ibid. CIA Director Could Count Agents in Iraq on One Hand. Washington Post.

394 Ibid. Federal Indictment U.S. vs. Lindauer and Al Anbukes.

395 Letters to Andy Card, March 1, 2001, September 24, 2001 and December 2, 2001

396 Ibid. FBI Evidence. Restaurant receipts for 3 lunches after Sept 11, 2001

397 Ibid. Psychiatric Evaluation by Dr. Sanford Drob for the Defense.

398 Ibid. (i) Affidavit from Thayer Lindauer, (ii) emails from Edward MacKechnie

399 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer

400 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer

401 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer

402 Federal Statute On Procedures for Deciding Competence of a Defendant. (ii) Affidavit from Thayer Lindauer.

403 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

404 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

405 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

406 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer.

407 Federal Court Order for Surrender to Carswell Prison, Judge Mukasey, September 23, 2005.

408 Ibid. Affidavit from Thayer Lindauer in Appendix

الفصل الواحد والعشرون والثاني والعشرون

409 Biography of Edward O'Callaghan, Law Firm of Peabody, Nixon.

410 Barbara Walters Exclusive Interview with Secretary of State Colin Powell, "20/20," September 8, 2005.

411 Psychiatric Evaluation by Dr. Stuart Kleinman for the Prosecution. U.S. vs. Lindauer. Court documents submitted Sept 17, 2005, with decision to incarcerate at Carswell. Appearance in Judge Mukasey's Chambers occurred on September 23, 2005.

412 Ibid. Barbara Walters Interview with Secretary Powell, "20/20," Sept 8, 2005.

413 Ibid. Barbara Walters Interview with Secretary Powell, "20/20," Sept 8, 2005.

414 FBI Evidence. Lindauer Letter to Secretary Colin Powell, January 27, 2003. Manila envelope with handwritten notes to Powell and signature.

415 Federal Indictment, U.S. vs. Lindauer, manila envelopes to Powell and correspondence therein, with handwritten messages to the Secretary.

416 Ibid. Psychiatric Evaluation by Dr. Stuart Kleinman for the Prosecution. U.S. vs. Lindauer. Court documents submitted Sept 17, 2005, with decision to incarcerate at Carswell. Appearance in Judge Mukasey's Chambers occurred Sept 23, 2005.

417 "U.S. Prison Rate remains new one in 100 Americans: Study" AFP. March 17, 2010

418 Bureau of Prisons website, Federal Medical Center-Carswell. 2008

419 A Crack in the Carswell Wall, by Betty Brink, Fort Worth Weekly. Jan. 31, 2007

420 CNN Television News. Nov, 2005. Interviews with Rep. Murtha, Senator Carl Levin.

421 Ibid. Federal Indictment. U.S. vs. Lindauer and Anbukes.

422 FBI Evidence. Legal Discovery of Anbuke brothers.

423 FBI Evidence. Tax forms and pay stubs for Anbuke brothers.

424 FBI Evidence. Prison phone calls by Anbuke brothers from Metropolitan Correctional Center.

425 Ibid. CNN Television. Nov, 2005. Interviews with Rep. Murtha, Sen Carl Levin.

426 Ibid. Affidavit by Thayer Lindauer (see appendix).

427 Carswell Prison Blues, by Betty Brink, Ms. Magazine, Summer 2008

428 Ibid. Carswell Prison Blues, by Betty Brink, Ms. Magazine, Summer 2008

429 Ibid. Psychiatric Evaluation by Dr. Drob for Defense in U.S. vs. Lindauer. February 28, 2005.

430 Ibid. Affidavit by Thayer Lindauer (see appendix).

431 Staff notes on M-1, Carswell Prison, Oct, 2005 through April, 2006.

432 "Cover Up of Convenience: The Hidden Scandal of Lockerbie," Ian Ferguson and John Ashton. 2001.

433 Ian Ferguson biography.

434 Ibid. Godfrey testimony. Southern District of New York. June, 2008.

435 Ibid. Godfrey testimony. Southern District of New York. June, 2008.

436 Ibid. Godfrey testimony. Southern District of New York. June, 2008.

437 Carswell Monthly Reports

438 Court order for prison surrender cited a release date no later than February 3, 2006, in accordance with the maximum 120 day detention allowed by federal law. Signed by Judge Mukasey

الفصل الثالث والعشرون

439 Notice of Internal Medication Hearing. Carswell Prison. Signed December 23, 2005.

440 Biography of Edward O'Callaghan. Law Firm of Peabody and Nixon. 2010.

441 Ibid. Notice of Internal Medication Hearing. Carswell Prison. Signed Dec 23, 2005.

442 Ibid. Testimony of Parke Godfrey, Southern District of New York. June, 2008.

443 Ibid. Monthly reports of observation filed by Dr. Bruke Taddesseh, Family Health Services. March, 2004 through March, 2005.

444 Participants listed as Dr. William Pederson and Dr. Colin Vas. Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005.

445 Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005.

446 Ibid. Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005.

447 Ibid. Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005.

448 Ibid. Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005.

449 Court filings by Carswell Prison Staff on behalf of the Bureau of Prisons. U.S. vs. Lindauer

450 (i) Ibid. staff notes on M-1 acquired by Subpoena, Carswell Prison, October, 2005 through April, 2006. Documents repeated demands for Shadduck to interview witnesses. (ii) Ibid. Court testimony by Parke Godfrey. Southern District of New York, June 2008.

451 Decision on Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005.

452 Ibid. Decision on Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005. See Appendix.

453 Ibid. Decision on Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005.

454 Ibid. staff notes on M-1 acquired by Subpoena show repeated demands to interview witnesses and confirm story., Carswell Prison, October, 2005 through April, 2006.

455 Ibid. Decision on Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005.

الفصل الرابع والعشرون

456 No Mercy at Federal Prisons," by Betty Brink, the Progressive Populist

457 Ibid. No Mercy at Federal Prisons," by Betty Brink, the Progressive Populist

458 Ibid. No Mercy at Federal Prisons," by Betty Brink, the Progressive Populist

459 Ibid. No Mercy at Federal Prisons," by Betty Brink, the Progressive Populist

460 Three Arrested in Conspiracy to Smuggle Alient into the United States. Department of Justice. September 8, 2004.

461 Michigan Woman Sentenced for her Role in Smuggling Scores of Iraqis and Jordanians into the United States. Department of Justice. November 19, 2007.

462 Ibid. Michigan Woman Sentenced. Department of Justice. November 19, 2007.

463 FBI Evidence. Citizens for Public Integrity Email Data Base.

464 Ibid. FBI Evidence Citizens for Public Integrity Issue Papers.

465 Ibid. U.S. Senate Intelligence Committee. Inquiry of Pre-War Intelligence from January, 2003. Released in May, 2007.

466 Ibid. Letters to Andy Card January 8, 2003 and Colin Powell, January 27, 2003.

467 Ibid. Monthly reports of observation filed by Dr. Bruke Taddesseh, Family Health Services. March, 2004 through March, 2005.

468 Carswell Prison. Monthly Observation Reports on M-1. Oct, 2005 through April, 2006

469 Carswell Prison. Monthly Observation Reports on M-1, notes by Dr. Colin Vas. October 23, 2005.

470 Carswell Prison. Staff notes on M-1 on Susan Lindauer, daily and continuous from October, 2005 through April, 2006.

471 Ibid. Carswell Prison. Monthly Observation Reports on M-1. Oct, 2005 through April, 2006.

472 Ibid. Carswell Prison. Monthly Observation Reports on M-1. October, 2005 through April, 2006.

473 Ibid. Carswell Prison. Monthly Observation Reports on M-1. October, 2005 through April, 2006.

474 Ibid. Decision on Internal Medication Hearing. Carswell Prison. December 28, 2005.

475 Ibid. Federal Statute on Findings of Competence. U.S. Laws.

476 Affidavit by Thayer Lindauer, see Appendix.

477 Psychiatric Diagnosis. Carswell Prison. By Dr. Shadduck, Dr. Vas, Psychotic Disorder, Not Otherwise Specified" Dec. 28, 2005.

478 Psychiatric Diagnosis by Dr. Tressa Burton, Counseling Plus, Silver Spring, Maryland, October, 2006. Post Traumatic Stress Disorder caused by incarceration.

479 Ibid. Federal Statute on Findings of Competence, Process of Evaluations.

480 Bureau of Prison Website. Inmate Locator citing release date, status of release.

الفصل الخامس والعشرون

481 (i) Court papers. Carswell filing. U.S. vs. Lindauer. Request for Indefinite Detention. February 3, 2006. (ii) Ibid. Bureau of Prison Inmate Locator. Online.

482 Court papers. Carswell filing Request for Involuntary Drugging with Haldol. Feb 3, 2006 (ii) Carswell Federal Medical Center. Internal Memo marked "Sensitive Limited Official Use," to Bureau of Prisons, Government Exhibit 2. Drug Recommendations by Dr. Collin J. Vas, Staff Psychiatrist, December 19, 2005

483 Carswell Opinion on Competency. By Dr. Shadduck U.S. vs Lindauer Dec 22, 2005.

484 Ibid. Decision on Internal Medication Hearing. Carswell Prison. Dec 28, 2005. Appendix.

485 Ibid. Congressional Investigation by Rep. Charlie Rose (North Carolina) into U.S. Corporation that supplied Iraq with SCUD Mobile Missile Launchers before the first Gulf War.

486 Ibid. U.S. Linked to Iraqi Scud Launchers, Seymour M. Hersh, New York Times, January 25, 1992

487 Ibid. Letter from Rep. Charlie Rose to Mr. Charles Murdter, Fraud Division of U.S. Department of Justice requesting criminal investigation of a U.S. Corporation accused of supplying SCUD mobile missile launchers to Iraq, citing obstruction of justice in a congressional investigation.

488 (i) Ibid. Court testimony. Parke Godfrey, Southern District of New York, June, 2008 (ii) Affidavit of Parke Godfrey (See Appendix)

489 Ibid. Carswell Opinion on Competency. U.S. vs Lindauer Dec 22, 2005. Omits any and all reference to witness confirmations.

490 Ibid. Decision on Internal Medication Hearing. Carswell Prison. Dec 28, 2005.

491 Carswell Request for Indefinite Detention. U.S. vs. Lindauer. February 3, 2006

492 Biography of Edward O'Callaghan, Law Firm of Peabody, Nixon. 2010

493 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010

494 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010

495 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010

496 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010

497 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010
498 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010
499 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010
500 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010
501 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010

الفصل السادس والعشرون والسابع والعشرون

502 Federal Statute on Competence
503 Ibid. Federal Statute on Competence.
504 Affidavit of Thayer Lindauer, See Appendix. 2010
505 Psychiatric Report. Dr. Stuart Kleinman. September 17, 2005.
506 Court Transcript. Ruling on Competence. Judge Loretta Preska. September 15, 2008.
507 Oklahoma City Bombing Revelations. Patrick B. Briley. 2007
508 Court Transcript. Hearing on Forcible Drugging. Judge Mukasey, May 4, 2006.
509 Federal Statute. U.S. Patriot Act.
510 Ibid. Federal Statute. U.S. Patriot Act.
511 Ibid. Classified Non Disclosure Agreement. Signed by Sam Talkin. Feb 10, 2005
512 Ibid. Psychiatric Report. Dr. Stuart Kleinman. February 28, 2005.
513 Ibid. Federal Indictment U.S. vs. Lindauer
514 Ibid. Patriot Act. The whole premise of the Prosecution argument hinged on that denial. With admission, the charges would have been dismissed, and the Justice Department could never have argued for forcible drugging to cure me of what the FBI, the U.S. Attorney's Office and the Bureau of Prisons all recognized was truthful.
515 Ibid. Statutory Requirements under U.S. Patriot Act.
516 Ibid. Statutory Requirements under U.S. Patriot Act.
517 Courtroom Testimony of Dr. Collin Vas, Staff Psychiatrist. Carswell Federal Medical Center. Before Judge Michael B. Mukasey. U.S. vs. Lindauer. May 4, 2006.
518 Ibid. Courtroom Testimony of Dr. Vas. Carswell U.S. vs. Lindauer, May 4, 2006.
519 Ibid. Courtroom Testimony of Dr. Vas. Carswell U.S. vs. Lindauer, May 4, 2006.
520 Ibid. Decision on Internal Medication Hearing. December 28, 2005.
521 Ibid. Courtroom Testimony of Dr. Vas. Carswell U.S. vs. Lindauer, May 4, 2006.
522 Ibid. Decision on Internal Medication Hearing. December 28, 2005.
523 Court Decision on Forcible Drugging by Judge Mukasey. Ruling for the Defense,U.S. vs. Lindauer, September 8, 2006.

524 Ibid. Decision on Forcible Drugging by Judge Mukasey. U.S. vs. Lindauer Sept 8, 2006

525 Ibid. Courtroom Testimony of Dr. Vas. Carswell U.S. vs. Lindauer, May 4, 2006.

526 Ibid. Compilation of Observation Notes by M-1 Staff. Submitted as Court evidence, Hearing on Forcible Drugging. U.S. vs. Lindauer. May 4, 2006.

527 Ibid. Courtroom Testimony of Dr. Vas. Carswell U.S. vs. Lindauer, May 4, 2006.

528 Ibid. Monthly Observation Reports. Carswell Prison. Oct, 2005 through April, 2006 5 29 Ibid. Compilation of M-1 staff notes, Carswell Prison. Oct 2005 through April, 2006

530 Ibid. Courtroom Testimony of Dr. Vas, Carswell, U.S. vs. Lindauer. May 4, 2006

531 Courtroom Testimony of Dr. Robert L. Goldstein, a Professor of Clinical Psychiatry at Columbia University. U.S. vs. Lindauer, May 9, 2006

532 Ibid. Courtroom Testimony of Dr. Robert L. Goldstein. May 9, 2006.

533 Ibid. Courtroom Testimony. Psychiatric Opinion of Dr. Goldstein. May 9, 2006.

534 FBI Evidence Summary for Defense. U.S. vs. Lindauer

535 Ibid. Courtroom Testimony. Psychiatric Opinion of Dr. Goldstein. U.S. vs. Lindauer May 9, 2006

الفصل الثامن والعشرون

536 Three Days of the Condor., Directed by Sydney Pollack, 1975.

537 Court Papers. Copies of my letters to Judge Mukasey requesting a competency hearing got forwarded to my attorney. February, 2006 through June, 2006.

538 Ibid. Court Papers. Copies of my letters to Judge Mukasey asking to call Paul Hoven for closed testimony. May, 2006.

539 Ibid. Psychiatry Report by Dr. Stuart Kleinman. Sept 17, 2005. U.S. vs. Lindauer

540 FBI Evidence. Restaurant Receipts from Viand in New York City. September, 2001.

541 FBI Evidence. Video by Iraqi Intelligence Service. Al Rashid Hotel. March 7, 2002. U.S. vs. Lindauer

542 Ibid. FBI Evidence. Video by Iraqi Intelligence Service. Al Rashid Hotel. March 7, 2002

543 Court Transcript. Judge Mukasey demand for explanation on Discrepancies in Psych June, 2006

544 Ibid. Court Transcript. Judge Mukasey demand for explanation on Discrepancies in Psych Reports. June, 2006.

الفصل التاسع والعشرون

545 Court Decision by Judge Loretta Preska Upholding finding of Incompetence. Sept 15, 2008

546 Court Decision by Judge Michael B. Mukasey on Forcible Drugging, in favor of Defendant. U.S. vs. Lindauer. September 7, 2006. Date of retirement Sept 8, 2006.

547 Court papers. Prison Correspondence from Lindauer to Judge Mukasey. Copies supplied to defense attorney, Sam Talkin.

548 Ibid. Court Decision by Judge Michael B. Mukasey on Forcible Drugging, in favor of Defendant. U.S. vs. Lindauer. September 7, 2006. Date of retirement Sept 8, 2006.

549 Ibid. Court Decision by Judge Michael B. Mukasey on Forcible Drugging, in favor of Defendant. U.S. vs. Lindauer. September 7, 2006. Date of retirement Sept 8, 2006.

550 Ibid. Court Decision by Judge Michael B. Mukasey on Forcible Drugging, in favor of Defendant. U.S. vs. Lindauer. September 7, 2006. Date of retirement Sept 8, 2006.

551 Ibid. Court Decision by Judge Michael B. Mukasey on Forcible Drugging, in favor of Defendant. U.S. vs. Lindauer. September 7, 2006. Date of retirement Sept 8, 2006.

الفصل الثلاثون

552 Ibid. Federal Statute. Competence Detentions. 2006.

553 Biography of Brian Shaughnessy. Law Firm of Shaughnessy, Volzer & Gagner. 2010

554 Patricia Kelly O'Meara. "Psyched Out: How Psychiatry Sells Mental Illness and Pushes Pills that Kill." Author House. 2001.

555 Court Testimony by Patricia Kelly O'Meara at Competency Hearing of Susan Lindauer. Judge Loretta Preska, presiding. Southern District of New York.. June, 2008

556 Ibid. O'Meara. "Psyched Out: How Psychiatry Sells Mental Illness and Pushes Pills that Kill." Author House. 2001.

557 Ibid. O'Meara. "Psyched Out: How Psychiatry Sells Mental Illness and Pushes Pills that Kill." Author House. 2001.

558 Antonuccio et al. Psychiatric Times, 12:8, August 2000. Cited in O'Meara. "Psyched Out: How Psychiatry Sells Mental Illness." Author House. 2001.

559 Dr. Peter Breggen, MD "Brain Disabling Treatments in Psychiatry." Springer Publishing Co. New York, 1997 p. 5. Cited in O'Meara. "Psyched Out: How Psychiatry Sells Mental Illness and Pushes Pills that Kill." Author House. 2001.

560 Loren Mosher, MD, former chief of the National Institute of Mental Health Center for the Study of Schizophrenia. Cited in O'Meara. "Psyched Out: How Psychiatry Sells Mental Illness and Pushes Pills that Kill." Author House. 2001.

561 Elliot S. Valenstein, PhD, "Blaming the Brain"(The Free Press, New York, 1998) p.4. Cited in O'Meara. "Psyched Out: How Psychiatry Sells Mental Illness and Pushes Pills that Kill." Author House. 2001.

562 Ibid. O'Meara. "Psyched Out: How Psychiatry Sells Mental Illness and Pushes Pills that Kill." Author House. 2001.

563 (i) Court Testimony on Forcible Drugging, Judge Mukasey presiding. Dr. Goldstein. May 9, 2006. (ii) Ibid. Psychiatry Report by Dr. Stuart Kleinman. Sept 17, 2005. U.S. vs. Lindauer (iii) Ibid. Psychiatry Report by Dr. Sanford Drob, Jan 18, 2005. U.S. vs. Lindauer

564 (i) Court Testimony on Forcible Drugging, Judge Mukasey presiding. Dr. Goldstein. May 9, 2006. (ii) Ibid. Psychiatry Report by Dr. Stuart Kleinman. Sept 17, 2005. U.S. vs. Lindauer (iii) Ibid. Psychiatry Report by Dr. Sanford Drob, Jan 18, 2005. U.S. vs. Lindauer

565 Psychology Evaluation by Dr. Burton, Counseling Plus. Oct, 2006. U.S. vs. Lindauer.

566 Psychology Evaluation by Dr. Burton, Counseling Plus. Oct, 2006. U.S. vs. Lindauer.

567 U.S. Pre-Trial Services. Session Notes filed by Dr. Burton, Counseling Plus. October 2006 through August, 2007. U.S. vs. Lindauer.

568 U.S. Pre-Trial Services. No copy of the 2nd Psych Evaluation in Maryland, post-Carswell, has survived. My Pre-Trial Supervisor refused my request for a copy. Shaughnessy and I suspect the Justice Department feared what my Defense might do if we got hold of two positive psych evaluations, back to back, that contradicted the Court proceedings. For whatever reason, they refused to hand it over.

569 Psychiatric Evaluation for Prosecution by Dr. Stuart Kleinman, U.S. vs. Lindauer. Judge Loretta Preska presiding. June, 2007.

570 Motion for Reconsideration of Decision on Defendant's Competence and Her Right to a Speedy Trial. Filed by Brian Shaughnessy, October 1, 2008. U.S. vs. Lindauer, Judge Preska Presiding.

571 Affidavit by Susan Lindauer filed with Motion for Reconsideration, citing tracts from taped interview on June 8, 2007. Judge Preska presiding.

572 Transcript of Interview for Psych Evaluation with Dr. Stuart Kleinman, witnessed by Sam Talkin at Law Offices of Talkin & Muggruccio. June 8, 2007

573 Court Transcript. Testimony of Dr. Kleinman, Judge Loretta Preska. Sept 15, 2007.

574 Ibid. Transcript of Interview for Psych Evaluation with Dr. Stuart Kleinman, witnessed by Sam Talkin at Law Offices of Talkin & Muggruccio. June 8, 2007

575 Ibid. Motion for Reconsideration of Decision on Defendant's Competence. Brian Shaughnessy, attorney. October 1, 2008. (ii) Ibid. Affidavit by Susan Lindauer filed with Motion for Reconsideration

576 Ibid. Transcript of Interview for Psych Evaluation with Dr. Stuart Kleinman, witnessed by Sam Talkin at Law Offices of Talkin & Muggruccio. June 8, 2007

577 Ibid. FBI Evidence. Letter to Andy Card dated March 1, 2001.

578 Ibid. Transcript of Interview for Psych Evaluation with Dr. Stuart Kleinman, witnessed by Sam Talkin at Law Offices of Talkin & Muggruccio. June 8, 2007

579 Ibid. Federal Indictment. U.S. vs. Lindauer shows no tax charges.
580 Ibid. Transcript of Court Testimony. Dr. Kleinman, Judge Preska. Sept 15, 2007.
581 Ibid. Transcript of Interview for Psych Evaluation with Dr. Kleinman, witnessed by Sam Talkin at Law Offices of Talkin & Muggruccio. June 8, 2007
582 Ibid. Transcript of Interview for Psych Evaluation with Dr. Kleinman, witnessed by Sam Talkin at Law Offices of Talkin & Muggruccio. June 8, 2007
583 Ibid. Brian Shaughnessy. Prologue.
584 Court transcripts. U.S. vs. Lindauer. Presence of Brian Shaughnessy at proceedings. June 2007 onwards.
585 Letter to Judge Preska from Susan Lindauer, June 10, 2007 notifying Court of Brian Shaughnessy's interest in the Case. (ii) Session notes from Counseling Plus in August, 2007. End of Meetings with Burton.
586 Ibid. Biography of Edward O'Callaghan. Law Firm of Peabody Nixon

الفصل الحادي والثلاثون

587 Michael Collins hosts ElectionFraudNews.com. His articles run on 400 blogs.
588 American Cassandra: Susan Lindauer's Story. Michael Collins. "Scoop" Independent News, Oct. 17, 2007. Republished by permission of the author.
589 "American Cassandra Series:" Michael Collins. "Scoop" Independent News.
590 Ibid. "American Cassandra Series:" Michael Collins. "Scoop" Independent News.
591 Court Transcripts. September, October, November and December 2007. Major fight to force me back to Carswell. Judge Preska, presiding, after I refused to continue psych meetings at Counseling Plus. Thomas Marino, Jr. Pre-Trial Services, New York. Randy Canal, Pre-Trial Services, Greenbelt.
592 Tape Recordings of phone calls to Pre-Trial Services, documenting reporting.
593 Session notes from Counseling Plus. Burton. U.S. vs. Lindauer October, 2006 through August, 2007.
594 Bail Bond U.S. vs. Lindauer set at $500,000. March 11, 2004 through Jan 15, 2009.
595 Ibid. Court Transcripts. September, October, November and December 2007. Major fight to force me back to Carswell. Judge Preska, presiding, after I refused to continue psych meetings at Counseling Plus. Thomas Marino, Jr. Pre-Trial Services, New York. Randy Canal, Pre-Trial Services, Greenbelt.
596 Ibid. Court Transcripts. September through December, 2007. U.S. vs. Lindauer. Judge Preska, presiding
597 Ibid. Court Transcripts. September through December, 2007. U.S. vs. Lindauer. Judge Preska, presiding
598 Court Transcripts. Pre-Trial Services' attempt to revoke bail. U.S. vs. Lindauer. December, 2007
599 Ibid. Court Transcripts. Pre-Trial Services' attempt to revoke bail. U.S. vs. Lindauer. December, 2007

600 Ibid. Court Transcripts. Pre-Trial Services' attempt to revoke bail. U.S. vs. Lindauer. December, 2007
601 Ibid. Session notes from Counseling Plus. Burton–Lindauer Oct, 2006 through Aug, 2007
602 Ibid. Court Transcripts. Pre-Trial Services' attempt to revoke bail. U.S. vs. Lindauer. December, 2007
603 Court filing. Brian Shaughnessy. U.S. vs. Lindauer. Judge Preska, Jan, 2008.
604 Ibid. Court Transcripts. Pre-Trial Services' attempt to revoke bail. U.S. vs. Lindauer. December, 2007
605 Ibid. Court Transcripts. Pre-Trial Services' attempt to revoke bail. September through December, 2007. U.S. vs. Lindauer. Judge Preska, presiding

الفصل الثاني والثلاثون

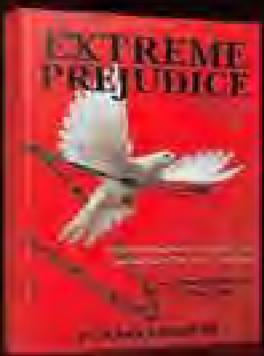
606 Court Testimony by Patricia Kelly O'Meara. Hearing on Competence, Judge Loretta Preska presiding.. U.S. vs. Lindauer, June 2008.
607 Ibid. Psyched Out: How Psychiatry Invents Mental Illness and Pushes Pills that Kill," by Patricia Kelly O'Meara. Author House. 2006.
608 Ibid. Court Testimony by Patricia Kelly O'Meara. Hearing on Competence, Judge Preska presiding.. U.S. vs. Lindauer, June 2008.
609 Court Testimony by Dr. Parke Godfrey, Hearing on Competence, Judge Preska presiding.. U.S. vs. Lindauer, June 2008.
610 Ibid. Affidavit by Parke Godfrey on 9/11 warning and the question of Lindauer's Competence.
611 Ibid. Affidavit by Dr. Parke Godfrey on 9/11 warning and the question of Lindauer's Competence.
612 Ibid. Affidavit by Dr. Parke Godfrey on 9/11 warning and the question of Lindauer's Competence.
613 Anti War Activist Returns to Court for Iraq Spy Case, by Alan Feuer, New York Times. June 18, 2008
614 Ibid. Anti War Activist Returns to Court, by Alan Feuer, New York Times. June 18, 2008
615 9/11 Prediction Revealed at Susan Lindauer Hearing on Competence. By Michael Collins. "Scoop" Independent News. June 18, 2008
616 New York Times Covers Susan Lindauer Hearing, By Michael Collins "Scoop" Independent News," June 25, 2008.
617 Biography of Edward O'Callaghan. Law Firm of Peabody, Nixon. 2010

الفصل الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون

618 Biography of Judge Loretta Preska, Wikipedia
619 Woman Accused of Iraq Ties is Ruled Unfit for Trial Again, New York Times, Sept 16, 2008

عندما تصبح الحقيقة خيانةً

هو القصة المرعبة لقانون الباتريوت، والتكتّم على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على العراق.



ألّفتْ هذا الكتاب سوزان ليندأور، وهي صحفية وكاتبة وناشطة أمريكية مناهضة للحرب، من مواليد عام 1963م. درست في مدرسة أنكوراج الثانوية (ولاية ألاسكا)، ثم تخرجت في كلية سميث عام 1985م، والتحقت بكلية لندن للاقتصاد حيث حصلت على درجة الماجستير في السياسة العامة.

عملت ضابط اتصال لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وقدمت تقارير تُحذّر من احتمال وقوع هجمات بالطائرات على مركز التجارة العالمي بنيويورك في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وحذّرت أيضًا من المآسي التي ستنتج من غزو العراق.

أجرت ليندأور اتصالات مطولة مع دبلوماسيين عراقيين في واشنطن، وزارت بغداد حيث توصلت إلى اتفاق مع المسؤولين العراقيين لحل قضايا الخلاف كلها، وحماية المصالح الأمريكية، لكنّ إدارة جورج بوش كانت - كما تقول- مصممة على احتلال العراق؛ سواء ثبت امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل أم لم يثبت؛ ولذلك تنكّرت لها الاستخبارات الأمريكية، وشككت وزارة العدل في سلامة قواها العقلية، ثم اعتُقلت عام 2004م، ووُجّهت إليها تهمة العمالة للعراق (عميل عراقي غير مسجل)، ثم وُضعت في مصحة للأمراض العقلية داخل قاعدة عسكرية.

تُعد سوزان ليندأور المواطنة الأمريكية الثانية التي حوكمت وفقًا لقانون الباتريوت؛ إذ احتُجزت بموجب هذا القانون مدّة خمس سنوات من دون توجيه أي تهمة إليها أو محاكمة.

ألّفتْ ليندأور هذا الكتاب الذي يحكي تجربتها الخاصة المريرة، ونشرته في الولايات المتحدة، وموّلت جزءًا منه من حسابها الخاص، وهي تكشف فيه أسرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وتقول إنّها من تدبير الاستخبارات الأمريكية والموساد الصهيوني، مؤكّدة المعرفة السابقة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية والحكومة الأمريكية بالتهديدات لشن هجمات على مركز التجارة العالمي عن طريق خطف طائرات، وتذكر في كتابها أنّ مركز التجارة العالمي لم يُدمَّر بفعل اصطدام الطائرات، وإنّما دُمِّر باستخدام قنابل الثرميت التي نُقلت بشاحنات قبل أيام قليلة من الهجمات، وهي المعلومات التي تُفسّر السقوط الحر للبرجين، وانصهار الحديد إلى غبار في موقع الحادث، وقد أكد هذه الرواية المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا.

ISBN: 978-603-503-778-5

موضوع الكتاب: العالم - الأحوال السياسية - العراق